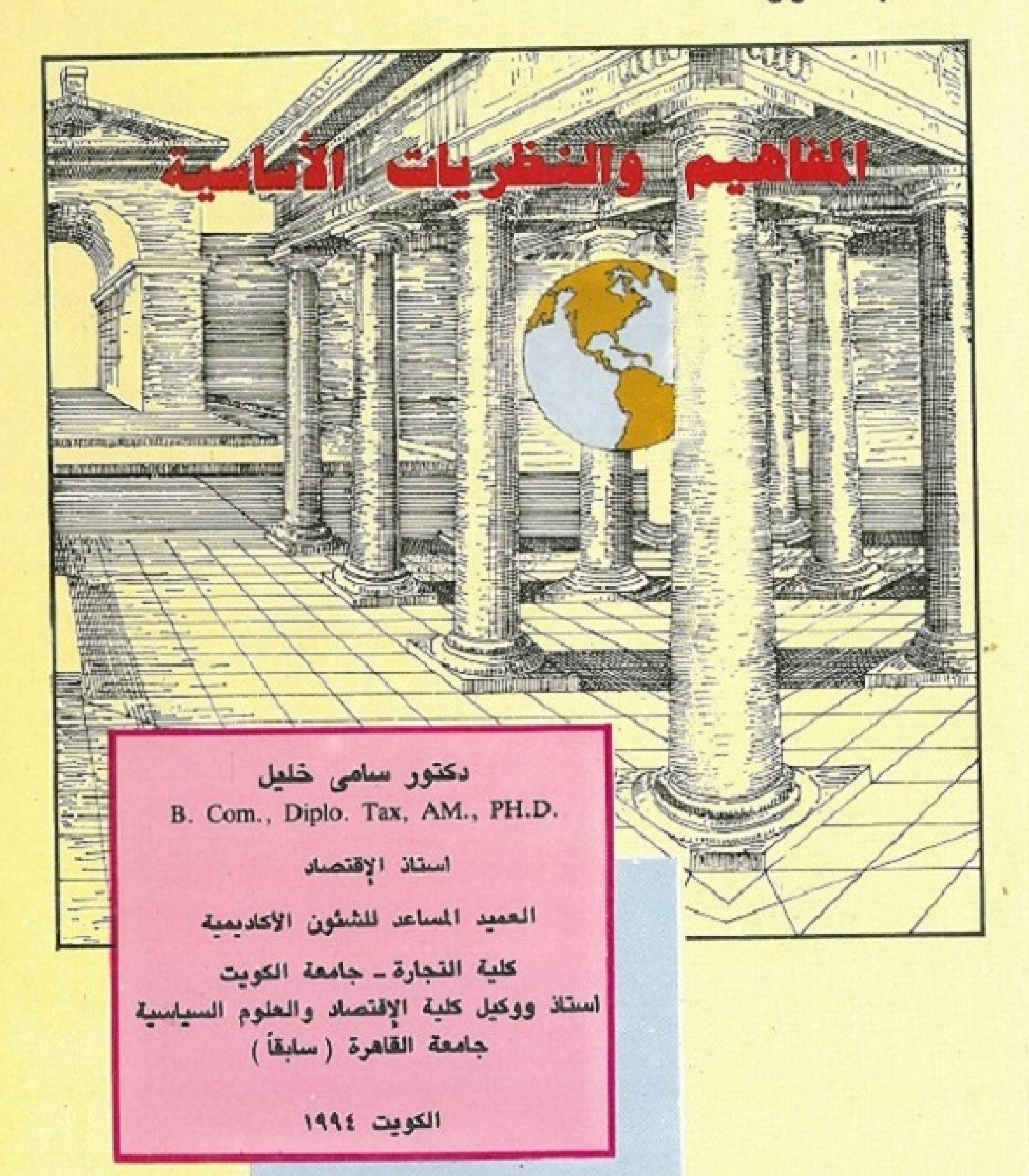
نظرية الأقتصاد الكلى

الكتاب الأول :



المفاهيم والنظريات الأساسية

دكتور سامى خليل

B. Com., Diplo. Tax, AM., PH.D.

استاذ الإقتصاد

العميد المساعد للشئون الأكاديمية

كلية التجارة - جامعة الكويت

استاذ ووكيل كلية الإقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة (سابقاً)

الكويت ١٩٩٤

التوزيع في الداخل والخارج وكالة الاهرام للتوزيع

نظرية الاقتصاد الكلى

الكتاب الأول :

المفاهيم والنظريات الأساسية

دكتور سامى خليل

B. Com., Diplo. Tax, AM., PH.D.

أستاذ الإقتصاد ــ العميد المساعد للشئون الأكاديمية والأبحاث

كلية التجارة ــ جامعة الكويت

أستاذ ووكيل كلية الإقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة (سابقًا)

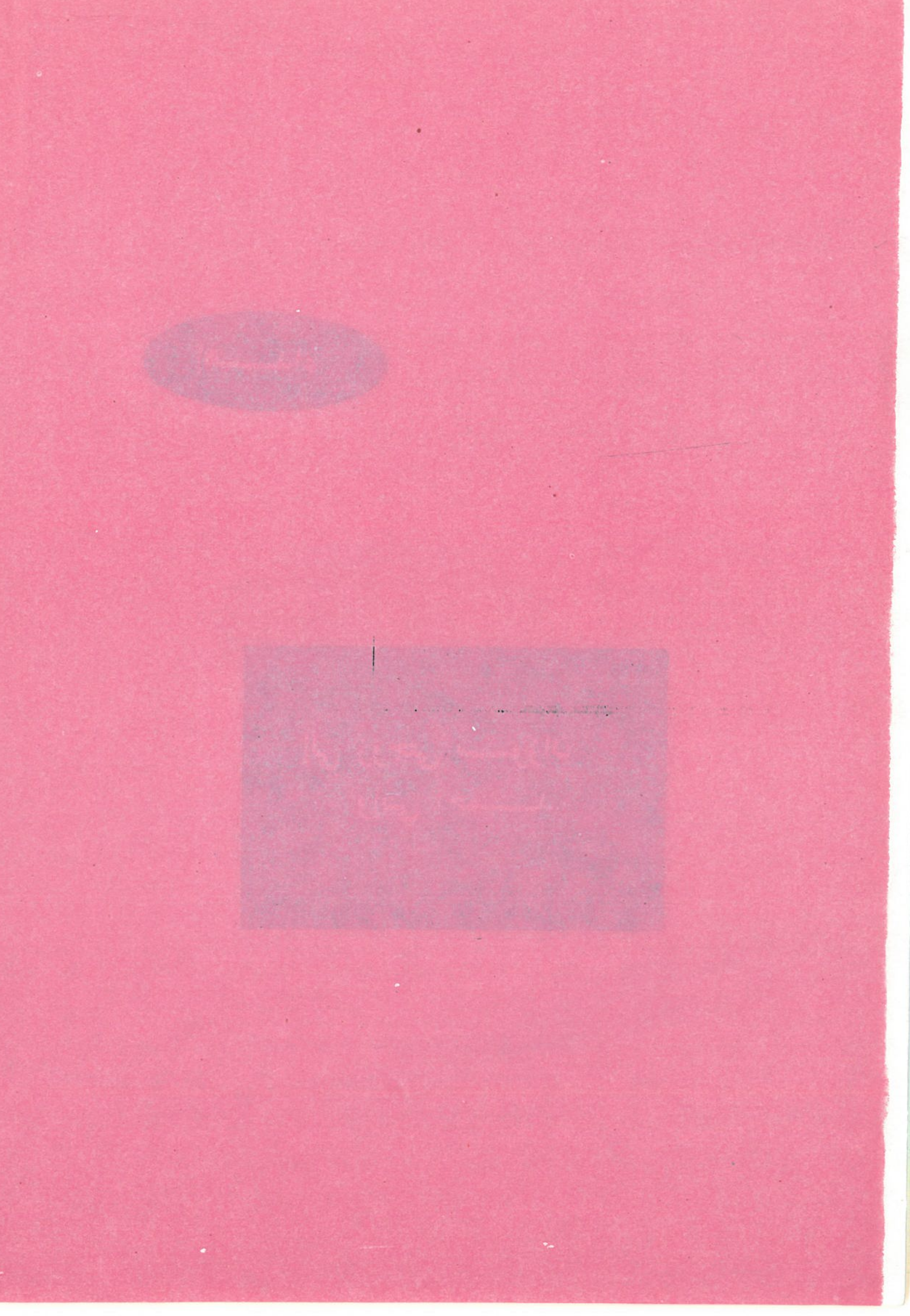
الناشر :

الكويت ١٩٩٤



إهـــداء

إلى زوجتى ســوزان
وإبني أحمــد



فهـرس مختصـر

نظرية الاقتصاد الكلى



تقديم : ٣٥

الكتاب الأول : المفاهيم والنظريات الأساسية ٣٩

الجزء الأول : مفاهيم أساسية ومقاييس ٤١

الباب الأول : موضوعات وسياسات والمدارس الفكرية للإقتصاد الكلى ٤٥

الباب الثانى : حسابات الدخل القومى . مقاييس الإقتصاد الكلى ٩٩

□ □ □

الجزء الثاني : نظريات الإقتصاد الكلى الأساسية ١٣٩

الباب الثالث : النظرية الكلاسيكية ١٤١

الفصل الأول : توازن الناتج والتوظف ١٤٣

الفصل الثاني : النقود ، الأسعار ، الفائدة ١٧٣

الباب الرابع : نموذج ''كينز'' البسيط فى تحديد مستوى توازن الدخل والناتج « نموذج '' الدخل ـ والانفاق '' » ٢١٧

الفصل الأول : نموذج « الدخل ـ الانفاق » فى مجتمع به قطاعين ٢٢٥

الفصل الثاني : السياسة المالية فى نموذج ''كينز'' البسيط « مجتمع مغلق به حكومة » ٢٩٣

الفصل الثالث : الطلب الاجنبى فى نموذج ''كينز'' البسيط « مجتمع به أربع قطاعات » . .. ٣٤٩

الباب الخامس : نموذج (IS - LM) لتحديد مستوى توازن الدخل والناتج ٣٨٣

الفصل الأول : التوازن فى سوق السلع والخدمات : منحنى (IS) ٣٨٩

الفصل الثاني : التوازن فى سوق النقود : منحنى (LM) . ٤٢١

الفصل الثالث: التوازن الشامل والسياسة النقدية والسياسة المالية . ٤٧١

الفصل الرابع : عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى فى نموذج (IS - LM) . ٥٢٣

الفصل الخامس : خاتمة نموذج (IS-LM) وملخص الرياضيات ٥٥٧

الباب السادس: نموذج الطلب الكلى والعرض الكلى ٥٩٩

الفصل الأول : مفاهيم أساسية . ٦٠٣

الفصل الثاني : منحنى العرض الكلى الكينزى الحديث . ٦٥١

□ □ □

الكتاب الثاني : نظريات الإقتصاد الكلى الحديثة ٧٠٧

□ □ □

الباب السابع: المدارس الفكرية الحديثة للإقتصاد الكلى ٧٤٣

الباب الثامن : النقديون ٧٨١

الفصل الأول : أهمية النقود . ٨٨٣

الفصل الثاني : نظرية المعدل الطبيعى ومنحنيات فيلبس .- ٨٢٩

الباب التاسع: الكلاسيكيون الجدد والتوقعات الرشيدة ٨٨٧

الفصل الأول : نظرية التوقعات الرشيدة . ٨٨٩

الفصل الثاني : التوقعات الرشيدة والسياسات الإقتصادية ٩٠٩

الباب العاشر : الكينزيون المحدثون (Neo - Keynesian) ٩٥٥

الباب الحادى عشر : الكينزيون الجدد (New (or Post) Keynesian) ٩٨١

الباب الثانى عشر : الإنفاق الاستهلاكى ١٠٣٥

الفصل الأول : نظريات دالة الإستهلاك ١٠٣٧

الفصل الثاني : العوامل الأخرى (غير الدخيلة) المؤثرة فى الإستهلاك ١١١٥

الباب الثالث عشر : الإنفاق الإستثمارى ١١٤٩

الباب الرابع عشر : عرض النقود ١٢٤٩

الفصل الأول : محددات عرض النقود ١٢٥١

الفصل الثاني : حركات الأساس النقدى ١٣٠١

الباب الخامس عشر : الطلب على النقود ١٣٣٧

الفصل الأول : نظرية كمية النقود التقليدية والحديثة . ١٣٣٩

الفصل الثاني : النظرية الكينزية والكينزية الحديثة فى الطلب على النقود ١٣٩٣

الباب السادس عشر : المعاملات الإقتصادية الدولية : « الإقتصاد المفتوح » ١٤٢٥

الباب السابع عشر : التضخم ١٤٩٩

□ □ □



نظرية الاقتصاد الكلى.

تقديم : ٣٥

الكتاب الأول : المفاهيم والنظريات الأساسية. ٣٩

الجـــزء الأول : **مفاهيم أساسية ومقاييس** ٤١

الباب الأول : موضوعات وسياسات والمدارس الفكرية للاقتصاد الكلى.

ـ الاقتصاد الكلى ٤٥

ـ موضوعات الاقتصاد الكلى ٤٩

* الموضوع الأول : الدخل القومى والناتج القومى ٤٩

* الموضوع الثانى : البطالة ٥٩

* الموضوع الثالث : التضخم ٦٦

* الموضوع الرابع : سعر الفائدة ٧١

* الموضوع الخامس : ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الخارجية . ٧٢

ـ الدراسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ٧٢

ـ الطلب الكلى والعرض الكلى ٧٥

ـ سياسات الاقتصاد الكلى ٨٠

ـ المدارس الفكرية للاقتصاد الكلى ٨٥

* الاقتصاد الكلى قبل الثلاثينات ٨٨

* النقديون ٩٢

* الكينزيون المحدثون.. ٩٣

* ما بعد الكينزيون (الكينزيون الجدد)........................ ٩٤

* الكلاسيكيون الجدد.. ٩٤

ـ مراجع الباب الأول ٩٧

الباب الثانى : مقاييس الاقتصاد الكلى ٩٩

ـ التيارات والأرصدة ١٠١

ـ بعض المصطلحات الكثيرة الاستخدام ١٠٣

ـ دورة تيار الدخل والانفاق : مجتمع به قطاعين ١٠٥

ـ العمليات التى تدخل فى حساب الدخل والناتج ١٠٨

ـ الاستثمار والإدخار ١١٠

ـ صافى الصادرات ١١٦

ـ القطاع الحكومى ١١٧

ـ ثلاث طرق لقياس الناتج القومى ١٢٢

* طريقة تيار الناتج ١٢٤

* طريقة الانفاق ١٢٥

* طريقة الدخول أو التوزيعات ١٢٧

ـ مراجع الباب الثانى ١٣٨

□ □ □

الجـزء الثاني : نظريات الاقتصاد الكلى الأساسية ١٣٩

الباب الثالث : النظرية الكلاسيكية ١٤١

الفصل الأول :توازن الناتج والتوظف ١٤٣

ـ مبادىء النظرية الكلاسيكية ١٤٧

ـ الإنتاج ١٥٠

ـ التوظف ١٥١

ـ تحديد الناتج والتوظف فى النموذج الكلاسيكى ١٦١

الفصل الثاني : النقود ، الأسعار ، الفائدة ١٧٣

ـ نظرية كمية النقود ١٧٥

ـ طريقة «كمبردج» ١٧٩

ـ التوازن فى النموذج الكلاسيكى ١٨٧

ـ النظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة ١٩٦

ـ السياسة التى يتضمنها النموذج الكلاسيكى فى التوازن ٢٠٢

* السياسة المالية ٢٠٢

* السياسة النقدية ٢٠٦

ـ النموذج الكلاسيكى مع جمود الأجور ٢٠٧

ـ النظرية الكلاسيكية : خلاصة ٢١٣

ـ مراجع الباب الثالث ٢١٥

الباب الرابع : نموذج كينز البسيط فى تحديد مستوى توازن الدخل والناتج « نموذج الدخل والانفاق » ٢١٧

الفصل الأول : نموذج « الدخل ــ الانفاق » فى مجتمع به قطاعين . ٢٢٥

ـ الانفاق الاستهلاكى ودالة الاستهلاك ٢٢٧

ـ دالة الادخار ٢٤٠

ـ تحديد مستوى توازن الدخل والناتج ٢٤٥

* تحديد مستوى الدخل والناتج باستخدام الجداول ٢٤٨

* تحديد مستوى الدخل والناتج باستخدام الرسوم البيانية........ ٢٥١

* تحديد مستوى الدخل والناتج باستخدام المعادلات الجبرية........ ٢٥٨

ـ الاستثمار المتوقع والاستثمار المحقق ٢٦٢

ـ المضاعف ٢٦٩

ـ مستوى توازن الدخل والناتج فى حالة الاستثمار المستمال ٢٨١

ـ التغيير فى مستوى التوازن : المضاعف المركب ٢٨٤

ـ إنتقال فى دالة الاستهلاك : لغز التوفير ٢٨٨

الفصل الثاني: السياسة المالية فى نموذج «كينز» البسيط « مجتمع مغلق به حكومة » ٢٩٣

ـ أثر الانفاق الحكومى ٢٩٨
ـ أثر إضافة ضريبة ثابتة (ضريبة رأس) ٣٠٢
ـ استنتاج مضاعف الميزانية المتوازنة ٣٠٦
ـ أثر إضافة المدفوعات التحويلية ٣١٠
ـ حالة ما إذا كانت الضرائب دالة فى الدخل ٣١٤
ـ الضرائب كموازن تلقائى ٣٢٤
ـ أثر التغير فى سعر الضريبة ٣٢٦
ـ السياسة المالية النشطة ٣٣٠
ـ الموازنة ٣٣١
ـ أثر السياسة المالية ـ تغيرات الانفاق الحكومى والضرائب ـ على فائض الموازنة ٣٣٣
ـ تغييرات متساوية فى الانفاق الحكومى وفى حصيلة الضرائب ٣٣٦
ـ مضاعف الميزانية المتوازنة فى حالة ما إذا كانت الضريبة دالة فى الدخل ٣٣٩
ـ تطبيقات على السياسة المالية ٣٤١

الفصل الثالث : الطلب الاجنبى فى نموذج «كينز البسيط» مجتمع به أربع قطاعات » ٣٤٩
ـ المتطابقات المحاسبية ٣٥٤
ـ دالتى الصادرات والواردات ٣٥٦
ـ تحديد مستوى توازن الدخل والناتج ٣٦٠
ـ أولاً : المعادلات ٣٦٠
ـ ثانياً : الرسوم البيانية ٣٦٢
ـ مضاعف التجارة الخارجية والتغيرات فى مستوى الدخل ٣٦٨
ـ الصادرات دالة فى الواردات ٣٧٥
ـ قطاع العالم الخارجى والدول النامية ٣٧٨

ـ مراجع الباب الرابع ٣٨١

الباب الخامس : نموذج (IS-LM) لتحديد مستوى توازن الدخل والناتج ٣٨٣

الفصل الأول : التوازن فى سوق السلع والخدمات ـ منحنى (IS) ٣٨٩

ـ إستنتاج منحنى (IS) ٣٩٠

ـ إنتقال منحنى (IS) ٣٩٩

* التغير فى الانفاق الحكومى (G) ٤٠٢

* التغير فى الضرائب (T) ٤٠٥

* التغير المستقل فى الاستثمار ٤٠٩

* التغير فى الاستهلاك (الادخار) ٤٠٩

ـ العوامل المحددة لانحدار منحنى (IS) ٤١٢

* مدى إستجابة الاستثمار للتغيرات فى سعر الفائدة ٤١٣

* إنحدار منحنى الادخار : الميل الحدى للادخار (الاستهلاك) ٤١٧

الفصل الثاني : التوازن فى سوق النقود ـ منحنى (LM) ٤٢١

ـ عرض النقود ٤٢٤

ـ طلب النقود ٤٢٦

ـ التوازن فى سوق النقود ٤٣٨

ـ منحنى (LM) ٤٤١

ـ إستنتاج منحنى (LM) ٤٤٣

ـ إستنتاج منحنى (LM) جبرياً ٤٤٦

ـ إنتقال منحنى (LM) ٤٤٧

* زيادة عرض النقود ٤٤٨

* إنتقال دالة طلب النقود ٤٥٢

ـ إنحدار منحنى (LM) ٤٥٥

ـ إنحدار منحنى (LM) وإستخدام المعادلات ٤٦١

ـــ شكل منحنى (LM) ٤٦٤

الفصل الثالث : التوازن الشامل والسياسة النقدية والسياسة المالية ٤٧١

ـــ مفهوم التوازن الشامل ٤٧٣

ـــ العوامل المؤثرة فى مستوى دخل التوازن وسعر فائدة التوازن ٤٨٠

ـــ أولاً : تأثير السياسة النقدية : إنتقال منحنى (LM) ٤٨٠

ـــ ثانياً : تأثير السياسة المالية : إنتقال منحنى (IS) ٤٨٢

* إنتقال منحنى (IS) لغير السياسة المالية.................. ٤٩٠

ـــ الفعالية النسبية لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية ٤٩٣

* أولاً : فعالية السياسة وإنحدار منحنى (IS) ٤٩٤

أ ـــ فعالية السياسة النقدية وإنحدار منحنى (IS) ٤٩٥

ب ـــ فعالية السياسة المالية وإنحدار منحنى (IS) ٤٩٨

* ثانياً: فعالية السياسة وإنحدار منحنى (LM) ٥٠١

أ ـــ فعالية السياسة المالية وإنحدار منحنى (LM) ٥٠٢

ب ـــ فعالية السياسة النقدية وإنحدار منحنى (LM) ٥٠٧

* الخلاصة ٥١١

* أثر المزاحمة ٥١٧

الفصل الرابع : عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى فى نموذج (IS-LM) ٥٢٣

ـــ الاهتمام الجديد بنوعى العجز ٥٢٥

ـــ الموازنة الحكومية وأثارها المنتشرة ٥٢٦

ـــ إنخفاض قيمة الدولار لم يعالج عجز الميزان التجارى الأمريكى ـــ لماذا ؟ ٥٢٨

ـــ العجز الهيكلى والعجز الدورى فى الموازنة ٥٢٩

* السياسة المالية الاختيارية ٥٣٣

* عجز وفائض التوظف الطبيعى ٥٣٤

ـ الموازنة الحكومية ، السياسة النقدية والسياسة المختلطة ٥٣٦
* سياسة مالية توسعية مع الزيادة الملائمة فى عرض النقود ٥٣٧
* سياسة « مالية ـ نقدية » مختلطة ٥٣٩
ـ سعر الصرف الاجنبى وتحديد صافى الصادرات ٥٤٢
* نظام سعر الصرف المرن وسعر صرف الدولار ٥٤٢
* الفائض والعجز فى الميزان التجارى ٥٤٤
* صافى الصادارت وسعر الصرف الأجنبى ٥٤٥
* أثر سعر الصرف الأجنبى ٥٤٦
ـ سعر الصرف الحقيقى وسعر الفائدة ٥٤٨
* سعر الصرف الحقيقى والسياسة « النقدية ـ المالية » المختلطة ... ٥٤٩
* توقعات سعر الصرف ٥٥٠
ـ المزاحمة الدولية فى نموذج (IS-LM) ٥٥٢
الفصل الخامس : خاتمة نموذج (IS-LM) وملخص رياضيات ٥٥٧
ـ أولاً : مرونة الأسعار ونموذج (IS-LM) ٥٥٩
* أثر الأرصدة الحقيقية ٥٦٢
ـ ثانياً : نموذج (IS-LM) وسوق العمل ٥٦٥
ـ التوازن فى كل من سوق العمل وسوق السلع وسوق النقود ٥٦٨
ـ أولاً : سياسة نقدية توسعية و (أو) سياسة مالية توسعية ٥٦٨
ـ ثانياً : مرونة الأسعار ٥٧٠
ـ ثالثاً : الانتقادات الموجهة إلى نموذج (IS-LM) ـ تقييم النموذج ٥٧١
ـ رابعاً : ملخص بالرياضيات ٥٧٥
* سوق السلع والخدمات ٥٧٥
* سوق النقود ٥٧٦
* معادلة (IS) ٥٧٦
* معادلة (LM) ٥٧٧

* دخل التوازن وسعر فائدة التوازن ٥٧٧
* آثار المضاعف : على الدخل ٥٧٨
* آثار المضاعف : على سعر الفائدة ٥٧٨
* إنحدارات منحنيات (IS) و (LM) ٥٧٩
* فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية ٥٨٧
ـ مراجع الباب الخامس ٥٩٦

الباب السادس : نموذج الطلب الكلى والعرض الكلى ٥٩٩
الفصل الأول : مفاهيم أساسية ٦٠٣
ـ الطلب الكلى والعرض الكلى ٦٠٤
ـ منحنى الطلب الكلى ٦٠٩
* إستنتاج منحنى الطلب الكلى ٦٠٩
* خصائص منحنى الطلب الكلى ٦١٤
ـ إنحدار منحنى الطلب الكلى ٦١٤
ـ موضع (انتقال) منحنى الطلب الكلى ٦١٨
ـ منحنى العرض الكلى ٦٢٤
ـ منحنى العرض الكلى الكلاسيكى ٦٢٨
* أثر المزاحمة ٦٣١
* السياسة النقدية التوسعية فى النموذج الكلاسيكى ٦٣٤
* نظرية الكمية وحياد النقود ٦٣٧
* نظرية الكمية الحديثة : النقديون ٦٣٨
ـ إختلاف وجهة النظر فيما يتعلق بنظرية العرض الكلى ٦٤٠
ـ أولاً : التفسيرات الكينزية الحديثة ٦٤٢
ـ ثانياً : المعلومات غير الكاملة ٦٤٤
ـ ثالثاً : الدورات الاقتصادية الحقيقية ودور النقود ٦٤٦

الفصل الثاني : منحنى العرض الكلى الكينزى الحديث ٦٥١
ـ العرض الكلى فى حالة مرونة الأسعار وثبات الأجور النقدية ٦٥٢
ـ عرض العمل ومرونة الأجور النقدية ٦٦٠
ـ منحنى العرض الكلى الكينزى فى حالة تغير الأجور النقدية ٦٦٧
ـ آثار السياسات فى نموذج الأجور المتغيرة الكينزى ٦٦٨
ـ الآثار المترتبة على إنتقال دالة العرض الكلى ٦٧٤
* السلوك الحديث للأسعار والانتاج ٦٧٥
ـ العوامل المؤدية إلى إنتقال منحنى العرض الكلى ٦٧٧
ـ هزات العرض وسياسات الطلب الكلى ٦٨٥
ـ كينز فى مقابل الكلاسيكيين ٦٨٨
* الكينزيون فى مقابل النظريات الكلاسيكية للطلب الكلى ٦٨٨
* العرض الكلى فى كل من النظام الكلاسيكى والنظام الكينزى ٦٩٢
* الخلاصة ٦٩٤
ـ منحنى العرض الكلى فى الزمن الطويل ٦٩٥
ـ إساءة إستخدام نموذج (AD/AS) ٧٠٠
ـ مراجع الباب السادس ٧٠٥

□ □ □

الكتاب الثانى : نظريات الإقتصاد الكلى الحديثة

الباب السابع : المدارس الفكرية الحديثة للإقتصاد الكلى ٧٤٣
ـ تقسيمات المدارس الفكرية ٧٤٥
ـ هل الإقتصاد الخاص مستقر ؟ ٧٤٧
ـ النقديون ٧٥١
ـ سيناريو النقديين ـ الآثار التضخمية لنمو عرض النقود ٧٥٣
ـ تطبيق ناجح للنقديين ٧٥٥

ـ تطبيق فاشل للنقديين ٧٥٦
ـ مدرسة الكينزيين المحدثين ٧٥٦
ـ منظور الكينزيين المحدثين ٧٥٧
ـ سيناريو الكينزيين المحدثين ٧٥٨
ـ تطبيق ناجح للكينزيين المحدثين ٧٦٠
ـ تطبيق فاشل للكينزيين المحدثين ٧٦٠
ـ مدرسة الكلاسيكيين الجدد ٧٦١
ـ منظور الكلاسيكيين الجدد ٧٦٢
ـ سيناريو مدرسة الكلاسيكيين الجدد ٧٦٤
ـ تطبيق ناجح للمدرسة الكلاسيكية الجديدة ٧٦٦
ـ تطبيق فاشل للمدرسة الكلاسيكية الجديدة ٧٦٧
ـ مدرسة ما بعد الكينزيين (الكينزيين الجدد) ٧٦٧
ـ منظور ما بعد الكينزيين (الكينزيين الجدد) ٧٦٨
ـ السيناريو الخاص بما بعد الكينزيين ٧٧٠
ـ المدارس الثانوية للإقتصاد الكلي ٧٧٣
ـ إقتصاد جانب العرض ٧٧٣
ـ المدرسة النمساوية ٧٧٤
ـ الراديكاليون (المتطرفون) ٧٧٦
ـ خلاصة ٧٧٧
ـ مراجع البابب السابع ٧٧٩

الباب الثامن : النقديون ٧٨١

الفصل الأول : أهمية النقود ٧٨٣

ـ إعادة صياغة نظرية كمية النقود ٧٨٩
ـ النقود والكينزيون الأوائل ٧٩٠

ـ إعادة صياغة نظرية الكمية بواسطة (Friedman) ٧٩٨
* أ ـ الصياغة الضعيفة ٧٩٨
* ب ـ الصياغة القوية ٨٠٦
ـ السياسة المالية و السياسة النقدية (النقديون فى مواجهة الكينزيون المحدثون) ٨١٢
* أولاً : السياسة المالية ٨١٢
* ثانياً السياسة النقدية ٨١٩
ـ موقف النقديين ٨١٩
ـ المضاهاة مع الكينزيين ٨٢٣
الفصل الثاني : نظرية المعدل الطبيعى ومنحنيات فيلبس ٨٢٩
ـ دور السياسة النقدية : وجهة نظر النقديين ٨٣٢
* السياسة النقدية فى الزمن القصير ٨٣٥
* السياسة النقدية فى الزمن الطويل ٨٣٦
ـ مضامين السياسة فى ظل فروض المعدل الطبيعى : وجهة نظر النقديين . ٨٤٣
ـ المبادلة العكسية بين التضخم والناتج : وجهة نظر كينزية ٨٤٥
ـ منحنى فيلبس كما يراه الكينزيون ٨٤٦
* منحنى فيلبس فى الزمن القصير ٨٤٦
* منحنى فيلبس فى الزمن الطويل ٨٤٩
ـ سياسة تحقيق الإستقرار فى الناتج والتوظف : وجهة نظر كينزية ٨٥٣
ـ النقديون مقابل الكينزيون : تلخيص ٨٥٧
* أوجه الاختلاف بين النقديين والكينزيين فيما يتعلق بنظريات الطلب الكلى ٨٥٧
* أوجه الاختلاف بين النقديين والكينزيين فيما يتعلق بالعرض الكلى . . ٨٦٠
ـ منحنى فيلبس « دراسة تفصيلية » ٨٦١

* الأساس الذى يقوم عليه منحنى فيلبس ٨٦٣
* منحنى فيلبس المعدل ٨٦٧
* التحرك على منحنى فيلبس ٨٧١
* هزات (صدمات) العرض الكلى ٨٧٥
* خلاصة منحنى فيلبس ٨٧٩
* منحنى فيلبس فى الزمن الطويل ٨٨٠
* منحنى فيلبس الرأسى ٨٨١
ـ مراجع الباب الثامن ٨٨٣

الباب التاسع : الكلاسيكيون الجدد والتوقعات الرشيدة ٨٨٧
الفصل الأول : نظرية التوقعات الرشيدة ٨٨٩
ـ دور التوقعات فى النشاط الأقتصادى ٨٩٢
ـ نظرية التوقعات الرشيدة ٨٩٦
ـ منطقية نظرية التوقعات الرشيدة ٩٠٠
ـ نظرية السوق الكفؤة : التوقعات الرشيدة فى سوق الأوراق المالية ٩٠٣
ـ لماذا تعتبر نظرية الأسواق الكفؤة معقولة ٩٠٦
الفصل الثاني : التوقعات الرشيدة والسياسات الإقتصادية ٩٠٩
ـ إنتقادات (Lucas) فى تقييم السياسة ٩١٢
* مثال لانتقادات (Lucas) ٩١٤
ـ نموذج الإقتصاد الكلى للكلاسيكيين الجدد ٩١٦
* آثار السياسة المتوقعة وغير المتوقعة ٩١٧
* هل من الممكن أن تؤدى السياسة التوسعية إلى خفض فى الناتج ؟ . . ٩٢١
* مضمون النموذج الكلاسيكى الجديد بالنسبة لواضعى السياسة ٩٢٣
ـ نموذج التوقعات الرشيدة لغير الكلاسيكيين ٩٢٤
* آثار السياسة المتوقعة وغير المتوقعة ٩٢٦

* ما يقضى به النموذج غير الكلاسيكى لواضعى السياسة ٩٢٩
ـ مقارنة بين نموذج التوقعات الرشيدة وبين النموذج التقليدى ٩٢٩
* الإستجابة القصيرة الأجل لكل من الناتج والسعر ٩٣٠
* سياسة الإستقرار ٩٣٣
* السياسة المناهضة للتضخم ٩٣٦
* دور المصداقية فى محاربة التضخم ٩٤١
* حالة تطبيقية : المصداقية وعجز الموازنة لـ (Reagan) ٩٤٢
ـ آثار ثورة التوقعات الرشيدة ٩٤٥
ـ خلاصة ٩٤٨
ـ مراجع الباب التاسع ٩٥١

الباب العاشر : الكينزيون المحدثون (Neo - Keynesian) ٩٥٥
ـ أولاً : مواءمات المحفظة فى القطاع المالى ٩٥٨
* نظرية المحفظة وطلب النقود........................ ٩٦٠
* إدارة الدين العام ٩٦٥
* نظرية المؤسسات المالية الوسيطة ٩٦٦
* الخلاصة ٩٦٨
ـ ثانياً : ميكانيكية الإنتقال ٩٦٩
* أ ـ أثر تكلفة رأس المال ٩٦٩
* ب ـ أثر الثروة ٩٧١
* جـ ـ أثر حصص الأئتمان ٩٧٢
* خلاصة ٩٧٣
ـ ثالثاً : المواءمة فى القطاع الحقيقى ـ نظرية « المضاعف ـ المعجل » ٩٧٤
ـ مراجع الباب العاشر ٩٨٠

الباب الحادى عشر : الكينزيون الجدد (New or Post Keynesian) ٩٨١
ـ الخصائص الأساسية للإقتصاد الكينزى الجديد ٩٨٣
ـ لماذا الجمود النقدى الصغير له آثار اقتصادية كلية كبيرة ٩٨٨
* تحديد الأسعار بواسطة المنشأة المحتكرة ٩٨٩
* استجابة المنشأة لإنخفاض فى الطلب ٩٩٢
ـ الآثار المجتمعية للإقتصاد الكلى وأثر جمود التكاليف الحدية ٩٩٥
ـ عقود العمل الطويلة الأجل كمصدر للدورات الإقتصادية ٩٩٨
* خصائص عقود العمل ٩٩٨
* جدول تغيير الأجور وشرط (COLA) ٩٩٩
* أوقات العقد ١٠٠٠
ـ لماذا عقود الأجر الطويلة الأجل ذات فائدة لكل من المنشآت والعمال . ١٠٠١
* المزايا الخاصة لعقود العمل الطويلة الأجل ١٠٠١
* تكاليف المفاوضات والإضرابات ١٠٠٢
* غياب الحماية الكاملة لـ (COLA) ١٠٠٢
ـ التسعير كنسبة (كهامش) والإتفاقات السعرية الطويلة الأجل ١٠٠٤
* أسعار المنافسة والأسعار الحالية ١٠٠٤
* لماذا تكون أسعار سلع التجزئة أسعار حاضرة ١٠٠٥
ـ مصدر الجمود الحقيقى فى الأجور ١٠٠٨
* نموذج العقد الضمنى ١٠٠٨
* نموذج الأجور الكُفأة ١٠١٢
ـ فشل التنسيق والربط بالأرقام القياسية ١٠١١
ـ الدورات الإقتصادية فى النموذج الكينزى الجديد ١٠١٧
* سوق العمل مع هامش سعر ثابت ١٠١٧
* طلب العمال الفعال ١٠١٩

* الإختلال فى نموذج السوق غير الصافى ١٠٢٢
* خطوات المواءمة نحو التوازن الطويل الأجل ١٠٢٣
* هامش الأسعار المتغير وأسعار المزاد للمواد ١٠٢٥
* مضمون الهامش المتغير ١٠٢٨
ـ مضمون نموذج الكينزيين الجدد ١٠٢٩
* المضاهاة مع منحنى العرض الطويل الأجل ١٠٢٩
* المضاهاة مع النظريات الأخرى ١٠٣٠
ـ الإنتقادات الموجهة إلى نموذج الكينزيين الجدد ١٠٣٠
ـ مراجع الباب الحادى عشر ١٠٣٢
الباب الثاني عشر : الإنفاق الإستهلاكى ١٠٣٥
الفصل الأول : نظريات دالة الإستهلاك ١٠٣٧
ـ الدراسات الإحصائية لدالة الإستهلاك ١٠٤١
* أولاً : الدراسات الجزئية ـ الدراسات المقطعية ١٠٤٢
* ثانياً : الدراسات الكلية ـ السلاسل الزمنية ١٠٤٣
* تعارض الدراسات الميدانية لدالة الإستهلاك ١٠٤٦
ـ نظرية "كينز" : نظرية الدخل المطلق ١٠٤٨
ـ نظرية الدخل المقارن ١٠٥٧
* مشاكل نظرية الدخل المقارن ١٠٦٧
ـ نظرية دورة الحياة للإستهلاك والأدخار ١٠٦٨
* إدخال الثروة فى نموذج النظرية ١٠٧٦
* إسقاط الفروض المبسطة للنظرية ١٠٨٠
* الإستهلاك الكلى والإدخار الكلى ١٠٨١
* إستخدامات نظرية دورة الحياة ١٠٨٢
ـ نظرية الدخل الدائم فى الإستهلاك ١٠٨٤
* تقدير (قياس) الدخل الدائم ١٠٨٥

* التوقعات الرشيدة والدخل الدائم ١٠٨٨
* أثر الدخل الدائم على دالة الإستهلاك فى كل من الزمن القصير والزمن الطويل ١٠٨٩
* العلاقة بين نظرية دورة الحياة ونظرية الدخل الدائم ١٠٩٣
ـ أثر تخفيض الضرائب على الإنفاق الإستهلاكى نظرية (Barro - Ricardo) . ١٠٩٧
ـ الإستهلاك وتحليل (IS - LM) ١٠٩٨
* أولاً : الثروة ودالة الإستهلاك ١٠٩٩
* ثانياً : ديناميكية المواءمة ١١٠٠
ـ نظرية كالدور ١١٠٤
* هيكل نظرية كالدور ١١٠٤
* المشاكل مع نظرية كالدور ١١٠٤
ـ مضمون السياسات ١١٠٦
* السياسة الضريبية ١١٠٨
* السياسة النقدية ١١١٠

الفصل الثاني : العوامل الأخرى (غير الدخيلة) المؤثرة فى الإستهلاك ١١١٥
ـ أولاً : سعر الفائدة ١١١٨
ـ ثانياً : ثانياً مستوى الأسعار وتوقعات الأسعار ١١٢٢
* وهم (خداع) النقود ١١٢٤
* توقعات الأسعار ١١٢٦
ـ ثالثاً : توزيع الدخل ١١٢٧
ـ رابعاً : الأصول المالية ١١٣٤
ـ خامساً : عوامل أخرى ١١٤٠
* أ ـ شروط تقسيط ميسرة ١١٤٠
* ب ـ الفرق بين معدل نمو الدخل المتاح ومعدل نمو السكان ١١٤٠

* جـ ــ الطلب المؤجل ١١٤١
* د ــ التغير فى العرف والعادة ١١٤١
ــ طلب الإستهلاك : خلاصة ١١٤٢
ــ مراجع الباب الثانى عشر ١١٤٣

الباب الثالث عشر : الإنفاق الإستثمارى ١١٤٩
ــ أولاً : الإستثمار فى المخزون ١١٥٣
ــ ثانياً : أ ــ الإستثمار الثابت : الطريقة الكلاسيكية الحديثة ١١٥٦
* ١ ــ الإنتاجية الحدية لرأس المال ١١٥٩
* ٢ ــ تكلفة إستخدام (إيجار) رأس المال ١١٦٣
* رصيد رأس المال المرغوب والضرائب........................ ١١٦٧
* من رصيد رأس المال المرغوب إلى الإستثمار ١١٦٩
* ملخص للنظرية الكلاسيكية الحديثة فى الإستثمار الثابت ١١٧٣
ب ــ الإستثمار الثابت (طريقة ''كينز'' ــ الكفاية الحدية لرأس المال) ١١٧٤
جـ ــ نظرية المعجل ١١٩٢
* نسبة « رأس المال ــ الناتج » ١١٩٣
* مبدأ المعجل ١١٩٧
* المعجل المرن ١٢٠٧
* المعجل فى نموذج القطاعين ١٢٠٩
ــ نظرية الأرباح ١٢١١
* دالة الإستثمار ١٢١٧
* نظرية الأرباح ومستوى توازن الدخل وسعر الفائدة ١٢١٨
* استنتاج منحنى (IS) فى حالة الإستثمار المستمال ١٢١٩
* نموذج (IS-LM) مع وجود استثمار مستمال ١٢٢٥
ــ ثالثاً : الإستثمار فى المبانى السكنية ١٢٣١

* سوق المبانى السكنية ١٢٣١
* معدل الإستثمار ١٢٣٤
— نظرية (q) ١٢٣٨
— مصادر التمويل ١٢٤٠
* التمويل الداخلى ١٢٤١
* التمويل عن طريق الإقتراض ١٢٤١
* التمويل عن طريق حقوق الملكية ١٢٤٢
* منحنى عرض التمويل ١٢٤٣
* مخاطر المقترضين والمقرضين ١٢٤٤
— مراجع الباب الثالث عشر ١٢٤٦

الباب الرابع عشر : عرض النقود ١٢٤٩

الفصل الأول : محددات عرض النقود ١٢٥١

— إدارة الأساس النقدى ١٢٥٣
* الخلاصة عن مقدرة البنك المركزى إدارة الأساس النقدى ١٢٦٣
* المضاعف النقدى : نموذج لعرض النقود ١٢٦٥
— إستنتاج المضاعف النقدى (M_1)........ ١٢٦٦
— محددات المضاعف النقدى ١٢٧١
— مضاعف النقود (M_2) ١٢٧٥
— نموذج كامل لعرض النقود ١٢٧٨
— سلوك كل من المودعين والبنوك ١٢٨٦
* أولاً : سلوك المودعين ١٢٨٦
(١) أثر التغير فى الثروة ١٢٨٧
(٢) أثر التغير فى العائد المتوقعة ١٢٨٨
(٣) أثر التغير فى المخاطر ١٢٩٠
(٤) أثر التغير فى السيولة ١٢٩١

* ثانياً : سلوك البنوك ١٢٩٥
ـ محددات فائض الإحتياطى ١٢٩٦
ـ محددات القروض المخصومة ١٢٩٨
الفصل الثاني : حركات الأساس النقدى ١٣٠١
ـ ميزانية البنك المركزى والأساس النقدى ١٣٠٣
ـ العوامل المؤثرة فى الأساس النقدى ١٣١٠
* العوامل التى تؤدى إلى الإضافة إلى الأساس النقدى ١٣١٠
ـ السندات ١٣١٠
ـ الذهب وحسابات حقوق السحب الخاصة ١٣١٢
ـ العائم ١٣١٥
ـ العملة التى تصدرها الخزانة ١٣١٩
ـ أصوال البنك الأخرى ١٣١٩
* العوامل التى تؤدى إلى تخفيض الأساس النقدى ١٣٢١
ـ ودائع الحكومة لدى البنك المركزى ١٣٢١
ـ الودائع الأجنبية لدى البنك المركزى ١٣٢٣
ـ الخصوم الأخرى وحسابات رأس المال ١٣٢٣
* ملخص ١٣٢٣
ـ العجز فى الموازنة الحكومية والأساس النقدى ١٣٢٥
* قيود الميزانية الحكومية ١٣٢٥
* تمويل الإنفاق الحكومى ١٣٢٧
ـ التمويل عن طريق الضرائب ١٣٢٧
ـ التمويل عن طريق الإقتراض (إصدار سندات) ١٣٢٨
ـ التمويل عن طريق إصدار نقود جديدة ١٣٣٠
ـ خلاصة ١٣٣٢
* هل سيؤدى عجز الموازنة إلى التأثير على الأساس النقدى ١٣٣٣

ـ مراجع الباب الرابع عشر ١٣٣٥

الباب الخامس عشر : الطلب على النقود ١٣٣٧

الفصل الأول : نظرية كمية النقود ــ التقليدية والحديثة ١٣٣٩

ـ مقارنة مبسطة بين النظريات الأساسية للنقود ١٣٤١

* نظرية ''كينز'' النقدية الحديثة ١٣٤٢

* نظرية كمية النقود الحديثة ١٣٤٦

* خلاصة ١٣٥٠

ـ نظرية كمية النقود التقليدية ١٣٥١

* صيغة سرعة دوران المعاملات ١٣٥٢

ـ معادلة التبادل ١٣٥٣

ـ المعاملات في الزمن الطويل ١٣٥٦

ـ المعاملات فى الزمن القصير ١٣٥٨

ـ سرعة الدوران ١٣٥٩

* صيغة الأرصدة النقدية ١٣٦٥

* صيغة الدخل لمعادلة كمبرج ١٣٧١

* انتقادات نظرية الكمية التقليدية ١٣٧٤

ـ نظرية كمية النقود الحديثة ١٣٧٨

* نتائج دراسات الإنحدار ١٣٨٥

* ميكانيكية الإنتقال لـ "Friedman" ١٣٨٧

* أثر الثروة ١٣٩٢

الفصل الثاني : النظرية الكينزية والكينزية الحديثة فى الطلب على النقود . ١٣٩٣

ـ نظرية ''كينز'' فى تفضيل السيولة ١٣٩٥

* هل سرعة دوران النقود ثابتة ؟ ١٣٩٥

* دوافع الطلب على النقود ١٣٩٧

ـــ التطورات الحديثة فى نظرية ''كينز'' فى الطلب على النقود ١٤٠٥
* طلب النقود بغرض المعاملات ١٤٠٥
* المعادلات ١٤١١
* طلب النقود بغرض الإحتياط ١٤١٤
* طلب النقود بغرض المضاربة ١٤١٤
ـــ المقارنة بين نظريات ''فريدمان'' ونظريات ''كينز'' ١٤١٧
ـــ الخلاصــــة ١٤٢٢
ـــ مراجع الباب الخامس عشر ١٤٢٣

الباب السادس عشر : المعاملات الإقتصادية الدولية « الإقتصاد المفتوح » . ١٤٢٥
ـــ ميزان المدفوعات ١٤٢٨
ـــ تحديد سعر الصرف ١٤٣٥
* أسعار الصرف المرنة ١٤٣٦
* أسعار الصرف الثابتة ١٤٤٠
* أسعار الصرف المدارة ١٤٤٢
* النطاق المستهدف ١٤٤٤
ـــ أثر التجارة الدولية على الإقتصاد المحلى ١٤٤٥
* العجز فى ميزان التجارة ومستوى توازن الدخل والناتج ١٤٤٥
* عجز الموازنة وحركة رؤوس الأموال ١٤٤٩
ـــ السياسة المالية والسياسة النقدية فى ظل سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن ١٤٥٣
* السياسة فى ظل سعر الصرف الثابت ١٤٥٤
* السياسة فى ظل سعر الصرف المرن ١٤٥٦
* الجمع بين السياسة المالية والسياسة النقدية ١٤٥٧
* التحيز نحو السياسة الإنكماشية ١٤٦٠

ـ نموذج (BP / ISLM) ١٤٦٢
* خط (BP) ١٤٦٣
* إنحدار خط (BP) ١٤٦٤
* إنتقال خط (BP) ١٤٦٥
* النقاط التى لا تقع على خط (BP) ١٤٦٦
* توازن (BP / ISLM) ١٤٦٧
* السياسة المالية فى ظل سعر الصرف الثابت ١٤٦٨
* السياسة النقدية فى ظل سعر الصرف المرن ١٤٦٩
ـ الصدمات الأجنبية ونموذج (BP / ISLM) ١٤٧١
* سعر الصرف الثابت مقابل سعر الصرف المرن ١٤٧٢

ملحق الباب الخامس عشر ١٤٧٥
* إستنتاج منحنى (IS) فى حالة وجود قطاع العالم الخارجى ١٤٧٧
* إنتقال منحنى (IS) فى حالة وجود قطاع العالم الخارجى ١٤٨٠
* إستنتاج منحنى (BP) بيانا ١٤٨٦
* إنتقال منحنى (BP) ١٤٩٠
ـ التغير فى المستوى العام للأسعار ١٤٩٠
ـ التغير فى سعر الصرف الأجنبى ١٤٩٢
ـ مراجع الباب السادس عشر ١٤٩٧

الباب السابع عشر :التضخم ١٤٩٩
ـ إثبات العلاقة بين التضخم والنقود ١٥٠٢
* التضخم الجامع فى ألمانيا ١٩٢١ ـ ١٩٢٣ .... ١٥٠٣
* أمثلة جارية للتضخم السريع........................ ١٥٠٥
ـ معنى التضخم ١٥٠٦
ـ وجهات النظر عن التضخم ١٥٠٧

* وجهة نظر النقديين ١٥٠٧
* وجهة نظر الكينزيين ١٥٠٧
* هل تستطيع مظاهر جانب العرض وحدها أن تولد التضخم ؟ ١٥١١
* الخلاصة ١٥١٤
ـ لماذا يحدث تضخم السياسة النقدية ؟ ١٥١٥
* تحقيق مستوى عال من التوظف والتضخم ١٥١٥
ـ تضخم دفع التكاليف ١٥١٦
ـ تضخم جذب الطلب ١٥١٩
* العجز فى الموازنة والتضخم ١٥٢٣
ـ عجز الموازنة وخلق النقود فى الدول النامية والمتقدمة ١٥٢٥
ـ المصداقية ومنع التضخم ١٥٢٧
* التوقعات عن السياسة أضعف وجهة نظر النشطين ١٥٢٩
* أهمية المصداقية ١٥٣٢
ـ مضار وفوائد التضخم : محاربة التضخم ١٥٣٢
* تكاليف التضخم ١٥٣٣
* التضخم المتوقع تماماً ١٥٣٤
* تكميش أسعار الفائدة ١٥٣٤
* تكلفة الرفاهة ١٥٣٦
* التضخم غير المتوقع ١٥٣٧
ـ التكاليف والفوائد الخاصة بالإنكماش أو الإنحسار (محاربة التضخم) ١٥٤١
* تكاليف الإنكماش (الإنحسار) ـ محاربة التضخم ١٥٤٢
* فوائد إنحسار التضخم ١٥٤٤
ـ مراجع الباب السابع عشر ١٥٤٥

□ □ □

تقديم

كان أول كتاب لى فى النظرية الاقتصادية الكلية هو كتاب « نظرية الاقتصاد الكلى » الذى تم طباعته بالقاهرة سنة (١٩٧٧)، وقد كان التركيز ، فى ذلك الوقت ، فى الدراسة المتوسطة للنظرية الاقتصادية الكلية على النظرية الكينزية ــ نموذج «الدخل ــ والانفاق» ــ مع عرض موجز للنظرية الكلاسيكية ــ وحتى نموذج (IS - LM) لم يكن يلقى الاهتمام الكافى عند هذا المستوى من الدراسة . إلا أن النظرية الاقتصادية الكلية قد إنتابها الكثير من التطور تمشياً مع ما صادفه الواقع الاقتصادى من تطورات وما أدخل على النظريات المختلفة من إضافات وما ظهر من الجديد من الأفكار حتى أن الكتب الأجنبية فى النظرية الاقتصادية الكلية ــ وعلى وجه الخصوص الأمريكية منها ــ أصبحت تختلف إختلافاً جوهرياً عما كانت عليه ــ منفردة فى ذلك عن الكثير من حقول علم الاقتصاد الأخرى وخاصة النظرية الاقتصادية الجزئية .

وقد بدأت تدريس النظرية المتوسطة فى الاقتصاد الكلى فى كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة قبل صدور كتابى الأول بعدة سنوات . وعندما قدمت إلى جامعة الكويت واصلت تدريس هذا الحقل من الاقتصاد حتى هذا التاريخ . ومن تتبعى للتطورات التى حدثت فى المراجع الأجنبية خلال هذه المدة التى

قاربت على العشرين عاماً ــ ومن الإضافات التى كنت أدخلها على كتابى الأول لمست أن المكتبة العربية تحتاج إلى مرجع شامل يتناول كل ما أستجد من إضافات وتطورات .

وعندما عكفت على وضع كتاب جديد فى النظرية الاقتصادية الكلية وجدت أن كتاباً واحداً لن يكون كافياً ليجمع كل النظريات والتطورات التى شملت النظرية الاقتصادية الكلية . ومن ثم رأيت أن أقوم بتأليف ثلاث كتب الكتاب الأول : يتناول المفاهيم والنظريات الأساسية والكتاب الثانى : يتناول النظريات الحديثة ــ وقد رأيت أن أفرغ من هذين الكتابين معاً ليطبعا سوياً ، أما الكتاب الثالث : فسيشمل المشاكل والسياسات والذى رأيت أن أتريث فى طباعته حتى أحصل على ردود فعل عن الكتابين الأولين فلاشك أن الانتقادات والتعليقات على الكتابين الأولين سأستفيد منها قبل طباعة الكتاب الثالث .

والكتاب الأول شمل الأبواب من الأول حتى السادس أما الكتاب الثانى فشمل الأبواب من السابع إلى السابع عشر على النحو الموضح فى الفهرس والمحتوى التفصيلى .

والكتابان قد وضعا بحيث يكونان ملائمين للمستويات المختلفة للقراء . فالقارىء المبتدىء فى حقل الاقتصاد لن يجد صعوبة فى تتبع الكتابين . فقد أحتوى الكتابان على عرض مبدئى فى بعض الأجزاء ليلائم القارىء المبتدىء. أما القارىء ذو الخلفية الأكثر فيمكنه ترك تلك الأجزاء التى يرى أن له دراية بها وفى الوقت نفسه تكون تحت يده لمراجعتها إذا وجد الحاجة إلى ذلك .

وسيلمس القارىء تكرارا فى بعض الأجزاء ولكن بعرض مختلف ولعل ذلك راجع لتداخل الموضوعات مما يقتضى التقديم لموضوعات سبق دراستها ولكن بعرض وأسلوب مختلفين .

وقد تعمدت أن أستخدم فى عرض الموضوعات أساليب التحليل المختلفة فاستخدمت الأمثلة والجداول الرقمية كما أستخدمت الإيضاحات البيانية وكذلك المعادلات الجبرية .

ولا ندعى بأننا أتينا بجديد فى هذين الكتابين عما هو موجود فى المراجع الأجنبية . فموضوعات الكتابين موجودة فى العديد من المراجع التى أشرنا إليها عند كل موضوع وفى آخر كل باب . وحتى هذه المراجع فإنها تتشابه فى كثير من الأجزاء . فالكتابين هما تأليف وتعريب وترجمة فى نفس الوقت . فكل هدفنا أن نضع أمام قارىء اللغة العربية مادة يستطيع تتبعها وتفهمها إذا ما تعذر عليه ـ لسبب أو لآخر ـ إستخدام المراجع الأجنبية .

شكرى الخاص إلى لجنة البحوث والتدريب بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت على مساهمتها فى تكاليف هذين الكتابين ، وكذلك إلى الزملاء الأفاضل أعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد بجامعة الكويت على الاستفادة من المناقشة معهم فى كثير من موضوعات هذين الكتابين .

ولعلى بهذين الكتابين أكون قد أضفت لبنة إلى المكتبة العربية الاقتصادية .

والكمال لله وحده ، والله ولى التوفيق .

سامى خليل

الشويخ : في يناير ١٩٩٤م

الكتاب الأول :

المفاهيم والنظريات الأساسية

الجـزء الأول

مفاهيم أساسية ومقاييس

الباب الأول :

موضوعات وسياسات والمدارس الفكرية للاقتصاد الكلي

الباب الثاني :

مقاييس الاقتصاد الكلي





موضوعات وسياسات والمدارس الفكرية للاقتصاد الكلي



الباب الأول

موضوعات وسياسات والمدارس الفكرية للاقتصاد الكلى.

الاقتصاد الكلى Macroeconomics .

الاقتصاد الكلى هو ذلك الجزء من الدراسات الاقتصادية الذي يتناول الموضوعات الاقتصادية الكبيرة التى تحدد مستوى معيشة الأفراد وبالتالى الحالة الاقتصادية للدولة . وكلمة **Macro** هى كلمة يونانية تعنى « كبير » فالاقتصاد الكلى هو دراسة الكليات الاقتصادية ــ أو التجميعات **Aggregates** الاقتصادية ــ فى المجتمع . وأهم هذه التجميعات التى تحدد مستوى رفاهية المجتمع هى الثروة ، الناتج ، الدخل ، البطالة ، التجارة الدولية والتضخم [1] .

كل هذه التجميعات تشترك فى خاصية أن كل منها عبارة عن قدر تم الحصول عليه عن طريق التجميع من القطاع العائلى ومنشآت قطاع الأعمال . فما يعنينا فى الاقتصاد الكلى مثلا هو الدخل القومى . فنحن لا نهتم فى دراسة

(1) Robert J. Gordon. Macroenconomics.5 th ed. Scott, Foresman / Little, Brown. Glenview, Illinois and London,England 1990 . CH1 P.2 .

الاقتصاد الكلى بدخل فرد ـ مستهلك مثلاً ـ معين . وإنما إهتمامنا هو بمجموع دخول عوامل الإنتاج الموجودة فى المجتمع كله ـ أى الدخل المحلى . وكذلك ، لا يكون إهتمامنا هو بتعطل فرد معين عن العمل إنما إهتمامنا ، فى دراسات الاقتصاد الكلى ، هو بالعدد الكلى للمتعطلين فى الاقتصاد القومى . ولماذا ـ مثلا ـ يكون هذا العدد أعلى فى بعض السنوات عنه فى سنوات أخرى . وكيف أن بعض الدول تنجح فى جعل عدد المتعطلين فيها عدداً محدوداً بالنسبة لمجموع سكانها . وبالمثل أيضاً ، فإننا نهتم فى دراسات الاقتصاد الكلى بالمستوى العام للأسعار ـ أو ما يسمى بالأسعار الكلية ـ وليس بأسعار سلع معينة . وعما إذا كان هذا المستوى العام للأسعار ـ الذى هو متوسط مستوى أسعار جميع السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع ـ يرتفع أو ينخفض وما هو سبب هذا الإرتفاع أو الانخفاض .

والاهتمام بالاقتصاد الكلى واضح ؛ ذلك لأن حالة الاقتصاد الكلى تحدد متوسط ما تستطيع العائلة انفاقه وعما إذا كانت هذه العائلة وضعها الاقتصادى سيتقدم أم سيتخلف : ولذلك كان من السهل على الفرد العادى أن يهتم بالاقتصاد الكلى خاصة أن موضوعاته دائماً مطروحة للنقاش فى الصحف وعبر برامج الاذاعة والتليفزيون .

فعندما يكون الدخل المحلى والناتج المحلى فى تزايد فإن منشآت الأعمال تكون قادرة على دفع أجور مرتفعة دون حاجة إلى رفع الأسعار . وفى مثل هذا الوقت ، فإن التوظف الكلى يكون فى تزايد ، وبالتالى فإن المتعطلين يستطيعون الحصول على وظائف بسهولة نسبياً . ولكن عندما يكون التضخم مرتفعاً ، فإن الأفراد والمنشآت تشعر بأن قيمة مدخراتها قد هبطت ، وأن دخولهم أصبحت تشترى قدراً أقل من السلع والخدمات ، ولذلك فلا عجب

أن ينبذ الجميع التضخم ويتطلعوا إلى حدوث إستقرار فى المستوى العام للأسعار . لكل هذا ، فإن الدخل المحلى المتزايد والتوظف الكامل والإستقرار فى المستوى العام للأسعار أصبحت — كل هذه الأمور — هى الأهداف الرسمية لسياسات الحكومات . ومن ثم فإن دراسة السياسة الاقتصادية للحكومات أصبحت جزءاً من دراسات الاقتصاد الكلى . وأصبح من الأهمية بمكان التعرف على مدى نجاح الحكومات فى تحقيق أهداف زيادة الناتج والدخل وتحقيق التوظف الكامل والإستقرار فى الأسعار .

والاقتصاد الكلى يختلف عن الاقتصاد الجزئى — Microeconomics . فنحن نعلم أن معظم الموضوعات الاقتصادية يمكن أن تدخل فى واحد من هاذين الفرعين من الدراسات الاقتصادية . وكما أن كلمة Macro تأتى من كلمة يونانية تعنى كبير ، فإن Micro هى أيضاً كلمة يونانية تعنى « صغير » . فكما أن المجهر Microscope إنما هو جهاز لفحص الأشياء الصغيرة ، فكذلك فإن الاقتصاد الجزئى إنما يتناول دراسة الوحدات الجزئية فى الاقتصاد القومى فهو دراسة مجهرية للاقتصاد القومى . فهو يهتم بدراسة العلاقات بين الأفراد كمستهلكين وبين المنشآت كوحدات إنتاج ويهتم بالسلع . فالاهتمام هنا فى الدراسة هو بالجزء وليس بالكل ، كما هو الوضع فى حالة الاقتصاد الكلى . ولذلك فإن الاقتصاد الجزئى يهتم بدراسة سعر السلعة بالنسبة لسعر سلعة أخرى ، وكيف يتحدد سعر سلعة ما ؟ . ولماذا سعر هذه السلعة أعلى أو أقل من سعر سلعة أخرى . كذلك فإن إهتمامات الاقتصاد الجزئى — ليس بالدخل المحلى كما هو الحال فى الاقتصاد الكلى — هو بدخل المستهلك وتأثير هذا على طلب المستهلك على السلع . كذلك يحاول أن يشرح الإختلافات بين دخول الأفراد ولماذا كانت دخول بعض أفراد المجتمع أعلى

من دخول أفراد آخرين[٢] .

والاقتصاد الكلى ليس بأكثر أهمية أو أقل أهمية من الاقتصاد الجزئى ، وليس من الضرورى دراسة أحدهما قبل الآخر . وكل ما فى الأمر ، أن الموضوعات الاساسية فى الاقتصاد الكلى ـــ الدخل المحلى ، والبطالة والتضخم ـــ موضوعات يألفها عامة الأفراد ذلك لأنها موضع جدال فى الصحف ووسائل الاعلام الأخرى . وبالرغم من الاختلاف بين دراسات الاقتصاد الكلى ودراسات الاقتصاد الجزئى ، إلا أن التفهم الكامل للكثير من موضوعات الاقتصاد الكلى إنما تتطلب إختبار أساسياتها الاقتصادية الجزئية .

ومع أنه منذ سنة (١٩٣٠) والنظرية الاقتصادية قد قسمت إلى الجزئين : نظرية اقتصادية جزئية ونظرية اقتصادية كلية ـــ وأصبح معروفا ـــ كما سبق أن أشرنا ـــ أن الاقتصاد الجزئى يهتم أساسا بدارسة الوحدات الاقتصادية الفردية : العائلات ، المنشآت ، وهيكل الصناعة ، والاقتصاد الكلى يهتم بالوحدات الاقتصادية الكبيرة : التضخم ، البطالة ، المستوى العام للاسعار ، الناتج المحلى ، النمو الاقتصادى ، وبالرغم من أن هذا التقسيم أصبح مطبقا ومعروفا إلا أن الحدود بين الاقتصاد الجزئى وبين الاقتصاد الكلى غير واضحة تماما .

فاقتصاديو الجزئى يدرسون التجميع الاقتصادى **Econmic Aggregation** والوحدات الكبيرة ذلك لأن الصناعات إنما هى تجميع للمنشآت . وإقتصاديو الكلى حاليا يدرسون السلوك الرشيد **Rational Behavior** والتوقعات الرشيدة **Rational Expectation** وهى موضوعات تعتبر جزءا من الاقتصاد الجزئى التقليدى . وهناك الكثير من التداخل بين الجزئى والكلى الذى يمكن أن نشير

---

(2) R. Dornbusch, S. Fischer, G.R. Sparks. Macroeconomics, Third Canadian Edition. Mc Graw - Hill Ryerson Limited , 1989. PP: 3-4 .

إليه : فالاقتصاد الكلى يدرس آثار إتحادات العمال على التخلص المتبادل (المقايضة) بين البطالة والتضخم . والاقتصاد الجزئى يدرس أثر السياسات النقدية على سلوك المنشأة وهكذا .

ولكن السبب الرئيسى فى الفصل بين الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى إنما هو أعمق من ذلك . فنتائج الاقتصاد الكلى لا يمكن إستنتاجها من تجميع أساسيات الاقتصاد الجزئى . ولذلك كان على الباحثين أن ينظروا إلى فرعى النظرية الاقتصادية .

موضوعات الاقتصاد الكلى

نستطيع من التعريف السابق للاقتصاد الكلى أن نستنتج الموضوعات التى تعالجها النظرية الاقتصادية الكلية والأسئلة التى تجيب عليها .

وسنعرض فيما يلى الموضوعات والاسئلة التى تجيب عليها النظرية الاقتصادية الكلية . وفى عرضنا لهذه الموضوعات سنتناول ــ بإختصار ــ شرح المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذه الموضوعات [٣] .

الموضوع الأول : الدخل القومى والناتج القومى :

والسؤال الذى تجيب عنه النظرية الإقتصادية الكليه هو ما الذى يحدد مستوى الدخل والناتج ؟ . والدخل القومى الحقيقى يمكن تقريبا القول بأنه مقياس لمقدار السلع والخدمات التى يمكن أن تُشتَرَى بدخول جميع الأفراد فى المجتمع . والتذبذب فى الدخل القومى يؤدى إلى تذبذب فى مستوى

(3) Michael Parkin : Macroeconomics . Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, New Jersey , 1984 . PP: 1-3 .

المعيشة ، ولذلك فإن الإختلاف بين بلدان العالم فى مقدار دخولها القومية إنما يعكس الإختلاف فى مستوى معيشة هذه الدول . ويسعى الإقتصاد الكلى إلى تفهم لماذا هناك إختلافات مستمرة فى معدل نمو الدخل القومى بين الدول ولماذا هناك ذبذبات فى الدخل القومى حول إتجاهات معدل النمو .

ولعل أكثر رمز مستخدم فى الإقتصاد الكلى هو GNP الذى هو إختصار للناتج القومى الاجمالى Gross National Product والذى هو أيضا عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة فى السوق خلال فترة معينة . والناتج القومى الاجمالى إنما يشمل مشتريات المستهلكين من السلع والخدمات ومشتريات منشآت الأعمال من الآلات والمعدات كما يشمل شراء القطاع العائلى للمساكن وشراء منشآت الاعمال للمبانى غير السكنية ، هذا بالاضافة إلى مشتريات الحكومة من السلع والخدمات وفائض الصادرات . والناتج القومى الاجمالى يمكن أن ينظر إليه على أساس انه القدر الكلى من الانتاج الجارى .

ويمكن حساب الناتج القومى الاجمالى من خلال خطوات جمع كل هذه الأنواع من الناتج الجارى . وعندما نجمع القدر الفعلى من الناتج نسمى ذلك الناتج القومى الاجمالى الاسمى Nominal GNP .وكلمة اسمى Nominal إنما تعنى الكمية الفعلية المشتراه عند الأسعار الجارية .

القيم الحقيقة والقيم النقدية [٤] :

القيم النقدية ليست ذات فائدة كبيرة فى التحليل الاقتصادى ذلك لأن هذه القيم من الممكن أن تزيد إما عندما يقوم الأفراد بشراء سلع وخدمات مادية أو عندما ترتفع الأسعار . فعندما يزداد الإنفاق الإستهلاكى النقدى من (٢٠)

---

(4) Gordon, Op. Cit. PP: 5 - 8 .

ألف دينار فى سنة (١٩٨٩) إلى (٢٥) الف دينار فى سنة (١٩٩٠)، فان ذلك يعنى إما أن هذه الأسرة أصبحت قادرة على شراء قدر أكبر من السلع أو أن ذلك يعكس إرتفاع أسعار الأصناف نفسها التى كانت تشتريها .

فهل نحن أفضل ؟-أم أن الاسعار قد إلتهمت كل الزيادة فى الإنفاق بحيث اننا لم نصبح أفضل حالا مما قبل ؟ . إن التغيرات فى القيم النقدية لا تستطيع الإجابة على مثل هذه الأسئلة : فهى تخفى أكثر مما تكشف . ولذلك فإن الاقتصاديين يركزون على التغيرات فى القيمة الحقيقية التى تزيل أثر التغيرات فى الأسعار من سنة لأخرى عاكسة التغيرات الحقيقة فى الأرقام والأحجام ونوعية الأصناف المشتراه .

ولما كان GNP يقاس بواسطة جمع جميع السلع والخدمات المباعة فى السوق ، لذلك فان الناتج القومى الإجمالى سوف يزداد إما نتيجة لزيادة الإنتاج أو زيادة فى المستوى العام للأسعار . وفى الحالة الأولى فإن النشاط الإقتصادي قد زاد وتم خلق وظائف جديدة وفى الحالة الثانية لم يحدث ذلك . ولذلك وجب علينا أن نميز بين الناتج القومى الاجمالى النقدى Nominal GNP وبين الناتج القومى الاجمالى الحقيقى Real GNP والذى يسمى احيانا الناتج الحقيقى Real Output أو Real Production . وتسمية أخرى مستخدمة للتعبير عن القيمة الحقيقة هى « الدينار الثابت » وذلك فى مقابل التسمية المستخدمة للقيمة النقدية وهى « الدينار الجارى » .

وعادة ما تستخدم الرموز الصغيرة مثل (y) للتعبير عن الناتج أو الدخل الحقيقى مثلا ونستخدم الرموز الكبيرة (Y) مثلا للتعبير عن القيمة النقدية أى الناتج أو الدخل النقدى .

وبالمثل فيما يتعلق بالاجور النقدية نستخدم الرمز (W) وبالنسبة للأجور الحقيقية نستخدم الرمز الصغير (w) . وبالنسبة للناتج القومى الاجمالى فان :

$$\frac{Y}{P} = y$$

وبالتالى فإن :

$$P\,y = Y$$

وبالمثل فإنه بالنسبة للأجور

$$\frac{W}{P} = w$$

أي

$$P\,w = W$$

والناتج القومى الحقيقى إنما هو مقياس للناتج القومى فى سنة معينة بأسعار سنة أخرى تسمى سنة الأساس . وقياس الناتج القومى بهذه الطريقة يتجنب الذبذبات التى تحدث فى الأسعار بين سنة القياس (أى سنة المقارنة) وبين سنة الأساس . والناتج القومى الحقيقى بالتعريف إنما يساوى الناتج القومى النقدى فى سنة الاساس . وبعد سنة الأساس فإن الناتج القومى الإجمالى النقدى سيزيد عن الناتج القومى الحقيقى لو الأسعار كانت قد إرتفعت ، ويكون الناتج القومى النقدى أقل من الناتج القومى الحقيقى لو أن الأسعار كانت قد إنخفضت .

وتستخدم الأرقام القياسية لتحويل القيمة النقدية إلى قيمة حقيقية . وهناك ثلاث أرقام قياسية تستخدم فى الاقتصاد الكلى ـــ الرقم القياسى لأسعار السلع الإستهلاكية Consumer Price Index(CPI) ، والرقم القياسى لأسعار السلع الإنتاجية Producer Price Index (PPI) ، ومكمش الناتج القومى الاجمالى GNP Deflator .

والأرقام القياسية للأسعار تحسب وذلك عن طريق تحديد سلة من السلع الإستهلاكية أو السلع الإنتاجية وبالنسبة لمكمش الناتج القومى جميع السلع والخدمات المشتراه فى الاقتصاد القومى .

والسلة التى تُختار فى حالة الرقم القياسى لاسعار السلع الاستهلاكية مثلا

إنما هى مجموعة من السلع التى تعكس أسعار الكميات المشتراه فى سنة الأساس ومقارنة مقدار ما تتكلفه هذه المجموعة من السلع فى السنوات التالية . وكمثال نفترض أن مجموعة السلع الإستهلاكية الممثلة تتكون من الكميات والأسعار الآتية :

$Q_x = 2$ $P_x = 1$ $P_x X Q_x = 2$

$Q_y = 3$ $P_y = 2$ $P_y X Q_y = 6$

$Q_z = 4$ $P_z = 3$ $P_z X Q_z = 12$

20

فسعر حزمة السلع الإستهلاكية فى سنة الأساس هى (20) . والرقم القياسى للأسعار بالنسبة لسنة الأساس هو دائما (1.0) أو (100) . وهذا يجعل المقارنة سهلة بالنسبة للسنوات التالية .

ولنفرض أنه بالنسبة للسنة (2) (سنة تالية) فإن السلع التى تكوّن نفس الحزمة السابقة من السلع الاستهلاكية ظلت على ما هى عليه ولكن الأسعار قد إرتفعت . فأصبحت كميات وأسعار الحزمة كالآتى :

$Q_x = 2$ $P_x = 2$ $P_x X Q_x = 2 \times 2 = 4$

$Q_y = 3$ $P_y = 2$ $P_y X Q_y = 3 \times 2 = 6$

$Q_z = 4$ $P_z = 4$ $P_z X Q_z = 4 \times 4 = 16$

26

وعليه ، فان نفس الحزمة من السلع الاستهلاكية ستكلف (26) لشرائها فى السنة (2) . هذه المعلومات يمكن أن تستخدم لتكوين رقم قياسى للأسعار وذلك بأخذ نسبة سنة (2) إلى سنة الأساس أو :

$$P = \frac{Y_2}{BY} = \frac{26}{20} = 1.3$$

حيث (BY) قيمة سلع سنة الأساس .

وعادة فإن الأرقام القياسية للأسعار تضرب فى (100) ــ ويؤدى ذلك إلى تحويل (1.3) إلى (130) .

ورقم قياسى للأسعار مقداره (1.3) أو (130) يعنى أن سلة السوق أصبحت تكلف (30%) أكثر فى سنة (2) عنها فى سنة الأساس . ويلاحظ أنه لا يوجد سعر مفرد قد إرتفع بمقدار (30%) فسعر السلعة (X) قد تضاعف وسعر السلعة (Y) لم يتغير وسعر السلعة (Z) قد إرتفع بمقدار (33%) . ولكن إذا كان المستهلك يرغب فى شراء نفس سلة سلع سنة الأساس فى سنة (2) فإنه سوف يدفع (30%) أكثر .

والإستخدام الأساسى للرقم القياسى للأسعار هو تحويل القيمة النقدية إلى قيمة حقيقية . وبإعادة ترتيب صيغة الرقم القياسى للأسعار فإننا نحصل على :

$$\frac{Y_2}{P} = BY$$

أى أننا لنحصل على قيمة الناتج الحقيقى فإننا نقسم الناتج بالأسعار الجارية على الرقم القياسى للأسعار .

فمثلا ، فى سنة (١٩٨٤) فإن GNP بالأسعار الجارية الخاصة بالكويت كان (6380.77) مليون دينار فما مقدار ذلك بالقيمة الحقيقية متخذين سنة (١٩٧٨) كأساس . إن الرقم القياسى للأسعار فى سنة ١٩٨٤ كان (140.4).

وعليه ، فإن (GNP) الحقيقى فى سنة ١٩٨٤ كان :

$$6380.77 \div \frac{140.4}{100} = 4544.71$$ مليون دينار[5] ..

---

(٥) بنك الكويت المركزى ــ النشرة الاحصائية الفصلية ــ أكتوبر ــ ديسمبر (١٩٨٧) ــ المجلد (١٤) ــ العدد (٤) ص ٣٧ .

ويستخدم عادة المكمش الضمنى للناتج القومى الاجمالى Implicit GNP Deflator لتحويل الناتج القومى النقدى إلى ناتج قومى حقيقى .

والمكمش الضمنى للأسعار إنما هو عبارة عن الناتج القومى الإجمالى النقدى فى سنة مقسوما على الناتج القومى الإجمالى الحقيقى محسوبا بأسعار سنة الأساس . وبهذا الطريقة فإن المكمش الضمنى للأسعار يوضح لنا نسبة الأسعار فى سنة لمستوى الأسعار فى سنة الأساس .

فمثلا الناتج القومى الإجمالى الفعلى النقدى للولايات المتحدة كان (35.4) مليون دولار فى سنة (١٩١٠)ـــ والناتج القومى الإجمالى الفعلى لنفس السنة مقاسا بأسعار (١٩٧٢) يصبح (185.6) مليون دولار .

فعليه ، فان المكمش الضمنى للناتج القومى الإجمالى فى سنة (١٩١٠) متخذين ، سنة (١٩٧٢) كأساس =

$$0.191 = \frac{\$\ 35.48}{\$\ 185.68} = \frac{\text{GNP النقدي}}{\text{GNP الحقيقي}}$$

وهناك سنة واحدة فقط التى يكون فيها (GNP) النقدى و (GNP)، الحقيقى متساويين ـــ هذه السنة تكون سنة (1972) عندما تكون الأسعار الفعلية التى استخدمت لقياس الناتج القومى النقدى إنما مساوية لأسعار سنة (1972) والتى تستخدم لقياس (GNP) الحقيقى . وعليه ، فإن المكمش الضمنى ل (GNP) فى سنة الأساس ـــ التى هى هنا (١٩٧٢)ـــ يساوى (1.00) .

ويستخدم المكمش الضمنى ل (GNP) فى قياس معدل التضخم Inflation Rate . ولنذكر أن المكمش الضمنى ل (GNP) إنما هو عبارة عن متوسط

مستوى الأسعار فى سنة الأساس ، سنة(١٩٧٢). والتضخم إنما هو حركة إرتفاع مستمر فى المستوى العام للأسعار ، فعندما يكون المكمش الضمنى للناتج القومى الاجمالى مستمر فى الإرتفاع فإننا نكون فى حالة تضخم . ونادرا ــ خلال القرن العشرين ــ كان المكمش الضمنى يتناقص ، وفى هذه الحالة يقال ان هناك انكماش **Deflation**

معدل التضخم Inflation Rate .

لكى نحسب معدل التضخم فإننا ببساطة نحسب النسبة المئوية لمعدل التغير فى المكمش الضمنى للناتج القومى الاجمالى . فاذا كان المكمش الضمنى للناتج القومى الاجمالى فى سنة(١٩٧٢) هو (1.00) وفى سنة(١٩٧٣) (1.058) فإن معدل التضخم يكون مساويا لـ :

$$\frac{\text{المكمش الضمني للناتج القومي في سنة (١٩٧٣)} - \text{المكمش الضمني للناتج القومي الاجمالي في سنة(١٩٧٢)}}{\text{المكمش الضمنى للناتج القومي الاجمالى في سنة (١٩٧٢)}}$$

$$= \frac{١,٠٥٨ - ١,٠٠}{١,٠٠} = ٠,٠٥٨$$

أي : ٥,٨ ٪

الناتج القومى الاجمالى الممكن Potential وفجوة (GNP) الناتج القومى الاجمالى :

الناتج القومى الاجمالى الممكن (أو المحتمل) ــ إنما هو ذلك المستوى من الناتج القومى الاجمالى المقدر على أساس أن جميع عوامل الانتاج ــ الارض ،العمل،ورأس المال ــ موظفة توظيفا كاملا . فلو توافرت البيانات ، فإن أفضل وسيلة لحساب الناتج القومى الإجمالى الممكن هو عن طريق هذه المعادلة :

الناتج القومي الاجمالى الممكن ($\overset{*}{Y}$) =

(الناتج / ساعة) × (الساعات / عامل) × (العمال / السكان) × (السكان)

بمعنى أنه لكى نتوصل إلى حساب الناتج القومى الإجمالى الممكن فإننا نضرب الناتج لكل ساعة عمل فى عدد ساعات العمل لكل عامل فى نسبة العمال الى السكان مضربة فى السكان .

والناتج القومى الممكن يزيد عن الناتج القومى الإجمالى الفعلى Actual فى أوقات الركود Recessions . والفرق بين الناتج القومى الاجمالى الفعلى وبين الناتج القومى الاجمالى الممكن يسمى ب"فجوة الناتج القومى الإجمالى (GNP Gap)".

ومعظم التقديرات توضح ـــ فى معظم دول العالم وعلى وجه الخصوص فى الدول الغربية ـــ أن فجوة الناتج القومى الإجمالى مفتوحة منذ أواخر الستينات و أوئل السبعينات وذلك دليل على الأداء الاقتصادى المتردى .

والناتج القومى الاجمالى الفعلى تجاوز الناتج القومى الاجمالى الممكن خلال الاربعينات . وتجاوُز حالة التوظيف الكامل كانت نتيجة لأن الاقتصاد القومى قد أُسرع به نتيجة لظروف الحرب . وحالة فوق التوظيف الكامل تحدث عندما يترك الطلبة مدراسهم للعمل . وتؤجر ربة البيت مربية للاطفال حتى تستطيع أن تعمل خارج المنزل و أن العمال المشتغلين يشتغلون ساعات إضافية . وعادة ما يصحب التضخم حالة فوق التوظيف الكامل . ومثل هذا الوضع يحدث فى فترات التوسع Expansion (أو الاستعادة Recovery) فى الدورات الاقتصادية Business Cycle . والعكس يحدث فى فترات الركود Recession ـــ ففى مثل هذه الفترات تظهر البطالة وينخفض الناتج القومى عما يمكن أن ينتج بالموارد والتقنية الموجودة . وإنحراف الناتج عن اتجاه الزيادة إنما يؤدى إلى حدوث فجوة الناتج . ففجوة الإنتاج تقيس الفجوة بين

الناتج الفعلى والناتج الذى يستطيع الاقتصاد القومى إنتاجه عند التوظيف الكامل للموارد . فإنتاج التوظيف الكامل إنما يسمى أيضا بالانتاج الممكن (Potential Output) .

وفجوة الانتاج تمكننا من قياس الإنحرافات الدورية للناتج عن الإنتاج الممكن أو إتجاه الناتج (Output Trend) . والناتج القومى الإجمالى الممكن يزداد عندما تزداد القوة العاملة أو يزيد رصيد الآلات والمعدات وكذلك عندما تزداد الانتاجية . والانتاجية تعرف بأنها المخرجات لكل وحدة من المدخلات . والعوامل التى تؤدى الى زيادة الانتاجية غير معروفه تماما . ولكن معظم الاقتصاديين متفقون على أن الجهد المبذول فى العمل والمهارة ومقدار الآلات المتوافرة للعمال إنما هى العوامل الأولية المحددة . ونمو الانتاجية يسرع خلال فترات النمو الاقتصادى . فعندما يكون الاقتصاد القومى فى حالة نمو ، فإن منشآت الاعمال توسع طاقاتها وتشترى معدات وآلات جديدة وتمرن عمالا جدد والذى كله يؤدى إلى زيادة الإنتاجية . والعلاقة الموجبة بين النمو الاقتصادى ونمو الإنتاجية تعرف ب " قانون فيردورن Verdoorn's Law "[٦] .

وخلال العقدين الماضيين ، فإن نمو الانتاجية فى الولايات المتحدة الامريكية كان أقل منها فى معظم الدول المتقدمة الأخرى . وقد تسبب ذلك فى مشاكل إقتصادية وإجتماعية قصيرة الأجل وسوف تؤدى إلى مشاكل طويلة الأجل لو أنها استمرت . ولما كان مستوى المعيشة يرتفع بنفس ارتفاع مستوى الانتاجية تقريبا ، فبالتالى ، فإن الكثير من العمال فى الولايات المتحدة الأمريكية أصبحوا غير قادرين على الحصول على الزيادات التى إعتادوا الحصول عليها . وليس كل عامل يحصل على زيادة فى الأجر تعادل الزيادة

---

(6) William S. Brown. Macroeconomics. Prentice-Hall International, Inc. New Jersy, 1988, P.9. .

فى الانتاجية . فأكيد ان البعض يحصل على أكثر والآخرين يحصلوا على أقل . ولكن طالما أن الانتاجية الكلية تنمو ، فإن كل شخص يحصل على زيادة ولو قليلة فى الأجر . وهذا لم يحدث فى السبعينات فى الولايات المتحدة الامريكية ، فمع حقيقة أن الإنتاجية كانت ثابتة فإن الزيادة فى مستوى معيشة شخص إنما كانت تعنى فى الغالب نقص فى مستوى معيشة شخص آخر . ومشكلة التوزيع هذه ، كانت مخفية خلف ستار التضخم . إلا أن الأفراد ما لبثوا أن أدركوا حقيقة ما هو حادث .

الموضوع الثانى : البطالة Unemployment :

إن الموضوع الثانى الهام فى دراسات الإقتصاد الكلى هو ما الذى يحدد نسبة القوة العاملة المتعطلة ؟ . والمحاولات المبكرة للإجابة على هذا التساؤل تربط حركات البطالة بمعدلات التضخم ، حيث تتذبذب كل من البطالة والتضخم فى دورات متكررة تعرف بالدورات الإقتصادية .

ويعتبر الشخص متعطلا إذا لم يكن لديه عمل ولكنه يسعى جاهدا للبحث عن واحد ولكنه لا يجد . والأشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول على واحد فإنهم يكونوا متعطلين برغبتهم Voluntary Unemployed ولا يدخل حسابهم فى القوة العاملة . ومعدل البطالة Unemployment Rate إنما هو عدد العاطلين كنسبة من القوة العاملة . والقوة العاملة الكلية Total Labor Force تعرّف على أساس أنها عدد الأفراد المشتغلين مضافا إليهم عدد الأفراد المتعطلين .

والتوظيف الكامل Fullemployment يتحقق عندما يكون كل شخص لديه مهارة ويرغب فى العمل لديه عمل . ومعظم الإقتصاديين يرون أنه حتى

عند التوظيف الكامل فإن نسبة مقدارها ما بين (٥٪) و (٦٪) من القوة العاملة تكون متعطلة . والسبب فى ذلك هو أنه حتى عند تحقيق التوظيف الكامل ، فأن بعض الافراد يكونوا فى مراحل تغيير وظائفهم ، فمثل هؤلاء الأفراد يطلق عليهم البطالة الاحتكاكية Frictionally Unemployed . كما أن هناك بعض الافراد ليس لديهم مهارة للعمل أو انهم فى موقع خاطىء ولا يستطيعون الحصول على اعمال مهما كان الرواج والكفاءة التى يعمل بها الإقتصاد القومى ، مثل هؤلاء يطلق عليهم البطالة الهيكلية Structurally Unemployed [٧] .

وفى الولايات المتحدة الامريكية ، فإنه منذ الحرب العالمية الثانية ، فإن معدل البطالة كان بين (٣٪) الى (١١٪) مع إتجاه صاعد مضطرد . ومعظم تقلبات البطالة يمكن إرجاعها إلى الدورات الإقتصادية . فلا يمكن تجنب زيادة البطالة فى أوقات الركود ، كما ان البطالة تنخفض في أوقات الإنتعاش . ولكن تفسير الاتجاه الطويل الأمد Secular Trend لايزال يشغل بال الكثير من الاقتصاديين .

فأحد التفسيرات التي تتمتع بقبول كبير لاتجاه معدل البطالة نحو الارتفاع مبني على التغيرات الديمغرافية . ووفقا لهذا النظرية فزيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة وكذلك الأقليات وصغار السن أدت إلي دفع معدل التوظيف الكامل إلي أعلي ولو أن هذه الجماعات في المتوسط علي درجة أقل من المهارة مقارنة بالعامل العادي . وكذلك زيادة عدد العائلات التي يوجد فيها إثنين ــ الزوج والزوجة ــ من العاملين قد تكون أيضا مسئولة عن دفع رقم معدل البطالة . فإذا كانت الزوجة تعمل ؛ فمن السهل علي الزوج أن يترك عمله للبحث عن وظيفة أفضل ؛ ولكن في الوقت نفسه فإن معدل البطالة

(7) Brown : Ibid. PP: 17 - 19 .

سيرتفع . ويعتقد بعض الاقتصاديين أن تعويضات البطالة وبرامج الرفاهية الاجتماعية قد خفضت من الدافع للبحث عن عمل وجعلت البطالة أمرا يمكن تحمله بدرجة اكبر مما كان . والتفسير الأخير هو أن واضعي السياسة ـ حتي يبقوا علي معدلات التضخم منخفضة ـ فانهم يتعمدون جعل معدلات البطالة مرتفعة .

ويتصل بفكرة التوظيف الكامل '' معدل البطالة الطبيعي (أو العادي) **Natural Rate of Unemployment**'' . ويقصد بمعدل البطالة الطبيعي هو أدني معدل بطالة ممكن ان يسود دون أن يؤدى الي تزايد التضخم .

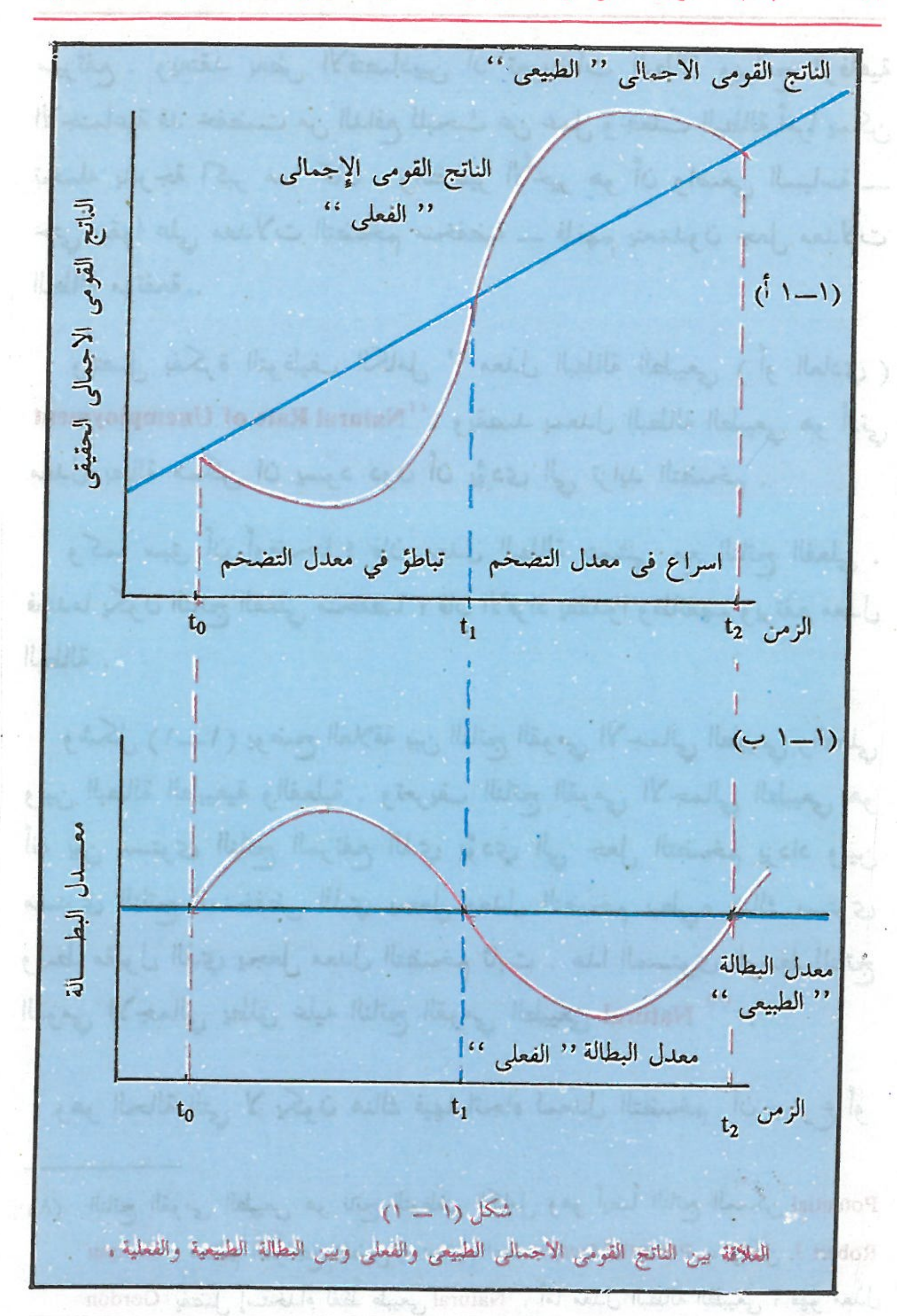
وكما سبق أن أوضحنا ؛ فان معدل البطالة يتمشي مع الناتج الفعلي . فعندما يكون الناتج الفعلي منخفضا ؛ فان الافراد يفقدوا وظائفهم ويرتفع معدل البطالة .

وشكل (١ـ١) يوضح العلاقة بين الناتج القومي الاجمالي الطبيعي والفعلي وبين البطالة الطبيعية والفعلية . وتعريف الناتج القومي الاجمالي الطبيعي هو أنه بين مستوى الناتج المرتفع الذي يؤدي الي جعل التضخم يزداد وبين مستوى الناتج المنخفض الذي يجعل معدل التضخم ببطيء هناك مستوى وسط مقبول الذي يجعل معدل التضخم ثابت . هذا المستوى الوسط للناتج القومي الاجمالي يطلق عليه الناتج القومي الطبيعى **Natural** (٨) .

وهو الحالة التي لا يكون هناك فيها اتجاه لمعدل التضخم أن يسرع أو

---

(٨) الناتج القومى الطبيعى هو ناتج التوظف الكامل وهو أيضاً الناتج الممكن **Potential Output** . معظم المراجع تفضل إستخدام لفظ **Potential Output** ، ولكن **Robert J. Gordon** يفضل إستخدام لفظ طبيعى **Natural** . أما معدل البطالة الطبيعي ؛ فهو معدل بطالة التوظف الكامل راجع : **Gordon, Op. Cit. PP: 11 - 13** ..



شكل (١ ــ ١)

العلاقة بين الناتج القومى الاجمالى الطبيعى والفعلى وبين البطالة الطبيعية والفعلية .

أن يبطىء . ويجب أن يلاحظ أن المعدل الطبيعي للناتج القومي الاجمالي انما يتفق مع أي معدل للتضخم ، ولكنه تضخم موروث من الماضي ولا يُظهر أي إتجاه نحو الاسراع أو الابطاء .

والجزء العلوي من شكل (١-١) ـ شكل (١-١ا) ـ يوضح العلاقة بين الناتج القومي الاجمالي الطبيعي وبين الناتج القومي الفعلي وذلك بمرور الزمن . وواضح من الشكل أن الناتج القومى الاجمالى الطبيعى يتزايد بأضطراد مع نمو السكان ومع زيادة عدد المصانع وزيادة مقدرة الاقتصاد القومي على الانتاج . أما الناتج القومي الاجمالي الفعلي فيبدأ عن الزمن (t_0) مساويا للناتج القومي الاجمالي الطبيعي ولكن بعد ذلك ينخفض عنه ليعود ليساويه عند زمن (t_1) ، ثم بعد ذلك يصبح أعلى من الناتج القومي الاجمالي الطبيعي . وخلال الفترة التي يكون فيها الناتج الفعلي أقل من الناتج الطبيعي ، فإن معدل التضخم يبطىء ـ بينما فى الفترة التي يكون فيها الناتج الفعلي أعلى من الناتج الطبيعي فان معدل التضخم يسرع .

والجزء الأسفل من شكل (١-١) ـ شكل (١-١ب) ـ يوضح العلاقة بين معدل البطالة الطبيعي ومعدل البطالة الفعلي . ويلاحظ ان الفترة التي يكون فيها الناتج الفعلي منخفضا انما تحدث في نفس الوقت الذي يكون فيه معدلات البطالة مرتفعة . وأيضا ، في الفترة التي يكون فيها الناتج القومي الاجمالي مرتفعا ـ الفترة التي يكون فيها الاقتصاد القومي زائد السخونة Over Heated ـ انما تحدث في الفترة التي تكون فيها معدلات البطالة منخفضة .

ويلخص هذا الشكل المشكلة التي تواجه واضعي السياسات الذين يكافحون في سبيل تحقيق هدف التوظيف الكامل مع استقرار الاسعار .

فلو أن معدلات التضخم كانت مرتفعة عن المستوى المرغوب ، فانهم

يستطيعون ابطائها وذلك فقط عن طريق تحقيق مستوى أقل من الناتج القومي ومعدل مرتفع من البطالة . ولو أنهم سعوا الى ايجاد عمل لكل فرد وتحقيق معدل بطالة منخفض ، فأن معدل التضخم سوف يزداد .

قانون أوكيون (Okun's Law) .

العلاقة بين النمو الحقيقي والتغيرات في معدل البطالة انما تعرف''بقانون أكيون'' نسبة إلى Arther Okun الذي كان يعمل في Brookings Institute وكان رئيسا ل U.S. Council of Economics Advisor . ويقضي هذا القانون بأنه لكل (٢,٥٪) نمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في السنة ، فإن معدل البطالة ينخفض بمقدار (١٪) . والعلاقة (٢,٥ : ١) علاقة تقريبية ولن تعمل بدقة تامة من سنة الى أخرى ولكنها في الحقيقة تعطينا فكرة عن امكانية ترجمة نمو الناتج الى معدلات بطالة [٩] .

فاذا رمزنا الى الناتج المحلي الاجمالي الممكن بـ (Y^*) والى الناتج الفعلي بـ (Y) والى البطالة الفعلية بـ (U) والتوظف الكامل بـ (U^*) فإن :

$$\frac{Y^* - Y}{Y} = 2.5\,(U - U^*)$$

وتعني هذه المعادلة الاخيرة ان فجوة الناتج المحلي كنسبة انما هى عبارة عن مرتين ونصف الفرق بين التوظف الكامل وبين البطالة الفعلية .

ويمكننا إعطاء المثال التالى كتطبيق للقانون : فلو أن البطالة الفعلية كانت : ٧ ٪ ($U = 7\%$) وبطالة التوظف الكامل ٥ ٪ ($U^* = 5\%$) فإن :

---

(٩) الدراسات التى قام بها Okun هى خاصة بالولايات المتحدة ، وليس من الضرورى أن تنطبق هذه الدراسات والنتائج التي توصل إليها على البلاد الأخرى .

$$\frac{Y^* - Y}{Y} = 2.5\ (7\% - 5\%) = 5\%$$

فلو أن البطالة ارتفعت عن التوظيف الكامل بمقدار (٢٪) فإن الناتج المحلي الفعلي يكون أقل من الناتج الممكن بمقدار (5%) . فإذا كان الناتج المحلي الفعلي (4 Trllion) فان معني ذلك ان بطالة مقدارها (٢٪) أعلى من التوظف الكامل انما تؤدي الى نقص في الناتج المحلي مقداره (200 Billion)[١٠] .

ولنعطي مثالا آخر . لنفرض اننا في كساد وصل فيه معدل البطالة إلى (٩٪) فما هى عدد السنوات اللازمة للعودة الى بطالة (٦٪) :

إن الاجابة تتوقف على ماهى السرعة التي ينمو بها الاقتصاد القومي خلال فترة الاستعادة . فاذا فرضنا ان معدل نمو الناتج الممكن كان (٣٪) سنويا . فأحد الوسائل للعودة بالمجتمع الى بطالة مقدارها (٦٪) هو أن ينمو الناتج بمقدار (٥,٥٪) سنويا لمدة ثلاث سنوات . وبهذا الطريقة ، فان الاقتصاد القومي ينمو بمقدار (٢,٥٪) سنويا فوق اتجاه النمو وبالتالي فاننا نخفض البطالة كل سنة بمقدار (١٪) . ومن الممكن اتباع طريقة اخرى بجعل معدلات النمو في السنوات الاولى أسرع ثم بعد ذلك تبطيء — فمثلا من الممكن ان تكون معدلات النمو في الثلاث سنوات التالية على التوالى (٦,٥٪) و (٥,٥٪) ثم (٤,٥٪)،فهذا يمكننا من العودة الى بطالة مقدارها (٦٪) خلال ثلاث سنوات .

وقد يثار تساؤل لماذا لا تؤدي زيادة في البطالة بمقدار (١٪) الى تخفيض الناتج بنفس النسبة . ان هذا ليس ضروريا . ذلك أنه عند حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي ، فان المنشآت تلجأ الى تخفيض عدد الساعات وذلك

---

(10) Brown : Op. Cit. P. 19 .

قبل الاستغناء عن العمال ذلك لأنهم إذا استغنوا عن العمال فإن العمال الجيدين سيجدون أعمالا أخرى بسهولة ولا يبقى إلا العمال السيئين الذين سيكونوا متوفرين لاعادة توظيفهم . هذه الظاهرة تسمى أحيانا ب « إكتناز العمل » (labor Hoarding) . فاكتناز العمل يجعل (GNP) أو (GDP) ينخفض بمقدار اكبر من انخفاض التوظف خلال فترات الركود .

الموضوع الثالث : التضخم Inflation :

من أقدم موضوعات الاقتصاد الكلي هو التساؤل ما الذى يحدد المستوى العام للاسعار ؟.والسؤال المتصل واللصيق بهذا السؤال هو ما الذي يحدد معدل التضخم (أو معدل الانكماش ؟) .

وقد اجتاحت العالم فترات من التضخم وفترات من الاستقرار إلا أنه يمكن القول أنه بعد انتهاء فترة الكساد الكبير فإن مستوى الأسعار ظل في إرتفاع مستمر، وإن كان شهد العالم زيادة ملحوظة في الأسعار خلال السبعينيات .

ويمكن تعريف التضخم بأنه النسبة المئوية لمعدل التغير في المستوى العام للأسعار.وعادة ما يشار الى المستوى العام للأسعار بمستوى الأسعار الكلية . ومن الواجب ملاحظة الآتي فيما يتعلق بالتضخم :

أولا :يجب أن يكون مفهوما أن التضخم إنما هو عملية مستمرة (On-Going Process) أي أن خطوات إرتفاع الاسعار إنما تحدث على أساس مستمر وليس مرة واحدة فقط .

فإذا فرضنا أن الأسعار ظلت مستقرة لمدة سنتين ثم حدث بعد ذلك أن تضاعفت الأسعار في نهاية السنة الثانية ثم بعد ذلك إستقرت لمدة سنتين

أخريتين ، ففي مثل هذه الحالة فإنه لا يكون لدينا تضخم . أما إذا كان هناك إرتفاع في المستوى العام للأسعار طيلة السنوات الأربعة بحيث في نهاية الأربعة سنوات كانت الأسعار قد تضاعفت ؛ ففي هذه الحالة الأخيرة يكون لدينا تضخم . صحيح أن المستوى العام للأسعار إبتدأ عند (١٠٠) وإنتهى إلى (٢٠٠) في كلا الحالتين . ولكن ، في الحالة الثانية فإنه يكون لدينا تضخم خلال الأربعة سنوات . ولكن في الحالة الأولى فإنه ينظر إلى هذه الحالة على أساس أنها إرتفاع في المستوى العام للأسعار – أو تضخم – فوري ولمرة واحدة عندما تضاعفت الأسعار بينما بقيت ثابتة مدة الأربعة سنوات، فقد كان هناك استقرار في الأسعار . وعموما ، فإنه بالرغم من أن التمييز بين التضخم وبين الارتفاع الفوري لمرة واحدة في المستوى العام للأسعار هام من حيث المبدأ ، فإنه من الناحية العملية غالبا مايكون من الصعب أن نميز بين هاتين الحالتين .

ثانيا : وخاصية أخرى للتضخم من الواجب التأكيد عليها ، هى أن الارتفاع في الأسعار إنما هو إرتفاع في المستوى العام للأسعار **General Price Level** وليس إرتفاعا في أسعار معينة أو مجموعة من الأسعار . فقد يكون المجتمع تجتاحة موجة من إرتفاع الأسعار في المواد الغذائية ومع هذا فانه لا يوجد تضخم . ذلك ، أن الارتفاع السريع في أسعار مواد الغذاء إنما تكون قد الغيت مثلا بأنخفاض سريع في أسعار سلع أخرى مثل الادوات الكهربية ، والوقود ، والسيارات الى غير ذلك . مثل هذه التحركات في الأسعار ، بالرغم من أنها قد تكون سريعة ولها آثار اجتماعية كبيرة إلا إنها لا تعتبر تضخما . فهى تغيرات في الأسعار النسبية .

والتغيرات في المستوى العام للأسعار – من الممكن قياسها وذلك اذا حددنا سلة (مجموعة) السلع التي يشير اليها المستوى العام للأسعار .

ويمكن قياس التغير في المستوى العام للأسعار بواسطة الارقام القياسية .

فكما سبق أن أوضحنا ، فإن الرقم القياسي يقيس مقدار مايدفع في سلة معينة من السلع في الفترة الحالية مقارنة بما كان يدفع في نفس هذه السلة من السلع في فترة سابقة تعرف بفترة الأساس . وسلة السلع المستخدمة قد تكون ممثلة لنمط استهلاك معين فى فترة الأساس أو في الفترة الجارية .

وقيمة الرقم القياسي في سنة الأساس يكون (100) والنسبة المئوية للتغيرات في قيمة الرقم القياسي للأسعار ـــ على نحو ماسبق واوضحنا ـــ من سنة الى أخرى انما يقيس معدل التضخم وفقا للرقم القياسي المستخدم .

والأرقام القياسية المستخدمة عادة هى الرقم القياسي لأسعار المستهلك (اسعار السلع الاستهلاكية) (CPI) Consumer Price Index ، مكمش الانفاق الاستهلاكى الشخصي (PCE) Personal Consumption Expenditure Deflator ، مكمش الناتج القومي الاجمالي . Gross National Produt (GNP) Deflator .

وتستخدم الادارة المركزية للاحصاء بوزارة التخطيط بدولة الكويت الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ، بالاضافة الى الرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI) Wholesale Price Index و (CPI) مبني على سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تمثل نمط الاستهلاك للأسرة في المدينة . اما (PCE) فمبني على جميع سلع الانفاق الاستهلاكي الشخصي . وكذلك فان مكمش (GNP) انما يشمل جميع السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية بالاضافة الى صافي الصادرات . أما (WPI) فيشمل السلع الداخلة في تجارة الجملة كالموارد والادوات المنزلية ؛ الكساء ومواد الزينة ، والمواد الغذائية ، والادوية والادوات الكتابية .

الناتج القومي الاجمالي ، التضخم ، والبطالة :

عندما يكون الناتج القومي الاجمالي الفعلي أقل من الناتج القومي الاجمالي الممكن ، فإن البطالة تكون أعلى منها في حالة التوظف الكامل . فلو أن هذا الوضع قد استمر فإن معدلات التضخم من المنتظر أن تنخفض . والعكس ، فعندما يكون الناتج القومي الاجمالي الفعلي اكبر من الناتج القومي الاجمالي الممكن ، فإن البطالة تكون أقل منها في حالة التوظف الكامل ، وفي هذه الحالة فإنه من المنتظر أن تتزايد معدلات التضخم.ويمكن التعبير عن ذلك بالرموز السابق إستخدامها على الوجه الآتي :

$P \downarrow \rightarrow$ وبالتالي $U > U^{*} \Leftarrow = \Rightarrow Y < Y^{*}$ ←عندما

$P \uparrow \rightarrow$ وبالتالي $U < U^{*} \Leftarrow = \Rightarrow Y > Y^{*}$ ←عندما

حيث (P) هى معدل التضخم وبقية الرموز هى نفسها السابق استخدامها .

وعندما يحيد الاقتصاد القومي عن (GNP) الممكن ، فان واضعي السياسة عليهم أن يقرروا فيما اذا كانوا سيستخدمون السياسات في سبيل الاسراع بتحقيق المواءمة نحو (GNP) الممكن ام انهم سيتركوا الامر للاقتصاد القومي ليصحح نفسه بنفسه .

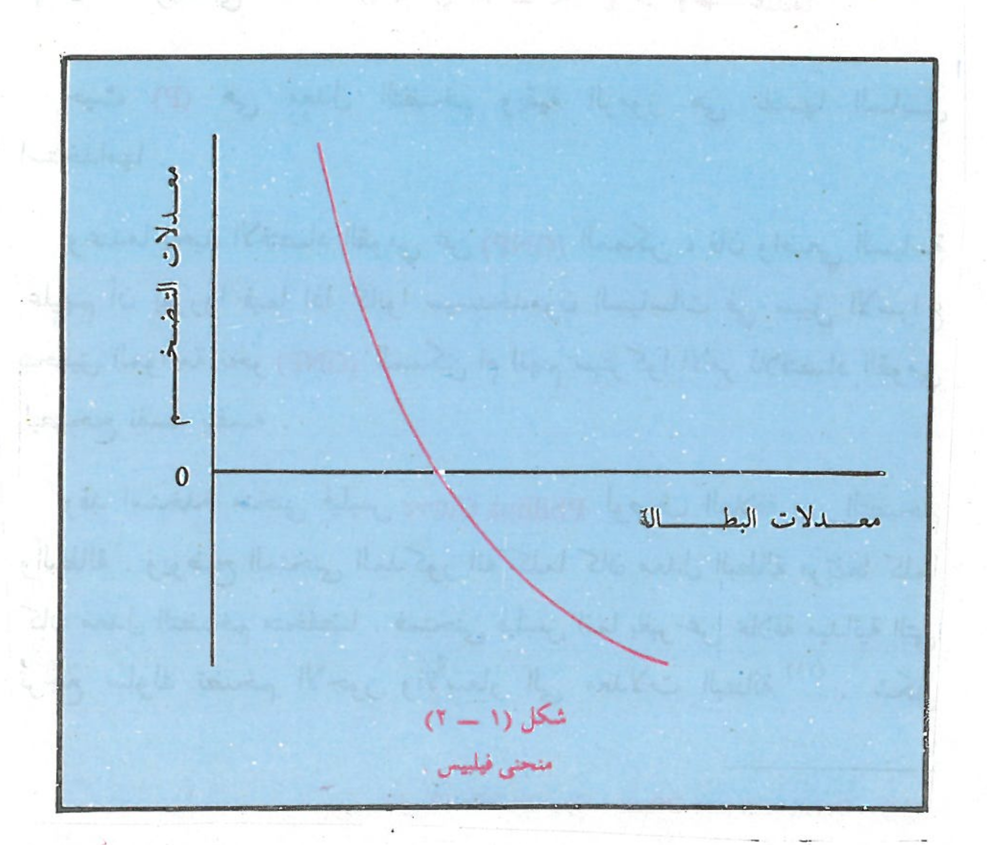
وقد استخدم منحنى فيلبس Phillips Curve لوصف العلاقة بين التضخم والبطالة . ويوضح المنحنى المذكور انه كلما كان معدل البطالة مرتفعا كلما كان معدل التضخم منخفضا . فمنحنى فيلبس انما يعبر عن علاقة ميدانية التي تُرجع سلوك تضخم الاجور والأسعار الى معدلات البطالة [١١] . شكل

---

(11) Dornbusch and Others : Op. Cit PP: 17 - 19 .

(١ـ٢) يوضح منحنى فيلبس الذي يظهر على انه منحنى ينحدر الى اسفل موضحا أن معدلات البطالة المرتفعة تكون مصحوبة بمعدلات تضخم منخفضة والعكس بالعكس . ويقترح المنحنى ، أن تخفيض معدلات البطالة من الممكن أن يتحقق وذلك بحدوث ارتفاع في معدلات التضخم ، وان معدلات التضخم يمكن دائما تخفيضها وذلك على حساب زيادة في معدلات البطالة . وبعبارة اخرى . فان المنحنى يقترح أن هناك نوعا من التخلص (المقايضة) المتبادل **Trade off** بين التضخم وبين البطالة .

واذا كانت الاحصاءات في الدول الغربية متفقة مع مايقترحه منحنى فيلبس وذلك خلال الخمسينات والستينات ، إلا أن الاحداث خلال العشرين سنة الماضية اوضحت الجمع بين معدلات تضخم مرتفعة ومعدلات بطالة مرتفعة



شكل (١ ــ ٢)

منحنى فيلبس

ايضا والتي تعتبر غير متسقة مع منحنى فيلبس . وحقيقة الامر ، انه في الزمن القصير ــ خلال سنتين مثلا ــ فان هناك علاقة بين التضخم وبين البطالة من النوع الموضح في منحنى شكل (١ــ٢) . إلا أن منحنى فيلبس القصير الاجل ، لا يبقى مستقرا . فالمنحنى ينتقل عندما تتغير التوقعات عن التضخم . ففي الزمن الطويل ، لا يوجد نوع من المقايضة المتبادله بين البطالة والتضخم ففى الزمن الطويل فإن معدلات البطالةاساسا هى مستقلة عن معدلات التضخم الطويلة الاجل . فانتقال منحنى فيلبس الى أعلى يعني زيادة معدلات التضخم ومعدلات البطالة معا .

الموضوع الرابع : سعر الفائدة :

السؤال الرابع الذي يعالجه الاقتصاد الكلي هو مالذي يحدد سعر الفائدة ؟ . لاشك أن هناك العديد من أسعار الفائدة في الاقتصادات الحديثة . وفى دارسات الاقتصاد الكي فإنه عادة ما يحدث التمييز بين أسعار الفائدة القصيرة الأجل وأسعار الفائدة الطويلة الاجل . فأسعار الفائدة القصيرة الأجل هى أسعار الفائدة التي تدفع وتستلم عن قروض لفترات قصيرة أو ذات طبيعة مؤقتة ــ حتى خمس سنوات . أما أسعار الفائدة الطويلة الاجل فهى أسعار الفائدة التي تدفع وتستلم عن قروض مدتها أطول من خمس سنوات . ويمكن أن تكون على قروض التي قد تستمر إلى مالانهاية . وعموما ، فهناك إتجاه لان تتحرك أسعار الفائدة جميعا صعودا أو هبوطا معا ، ولكن أسعار الفائدة القصيرة الأجل تميل إلى التذبذب بدرجة أكبر من أسعار الفائدة الطويلة الأجل . ومشكلة أساسية في دراسات الاقتصاد الكلي هى محاولة التوصل إلى تحديد ما الذي يؤدي الى الاتجاهات العامة الصعودية والهبوطية في أسعار الفائدة ، ولماذا تتذبذب أسعار الفائدة القصيرة الاجل بدرجة أكبر من أسعار الفائدة الطويلة الأجل .

الموضوع الخامس : ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الأجنبية :

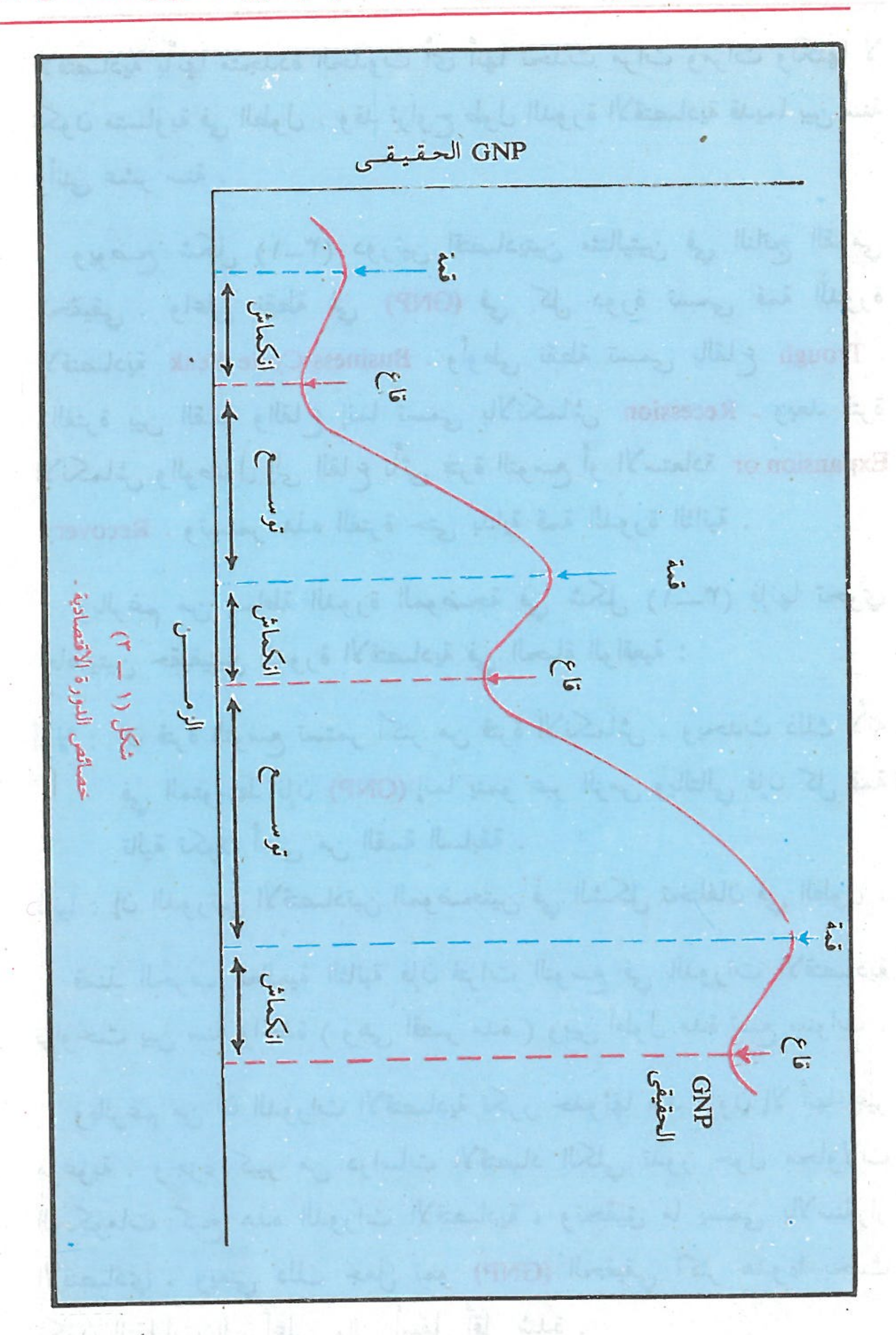
والسؤال الخامس الذى تجيب عليه دراسات الاقتصاد الكلي هو : ما الذي يحدد ميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي ؟. وهناك سؤال آخر متصل بهذا الموضوع هو : ماالذي يحدد قيمة عملة الدولة فيما يتعلق بعلاقتها مع عملة دولة اخرى ؟ . أي بعبارة اخرى ما الذي يحدد سعر الصرف الاجنبي للدولة .

وقد اهتمت الدول بالاجابة عن هذه الأسئلة منذ تاريخ طويل . فاهتمام الدول بموازين مدفوعاتها إهتمام قديم طالما أن هناك تجارة دولية . والفيلسوف الاسكتلندي David Hume قد شرح هذه الموضوعات قي منتصف القرن الثامن عشر ووضع أول عمل علمي جيد لتفسير التحركات الخاصة بميزان المدفوعات .

الدراسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادى

يتصل بموضوعات الدخل والبطالة والتضخم موضوع الدورات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . والدورات الاقتصادية ، هى عبارة عن ذبذبات في النشاط الاقتصادي . وقد صادف العالم عددا من هذه الذبذبات كان أهمها الكساد الكبير Great Depression (1929-1933) عندما إنخفض الناتج القومي الحقيقي في الولايات المتحدة الامريكية بمقدار (30%) في فترة الانكماش من هذه الدورة .

والصفة المميزة للدورة الاقتصادية هى صفة الانتشار بحيث يكون لها اثر على الكثير من الانشطة الاقتصادية المختلفة في نفس الوقت . وتتميز الدورات



شكل (١ - ٣)
خصائص الدورة الاقتصادية

الاقتصادية بأنها متجددة الحدوث أى أنها تحدث مرات ومرات ولكنها لا تكون متساوية في الطول . وقد تراوح طول الدورة الاقتصادية قديما بين سنة وأثنى عشر سنة .

ويوضح شكل (١-٣) دورتين اقتصاديتين متتاليتين في الناتج القومي الحقيقي . واعلى نقطة في (GNP) في كل دورة تسمى قمة الدورة الاقتصادية Business-Cycle Peak . وأوطى نقطة تسمى بالقاع Trough . والفترة بين القمة والقاع إنما تسمى بالانكماش Recession . وبعد فترة الانكماش والوصول إلى القاع تأتى فترة التوسع أو الاستعادة Expansion or Recovery . وتستمر هذه الفترة حتى بداية قمة الدورة الثانية .

وبالرغم من بساطة الدورة الموضحة في شكل (١-٣) فإنها تحوي خاصيتين حقيقيتين للدورة الاقتصادية في الحياة الواقعية :

أولا : إن فترة التوسع تستمر أكثر من فترة الانكماش . ويحدث ذلك لأنه في المتوسط فإن (GNP) إنما ينمو عبر الزمن وبالتالي فإن كل قمة تالية تكون أعلى من القمة السابقة .

ثانيا : إن الدورتين الاقتصادتين الموضحتين في الشكل تختلفان في الطول .

فمنذ الحرب العالمية الثانية فإن فترات التوسع في الدورات الاقتصادية تراوحت بين سنة واحدة (وهى اقصر مدة) وبين أطول مدة تسع سنوات .

وبالرغم من أن الدورات الاقتصادية تكرر حدوثها منذ قرون إلا أنها غير مرغوبة . وجزء كبير من دراسات الاقتصاد الكلي تدور حول محاولات الحكومات كبح هذه الدورات الاقتصادية ، وتحقيق ما يسمى بالاستقرار الاقتصادي . ويعني ذلك جعل نمو (GNP) الحقيقي اكثر هدوءا بحيث تكون التقلبات إلى أعلى وإلى أسفل أقل شدة .

ولكننا لا نستطيع بمجرد النظر إلى شكل (١ــ٣) أن نحدد مايجب أن تكون عليه أهداف الدولة . هل يجب على الدولة أن تهدف إلى جعل (GNP) الحقيقي عند القمة أو عند القاع أم في مكان ما بينهما ؟ . كما إننا لا نستطيع أن نحدد مقدار الكبح الممكن ولامقدار التكلفة التي يتحملها المجتمع في سبيل كبح تقلبات الناتج القومي الاجمالي الحقيقي .

ولما كان الناتج القومي الاجمالي الحقيقي الاكبر يعني سلعا وخدمات أكثر للفرد في المتوسط في المجتمع ، فقد يبدو أن الاجابة الصحيحة أن الحكومة يجب أن تسعى لجعل (GNP) الحقيقي عند مستوى القمة طول الوقت . ولكن هذا خطأ . ذلك لأنه للأسف فإن الناتج الاقصى يعمد إلى جعل التضخم أسوأ ، ذلك انه عندما تجد منشآت الاعمال أن انتاجهم مستقر فانهم يعمدون إلى رفع الأسعار . ف (GNP) الحقيقي الزائد تضخمي ويجب تجنبه حتى يمكن تجنب اسراع التضخم .

كذلك فان (GNP) الحقيقي المنخفض كثيرا غير مرغوب فيه أيضا . فالناتج القومي الحقيقي المنخفض يعني الاستغناء عن العمال والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة . مثل هذه الآثار الضارة الناجمة من ناتج قومى اجمالى منخفض يمكن تعويضها جزئيا بجعل اتجاه التضخم يسرع في مثل هذه الحالة .

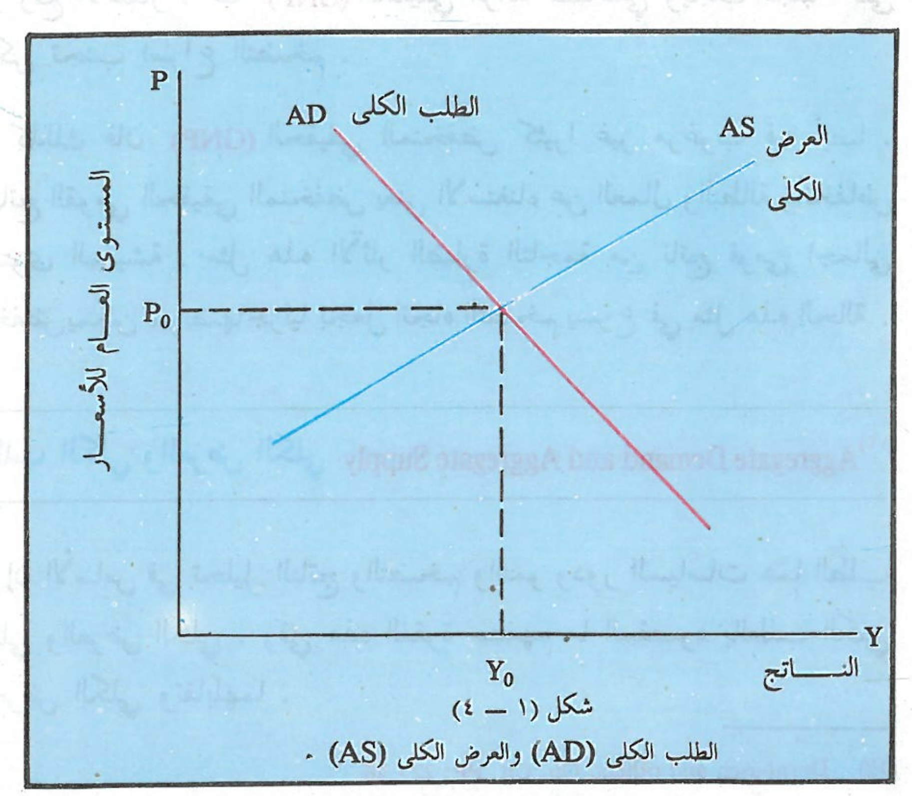
الطلب الكلي والعرض الكلي Aggregate Demand and Aggregate Supply[12]

إن الأساس في تحليل الناتج والتضخم والنمو ودور السياسات هما الطلب الكلي والعرض الكلي . وفي هذه الفقرة سنتفهم ما المقصود بالطلب الكلي والعرض الكلي وتقابلهما .

(12) Dornbusch and others. Op. Cit. PP: 22 - 26 .

إن مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار إنما يتحددان بتقاطع الطلب الكلي مع العرض الكلي . وفي ظل بعض الاحوال فإن التوظف يتوقف فقط على الانفاق الكلي او الطلب الكلي . وفي احيان أخرى ، فإن حدود العرض تظهر كجزء هام من مشاكل السياسة ؛ ويجب أن تعطى اهتماما أساسيا . وخلال فترة الثلاثينيات وأواخر الخمسينات وحتى الستينات ، فإن الأقتصاد الكلي كان توجهه بدرجة كبيرة نحو اثر الطلب الكلي على التوظف .

وعلى اية حال ، فانه في خلال السنوات القلية الماضية فان الاهتمام قد انتقل واصبح العرض الكلي واقتصاديات جانب العرض **Supply-Side Economics** تحظى بالاهمية الاولى . وهذا الانتقال في الاهتمام والتاكيد كان نتيجة للنمو البطىء والتضخم المرتفع الذي عانته الدول الصناعية الكبرى خلال السبعينات .



شكل (١ — ٤)

الطلب الكلى (AD) والعرض الكلى (AS) .

ويوضح شكل (١ــ٤) منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي . فالمحور الراسي يمثل المستوى العام للأسعار (P) والمحور الافقي يمثل مستوى الانتاج الحقيقي أو الدخل (Y) .

وبالرغم من أن المنحنيين يشبهان منحنى الطلب ومنحنى العرض العاديين في الاقتصاد الجزئي ، الا أن تفهما الكامل سيتضح لنا عند دراسة الابواب القادمة .

والطلب الكلي إنما هو عبارة عن مقدار الطلب الكلي على السلع والخدمات وهو يتوقف على المستوى العام للأسعار كما هو موضح في شكل (١ــ٤) . ويمكن لهذا المنحنى أن ينتقل عن طريق السياسة النقدية والسياسة المالية . ومنحنى العرض الكلي يوضح المستوى العام للأسعار الذي يصحب كل مستوى من مستويات الناتج .

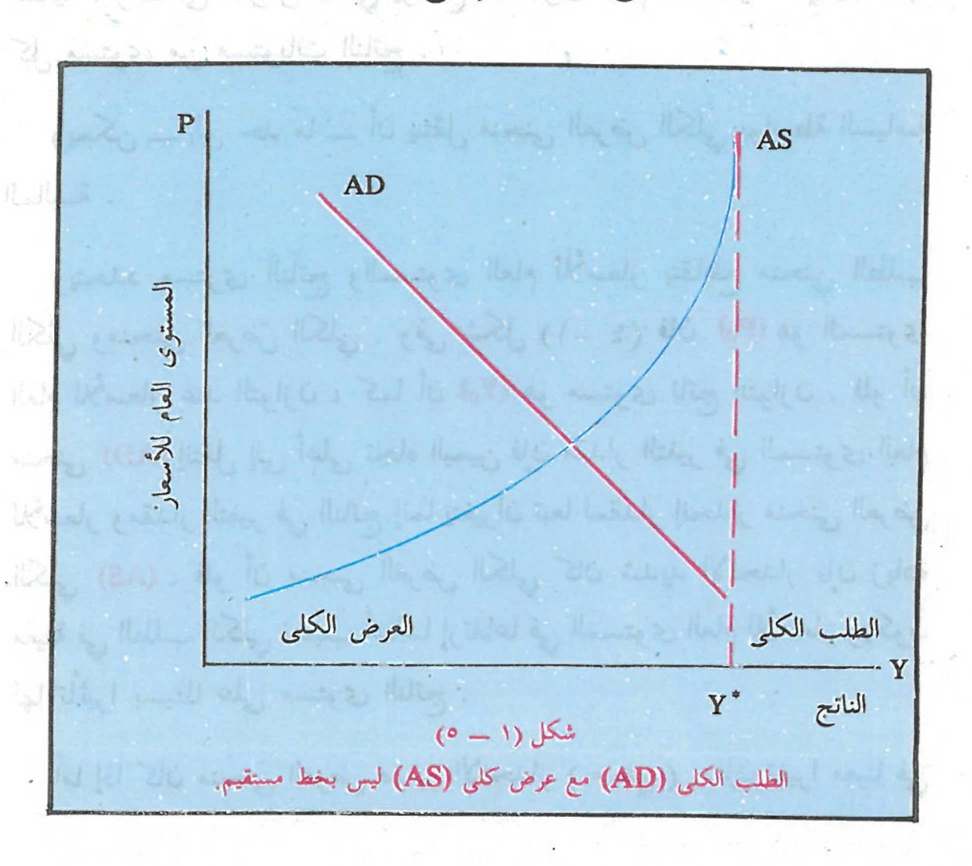
ويمكن ــ إلى حد ما ــ أن ينتقل منحنى العرض الكلي بواسطة السياسة الماليــة .

ويتحدد مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار بتقاطع منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي . وفى شكل (١ــ ٤) فان (P_0) هو المستوى العام للأسعار عند التوازن ، كما أن (Y_0) هو مستوى ناتج التوازن . فلو أن منحنى (AD) إنتقل إلى أعلى تجاه اليمين فإن مقدار التغير في المستوى العام للأسعار ومقدار التغير في الناتج إنما يتغيران تبعا لمقدار إنحدار منحنى العرض الكلي (AS) . فلو أن منحنى العرض الكلي كان شديد الانحدار فإن زيادة معينة في الطلب الكلي تسبب أساسا إرتفاعا في المستوى العام للأسعار ويكون لها تأثيرا بسيطا على مستوى الناتج .

أما إذا كان منحنى العرض صغير الانحدار (مستوٍ) ، فإن تغيرا معينا في

الطلب الكلي سوف يترجم أساسا بزيادة في الناتج وتغير بسيط في المستوى العام للأسعار .

وأحد النقاط الهامة في مواءمة الاقتصاد الكلي هو أن منحنى العرض الكلي ليس بخط مستقيم . وشكل (١ــ٥) يوضح انه عند المستويات المنخفضة من الناتج ــ أقل من الناتج الممكن Potential Output(Y*) ، فهناك اتجاه بسيط لأسعار السلع وعوامل الانتاج (الاجور) أن ترتفع . وعلى العكس من ذلك عند مستويات الانتاج التي تزيد عن الانتاج الممكن ، فإن منحنى العرض الكلي يكون انحداره كبيرا والأسعار تتجه إلى الارتفاع باستمرار . وبالتالي ، فإن الآثار المترتبة على التغيرات في الطلب الكلي على الناتج والأسعار إنما تتوقف على مستوى الناتج بالنسبة للإنتاج الممكن .



شكل (١ ــ ٥)

الطلب الكلى (AD) مع عرض كلى (AS) ليس بخط مستقيم.

مثل هذه الملاحظات لها أهمية كبرى . وفي عرضنا لنموذج « الانفاق الناتج » نموذج كينز المبسط ــ فان التركيز سيكون على الطلب الكلي كمحدد لمستوى الناتج . فسنفرض أن المستوى العام للأسعار ثابت وأن الناتج إنما يتحدد بمستوى الطلب الكلى ــ وبعبارة أخرى ليس هناك حدود من ناحية العرض الكلي . وفي هذه الحالة فاننا نتكلم عن ذلك الجزء من منحنى العرض الكلي الذي يكون مستوٍ بدرجة كبيرة وذلك عند مستويات من الناتج أقل من الناتج الممكن .

والحالة التي يمكن فيها زيادة الناتج عن طريق زيادة مستوى الطلب الكلي دون أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع في الأسعار إنما يقودنا إلى سياسة نشطة جدا . ففي هذه الحالة ، فإن واضعي السياسة يحبذون السياسات التوسعية الرامية إلى زيادة الطلب الكلي والتي تحرك الاقتصاد القومي إلى مستويات أعلى من الناتج والتوظف . فهناك من الحالات ماتكون مثل هذه السياسات صحيحة . ففي أوائل الستينات كانت هذه السياسة صحيحة .

فقد كان الناتج خلال هذه السنوات أقل من الناتج الممكن وكان هناك الكثير من الموارد غير المستخدمة وكانت المشكلة هى قصور في الطلب الكلي . وقد كان الوضع عكس ذلك في أواخر الستينات واوائل السبعينات . فقد كانت اقتصادات الدول الغربية تعمل عند مستوى التوظف الكامل . فلم يكن هناك فجوة هامة.فأي محاولة لزيادة الناتج أكثر من ذلك ستصطدم بحدود من جانب العرض ، وتنعكس هذه السياسة في ارتفاع في المستوى العام للأسعار بدرجة كبيرة عند زيادة الناتج . ففي مثل هذه الحالات فإن النموذج الذي يفترض أن تحديد الناتج انما هو ذا توجه نحو الطلب ، وأن زيادة الطلب ستؤدي إلى زيادة الناتج ــ وليس الأسعار ــ يكون نموذجا غير ملائم .

هل معنى ذلك أن نموذجا يفترض ثبات الأسعار ويكون فيه الطلب الكلي

هو المحدد للناتج هو نموذج محدود وربما كان غير واقعي ؟. إن الجواب على ذلك بالنفي والسبب في ذلك :

أولا : إن الظروف التي يكون فيها مثل هذا النموذج مقبولا وملائما ــ ظروف معدلات البطالة العالية ــ هي ليست بغير معروفة أو غير هامة . فالبطالة وجمود الأسعار النزولي إنما خصائص الكثير من المجتمعات الاقتصادية .

ثانيا : أن تفهم مثل هذا النموذج ضروري ، ذلك أنه عند دراسة نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي وتقاطعهما لتحديد المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج فاننا نحتاج ان نعرف ماهي السياسة التي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي عند مستوى اسعار معين . فدراستنا لنموذج « الانفاق ــ الناتج » هامة وضرورية للتعرف على آثار السياسة النقدية والسياسة المالية على المستوى العام للأسعار وعلى الناتج في الحالات التي يكون فيها منحنى العرض الكلي ذا انحدار صاعد .

والتحذير الواجب هنا هو : أن سياسة النشيطين في الاقتصاد الكلي ، في ظل ظروف ارتفاع معدلات البطالة ، يجب الا تجعلنا نتغاضى أو الا نعترف بوجود قيود وحدود ظروف العرض الكلي ومواءمة الأسعار وذلك عندما يقترب الاقتصاد القومي من التوظف الكامل .

سياسات الاقتصاد الكلي

هناك اعتقاد سائد بان الحكومة تستطيع أن تتخذ ــ ويجب أن تتخذ ــ من القرارات ما تستطيع به أن تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل التضخم والبطالة .

ولايتفق الاقتصاديون فيما بينهم على الاجراءات اللازمة لتحقيق النتائج المرغوبة . والسبب الرئيسي لهذا الاختلاف بين الاقتصاديين هو أننا لازلنا نعاني من قصور في الفهم العميق لظواهر الاقتصاد الكلي . بمعنى انه لا يزال ينقصنا نظريات جيدة . ذلك انه لا توجد نظرية واحدة معينة تلائم تماما الحقائق التي نخضعها لها . بمعنى أن كل واحد منا إنما يتبنى تلك النظرية التي تؤيد نزعاته وربما تحيزاته . ولايجب أن نفهم من ذلك أن الاقتصاد الكلي هو مجرد أراء . بل بالعكس ، فهناك نظرية تعالج قلب وجوهر الاقتصاد الكلي تتمتع بتأييد على نطاق واسع من الاقتصاديين بصرف النظر عن وجهة نظرهم فيما يتعلق بالسياسة التي يتبنوها . وعلى أية حال ، فانه لايزال هناك بعض الموضوعات في الاقتصاد الكلي التي لا يوجد إتفاق على الطريقة النظرية الواجبة الاتباع لمعاجتها . وحتى في هذه الحالات ، فان هناك اتفاقا عاما بين الاقتصاديين على الطريقة التي يمكن بواسطتها التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة .

وسوف يلاحظ القارىء خلال عرضنا للموضوعات في الابواب القادمة انه ليس هناك اتفاق تام بين النظريات التي لدينا وبين الحقائق . إلا أننا سوف ندرس هذه النظريات ونفهم الحقائق ــ سواء أكانت هذه الحقائق تلائم النظريات وتشرحها أو لاتلائمها ولا تتفق معها . ولايزال أمام الاقتصاد الكلي المتسع من الدراسة والبحث لايضاح تلك الحقائق التي لم يستطع شرحها .

وهناك تساؤلان هامان ــ فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي ــ اللذان لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين فيما يتعلق بالاجابة عليهما [١٣]

وهذان التساؤلان هما :

---

(13) Parkin : Op. Cit PP: 4 - 6 .

١ ــ هل يجب أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي سياسات عامة شاملة Global؟ ، أم تكون تفصيلية Detailed ؟.

٢ ــ هل يجب أن تكون السياسة الحكومية خاضعة لمجموعة من القواعد ؟ أم تكون حرة وفقا لما تراه الحكومات ملائما Discretionary ؟.

وفيما يتعلق بالتساؤل الاول : فإن السياسات التي تكون موجهة للتأثير على عدد محدود من المتغيرات الكلية مثل: عرض النقود ، سعر الصرف ، الانفاق الحكومي بوجه عام ، مستوى الضرائب الكلية ، حجم العجز الحكومي ؛ فهؤلاء الذين يؤمنون بأن عددا محدودا من إجراءات السياسة يجب أن تكون محور السياسة الكلية ، فإنهم يعتقدون أنه من المرغوب فيه أن نترك الحرية لتصرفات الأفراد بأكبر قدر ممكن لتنظم من خلال ميكانيكية السوق .

أما السياسات التفصيلية فإنما توجه لوضع رقابة على عدد كبير من أسعار سلع وخدمات معينة . وأمثلة ذلك عديدة ، منها : سياسة الرقابة على الأسعار والأجور التي تهدف إلى وضع رقابة على أسعار عدد من السلع وعلى عدد من أنواع العمالة ، سياسة الحد الادنى للأجر ، سياسة سقف سعر الفائدة ، وتنظيمات أخرى متعلقة بالبنوك وشركات التأمين ، السياسات الاقليمية في شكل إعانات لأقاليم معينة ، حوافز للاستثمار ، تنظيم ورقابة بعض الصناعات الخاصة ، تنظيم التجارة الدولية عن طريق استخدام التعريفات الجمركية ونظام الحصص وفرض الرقابة على حركة رؤوس الاموال . وهؤلاء الذين يؤيدون السياسات التفصيلية يرون أن هناك عددا كبيرا من المجالات الهامة التي تفشل قوى السوق في تحقيق النتائج المرجوة . وهم يؤمنون بأن تدخل الحكومة في التفاصيل أمر يحتاجه الاقتصاد القومي وذلك لتلطيف الآثار المترتبة على ميكانيكية السوق. وغالبا ما يكون عدم الاتفاق بين هؤلاء الذين يؤيدون التدخل التفصيلي وهؤلاء الذين يعارضونه ليس قائما على عدم إمكانية مكانيكية

السوق حل المشاكل بل فيما اذا كانت الحكومة قادرة على حل المشكلة أفضل مما لو تركت لميكانيكية السوق .

أما فيما يتعلق بالتساؤل الثاني : فإن هؤلاء الاقتصاديين الذين يفضلون ان تكون هناك قواعد محددة ليس لديهم إجماع عما هى هذه القواعد . وهم يعتقدون أن إدارة الاقتصاد القومي تختلف عن إدارة أي شئ أخر ذلك أن هؤلاء الافراد الذين تفرض عليهم مثل هذه الرقابة ـــ بخلاف حالة إدارة الالآت مثلا ـــ يعلمون ان هناك رقابة مفروضة عليهم وأن باستطاعتهم أن يعلموا الاجراءات التي تستخدم بواسطة واضعي هذه الرقابة الحكومية . وأنهم يستطيعون تنظيم أمورهم بحيث يستفيدون أكبر استفادة ممكنة من الأوضاع المترتبة على اتباع السياسة . فالسياسة المبنية على قواعد محددة تقلل من عدم التأكد الذي يعتري الأفراد والذي يجب عليهم مواجهتة،وبالتالي،يمكنهم من أداء اقتصادي أفضل .

أما هؤلاء الذين يؤيدون ترك الحرية للحكومة لاتباع ماتراه ملائما ، فانهم يرون أن القاعدة التي تتبعها الحكومة لمواجهة مشكلة معينة إنما تتوقف على البيانات المتوافرة، فإذا ما وجدت بيانات وأصبحت متوافرة فانه من العبث عدم استخدامها . أما إذا كانت الحكومة ملزمة بقواعد معينة ، فإن أيدي الحكومة تكون مقيدة ولن تتمكن الحكومة من استغلال البيانات والمعلومات الجديدة التى توافرت .

والملاحظ أن الاقتصاديين الذين يؤيدون السياسات الشاملة يؤيدون أيضا أن تكون هذه السياسات وفقا لقواعد معينة . وأن هؤلاء الذين يفضلون السياسات التفصيلية يؤيدون ترك الحرية للحكومة لاتباع ماتراه مناسبا عند تدخلها .

وعموما ، فقد استخدم الاقتصاديون ثلاث أنواع من السياسات في السابق :

أولا : السياسة المالية Fiscal Policy :

وهى تتضمن تغيير معدلات الضرائب والانفاق الحكومي . فزيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض نمو (GNP) وتخفيض معدلات التضخم . أما تخفيض الضرائب فيحقق عكس ذلك . وكذلك ، فإن زيادة الانفاق الحكومي سوف تزيد معدل نمو (GNP) وتزيد من معدلات التضخم أيضا . بينما تخفيض الانفاق الحكومي يؤدي إلى عكس ذلك .

ثانيا : السياسة النقدية Monetary Policy :

يقوم البنك المركزي بادارة السياسة النقدية وذلك عن طريق تغيير الكمية المعروضة من النقود . فعند زيادة الكمية المعروضة من النقود فإن معدل (GNP) وكذلك معدل التضخم يسرعان وعادة مايلجأ البنك المركزي إلى تخفيض معدل الزيادة في عرض النقود وذلك عندما تكون معدلات التضخم مرتفعة . وتؤثر السياسة النقدية على سعر الفائدة أيضا . ولكن العلاقة معقدة بعض الشيء . فلو أن زيادة عرض النقود لم يكن لها تأثير كبير على التضخم ، فمن المنتظر أن يترتب على ذلك إنخفاض في سعر الفائدة .

ثالثا : السياسات الدخلية Income Policies :

ويستطيع واضعو السياسات أن يستخدموا أيضا السياسات الدخلية لايقاف التضخم . والسياسة الدخلية تسمية رقيقة للرقابة على الأسعار والأجور . وكثير من الاقتصاديين التقليديين يعارضون السياسات الدخلية لأنها تتدخل في كفاءة عمل أسواق المنافسة . وفريق آخر من الاقتصاديين يرى أن السياسات الدخلية هى الامل الوحيد في إيقاف التضخم دون أن يؤدي ذلك إلى نوع

من الركود الاقتصادي .

ولاشك أن أي من هذه السياسات لاتعمل باستمرار كما خطط لها واضعوها . ففي بعض الاحيان فإن زيادة الضرائب يبدو أنها تؤدي إلى زيادة التضخم بدلا من تخفيضه . وفي بعض الاحيان تبدو السياسة النقدية عديمة الأثر .

المدارس الفكرية للاقتصاد الكلي

بدأت المدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي بطبيعة الحال بالمدرسة الكلاسيكية التي سادت فكر الاقتصاد الكلي قبل الثلاثينات . وقد قامت المدرسة الكلاسيكية على فكرتين أساسيتين كان يعتنقهما غالبية الاقتصاديين خلال هذه الفترة :

أولا : كان يعتقد أن هناك قوى ذاتية مصححة قوية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في ظل نظم اقتصاديات السوق .

ثانيا : كان هناك إدعاء سائد بأن التغيرات في الكمية المعروضة من النقود تؤثر فقط على الاسعار وليس على النشاطات الاقتصادية الحقيقية .

ولكن بدأ الاقتصاديون يتشككون في صحة النظرية الكلاسيكية حينما فشلت القوى الذاتية في معالجة مشاكل الكساد الكبير : فعندما حل الكساد الكبير ظهرت البطالة على نطاق واسع في جميع دول العالم وكانت واضحة في الولايات المتحدة الامريكية ومرت سنوات دون أن يكون للقوة التلقائية أي نجاح في تخفيض مستوى البطالة .

وقد كان واضحا أن هناك حاجة ماسة لاعادة تكوين نظرية للاقتصاد الكلي . وقد تم ذلك فعلا بواسطة الاقتصادي الانجليزي المعروف John

Maynard Keynes وذلك عندما نشر الكتاب الشهير General Theory of Employment, Interest and Money.

وقد كان «كينز» من المؤيدين للنظام الرأسمالي إلا أنه مع ذلك كان يرى عيبا في ذلك النظام ـــ على عكس ماكان يراه معاصروه ـــ وهو أن هذا النظام لم يكن يتضمن ـــ كما ذكر الكلاسيكيون ـــ ميكانية ذاتية تعمل على عدم حدوث فترات الانكماش الطويلة وتجعل النظام قريبا من التوظيف الكامل لوحدث أن إبتعد عنه . وقد عرض «كينز» نظرية بديلة للنظرية الكلاسيكية أوضح فيها كيف يتحدد مستوى الدخل والتوظف كما شرح بوضوح لماذا قوى السوق لا تستطيع أن تؤكد لنا أن الطلب الكلي الفعال يتحدد تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل . وقد أشار «كينز» إلى أن مستوى التوظف الكامل ماهو ببساطة سوى أحد المستويات الممكنة ، وأن هناك من المستويات ما يكون عند اقل من مستوى التوظف الكامل.وقد كان «كينز» مقتنعا أنه من الضروري للحكومة أن تأخذ المسؤولية من خلال سياستها الاقتصادية للوصول بالاقتصاد القومي إلى مستوى التوظف الكامل (١٤) .

ومن آراء «كينز» التي كانت محل ثورة الاقتصاديين الكلاسيكيين أنه يجب على الحكومة أن تؤثر على المستوى العام للنشاط الاقتصادى وذلك من خلال تعديل وضعها المالي أي من خلال تغيير مستوى إنفاقها أو من خلال تغيير في التشريعات الضريبية .

والأهمية العلمية للاختلاف بين الاقتصاد الكلي الكلاسيكي والاقتصاد الكلي الكينزي يجب أن نكون مدركين لآثرها.فمجرد أن نقبل وجهة نظر «كينز» بأن الاقتصاد لو ترك للقوى الطبيعية فقد لا يتجه للوصول إلى وضع

---

(14) Dornbusch and Others : Op. Cit PP: 20, 21 .

التوظف الكامل ، فإن الطريق مفتوح لاستخدام السياسات التي تحقق هذا الغرض والتي إستبعدتها وجهة النظر الكلاسيكية .

ويتعين علينا أن نعلم ماهو المقصود بنظرية الاقتصاد الكلي الكينزي ــ والتي سنشير إليها في هذا الكتاب على انها نموذج « الدخل ــ الانفاق » . «فكينز» يعتبر الوالد المؤسس لهذه النظرية ، الا أن دوره يتوقف عند هذا الحد . ولابد ان نميز بين إقتصاد «جون مايناردكينز» The Economics of J.M. Keynes . وبين الاقتصاد الكينزي Keynesian Econoinics، فإقتصاد «كينز» إنما هو مبدئيا النظرية العامة التي تعتبر الأساس الذي بنى عليه الاقتصاد الكينزي . فبعد ان قام«كينز» بنشر كتابه ، فإن الاقتصاديين قبلوا وصححوا وعارضوا ماورد في هذا الكتاب.وما قام الاقتصاديون ببنائه على الاساس الذي تبقي إنما هو ذلك الهيكل السهول المعروف بالاقتصاد الكينزي .

وقد كان إقتصاد «كينز» ثورة ضد النظرية الكلاسيكية التقليدية . وقد نال إقتصاد«كينز» قسطا وفيرا من القبول والنجاح ؛ إلا أنه في الخمسينات أصبحت النظرية الكينزية نظرية تقليدية .

وقد أُدخل على النظرية الكلاسيكية تعديلات لتصبح أساسا للهجوم على النظرية الكينزية وقد تم ذلك بزعامة البروفسو«ميلتون فريدمان»، Prof. Milton Friedman واتباعه الذين عرفوا بالاقتصاديين الكلاسيكيين المحدثين Neoclassical Economists . كما أن الاقتصاد الكينزي بدأ ينهض مرة ثانية بفضل ما أُدخل على النظرية الكينزية من اضافات وتعديلات .

وأصبح الاقتصاد الكلي الحديث Modern Macroeconomics يتكون من هاذين الفريقين : فريق الاقتصاد الكينزي ــ الذي يطلق عليه البعض "الماليين Fiscalist" كما يطلق عليه البعض الآخر "النشيطين Activists" أو غير النقديين ــ وفريق الاقتصاد الكلاسيكي الحديث Neoclassic .

وحقيقة الامر انه لم يُستقر بعد على مدارس فكر الاقتصاد الكلي الحديث ، إلا أن الكثير من الاقتصاديين يلجأون إلى إرجاع الأراء المختلفة إلى اربعة مدارس رئيسية[١٥] :

فأهم نوعين من الاقتصاديين الكلاسيكيين المحدثين Neoclassical Economists هما :

١ ــ النقديون Monetarists

٢ ــ الكلاسيكيون الجدد New Classical Economists

وأهم نوعين من الكينزيين هما :

٣ ــ الكينزيون المحدثون Neo-Keynesians

٤ ــ وما بعد الكينزيين Post-Keynesian

أو الكينزيون الجدد New Keynesian

والكثير من الاقتصادين يلجأون إلى الكلام على الكينزيين بوجه عام ويلقبونهم اما بالماليين او النشطيين ويقارنون اراءهم باراء النقديين .

وسنعطى فيما يلي نبذه عن أراء مدارس الاقتصاد الكلي الحديثة وذلك بعد ان نعرض الاسس التي كان يقوم عليها الاقتصاد الكلي قبل الثلاثينات ــ المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكلاسيكية الحديثة و انتقادات «كينز» لهذه الاسس والتي على أساسها بنى اقتصاد «كينز» .

الاقتصاد الكلي قبل الثلاثينات :

إن فكرة القوى الذاتية المصححة Self-Correcting Forces للاقتصاد القومي كانت أساس الفكر الاقتصادي الكلي قبل الثلاثينات . فوفقا للفكر الكلاسيكي

(15) Brown : Op. Cit. P. 25 .

الحديث فان ميكانيكية السوق ذات قوة كافية بحيث تستطيع أن تتغلب على الهزات الخارجية وسريعا تحرك الاقتصاد القومي نحو التوازن العام . وهو وضع الاستقرار الذي يتعادل عنده الطلب والعرض في الاسواق والذي لا يكون عنده هناك أي تجاه لاحداث تغيير .

كما أن النظرية الكلاسيكية للاقتصاد الكلي تقوم على "قانون ساي Say's Law" أي على فكرة أن « كل عرض يخلق الطلب الخاص به » . وقد كان "ساي" هو المفسر الاساس للرأي القائل بان التوظف الكامل يتحقق تلقائيا في الاقتصاد القومي . وأن القوى التلقائية في الاقتصاد القومي هى التي تقوده إلى هذا المستوى من التوظف . وتفسير ذلك أن عملية الانتاج تتطلب دفع دخل لعوامل الانتاج وعندما ينفق هذا الدخل فسيكون هناك طلب لقدر مساو من السلع . ولما كان يفترض أن كل الدخل ينفق ــ وما يتسرب من تيار الدخل في صورة مدخرات يعاد مرة ثانية إلى تيار الدخل فى صورة استثمارات ــ فان كل الانتاج سوف يشترى ولن يكون هناك ، بأى حال ، فائض من السلع في الأسواق . وبدون شك ، من الممكن أن تكون هناك مشاكل قصيرة الاجل في بعض الاسواق . فتغير اذواق المستهلكين أو التغيرات التي تحدث في طرق الانتاج قد يترتب عليها وجود فائض من السلع في بعض الاسواق ، إلا أن هذا الفائض سوف يلغي عن طريق قصور في العرض في بعض الاسواق الاخرى. هذا بالاضافة ، الى أنه إذا فرض أن الاسعار مرنة ، فإن سعر السلعة التي يكون هناك فائض منها سوف ينخفض والسلع التي يكون هناك فائض في طلبها سوف يرتفع سعرها وهذا التغير في الاسعار سيكون مؤشرا ــ وفقا لاقتصاديات السوق ــ لمواءمة الانتاج والتوظف . وأراء مماثلة قدمت لتوضح كيف أن مرونة الاجور وسعر الفائدة تعمل أيضا لتحقيق التوازن في سوق العمل والأسواق المالية .

وفكرة التصحيح الذاتي للاقتصاد القومي قد أستخدمت في الصيغة الاولى لنظرية كمية النقود Quantity Theory of Money ــ كما سيأتي ايضاحه فيما بعد .

وقد احتلت هذه الآراء والمعتقدات أفكار الاقتصاديين فترة طويلة من الزمن حتى حدوث الكساد الكبير حينما بدأ الاقتصاديون يتشككون في صحة النظرية الكلاسيكية إذ أن هذه النظرية لم تعطي تفسيرا لحدوث الكساد الكبير . حقيقة ، قد حدثت فترات من الكساد قبل الكساد الكبير ، ولكن يبدو أن الكساد الكبير كان مختلفا . ففي الماضي كانت فترات الكساد التي تحدث عادة ما يكون سببها أحداث خارجية واضحة مثل الجفاف والقحط والحروب . أما كساد الثلاثينات فلم يكن هناك سبب خارجي واضح له . فكان يبدو أن شيئا خطأ قد حدث للاقتصاد العالمي . وقد كانت ثورة «كينز» هى التي فسرت ما حدث .

انتقادات كينز :

لقد كان واضحا لغير الاقتصاديين في الثلاثينات أن الاقتصاد القومي لايتصف بالتصحيح الذاتي دائما . وأما الاقتصاديون فقد كانوا في حيرة وارتباك . فقد كان من المفروض أن تكون العوامل الاقتصادية متصلة بطريقة تعمل على تحقيق التوازن العام . لماذا تحول ازدهار العشرينات الى كساد الثلاثينات ؟ . وقد جاء الجواب من الاقتصادي الانجليزي جون ماينارد كينز John Maynard Keynes فقد جاء كتاب «كينز» « النظرية العامة للتوظف ، سعر الفائدة والنقود » The General Theory of Employment, Interest, and Money بنظريةثورية التي أوضحت سبب الكساد واقترحت السياسة الواجبة الاتباع للحل . وقد جاءت افكار كينز معاكسة تماما لافكار الاقتصاديين الكلاسيكيين . فالقوى التصحيحية التلقائية الذاتية كانت ضعيفة ، وأن

الاقتصاد القومي أساسا غير مستقر والتدخل الحكومي كان ضروريا . كما أن كينز خص النقود بدور هام في الاقتصاد القومي . فلو أن الافراد توقعوا أوقاتا سيئة في المستقبل فقد يقرروا الاحتفاظ بالنقود بدلا من انفاقها . وعندما تتسرب هذه النقود من تيار الانفاق ، فإن منشآت الأعمال لا تستطيع بيع إنتاجها وتُجبَر على تسريح عمالها ، وبالتالي يحدث الانكماش **Recession** . فبالنسبة «لكينز» ، فقد كان واضحا أن النقود اكثر من أن تكون شيئا يخفى الاقتصاد الحقيقى **Real Economy** وراء حجاب **Veil** من الأسعار .

لقد كان «كينز» مهتما على وجه الخصوص بإمكانية تحقيق سوق العمل للتوظف الكامل . وقد إعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون أن سوق العمل مثل أي سوق آخر وأن مرونة الأجور سوف تعمل كأداة لتحقيق تساوي عرض العمل مع طلب العمل . فلو أن العمال المتعطلين قبلوا الأجر المنخفض ، فإن منشات الاعمال سوف تحل العمل محل الآلآت وتختفي البطالة .

وكان يعتقد أن البطالة التي تسود هى بطالة اختيارية **Voluntary** — أي نتيجة لرفض العمال قبول الأجر المخفض . وقد اعترض «كينز» على هذا الرأي لعدد من الأسباب أهمها :

١ — حتى لو كان جمود الاجور هو السبب في البطالة ، فلا يمكن أن نلوم العمال على ذلك . فالعمال يتفاوضون على الأجور النقدية وليس على الأجور الحقيقية . والأجور الحقيقية — وهى الأُجور النقدية بعد تكميشها بالرقم القياسي للأسعار — إنما تحدد بواسطة منشآت الأعمال فهم الذين يدفعون الأجور وهم الذين يحددون الاسعار .

٢ — لما كانت الأجور هى المصدر الأول للطلب ، فإن تخفيض الأجور سوف يؤدي إلى تخفيض الطلب مما يترتب معه انخفاض مبيعات منشآت

الأعمال . والنتيجة النهائية هى زيادة في البطالة مترتبة على تخفيض الأجور .

وقد ساد الفكر الكينزي الفكر الاقتصادي خلال الأربعينات والخمسينات الى أن بدأت تظهر أفكار النقديين Monetarist ، ثم أفكار الكلاسيكيون الجدد New Classics . وفى الوقت نفسة ظهرت أراء الكينزيون المحدثون Neo-Keynesin وكذلك ظهرت افكار مابعد الكينزيين Post Keynesian وسندرس هذه النماذج كلها ولكننا الآن سنتعرف باختصار على الافكار الأساسية لكل من هذه المدارس :

النقديون Monetarist .

زعماء هذه المدرسة الفكرية هم Professor Milton Friedman الأستاذ السابق بجامعة شيكاغو والذي يعمل حاليا في Hoover Institute في Stanford University و Professor Karl Brunner الاستاذ بجامعة Rochester والذي إليه يرجع الفضل في استخدام لفظ Monetarist و Professor E.Lucas الأستاذ بجامعة شيكاغو .

وأصحاب هذه المدرسة يرون أن الاقتصاد الخاص، في الأساس، يتصف بالاسقرار وبالتالي، فإن التدخل الحكومي عادة مايضر أكثر مما ينفع . فالحكومة يجب أن تكون لديها سياسات نحو عدد محدود من متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات زيادة عرض النقود ، والانفاق الحكومي ، الضرائب ، وعجز موازنة الحكومة . وينادي أصحاب هذه المدرسة بأن يتبع ازاء سلوك هذه المتغيرات قواعد محددة . وأحد هذه القواعد الهامة المعروفة القاعدة التي تقضي بأن تكون زيادة الكمية المعروضة من النقود بنسبة مئوية ثابتة معينة . وقاعدة أخرى ينادي بها النقديون هى أن ميزانية الدولة يجب أن تكون متوازنة ، في المتوسط ، عبر أربع الى خمس سنوات (مدة الدورة الاقتصادية) .

نقطة هامة يتعرض لها النقديون وهى العلاقة بين النقود والتضخم . فالنقديون يرون أن كمية النقود هى المحدد الأول للمستوى العام للاسعار والنشاط الاقتصادي . ويرى أصحاب هذه المدرسة أن الاسراع في المعدل الذي يزيد به عرض النقود هو المسئول عن التضخم وعن التقلبات في الاقتصاد القومي.ونظرا لاقتناعهم بان التغيرات في معدل الزيادة في عرض النقود لها أثرها على التغيرات في النمو الحقيقي لاقتصاد القومي ، لذلك فانهم ينادون بسياسة نقدية يكون فيها معدلات الزيادة في عرض النقود منخفضة وثابتة (١٦) .

الكينزيون المحدثون : Neo-Keynesians :

يرى أصحاب هذه المدرسة أن النظام الاقتصادي ينحو نحو عدم الاستقرار ، ومن ثم فإن التدخل الحكومي كثيرا ما يكون ضروريا . ومعظم الكينزيون المحدثون يعتقدون أن النظام الاقتصادي في النهاية سيصحح نفسه من الركود إلا أن إجراءات التصحيح الذاتي قد تأخذ وقتا طويلا بحيث أنها تصبح غير عملية وغير مقبولة من الناحية السياسية والاجتماعية . وعلى خلاف النقديين ، فإن هؤلاء النشيطين أو الماليين Activists or Fiscalist ــ كما يلقبون أحيانا ــ يرون أنه ليس هناك علاقة لصيقة بين النمو النقدي والتضخم في الزمن القصير ، وأن زيادة مقدار عرض النقود إنما هى فقط أحد العوامل المؤثرة في الطلب الكلي . وأهم مايشغل بال هذه المدرسة هو البطالة وهم يقترحون السياسة النقدية التوسعية والسياسة المالية التوسعية لحل هذه المشكلة . ويأتي في مقدمة قائمة مفكري هذه المدرسة Prof. Franco Modigliani الاستاذ بـ : Massachusetts Institute of Technology و Prof. James Tobin الاستاذ بجامعة Yale.

---

(16) Parkin : OP. Cit PP: 6 - 7 .

ما بعد الكينزيين : «الكنزيون الجدد» : Post Keynesian.

وأصحاب هذه المدرسة أكثر تشددا من ناحية التدخل الحكومي عن الكينزيين المحدثين . فهم يرون أن الاقتصاد هو أساسا غير مستقر ، ويضيفون إلى ذلك أنه ليس هناك اتجاه أو ميل للاقتصاد نحو التوازن الطويل الأجل . وهم يرون أن الاقتصادات الحديثة مسيطر عليها المنشات الكبيرة والنقابات القوية ويعتقدون أن قوى السوق ضعيفة ولن تكون قادرة على تحقيق الاستعادة من الركود . ولذلك فإنهم يرون أن على الحكومة أن تتدخل عن طريق التخطيط الديمقراطي واتباع السياسات الدخلية Income Policies : أي فرض رقابة مباشرة على الأجور والأسعار ، بالاضافة الى إستخدام كل من السياسة النقدية والسياسة المالية [١٧] .

الكلاسيكيون الجدد New Classics :

إن الجدال بين النقديين وبين الكينزيين حمى خلال الستينات ولايزال دائرا حتى هذه الايام . إلا أن أهميته قد حل محلها الفكر الجديد الاكثر عمقا من ناحية الأساس ومن الناحية النظرية ألا وهو المعالجة الجديدة للاقتصاد الكلي من خلال توازن التوقعات الرشيد Rational Expectation Equilibrium والمعروف ب "الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد New Classical Macroeconomics" . وهذه المدرسة الفكرية الجديدة يأتى على قمة مفكريها :

Robert Lucas و Thomas Sargent هذا بالاضافة الى Neil Wallace وكلهم من جامعة Minnesota و Robert Barro من جامعة Rochester .

وأساس توازن التوقعات الرشيدة هو إفتراض أن الأسواق إنما هى في حالة

---

(17) Parkin : Op. Cit.P. 7 .

توازن باستمرار . ويرى الاقتصايون الكلاسيكيون الجدد أن أي نظرية تعتبر أنها غير كاملة وغير مرضية لو أنها تركت المجال مفتوحا لا مكانية أن يصبح الافراد أفضل حالا وذلك عن طريق القيام بالمبادلات بين بعضهم البعض .

ويمكن إيضاح ذلك لو نظرنا إلى موضوع البطالة؛فتظهر البطالة عندما لايجد الافراد الذين يسعون للحصول على عمل وظائف لهم . من السهل تفسير البطالة لو أن الأجور لاتتواءم وكانت عالية بالنسبة لمنشات الأعمال التي ترغب في توظيف كل راغب في العمل عند هذا الأجر . الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد يرى أن مثل هذا الفرض سهل للغاية ولكنه غير مرضي . وهم يقولون لو أن العمال العاطلين كانوا على إستعداد للعمل بأجر أقل من الأجر الذى يحصل عليه العمال الحاليون ، فان منشآت الاعمال تستطيع أن تزيد من أرباحها وذلك عن طريق توظيف العمال المتعطلين والاستغناء عن عمالها الحاليين الذين لايقبلون الأجر المنخفض . وعليه ، فإذا كانت الأجور تتواءم ببطيء؛فعلى الاقتصاديين أن يفسروا لماذا لايكون في صالح البعض تحقيق مثل هذه المواءمة بسرعة .

والاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد يفترض أن التوقعات إنما تكون رشيدة . بمعنى أنها مبنية على جميع المعلومات الاقتصادية ذات الصلة . وهذا يتمشى مع الافتراض بأن الأفراد لا يتصرفون بطريقة تحكمية أو دون التفكير في حياتهم الاقتصادية وذلك عندما يكونون توقعاتهم شأنهم في ذلك شأن القرارات الاقتصادية الاخرى .

والاقتصاديون الكليون الكلاسيكيون الجدد ــ مثل النقديون ــ متحفظون. فهم بالتالي؛ يرون أن للحكومة دورا نسبيا بسيطا في رسم السياسة الاقتصادية .

وهذا نابع من وجهة نظرهم فى أن الأسواق تكون في حالة توازن ، فالأفراد يسعون لتحقيق مصالحهم تاركين للحكومة القليل لعمله لتحسين الأوضاع .

ويرون أيضا ، أن سياسة النشيطين من الصعب تطبيقها بنجاح ذلك لان ردود فعل منشآت الاعمال والمستهلكين لتصرفات الحكومة إنما تتوقف على ماذا، يعتقد القطاع الخاص أن الحكومة تحاول تحقيقه والذي قد يكون من الصعب التنبؤ به .

وبالرغم من أن اقتصاديو الكلي الكلاسيكيون الجدد يشاركون النقديين في التفكير فى وجهات النظر فيما يتعلق بالسياسات فانهم ليسوا بالضرورة نقديين .

□ □ □

مراجع الباب الأول.

- Brown, William S. : Macroeconomics. Prentice-Hall International, Inc. Englewood Cliffs. New Jersy, 1988. CH1 .
- Dornbusch, Fischer, Sparks: Macroeconomics, Third Canadian Edition. McGraw - Hill Ryerson Limited. New York 1989.CH1 .
- Froyen, Richard T. Macroeconomics: Theories and Policies. Macmillan Publishing Co . Inc. New York, 1983.CH1 .
- Gordon, Robert J. : Macroeconomics. 5th ed, Scott, Foresman / Little, Brown Higher Education: 1990.CH1 .
- Parkin, Michael . Macroeconomics . Prentice-Hall, Inc. Englewood. Cliffs, New Jersey, 1984 . CH1 .



مقاييس الاقتصاد الكلي





مقاييس الإقتصاد الكلى

(حسابات الدخل القومى)

حسابات الدخل القومي تمدنا بالمصادر الأساسية للاحصاءات والبيانات لتحليل الاقتصاد الكلي مثل : احصاءات الناتج والدخل والانفاق والاستهلاك والاستثمار والضرائب والمدفوعات التحويلية والدخل الشخصي والدخل الموضوع تحت التصرف . وكل هذه التجميعات أو المتغيرات إنما هى تيارات Flows ذلك لأنها تقاس خلال فترة زمنية معينة . على عكس الأرصدة Stocks فهى تقاس في لحظة معينة . ويتعين علينا أن نميّز بين التيارات والأرصدة وهذا موضح فيما يلي :

التيـارات والأرصدة :

إن متغير الاقتصاد الكلي الذي يقيس تيارا إنما يقيس معدل لكل وحدة زمنية . وعلى عكس ذلك الرصيد ، فهو قيمة في لحظة معينة . وأمثلة التيارات هى الدخل والانفاق . وأبعاد متغيرات التيارات هى الدينار لكل وحدة زمنية — مثلا ، دينار لكل شهر أو دينار فى السنة . وأمثلة الأرصدة هى : النقود لدى البنوك ، قيمة عقار أو سيارة أو قيمة الطائرات التي تمتلكها شركة الخطوط الجوية الكويتية . فكل هذه المتغيرات مقاسة بالدينار في يوم معين [١] .

(1) Edward Shapiro. Macroeconomic Analysis, fifth Edition-Harcourt Brace Jovanovich, Inc. 1982. CH. 3. PP: 53 - 55 .

وبالرغم من أن مثل هذه الأشياء كالسيارات والطائرات أو المصانع والمعدات هى أرصدة ، فأرصدة المصانع والآلات تسمى رأس مال Capital . أما الاضافات إلى رأس المال فتسمى الاستثمار Investment . والانخفاض في قيمة المعدات والآلات نتيجة الاهلاك المترتب على إستعمالهما أو نتيجة لمضي المدة يعرف بـ"الاهلاك Depreciation". وقيمة الآلات والمعدات؛ أي قيمة رأس المال تعتبر رصيدا فهى مقاسة في تاريخ معين . أما الاضافات إلى رأس المال ــ والتي تسمى استثمارات ــ او الانخفاض في قيمة رأس المال ــ والذي يسمى اهلاكا ــ إنما تعتبر تيارات فهى مقاسة خلال فترة زمنية معينة ــ سنة مثلا .

ولإيضاح الفرق بين الرصيد والتيار نعطي مثل الحوض « البانيو » في الحمام وصنبور المياه والبالوعة . ولنفرض أن « البانيو » به بعض المياه ، وفتح الصنبور وغطاء البالوعة غير موجود ، فهناك تيار من المياه يدخل « البانيو » وتيار يخرج منه . فالمياه في « البانيو » هى رصيد ، والمياه التي تدخل « البانيو » بواسطة الصنبور والمياه التي تخرج منه بواسطة البالوعة إنما هما تياران . فلو أن التيار الذي يدخل « البانيو » كان أكبر من التيار الذي يخرج من البالوعة ، فإن الرصيد سوف يزداد . ولو كان العكس ؛ التيار الخارج من البالوعة أكبر من التيار الداخل بواسطة الصنبور فإن الرصيد سوف ينخفض . ففي هذا المثال هناك تيار ورصيد ويتحدد الرصيد بواسطة هاذين التيارين .

وبمقارنة مثال « البانيو » والصنبور والبالوعة بمثال رصيد رأس المال والإستثمار والإهلاك فيمكن القول أنه يمكن أن ينظر للمياه في البانيو على أساس أنها رصيد رأس المال كما ينظر لتيار المياه الخارج من خلال البالوعة على أساس أنه الاهلاك ، وتيار المياه الداخل بواسطة الصنبور على أساس أنه

والفرق بين التيار الداخل والتيار Gross Inverstment الاستثمار الاجمالى الخارج هو الاستثمار الصافي Net Investment

ولنفرض أن شخصا ما يرغب أن يبقى على مستوى المياه فى « البانيو » عند عمق معين . أو بعبارة أخرى أنه يرغب في أن يكون رصيد المياه قدرا معينا . فلو أن الرصيد الفعلي كان يزيد عن الرصيد المرغوب ، فإن الاجراء المصحح لذلك هو تخفيض معدل التيار الداخل . فلو أن الرصيد الفعلي كان أقل من الرصيد المرغوب ، فإن الأجراء المصحح لذلك هـو زيادة معدل التيار الداخل . ففي مثل هذه الحالة فإن الرصيد هو الذي حدد مقدار التيار ، بمعنى أن إجراء مواءمة التيار إنما يُحَدَّد بمقدار مستوى الرصيد . وفي تحليلنا الاقتصادي الذي سيستخدم في هذا الكتاب فإن التيارات (مثل الدخل والانفاق) إنما ستتحدد بواسطة الرصيد (مثل الكمية المعروضة من النقود) . أو أن تيارا يؤثر في تيار آخر ، كتأثير تيار الدخل في تيار الاستهلاك .

بعض المصطلحات كثيرة الاستخدام :

إن القارىء لابد وأنه سمع في وسائل الاعلام أو قرأ في الصحف بعض المصطلحات المستخدمة في حسابات الدخل القومي مثل : الناتج القومي الاجمالى ، الناتج القومي الصافي ، الناتج القومي الاجمالي بالدينار الثابت ، الناتج المحلي الاجمالي . وسنورد فيما يلي بعض المصطلحات الشائعة الاستخدام .

الناتج (الانتاج) ، الدخل ، والانفاق :

Output (or Product), Income, and Expenditure

ثلاث مفاهيم للنشاط الاقتصادي الكلي عادة ما تستخدم ـــ سوف توضح

بالتفصيل فيما بعد . وكل ما هو مطلوب الآن هو تفهم تعريف هذه التجميعات . .

فالناتج ـــ وقد سبق أن تعرضنا لهذا المفهوم في الباب السابق ـــ يعني قيمة إنتاج اقتصاد الدولة .

والدخل : يعنى مجموع دخول جميع عوامل الانتاج (العمل ، رأس المال ، الأرض ، التنظيم) المستخدمة في اقتصاد الدولة .

الانفاق : يعني مجموع الانفاق في اقتصاد الدولة على السلع والخدمات النهائية .

المحلي والقومي Domestic and National :

عندما نتكلم عن « اقتصاد » دولة ما فإن هناك معنيين لذلك . الاقتصاد « المحلي Domestic » والذي هو عبارة عن كل النشاطات الجارية في الرقعة الجغرافية لهذه الدولة . والمعنى الآخر هو الاقتصاد « القومى National » وهذا يشمل جميع أنشطة المقيمين في هذه الدولة أينما كانت تزاول هذه الأنشطة في أي مكان في العالم . فالمعنى المحلي أساسه جغرافي بينما المعنى الثاني أساسه قومى .

والمعنى المحلي للناتج ، الدخل ، والانفاق إنما تشير إلى مجموع الناتج ، الدخل ، الانفاق في الرقعة الجغرافية للدولة . بصرف النظر عما إذا كان الناتج ، الدخل ، الانفاق ، إنما قام به مقيمين في الكويت ـــ مثلا ـــ أو غير مقيمين فيها طالما أنه تم في الرقعة الجغرافية للكويت . أما المفهوم القومي للناتج ، الدخل ، الانفاق فإنما يشير إلى الناتج المنتج والدخل المكتسب والانفاق الذي تم بواسطة المقيمين في الكويت بصرف النظر عن المكان الذي تم فيه النشاط الاقتصادي الذي تولد عنه هذه التجميعات .

والفرق بين هذين التجميعين ـــ المحلي والقومي ـــ إنما يعرف بـ « صافي دخل الملكية من (أو المدفوع إلى) الخارج Net Property Income From (or paid) Abroad » . وفي الغالب فإن الفرق ـــ بالنسبة لمعظم دول العالم ـــ بين التجميعين يكون بسيطا . ولكنه بالنسبة لدولة الكويت يعتبر كبيرا نسبيا بسبب عائدات الاستثمارات الخارجية التي تحصل عليها الكويت .

دورة تيار الدخل والانفاق (مجتمع به قطاعين) :

لنبدأ باقتصاد مبسط للغاية يتكون من القطاع العائلى وقطاع الأعمال . سنفترض أن القطاع العائلى ينفق كل دخله ـــ أى لا يدخر شيئا ـــ وليس هناك حكومة . وشكل (٢ـــ١) يوضح دورة تيار الدخل لمثل هذا الاقتصاد المبسط . حيث مثلنا القطاع العائلى بالمستطيل الأيسر وقطاع الأعمال بالمستطيل الأيمن .

وهناك نوعين من العمليات بين القطاع العائلى وقطاع الانتاج .

أولا : قطاع الانتاج يبيع السلع والخدمات (المنتجات) إلى القطاع العائلى ـــ الخبز والأحذية مثلا ـــ والمشار إليها بالخط المتقطع السفلى والمسمى « المنتجات » .

وهناك تيار من النقود ثمناً لهذه المنتجات (C) بمقدار مثلا 1,000,000 دينار فى السنة والممثلة فى الشكل بالخط الكامل السفلى والمسمى بالانفاق الاستهلاكى (C) .

ثانيا : والقطاع العائلى لا بد وأن يعمل للحصول على دخل الدفع ثمن السلع الاستهلاكية التى يشتريها . ولذلك فإن أفراد هذا القطاع يعملون لدى قطاع الأنتاج ـــ وبالتالى فهناك تيار من خدمات العمل مقدمة من القطاع العائلى إلى قطاع الأعمال والمشار إليه بالخط المتقطع العلوى

والمسمى بـ خدمات العمل . ومقابل هذه الخدمات التى يؤديها أفراد القطاع العائلى فإنهم يحصلون من قطاع الأعمال على أجور هى المكون الرئيسى لتيار الدخل (Y) والموضح في الشكل بالخط الكامل العلوى .

ولما كان من المفترض أن القطاع العائلى يستهلك كل دخله وأن قطاع الأعمال يدفع كل قيمة مبيعاته دخلا للقطاع العائلى ، فيتبع ذلك أن الدخل (Y) والانفاق الاستهلاكى (C) يكونان متساويان .

ولنفس السبب فإن خدمات العمل المقدمة بواسطة القطاع العائلى في مقابل الدخل إنما تكون مساوية للسلع والخدمات (الناتج) المباعة بواسطة قطاع الأعمال إلى القطاع العائلى في مقابل تيار انفاق النقود بواسطة القطاع العائلى والمسمى بالانفاق الاستهلاكى .

الدخل (Y) = خدمات العمل

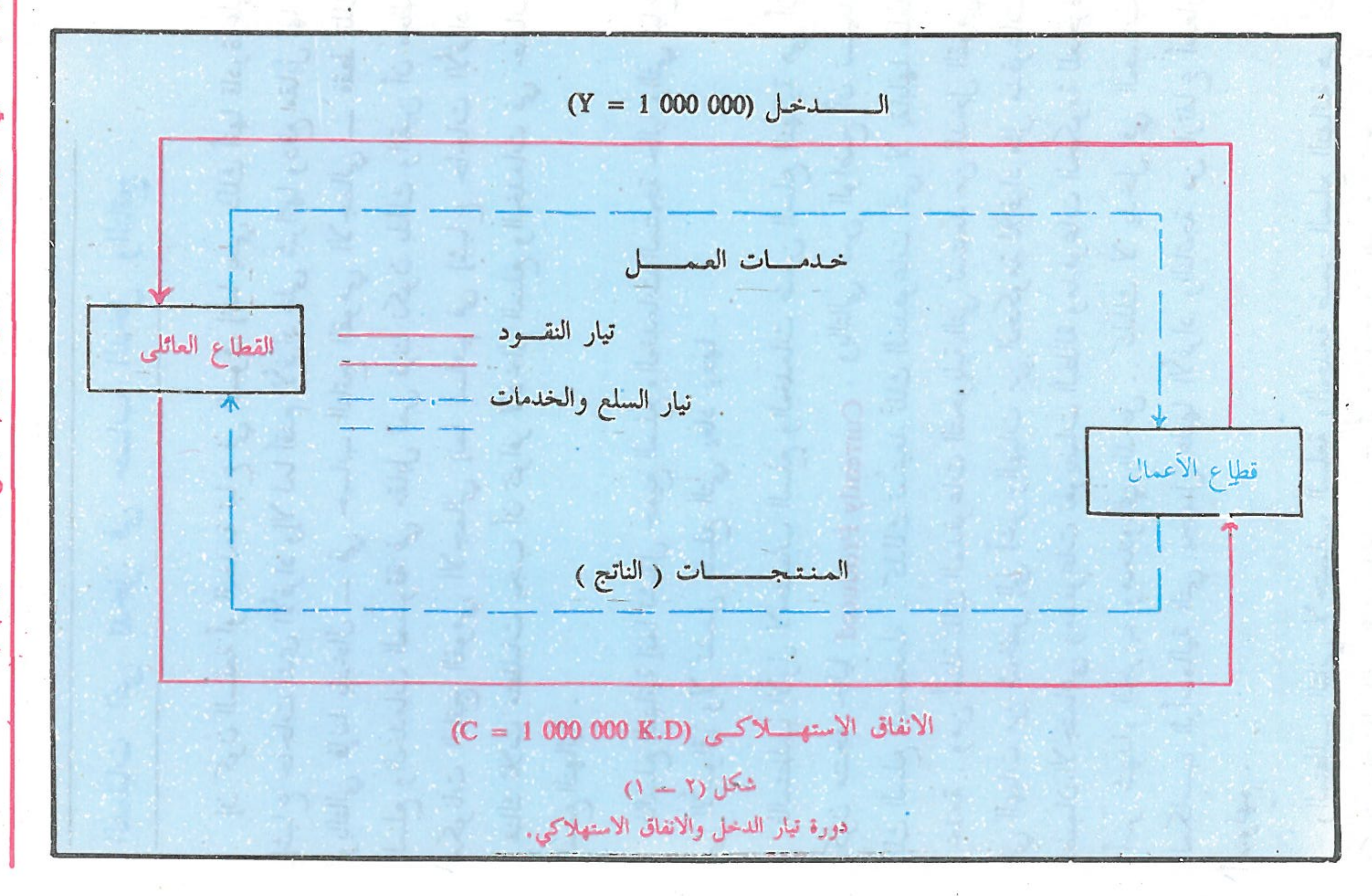
= الانفاق الاستهلاكى (C)

= الناتج

ويلاحظ أن الأربعة تجميعات ــ خدمات العمل ، الناتج ، الدخل ، الانفاق الاستهلاكى ــ الموضحة فى دورة تيار الدخل ــ كلها عبارة عن تيارات . فالتيارات هى عبارة عن أى مدفوعات نقدية أو سلع وخدمات مادية تتدفق من وحدة اقتصادية إلى وحدة اقتصادية أخرى والتى تقدر قيمتها على أساس طول الوقت الذى عبره يقاس التيار .

وما نستخلصه من المجتمع المبسط الذى به قطاعين هو أن الناتج يساوى الدخل يساوى الانفاق على الناتج ــ وتعرف هذه المعادلة بمتطابقة الدخل والناتج .

الدخل ≡ الناتج ≡ الانفاق



شكل (٢ – ١)
دورة تيار الدخل والانفاق الاستهلاكي.

العمليات التى تدخل فى حساب الدخل والناتج :

إن كون السلعة أو الخدمة تباع في السوق إنما يعني ذلك أنها قادرة على إشباع حاجات لدى الأفراد وإلا لما أقدم الأفراد على شرائها ودفع مقابل لها . وبالتالي فإننا بادخال — في حساب الناتج القومي الاجمالي — فقط تلك السلع والخدمات المسوقة في مقابل ثمن فإننا نكون بذلك واثقين أن معظم مكونات الناتج القومي الاجمالي إنما تساهم فى إشباع حاجات الأفراد . وهناك ثلاث متطلبات يجب أن تتوافر لادخال السلع والخدمات في حساب السلع النهائية .

فالسلع النهائية إنما تشمل جميع السلع والخدمات المنتجة حاليا والتي تباع فى الأسواق ولا تشمل السلع التي يعاد بيعها .

فالمتطلب الأول لاحتساب السلع والخدمات ضمن السلع النهائية هى أن تكون منتجة حاليا Currently Produced . وبالتالي فمن الواضح أن تستبعد تلك السلع المستعملة . كذلك تستبعد تلك المدفوعات التي لا يقابلها سلعة وخدمة . ومن أمثلة تلك المدفوعات التحويلية التي تستبعد من الدخل القومي هي الهبات من شخص إلى آخر والهبات من الحكومة للأفراد مثل مدفوعات الضمان الاجتماعى ومدفوعات تعويضات البطالة ومدفوعات الحكومة للعجزة وأسر شهداء الحرب ومحدودي الدخل . كذلك لا يدخل في الحساب المكاسب الرأسمالية التي يحصل عليها الأفراد والناتجة من ارتفاع أسعار أصولهم .

والمتطلب الثاني لاحتساب السلعة والخدمة ضمن السلع النهائية هى أن تكون هذه السلع والخدمات مسوقة أي مباعة في السوق ومقومة بأسعار

السوق . بمعنى أننا نقوّم السلع النهائية بأسعار السوق التي يكون الأفراد على استعداد لشراء السلع والخدمات عندها . ووفقا لهذا المعيار فإننا نستبعد من السلع النهائية الداخلة في حساب الناتج القومي تلك السلع والخدمات التي لا تباع في السوق .

والشرط الثالث ألا تكون هذه السلع والخدمات الداخلة في حساب السلع النهائية معاد بيعها. وبالتالي فإن السلع الوسيطة Intermediate Goods لا تدخل في الحساب ذلك لأن هذه السلع إنما هى معاد بيعها بواسطة مشتريها سواء أكانت في صورتها الحالية أو بعد تغيير صورتها .

وتستبعد السلع الوسيطة ولا تحسب ضمن السلع النهائية الداخلة في حساب الناتج القومي الاجمالي وذلك حتى نتجنب ازدواج الحساب . فالمزارع الذي ينتج قمحا ويبيعه للمطاحن بمقدار ٩ فلس ، والمطاحن تبيع القمح بعد تحويله إلى دقيق إلى المخابز بمقدار ٢١ فلسا ، والمخابز تبيع الدقيق بعد تحويله إلى خبز إلى محل البقالة بمبلغ ٤٠ فلسا ثم يشتري المستهلك رغيف الخبز بمبلغ ٥٠ فلسا . فإننا لو جمعنا مبيعات كل من المزراع والمطاحن والمخابز ومحل البقالة لأصبح مجموع المبيعات :
٩ + ٢١ + ٤٠ + ٥٠ = ١٢٠ فلسا .

فلو أدخلنا جميع هذه المبيعات ضمن الناتج القومي لكننا بذلك لم نتجنب ازدواج الحساب ذلك أن مبيعات المطاحن داخل فيها قيمة مشترياتها من المزارع . وكذلك مبيعات المخابز داخل فيها ثمن مشتريات الدقيق من المطاحن . وكذلك مبيعات محل البقالة داخل فيها ثمن مشترياتها من المخابز . والواجب أن تحتسب قيمة السلعة النهائية وهى رغيف الخبز الذي اشتراه المستهلك وقيمته ٥٠ فلسا ، أو نحسب القيم المضافة عند كل مرحلة من مراحل الانتاج فيكون ما أضافته المزراع هو(٩)فلوس+ ما أضافته المطاحن

(١٢) فلس + ما أضافته المخابز (١٩) فلسا + ما أضافه محل البقالة (١٠) فلوس فيكون المجموع : [٩ + ١٢ + ١٩ + ١٠ = ٥٠ فلسا] . فمجموع القيمة المضافة عند مراحل الانتاج المختلفة تكون مساوية لقيمة السلع النهائية . وبذلك نكون قد تجنبنا الازدواج في الحساب ولم ندخل في حسابنا السلع المعاد بيعها .

فباستبعاد السلع الوسيطة،أي السلع المعاد بيعها ، واعتبار فقط السلعة النهائية المشتراه بواسطة المستهلك والتى قيمتها (٥٠) فلسا ، فإننا تلقائيا سنضمن أن السلعة النهائية (C = 0.050) إنما تساوي جميع الدخول المولدة أو القيمة المضافة (Value added) . Y = 0.050

الاستثمار والادخار :

أنواع الاستثمار :

الاستثمار هو ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف إلى رصيد السلع الرأسمالية أو الذي يحل محل السلع الرأسمالية التي أهلكت . فهو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك .

ويتكون الاستثمار الخاص من :

الاستثمار في المخزون : فالخبز الذي يشترى بواسطة محل البقالة والذي لا يعاد بيعه إلى المستهلكين في الفترة الجارية يبقى على الأرفف ويزيد من مخزون محل البقالة . والمخزون من المواد الأولية ، قطع الغيار ، والسلع النهائية إنما يعتبر جزءا رئيسيا من الأصول الرأسمالية لمنشآت الأعمال .

وهى تعتبر جزءا من الأصول الرأسمالية التي تدر دخلا لمنشأت الأعمال ذلك لأنها سلع جاهزة على الأرفف تساعد في استيفاء حاجات المستهلكين

ومشترواتهم . والتغير فى المخزون بين بدأ الفترة الجارية ونهايتها إنما يدخل كجزء من الناتج القومي الاجمالى .

الاستثمار الثابت : Fixed Investment

وهذا يشمل جميع السلع النهائية المشتراه بواسطة منشآت الأعمال بخلاف تلك التي تضاف إلى المخزون . وأهم أنواع الاستثمار الثابت هى التشيدات من مصانع ، مبانى المكاتب ، مراكز الشراء ، العمارات السكنية ــ وكذلك الآلات والمعدات . والمباني السكنية المشيدة حديثا والمباعة للأفراد تحسب ضمن الاستثمار الثابت . ويعتبر العقار المملوك لصاحبه كأنه منشأ أعمال تمتلك العقار كأصل وتقوم بتأجيره لنفسها .

العلاقة بين الاستثمار والادخار :

شكل (٢ــ١) يوضح حالة المجتمع المبسط الذي يقوم فيه القطاع العائلي باستهلاك كل دخله . أما شكل (٢ــ٢) فيدخل الاستثمار في الاقتصاد . فالانفاق الكلي على السلع النهائية مرة ثانية يبلغ (1,000,000) دينار ولكن في هذه المرة ينقسم الانفاق الكلي إلى (800,000) دينار عبارة عن انفاق استهلاكي شخصي أي مشتريات سلع وخدمات بواسطة القطاع العائلي (C) و (200,000) مشتريات منشآت الأعمال من السلع الرأسمالية (I) والانفاق الكلي البالغ (1,000,000) دينار والذي هو بمثابة تيار يحصل عليه قطاع الانتاج والممثل بالخطوط السفلى في شكل (٢ــ٢) إنما يتولد عنه دخل للقطاع العائلي موضح بواسطة الخط العلوي في الشكل (Y = 1,000,000) . فالقطاع العائلي يحصل على دخل مقداره (1,000,000) دينار وينفق (800,000) دينار في شراء سلع استهلاكية . ولكن أين يذهب الجزء المتبقى من الدخل البالغ قدره (200,000) دينار ؟.

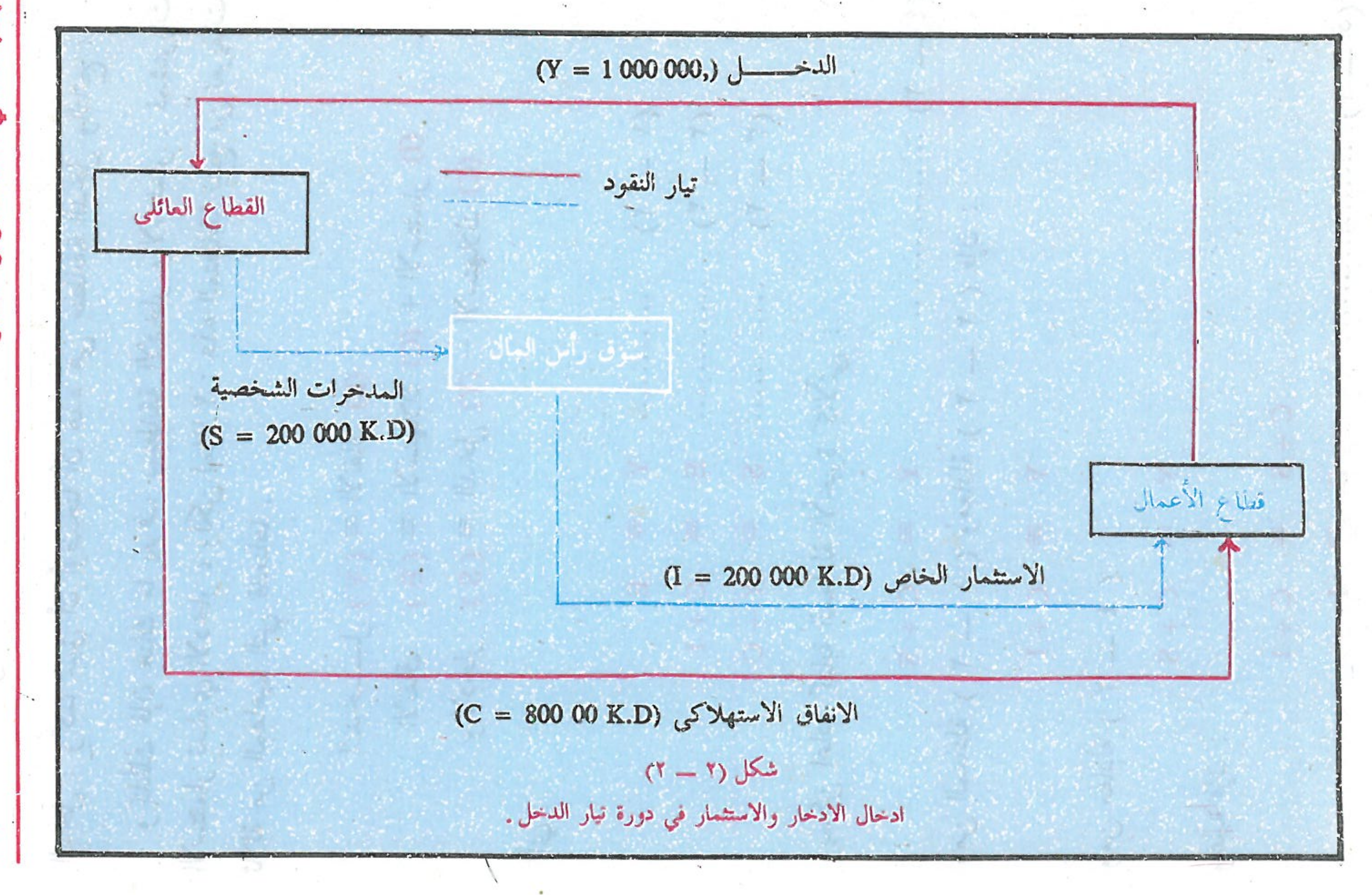
إن الجزء من دخل القطاع العائلي الذي لا يستهلك إنما يسمى الادخار الشخصي Personal Saving . فما الذي يحدث لذلك الجزء من الدخل الذي يدخر؟، إن هذا الرصيد ينفذ إلى منشآت الأعمال بطريقتين أساسيتين :

١ ــ أن القطاع العائلي يقوم بشراء أسهم وسندات تصدرها منشآت الأعمال وتقوم منشآت الأعمال باستخدام حصيلة النقود في شراء سلع استثمارية .

٢ ــ أن القطاع العائلي يترك ذلك الجزء من الدخل غير المنفق (الادخار) في البنوك . وتقوم البنوك باقراض النقود إلى منشآت الأعمال التي تقوم بدورها باستخدامها في شراء السلع الاستثمارية .

وسواء أكانت مدخرات القطاع العائلي تذهب إلى منشآت قطاع الأعمال مباشرة ــ من خلال شراء الاسهم والسندات ــ أو بطريق غير مباشر ــ بواسطة البنوك ــ فإن الأثر سيكون واحدا : منشآت الأعمال تحصل على الأرصدة التي تمكنها من شراء السلع الرأسمالية . والمستطيل المسمى سوق رأس المال في شكل (٢ــ٢) إنما يعبر عن تحويل المدخرات الشخصية إلى منشآت الأعمال بغرض الاستثمار .

وقد سبق أن أوضحنا أن قيمة الناتج تساوي قيمة الانفاق على الناتج ــ وذلك طبيعيا فإن المبيعات تساوي المشتريات . وكذلك فإن الناتج يساوي الدخل المولد من هذا الناتج ــ ذلك لأن أي إنتاج يتطلب إستخدام عوامل الانتاج التي تحصل في مقابل مساهمتها في العملية الانتاجية على عوائد هى بمثابة دخول بحيث أن الناتج في نهاية الأمر إنما يوزع على عوامل الانتاج المساهمة في العملية الانتاجية ولذلك فإن كل ناتج لابد وأن يولد دخلا مساويا له . وبالتالي فإن الناتج يساوي الانفاق . فالناتج يساوي الانفاق يساوي



شكل (٢ — ٢)
ادخال الادخار والاستثمار في دورة تيار الدخل.

الدخل ، وكما سبق أن أوضحنا أن هذه هى متطابقة الدخل والناتج .

وكذلك فإن هناك ما يعرف بمتطابقة الادخار والاستثمار . فمشتريات الاستثمار تساوي الادخار ، ولكن لماذا ؟ : هذه المتطابقة تنتج من تعريفات ثلاثة من المفاهيم التي قدمناها .

الدخل (Y) ≡ الانفاق (E)

الانفاق (E) ≡ الاستهلاك (C) + الاستثمار (I)

والادخار (S) ≡ الدخل (Y) − الاستهلاك (C)

أي :

$$E \equiv Y \quad \text{.........} \quad (1 - 2)$$

$$C + I \equiv E \quad \text{.........} \quad (2 - 2)$$

$$Y - C \equiv S \quad \text{.........} \quad (3 - 2)$$

ويمكن إعادة كتابة المعادلة الأخيرة كالآتى :

$$C + S \equiv Y \quad \text{.........} \quad (4 - 2)$$

ومن المعادلة (٢ — ١) ومعادلة (٢ — ٢) فإن :

$$C + I \equiv Y$$

ومن معادلة (٢ — ٤)

$$C + S \equiv Y$$

وعليه فإن :

$$C + I \equiv C + S$$

$$\therefore \quad I \equiv S \quad \text{.........} \quad (5 - 2)$$

ويلاحظ من المعادلات السابقة أننا لم نستخدم علامة التساوي ـ وهي خطين ـ بل إستخدمنا علامة التطابق ـ ثلاثة خطوط ـ والتي تعني أن العلاقة صحيحة بالتعريف .

وينظر إلى الادخار على أنه ''تسرب **Leakage**'' من تيار الدخل الذي ينفق على الاستهلاك . وهذا التسرب من تيار الانفاق يجب أن يتساوى مع ''حقن **Injection**'' في تيار الانفاق في شكل إنفاق غير إستهلاكي يتخذ شكل الاستثمار الخاص .

الاستثمار مقابل الاستهلاك :

ويعتبر كل من الاستثمار والاستهلاك إنفاقا ولكننا نهتم بالتمييز بين هذين النوعين من الانفاق والسبب في هذا التمييز هو :

١ ـ إن كل واحد من هاذين النوعين من الانفاق إنما يتم بواسطة وحدات اقتصادية مختلفة . فالقطاع العائلي هو الذي يقوم بالانفاق الاستهلاكي ، وعلى هذا القطاع أن يقرر ما مقدار ذلك الجزء من دخله الذي ينفقه على الاستهلاك وذلك الجزء الذي يدخره . وكذلك فإن على قطاع الأعمال أن يقرر ما مقدار استثماراته . وعدم التوافق بين مقدار ما يدخره القطاع العائلي ومقدار ما يعتزم إستثماره قطاع الأعمال إنما هو سبب من الأسباب الهامة في عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي فيما يتعلق بالناتج القومي والدخل القومي .

٢ ـ وسبب آخر للتمييز بين الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري ـ هو أثر كل من هاذين النوعين من الانفاق على مقدرة اقتصاد الدولة على الانتاج في المستقبل . فالاقتصاد الذي يستهلك جزءا صغيرا من دخله يترك جزءا كبيرا للادخار والاستثمار ـ أي للتكوين الرأسمالي : وبالتالي يستطيع أن يبني نسبيا عددا أكبر من المصانع والمباني

والحاسبات وبالتالي يتزايد رصيد الدولة من الموجودات الرأسمالية التي تساعدها على زيادة إنتاجها في السنة القادمة والسنوات التالية .

صافي الصادرات

الصادرات عبارة عن إنفاق على سلع وخدمات تنتج داخل الدولة وترسل إلى دول العالم الأخر . مثل هذا الانفاق يولد دخلا داخل الدولة ولكنه ليس جزءا من الانفاق الاستهلاكي أو الانفاق الاستثماري للمقيمين داخل الدولة . والواردات هى عبارة عن إنفاق بواسطة المقيمين داخل الدولة على سلع وخدمات منتجة في الخارج وهي بالتالي لا تولد دخلا داخل الدولة . فلو أن الدخل المولد من الصادرات كان أكبر من الدخل المنفق على الواردات فإن الاثر الخالص هو مستوى أعلى من الانتاج المحلي ومن الدخل . وعليه ، فإن الفرق بين الصادرات والواردات ــ وهو ما يسمى بصافي الصادرات Net Exports (Xn) يعتبر جزءا من الناتج القومي الاجمالي [٢] .

وتسمية أخرى لصافي الصادرات هي صافي الاستثمار الأجنبي Net Foreign Investment (I_f) التي يمكن أن تعطي نفس التفسير الاقتصادي للاستثمار المحلي [٣] . والسبب في ذلك هو أن كلا من الاستثمار المحلي

---

(2) Shapiro, E. Op. Cit, PP: 25 - 27 :

(٣) إن الفرق بين الصادرات والواردات في الحقيقة يساوي $[X - M = I_F + R_{GF} + R_{PF}]$ حيث (I_F) صافي الاستثمار الأجنبى و (R_{GF}) هى صافي المدفوعات التحويلية المدفوعة من الحكومة للخارج و (R_{PF}) هى صافى المدفوعات التحويلية المدفوعة من الأفراد للخارج . ولكننا نهمل هنا المدفوعات التحويلية المذكورة .

والاستثمار الاجنبي إنما هو جزء من الانتاج المحلي والدخل المولد من هذا الناتج . والاستثمار المحلي يخلق موجودات رأسمالية محلية والاستثمار الأجنبي يخلق حقوقا على الأجانب والتي بالمثل تولد تيارا مستقبلا من الدخل . فحينما تصدر الدولة أكثر مما تستورد ـــ أي الاستثمار الأجنبي يكون موجبا ـــ فإن الدولة تستطيع أن تستخدم هذا الفائض في شراء موجودات رأسمالية لدى الدول المستوردة . ويحدث العكس في حالة ما إذا كانت واردات الدولة أكبر من صادراتها ـــ الاستثمار الأجنبي سالبا ـــ فإن الدول الأجنبية تستخدم هذا الفائض في شراء أصول رأسمالية لدى هذه الدولة .

القطاع الحكومي

إن دراستنا السابقة كانت مقتصرة على اقتصاد يتكون فقط من القطاع العائلي ومن قطاع الأعمال . وفي حقيقة الأمر فإن هناك قطاعا ثالثا هاما هو القطاع الحكومي الذي يحصل الضرائب من القطاع العائلي ويقوم بنوعين من الانفاق : مشتريات الحكومة من السلع والخدمات ويتولد عنها إنتاج وتخلق دخولا ، كما أن الحكومة تقوم باداء مدفوعات مباشرة للقطاع العائلي . فمدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة وإعانات العجزة وأسر شهداء الحروب ومحدودي الدخل كلها أمثلة عن المدفوعات التحويلية (R) Transfer Payments . وتوصف هذه المدفوعات بأنها « تحويلية Transfer » ذلك لأنها هبات من الحكومة لمستلميها دون أي التزام من مستلميها بتقديم سلعة أو خدمة في مقابلها . وكما سبق أن أشرنا فإن مثل هذه المدفوعات لا تحتسب ضمن الناتج القومي الاجمالي .

الانفاق الحكومي ، الضرائب ، والمدفوعات التحويلية :

شكل (٢ـــ٣) يمثل دورة تيار الدخل بعد إضافة قطاع الحكومة . ويترتب على إضافة قطاع الحكومة وجود تيار من حصيلة الضرائب مدفوعة من القطاع العائلي إلى قطاع الحكومة . وموضح فى الشكل أن هذا التيار يبلغ $(T_G =$ 100,000 K.D.) [٤] . كذلك يتضح من دورة تيار الدخل بعد إضافة قطاع الحكومة أن الحكومة تقوم بشراء سلع وخدمات بمقدار (G = 100,000 K.D.) ويترتب على ذلك أن يزداد تيار الانفاق من (1,000,000 K.D.) ـــ كما هو موضح فى شكل (٢ـــ٢) ـــ إلى (1,100,000 K.D.)

[1,100,000 K.D. = (G = 100,000) + (I = 200,000) + (C = 800,000)]

وحتى ذلك تكون ميزانية الحكومة متوازنة . ولكن بالاضافة إلى ذلك ، فإن الحكومة تقوم بتقديم مدفوعات تحويلية للقطاع العائلي ، مقدارها (R = 100,000 K.D.) مما يترتب أن تصبح ميزانية الحكومة فى حالة عجز مقداره (100,000 K.D.) يجب تمويله . وتقوم الحكومة بتمويل هذا العجز عن طريق إصدار سندات حكومية بمقدار (100,000) تقوم ببيعها في سوق رأس المال للقطاع العائلي ، تماما كما يقوم قطاع الأعمال ببيع سندات وأسهم لتمويل استثماراته . ويلاحظ من دورة تيار الدخل الموضحة في شكل (٢ـــ٣) ـــ أنه نظرا لأن الانفاق قد زاد إلى (1,100,000 K.D.) فإن دخل

---

(٤) إن الرمز المميز ـ (1) ب (T_G) تعني أن هذه الضرائب ضرائب إجمالية ـــ ذلك أن الحكومة بالرغم أنها تحصّل هذه الضرائب إلا أنها ترد جزءا منها في صورة مدفوعات تحويلية (R) (التي يمكن أن ينظر إليها على أساس أنها ضرائب سالبة) . وبذلك فإن صافي الضرائب (T_n) يكون مساويا للضرائب الأجمالية (T_G) بعد طرح المدفوعات التحويلية (R)

$$T_n = T_G - R$$

القطاع العائلي سيرتفع أيضا إلى (1,100,000 K.D.) ــ وسيقوم القطاع العائلي بالتصرف في هذا الدخل على النحو الآتي :

[C = 800,000 و T_G = 100,000 وبالتالي فإن S = 300,000] . ومدخرات القطاع العائلي البالغة (300,000) سيذهب منها (200,000) لتمويل استثمارات قطاع الأعمال و (100,000) لتمويل العجز في موازنة الدولة عن طريق شراء السندات الحكومية .

إدخال قطاع العالم الخارجي :

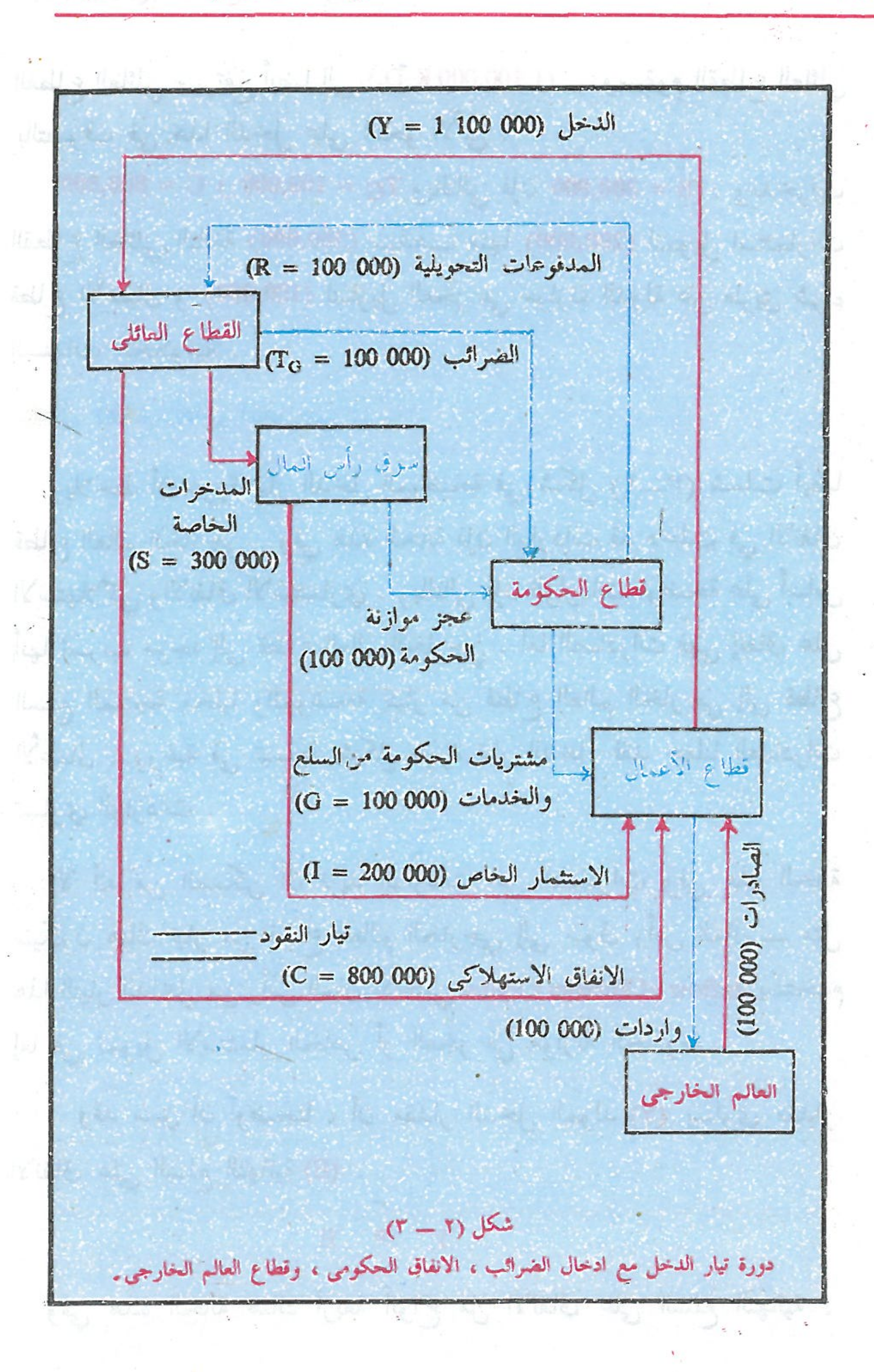
ويلاحظ أن دورة تيار الدخل الموضحة في شكل (٢ــ٣) شملت أيضا قطاع العالم الخارجي . وفي هذه الحالة فإن الواردات قد دخلت في الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري . وبالتالي فإن الواردات موضحة على أساس أنها تسرب موجه إلى قطاع العالم الخارجي . أما الصادرات فهى إنفاق على السلع المنتجة محليا والموضحة بتيار من قطاع العالم الخارجي إلى قطاع الأعمال . ورغبة فى تبسيط شكل دورة تيار الدخل فقد جعلنا الصادرات تساوي الواردات .

إلا أنه من الممكن أن تزيد الواردات عن الصادرات وفي هذه الحالة سيكون هناك تيار من قطاع العالم الخارجي إلى سوق رأس المال ــ مثل هذا التيار الداخل من رأس المال الأجنبي Inflow of Foreign Capital يستخدم إما في تمويل الاستثمار الخاص أو العجز في موازنة الحكومة .

وقد سبق أن أوضحنا ، أن مقدار الدخل المولد (Y) يساوى مقدار الانفاق على السلع النهائية (E) .

$$Y \equiv E$$

وفي هذه الحالة هناك أربعة أنواع من الانفاق على السلع النهائية :



شكل (٢ — ٣)

دورة تيار الدخل مع ادخال الضرائب ، الانفاق الحكومى ، وقطاع العالم الخارجى.

الاستهلاك (C) ، والاستثمار الخاص المحلى (I) ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات (G) ، وصافى الصادرات (X_n) .

$$E \equiv C + I + G + X_n$$ .... (٢ — ٦)

والدخل الشخصى Personal Income الذي يتسلمه القطاع العائلى يتكون من الدخل المولد من الأنتاج (Y) مضافا إليه المدفوعات التحويلية من الحكومة (R) . هذا المجموع (Y + R) إنما يكون متوافرا لشراء السلع الاستهلاكية (C) وللادخار (S) ولدفع الضرائب (T_G) .

$$Y + R \equiv C + S + T_G$$

وبطرح (R) من طرفي المعادلة نحصل على

$$Y \equiv C + S + T_G - R$$ .... (٢ — ٧)

وتعتبر المدفوعات التحويلية انها ضرائب سالبة ــ وبالتالى فيمكن استبدال ($T_G - R$) بـ(T_n) أي صافي الضرائب ــ وتصبح المعادلة (٢ ــ ٧) :

$$Y \equiv C + S + T_n$$ .... (٢ — ٨)

التسرب ، الحقن ، والعجز في موازنة الحكومة :

لما كان (Y) ≡ (E) فإن الجانب الأيمن من معادلة (٢ ــ ٦) يساوى الجانب الأيمن من معادلة (٢ ــ ٨)، أى أن :

$$C + S + T_n \equiv C + I + G + X_n$$

وبطرح (C) من طرفي المعادلة نحصل على :

$$S + T_n \equiv I + G + X_n$$ .... (٢ — ٩)

ومن المعادلة (٢ ــ ٩) يمكننا أن نرى أنه ليس من الضرورى أن يتساوى دائما الاستثمار مع الادخار كما هو موضح من المعادلة (٢ ــ ٥) . وبدلا

من ذلك فإن لدينا قاعدة أكثر عمومية :

حيث أن الدخل يساوى الانفاق ، فإن ذلك الجزء من الدخل الذى لا يستهلك (الادخار + صافي الضرائب) يجب أن يكون مساويا لذلك الجزء من الانفاق الذى ينفق على غير السلع الاستهلاكية من السلع النهائية (وهو الاستثمار + الانفاق الحكومى + صافي الصادرات) .

وبعبارة أخرى ، أن التسرب leakage من تيار الدخل المتوافر بعد الاستهلاك $(S + T_n)$ يجب أن يتساوى تماما مع الحقن (Injection) من الانفاق غير الاستهلاكي $(I + G + X_n)$.

وهذه القاعدة تساعد فى شرح كيف أن اقتصاد دولة يمول عجز موازنة الحكومة . فبطرح (S) و (G) من طرفي معادلة (٢ — ٩) نحصل على :

$$T_n - G \equiv I - S + X_n \quad \text{.........} \quad (٢ — ١٠)$$

والطرف الأيسر من المعادلة إنما يمثل فائض موازنة الحكومة [صافي الضرائب (T_n) مطروحا منه الأنفاق الحكومي على السلع والخدمات (G)]. فعندما يكون لدى الحكومة فائض في موازناتها ــ فإن الاقتصاد الخاص يجب أن يقوم بالمواءمة اللازمة لجعل الاستثمار الخاص مضافا إليه صافي الصادرات يزيد عن الادخار الخاص . وعندما يكون الطرف الأيسر من المعادلة (٢ــ١٠) سالبا، ومعنى ذلك أن موازنة الحكومة في حالة عجز ، ففى هذه الحالة فإن الاقتصاد الخاص يجب أن يقوم بالمواءمة اللازمة لجعل المدخرات الخاصة تزيد على الاستثمارات الخاصة مضافا إليها صافي الصادرات .

ثلاث طرق لقياس الناتج القومي :

من عرضنا السابق لدورة تيار الدخل توصلنا إلى متطابقة الدخل والناتج

الناتج ≡ الدخل ≡ الانفاق

ومرة ثانية فإن الناتج ≡ الدخل ــ ذلك أن كل ناتج يولد دخلا مساويا لهذا الناتج . ذلك أن كل إنتاج يتطلب إستخدام عوامل الانتاج اللازمة لهذا الانتاج . وبالتالي فإن الناتج كله يوزع في صورة دخول لعوامل الانتاج . وجزء من توزيعات الناتج لا تكون دخلا لعوامل الانتاج كما سيتبين لنا . ولكن ما يجب التأكيد عليه أن الناتج يتولد عنه دخولا وتوزيعات أخرى مساوية لهذا الناتج بحيث يكون مجموع قيم هذا الناتج مساويا لمجموع هذه التوزيعات (دخولا وغير دخول) .

كذلك فإن الناتج يساوي الانفاق . فإذا كان الناتج كله سيباع فواضح أن الناتج (أي المبيعات) تساوى الانفاق (المشتريات) . وإذا كان جزء من الناتج لا يباع وإنما يضاف إلى المخزون ــ فإن الحسابات القومية تنظر إلى التغير في المخزون على أساس أنه استثمار (أي إنفاق) كما سبق الاشارة . ففي هذه الحالة أيضا سيكون الناتج يساوي الانفاق .

وحيث أن :

الناتج ≡ الانفاق ≡ الدخل

إذن يمكننا قياس الناتج القومي الاجمالى بثلاث طرق :

١ ــ طريقة تيار الناتج .
٢ ــ طريقة الانفاق .
٣ ــ طريقة الدخول (أو التوزيعات) .

ذلك أن هذه الطرق الثلاث ستوصلنا إلى قياس نفس الشيء .

حيث أن : ــ مرة أخرى ــ الناتج ≡ الانفاق ≡ الدخل .

وفيما يلي بعض الاعتبارات الواجبة الملاحظة عند قياس الناتج القومي الاجمالى لكل من هذه الطرق :

أولا : طريقة تيار الناتج :

أن الناتج القومي الاجمالى مقاسا بهذه الطريقة يدخل فى إعتباره السلع والخدمات التى أنتجت حاليا Currently Produced والمسوقة .

ووفقا لهذا المفهوم فإن السلع والخدمات النهائية التي تدخل في حساب الناتج هى فقط تلك المنتجة حالياوبالتالى، فإنه يستبعد كل بند لا يمثل إنتاجا حاليا . ولعل هذا هو السبب في إستبعاد الفوائد المدفوعة من الحكومة Government Interest ،والمدفوعات التحويلية عموما ـ وهى المدفوعات دون مقابل ذلك لأن مستلمي هذه المدفوعات لا يطلب منهم أن يدفعوا سلعا وخدمات مقابل ما استلموه من هذه المدفوعات .

ووفقا لهذا المفهوم فإنه يستبعد أيضا السلع المستعملةUsed Assets (مثل السيارات المستعملة والمنازل المستعملة) . وهذه السلع المستعملة وإن كان يتم تسويقها وتعتبر ضمن المعاملات إلا أنه لا يدخل حسابها في الناتج القومي الاجمالي ذلك لأنها ليست إنتاجا حاليا .

ولما كان الذي يدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي هو فقط السلع النهائية ، فإن السلع الوسيطةIntermediate Goods لا تدخل فى الحساب ـــ كما سبق أن أوضحنا ـــ وذلك تجنبا لتكرار الحسابDouble Counting .

وكذلك لما كانت السلع والخدمات التي تدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي يجب أن تباع في السوق Sold on the Market أي مسوقة ـــ وبالتالي فإنه لا يدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي مجموعة من

النشاطات غير المسوقة . وأحد البنود الكبيرة التي تستبعد من الحساب هى قيمة وقت الفراغ Leisure Time.

أي قيمة الوقت الذي يقضيه الأفراد في جميع النشاطات خلاف العمل . ونحن نعلم أن الأفراد يقيّمون وقت فراغهم لأن هناك الكثيرين الذين يستطيعون أن يحصلوا على بعض الوظائف الاضافية بعض الوقت Part - Time jobs ولكنهم يضحون بالأجر الأضافي المترتب على ذلك حتى يتجنبوا العمل أكثر من اللازم .

والبنود الأخرى التي تستبعد نظرا لأنها غير مسوقة هى الخدمات الشخصية التي يقوم بها الأفراد ، وخدمات ربات البيوت ، والخدمات التي يحصل عليها الأفراد من إستخدام السلع المعمرة ، ومن النشاطات غير المشروعة . ويستثنى من السلع والخدمات غير المسوقة ـــ العقار المشغول بسكن مالكه فيدخل في حساب الناتج القومي بمقدار القيمة الايجارية لهذا العقار . وكذلك ذلك الجزء من ناتج المحاصيل الزراعية ومصايد الأسماك الذي يحتجز بواسطة منتجي هذه السلع ولا يصل إلى الأسواق فيتم عمل تقدير له ويدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي .

طريقة الانفاق :

ينقسم الانفاق الكلي إلى أنواع الانفاق التي تقوم بها قطاعات الاقتصاد القومي : القطاع العائلي ، قطاع الأعمال ، القطاع الحكومي ، قطاع العالم الخارجي . وبالتالي فإن الانفاق الكلي يقسم إلى أربعة مكونات :

١ ـــ إنفاق القطاع العائلي وهو الانفاق الاستهلاكي الشخصي (C) Personal Consumption Expenditure : ويشمل ذلك إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة Durable Goods مثل السيارات والتليفزيون والغسالات

إلى غير ذلك . ويشمل أيضا السلع الاستهلاكية غير المعمرة مثل الغذاء والملابس . ويدخل بطبيعة الحال في هذا النوع من الانفاق ، الانفاق على الخدمات كخدمات قص الشعر والسفر بالطائرات .

٢ ــ الاستثمار المحلي الاجمالي ويرمز له بـ (I_d) ليميز عن الاستثمار الأجنبي (I_f) : ويتكون الاستثمار المحلي الاجمالي ــ كما سبق أن أوضحنا ــ من الاستثمار الثابت الاجمالي ومن التغير في المخزون . وإذا طرحنا من الاستثمار المحلي الاجمالي مسموح إهلاك رأس المال Capital (Depreciaton) Consumption Allowance ؛ فإننا نحصل على الاستثمار المحلي الصافي . ولا يدخل في حساب الانفاق الاستهلاكي الشخصي ولا الاستثمار المحلي الاجمالي ما سبق الاشارة إليه على أنه لا يدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي مثل السلع الوسيطة .

٣ ــ الانفاق الحكومي (G) :

يجب التمييز بين نوعين من الانفاق الحكومي :

أ ــ الانفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابله سلعا أو خدمات ويناظر هذا الانفاق نشاط إنتاجي .

ب ــ الانفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة في مقابله أي سلعة أو خدمة ولا يناظر هذا الانفاق نشاط إنتاجيى .

والذي يدخل في حساب الانفاق الحكومي الداخل في الناتج القومي الاجمالي هو ذلك الانفاق الحكومي الذي يقابله نشاط إنتاجي . ويتكون هذا الانفاق من سلع وخدمات مشتراه من قطاع الأعمال بالاضافة إلى خدمات عمل مشتراه مباشرة من موظفي الحكومة . وتقاس خدمات العمل المذكورة بمقدار ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبات لمقدمي هذه الخدمات .

أما الانفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة مقابله أي سلعة أو خدمة وبالتالي لا يناظره نشاط إنتاجي فإنه لا يدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي ويتمثل ذلك في المدفوعات التحويلية الحكومية وصافي الفائدة المدفوعة من الحكومة .

٤ ـــ صافي الصادرات (X_n) :

المكون الرابع للانفاق الكلي هو صافي الصادرات ـــ وكما سبق أن ذكرنا فإن صافي الصادرات عبارة عن صادرات السلع والخدمات مطروحا منها واردات السلع والخدمات ـــ وقد سبق أن تكلمنا عن صافي الصادرات وما نود الاشارة إليه هنا هو أن صافي الصادرات قد يكون موجبا أو سالبا متوقفا ذلك على ما إذا كانت صادرات السلع والخدمات أكبر أو أقل من واردات السلع والخدمات . وكما سبق الاشارة فإن تسمية أخرى لصافى الصادرات هى صافى الاستثمار الأجنبى (I_f) . ويعبر عن الانفاق الكلى بالمعادلة :

$$E = C + I + G + X_n$$

طريقة الدخول أو التوزيعات :

كما سبق أن أوضحنا فإن كل ناتج يولد دخولا مساوية لهذا الناتج . ومن ثم يمكن أن ينظر إلى هذه الدخول على أنها توزيعات للناتج. فالناتج يمكن قياسة بمجموع هذه الدخول الموزعة .

ولننظر كيف يتم توزيع الدخل المولد من بيع السلع النهائية . أن أول خصم إنما يكون للاهلاك ـــ أي مسموح اهلاك رأس المال.فمنشآت الأعمال تجنب جزءا من الدخول المولدة من مبيعات السلع النهائية لتكوين رصيد تستخدمه لاحلال الات ومعدات جديدة محل الآلات والمعدات التي أهلكت في العملية الأنتاجية . ويمكن أن ينظر إلى هذا الجزء من الدخل المخصص للاهلاك بمثابة إدخار قطاع الأعمال لمقابلة الاهلاك (S_D) . ومعنى ذلك أن جزءا من الناتج الكلي لا يمثل صافي دخل مدفوع لعوامل الانتاج المشتركة في العملية الانتاجية وإنما يكون بمثابة مدخرات تستخدم في شراء سلع رأسمالية تحل محل السلع الرأسمالية التي أهلكت في العملية الانتاجية . وهذا الجزء من الناتج ـــ مسموح اهلاك رأس المال ـــ يجب أن يدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي لأنه جزء منه وخصص أو أدخر لمقابلة عملية الاحلال . إلا أنه يجب أن يكون واضحا أن مسموح اهلاك رأس المال يستبعد من الناتج القومي الاجمالي للوصول إلى الناتج القومي الصافي Net National Product (NNP)

ومصطلح إجمالي (Gross) وصافي (Net) في الاقتصاد عادة ما يستخدم للاشارة إلى إدخال أو استبعاد مسموح اهلاك رأس المال . وعليه ، فإن الفرق بين « الاستثمار الأجمالى والاستثمار الصافى » أو بين « الادخار الإجمالي والادخار الصافي » إنما هو تماما مثل الفرق بين الناتج القومي الاجمالي (GNP) وبين الناتج القومي الصافي (NNP) .

والتسرب الآخر هو ما تحصّله الحكومة كضرائب غير مباشرة Indirect Business Taxes (T_I) مثل هذه الضرائب إنما تكون داخله في السعر المدفوع بواسطة المستهلك . ولكنها لا تخصص كمدفوعات دخول لعوامل

الانتاج [٥] . وإذا خصمنا الضرائب غير المباشرة من (NNP) فإننا نصل إلى الدخل القومي (NI) الذي هو عبارة عن مجموع الدخول التي اكتسبتها عوامل الانتاج مقابل إشتراكها في العمليات الانتاجية لانتاج الناتج القومي [٦] .

ولكن ليس كل الدخل القومي يوزع على الأفراد . فشركات الأعمال تحتجز جزءا من دخلها كأرباح شركات غير موزعة Undestributed Corporate Profits. وتعتبر هذه أيضا بمثابة مدخرات منشآت الأعمال (S_B) . هذا بالاضافة إلى أن جزءا هاما من أرباح شركات الأعمال يتسرب إلى الحكومة كضرائب دخول — أو أرباح — الشركات (T_c) وكضرائب التأمين الاجتماعي (T_S) Social Security Taxes .

وأخيراً، فإن ما يتبقى من الدخل القومي بعد طرح الأرباح غير الموزعة وضرائب أرباح الشركات وضرائب التأمين الأجتماعي فإنما يدفع للأفراد في شكل أجور ومرتبات ، ريع أو إيجار ، أرباح أسهم أو دخول ملاك (أرباح منشآت الأعمال غير الشركات) .

وبالتالي فإن حساب الناتج القومي الأجمالي بطريقة الدخول أو التوزيعات يمكن أن نتبينه من المعادلات الآتية :

الأجور والمرتبات + الريع + فائدة قطاع الأعمال + أرباح الأسهم + دخول

---

(٥) الإعانات المدفوعة لمنشآت الأعمال إنما تكون بمثابة ضرائب غير مباشرة سالبة — ولذلك فإنها تخصم من الضرائب غير المباشرة لأنها تعتبر بمثابة رد من الحكومة لجزء من هذه الضرائب .

(٦) إذا كانت منشآت الأعمال تقوم بدفع مدفوعات تحويلية ، فإن هذه المدفوعات تكون بمثابة تسرب — أو توزيع — واجب الخصم قبل الوصول إلى الدخل القومي .

الملاك + ضرائب التأمين الأجتماعي + ضرائب دخول الشركات + الأرباح غير الموزعة = الدخل القومي

الدخل القومي + صافى الضرائب غير المباشرة = الناتج القومى الصافي

الناتج القومي الصافي + مسموح إهلاك رأس المال = الناتج القومي الإجمالى.

المدفوعات التحويلية (R) والدخل الشخصي (P_I) :

بعض الأفراد يحصلون على دخول لا تعتبر أنها مكتسبة مقابل أعمال إنتاجية وبالتالي فإنها لا تدخل في (GNP) أو (NNP) أو في (NI) . والمدفوعات التحويلية جزء منها تدفعه الحكومة ويكون بمثابة مدفوعات تحويلية حكومية (R_G) . والمدفوعات التحويلية الحكومية تشمل مدفوعات الحكومة كتعويضات للبطالة وكمدفوعات لأسر شهداء الحروب وللعجزة ومحدودي الدخل هذا بالاضافة إلى مدفوعات الفائدة المدفوعة من الحكومة . وكذلك فإن مدفوعات الفائدة بواسطة القطاع العائلي إنما تعتبر أنها مدفوعات تحويلية من الأشخاص (R_p) .

فإذا ما جمعنا المدفوعات التحويلية التي يحصل عليها الأفراد سواء من الحكومة أو من القطاع العائلي [٧] زائدا دخول الأفراد نتيجة المساهمة في العملية الانتاجية والتي يتسلموها فعلا في صورة أجور ومرتبات وفائدة وريع ودخول ملاك وأرباح أسهم فإننا نتوصل إلى مجموع جميع الدخول المدفوعة للأفراد والتي تعرف بالدخل الشخصي (PI) Personal Income

(٧) هناك أيضا مدفوعات تحويلية مدفوعة من قطاع الانتاج فإذا ما وجدت فإنها تضاف إلى المدفوعات التحويلية المدفوعة من الحكومة ومن القطاع العائلي لتكوّن المجموع الكلي للمدفوعات التحويلية .

فالدخل الشخصي = أجور ومرتبات + الريع + فائدة قطاع الأعمال + أرباح الأسهم + دخول الملاك + المدفوعات التحويلية الحكومية (بما في ذلك الفائدة من الحكومة) + المدفوعات التحويلية من القطاع العائلى (أي الفائدة المدفوعة من القطاع العائلي) .

ويمكننا أن نحسب الدخل الشخصي بالكيفية التي يتم التصرف بها في هذا الدخل . فمجموع العناصر التي تعبر عن التصرف في الدخل الشخصي تكّون هذا الدخل .

وأول جزء يتصرف به من هذا الدخل الشخصي هو ذلك الجزء المدفوع للحكومة في شكل ضرائب شخصية Personal Tax (T_p)، وما يتبقى بعد ذلك يعرف بالدخل الموضوع تحت التصرف Personal Disposable Income (D_I) ، وهو عبارة عن الدخول التي يحصل عليها الأفراد كمستهلكين والتي تخصص للانفاق أو الادخار .

وجزء من الدخل الشخصي ينفق في صورة إنفاق إستهلاكي شخصي (C) وجزء يدفع كفائدة [مدفوعات تحويلية (Rp)]. والجزء المتبقي يمثل تسربا من تيار الانفاق في صورة مدخرات شخصية Personal Saving (S_p) .

وبالتالي فإن الدخل الشخصي يمكن أن يكتب في صورة المعادلة الآتية :

الدخل الشخصي = الضرائب الشخصية + الانفاق الاستهلاكي الشخصي + مدفوعات فائدة من المستهلكين + المدخرات الشخصية

بعض المتطابقات الهامة :

في مجتمع بسيط به قطاعين — قطاع الانتاج والقطاع العائلي — أي مجتمع مغلق وليس به حكومة، فإن متطابقة الدخل والناتج تقضي بأن مجموع

الناتج من سلع استهلاكية (C) وسلع استثمارية (I) إنما يساوي الدخل المولد من هذا الناتج والذي يمكن قياسه بكيفية التصرف في هذا الدخل أي بواسطة الانفاق الاستهلاكي مضافا إليه الادخار . وبذلك فإننا نصل إلى معادلة تطابق الدخل والناتج الآتية :

$$C + S \equiv C + I$$

وبطرح (C) من طرفي المعادلة فإننا نتوصل إلى متطابقة الادخار والاستثمار أو متطابقة التسرب والحقن :

$$S \equiv I$$

فإذا ما أضفنا إلى مجتمعنا قطاع الحكومة فإن الناتج لم يعد مقتصرا على الانفاق الاستهلاكي الشخصي وعلى الاستثمار بل أصبح يشمل أيضا مشتريات الحكومة من السلع والخدمات (G) . وأصبح الدخل المولد من الناتج لا ينفق على الاستهلاك ويدخر الباقي بل أصبح جزءا من هذا الدخل يدفع في صورة ضرائب ــ وبالتالي فإن متطابقة الدخل والناتج في حالة المجتمع به ثلاث قطاعات تصبح كالآتي :

$$C + S + T \equiv C + I + G$$

ويلاحظ أنه في حالة المجتمع الذي به ثلاثة قطاعات فإن مدخرات المجتمع تتكون من إدخار الإهلاك (S_D) وإدخار الأرباح غير الموزعة (S_B) والادخار الشخصي (S_p). وكذلك فإن الضرائب تتكون من الضرائب غير المباشرة (T_i) وضرائب دخول الشركات (T_c) وضرائب التأمين الاجتماعي (T_s) والضرائب الشخصية (T_p) ــ إلا أنه يجب ملاحظة طرح المدفوعات التحويلية الحكومية (R_G) من هذه الضرائب للوصول إلى صافي الضرائب .

فالمعادلة الأخيرة يمكن إعادة كتابتها بالتفصيل الآتي :

$$C + (S_D + S_B + S_P) + (T_I + T_C + T_S + T_P) - R_G = C + I + G$$

وبطرح (C) من طرفي متطابقة الدخل والناتج فإننا نحصل على متطابقة الادخار والاستثمار أو متطابقة التسرب والحقن :

$$S + T \equiv I + G$$

وإذا نقلنا (G) من الجانب الأيمن لتطرح من (T) في الجانب الآيسر فإنه ينتج لنا أن المدخرات الخاصة مضافا إليها المدخرات العامة تساوي استثمارات المجتمع .

$$S + (T - G) \equiv I$$

وإضافة العالم الخارجي ليكون لدينا مجتمع واقعي يتكون من أربعة قطاعات فإن متطابقة الدخل والناتج تصبح :

$$C + S + T \equiv C + I + G + X_n$$

وبطرح (C) من طرفي هذه المتطابقة الأخيرة فإننا نحصل على متطابقة الادخار والاستثمار أو متطابقة التسرب والحقن :

$$S + T \equiv I + G + X_n$$

ولما كانت (T-G) هى المدخرات العامة و(X_n) ما هى إلا (I_f) فإننا نستطيع الحصول على متطابقة الادخار والاستثمار الآتية :

$$S + (T - G) \equiv I_d + I_f$$

الادخار ، الاستثمار ، موازنة الحكومة والتجارة الدولية :

إن متطابقة التسرب تساوي الحقن الخاصة بالمجتمع الذي به أربعة قطاعات يمكن إعادة كتابتها ــ بعد استبدال الضرائب الصافية (T) بضرائب إجمالية (T_G) وضرائب سالبة [مدفوعات تحويلية حكومية (R_G)] ــ على الوجه التالي :

$$S + T_G \equiv G + R_G + I + X_n$$

وبنقل الاستثمار إلى الجانب الآيسر من المعادلة والضرائب الأجمالية إلى الجانب الأيمن تصبح هذه المتطابقة كالآتي :

$$S - I \equiv G + R_G - T_G + X_n$$

وأهمية هذه المتطابقة تظهر في الآتي :

أن الثلاث رموز الأولى في الطرف الأيمن من المتطابقة ($G + R_G - T_G$) إنما تعبر عن عجز موازنة الحكومة . ذلك أن ($G + R_G$) إنما هي عبارة عن الانفاق الحكومى على السلع والخدمات (G) مضافا إليها المدفوعات التحويلية (R_G) والمجموع هو عبارة عن الانفاق الحكومى الكلى ، و (T_G) هى عبارة عن حصيلة ايرادات الحكومة (الحصيلة الاجمالية) من الضرائب . والفرق ($G + R_G - T_G$) إنما هو عبارة عن فائض انفاق الحكومة على ايراداتها أو بعبارة أخرى هو عجز الموازنة .

والرمز التالى في الجزء الأيمن من المتطابقة (X_n) إنما هو عبارة عن فائض الصادرات على الواردات (EX - IM) أو هو عبارة عن فائض الميزان التجارى .

وبالتالي فإن هذه المتطابقة تقرر أن فائض المدخرات على الاستثمارات الخاصة بالقطاع الخاص إنما تساوي مقدار العجز في موازنة الحكومة مضافا

إليه فائض الميزان التجاري . فالمتطابقة تقرر علاقة صحيحة هامة بين حسابات القطاع الخاص $(S - I)$ ، وموازنة الحكومة $(G + R_G - T_G)$ ، والعالم الخارجي . فمثلا لو أن مدخرات القطاع الخاص كانت تساوي استثماراته فإن العجز (الفائض) في موازنة الحكومة ينعكس بعجز (فائض) مساوٍ مع العالم الخارجي .

ولإيضاح هذه العلاقة يجب أن نعلم أن أي قطاع ينفق أكثر مما يستلم من دخل يجب عليه أن يقترض لدفع فائض الانفاق . فإذا كتبنا المتطابقة السابقة على الوجه الآتي :

$$S \equiv I + (G + R_G - T_G) + X_n$$

لاتضح لنا أن مدخرات القطاع الخاص لديها ثلاث طرق لتوزيعها . فيمكنها أن تمنح الحكومة قروضا لكي تستطيع مواجهة زيادة إنفاقها على إيراداتها من الضرائب ، أي لكي تواجه عجز الموازنة . وإما أنها تستطيع أن تقرض الأجانب الذين يشترون منا أكثر مما نشتري منهم . فهؤلاء الأجانب يكسبون منا أقل مما يحتاجونه لسداد ثمن السلع التي يشترونها منا ، وعلينا أن نقرضهم لتغطية هذا الفرق . وأخيرا ، فإن القطاع الخاص يستطيع أن يقرض منشآت الأعمال والتي تستخدم حصيلة هذه القروض في الاستثمار .

فمثلا لو فرضنا أن مدخرات القطاع الخاص ثابتة عند مقدار (30) مليون دينار . فإذا كانت موازنة الحكومة متوازنة وكذلك الميزان التجاري ، فإن القطاع الخاص عليه أن يقرض الـ (30) مليون دينار إلى منشآت الأعمال والتي تقوم باستثمارها . ولكن لنفرض أن الحكومة كان لديها عجز في موازنتها مقداره (10) مليون دينار . في هذه الحالة فإن القطاع الخاص عليه أن يقرض الحكومة (10) مليون دينار لتمويل فائض نفقاتها على إيراداتها، ولكن إذا فرضنا أن العجز ليس في موازنة الحكومة ــ فموازنة الحكومة

متوازنة ـــ ولكن هناك فائضا في الميزان التجاري مقداره (5) مليون دينار . أي أننا صدرنا أكثر مما أستوردنا بمقدار (5) مليون دينار ، ففي هذه الحالة فإن الأجانب يحتاجون إلى الاقتراض منا لدفع مقابل فائض مشترياتهم منا عن مبيعاتهم لنا . ونتيجة لذلك سيقوم القطاع الخاص باقراض الأجانب (5) مليون دينار ويتبقى من مدخرات القطاع الخاص (25) مليون دينار لاقراضها إلى منشآت الأعمال بغرض الاستثمار . أما إذا فرضنا أنه بالاضافة إلى وجود فائض في الميزان التجاري مقداره (5) مليون دينار ، فإن الحكومة تعاني من عجز في موازنتها مقداره (10) مليون دينار ، ففي هذه الحالة سيقوم القطاع الخاص باقراض الأجانب (5) مليون دينار وإقراض الحكومة (10) مليون دينار وبالتالي لن يتبقى من مدخرات القطاع الخاص [البالغ قدرها (30) مليون دينار] سوى (15) مليون دينار سيقوم باقراضها إلى منشآت الأعمال بغرض الاستثمار .

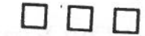
ويمكن تصوير الحالات السابقة التي تبين العلاقات بين مدخرات القطاع الخاص وبين استثماراته وبين العجز في موازنة الحكومة وبين الفائض في ميزان التجارة الخارجية في الجدول الآتي :

جدول (٢ ــ ١)

مدخرات القطاع الخاص ، واستثماراته ، والعجز في الموازنة الحكومية ، وفائض الميزان التجارى

	S	I	عجز الموازنة	فائض الميزان التجارى
الحالة الأولى	30	30	0	0
الحالة الثانية	30	20	10	0
الحالة الثالثة	30	25	0	5
الحالة الرابعة	30	15	10	5

ويمكن أن نضيف إلى الجدول السابق الحالة التي تكون فيها المدخرات تساوي الاستثمارات ، ولكن الدولة تعاني من عجز في موازنتها ، ففي هذه الحالة فإن عجز الموازنة لابد وأن يقابله عجزا في الميزان التجاري . وكلما زاد عجز الموازنة زاد عجز الميزان التجاري طالما أن الاستثمارات تمتص كل المدخرات . وبالتالي فإن علاج عجز الميزان التجاري هو تخفيض عجز الموازنة .

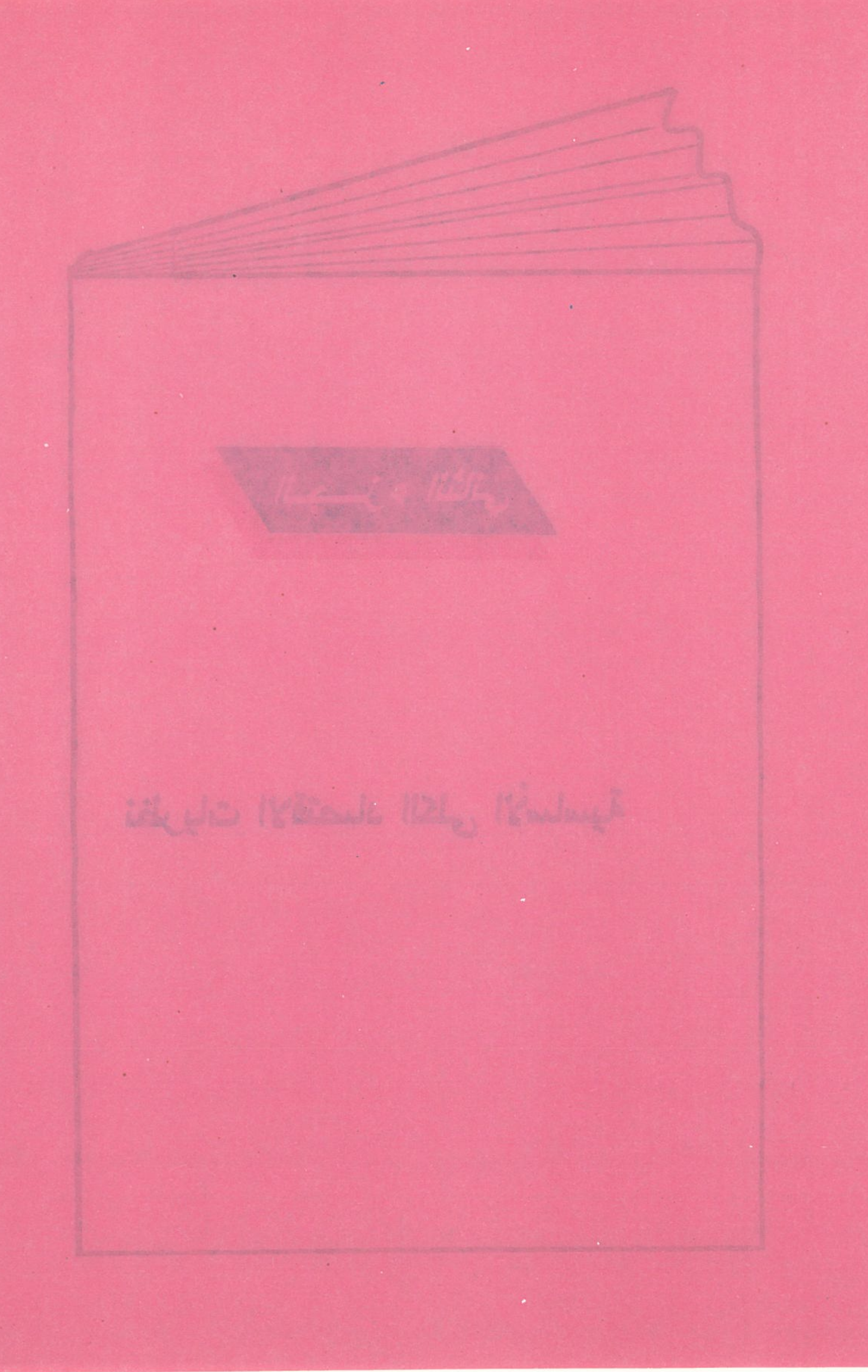


مراجع الباب الثاني

- Brown, William S. : Macroeconomics. Prentice - Hall International, Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1988. CH 1.
- Dornbusch, R., Fisher S., Sparks G.R.: Macroeconomics Third Canadian Edition. Mc Graw - Hill Ryerson Limited, 1989. CH. 2.
- Froyen, R.T.: Macroeconomics, Theories and Policies. Macmillan Publishing Co., Inc. 1983. CH. 2.
- Gordon, R.J.: Macroeconomics. Fifth Edition. Scott, Foresman and Company. 1990 CH. 2.
- Ruggles, Nancy, and Ruggles Richard: "The Design of National Income Accounts" New York: National Bureau of Economic Research - Columbia University Press, 1970.
- Parkin, M.: Macroeconomics. Prentice - Hall, Inc. Englwood Cliffs, New Jersey, 1984. CH. 3.



نظريات الاقتصاد الكلى الأساسية





النظرية الكلاسيكية .





: النقود ، الأسعار ، الفائدة .







الفصل الأول

توازن الناتج والتوظف .



الفصل الأول :

توازن الناتج والتوظف .

إستخدم «كينز» ــ مصطلح '' الكلاسيكى '' للاشارة إلى كل الاقتصاديين الذين كتبوا عن موضوعات الاقتصاد الكلى خلال الفترة السابقة لسنة ١٩٣٦ . إلا أن المصطلحات الحديثة تميز بين فترتين فيما يتعلق بتطور النظرية الاقتصادية قبل ١٩٣٠ .. الفترة الأولي المسماة '' بالكلاسيكية '' ''Classical'' وهى الفترة التى سادها أعمال «آدم سميث» Adam Smith (ثروة الأمم Wealth of Nations ١٧٧٦) . و«دافيد ريكاردو» David Ricardo (أصول الاقتصاد السياسى Principles of Political Economy lst ed, 1817) «وجون إستيوارت، ميل» John Stuart Mill (أصول الاقتصاد السياسى ١٨٤٨) . والفترة الثانية والمسماة بالكلاسيكيين المحدثين Neo - Classical Period والتى تشمل أعمال الاقتصادى الانجليزى الشهير «الفريد مارشال» Alfred Marshall (أصول الاقتصاد Principles of Economics 8 th ed. 1920) وزميله الضليع «بيجو» A.C. Pigou (نظرية البطالة The Theory of Unemployment 1933). وقد فرقت النظرية الاقتصادية الحديثة بين الكلاسيكيين والكلاسيكيين المحدثين وخاصة فيما يتعلق بالنظرية الجزئية . ولكن «كينز» شعر أن النظرية الكلية للفترتين متجانسة لدرجة أنه من الممكن معالجتهما معا ككل . وسنتبع أثر «كينز» فى هذا الشأن . إلا أنه ، مع ذلك ، يجب التمييز

بين ما أشار إليه الاقتصاديون الكلاسيكيون بأنه تحليل التوازن العادى "Normal" Equilibrium Analysis وبين تحليل الاختلال Disequilibrium Analysis ولذلك أشاروا إليه بأنه الحالة الشاذة Abnormal or "Pathological" Case .

وبالنسبة للاقتصاديين الكلاسيكيين ، فإن مستوى الدخل العادى أو دخل التوازن في أي وقت إنما هو وضع التوظف الكامل، أو هو الوضع الذي يكون عنده الناتج الفعلي Actual Output يساوى الناتج الممكن Potential Output. والتوازن بالنسبة لمتغير هي الحالة التى تكون فيها كل القوى التى تؤثر على هذا المتغير فى حالة تعادل ، وأنه ليس هناك ميل لهذا المتغير أن يتحرك من هذا الوضع . فقد كان معتقدا هاما لدى الاقتصاديين الكلاسيكيين أن وضع التوظف الكامل هو وضع التوازن الوحيد حتى وضع التوازن القصير الأجل . فأى وضع بعيد عن وضع التوظف الكامل إعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أنه وضع عدم توازن وأن هناك قوى ليست فى حالة تعادل تعمل على جعل الناتج يصل إلى مستوى التوظف الكامل . فالتوازن الاقتصادي الكلاسيكى يدرس العوامل المحددة لمستوى ناتج التوظف الكامل جنبا إلى جنب مع مستويات التجميعات الأخرى الهامة المصاحبة ، مثل التوظف ، الأسعار ، الأجور ، وأسعار الفائدة .

وقد لاحظ الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الاقتصاد القومي لا تتوافر فيه دائما شروط مثل هذا التوازن (توازن التوظف الكامل) . وقد حاول تحليل الاختلال Disequilibrium الكلاسيكى أن يشرح القوى التى تجعل الأسعار ، الناتج ، وسعر الفائدة وغيرها من المتغيرات التجميعية تنحرف عن المستويات العادية ، كما حاول شرح تحركات المتغيرات عبر الزمن في حالة خروجها عن التوازن . وستكون دراستنا التالية مع نظرية التوازن الكلاسيكية ، وهى

النظرية التى هوجمت بواسطة«كينز» . وتعتبر نظرية التوازن الكلاسيكية الأساس لنظريات النقديين وللنظريات الكلاسيكية الحديثة .

مبادىء النظرية الكلاسيكية

هاجم الاقتصاديون الكلاسيكيون النظام الاقتصادي المعروف بمذهب التجاريين Mercantilism . وركزوا فى هجومهم على اثنين من المعتقدات الهامة التى يقوم عليها هذا المذهب وهما :

(١) '' السبائك Bullionism ''.وهو معتقد قائم على أساس أن ثروة الأمم وقوتها تتحدد بمقدار ما تملكه الدولة من المعادن النفيسة .

(٢) الاعتقاد بالحاجة إلى تدخل الدولة وذلك لتوجيه نمو النظام الرأسمالي .

وقد أدت هذه المعتقدات ، فيما يتعلق بالمعادن النفيسه ، إلى سعى الدولة إلى تحقيق فائض فى الصادرات على الواردات حتى يمكن للدولة الحصول علي المعادن النفيسة من خلال المعاملات الدولية . ولتحقيق الفائض فى الميزان التجارى إتبعت الدولة الوسائل التى تحقق ذلك من منح إعانات التصدير وفرض الرسوم الجمركية على الواردات والسعى وراء تنمية المستعمرات لتكون بمثابة أسواقا للصادرات . هذا بالاضافة إلى الاعتقاد بالحاجة إلى تدخل الدولة لتحقيق هذه المتغيرات ولتنمية النظام الرأسمالي . فأصدرت الدولة القوانين المانعة لتصدير العملات النفيسة والمنظمة للتجارة الدولية ، وتنمية الصناعات المحلية ، وتخفيض الاستهلاك المحلي وتنمية الموارد البشرية والطبيعية .

أما الاقتصاد الكلاسيكى فقد كان قائما على أساس الاهتمام بالعوامل الحقيقية Real التى تحدد ثروة الأمم Wealth of Nation .وأكد على حرية

السوق وإبعاد الدولة عن التدخل وإدارة الاقتصاد القومي . فالتحليل الكلاسيكى كان أساسا تحليلا حقيقيا . فنمو الاقتصاد كان — في رأيهم — يتحقق نتيجة زيادة عوامل الانتاج والتقدم في تقنية الانتاج . والنقود في الاقتصاد الكلاسيكي تلعب فقط دور تسهيل المعاملات كوسيط في المبادلة . ومعظم الأسئلة الحقيقية في الاقتصاد من الممكن الاجابة عليها دون الحاجة إلى تحليل دور النقود . ولقد كان الاقتصاديون الكلاسيكيون عديمى الثقة فى الحكومة وأكدوا على التوافق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة إذا ما ترك السوق حرا بعيدا عن تنظيمات وتدخل الحكومة فيما عدا تلك التنظيمات اللازمة للمحافظة على بقاء السوق منافسة .

وكلا من هاتى وجهة النظر — التأكيد على العوامل الحقيقية والاعتقاد بضرورة تحقيق ميكانيكية السوق وحريته — تمت من خلال الجدال الطويل حول الأسئلة المتعلقة بمحددات التنمية الطويلة الآجل . والمواقف الكلاسيكية الخاصة بالموضوعات الطويلة الآجل كانت لها الأثر الهام فى تكوين وجهة النظر الكلاسيكية عن الأسئلة ذات الطابع القصير الأجل .

وهجوم الاقتصاديين الكلاسيكيين على مبدأ السبائك Bullionism جعلهم يؤكدون على أن النقود ليس لها قيمة فى حد ذاتها . فالنقود تطلب فقط لأنها وسيط فى الحصول على السلع التى يمكن أن تشترى بها . ووظيفة النقود كوسيط في عملية المبادلة هى الوظيفة التي ركز عليها الاقتصاديون الكلاسيكيون . ولكن التجاريين أضافوا وظيفة أخرى للنقود وهى المحرك للنشاط الاقتصادي . فقد أشار التجاريون أنه فى الزمن القصير ، فإن الزيادة فى عرض النقود سوف تؤدى إلى زيادة فى الطلب على السلعة وبالتالي فإنها تستميل الانتاج والتوظف . وبالنسبة للاقتصاديين الكلاسيكيين فإن إسناد مثل هذا الدور للنقود فى تحديد المتغيرات الحقيقية — حتى فى الزمن القصير —

إنما هو شيء خطير وذلك على ضوء إشارتهم إلى عدم أهمية الدور الذى تلعبه النقود فى هذا الشأن .

وكذلك ، فإن هجوم الكلاسيكيين على وجهة نظر التجاريين الخاصة بالحاجة إلى دور الحكومة لتنظيم النظام الرأسمالي كان لها إستخدامات في تحليل الاقتصاد الكلي في الزمن القصير . فوجهة نظر التجاريين هى أن الحاجة إلى دور الحكومة تظهر لضمان السوق لكل سلعة تنتج . وأن الاستهلاك ــ محليا وأجنبيا ــ يجب تشجيعه للحد الذي يشجع الانتاج .

وردا على ذلك ، فإن الاقتصاديين الكلاسيكيين شعروا بأن ميكانيكية السوق الحرة سوف تعمل على توفير السوق لأى سلعة تنتج . فالمُشرّع لا يجب أن يشغل باله بموضوع الاستهلاك . فالمذهب الكلاسيكي يعتقد أنه في المجتمع فإن إنتاج كمية معينة من الناتج سوف تولد طلبا كافيا لهذا الناتج . وبالتالي فإن الاقتصاديين الكلاسيكيين لم يعطوا إهتماما كبيرا صريحا للعوامل المحددة للطلب الكلى للسلع أو للسياسات التى تنظم الطلب الكلى .

وعليه ، فإن هناك خاصيتين عامتين للنظرية الكلاسيكية والتى أبرزناها كجزء من هجومهم على مذهب التجاريين .

(١) تأكيد الاقتصاديون الكلاسيكيون على دور العوامل الحقيقية ضد العوامل النقدية وذلك في تحديد المتغيرات الحقيقية مثل الناتج والتوظف . وأن النقود لها دور فى الاقتصاد فقط كوسيط في عملية المبادلة .

(٢) كذلك أكد الاقتصاديون الكلاسيكيون على الاتجاه نحو المواءمة الذاتية للاقتصاد القومي لو ترك هذا الاقتصاد بعيدا عن التدخل الحكومى . كما أعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن السياسات الحكومية الساعية إلى ضمان طلب مناسب للناتج غير ضرورية بل هى ضارة بوجه عام .

الانتـــــــاج :

تعتبر دالة الانتاج الكلية Aggregate Production Function علاقة مركزية في النموذج الكلاسيكي . وتعبر هذه الدالة عن العلاقة بين مستوى الناتج وبين مستوى عوامل الانتاج من المدخلات . فلكل مستوى معين من المدخلات توضح دالة الانتاج مستوى الناتج المترتب على ذلك . ويمكن كتابة دالة الانتاج على الوجه الآتى :

$$Y = F(\bar{K}, N)$$

حيث (K) هى رصيد رأس المال المستخدم فى العملية الانتاجية (المصانع والمعدات) و(N) عبارة عن مقدار العمل المتجانس المستخدم فى العمليات الانتاجية و(Y) هى الناتج الحقيقي . وبالنسبة للزمن القصير ، فإن رصيد رأس المال يفترض أنه ثابت كما هو موضح بوضع الخط على رمز رأس المال . كما أنه يفترض أن الحالة التكنولوجية (التقنية) وكذلك تعداد السكان ثابتين خلال المدة موضع الدراسة . فبالنسبة للزمن القصير ، فإن الانتاج يتغير فقط مع التغير فى مقدار العمالة المستخدمة (N) وذلك من تعداد السكان الثابت .

وفى الجزء (أ) من شكل (٣ــ١) رسم الناتج الذى يمكن انتاجه من الاستخدام الكفؤ لكل من مستوى العمالة المستخدمة .

ويلاحظ من شكل (٣ــ١) أن دالة الانتاج لها خصائص معينة . فعند المستويات المنخفضة من الدالة المستخدمة ــ أقل من (N) ــ فإنه يفترض أن الدالة خط مستقيم ــ ولما كان إنحدار الدالة هو عبارة عن الانتاجية الحدية للعمل ، فإن كون الدالة خطا مستقيما قبل مستوى العمالة $(\bar{N})$ إنما يعنى أن الدالة تعكس في هذا المدى ثبات العائد بالنسبة لتزايد العمالة المستخدمة Constant Return . ذلك أن الاقتصاديين الكلاسيكيين افترضوا أنه عند المستويات المنخفضة جدا من إستخدام العمالة من الممكن إفتراض أنه من الممكن إستخدام عمالة إضافية لعدد ثابت من المصانع والمعدات دون أن

يؤدى ذلك إلى حدوث إنخفاض فى الانتاجية الحدية للعمل . وعلى أية حال ، فإن أغلب إستخداماتنا للدالة ستكون فى المدى بين ($\bar{N}$) و (N'') حيث تعكس الدالة تناقص الانتاجية الحدية . وبفرض أنه بعد مستوى (N'') من إستخدام الدالة فإن الانتاجية الحدية للعمل تكون سالبة .

والجزء (ب) من الشكل (٣ــ١) يوضح منحنى الانتاجية الحدية للعمل (MPN) . ومنحنى الانتاجية الحدية للعمل ما هو إلا إنحدار دالة الانتاج ($\triangle Y/\triangle N$)، فعند زيادة العمالة ــ قبل مستوى عمالة قدرها (N') ــ فإن منحنى الانتاجية الحدية يكون مستقيما (أفقيا) موضحا ثبات الانتاجية الحدية للعمل .

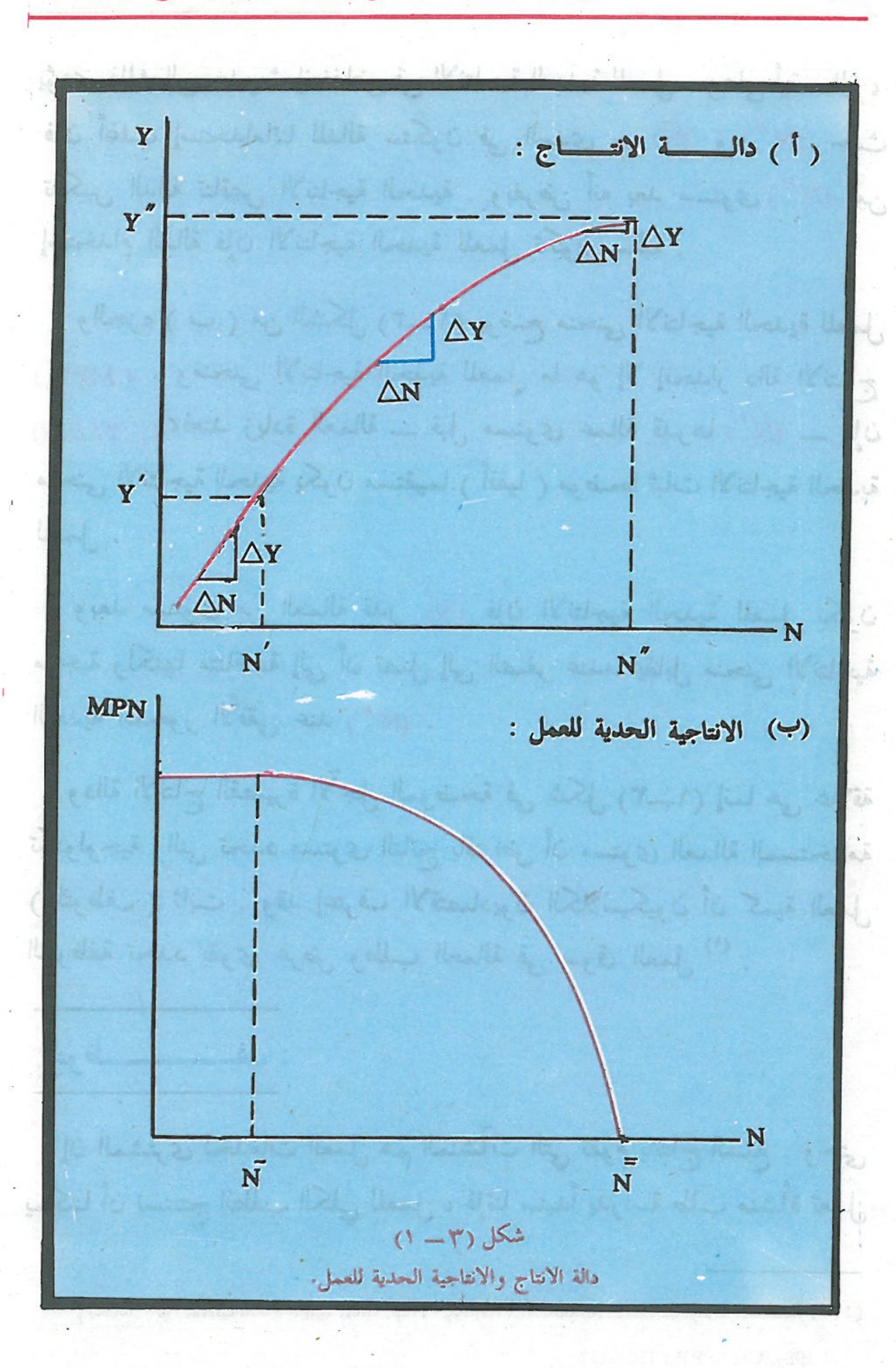
وبعد مستوى من العمالة قدر (N') فإن الانتاجية الحدية للعمل تكون موجبة ولكنها متناقصة إلى أن تصل إلى الصفر عندما يقابل منحنى الانتاجية الحدية المحور الأفقى عند (N'') .

ودالة الانتاج القصيرة الآجل الموضحة فى شكل (٣ــ١) إنما هى علاقة تكنولوجية والتى تحدد مستوى الناتج بافتراض أن مستوى العمالة المستخدمة (التوظف) ثابت . وقد إعترف الاقتصاديون الكلاسيكيون أن كمية العمل الموظفة تحدد بقوى عرض وطلب العمالة فى سوق العمل [١] .

التوظــــــف :

إن المشترى لخدمات العمل هم المنشآت التي تقوم بانتاج السلع . وحتى يمكننا أن نستنتج الطلب الكلي للعمل ، فإننا سنبدأ بدراسة طلب منشأة تعمل

(1) Michael Parkin : Macroeconomics. Prentice - Hall, Inc., Englewood cliffs, New Jersey, 1984. CH 8. PP : 110 - 112 .



شكل (٣ — ١)

دالة الانتاج والانتاجية الحدية للعمل.

فى سوق المنافسة الكاملة وأنها تسعى لتحديد مستوى إنتاجها بحيث تعظم ربحها عند هذا المستوى . وفي الزمن القصير ، فإن الانتاج يتغير فقط بواسطة تغير مقدار المدخلات من العمل ، وبالتالى فإن اختيار مستوى الانتاج ومستوى مدخلات العمل هما في الحقيقة قرار واحد . والمنشأة التى تعمل في سوق المنافسة الكاملة سوف تزيد إنتاجها حتى تصبح التكلفة الحدية لإنتاج وحدة من الناتج مساوية للإيراد الحدى من مبيعاتها . وفي ظل سوق المنافسة الكاملة فإن الإيراد الحدى يكون مساويا للسعر . وبالتالي فإن قاعدة تعظيم الربح بالنسبة للمنشأة هى مساواة التكلفة الحدية (MC) بالسعر (P) . ولما كان العمل هو عنصر الانتاج الوحيد المتغير الذى تستخدمه المنشأة ، وبالتالي فإن التكلفة الحدية لإنتاج وحدة إضافية من الناتج إنما هى تكلفة العمل الحدية . والتكلفة الحدية للعمل إنما تساوى الأجر النقدى مقسوما على عدد الوحدات المنتجة بواسطة وحدة إضافية من العمل . ولما كانت الانتاجية الحدية للعمل (MPN) إنما هى عبارة عن عدد الوحدات المنتجة من الناتج بواسطة وحدة من العمل المستخدمة ، فبالتالى فإن التكلفة الحدية للمنشأة إنما هى عبارة عن الأجر النقدى (W) مقسوما على الانتاج الحدى للعمل لهذه المنشأة (MPN)

$$MC = \frac{W}{MPN}$$

فلو أن ، مثلا ، كان الأجر النقدى (٦) دنانير فى الساعة والوحدات الاضافية من مدخلات العمل سوف تنتج (٣) وحدات من الناتج ، فإن التكلفة الحدية لإنتاج وحدة من الناتج تكون :

$$\frac{٦}{٣} = ٢ \text{ دينار}$$

وعليه ، فإن شرط تعظيم الربح فى الزمن القصير هو :

$$P = MC = \frac{W}{MPN}$$

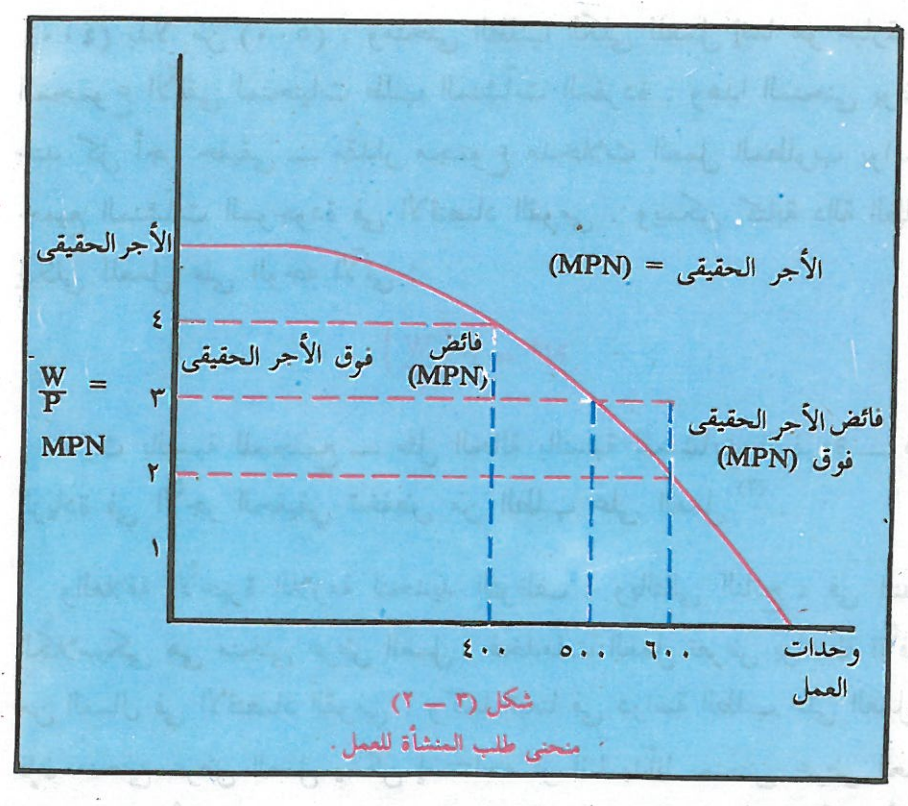
ويمكن كتابة هذه المعادلة بالصورة الآتية :

$$\frac{W}{P} = MPN$$

ووفقا لهذه الصيغة الأخيرة ، فإن شرط تعظيم الربح هو جعل الأجر الحقيقى المدفوع بواسطة المنشأة يكون مساويا للانتاج الحدى (مقاسا بوحدات من الانتاج أى بوحدات حقيقية أى الانتاج الحدي الحقيقي) .

ومن شروط تعظيم الربح يمكن أن نرى أن طلب المنشأة على العمل ما هو فى الواقع إلا منحنى الانتاجية الحدية للعمل مرسوما مقابل الأجر الحقيقى وهذا موضح فى شكل (٣ــ٢) .

وكما هو موضح فى شكل (٣ــ٢) ، فإنه عند أجر حقيقى مقداره (٣) (وليكن أجر نقدى مقداره (٦) دنانير وسعر المنتج مقداره (٢) دينار) ، فإن المنشأة سوف تستخدم (٥٠٠) وحدة عمل ، وعند مستويات عمالة أقل من (٥٠٠) ــ (٤٠٠) مثلا ــ فإن الانتاجية الحدية للعمل ــ البالغ قدرها (٤) دنانير ــ تزيد عن الأجر الحقيقى (٣) . ففى هذه الحالة فإن ما يدفع للعمل مقاسا بوحدات حقيقية يكون أقل من الانتاج الحقيقى الذي ينتجه . وبالتالي فإن المنشأة تستطيع زيادة أرباحها وذلك عن طريق إستخدام وحدات إضافية من العمالة . ومن ناحية أخرى ، فإنه عند مستوى عمالة يزيد عن (٥٠٠) ، فلو أن مستوى الأجر الحقيقى كان (٣) ، فإن الأجر الحقيقى يكون أعلى من الانتاج الحدى للعمل ، وبذلك يكون ما يدفع للعمال يزيد عن الناتج



شكل (٣ — ٢)
منحنى طلب المنشأة للعمل .

الحدى للعمل ، وبالتالى فإن التكلفة الحدية تزيد عن السعر . ولتعظيم الربح ، ستقوم المنشأة بتخفيض مدخلات العمل .

وعليه ، فإن كمية العمل المطلوبة بواسطة المنشأة عند كل مستوى من الأجر الحقيقى — والتى تعظم الربح — إنما تتحدد بتلك الكمية التى يتحقق عند إستخدامها تساوى الأجر الحقيقى مع الانتاجية الحدية للعمل . فمنحنى الانتاج الحدى للمنشأة هو منحنى طلب المنشأة على العمل . ويعنى ذلك أن طلب العمل يتوقف عكسيا على مستوى الأجر الحقيقى . فكلما كان الأجر الحقيقى أعلى كلما كان مستوى مدخلات العمل الذى عنده يتحقق تساوى الأجر الحقيقى مع الانتاج الحدى للعمل — منخفضا . ففى شكل (٣ —٢) ، لو أن الأجر الحقيقى كان (٤) بدلا من (٣) ، فإن طلب العمالة يكون

(٤٠٠) بدلا من (٥٠٠) . ومنحنى الطلب الكلى للعمل إنما هو عبارة عن المجموع الأفقى لمنحنيات طلب المنشآت المفردة . وهذا المنحنى يوضح عند كل أجر حقيقى ــ مقدار مجموع مدخلات العمل المطلوب بواسطة جميع المنشآت الموجودة فى الاقتصاد القومى . ويمكن كتابة دالة الطلب الكلى للعمل على الوجه الآتى :

$$N^d = F\left(\frac{W}{P}\right)$$

حيث بالنسبة للمجتمع ــ مثل الحالة بالنسبة للمنشآت المفردة ــ فإن الزيادة فى الأجر الحقيقي تخفض من الطلب على العمل[٢] .

والعلاقة الأخيرة اللازمة لتحديد التوظف ، وبالتالى الناتج ، فى النظام الكلاسيكى هى منحنى عرض العمل . فخدمات العمل تعرض بواسطة الأفراد من العمال فى الاقتصاد القومي . وكما اتبعنا في دراسة الطلب على العمل ، فإن منحنى عرض العمل يمكن إستنتاجه لو أننا بدأنا بمنحنى عرض العمل بواسطة منشأة مفردة . وقد إفترض الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الأفراد يحاولون تعظيم المنفعة أو الاشباع . ومستوى المنفعة يتحدد طرديا بواسطة كلا من الدخل الحقيقى ــ الذى يعطى الأفراد السيطرة على السلع والخدمات ــ والفراغ . وهناك تبادل بين الهدفين حيث أن الدخل إنما يقاس بواسطة العمل الذى يقلل من وقت الفراغ .

ولنرى ــ مثلا ــ كيف أن فردا يستطيع أن يوزع (٢٤) ساعة بين ساعات الفراغ وبين ساعات عمل يرمز لها بـ(N^s) وهى عرض العمل) . وشكل (٣ــ٣أ) يوضح طبيعة الاختيار الذي يواجه الفرد . فعلى المحور الأفقى فإننا نقيس ساعات العمل والتى تقاس من اليمين إلى اليسار . والدخل الحقيقى

---

(2) M. Parkin : Ibid PP : 112 - 114

يقاس على المحور الرأسى وهو يساوي الأجر الحَقيقى $\left(\frac{W}{P}\right)$ مضروبا فى عدد ساعات العمل التى يعملها الفرد (N^s). والمنحنيات الموضحة فى الشكل ــ (U_1, U_2, U_3) ــ إنما هى منحنيات سواء . والنقاط التى على أى واحد من هذه المنحنيات إنما هى تجميعات من الدخل والفراغ والتى تعطى إشباعا متساويا للفرد . وإنحدار منحنيات السواء إنما يوضح المعدل الذى يكون عنده الفرد على إستعداد لمبادلة وقت الفراغ بالدخل : أى الزيادة فى الدخل التى يستلمها الفرد للتنازل عن وحدة من الفراغ ــ زيادة عرض العمل (N^s) بوحدة ــ بشرط أن يظل إشباعه ثابتا . ويلاحظ أن منحنيات السواء تصبح أكثر إنحدارا كلما إتجهنا من اليمين إلى اليسار . فنظير الساعة الثامنة عشر من العمل ، فإن الفرد يطلب تعويضا أكبر من التعويض الذى يطلبه للساعة الخامسة من العمل . فالساعة من الفراغ التى يتنازل عنها فى الحالة الأولى تكون ذات قيمة أكبر من الساعة فى الحالة الثانية . والمنحنيات الأعلى والتى تكون إلى اليمين إنما تمثل تدريجيا مستوى أعلى من المنفعة . فمثلا ، جميع النقاط على منحنى (U_2) تعطى إشباعا أكبر من أى نقطة على منحنى (U_1) ويسعى الأفراد للوصول إلى أعلى منحنى سواء ممكن .

والخطوط المستقيمة المرسومة من نقطة الأصل على الجهة اليمنى إنما هى عبارة عن خطوط الميزانية المواجهة للفرد . فإذا بدأنا من نقطة الأصل حيث لا توجد ساعات عمل وكلها ساعات فراغ ، فإن الفرد يستطيع مبادلة ساعات الفراغ بدخل عند معدل مساوى للأجر الحقيقى فى الساعة $\left(\frac{W}{P}\right)$ فانحدار خط الميزانية هو الأجر الحقيقى . وكلما ارتفع الأجر الحقيقى كلما كان خط الميزانية أكبر إنحدارا عاكسا حقيقة أنه عند أجر حقيقى أعلى فإننا إذا زدنا ساعات العمل بساعة واحدة فإننا سنحصل على زيادة أكبر من الدخل عما إذا كان الأجر الحقيقى أوطى . والثلاث خطوط الميزانية الموضحة فى

الشكل تشير إلى معادلات أجور حقيقية (٢) ، (٣) ، (٤) على التوالى .

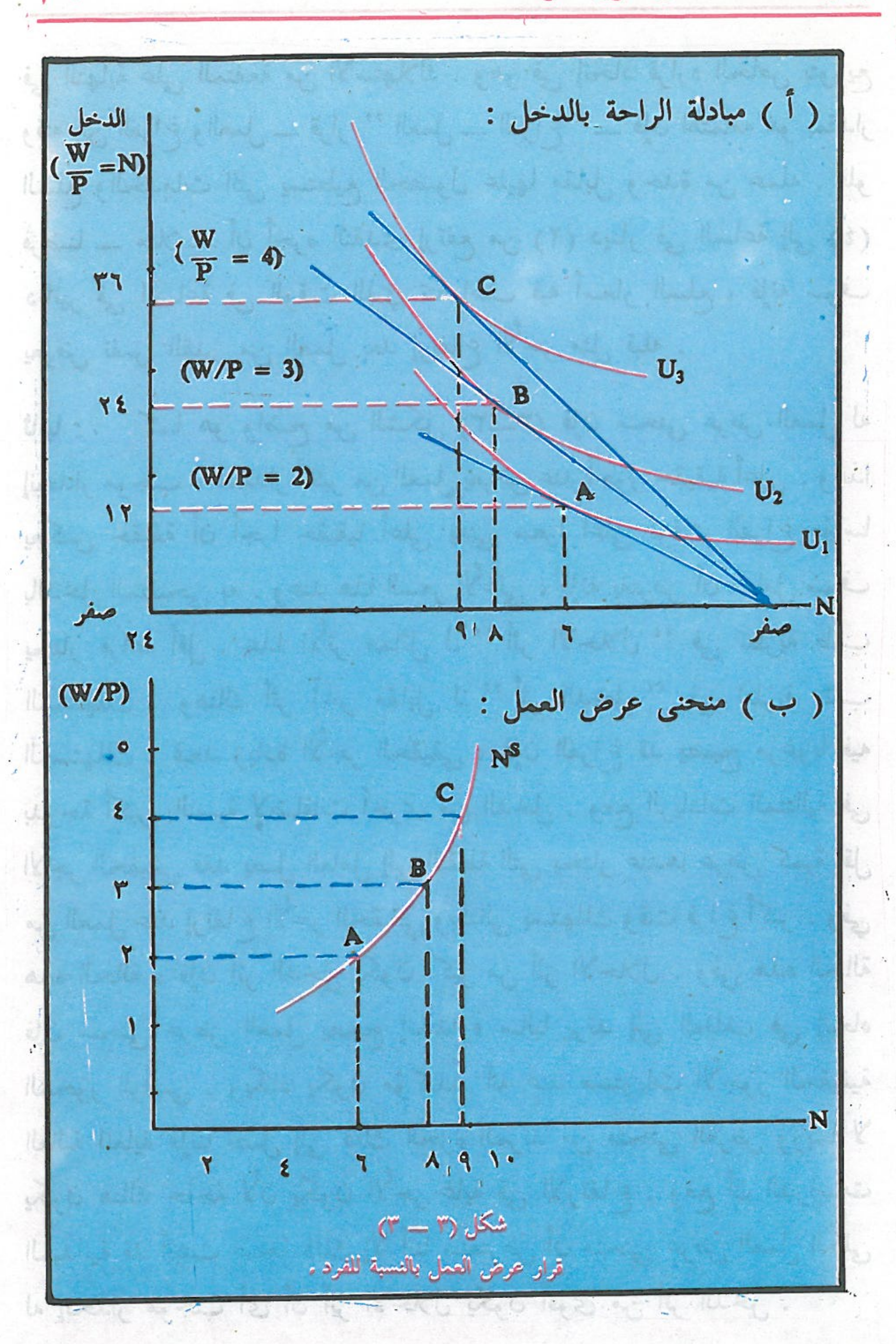
ولكى يعظم الفرد إشباعه عند مستوى أجر حقيقى معين ، فإن الفرد سوف يختار النقطة التي يمس فيها خط الميزانية ـ الخاص بذلك المستوى من الأجر الحقيقي ـ أحد منحنيات السواء . فهذه النقطة لها خاصية أن المعدل الذى يستطيع عنده مبادلة الفراغ بالدخل ـ إنحدار خط الميزانية ـ يكون مساويا للمعدل الذى يكون عنده على إستعداد للقيام بالمبادلة ـ إنحدار منحنى السواء . وفى الجزء (أ) من شكل (٣) فإنه عند أجر حقيقى مقداره (٢) فإن الفرد سيختار النقطة (A) حيث يعرض (٦) ساعات من خدمات العمل ويصبح لديه (١٨) ساعة من وقت الفراغ ودخل مقداره (١٢) . وعند أجر حقيقي مقداره (٣) و (٤) فإن النقطة (B) والنقطة (C) على التوالى سوف تختار . وكما يتضح من الشكل فإن خدمات عمل أكبر سوف تعرض كلما كان الأجر الحقيقى أعلى .

وفى الجزء (ب) من الشكل رسم منحنى عرض العمل لمثل هذه الحالة. ومنحنى العرض المذكور إنما يكون من نقاط مثل (C,B,A) فى الجزء (أ) من الشكل موضحا مقدار كمية العمل التى يكون الفرد على إستعداد لعرضها عند كل مستوى أجر حقيقي . ويمكن الحصول على منحنى عرض العمل الكلى وذلك عن طريق الجمع الأفقى لمنحنيات عرض عمل الأفراد ، وبذلك نحصل على مقدار كمية العمل الكلية التى تعرض عند كل أجر حقيقى . ويمكن التعبير عن دالة العرض الكلية بالمعادلة .

$$N^s = G\left(\frac{W}{P}\right)$$

ويجب ملاحظة خاصتين هامتين فى النظرية الكلاسيكية لعرض العمل :

أولا : يلاحظ أن متغير الأجر هو الأجر الحقيقي Real Wage فالعامل يحصل



شكل (٣ — ٣)

قرار عرض العمل بالنسبة للفرد .

فى النهاية على المنفعة من الاستهلاك . وهو فى إتخاذ قراره الخاص بتوزيع وقته بين الفراغ والعمل ــ قرار '' العمل ــ الفراغ ''ــ فإن اهتمامه هو بمقدار السلع والخدمات التى يستطيع الحصول عليها مقابل وحدة من عمله . فلو فرضنا ــ مثلا ــ أن أجره النقدى إرتفع من (٢) دينار فى الساعة إلى (٤) دنانير فى الساعة فى الوقت الذي تتضاعف فيه أسعار السلع ، فإنه سوف يعرض نفس القدر من العمل بعد إرتفاع الأجر مثل قبله .

ثانيا : كما هو واضح من الشكل (٣ــ٣) فإن منحنى عرض العمل له إنحدار موجب ، فمقدار أكبر من العمل يعرض عند أجور حقيقية أعلى . وهذا يعكس حقيقة أن أجرا حقيقيا أعلى يعنى سعرا أعلى لوقت الفراغ مقاسا بالدخل المضحى به . وعند هذا السعر الأعلى ، فإنه يفترض أن العامل سوف يختار فراغا أقل . هذا الأثر مماثل لـ '' أثر الاحلال '' فى نظرية طلب المستهلك . وهناك أثر آخر مقابل لـ '' أثر الدخل '' فى نظرية طلب المستهلك . فبعد زيادة الأجر الحقيقى ، فإن الفراغ قد يصبح مرغوبا فيه بدرجة أكبر بالنسبة لإضافات أخرى من الدخل . ومع الزيادات المتتالية فى الأجر الحقيقي فقد يصل العامل إلى النقطة التى يختار عندها عرض كمية أقل من العمل عند إرتفاع الأجر الحقيقي وبالتالى يستهلك وقت فراغ أكبر . وفي هذه الحالة ، فإن أثر الدخل يكون أكبر من أثر الاحلال . وفي هذه الحالة فإن منحنى عرض العمل يصبح إنحداره سالبا يرتد إلى الخلف في إتجاه المحور الرأسى . ويكاد يكون مؤكداً أنه عند مستويات الأجور الحقيقية العالية للغاية فإننا نصل إلى ذلك الجزء المرتد من منحنى العرض وربما لا يكون هناك حاجة لأن يكون الأجر غاية فى الارتفاع . ومع أن الدراسات الميدانية قد أثبتت صحة ذلك إلا أننا سنفترض أن منحنى عرض العمل الكلى له إنحدار موجب أى أن أثر الاحلال يكون أقوى من أثر الدخل .

على ضوء ما تقدم فإننا نستطيع أن نستخلص العلاقات الآتية :

دالة الانتاج الكلى $Y = F(\bar{K}, N)$

منحنى طلب العمل $N^d = F\left(\frac{W}{P}\right)$

منحنى عرض العمل $N^S = G\left(\frac{W}{P}\right)$

هذه العلاقات مع شرط تحقيق التوازى في سوق العمل :

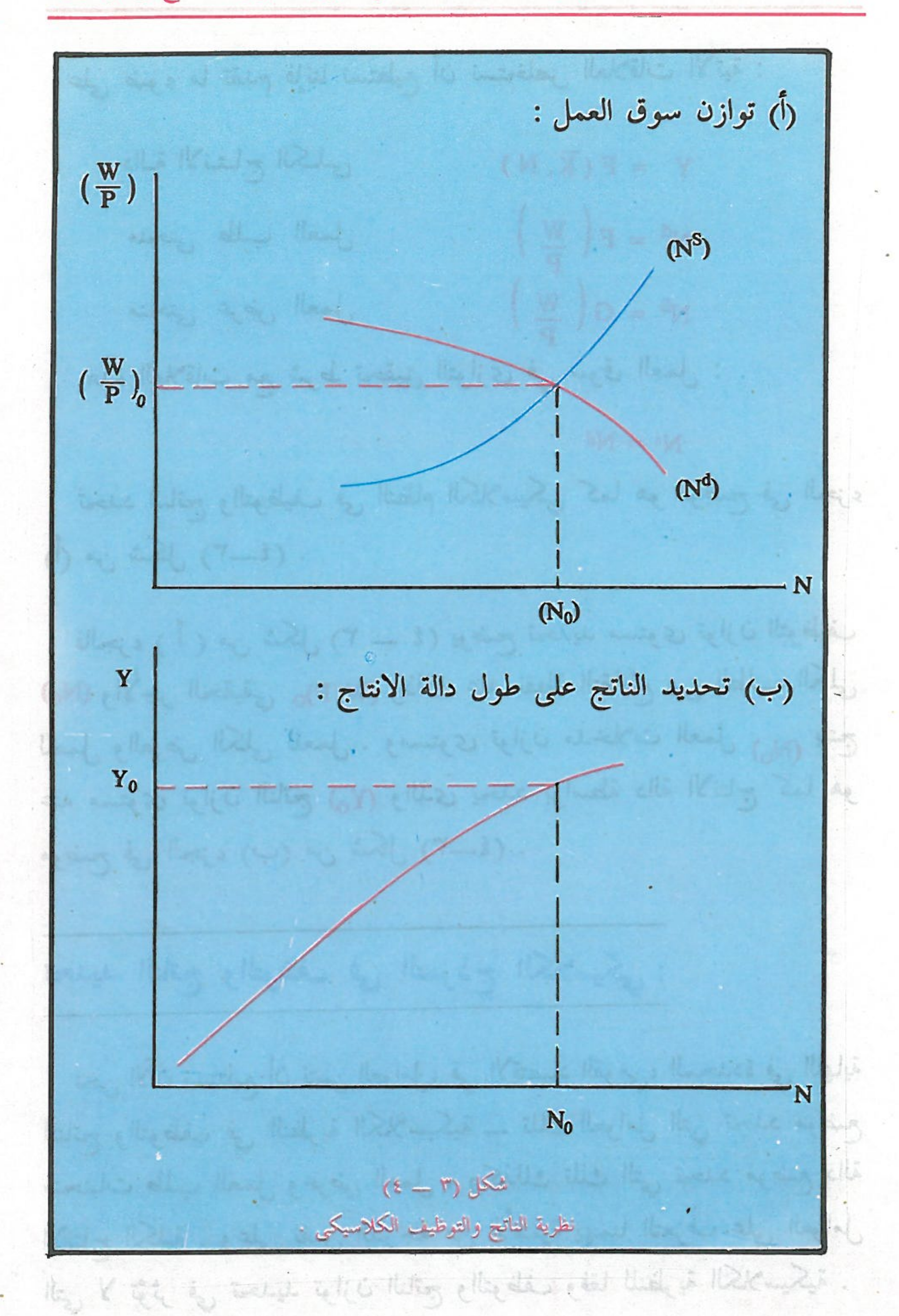
$N^s = N^d$

تحدد الناتج والتوظيف فى النظام الكلاسيكي كما هو موضح فى الجزء (أ) من شكل (٣ـــ٤) .

فالجزء (أ) من شكل (٣ ـــ ٤) يوضح تحديد مستوى توازن التوظيف (N_0) والأجر الحقيقي $(W/P)_0$ وذلك عند نقطة التقاطع بين الطلب الكلى للعمل والعرض الكلى للعمل . ومستوى توازن مدخلات العمل (N_0) ينتج عنه مستوى توازن الناتج (Y_0) والذى يحدد بواسطة دالة الانتاج كما هو موضح فى الجزء (ب) من شكل (٣ـــ٤) .

تحديد الناتج والتوظف فى النموذج الكلاسيكي :

نحن الآن نستطيع أن نتبين العوامل، في الاقتصاد القومي، المحددة في النهاية للناتج والتوظف في النظرية الكلاسيكية ـــ تلك العوامل التي تحدد موضع منحنيات طلب العمل وعرض العمل ، وكذلك تلك التي تحدد موضع دالة الانتاج الكلية . وعلى نفس الدرجة من الأهمية يهمنا التعرف على العوامل التي لا تؤثر في تحديد توازن الناتج والتوظف وفقا للنظرية الكلاسيكية .

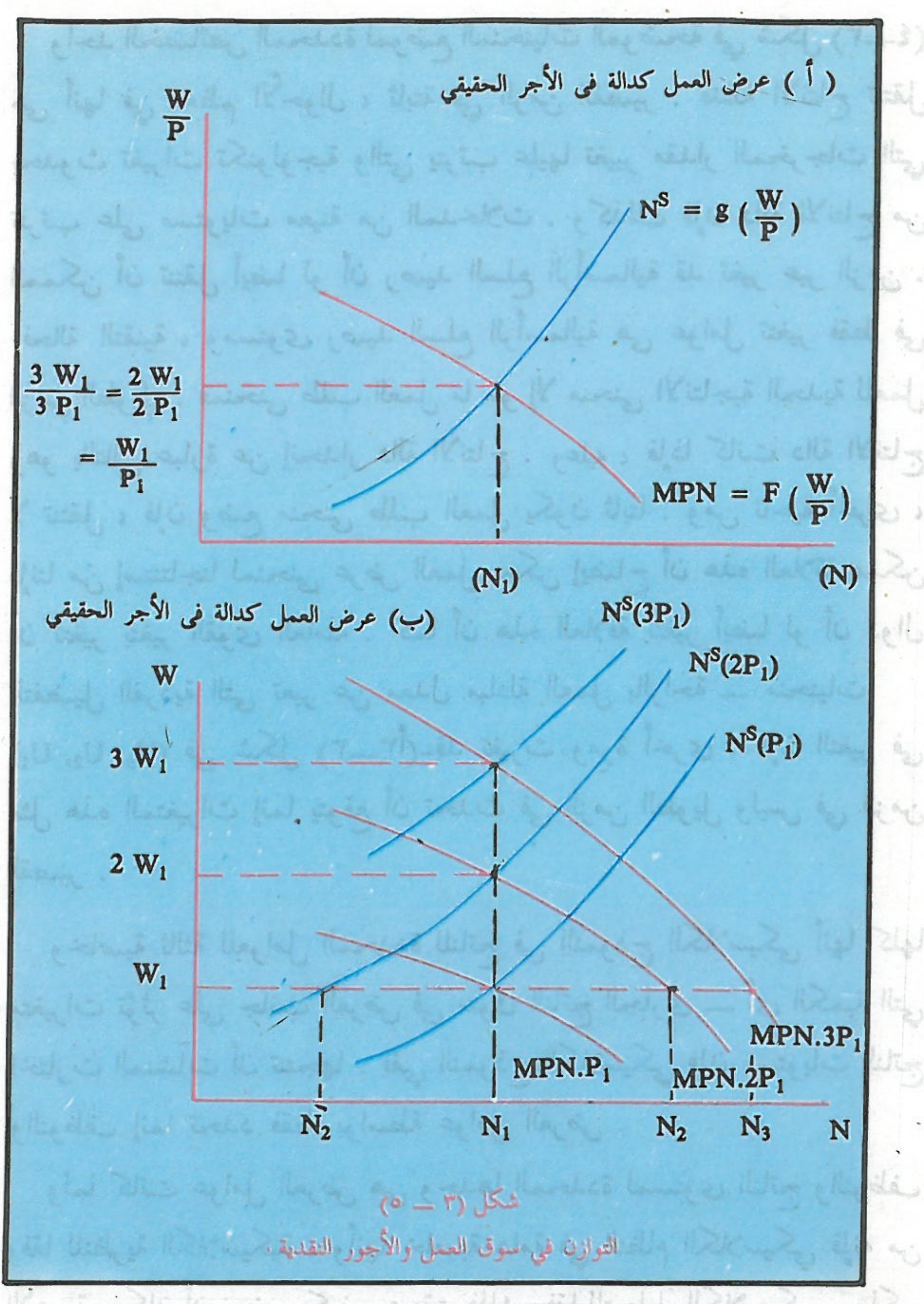


شكل (٣ — ٤)
نظرية الناتج والتوظيف الكلاسيكي .

وأحد الخصائص المحددة لموضع المنحنيات الموضحة في شكل (٣ـ٤) هى أنها في معظم الأحوال ، ثابتة في الزمن القصير . فدالة الانتاج تنتقل بحدوث تغيرات تكنولوجية والتي يترتب عليها تغيير مقدار المخرجات التي تترتب على مستويات معينة من المدخلات . وكذلك فإن دالة الانتاج من الممكن أن تنتقل أيضا لو أن رصيد السلع الرأسمالية قد تغير عبر الزمن . فحالة التقنية ، ومستوى رصيد السلع الرأسمالية هى عوامل تتغير فقط فى الزمن الطويل . فمنحنى طلب العمل ما هو إلا منحنى الانتاجية الحدية للعمل وهو بالتالي عبارة عن إنحدار دالة الانتاج . وعليه ، فإذا كانت دالة الانتاج لا تنتقل ، فإن وضع منحنى طلب العمل يكون ثابتا . ومن ناحية أخرى ، فإننا من إستنتاجنا لمنحنى عرض العمل يمكن إيضاح أن هذه العلاقة ممكن أن تتغير بتغير القوى العاملة . كما أن هذه العلاقة تتغير أيضا لو أن دوال التفضيل الفردية التى تعبر عن معدل مبادلة العمل بالراحة ـ منحنيات (U_3, U_2, U_1) فى شكل (٣ـ٣أ)-قد تغيرت. ومرة أخرى ، فإن التغير فى مثل هذه المتغيرات إنما يتوقع أن تحدث فى الزمن الطويل وليس في الزمن القصير .

وخاصية ثالثة للعوامل المحددة للناتج فى النموذج الكلاسيكى أنها كلها متغيرات تؤثر على جانب العرض فى سوق الناتج الجارى ـ أى الكمية التي اختارت المنشآت أن تنتجها . ففي النموذج الكلاسيكي فإن مستويات الناتج والتوظف إنما تحدد فقط بواسطة عوامل العرض .

ولما كانت عوامل العرض هى وحدها المحددة لمستوى الناتج والتوظف وفقا للنظرية الكلاسيكية ، وأنها خاصية هامة في النظام الكلاسيكي فإنه من الأهمية بمكان أن نوضح كيف يتحقق ذلك وفقا للتحليل الكلاسيكي . ولكن لكى يتم ذلك فإن علينا أن نتعمق أكثر فى دراسة خصائص طلب العمل وعرض العمل الذى سبق دراستهما .



شكل (٣ ـ ٥)

التوازن في سوق العمل والأجور النقدية .

الجزء (أ) من شكل (٣ـــ٥) يوضح طلب وعرض العمل كدالة فى الأجر الحقيقي. أما الجزء (ب) من نفس الشكل فيوضح طلب وعرض العمل كدالة فى الأجر النقدي (W) .ولنحاول أن نتفهم الجزء (ب) من الشكل الذي يوضح كل من طلب وعرض العمل كدالة فى الأجر النقدى (W) . فبالنسبة لعرض العمل فإننا نستطيع أن نرسم منحنى له إنحدار موجب مثل $N^S(P_1)$ والذي يوضح كمية العمل التى تعرض لكل قيمة من الأجر النقدي . ولما كان العامل يهمه الأجر الحقيقي فسيكون هناك منحنى مختلف لكل مستوى من الأسعار . ذلك لأنه بالنسبة لأجر نقدي معين فإن لكل مستوى من مستويات الأسعار هناك أجر حقيقي مختلف. وبالتالي، قدر مختلف من عرض العمل . فعند مستوى سعر $(2P_1)$ ضعف (P_1) فإن منحنى عرض العمل فى شكل (٣ـــ٥ب) ينتقل إلى $N^S(2P_1)$. ويلاحظ أن هذا المنحنى الأخير يوضح عرضًا أقل من كمية العمل لكل أجر نقدى ذلك لأنه عند مستوى سعر أعلى فإن أجرا نقديا معينا يقابله أجر حقيقي أقل . فارتفاع المستوى العام للأسعار ينقل منحنى العرض ـــ المرسوم في مقابل الأجر النقدي ـــ إلى أعلى تجاه اليسار . والحقيقة التي تقضى بأن الذي يهم العامل هو فقط الأجر الحقيقي تجعل نفس المستوى من العمل (N_1) إنما يعرض عند أجر نقدي قدره (W_1) ومستوى أسعار (P_1) ـــ أجر حقيقي (W_1/P_1) ـــ وعند أجر نقدي $(2W_1)$ ومستوى أسعار $(2P_1)$ وعند أجر نقدي $(3W_1)$ ومستوى سعر $(3P_1)$ ذلك لأن الأجر الحقيقي عند الثلاث مستويات يكون واحدا :

$[\frac{3W_1}{3P_1} = \frac{2W_1}{2P_1} = \frac{W_1}{P_1}]$ - فالزيادة المتناسبة المتساوية أو الانخفاض المتناسب المتساوى في كلا من الأجور النقدية والأسعار إنما تترك كمية العمل المعروضة دون تغيير .

والآن لنأخذ منحنى طلب العمل فى شكل (٣ـــ٥ب) حيث رسم منحنى

طلب العمل مقابل الأجر النقدى ــ ولكننا نعلم أن منحنى طلب العمل ومنحنى الانتاج الحدي للعمل هما نفس المنحنى . فكما سبق أن ذكرنا فإن جميع النقاط على منحنى طلب العمل تحقق المعادلة :

$$\frac{W}{P} = MPN$$

فلو أردنا معرفة كمية العمل التي ستطلب عند أي أجر نقدي ــ مثل في حالة الكمية المعروضة ــ فإن الأجابة تتوقف على المستوى العام للأسعار . فبافتراض ثبات الأجر النقدي فإن المنشأة ستختار مستوى التوظف الذي يتحقق عنده .

$$W = MPN.P$$

ولذلك فإنه عند أسعار متتالية أعلى ـ$(3P_1, 2P_1, P_1)$ ـفإن منحنى طلب العمل المرسوم مقابل الأجر النقدي سينتقل إلى أعلى تجاه اليمين . فبالنسبة لأجر نقدي معين فإن كمية أكبر تطلب عند أسعار أعلى (N_1) عند (P_1) و(N_2) عند $(2P_1)$ و (N_3) عند $(3P_1)$ حيث أن هذا الأجر النقدي يساوى أجر حقيقي أقل كلما ارتفعت الأسعار . ومرة أخرى يلاحظ أن الطلب على العمـال يتوقـف على الأجـر الحقيقى ؛ وبالتالي فإن الزيـادات المتناسبة المتساوية فى الأجر النقدي والأسعار من (W_1, P_1) إلى $(2W_1, 2P_1)$ ثم إلى $(3W_1, 3P_1)$ تترك الكمية المطلوبة من العمل لا تتغير وتظل عند (N_1) فهى تترك الأجر الحقيقي دون تغير $\left[\frac{W_1}{P_1} = \frac{2W_1}{2P_1} = \frac{3W_1}{3P_1}\right]$ ويقابله نـفس الكمية المطلوبة من العمل وهى (N_1).

والمعلومات فى شكل (٣ــ٥) مفيدة فى إستنتاج دالة العرض الكلية الكلاسيكية . وهى علاقة تجعل من الواضح أن الناتج يتحدد بواسطة جانب

العرض . فمنحنى العرض الكلى فى الاقتصاد الكلى إنما هو مشابه لفكرة منحنى عرض المنشأة فى الاقتصاد الجزئى . فبالنسبة للمنشأة ، فإن منحنى العرض يوضح الكميات التي يكون العارضون على إستعداد لتقديمها للسوق عند كل سعر من أسعار المنتج . فبالنسبة للمنشأة التى تعمل فى ظل المنافسة الكاملة فإنها تستطيع تعظيم أرباحها عندما تساوى التكلفة الحدية مع سعر السلعة (P) ، أى تساوي الانتاجية الحدية للعمل مع الأجر الحقيقي .

$$MPN = \frac{W}{P}$$

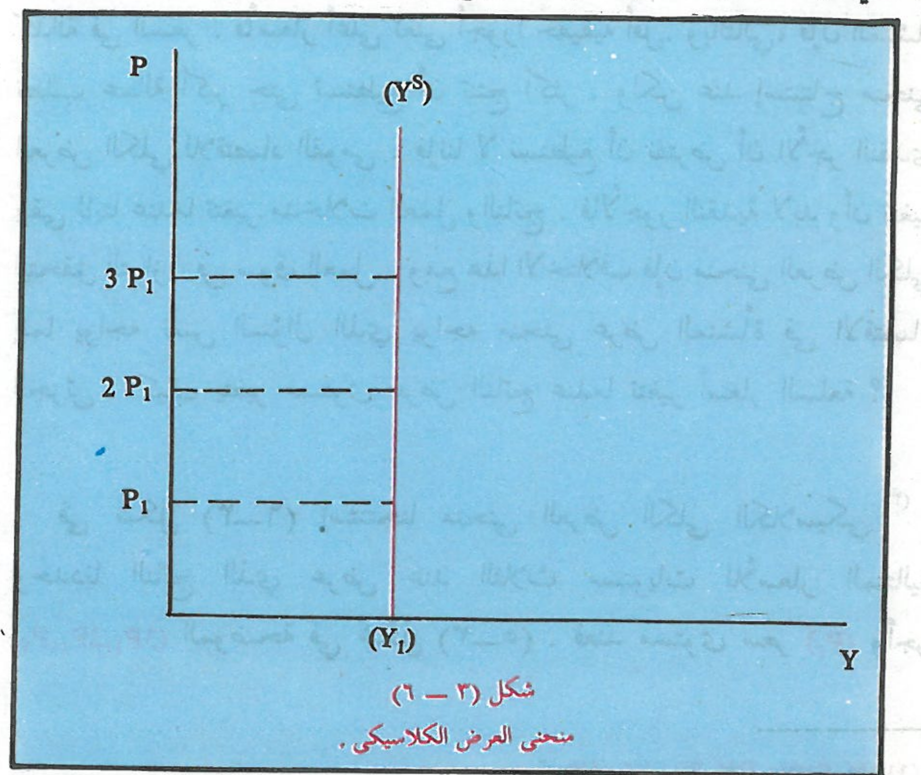
ولما كانت المنشأة تنظر إلى الأجر النقدى على أساس أنه ثابت عندما تحدد إنتاجها الأمثل ، فإن منحنى عرض المنشأة يكون ذا إنحدار موجب كدالة فى السعر . فأسعار أعلى تعنى أجورًا حقيقية أقل. وبالتالي، فإن المنشأة تطلب عمالة أكبر حتى تستطيع أن تنتج أكثر . ولكن عند إستنتاج منحنى العرض الكلي للاقتصاد القومى ، فإننا لا نستطيع أن نفترض أن الأجر النقدى يبقى ثابتا عندما تتغير مدخلات العمل والناتج . فالأجور النقدية لابد وأن تتغير ليتحقق التوازن فى سوق العمل . ومع هذا الاختلاف فإن منحنى العرض الكلي إنما يواجه نفس السؤال الذي يواجه منحنى عرض المنشأة فى الاقتصاد الجزئى : كيف يتغير مستوى عرض الناتج عندما تتغير أسعار السلعة ؟.

فى شكل (٣ــ٦) إستنتجنا منحنى العرض الكلى الكلاسيكي [٣] . وحددنا الناتج الذي عرض عند الثلاث مستويات للأسعار المتتالية ($3P_1,2P_1,P_1$) الموضحة في شكل (٣ــ٥) . فعند مستوى سعر (P_1) وأجر

---

(3) M. Parkin. Ibid, PP : 116 - 119 .

نقدى (W_1) فإن التوظف كان (N_1) وسيفترض أن الناتج المترتب على ذلك هو (Y_1) كما هو موضح في شكل (٣ــ٦) . كيف سيتغير الناتج المعروض عندما يرتفع السعر إلى $(2P_1)$ ؟.عند مستوى سعر $(2P_1)$ لو أن الأجر النقدي ظل ثابتا عند (W_1) ، فإننا نستطيع أن نرى من شكل (٣ــ٥ب) أن طلب العمل سوف يزداد إلى (N_2) فالسعر الأعلى إنما يعني أجرا حقيقيا أقل وستحاول المنشآت زيادة كلا من التوظف والناتج . وعلى أية حال ، فإن الأجر النقدي لن يبقى عند (W_1).فعند مستوى الأسعار $(2P_1)$ فإن منحنى عرض العمل في شكل (٣ــ٥ب) سوف ينتقل إلى $\left[N^S_{(2P_1)}\right]$. وعند أجر نقدى (W_1) فإن عرض العمل سيصبح فقط $(\grave{N}_2)$ ؛ ويترتب على ذلك أن يصبح هناك فائض طلب على العمال مقداره $(N_2 - \grave{N}_2)$ وحدات عمل وبالتالي فإن الأجر النقدي سوف يرتفع .



شكل (٣ ــ ٦)
منحنى العرض الكلاسيكي .

وخطوات التوازن هنا هى أن بعض المنشآت إستجابة لارتفاع الأسعار ستحاول زيادة التوظف والانتاج . ولزيادة التوظف فإنهم سيعمدون إلى رفع الأجور فى محاولة للحصول على العمال من المنشآت الأخرى . والمنشآت التي تتأخر فى رفع الأجور النقدية سوف تعاني من إرتفاع الأجور بالاضافة إلى فقدانها العمال . وخطوات رفع الأجور النقدية سوف تتوقف ، وذلك فقط عندما تكون الأجور قد إرتفعت بالقدر الكافي لتحقيق التعادل بين طلب العمالة وعرض العمالة في سوق العمل . وكما هو واضح فى شكل (٣ـــ٥ب) فإن هذا يتحقق عندما تصبح الأجور النقدية ($2W_1$) حيث تكون الأجور النقدية قد زادت بنسبة إرتفاع الأسعار . وعند هذه النقطة فإن الأجور الحقيقية الأولى تكون قد استعيدت ويعود التوظف إلى مستواه الأصلى . وبالتالى ، فإن الناتج الذي يعرض عند مستوى الأسعار ($2P_1$) يكون مساويا (Y_1) وهو نفس مستوى الانتاج عند مستوى الأسعار (P_1) . وعند مستوى أسعار ($3P_1$)، بنفس التحليل السابق ، فإن الأجور النقدية سوف ترتفع إلى ($3W_1$) ويظل الناتج عند مستوى (Y_1) لا يتغير. وعليه ، فإن منحنى العرض الكلي يكون رأسيا . فالأسعار الأعلى تكون حافزا لزيادة الناتج لو أنها لم تواجه بزيادة متناسبة في الأجور النقدية ـــ أي فقط في حالة ما إذا انخفضت الأجور الحقيقية . ففي ظل الفروض الموضحة ، فإن التوازن في سوق العمل يتطلب أن الأجور النقدية ترتفع بنفس نسبة إرتفاع الأسعار وذلك لتحقق أجر حقيقي التوازن الفريد في سوق العمل .

ومنحنى العرض الكلى الرأسى ، وفقا للنظرية الكلاسيكية ، يوضح الخاصية الهامة : أن مستوى الناتج يتحدد بطبيعته بواسطة جانب العرض . ومنحنى الطلب الكلى يمكن استنتاجه وإضافته إلى شكل (٣ـــ٦) ، ولكن مهما كان الشكل والموضع الذي يتخذه منحنى الطلب الكلى فإنه واضح أنه لن يؤثر

على مستوى ناتج التوازن . فحتى يكون الناتج فى وضع توازن ، فمن الواجب أن نكون على منحنى العرض ، وبالتالي فإن الناتج يجب أن يكون (Y_1) .

والتساؤل الذي أثير مسبقا عما هى العوامل التى لا تلعب دورا فى النظرية الكلاسيكية للناتج والتوظف يمكن الاجابة عليه الآن . فكل العوامل ، مثل كمية النقود ، مستوى الانفاق الحكومى والضرائب ، ومستوى الاستثمار المستقل بواسطة قطاع الأعمال ــ كعوامل مؤثرة في الطلب الكلي ــ لن تؤثر فى مستوى توازن الناتج . هذه الخاصية الفريدة للنظرية الكلاسيكية إنما تنبع من منحنى العرض الكلي الرأسي . ومنحنى العرض الكلي الكلاسيكي يكون رأسيا كما أوضحنا ــ وذلك نتيجة للفروض التى ذكرناها بخصوص سوق العمل . ومن المفيد أن نتعرف صراحة على طبيعة هذه الفروض . إن العرض السابق لسوق العمل وسوق الناتج يمكن وصفه بأنه عرض لـ " سوق مزاد " " Auction Market " . فالعمل والناتج يفترض أنه يمكن مبادلتهما فى الأسواق التي تتصف بأنها باستمرار في وضع توازن والتى يكون فيها جميع المتعاملين يقدمون عروضا وقرارات على أساس الأجور الحقيقية المعلنة وعلى أساس أسعار المنتجات . والسوق الذي يكون له مثل هذه الخصائص هو سوق الأوراق المالية . وهناك فرضين ضمنيين فى سوق العمل كما يراه الكلاسيكيون :

(١) المرونة التامة بالنسبة للأسعار والأجور .
(٢) أن جميع المتعاملين فى السوق لديهم معلومات كاملة عن الأسعار السائدة فى السوق .

ومهما كان الزمن فإننا نفترض أن نموذج التوازن يحدد التوظف والناتج وأن التوازن يجب أن يتحقق . فلو أن هذا النموذج يشرح تحديد التوظف

والناتج فى الزمن القصير ، فإن الأسعار والأجور يجب أن تكون مرنة مرونة تامة فى تلك الفترة الزمنية .

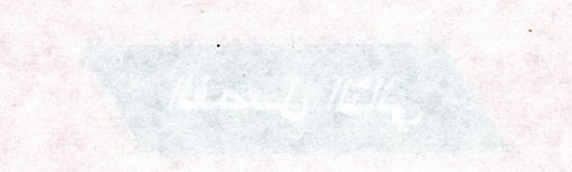
وخاصية سوق العمل أيضا هى أن جميع المتعاملين فى هذا السوق لديهم معلومات كاملة عن أسعار السوق . فكل من عارضى العمل وطالبى العمل يجب أن يكونوا على علم تام بأسعار المبادلة وهذا يتطلب أنه عند بيع أو شراء العمل عند أجر نقدى معين ـــ فإن كلا من العمال وأرباب الأعمال يعلمون ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدى مقوما بالسلع والخدمات أى أنهم على علم تام بالأجر الحقيقى

هذان الفرضان الأساسيان ، لطبيعة نظرية التوازن الكلاسيكية للتوظف والناتج ،إنما يعتبران عناصر النظرية الكلاسيكية التى هاجمها «كينز».

□□□

الفصل الثاني

النقود ، الأسعار ، الفائدة .



الفصـل الثاني :

النقود ، الأسعار ، الفائدة

إن مهمتنا فى هذا الفصل هى تكملة دراستنا للنموذج الكلاسيكي ، وهذا يتطلب دراسة تحليل النظرية الكلاسيكية الخاص بتحديد المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة . ثم بعد ذلك ندرس السياسة التى نستخلصها من نموذج التوازن الكلاسيكى . ونختتم هذا الباب بدراسة دور جمود الأجور النقدية في النظام الكلاسيكى . وسوف نرى أن إفتراض جمود الأجور النقدية سيفسر لنا وجود البطالة فى النموذج الكلاسيكي .

نظرية كمية النقود

حتى نستطيع أن نتفهم كيف يتحدد المستوى العام للأسعار فى النموذج الكلاسيكى ، فلابد لنا من دراسة دور النقود فى هذا النموذج . ونقطة البداية للنظرية الكلاسيكية في النقود هى معادلة التبادل Equation of Exchange أو معادلة المعاملات Transaction Equation ؛ والتى هى في الحقيقة متطابقة ترجع حجم المعاملات عند المستوى السائد للأسعار إلى كمية عرض النقود مضروبة في معدل دوران الدينار . وفي الصيغة التى وضعها الاقتصادى

الأمريكي الضليع Irving Fisher فإن هذه المتطابقة عبر عنها بالمتطابقة الآتية :

$$MV_T \equiv P_T T$$

حيث (M) هى كمية عرض النقود و(V_T) هى سرعة دوران النقود فى المعاملات ، (P_T) الرقم القياسى لأسعار السلع التى يتم المتاجرة فيها و(T) هى حجم المعاملات . هذه العلاقة هى متطابقة بسبب تعريف سرعة الدوران بأنها سرعة الدوران المحققة . فلو فرضنا مثلا ، أن قيمة المعاملات بالدينار الجارى ($P_T T$) كانت (3600) دينار وعرض النقود (M) كان (300) فإننا نستطيع أن نعرف سرعة دوران المعاملات للنقود بأنها متوسط عدد المرات التى يستخدم فيها الدينار في المعاملات .

$$V_T = \frac{P_T T}{M} = \frac{3600}{300} = 12$$

ويلاحظ أن حجم المعاملات (T) لا يشمل فقط شراء وبيع السلع المنتجة جديدا وإنما تسجل أيضا مبادلات السلع التى تم إنتاجها قديما وكذلك الأصول المالية . ولكن هناك صيغة أخرى للمعادلة التى تركز على المعاملات الدخلية .

$$MV \equiv PY$$

وفي هذه المعادلة الأخيرة فإن (M) هى كمية النقود أما (V) فهى هنا سرعة الدوران الدخلية للنقود ، أى متوسط عدد المرات التى يستخدم فيها الدينار في المعاملات التى تدخل فى حساب الناتج القومى (الدخل القومى) . والرقم القياسى لأسعار السلع الجديدة المنتجة هو (P) ومستوى

الناتج الجارى هو (Y) . وهذه العلاقة ــ مرة ثانية ــ تصبح متطابقة طالما أننا نعرف سرعة الدوران بأنها العامل المتبقى الذى يكون مستواه هو الذي يحقق تساوى طرفى المعادلة .

$$V \equiv \frac{PY}{M}$$

والصيغة الأخيرة للمعادلة ــ $MV = PY$ ــ هى الصيغة التى تهمنا في تحليل النظرية الكلاسيكية والتى عادة ما يركز عليها .

ومعادلة التبادل إنما هى حقيقة بديهية؛وهى بذاتها لا توضح المتغيرات التى تحتويها . وقد أفترض Fisher ،وجميع الاقتصاديين المؤيدين لنظرية الكمية،أن جميع قيم التوازن للعناصر الموجودة في معادلة المبادلات ــ فيما عدا المستوى العام للأسعار ــ إنما تتحد بقوى أخرى . وعليه ، فإن معادلة التبادل إنما تعمل على تحديد المستوى العام للأسعار .

ومستوى الناتج الحقيقي (أو مستوى المعاملات) إنما هو مقياس للنشاط الاقتصادى الحقيقى . وكما سبق أن أوضحنا ، فإن الاقتصاديين الكلاسيكيين نظروا إلى هذا المتغير على أنه يتحدد بواسطة جانب العرض . وبالنسبة لعنصر المعادلة (M) فإن فرضا هاما فى النظرية أن كمية النقود إنما تحدد بعوامل خارجية عن عناصر المعادلة أى بواسطة السلطات النقدية .

كما افترض Fisher أن سرعة دوران النقود تتحدد بواسطة عادات السداد وعادات الدفع فى المجتمع ، فطول فترة السداد ، وإستخدام الدفع على الحساب أو استخدام بطاقات الائتمان وإنتشار التعامل بالأجل فى المعاملات التجارية كل هذا يؤثر على سرعة الدوران . فقصر فترة الدفع إنما تؤدى في المتوسط إلى صغر مقدار ما يحتفظ به من النقود عبر فترة الدفع لأى مستوى

من الدخل ، وبالتالي إلى سرعة الدوران . وتكرار إستخدام بطاقات الائتمان بواسطة المستهلكين يؤدى أيضا إلى سرعة الدوران ــ أى عدد المرات التى يستخدم فيها الدينار في المعاملات . ووفقا لـ Fisher ، وأصحاب نظرية الكمية ، فإن مستوى سرعة الدوران يتحدد بهذه العوامل المؤسسية ويمكن النظر إلى هذا المستوى على أساس أنه ثابت فى الزمن القصير .

فلو أن سرعة الدوران أصبحت عنصرا ثابتا في المعادلة ومحددة مسبقا ــ ولم تصبح معرَّفة كمتبقى لتعادل المعادلة ($MV = PT$) ، فإن معادلة التبادل لا تصبح فى هذه الحالة مجرد تعريف . وعليه ، فباعتبار أن حجم الناتج (y) ثابت بواسطة جانب العرض ، وسرعة الدوران عنصرا ثابتا ، فإن معادلة التبادل تصبح موجهة للعلاقة التناسبية بين كمية النقود المحددة خارجيا والمستوى العام للأسعار . فأى تغير فى (M) سوف يقع على (P) وبنفس النسبة .

$$M\bar{V} = P\bar{y}$$

$$P = \frac{\bar{V}}{\bar{y}} M$$

والخط الموضوع فوق (y, V) إنما يعنى أن هذه العناصر يمكن أن ينظر إليها على أنها ثابته ، وبالتالى فإن التغيير فى عرض النقود (M) بنسبة معينة سوف يؤدى إلى تغير المستوى العام للأسعار (P) بنفس النسبة . فالمستوى العام للأسعار يتوقف على ــ أى يتحدد بـ ــ الكمية المعروضة من النقود . فمضاعفة (M) سوف تؤدى إلى مضاعفة (P) . وهذه هى النتيجة الأساسية لنظرية كمية النقود : كمية النقود تحدد المستوى العام للأسعار".

وإذا كانت العلاقة الرياضية فى نظرية الكمية واضحة من تحليلنا السابق ، لكن كيف تفسر هذه العلاقة من الناحية الاقتصادية . كيف تفسر اقتصاديا

أن التغيرات فى عرض النقود تؤثر على المستوى العام للأسعار . إن الاجابة على هذا السؤال ستكون واضحة وذلك بعد دراسة طريقة Cambridge فى عرض نظرية كمية النقود .

طريقة كمبردج Cambridge Approach

هذه الطريقة فى عرض نظرية كمية النقود هى طريقة جامعة كمبردج ــ المقر الأكاديمى لكل من A.C. Pigou., Alfred Marshall ــ التى توضح العلاقة المتناسبة بين كمية عرض النقود ــ المحددة خارجيا ــ وبين المستوى الكلى للأسعار . وهذه الطريقة أقل ميكانيكية من طريقة Fisher . وقد بدأ Marshall عرضه للنظرية بالتركيز على قرارات الأفراد فيما يتعلق بالحجم الأمثل للنقود التى يرغبوا الاحتفاظ بها[4] . فبعض النقود يحتفظ بها نظرا للملاءمة التى توفرها النقود بالمقارنة بمخازن القيم الأخرى . كذلك فإن النقود توفر الأمان وذلك بتقليل إمكانية عدم الملاءمة أو الافلاس المترتب على الفشل فى مواجهة الالتزامات غير المتوقعة . ولكن الاحتفاظ بالنقود فى الأيدى لا يدر أى دخل . وبالتالى فإن النقود سيحتفظ بها طالما أن ما يتولد عن ذلك من ملاءمة وأمان يفوق مقدار الدخل الذى نخسره من عدم استثمار هذه النقود فى أنشطة منتجة : مقدار الاشباع المفقود نتيجة لعدم إستخدام النقود فى شراء السلع والخدمات بغرض الاستهلاك . وبناء على هذا المعيار ، ما مقدار الحجم الأمثل من النقود الذى يحتفظ به ؟

لقد افترض Marshall وبقية أساتذة اقتصاد جامعة كمبردج أن طلب النقود

(4) Frederic S. Miskin : The Economics of Money, Banking and Financial Markets. Boston. UTTIE, Brown and Company 1986. Ch 20 .

إنما يتناسب مع الدخل والثروة . وفى معظم الصيغ فإن التفرقة بين الدخل وبين الثروة قد أهمل وأصبحت معادلة كيمبردج تأخذ هذه الصيغة .

$$M^d = kPy$$

ووفقا لهذه المعادلة ، فإن مقدار النقود التى تطلب (M^d) إنما إفترض أنها نسبة (k) من الدخل النقدى ـــ المستوى العام للأسعار (P) مضروبا في مستوى الدخل الحقيقي (y) . فحيث أن الخاصية الأولى التى من أجلها يحتفظ بالنقود هي فائدتها فى المعاملات فإنه مقدار ما تحتفظ به منطقيا من نقود إنما يتوقف على مستوى المعاملات والتى يفترض أنها تتغير بدرجة متقاربة مع مستوى الدخل . والنسبة المثلى من الدخل التى يحتفظ بها فى شكل نقود (k) إفترض أنها نسبيا مستقرة فى الزمن القصير ، متوقفة ـــ كما فى صيغة Fisher ـــ على عادات السداد فى المجتمع[٥] .

وفى التوازن ، فإن رصيد عرض النقود ـــ المحدد خارجيا ـــ يجب أن يساوى كمية النقود المطلوبة .

$$M = M^d = kP\bar{y}$$

وباعتبار أن (k) ثابتة فى الزمن القصير وأن الناتج الحقيقى (y) إنما يتحدد ـــ كما سبق الاشارة ـــ بواسطة ظروف العرض ، فإن معادلة كمبردج تصبح عبارة عن علاقة تناسب بين المستوى العام للأسعار وكمية عرض النقود . وكما هو الوضع فى طريقة فيشر ، فإن عرض النقود يحدد المستوى العام للأسعار .

---

(5) Parkin : Op. Cit. P. 126 .

وحتى يمكن المقارنة ــ لمعرفة العناصر المتشابهة ــ بين معادلة Fisher ومعادلة Cambridge فإن معادلة كمبردج يمكن كتابتها بالصيغة الآتية :

$$M \frac{1}{k} = P\bar{y}$$

وبمقارنة هذه الصيغة الأخيرة لمعادلة كمبردج بمعادلة صيغة فيشر ، فإن المعادلتين متشابهتين تماما على إعتبار أن : $\left(V = \frac{1}{k}\right)$

فلو ــ مثلا ــ رغب جميع الأفراد الاحتفاظ بقدر من النقود يعادل (1/5) مقدار الدخل النقدى ، فإن عدد المرات فى المتوسط الذى يستخدم فيها الدينار فى المعاملات الدخلية سيكون خمسة .

وبالرغم من أن صيغتى «كمبردج» و«فيشر» متعادلتين، فإن صيغة «كمبردج» إنما تمثل خطوة إضافية نحو النظريات النقدية الحديثة . فصيغة «كمبردج» فى نظرية كمية النقود تركز على أساس أنها نظرية للطلب على النقود . فعلاقة التناسب بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار إنما نتجت من حقيقة أن النسبة من الدخل النقدى التى يرغب الأفراد الاحتفاظ بها فى شكل نقود ــ إنما هى نسبة ثابته وأن مستوى الناتج الحقيقي إنما هو ثابت بواسطة ظروف العرض . متبعا تحليل Pigou فيما يتعلق ببدائل الاحتفاظ بالثروة فى شكل نقود ، فإن Keynes هاجم نظرية كمية النقود وذلك بتقديم نظرية جديدة فى الطلب على النقود . وكذلك فإن النقديين ــ كما سنرى ــ أخذوا أيضا صيغة «كمبردج» فى عرض نظرية النقود كنقطة البدأ لنظريتهم فى الطلب على النقود .

وتركيز صيغة «كمبردج» على نظرية كمية النقود على أنها نظرية للطلب على النقود تمكننا من الأجابة على السؤال الذى سبق أن أثرناه والمتعلق بالكيفية التى تؤثر بها كمية النقود على المستوى العام للأسعار . ولايضاح ذلك ،

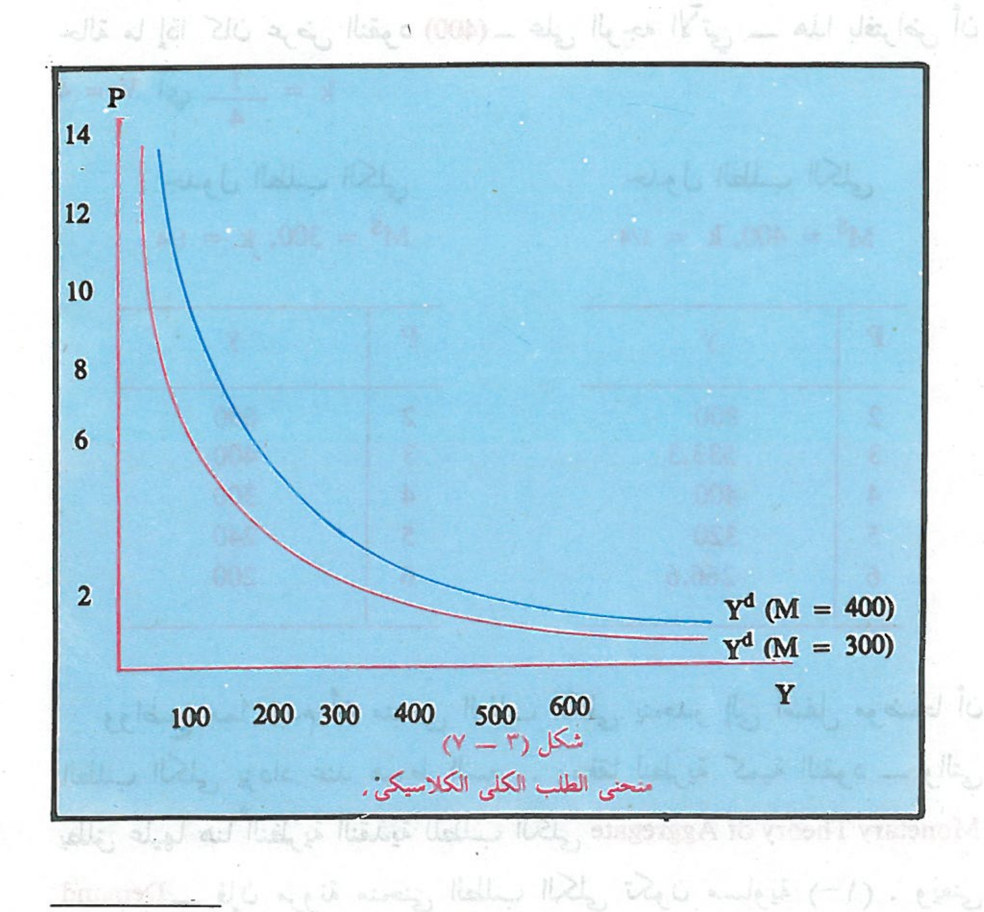
لنفرض أننا بدأنا من وضع توازن ثم نرى ماذا يحدث لو أننا ضاعفنا مقدار عرض النقود . وسوف يترتب على ذلك فى بادىء الأمر ـــ فائض فى الكمية المعروضة من النقود عن الكمية المطلوبة . ونتيجة لذلك سيحاول الأفراد تخفيض المقدار المحتفظ به من النقود إلى النسبة المثلى من الدخل وذلك باستخدام هذا الفائض فى الإستهلاك أو فى الإستثمار فى الأنشطة الإنتاجية . وبالتالى يزداد طلب الأفراد على السلع بغرض الإستهلاك والإستثمار .وهذه الزيادة فى الطلب على السلع تضع ضغوطا تصاعديا على الأسعار . فلو أن الناتج ظل ثابت ـــ وفقا لفرض النظرية الكلاسيكية ـــ و (k) كانت ثابته ، فإن توازنا جديدا يمكن أن يتحقق وذلك فقط لو أن المستوى العام للأسعار قد تضاعف . وعند الوضع التوازنى الجديد ، فإن الدخل النقدى وبالتالى طلب النقود يكونا قد تضاعفا . وهذا هو الاتصال المباشر ـــ فى النظرية الكلاسيكية ـــ بين النقود والأسعار . فمضاعفة عرض النقود أدى إلى زيادة فى الطلب على السلع وإلى ضغوط تصاعدية على المستوى العام للأسعار .

وعليه ، فإن نظرية كمية النقود كانت ضمنيا نظرية للطلب الكلى فى النظام الكلاسيكي . فيمكننا إستخدام نظرية الكمية فى إيجاد منحنى الطلب الكلى والذى مع منحنى العرض الكلى الرأسى يوضحان تحديد المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج الكلى فى النظرية الكلاسيكية .

وإستنتاج منحنى الطلب الكلى موضح فى شكل (٣ـــ٧) . وتوخيا للدقة فإننا سنحدد قيما رقمية للمتغيرات التى تعنينا . فلنفرض أن (k) تساوى (1/4) ، مما يعنى أن سرعة الدوران تكون (4) . ولنفرض أن رصيد عرض النقود كان أصلا (300) وحده . فوفقا لمعادلة نظرية الكمية ، فإنه حتى تتساوى طرفى المعادلة ، فإن الدخل النقدى ـــ (PXy) ـــ يجب أن يكون مساويا 1200 (4 × 300) . ففى شكل (٣ـــ٧) يوضع المستوى العام للأسعار

على المحور الرأسى والناتج الحقيقى على المحور الأفقى ، فإن المنحنى المسمى $\left[Y^{d}_{(M\,=\,300)}\right]$ إنما يمثل جميع النقاط التى يكون عندها (PXy) تساوى (1200) وحدة . فنقط أخرى على المنحنى المذكور عند مستوى ناتج حقيقى مثلا (600,300) فإن المستوى العام للأسعار المناظر على المحور الرأسى يكون (2,4) على التوالى [٦] .

والآن لنفرض قيمة أعلى لرصيد عرض النقود ولتكن مثلا (400) وحدة . فيمكن أن تتحقق معادلة نظرية الكمية ـــ بافتراض (k) تظل تساوى



شكل (٣ ـــ ٧)
منحنى الطلب الكلى الكلاسيكى .

---

(6) Parkin : Op. Cit. P. 134 .

$1/4$ $(V = 4)$ ـــ فإن (PXy) تصبح الآن تساوى (1600) . فمنحنى $[Y^d (M = 400)]$ الذى يمثل الحالة التى يكون فيها رصيد عرض النقود يساوى (400) إنما يقع أعلى وإلى يمين المنحنى $[Y^d (M = 300)]$ والذي يمثل تجميعات من (p) و(y) التى تكون عندها (PXy) تساوى (1600) . من هذا نرى أن زيادة عرض رصيد النقود تؤدى إلى إنتقال منحنى الطلب الكلى إلى اليمين .

ويمكن استنتاج جدول الطلب في حالة ما إذا كان عرض النقود (300) وفى حالة ما إذا كان عرض النقود (400) ـ على الوجه الآتي ـــ هذا بافتراض أن $V = 4$ أي $k = \frac{1}{4}$

جدول الطلب الكلي
$M^S = 300, k = 1/4$

P	y
2	600
3	400
4	300
5	240
6	200

جدول الطلب الكلى
$M^S = 400, k = 1/4$

P	y
2	800
3	533.3
4	400
5	320
6	266.6

وواضح مما تقدم أن منحنى الطلب الكلى ينحدر إلى أسفل موضحا أن الطلب الكلى يزداد عند هبوط السعر . ووفقا لنظرية كمية النقود ـــ والتى يطلق عليها هنا "النظرية النقدية للطلب الكلى" Monetary Theory of Aggregate Demand ـــ فإن مرونة منحنى الطلب الكلى تكون مساوية (−١) . ويعنى ذلك أن منحنى الطلب يتخذ الشكل الهندسى Rectangular Hyperbola

والخلاصة : أن النظرية النقدية للطلب الكلى مبنية على فكرة أن قوى التوازن تؤكد على أن عرض النقود يساوى طلب النقود . وهذا يعنى أنه بالنسبة لعرض معين من النقود ، فإن الكمية المطلوبة من السلع والخدمات ستنخفض وذلك عند إرتفاع المستوى العام للأسعار وإنها عند مستوى عام معين للأسعار فإن مقدار الطلب الكلي سيزداد عند زيادة الكمية المعروضة من النقود .

فمع رصيد معين لعرض النقود ، فإننا نستطيع أن نستنتج منحنى الطلب الكلى المنحدر إلى أسفل من اليسار إلى اليمين . ومنحنى الطلب الكلى هذا مع منحنى العرض الكلى الرأسى الموضح فى الفصل السابق يحددان المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج فى ظل النموذج الكلاسيكى . وهذا موضح فى شكل (٣ــ٨) .

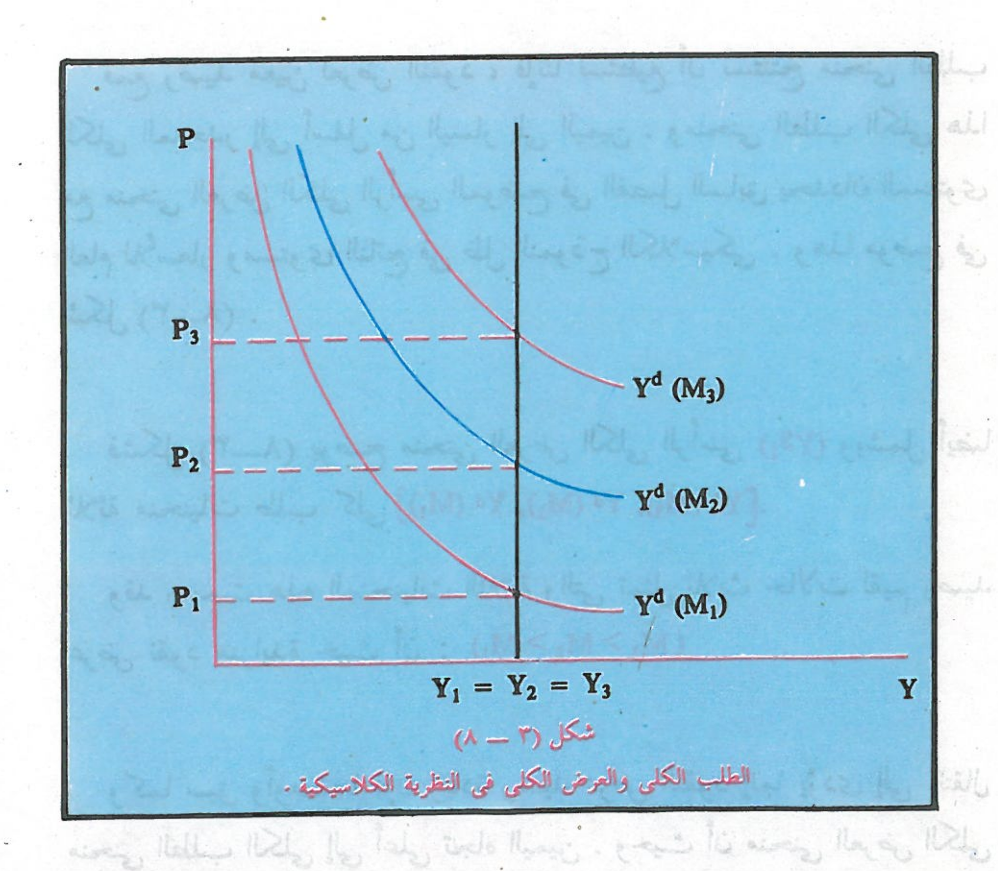
فشكل (٣ــ٨) يوضح منحنى العرض الكلى الرأسى (YS_1) ويشمل أيضا ثلاثة منحنيات طلب كلى $[Y^d (M_3), Y^d (M_2), Y^d (M_1)]$.

وقد رسمت هذه المنحنيات الثلاثة والتى تمثل ثلاث حالات لقيم رصيد عرض نقود متزايدة حيث أن : $(M_3 > M_2 > M_1)$

وكما سبق وأوضحنا فإن زيادة رصيد عرض النقود إنما يؤدى إلى إنتقال منحنى الطلب الكلى إلى أعلى تجاه اليمين . وحيث أن منحنى العرض الكلى إنما هو رأسى ، فإن زيادة الطلب الكلى لن تؤثر على الناتج . فكل ما هنالك يحدث إرتفاع فى الأسعار . والمهم أيضا أن نلاحظ أنه بالنسبة لقيمة معينة لـ(k) [أى (V)] فإن التغير فى كمية النقود هو العامل الوحيد الذى يؤدى إلى إنتقال منحنى الطلب الكلى ، ونظرا لأن قيمة التوازن لـ (k) أى (V) إعتبرت

أنها مستقرة فى الزمن القصير ، فإن الطلب الكلى يتغير فقط مع تغيير رصيد عرض النقود [٧] .

ويجب أن نلاحظ أن النظرية الكلاسيكية للطلب الكلى نظرية ضمنية . فهى ليست نظرية ظاهرة بمعنى أنها نظرية لا تركز على مكونات الطلب الكلى



شكل (٣ — ٨)

الطلب الكلى والعرض الكلى فى النظرية الكلاسيكية .

---

(7) Lawrence S. Ritter and William L. Silber : Principles of Money, Banking and Financial Markets . 5th. ed., New York : Basic Books, 1986. Ch 19 .

وتشرح العوامل التى تحدد مستوى هذه المكونات . فبدلا من ذلك ، فإنه فى النظرية الكلاسيكية ، فإن لقيمة معينة من (MV) أو ($M \frac{1}{k}$) ــ فإنها يوجد مقابلها مستوى من (P y) يجب أن يسود حتى يتحقق التوازن فى سوق النقود ؛ أى يتساوى طلب النقود مع العرض السائد للنقود . فلو أن طلب النقود زاد ــ أو قل ــ عن عرض النقود فسيكون هناك تدفق من ــ أو إلى ــ سوق السلع والخدمات وذلك عند محاولة الأفراد تخفيض ــ زيادة ــ إنفاقهم على السلع . فالنقاط على طول منحنى (Y^d) إنما هى نقاط حيث تكون منشآت الأعمال والقطاع النقدى فى حالة توازن فيما يتعلق بمعدلات الانفاق على السلع . ففى هذا المعنى ، فإن النظرية الكلاسيكية للطلب الكلى إنما هى نظرية تجميعات من "الأسعار ــ الناتج" التى تحقق التوازن فى سوق النقود وضمنيا التوازن فى مستوى طلب السلع .

التوازن فى النموذج الكلاسيكى :

بعد أن درسنا سوق العمل وتحديد منحنى العرض الكلى ، وبعد أن درسنا سوق النقود وتحديد الطلب الكلى بقى علينا أن نجمع هذين المفهومين معا وذلك لايضاح كيف يتحدد المستوى الفعلى للناتج والتوظف والأجور الحقيقية والمستوى العام للأسعار .

وشكل (٣ــ٩) يوضح كيف يتحقق التوازن فى النموذج الكلاسيكى . والجزء (أ) من الشكل هو عبارة عن طلب وعرض العمال فى سوق العمل حيث تحدد الأجر الحقيقى عند $(\frac{W}{P})_0$ وعند مستوى عمالة (N_0) .

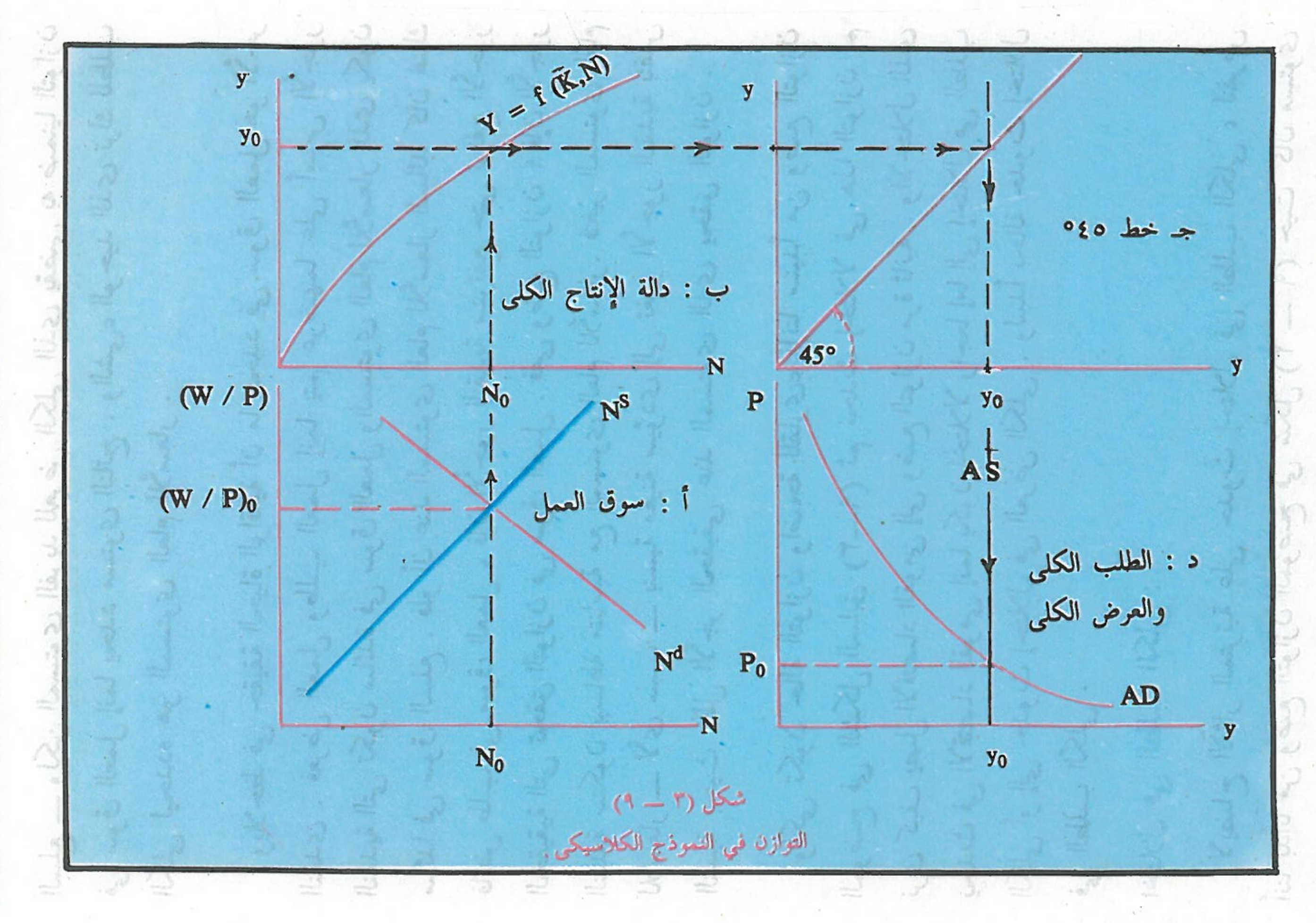
والجزء (ب) من الشكل هو عبارة عن دالة الإنتاج الكلية . ولما كان مستوى توازن التوظف قد حدد فى الجزء (أ) من الشكل عند (N_0) ، فإننا

نستطيع أن نحدد مستوى توازن الناتج (الدخل الحقيقى) وذلك باستخدام دالة الانتاج الموضحة فى الجزء (ب) من الشكل الذى يتضح منها أن هذا المستوى هو (Y_0) . وبتحويل مستوى ناتج التوازن الموضح فى الجزء (ب) من الشكل على المحور الرأسى إلى المحور الأفقى فى الجزء (جـ) من الرسم متبعين الخط المتقطع المار بخط(٥٤٥°) فإننا نستطيع أن نستنتج منحنى العرض الكلى AS (y^s) . وهذا موضح فى الجزء (د) من الشكل بالخط الرأسى المسمى (AS) عند مستوى ناتج (y_0) .

ويكتمل النموذج بالنظرية النقدية للطلب الكلى التى يمكن بواسطتها إستنتاج علاقة Rectangular Hyperbla بين المستوى العام للأسعار وبين الناتج (الدخل الحقيقى) والتى نسميها (AD) والتى أطلقنا عليها مسبقا (y^d) . وكما سبق أن أوضحنا ، فإن هذا المنحنى يوضح تجميعات من المستوى العام للأسعار ومن الناتج التى تحقق التوازن فى سوق النقود . فعلى طول هذا المنحنى فإنه عند جميع تجميعات المستوى العام للأسعار والناتج التى يوضحها هذا المنحنى فإن طلب النقود يكون مساويا لعرض النقود .

وعند النقطة التى يقطع عندها الطلب الكلى (الذى يمثل التوازن فى سوق النقود) منحنى العرض الكلى (والذى يمثل التوازن فى سوق العمل) يتحدد المستوى العام للأسعار الذى تكون عنده جميع الأسواق فى حالة توازن فى نفس الوقت . وهذا موضح فى الجزء (د) من شكل (٣ــ٩) بـ(P_0) . وعند المستوى العام للأسعار (P_0) فإن الاقتصاد القومى يكون على منحنى (AD) وهذا يعنى أن سوق النقود فى حالة توازن ، كما أن الاقتصاد القومى يكون على منحنى (AS) وهذا يعنى أن سوق العمل فى حالة توازن .

ووصف تحديد التوازن فى سوق العمل وفي سوق السلع الموضح سابقا يظهر كما ولو أن هناك فصلا تاما بين السوقين . فمستوى التوظف والأجر الحقيقى إنما يتحددان فى سوق العمل مستقلين عما يحدث فى سوق



شكل (٣ – ٩)
التوازن في النموذج الكلاسيكى.

السلع ــ ولكن المستوى الفريد للعرض الكلى الذى يقضى به ضمنيا التوازن فى سوق العمل إنما يحدد مستوى الناتج . والشىء الوحيد الذى ترك للطلب الكلى ليحدده هو المستوى العام للأسعار .

ويلاحظ فى حقيقة الحياة الواقعية أن ما يتحدد فى سوق العمل هو الأجر النقدى . فعرض العمل وطلب العمل إنما يتم عرضهما على أساس الأجور النقدية التى تكون سائدة فى سوق العمل والمستوى العام للأسعار الذى يكون سائدا فى سوق السلع . فلو أن عند المستوى العام للأسعار السائد كان هناك فائض طلب فى سوق العمل ، فإن الأجور النقدية سترتفع حتى ترتفع الأجور الحقيقية التى تحقق التوازن فى سوق العمل . ففى وضع التوازن ؛ فإن الأجور النقدية ستكون ببساطة متناسبة مع المستوى العام للأسعار. فتغير المستوى العام للأسعار ــ لأى سبب ــ بنسبة معينة سيؤدى إلى تغيير الأجور النقدية بنفس النسبة بحيث يظل الأجر الحقيقى عند المستوى الذى يحقق التوازن .

ولكى تكون حالة التوازن واضحة للقارىء فإننا سنبدأ من وضع التوازن الموضح فى الشكل السابق (٣ــ٩) ثم نحدث إختلالا فى هذا التوازن ثم نرى كيف يصل الاقتصاد القومى إلى وضع التوازن مرة ثانية . والاختلال الذى يحدث فى الاقتصاد القومى إنما يكون اختلالا راجعا إما إلى إختلال فى الطلب الكلي أو إلى حدوث إختلال فى العرض الكلى . ولنبدأ بحالة حدوث إختلال فى الطلب الكلى .

اختلال فى الطلب الكلى :

لايضاح الآثار المترتبة على حدوث إختلال فى الطلب الكلى ، لنفرض أننا بدأنا من وضع التوازن الموضح فى شكل (٣ ــ ٩) حيث كان مستوى توظف التوازن هو (N_0) ومستوى ناتج التوازن هو (y_0) والأجر الحقيقى

عند $\left(\frac{W}{P}\right)_0$ ، والمستوى العام للأسعار هو (P_0). ولنفرض كما هو موضح فى شكل (٣ ــ ١٠) ــ أن مستوى التوازن قد إختل نتيجة لإنتقال منحنى الطلب الكلى إلى اليمين من (AD) إلى (AD′) [٨] .

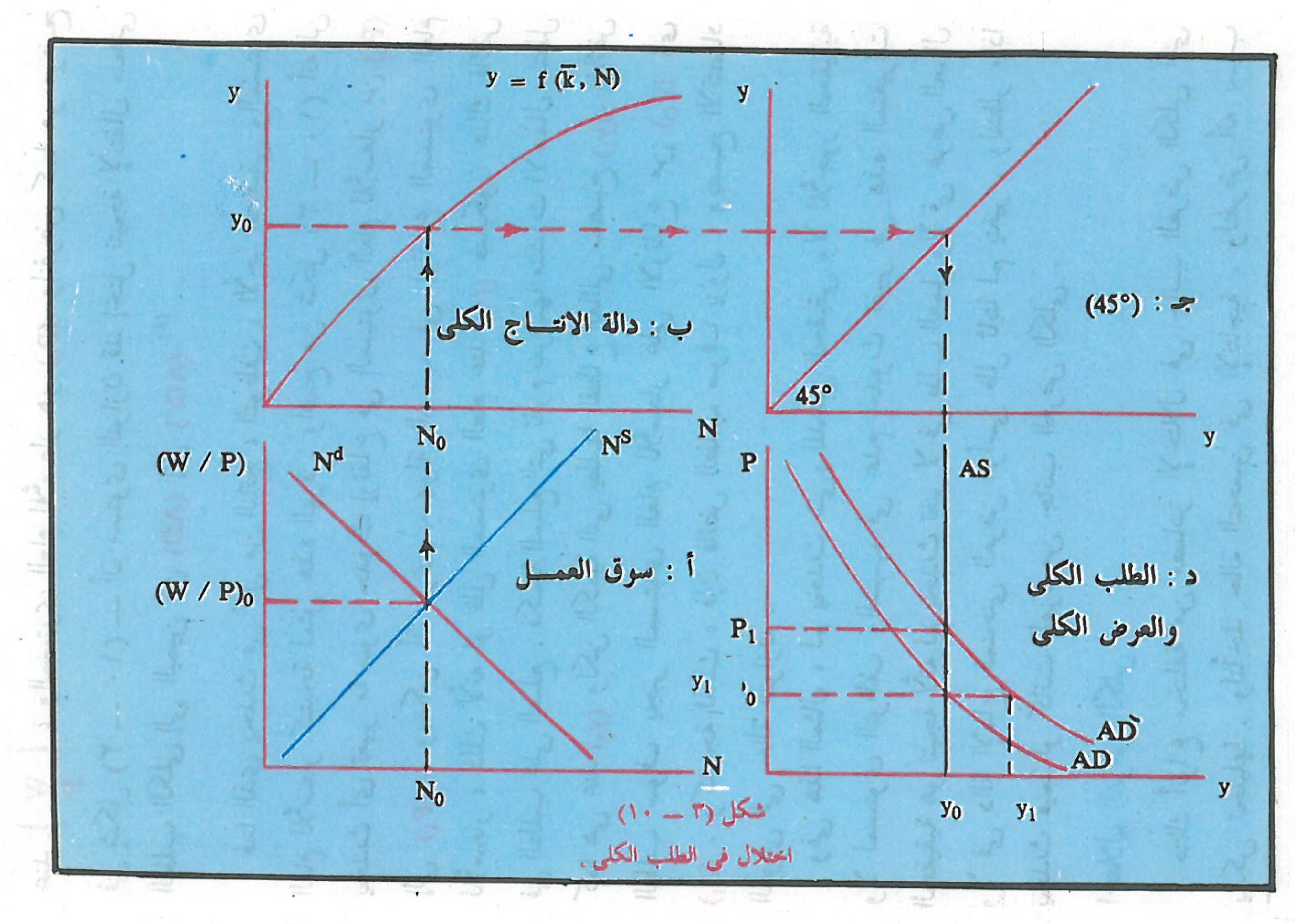
فما الذى يحدث فى كل من الناتج ، التوظف ، الأجر الحقيقى والمستوى العام للأسعار كنتيجة لمثل هذه الهزة . واضح من شكل (٣ ــ ١٠) أنه لن يحدث أى تغيير ما سوى حدوث إرتفاع فى المستوى العام للأسعار من (P_0) إلى (P_1) . ويمكن أن نرى بسهولة السبب فى إرتفاع المستوى العام للأسعار ، ذلك لأنه لو ظل المستوى العام عند (P_0) فسيكون هناك فائض فى الطلب على السلع . فكمية السلع التى تقوم بعرضها منشآت الأعمال ستظل كما هى عند (y_0) ولكن الكمية التى يطلبها القطاع العائلى ستصبح (y_1). ففائض الطلب سوف يجبر المستوى العام للأسعار على الارتفاع من (P_0) إلى (P_1) . وكنتيجة لذلك ، فإن فائض الطلب سوف يزول . ويصبح الاقتصاد القومى فى حالة التوازن .

وفى هذا المثال ، لم يحدث شىء للدخل الحقيقى ولا للأجور الحقيقية ولا لمستوى التوظف والسبب فى عدم حدوث تغيير فى هذه المتغيرات الحقيقية هو نتيجة لأنه لم يحدث تغير لا فى طلب العمل ولا فى عرض العمال ولا فى دالة الإنتاج فمنحنى العرض الرأسى ظل ثابتا لم يتغير . ولننظر ماذا يحدث فيما لو كانت الهزة من جانب العرض الكلى .

اختلال العرض الكلى :

هناك أنواع مختلفة من مصادر الإختلال فى جانب العرض الكلى التى يمكن تحليلها . ولنأخذ حالة التحسن فى الإنتاجية . ولنفرض أنه بسبب

(٨) إنتقال منحنى (AD) إلى (AD̀) قد يكون نتيجة لزيادة فى الكمية المعروضة من النقود أو قصر فترة السداد أو إرتفاع في معدل التضخم المتوقع .



شكل (٣ — ١٠)

اختلال فى الطلب الكلى .

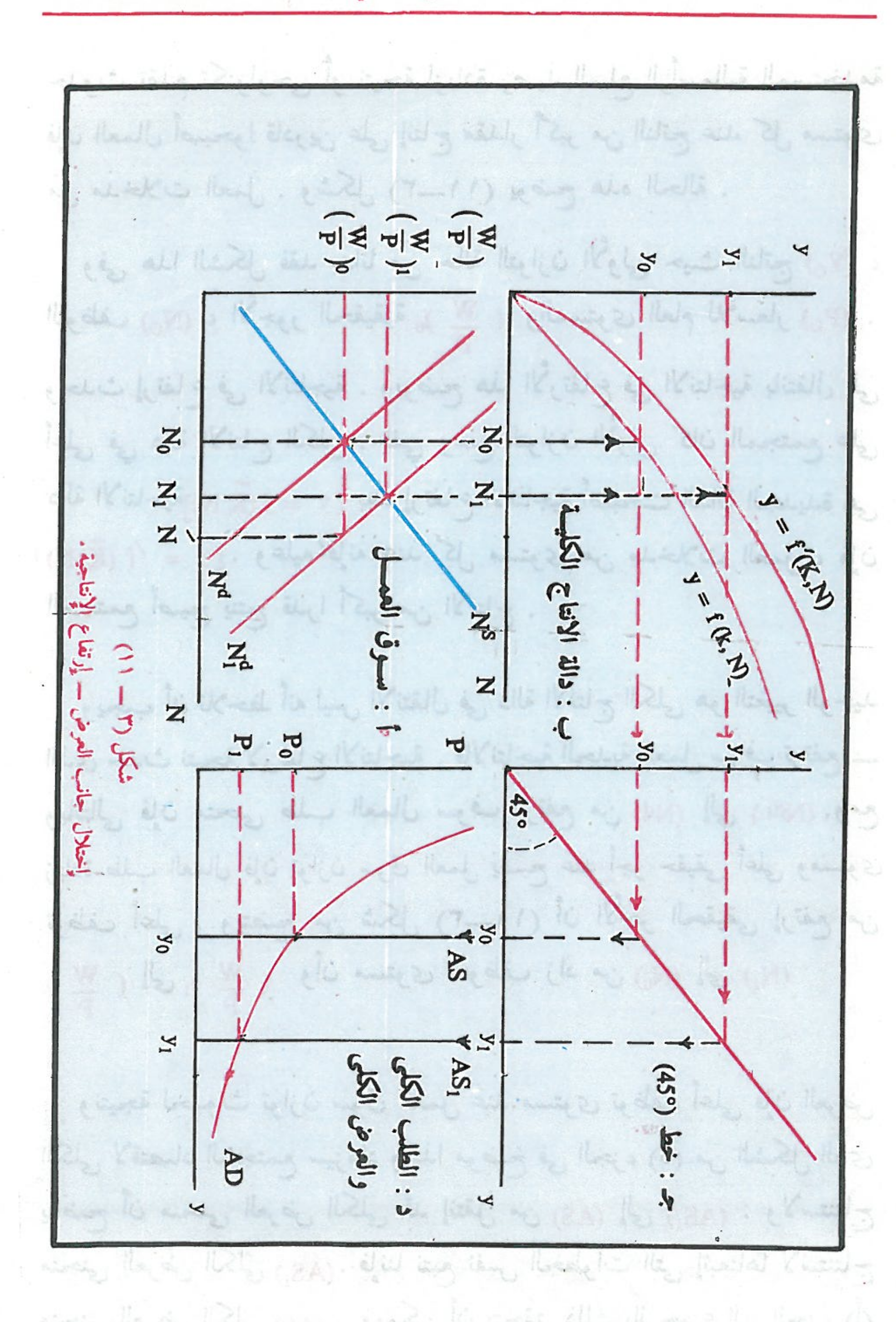
حدوث تقدم تكنولوجى أو نتيجة لزيادة رصيد السلع الرأسمالية المستخدمة فإن العمال أصبحوا قادرين على إنتاج مقدار أكبر من الناتج عند كل مستوى من مدخلات العمل . وشكل (٣ــ١١) يوضح هذه الحالة .

وفى هذا الشكل فقد بدأنا من حالة التوازن الأولى حيث الناتج (Y_0) ، التوظف (N_0) ، الأجور الحقيقية $(\frac{W}{P})_0$ والمستوى العام للأسعار (P_0) .

وحدث إرتفاع فى الانتاجية . ويوضح هذا الأرتفاع فى الانتاجية بانتقال إلى أعلى في دالة الانتاج الكلى . ففي وضع التوازن الأولى كان المجتمع على دالة الانتاجية $[y = f(\bar{K}, N)]$ بعد إرتفاع الانتاجية أصبحت الدالة الجديدة هى $[y = {}^{\prime}f(\bar{K}, N)]$. وعليه، فإنه عند كل مستوى من مدخلات العمل ، فإن المجتمع أصبح ينتج قدرا أكبر من الانتاج .

ويجب أن نلاحظ أنه ليس الانتقال فى دالة الانتاج الكلى هو التغيير الوحيد الذى حدث نتيجة لارتفاع الانتاجية . فالانتاجية الحدية للعمل سوف ترتفع ــ وبالتالى فإن منحنى طلب العمال سوف يرتفع من (N^d) إلى (N^{d_1}) .ومع زيادة طلب العمال فإن توازن سوق العمل يصبح عند أجر حقيقى أعلى ومستوى توظف أعلى . ويتضح من شكل (٣ــ١١) أن الأجر الحقيقى إرتفع من $(\frac{W}{P})_0$ إلى $(\frac{W}{P})_1$ وأن مستوى التوظف زاد من (N_0) إلى (N_1)

ونتيجة لحدوث توازن سوق العمل عند مستوى توظف أعلى فإن العرض الكلى لاقتصاد المجتمع سيزداد وهذا موضح فى الجزء (د) من الشكل الذى يوضح أن منحنى العرض الكلى قد إنتقل من (AS) إلى (AS_1) . ولاستنتاج منحنى العرض الكلى (AS_1). فإننا نتبع نفس الخطوات التى إتبعناها لاستنتاج منحنى العرض الكلى (AS) . ويمكن أن يتحقق ذلك بالرجوع إلى الجزء (أ)



شكل (٣ – ١)
اختلال جانب العرض – إرتفاع الإنتاجية

من شكل (٣ــ١١) والذى يوضح أن مستوى التوظف أصبح (N_1) . وبتتبع مستوى التوظف (N_1) إلى أعلى فى الجزء (ب) من نفس الشكل فإننا نستطيع أن نحدد مستوى الناتج عند (y_1) وذلك على دالة الإنتاج الكلية الجديدة . وبتتبع مستوى الانتاج (y_1) فى الجزء (جـ) من نفس الشكل أيضا ثم فى الجزء (د) من نفس الشكل فإننا نتوصل إلى تحديد موقع منحنى العرض الكلى الجديد (AS_1) عند مستوى ناتج (y_1) . ويقطع منحنى العرض الكلى الجديد منحنى الطلب الكلى الأصلى (AD) ــ الذى لم يتغير ــ عند مستوى سعر (P_1) ومستوى ناتج (y_1) .

ويختلف وضع التوازن الجديد عن وضع التوازن القديم فى أن الأجور الحقيقية ومستوى الناتج ومستوى التوظف كلها تزداد ، أما المستوى العام للأسعار فقد انخفض. ولكى نرى كيف يتحقق التوازن الجديد، فإننا نفترض أنه لو أن مستوى الأجر الحقيقى ومستوى الأسعار ظلا على ما كانا عليه فإنه عند مستوى الأجر الحقيقى الأصلى $\left(\frac{W}{P}\right)_0$ فإن مقدار طلب العمل يصبح (N') بينما يظل عرض العمل (N_0) . ويعنى ذلك أن هناك فائضا فى الطلب فى سوق العمل ــ وتصبح منشآت الأعمال غير قادرة على إستجار العمال عند الأجر الحقيقى المذكور . وتؤدى المنافسة بين منشآت الأعمال فى الحصول على العمال إلى رفع الأجر الحقيقى إلى أعلى ويستمر هذا الرفع حتى يصل الأجر الحقيقى عند مستوى التوازن الجديد عند أجر حقيقى آخر $\left(\frac{W}{P}\right)_1$

وبالمثل ، فلنرى ماذا يحدث فى سوق السلع لو أن مستوى الأسعار ظل عند مستوى التوازن القديم عند (P_0) . لو حدث ذلك ، فإنه نظرا لأن منحنى العرض الكلى قد إنتقل إلى اليمين فسيكون هناك فائض فى عرض السلع ويصبح القطاع العائلى غير معتزم شراء جميع السلع التى تسعى منشآت

الأعمال إلى عرضها . وتؤدى ضغوط المنافسة بين منشآت الأعمال إلى تخفيض السعر ، ويستمر السعر فى الانخفاض إلى أن يتلاشى فائض العرض . ويتحقق ذلك عند مستوى أسعار (P_1).

النظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة :

فى النظرية الكلاسيكية ، فإن مكونات الطلب الكلى على السلع ـــ الإستهلاك، والإستثمار، والإنفاق الحكومى ـــ تلعب دورها الظاهر فى تحديد سعر فائدة التوازن . وفى الحقيقة ، فإن سعر الفائدة هو الذى يضمن أن التغيرات الخارجية Exogenous فى مكونات الطلب الكلى لا تؤثر على مستوى الطلب الكلى للسلع.

سعر فائدة التوازن فى النظرية الكلاسيكية إنما هو سعر الفائدة الذى يكون عنده كمية الأرصدة Funds التى يرغب الأفراد فى إقراضها مساوية للكميات التى يرغب الأخرين فى اقتراضها . وللتبسيط ، فإننا نفترض أن المقترضين يتكونون من بائعين لسندات نمطية ـــ وعد بسداد مبلغ معين فى المستقبل . والاقراض إنما هو عبارة عن شراء هذه السندات.والاقتراض المبسط هنا هو أن السندات إنما هى سندات أبدية Perpetuity ـــ أى سندات تدفع تيارا من مدفوعات الفائدة دون سداد قيمة الأصل . ويقيس سعر الفائدة عائد الاحتفاظ بهذه السندات والذى يساوى تكاليف الاقراض . وسعر الفائدة سوف يتوقف على العوامل التى تحدد مستويات عرض السندات (الاقتراض) وعلى العوامل التى تحدد مستويات طلب السندات (الاقراض) .

وفى النظرية الكلاسيكية فإن عارضى السندات هم المنشآت التى تمول الانفاق الاستثمارى عن طريق بيع السندات. وكذلك الحكومة التى تلجأ إلى

بيع السندات لتمويل الانفاق الزائد عن إيرادات الضرائب .

ومستوى عجز موازنة الحكومة ـ فائض الانفاق على الإيرادات ـ وكذلك ذلك الجزء من العجز الذى تختار الحكومة تمويله عن طريق بيع السندات للعامة إنما تعتبر متغيرات خارجية للسياسة .

وفى النموذج الكلاسيكى ، فإن مستوى الاستثمار إنما هو دالة فى الربحية المتوقعة من الاستثمار فى المشروعات وأيضا فى سعر الفائدة . والربحية المتوقعة من الاستثمار فى المشروعات إنما يفترض أنها تتغير مع تدفقات الطلب على منتجات هذه المشروعات طيلة مدة حياتها ، وأن هذه التوقعات محل لعوامل متغيرة .

وبالنسبة لربحية متوقعة معينة ، فإن الإنفاق الإستثمارى يتغير مع سعر الفائدة . ويمكن إيضاح هذه العلاقة على النحو الآتى : فالمنشأة عادة ما يكون لديها عدد من المشروعات التى يمكن توجيه الإستثمار إليها، وكل مشروع يعطى عائدا متوقعا مختلفا . وتقوم المنشأة بترتيب هذه المشروعات على أساس مستوى الربحية المتوقعة . وسعر الفائدة يمثل تكاليف إقتراض الأرصدة اللأزمة لتمويل هذه المشروعات الاستثمارية . وعند أسعار فائدة عالية ، فإن عددا قليلا من هذه المشروعات يكون مربحا خالصا من تكاليف الفائدة . وكلما كان سعر الفائدة منخفضا ـ تكاليف الاقتراض منخفضة ـ فإن مشروعات أكثر وأكثر تكون مريحة خالصة من الفائدة وبالتالى فإن الاستثمار يزيد . وعليه ، فيمكن أن نخلص من ذلك إلى أن الاستثمار يتوقف عكسيا على سعر الفائدة . ففى جانب العرض ـ الإقتراض ـ فى سوق السندات ، فإن عرض السندات الحكومية يكون خارجيا **Exagenous** وعرض منشآت الأعمال إنما يساوى مستوى الإنفاق الاستثمارى . كما يلاحظ أن الإستثمار يتغير عكسيا مع سعر الفائدة كما أنه يتأثر أيضا بواسطة تقلبات

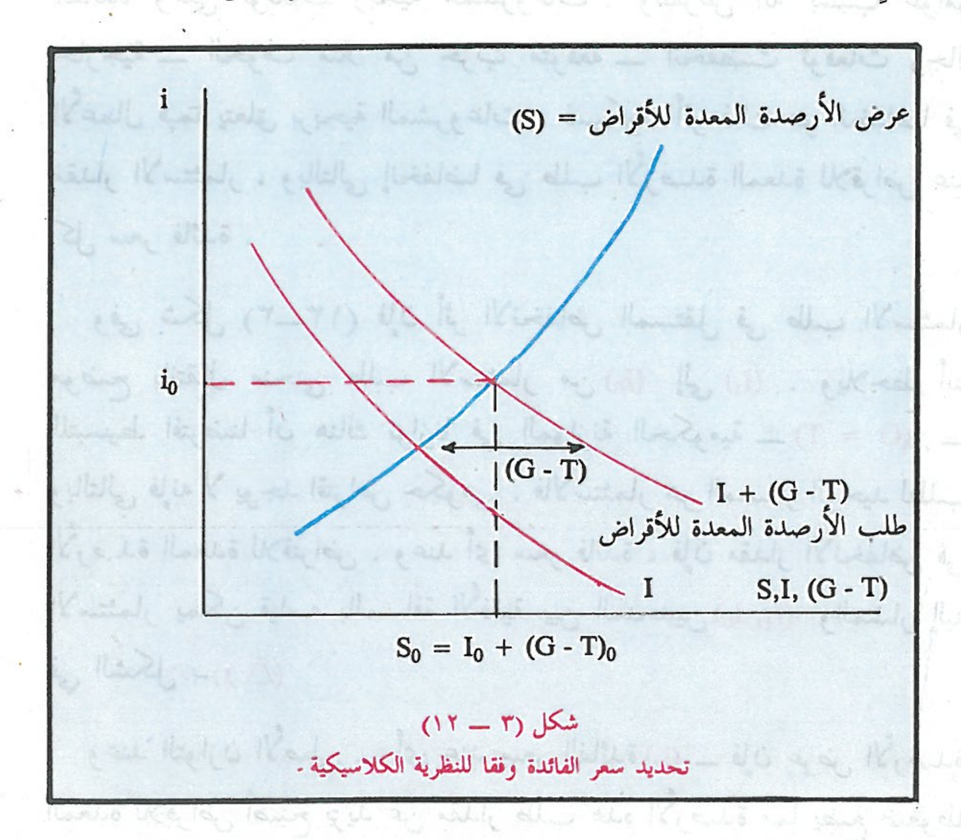
العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية المتوقعة للمشروعات الإستثمارية .

أما فى جانب الطلب (الاقراض) فى سوق السندات فيوجد المدخرون من الأفراد الذين يقدمون على شراء السندات . وفى النموذج الكلاسيكى فإن الادخار ــ اعتبر دالة مباشرة (موجبة Positive) فى سعر الفائدة . وعملية الادخار ــ إنما هى عملية التنازل عن الاستهلاك الحاضر وذلك حتى يكون هناك سيطرة على الاستهلاك فى المستقبل . وعند زيادة سعر الفائدة فإن نسبة المبادلة - Term of Trade - off تصبح أفضل . فالدينار الذى يدخر اليوم سوف يكسب عائد فائدة أكبر للمدخر ، وبالتالى مقدرة أكبر على السيطرة على استهلاك السلع فى الفترات المستقبلة . وقد افترض الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الأفراد سوف ينتهزوا هذه الميزة ــ نسبة تبادل أفضل للاستهلاك فى المستقبل عن استهلاك اليوم ــ فبالتالى سوف يدخرون أكثر .

ولكن لماذا يلجأ المدخر إلى سوق السندات ، بالرغم من أن النقود هى وسيلة لتخزين الثروة . نظرا لأن النقود لا تدفع أى فائدة ، فإن الكلاسيكيين افترضوا أن السندات تكون دائما مفضلة كوسيلة لتخزين الثروة . فكما سبق الاشارة ، فإن بعض النقود يحتفظ بها بغرض الملاءمة والأمان التى توفرهما . وتجميع الثروة من خلال المدخرات إنما يتم فى الغالب في شكل سندات . ويعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الأفراد قد يحولوا ثرواتهم إلى نقود فى أوقات الأزمات الاقتصادية . ففى مثل هذه الأوقات ، وفى أوقات ذعر البنوك ، وإنتشار حالات الإفلاس ، فإن الأفراد قد يقلقون فيما يتعلق بامكانية الوفاء بالسندات فيلجأون إلى إكتناز النقود . ولكن فى الأوقات العادية ، فإن الفرض الكلاسيكى هو أن الادخار هو طلب السندات .

وتحديد سعر الفائدة فى النظام الكلاسيكى موضح فى شكل (٣ـــ١٢) .

فالإدخار (S) رسم على أساس أنه دالة مباشرة فى سعر الفائدة[٩] . والإدخار هو مصدر الطلب على السندات أو كما يسميه الاقتصاديون الكلاسيكيون عرض الأرصدة المعدة للاقراض **Supply of Loanable Funds** . والإستثمار (I) هو عبارة عن دالة ذات إنحدار سالب فى مقابل سعر الفائدة . والاستثمار مضافا إليه العجز الحكومى ـ المحدد خارجيا ـ (G - T) ، والذى يمول كله عن طريق بيع السندات إنما يساوى عرض السندات . وفى التعبير الكلى فإن الإستثمار يطلق عليه طلب الأرصدة المعدة للإقراض **Demand of**



شكل (٣ ــ ١٢)
تحديد سعر الفائدة وفقا للنظرية الكلاسيكية .

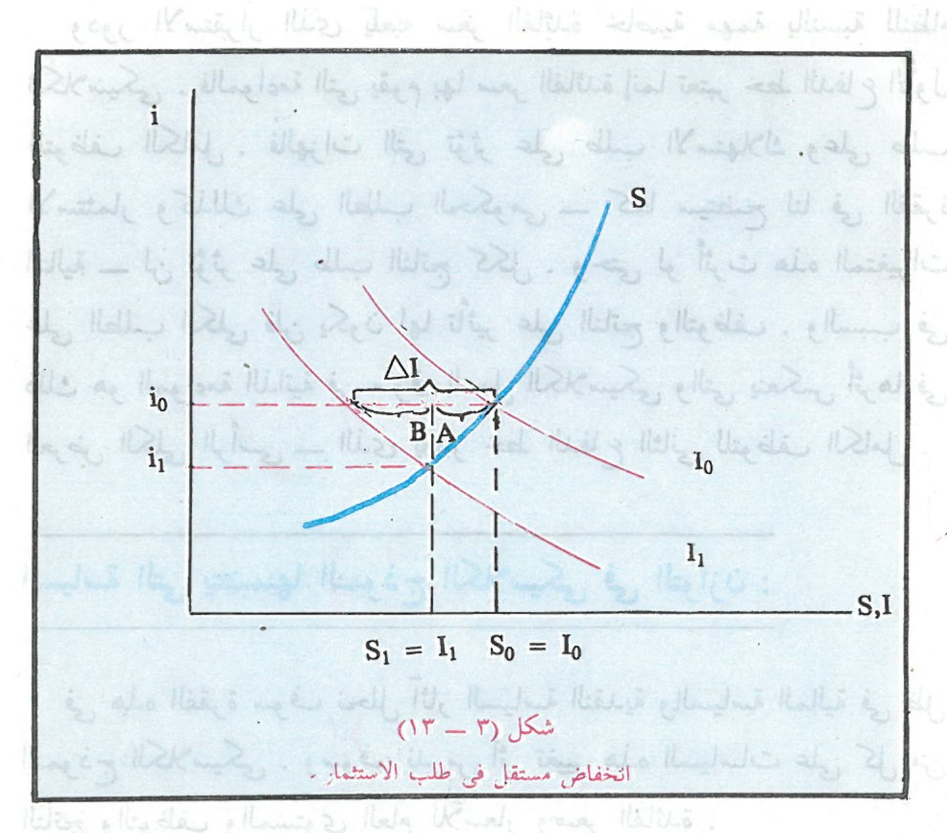
(٩) استخدمت الحروف الكبيرة **Capital Letters** بالنسبة للادخار (S) والاستثمار (I) والانفاق الحكومى (G) والضرائب (T) بالرغم من أننا نعتبر هذه المتغيرات حقيقية .

Loanable Funds . وفى شكل (٣ ـــ ١٢) فإن (i_0) هو سعر فائدة التوازن . أى سعر الفائدة الذى يحقق التعادل بين عرض وطلب السندات أو طلب وعرض الأرصدة المعدة للاقراض .

ويلعب سعر الفائدة ـــ فى النظام الكلاسيكى ـــ دورا محققا للاستقرار Stabilizing Role كما يتضح من دراسة الآثار المترتبة على التغيير فى تدفقات ربحية الاستثمار . فكما سبق أن أوضحنا فإن الاستثمار يتوقف على سعر الفائدة وعلى توقعات ربحية المشروعات . ولنفرض أنه بسبب عوامل خارجية ـــ الخوف مثلا من حرب متوقعة ـــ انخفضت توقعات رجال الأعمال فيما يتعلق بربحية المشروعات . فسيكون أثر ذلك هو انخفاضا فى مقدار الاستثمار ، وبالتالى إنخفاضا في طلب الأرصدة المعدة للاقراض عند كل سعر فائدة .

وفى شكل (٣ــ١٣) فإن أثر الانخفاض المستقل فى طلب الاستثمار موضح بانتقال منحنى طلب الاستثمار من (I_0) إلى (I_1) . ويلاحظ أننا للتبسيط افترضنا أن هناك توازنا فى الموازنة الحكومية ـــ $(G = T)$ ـــ وبالتالى فإنه لا يوجد اقتراض حكومى . فالاستثمار هو المصدر الوحيد لطلب الأرصدة المعدة للاقتراض . وعند أى سعر فائدة ، فإن مقدار الانخفاض فى الاستثمار يمكن قياسه بالمسافة الأفقية بين المنحنيين (I_1, I_0) والمشار إليه في الشكل بـ$(\triangle I)$

وعند التوازن الأصلى ـــ أى عند سعر الفائدة (i_0) ـــ فإن عرض الأرصدة المعدة للاقراض أصبح يزيد عن مقدار طلب هذه الأرصدة مما يضع ضغوطا تنازلية على سعر الفائدة . فعند إنخفاض سعر الفائدة ، فإن الادخار ينخفض والذى يعنى أن الاستهلاك الجارى قد زاد . وتقاس الزيادة فى الاستهلاك (الانخفاض فى الادخار) فى شكل (٣ــ١٣) بالمسافة (A) . هذا بالاضافة



شكل (٣ ــ ١٣)
انخفاض مستقل فى طلب الاستثمار .

إلى أن الاستثمار سوف ينتعش بعض الشيء نتيجة لانخفاض سعر الفائدة . والاستثمار المستمال نتيجة لانخفاض سعر الفائدة مقاس فى شكل (٣ــ١٣) بالمسافة (B). ويتحقق التوازن مرة ثانية عند سعر الفائدة (i_1) حيث يكون الادخار ــ عرض الأرصدة المعدة للإقراض ــ مساويا للاستثمار ــ طلب الأرصدة المعدة للاقراض . وعند التوازن الجديد فإن الزيادة فى الاستهلاك ــ الانخفاض فى الادخار ــ مضافا إليه الزيادة فى الاستثمار المترتبة على انخفاض سعر الفائدة ــ أى المسافة (A + B) فى شكل (٣ــ١٣) ــ تكون مساوية للانخفاض الأصلى المستقل فى طلب الاستثمار [المسافة (Δ I) فى شكل (٣ ــ ١٣)] . ونتيجة لمواءمة سعر الفائدة فإن مجموع طلب القطاع الخاص (C + I) لم يتأثر بالانخفاض المستقل فى طلب الاستثمار .

ودور الاستقرار الذى يلعبه سعر الفائدة خاصية مهمة بالنسبة للنظام الكلاسيكى . فالمواءمة التى يقوم بها سعر الفائدة إنما تعتبر خط الدفاع الأول للتوظف الكامل . فالهزات التى تؤثر على طلب الاستهلاك .وعلى طلب الاستثمار وكذلك على الطلب الحكومى ــ كما سيتضح لنا فى الفقرة التالية ــ لن تؤثر على طلب الناتج ككل . وحتى لو أثرت هذه المتغيرات على الطلب الكلى فلن يكون لها تأثير على الناتج والتوظف . والسبب فى ذلك هو المواءمة الذاتية فى سوق العمل الكلاسيكى والتى ينعكس أثرها فى العرض الكلى الرأسى ــ الذى يعتبر خط الدفاع الثانى للتوظف الكامل .

السياسة التى يتضمنها النموذج الكلاسيكى فى التوازن :

فى هذه الفقرة سوف نحلل آثار السياسة النقدية والسياسة المالية فى ظل النموذج الكلاسيكى . وسوف ندرس أثر تغيير هذه السياسات على كل من الناتج والتوظف والمستوى العام للأسعار وسعر الفائدة .

السياسة المالية :

لنتتبع أولا الآثار المترتبة على زيادة الانفاق الحكومى . وحتى نتجنب إدخال آثار السياسة النقدية فإننا سنفترض أن رصيد عرض النقود ثابت . وسنفترض أيضا أن حصيلة الضرائب (T) ثابته ، وبالتالى فإن الزيادة فى الانفاق الحكومى إنما ستمول عن طريق بيع السندات للعامة . ويجب أن يكون واضحا من تحليلنا أن الزيادة فى الانفاق الحكومى سوف لن تؤثر على قيمة الناتج ولا على المستوى العام للأسعار . ويجب أن يكون هذا هو الوضع ذلك لأننا إستنتجنا كل من الطلب الكلى والعرض الكلى ، واللذان يحددان معا مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار دون أن نشير إلى مستوى الانفاق

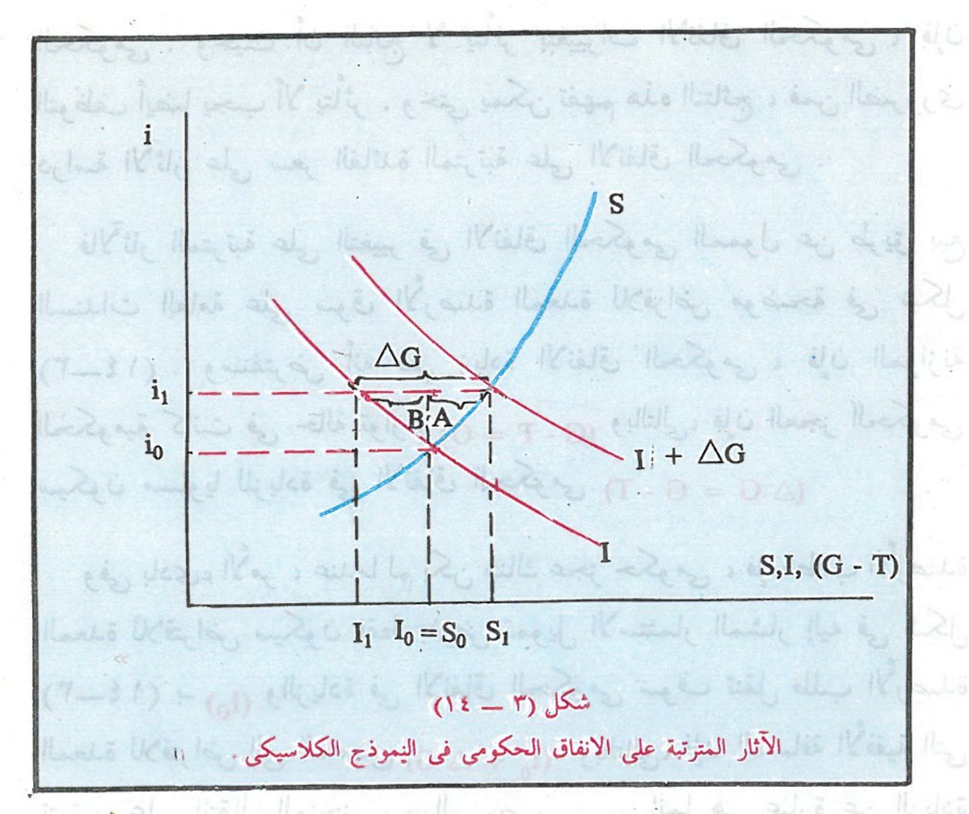
الحكومى . وحيث أن الناتج لا يتأثر بتغييرات الانفاق الحكومى ، فإن التوظف أيضا يجب ألا يتأثر . وحتى يمكن تفهم هذه النتائج ، فمن الضرورى دراسة الآثار على سعر الفائدة المترتبة على الانفاق الحكومى .

فالآثار المترتبة على التغيير فى الانفاق الحكومى الممول عن طريق بيع السندات العامة على سوق الأرصدة المعدة للاقراض موضحة فى شكل (٣ــ١٤) . وسنفترض أنه قبل زيادة الانفاق الحكومى ، فإن الموازنة الحكومية كانت فى حالة توازن $(G - T = O)$ وبالتالى، فإن العجز الحكومى سيكون مساويا للزيادة فى الانفاق الحكومى $(\triangle G = G - T)$.

وفى بادىء الأمر ، عندما لم يكن هناك عجز حكومى ، فإن طلب الأرصدة المعدة للاقتراض سيكون فقط بغرض تمويل الاستثمار المشار إليه فى شكل (٣ــ١٤) بـ (I_0) والزيادة فى الانفاق الحكومى سوف تنقل طلب الأرصدة المعدة للاقتراض إلى المنحنى $(I_0 + \triangle G)$. وبالتالى، فإن المسافة الأفقية التى تترتب على انتقال المنحنى (I_0) إلى $(I_0 + \triangle G)$ إنما هى عبارة عن الزيادة فى طلب الأرصدة المعدة للاقتراض عند أى سعر فائدة والتى تقيس مقدار الزيادة فى الانفاق الحكومى . وهذه مقاسة بالمسافة المشار إليها فى شكل (٣ــ١٤) بـ $(\triangle G)$.

والزيادة فى الانفاق الحكومى سيترتب عليها زيادة فى طلب الأرصدة المعدة للاقتراض وذلك عندما تقوم الحكومة ببيع السندات لتمويل الانفاق الجديد . وسيؤدى ذلك إلى فائض فى طلب أرصدة المقترضين عن عرض أرصدة المقرضين عند سعر الفائدة الأصلى (i_0) مما ينتج عنه رفع سعر الفائدة إلى (i_1) . والزيادة فى سعر الفائدة لها أثران :

أولا : الادخار سيزداد من (S_0) إلى (S_1) والمعبر عنه بالمسافة المشار إليها



شكل (٣ ــ ١٤)

الآثار المترتبة على الانفاق الحكومى فى النموذج الكلاسيكى .

بـ(A) فى شكل (٣ــ١٤) . وكما سبق أن أوضحنا فإن زيادة الادخار إنما سيصحب بتخفيض مساوٍ فى طلب الاستهلاك .

ثانيا : نتيجة لارتفاع سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) فإن الاستثمار سوف ينخفض . فعند سعر الفائدة (i_1) فإن مقدار الاستثمار الجديد يكون (I_1) . وإنخفاض الاستثمار مشار إليه فى شكل (٣ــ١٤) بالمسافة (B) .

ومن شكل (٣ــ١٤) واضح أن مقدار الانخفاض فى طلب الاستهـ ــ ـــ والذى يساوى مقدار الزيادة فى الادخار (المسافة (A)) ــ مضافا إليها مقدار الانخفاض فى الاستثمار ــ (المسافة (B))-إنما تساوى مقدار الزيادة فى الانفاق الحكومى (G) نخلص من ذلك إلى أن الزيادة فى الانفاق الحكومى الممولة عن طريق بيع السندات للعامة إنما تدفع سعر الفائدة إلى

أعلى بالقدر الكافى ليزاحم Crowd Out ـــ بمعنى يحل محل ـــ قدرا مساويا من الانفاق الخاص (إستهلاك زائدا إستثمار) . فالانفاق الخاص سوف يثبط . فارتفاع سعر الفائدة سيجعل القطاع العائلى يحل الاستهلاك المستقبلى محل الاستهلاك الحاضر ـــ أى يدخر أكثر . وكذلك ، فإن الاستثمار سوف ينخفض ذلك لأن مشروعات أقل تصبح مربحة نتيجة لزيادة تكاليف الاقتراض . وهذه المزاحمة هى التى تمنع زيادة الطلب الكلى وذلك عند زيادة عنصر الطلب الحكومى . وحيث أن الطلب الكلى لم يتغير ، فإن الزيادة فى الانفاق الحكومى الممولة بواسطة السندات لن تؤثر على المستوى العام للأسعار .

وتحليل مماثل للتحليل السابق سوف يوصلنا إلى نفس النتيجة فى حالة التغيير فى سياسة الضرائب . فمثلا ، تخفيض فى الضرائب ($-\triangle T$) سوف يؤدى إلى رفع سعر فائدة التوازن ولكنه لن يؤثر على الطلب الكلى.وبالتالى، لن يؤثر على المستوى العام للأسعار ، وذلك بافتراض أن تخفيض الضرائب قد مول بواسطة السندات .

ولكن ما هى الآثار المترتبة على زيادة الانفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب فى حالة قيام الحكومة بطبع نقود جديدة لتمويل ذلك . هنا ، نظرا لأن كمية النقود قد تغيرت ، فإن المستوى العام للأسعار سوف يتغير بنفس النسبة . وقد سبق أن أوضحنا كيف أن الزيادة فى عرض النقود ستؤدى إلى إنتقال منحنى الطلب الكلى إلى أعلى متحركا على منحنى العرض الكلى الرأسى رافعا المستوى العام للأسعار . وفى النظام الكلاسيكى فإن مصدر الزيادة في عرض النقود لا يهم . فتغيير معين فى رصيد عرض النقود له نفس الأثر سواء دخلت الاقتصاد القومى لتمويل زيادة فى الانفاق الحكومى أو لأى غرض

آخر . والخلاصة : لا الزيادة فى الانفاق الحكومى ولا تخفيض الضرائب لهما آثار مستقلة على الطلب الكلى .

السياسة النقدية :

دور النقود فى النظام الكلاسيكى قد تمت معالجته فيما سبق ، وما نحتاج إليه هو مجرد تلخيص ما توصلنا إليه فيما يتعلق بأثر التغيير فى رصيد عرض النقود . ففى النظرية الكلاسيكية ، فإن رصيد عرض النقود هو المحدد للمستوى العام للأسعار وهو المحدد لمستوى الدخل النقدى لمستوى معين من الدخل الحقيقى . وبهذا المفهوم ، فإن السياسة النقدية كانت لها أهمية بالنسبة للاقتصاد الكلاسيكى ، فالاستقرار فى رصيد عرض النقود إنما هو متطلب لتحقيق الاستقرار فى الأسعار .

وفى معنى آخر ، فإن النقود لم تكن ذات أهمية بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيكيين . ذلك ، أن كمية النقود لا تؤثر على القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية فى الاقتصاد القومى : الناتج ، التوظف وسعر الفائدة . فالناتج والتوظف يحددان بواسطة جانب العرض . ونظرية سعر فائدة التوازن السابق عرضها نظرية حقيقية لم تشر إلى كمية النقود . فالعوامل المحددة لسعر الفائدة هى طلب الاستثمار الحقيقى والادخار الحقيقى والقيمة الحقيقية للعجز — وهو ما أسماه الاقتصاديون الكلاسيكيون بقوى ''الانتاجية والتوفير Productivity and Thrift ''

فبالنسبة للاقتصاديين الكلاسيكيين فإن النقود كانت عبارة عن ''حجاب'' (Veil) تحدد القيم النقدية للمتغيرات التى تحدد مستوى النشاط الاقتصادى ، ولكنها لا تؤثر على الكميات الحقيقية .

النموذج الكلاسيكى مع جمود الأجور :

افترضنا فى تحليلنا السابق للنظرية الكلاسيكية ــ حتى الآن ــ أن الأجور النقدية تتميز بالمرونة التامة . فالمواءمة الفورية للأجور النقدية هى التى تضمن لسوق العمل أن يكون فى وضع توازنى . وعليه ، ففى النظام الكلاسيكى ، فإن مرونة الأجور النقدية إنما هى متطلب لكى يتحقق التوظيف الكامل .

ولكن الاقتصاديين الكلاسيكيين أدركوا أن الأجور النقدية قد تكون جامدة فى بعض الأحيان ، وخاصة فى الاتجاه التنازلى لهذه الأجور . وهناك الكثير من الأسباب التى تجعل مثل هذه الأجور جامدة فى اتجاهها التنازلى . ولنأخذ الحالة التى ينخفض فيها الطلب على العمال والآثار المترتبة على ذلك على الأجور النقدية . وواضح ، أن العمال قد يحاولون تجنب الانخفاض فى الأجور النقدية المطلوبة لتحقيق التعادل بين العرض والطلب . ولكن العمال قد لا يكون لديهم القدرة الكافية لمنع انخفاض أجورهم استجابة لظروف السوق . وقد شهد الاقتصاديون الكلاسيكيون نمو نقابات العمال المنظمة . وأدركوا أن المنظمات العمالية قد تقاوم بشدة تخفيض الأجور لتحقيق التوازن فى سوق العمل وذلك فى الأوقات التى يكون فيها الطلب على العمل ينخفض . فالفوضى والتباطوء فى العمل والاضراب كلها أسلحة من الممكن إستخدامها بواسطة المنظمات العمالية لمنع حدوث تخفيض فى الأجور .

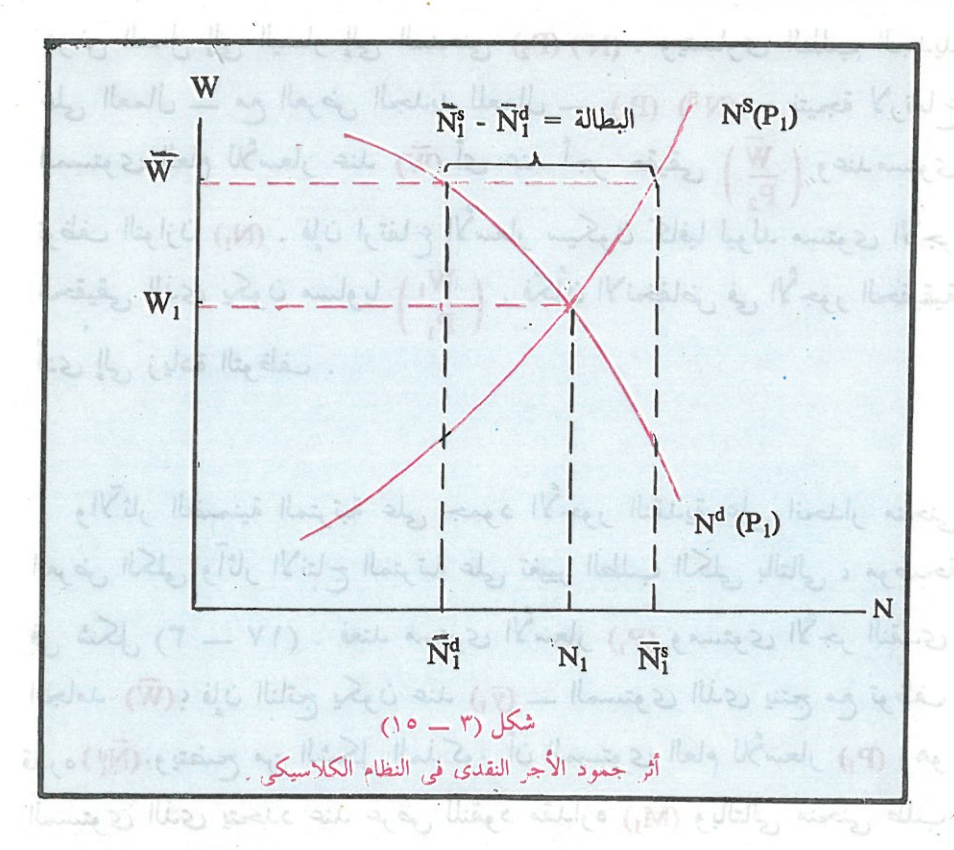
ومن ناحية أخرى ، فإن السياسة الحكومية قد تجعل الأجور النقدية جامدة فى اتجاهها التنازلي . والمثل الواضح للسياسات الحكومية والتى تمنع الأجور من الانخفاض هو قوانين الحد الأدنى للأجور . هذا بالاضافة إلى أنه خلال الفترات التى يكون فيها مستوى النشاط الاقتصادى ينخفض ، فإن الحكومة

عادة ما تحاول منع الأجور والأسعار من الإنخفاض اعتقادا أن ذلك سيقلل من حركة الانكماش الاقتصادى .

ويمكن تحليل الآثار المترتبة على جمود الأجور التنازلى فى اطار النظرية الكلاسيكية . ففى شكل (٣ــ١٥) . فقد رسمنا كل من طلب العمل وعرض العمل كدالة فى الأجر النقدى . وكل منحنى رسم بالنسبة لمستوى سعر معين ، وكما سبق أن أوضحنا فإن هذه المنحنيات تنتقل عندما تتغير مستويات الأسعار .

ففى شكل (٣ــ١٥) افترضنا أن عرض العمل وطلب العمل يمثلهما فى بادىء الأمر المنحنى $N^S(P_1)$ والمنحنى $N^d(P_1)$ على التوالى حيث (P_1) هو المستوى العام للأسعار الأصلى . والتوازن يتحقق فى سوق العمل عند (N_1) عند أجر نقدى (W_1) وأجر حقيقى $(\frac{W_1}{P_1})$

ولنفرض بدلا من ذلك ، أن الأجر النقدى حدد عند $(\bar{W})$ أى عند مستوى أعلى كثيرا من ذلك المستوى الذى يحقق التوازن . وهذا الأجر المحدد بواسطة الحكومة لن ينخفض بالرغم من حقيقة أنه عند $(\bar{W})$ فإن عرض العمل $(\bar{N}_1^S)$ يزيد على طلب العمل $(\bar{N}_1^d)$. فالمفروض أن الأجر جامد عند هذا المستوى بسبب ــ مثلا ــ مقاومة نقابة العمال لتخفيض الأجور عندما يكون طلب العمل ينخفض . ففى مثل هذه الأحوال ، فإن منشآت الأعمال سوف تستأجر العمال إلى الحد الذى يصبح عنده الناتج الحدى للعمل مساو للأجر الحقيقى $(MPN = \frac{W}{P})$ ويترتب على ذلك توظيف عمال مقداره $(\bar{N}_1^d)$ وهى النقطة الواقعة على منحنى طلب العمال والتى تقابل الأجر $(\bar{W})$. وعرض العمال سيكون $(\bar{N}_1^S)$ عند الأجر $(\bar{W})$. وعليه ، فسيكون هناك بطالة مقدارها $(\bar{N}_1^S - \bar{N}_1^d)$



شكل (٣ — ١٥)

أثر جمود الأجر النقدى فى النظام الكلاسيكى .

وعليه ، فإن تفسيرا ممكنا للبطالة والذى يتمشى مع النظرية الكلاسيكية هو أن تكون الأجور النقدية جامدة فى إتجاهها النزولى .

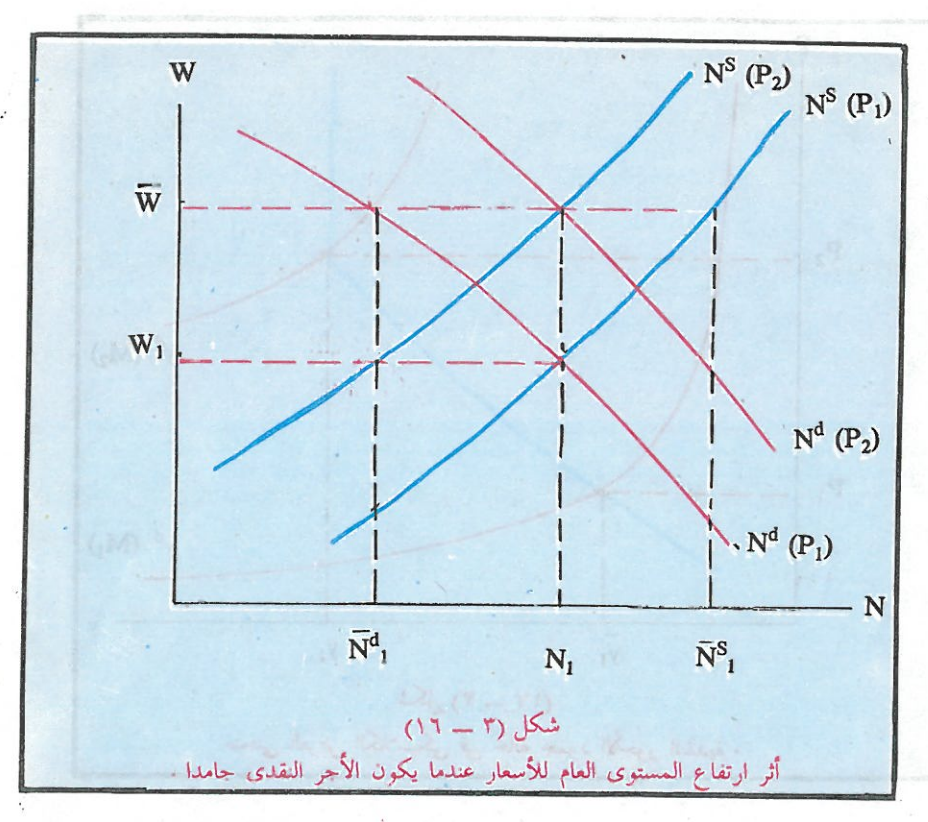
فلو أن الأجور النقدية كانت جامدة فى إتجاهها النزولى ، فإن القول بأن مستوى التوظف والناتج يتحددان كلية بواسطة جانب العرض يصبح غير صحيح . وحتى يمكن أن يتبين لنا ذلك ، فلنرى الأثر المترتب على رفع المستوى العام للأسعار من (P_1) إلى (P_2) على مستوى التوظف . فكما هو موضح بشكل شكل (٣—١٦) ، فإن زيادة المستوى العام للأسعار مع إفتراض أن الأجور النقدية جامدة عند $(\bar{W})$ سوف يؤدى إلى تخفيض فى الأجر الحقيقى وانتقال منحنى طلب العمل إلى اليمين إلى المنحنى $N^d (P_2)$. وكذلك ، فإن انخفاض الأجور الحقيقية ، سوف يؤدى إلى انتقال منحنى

عرض العمل إلى اليسار إلى المنحنى (N^s) (P_2) . ويتساوى الطلب الجديد على العمال ــ مع العرض الجديد للعمال ــ (P_2) (N^S) ــ نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار عند $(\bar{W})$ أى عند أجر حقيقى $\left(\frac{\bar{W}}{P_2}\right)$ وعندمستوى توظف التوازن (N_1) . فإن ارتفاع الأسعار سيكون كافيا ليولد مستوى الأجر الحقيقى الذى يكون مساويا $\left(\frac{W_1}{P_1}\right)$. فكأن الانخفاض فى الأجور الحقيقية أدى إلى زيادة التوظف .

والآثار الضمنية المترتبة على جمود الأجور النقدية على انحدار منحنى العرض الكلى وآثار الانتاج المترتبة على تغيير الطلب الكلى بالتالى ، موضحة فى شكل (٣ ــ ١٧) . فعند مستوى الأسعار (P_1) ومستوى الأجر النقدى الجامد $(\bar{W})$ ؛ فإن الناتج يكون عند $(\bar{y}_1)$ ــ المستوى الذى ينتج مع توظف قدره $(\bar{N}_1^d)$.ويتضح من الشكل المذكور أن المستوى العام للأسعار (P_1) وهو المستوى الذى يتحدد عند عرض للنقود مقداره (M_1) وبالتالى منحنى طلب كلى مقداره $y^d(M_1)$.

وعند مستوى أسعار (P_2)-كما لاحظنا فى شكل (٣ــ١٦)-فإن التوظف سيزداد إلى (N_1) . وبالتالى فإن الناتج سيزداد أيضا إلى (y_1) . ويلاحظ أن مستوى الأسعار ممكن أن ندفع به إلى أعلى من (P_1) إلى (P_2) وذلك عن طريق زيادة رصيد عرض النقود من (M_1) إلى (M_2) مما يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلى إلى $y^d(M_2)$.

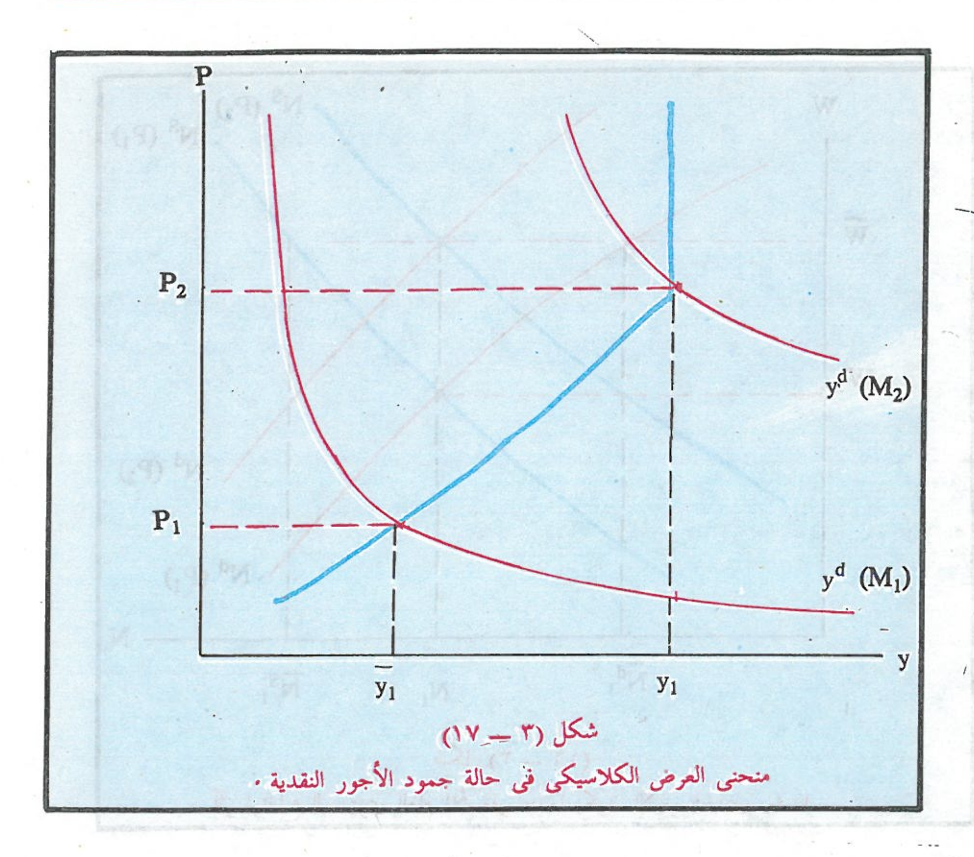
وكما يتضح من شكل (٣ــ١٧) فإن منحنى العرض الكلى يصبح ذا إنحدار صاعد عند مستويات أسعار أقل من (P_2) ، حيث أنه عند مستويات



شكل (٣ ـــ ١٦)
أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار عندما يكون الأجر النقدى جامدا .

أعلى من ذلك فإن $(\bar{W}/P)$ تكون أعلى من المستوى الموضح فى شكل (٣ ـــ ١٦). وارتفاع الأسعار إلى أعلى من المستوى العام للأسعار (P_2) لن يؤدى إلى زيادة الناتج . وعند (P_2) مع أجر نقدى $(\bar{W})$ فإن عرض العمل يساوى طلب العمل . فأى إرتفاع فى المستوى العام للأسعار بعد ذلك يؤدى ببساطة إلى زيادة متناسبة فى الأجور النقدية . فالأجور النقدية لا يفترض أنها جامدة فى اتجاهها الصاعد . وبالتالى، فإن استنتاج منحنى العرض الكلى عند مستويات الأسعار الأعلى من (P_2) يبقى كما سبق أن أوضحنا فى الباب السابق . وبالتالى فإنه ظهر فى شكل (٣ـــ١٧) على أنه خط رأسى .

والخلاصة : أن جمود الأجور النقدية فى إتجاهها التنازلى كان تفسيرا لحدوث البطالة فى النظرية الكلاسيكية . فلو أن البطالة حدثت نتيجة لجمود



شكل (٣ ــ ١٧)

منحنى العرض الكلاسيكى فى حالة جمود الأجور النقدية .

الأجور النقدية النزولى ــ بمعنى أنه لو أن الأجور الحقيقية كانت عالية لتحقيق التوظف الكامل ــ ففى هذه الحالة فإن زيادة رصيد عرض النقود سوف يؤدى إلى زيادة التوظف . وزيادة رصيد عرض النقود سيؤدى أيضا إلى زيادة الطلب الكلى . فالمستوى العام للأسعار يرتفع فتنخفض الأجور الحقيقية إلى مستوى التوازن . ويجب أن يلاحظ أن السياسة المالية لا زالت ليس لها آثار مستقلة . فالسياسة المالية التى تترك كمية النقود دون تغيير لن تؤدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلى كما سبق أن رأينا . فهذه ليس لها علاقة بكون الأجور النقدية جامدة أو مرنة . وحيث أن السياسة المالية لن تؤدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلى ، فإنه فى حالة جمود الأجور النقدية فإن مثل هذه السياسة لن يكون لها تأثير لا على الأسعار ولا على مستوى الناتج والتوظيف .

أما السياسة النقدية ، فإنها تؤثر على مستوى الناتج والتوظيف فى حالة جمود الأجور النقدية . ولكن لا يعنى هذا أن الاقتصاديين الكلاسيكيين كانوا ينظروا إلى مثل هذه السياسة على أساس أنها مرغوبة . فلو كانت هناك بطالة لأن الأجور النقدية كانت جامدة عند مستوى عالى ، فإن الانخفاض فى الأجور النقدية كانت بالنسبة للاقتصاد الكلاسيكى هى السياسة المفضلة لتخفيض الأجور الحقيقية إلى مستوى التوازن للوصول إلى مستوى التوظف الكامل . أما استخدام السياسة النقدية لرفع المستوى العام للأسعار فإن ذلك سيشجع المنظمات العمالية على المحاولة إلى دفع الأجور النقدية إلى مستويات أعلى من مستوى التوازن معتمدين فى ذلك على أن الحكومة تقر هذا التضخم فى الأجور عن طريق اتباع سياسة نقدية توسعية . والاجراءات اللازمة لزيادة مرونة الأجور عن طريق تقييد سلطة المنظمات العمالية فى تجميد الأجور النقدية أوصى بها الاقتصاديون الكلاسيكيون .

النظرية الكلاسيكية : خلاصة :

إن اهتمامنا بتحليل النظرية الكلاسيكية ترجع لأهمية هذه النظرية بالنسبة للنظريات الأخرى التى ستعالجها . فالنظرية الكينزية ما هى إلا هجوم على النظام الكلاسيكى . كذلك فإن كتابات النقديين والكلاسيكيين الجدد ما هى إلا إعادة صياغة للنظرية الكلاسيكية .

والخلاصة التى نود أن نؤكد عليها فيما يتعلق بالنظام الكلاسيكى هى :

أولا : أن الاقتصاديين الكلاسيكيين قد أكدوا على اتجاهات الاقتصاد القومى نحو المواءمة الذاتية Self - Adjusting . فبعيدا عن التدخل الحكومى الذى يؤدى إلى عدم الاستقرار ، فإن القطاع الخاص يتصف بالاستقرار ، والتوظف الكامل يمكن تحقيقه . وتظهر المواءمة الذاتية

فى النظام الكلاسيكى فى ناحيتين :

(أ) تظهر آلية الاستقرار الذاتى فى سعر الفائدة الذى يتواءم بحيث يجعل الهزات التى تنتاب طلب القطاعات لا تؤثر على مجموع الطلب الكلى .

(ب) والمجموعة الأخرى من الظواهر الحقيقية للاستقرار فى النظرية الكلاسيكية هى حرية مرونة الأسعار والأجور والتى تجعل التغييرات التى تنتاب الطلب الكلى لا تؤثر على الناتج . فكما رأينا فى الآثار المترتبة على جمود الأجور ، فإن مرونة الأسعار والأجور شرط هام لتحقيق التوظف الكامل فى النظام الكلاسيكى . والاستقرار الذى يتصف به القطاع الخاص قاد الاقتصاديين الكلاسيكيين إلى سياسة عدم التدخل Noninterventionist .

ثانيا : وخاصية هامة أخرى فى النظام الكلاسيكى هى الفصل بين العوامل المحددة للمتغيرات الحقيقية وتلك المحددة للمتغيرات النقدية . ففى النظام الكلاسيكى فإن العوامل الحقيقية تحدد المتغيرات الحقيقية . فالناتج والتوظف يتوقفان مبدئيا على السكان والتكنولوجيا وعلى تكوين رأس المال . وسعر الفائدة يتوقف على الانتاجية وعلى التوفير . والنقود هى حجاب Veil تحدد القيم النقدية التى تقاس بها الكميات . ولكن العوامل النقدية لا تلعب دورا فى تحديد الكميات الحقيقية (بافتراض أن الأجور مرنة) .

وفى النظرية القادمة ـــ نظرية «كينز» Keynes ـــ سوف نرى أن السياسة المستخلصة التى تنتج من هذه النظرية هى أكثر تداخلا . وسوف نرى أيضا أن المتغيرات الحقيقية أكثر تداخلا واعتمادا واتصالا ببعضها البعض .

مراجع الباب الثالث

* Ackley, Gardner : Macroeconomic Theory. New York; Macmillan, 1961, Chs: 5-8.

* Parkin Michael : Macroeconomic. Prentice - Hall, Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1984, Chs : 8.

* Froyen, Richard T. : Macroeconomics : Theories and Policies. New York, Macmillan, 1983, Chs 3.

* Makinen, Gail. Money, The Price Level and Interest Rates, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall 1977, Chs : 1-4.



نموذج ''كينز'' البسيط فى تحديد مستوى الدخل والناتج: «نموذج الدخل ـ الانفاق»

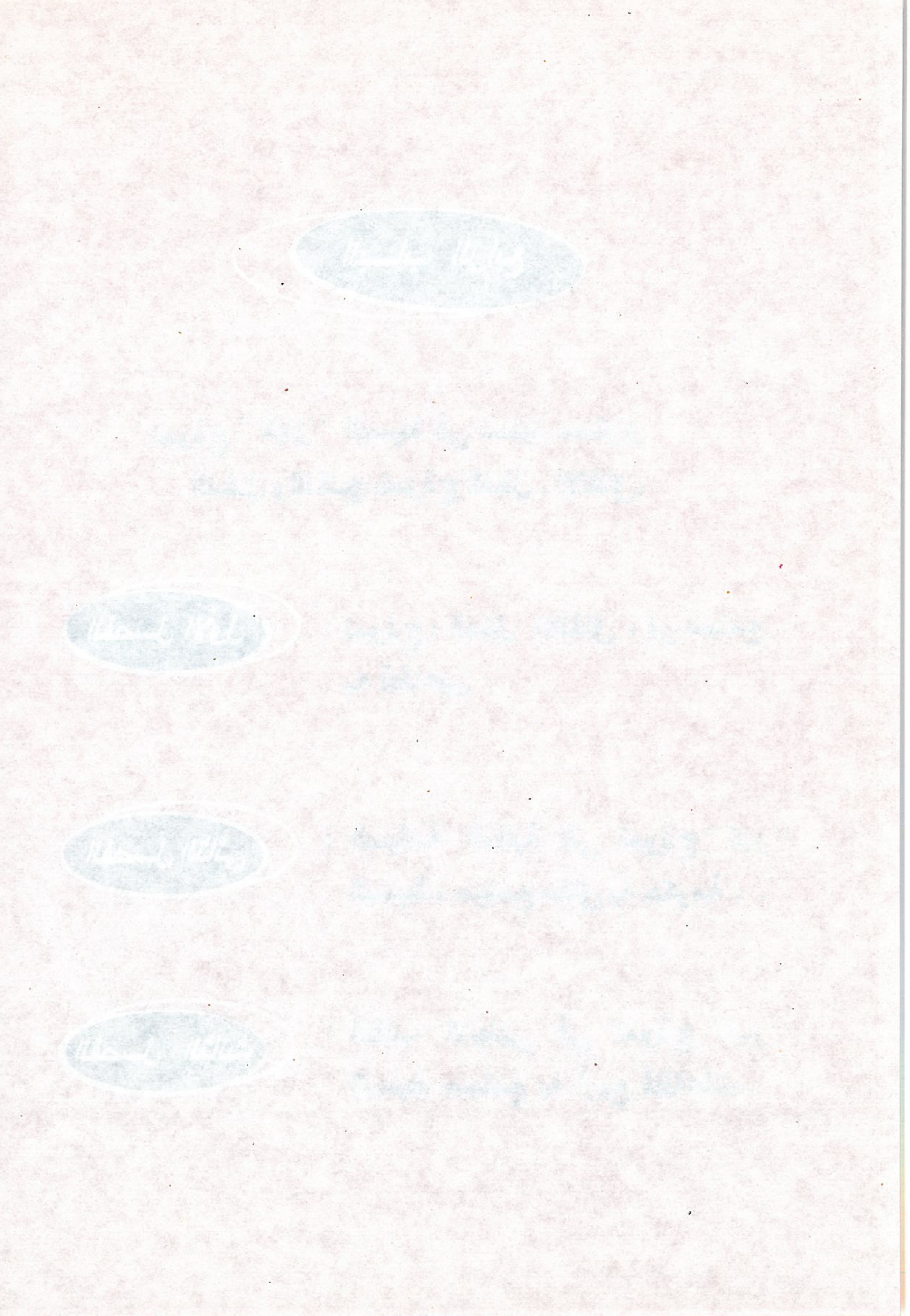
الفصل الأول : نموذج « الدخل الانفاق » فى مجتمع به قطاعين .

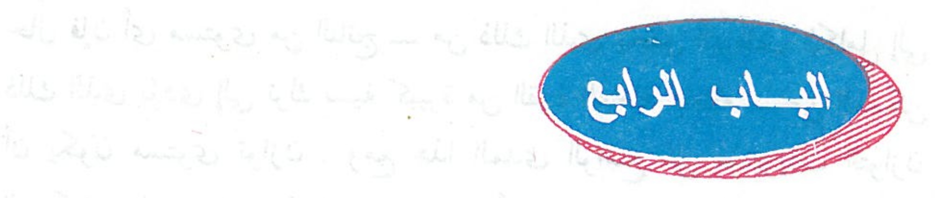


: السياسة المالية فى نموذج ''كينز'' البسيط: « مجتمع مغلق به حكومة » .



: الطلب الاجنبى فى نموذج ''كينز'' البسيط: «مجتمع به أربع قطاعات».





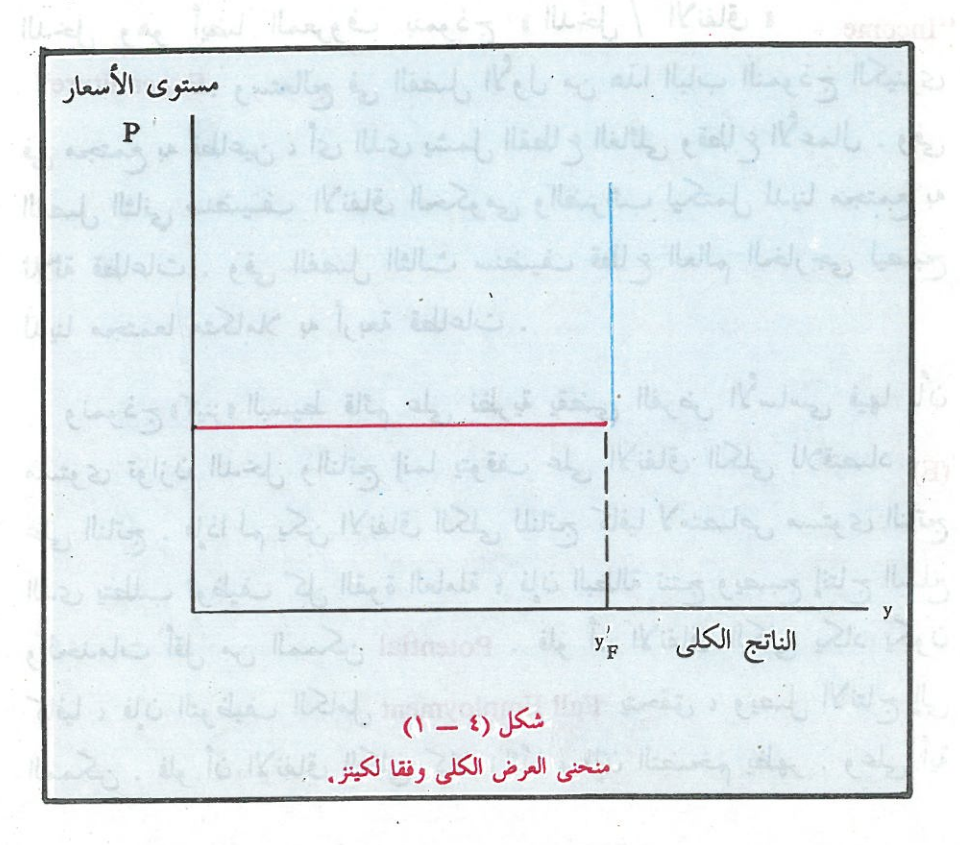
نموذج''كينز''البسيط فى تحديد مستوى الدخل والناتج
'' نموذج الدخل / الانفاق ''

يتكون هذا الباب من ثلاثة فصول نعالج فيه نموذج كينز البسيط فى تحديد الدخل وهو أيضا المعروف بنموذج « الدخل / الانفاق » - ''Income Expenditure''. وستعالج فى الفصل الأول من هذا الباب النموذج الكينزى فى مجتمع به قطاعين ، أى الذى يشمل القطاع العائلى وقطاع الأعمال . وفى الفصل الثاني سنضيف الانفاق الحكومى والضرائب ليكتمل لدينا مجتمع به ثلاثة قطاعات . وفى الفصل الثالث سنضيف قطاع العالم الخارجى ليصبح لدينا مجتمعا متكاملا به أربعة قطاعات .

ونموذج «كينز» البسيط قائم على نظرية يقضى الفرض الأساسى فيها بأن مستوى توازن الدخل والناتج إنما يتوقف على الانفاق الكلى للاقتصاد (E) على الناتج . فإذا لم يكن الانفاق الكلى للناتج كافيا لامتصاص مستوى الناتج الذى يتطلب توظيف كل القوة العاملة ؛ فإن البطالة تنتج ويصبح إنتاج السلع والخدمات أقل من الممكن Potential . فلو أن الانفاق الكلى يكاد يكون كافيا ، فإن التوظيف الكامل Full Employment يتحقق ، ويصل الانتاج إلى الممكن . فلو أن الانفاق الكلى كان زائدًا ، فإن التضخم يظهر . وعلى أية

حال فإن أى مستوى من الناتج ــ من ذلك الذى يحقق التوظف الكامل إلى ذلك الذى يؤدى إلى ترك نسبة كبيرة من القوة العاملة عاطله ــ من الممكن أن يكون مستوى توازن . ومع هذا المدى الواسع من مستويات التوازن الممكنة ، فإن مستوى التوازن الفعلى فى أى فترة زمنية يتحدد بمقدار الانفاق الكلى فى تلك الفترة .

وفى أبسط صيغ نظرية « كينز » فإن مستوى الناتج لا يتحدد فقط بمقدار الانفاق الكلى وإنما بتغير متناسبا Proportionally معه . فالناتج الذى يحصل عليه المشترون من إنفاق ــ مثلا ــ (500 K,D.) يزيد بمقدار (10%) لو أن الأنفاق زاد بمقدار (10%) من (500 K.D.) إلى (550 K.D.) . ويعنى ذلك أن الزيادة فى الانفاق لن تؤدى إلى زيادة فى مستوى الأسعار ، ذلك لأن زيادة



شكل (٤ ــ ١)
منحنى العرض الكلى وفقا لكينز.

فى الانفاق بمقدار (10%) يجب أن ينتج عنها أقل من (10%) زيادة فى الناتج وذلك بالدرجة التى يمتص فيها الزيادة فى الانفاق لدفع أسعار أعلى وللحصول على كل السلع والخدمات المشتراه . وعلاقة التناسب هذه بين الانفاق الكلى وبين الناتج نابعه من ذلك الشكل الخاص لمنحنى العرض الكلى الذى اقترحه «كينز». وشكل (٤ـ١) يوضح منحنى العرض الكلى الذى اقترحه «كينز».

ومنحنى العرض الكلى يكون ذا مرونة لا نهائيه حتى مستوى ناتج التوظف الكامل (Y_F). فعندما يصل مستوى الناتج إلى ذلك المستوى الذى يتحقق عند التوظف الكامل ، فإن الاقتصاد القومى يصطدم بحائط ومنحنى (AS) يصبح رأسيا [1] .

مثل هذا الشكل الخاص لمنحنى العرض الكلى يبدو أنه معقول بدرجه كافيه إذا ما عرف الشخص الظروف التى كان يعمل الاقتصاد القومى فى ظلها عندما ألف «كينز» كتابه فى النظرية العامه . فقد وصلت البطالة فى ذلك الوقت إلى أقصى معدل لها (أوائل الثلاثينيات) . وبالنسبة لشكل (٤ ـ ١) ، فإن الاقتصاد القومى كان يعمل عند أقل كثيرا من مستوى ناتج التوظف الكامل حيث يكون منحنى العرض الكلى رأسيا . فالعارضون كانوا على أكثر من استعداد لتوفير كميات مهولة من العمل والموارد الأخرى للمشترين عند الأسعار السائده . وفى ظل مثل هذه الظروف فقد كان من غير المحتمل أن نتوقع أن الزيادة فى الانفاق سوف يترتب عليها ضغوط فى أسعار جميع السلع والخدمات التى من الممكن أن يزاد إنتاجها بدرجة كبيرة دون أن يؤدى ذلك إلى إرتفاع فى تكلفة إنتاج الوحدة . فمع بقاء أسعار السلع دون تغيير ، فإن الزيادة فى الانفاق كان يقابلها زيادة متناسبة فى كميات السلع التى يمكن أن يحصل عليها المشترون مقابل زيادة إنفاقهم .

---

(1) Dornbusch, Fisher, sparks. Macroeconomics, Op. cit. P 226 .

ففى عرضنا للثلاث فصول لهذا الباب فإننا سنشرح نموذج «كينز» البسيط الذى يفترض أن منحنى العرض الكلى يشبه ذلك المنحنى الموضح فى شكل (٤ ــ ١) . وسنفترض ، بالاضافة إلى ذلك ، أن أى تغيير فى المستوى الذى يعمل عنده الاقتصاد القومى فإنه سيكون مستوى أقل من مستوى إنتاج التوظف الكامل . وبالتالى ، فإن ذلك يعنى أننا سنستبعد كلية مستوى الأسعار كمتغير فى النموذج . وفى واقع الأمر ، فإن النموذج يستبعد أيضا العرض الكلى من أى دور فعال فى التحليل. وهذا هو السبب فى أنه من الممكن ومن المعتاد عرض نموذج كينز البسيط دون إعطاء أي أهمية ظاهرة لجانب العرض . وعاديا ألا يظهر منحنى العرض الكلى الموضح فى شكل (٤ــ١) فى التحليل . وللاجابه على السؤال الاساسى عما الذى يحدد مستوى توازن الناتج ، فكل ما نحتاج إليه هو معرفة الانفاق الكلى على الناتج . فمع معرفة مستوى الأسعار ــ وذلك من موضع منحنى العرض الكلى ــ ومع افتراض أن مستوى الأسعار هذا ثابت لا يتغير ، فإن مستوى الانفاق الكلى يمكن أن يتحول مباشرة إلى مستوى من الناتج . وكذلك فإن أى تغير فى مستوى الانفاق الكلى يمكن مباشرة تحويله إلى تغير متناسب فى مستوى الناتج . وعليه ، فى هذا النموذج المبسط ، فإن مشكلة تحديد مستوى توازن الناتج الكلى ما هى فى الواقع إلا ببساطه شرح الانفاق الكلى .

وفى عرضنا للنظرية الكينزية لتحديد مستوى توازن الدخل والناتج فإننا سنبدأ فى الفصل الأول بقصر دراستنا على مجتمع به قطاعين فقط ؛ القطاع العائلى وقطاع الأعمال . وفى هذا النموذج فإننا سنفترض عدم وجود القطاع الحكومى ولا قطاع العالم الخارجي . وبالتالى ، فإن الانفاق الكلى سيتحدد بالانفاق الاستهلاكى وبالانفاق الاستثمارى المحلى الخاص . وحتى يمكن شرح ما الذى يحدد الانفاق الكلى فى أى فترة زمنية فيجب علينا أولا أن

ندرس أساسيات نظرية الانفاق الاستهلاكى . وبافتراض أن الانفاق الاستثمارى ثابت عند قدر معين من كمية من الدنانير الثابته ، فيمكننا أن نستمر فى تحديد مقدار الانفاق الكلى ، وبالتالى تحديد مستوى توازن الدخل . كما سنتناول فى هذا الفصل أيضا انتقال منحنى الانفاق الكلى وكيف يتحدد مستوى الناتج الكلى المترتب على ذلك ، كل ذلك فى مجتمع مبسط به قطاعين . وفى الفصل الثانى من هذا الباب فإننا سنوسع هذا النموذج إلى ثلاث قطاعات وذلك عن طريق إضافة الحكومة . أما فى الفصل الثالث فسندخل فى دراستنا قطاع العالم الخارجي لنحصل على صورة كاملة لواقع الاقتصاد القومى .

□□□

الفصـل الأول

نموذج « الدخل ـ الاتفاق »
فى
مجتمع به قطاعين



الفصل الأول :

نموذج « الدخل - الاتفاق »
فى
مجتمع به قطاعين

الانفاق الاستهلاكى ودالة الاستهلاك

ما الذى يحدد مقدار الكمية الكلية من السلع التى يشتريها المستهلكون فى أى فترة زمنية ؟. فى النموذج الأول «لكينز» ، فإن الدخل الحقيقى للقطاع العائلى هو الذى يمدنا بالاجابه على هذا السؤال . فالزياده فى الدخل الحقيقى سوف تقود القطاع العائلي إلى زيادة مقدار كمية السلع التى تشترى والعكس بالعكس . ولكن هذا لا ينفى أن هناك محددات كثيرة أقل أهمية للانفاق الاستهلاكى . ولكننا هنا سنفترض أن مقدار الانفاق الاستهلاكى الكلى الحقيقى للمجتمع إنما يتحدد بواسطة الدخل الحقيقى للمستهلكين ، أي بواسطة ، الدخل الحقيقي الموضوع تحت التصرف .

دالة الاستهلاك [٢] : Consumption Function

حتى يمكن أن نرى كيف أن الانفاق الاستهلاكي إنما يرجع إلى الدخل

(2) K.E. Boulding, Economic Analysis, 3 ed. Harper and Raw, Publishers, 1956, CH.15
J.M. Kcynes. The general Theory of Employment, Interest, and Money. Macmillan & Co. Ltd., 1960. CHS: 6,7,8 .

الموضوع تحت التصرف ، فيمكننا أن نبدأ بافتراض أن الانفاق الاستهلاكي إنما يتغير مباشرة مع الدخل الموضوع تحت التصرف . هذا بالاضافة إلى أنه يمكننا أن نكون أكثر دقة ونقول شيئا حول: باى مقدار سيتغير الانفاق الكلي كلما تغير الدخل الموضوع تحت التصرف . وقد فعل «كينز» ذلك فى '' قانونه السيكلوجي الاساسى '' ''Fundanental Psychological Law'' الذى يقضى بأن الأفراد يميلون ـــ كقاعدة عامة فى المتوسط ـــ إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكى كلما زاد دخلهم ، ولكن ليس بكل الزيادة فى مقدار دخولهم . وبعبارة أخرى عندما يزيد الدخل فإن المستهلكين سوف ينفقون جزءًا، ولكن ليس كل الزيادة ، مختارين إدخار جزء منه . وعليه ، فإن مقدار الزيادة الكلية فى الدخل إنما تقدر بمجموع الزيادة فى الانفاق الاستهلاكى والزيادة فى الادخار الشخصي وذلك إذا فرضنا أن كل الزيادة فى دخول المستهلكين تذهب إلى هذين الاستخدامين .

وقد كان «كينز» أكثر دقة فى إيضاح طبيعة العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي وبين الدخل ، فذكر أنه وإن كانت الزيادة فى الدخل سوف تؤدى إلى زيادة مطلقة فى الانفاق الاستهلاكي إلا أن نسبة ما يستهلك من الدخل سوف تنخفض . فإذا كان هذا صحيحا ، فإن معنى ذلك ـــ بعبارة أخرى ـــ أن زيادة الدخل لن تؤدى فقط إلى زيادة مطلقة فى الادخار الشخصى بل إن النسبة بين الادخار والدخل سوف تزداد . وقد أشار «كينز» إلى أن هذا هو المتوقع كقاعدة عامة ؛ ذلك لأنه بالرغم من إشباع الحاجات الضرورية للإنسان وعائلته تكون عادة باعثا أقوى من البواعث التى تؤدى إلى تجميع الثروة عن طريق الادخار ، إلا أن البواعث الأخيرة تكون أشد وأقوى ، وذلك بعد أن يكون قد تحقق درجة معينة من إشباع تلك الحاجات الفردية .

وهذه العلاقة التى أوضحها «كينز» هى التى تستخدم فى النظرية المبسطة

لتحديد مستوى توازن الدخل . وبذلك سيكون تحليلنا قائما على الفرض القائل بأن مستوى الاستهلاك المطلق يتغير مباشرة مع مستوى الدخل وأن نسبة الدخل المستهلكة سوف تتغير عكسيا مع تغيير مستوى الدخل [٣] .

والعلاقة بين الاستهلاك والدخل التى تتحدد وفقا لهذه الفروض يشار إليها على أنها «دالة الاستهلاك النظرية» Theoretical Consumption Function. فدالة الاستهلاك النظرية تقضى بأن الاستهلاك الكلى يتغير مباشرة مع تغيير الدخل، ولكن ليس بنفس النسبة، هذا بافتراض أن الأشياء الأخرى ثابته لا تتغير . فهى ليست أكثر من محاولة لوصف علاقة وظيفية بين متغيرين بافتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابته .

إلا أن هناك «دالة الاستهلاك الميدانية» Empirical Consunption Function، وهى التى توضح العلاقة بين إحصاءات الدخل والاستهلاك عبر فترة من السنوات . ولما كانت هذه الاحصاءات هى بيانات ميدانية فلا محل هناك لافتراض أن شيئا ما يبقى دون تغيير . وكنتيجة لذلك فإن مستوى الاستهلاك الفعلى الذى يصحب مستوى الدخل الفعلى لأى سنة إنما يعكس كل العوامل المؤثرة فى الانفاق الاستهلاكى وليس فقط الدخل المتاح . وفى الحقيقة ، فإن العوامل غير الدخلية التى تؤثر فى الاستهلاك قد تكون بحيث تجعل مستوى الاستهلاك الفعلى فى أى سنة يرتفع عن السنة السابقة بالرغم من الهبوط فى المستوى الفعلى للدخل المتاح . ذلك أن الانخفاض فى الاستهلاك المترتب على هبوط مستوى الدخل المتاح إنما يُلغى أثره بواسطة العوامل الأخرى غير الدخلية التى يكون أثرها على الاستهلاك أقوى؛ بحيث يؤدى إلى

---

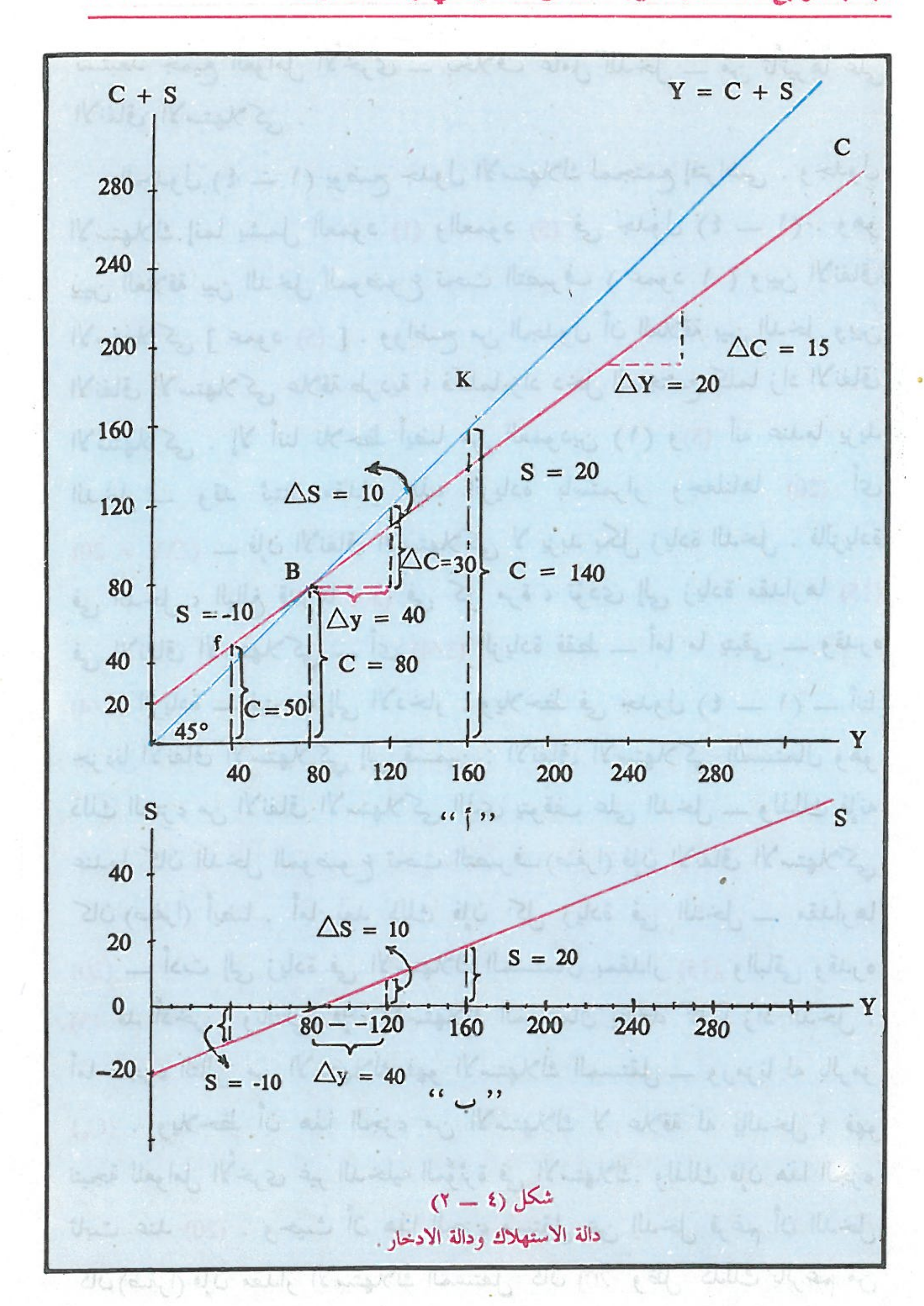
(3) G. Ackley, Macroeconomic Theory. New York: Macmillan 1961. CHS: 19,11,12 . وكذلك J Lindauer. Macroeconomics. John Wiley & Sons, 1958. CH. 2 .

جدول (٤ ــ ١)

جدول استهلاك وجدول ادخار لمجتمع افتراضي

النقاط في شكل (٤ ــ ٢)	الدخل الموضوع تحت التصرف Y K.D	الميل الحدى للاستهلاك C $\Delta C/\Delta Y$	الاستهلاك المستمال cY 2×1	الاستهلاك المستقل Ca	الاستهلاك الكلي Ca + cY 4+3	الميل الحدي للادخار S $\Delta S/\Delta Y$	الادخار المستحال sY 6×1	الادخار الكلى Sa + sY -Ca + sY -4+7
	1	2	3	4	5	6	7	8
	0	$\frac{3}{4}$	0	20	20	$\frac{1}{4}$	0	—20
	20	$\frac{3}{4}$	15	20	35	$\frac{1}{4}$	5	—15
P	40	$\frac{3}{4}$	30	20	50	$\frac{1}{4}$	10	—10
	60	$\frac{3}{4}$	45	20	65	$\frac{1}{4}$	15	— 5
B	80	$\frac{3}{4}$	60	20	80	$\frac{1}{4}$	20	0
	100	$\frac{3}{4}$	75	20	95	$\frac{1}{4}$	25	5
	120	$\frac{3}{4}$	90	20	110	$\frac{1}{4}$	30	10
	140	$\frac{3}{4}$	105	20	125	$\frac{1}{4}$	35	15
K	160	$\frac{3}{4}$	120	20	140	$\frac{1}{4}$	40	20
	180	$\frac{3}{4}$	135	20	155	$\frac{1}{4}$	45	25
	200	$\frac{3}{4}$	150	20	170	$\frac{1}{4}$	50	30
	220	$\frac{3}{4}$	165	20	185	$\frac{1}{4}$	55	35
	240	$\frac{3}{4}$	180	20	200	$\frac{1}{4}$	60	40

حدوث زيادة خالصة فى الاستهلاك . ولكن ، لما كنا إزاء وضع نظرية مبسطة لتحديد مستوى الدخل ، سنفترض أن دالة الاستهلاك هى الدالة النظرية التى



شكل (٤ — ٢)

دالة الاستهلاك ودالة الادخار .

نستبعد جميع العوامل الأخرى ــ بخلاف عامل الدخل ــ من تأثيرها على الانفاق الاستهلاكى .

والجدول (٤ ــ ١) يوضح جدول الاستهلاك لمجتمع إفتراضى . وجدول الاستهلاك إنما يشمل العمود (1) والعمود (5) فى جدول (٤ ــ ١) . وهو يبين العلاقة بين الدخل الموضوع تحت التصرف (عمود ١) وبين الانفاق الاستهلاكى [عمود (5)] . وواضح من الجدول أن العلاقة بين الدخل وبين الانفاق الاستهلاكى علاقة طردية ؛ فكلما زاد دخل المجتمع كلما زاد الانفاق الاستهلاكى . إلا أننا نلاحظ أيضا من العمودين (١) و(5) أنه عندما يزيد الدخل ــ وقد ثبتنا مقدار هذه الزيادة باستمرار وجعلناها (20) أى $(\triangle Y = 20)$ ــ فإن الانفاق الاستهلاكى لا يزيد بكل زيادة الدخل . فالزيادة فى الدخل ، البالغ قدرها (20) فى كل مرة ، تؤدى إلى زيادة مقدارها (15) فى الانفاق الاستهلاكي ــ أى (3/4) الزيادة فقط ــ أما ما يتبقى ــ وقدره (1/4) الزيادة ــ فيتوجه إلى الادخار . ويلاحظ فى جدول (٤ ــ ١) ــ أننا جزءنا الانفاق الاستهلاكي إلى قسمين : الانفاق الاستهلاكى المستمال وهو ذلك الجزء من الانفاق الاستهلاكى الذى يتوقف على الدخل ــ ولذلك فإنه عندما كان الدخل الموضوع تحت التصرف (صفرا) فإن الانفاق الاستهلاكي كان (صفرا) أيضا . أما بعد ذلك فإن كل زيادة فى الدخل ــ مقدارها (20) ــ أدت إلى زيادة فى الاستهلاك المستمال بمقدار (15) والباقى وقدره (5) قد أدخر . وبالتالى، فإن الاستهلاك المستمال يتزايد كلما زاد الدخل . أما الجزء التالى من الاستهلاك فهو الاستهلاك المستقل ــ ورمزنا له بالرمز (C_a) . ويلاحظ أن هذا الجزء من الاستهلاك لا علاقة له بالدخل ؛ فهو نتيجة للعوامل الأخرى غير الدخليه المؤثرة فى الاستهلاك. ولذلك فإن هذا الجزء ثابت عند (20) . وحيث أن هذا الجزء مستقل عن الدخل فرغم أن الدخل كان (صفرا) فإن مقدار الاستهلاك المستقل كان (20) وظل كذلك بالرغم من

تزايد الدخل . ولما كان الدخل الموضوع تحت التصرف جزء منه يستهلك والباقى يدخر لذلك فإننا نلاحظ فى جدول (٤ ــ ١) أن مجموع الانفاق الاستهلاكي الكلى (عمود (5)) مضافا إليه الادخار الكلى (عمود (8)) يساوى الدخل الموضوع تحت التصرف (عمود ١) .

وشكل (٤ ــ ٢أ) يوضح دالة الاستهلاك الخاصة بهذا المجتمع الافتراضى . فالخط (C) يمكن إعتباره دالة استهلاك نظرية تحقق الفروض السابق الإشارة إليها . أما الخط الثاني المار بنقطة الأصل والذى يصنع زاويه قدرها (٥٤٥) مع المحور الأفقى فيعرف بالخط المرشد Guide Line . وأى نقطة تقع على هذا الخط المرشد يكون إحداثها الأفقى مساويا لاحداثها الرأسى . فمثلا النقطة (K) على الخط المرشد إنما توضح أن الدخل (Y) يساوى (١٦٠) على المحور الأفقى وتوضح قيمة مساوية على المحور الرأسى [٤] .

ولما كان وفقا للتعريف،أى جزء من الدخل الموضوع تحت التصرف ولم يستهلك يجب أن يكون قد أدخر ، فإننا إذا عرفنا دالة الاستهلاك والخط المرشد والأرقام الافتراضية الموضحة على المحورين فإننا نستطيع أن نحدد كيف يقوم الأفراد بتوزيع أى مستوى من الدخل الموضوع تحت التصرف بين الاستهلاك وبين الادخار . فمثلا عندما يكون الدخل (Y = 160) وذلك عند النقطة (M) ، فإن مقدار الدخل يوضح بالمسافة (MK) . ولما كان الاستهلاك يساوى [140 = المسافة (ML)] ، فإن مقدار ما يتبقى من الدخل (MK - ML) يكون هو الادخار ويساوى (20 = 140 - 160) . ودالة الاستهلاك الموضحة فى الشكل رسمت على أساس أن هناك مستوًا من الدخل يكون فيه الاستهلاك مساويا للدخل ، أى أن كل الدخل يستهلك . وموضح

(4) P.A. Samuelson : Economics, 9th ed. New york : McGraw-Hill 1973. CH. 11 .

ذلك فى الشكل عند النقطة (B) التى عندها تتقاطع دالة الاستهلاك مع الخط المرشد . ويُعْرف مستوى الدخل المذكور بمستوى دخل التعادل Break Even Level of Income . ويتحقق ذلك فى مثالنا عند مستوى دخل (80) .

وعند مستوى دخل أعلى من مستوى دخل التعادل ـــ أى إلى يمين نقطة التعادل ـــ فإن الأفراد يشعرون بأنهم أحسن حالا بحيث أنهم يدخروا جزءا من دخلهم . فعند جميع مستويات الدخل التى تعلو مستوى دخل التعادل ، فإن دالة الاستهلاك تقع أسفل الخط المرشد . والمسافة الرأسية بين الخطين إنما تعادل مقدار الادخار . وعند مستويات من الدخل أقل من مستوى دخل التعادل ، فإن الأفراد مجتمعين ينفقون أكثر من مجموع دخولهم الكلية . وفى هذه الحالة فإن دالة الاستهلاك تقع فوق الخط المرشد ، والمسافة الرأسية بين الخطين إنما تعادل مقدار الادخار السالب Dissaving أو فائض الاستهلاك على الدخل عند هذه المستويات من الدخول . فعند مستوى دخل قدره (40) فإن دالة الاستهلاك تعلو الخط المرشد بمقدار (10) ، ففائض الاستهلاك فوق الدخول يساوى (10) ـــ أى الادخار السالب يساوى (10) ـــ عند مستوى دخل قدره (40) .

الميل المتوسط للاستهلاك (٢ . ٢ . ١)

Average Propensity to Consume (A.P.C) [5]

إن الميل المتوسط للاستهلاك هو عبارة عن النسبة بين الاستهلاك (C) وبين الدخل (Y) أي (C/Y) . فبالنسبة لدالة الاستهلاك الموضحة فى شكل (٤ ـــ ٢أ) وكما يتضح من الجدول (٤ ـــ ١) فإنه :

عند مستوى دخل قدره   فإن الاستهلاك يكون (50)

---

(5) D.C. Rowman's. Output, Inflation and Growth. New York: The Macmillan Comp., 1958, CHS: 8 & 9 .

وبالتالى فإن : $(C/Y = \frac{50}{40})$.

وعند مستوى دخل قدره (80) فإن الاستهلاك يكون أيضا (80). بحيث أن الميل المتوسط للاستهلاك يساوى :

$(C/Y = \frac{80}{80} = 1)$ وهى نسبة التعادل .

وعندما يكون الدخل مساويا (160) فإن الاستهلاك يكون (140). بحيث أن الميل المتوسط للاستهلاك يساوى:

$$(C/Y = \frac{140}{160})$$

من هذا يتضح أن الميل المتوسط للاستهلاك (C/Y) يتناقص بزيادة الدخل ، والعكس بالعكس .

الميل الحدى للاستهلاك (م.ح.س)

Marginal Propensity to Consume (M.P.C)

الميل الحدي للاستهلاك هو عبارة عن النسبة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل . وواضح من جدول (٤ ـــ ١) أن الدخل يتزايد باستمرار بمقدار (20) والاستهلاك يتزايد بمقدار (15). فيكون الميل الحدى للاستهلاك هو:

$\frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{15}{20} = \frac{3}{4}$. فإذا أخذنا مستويين من مستويات الدخل الموضوع تحت التصرف ، وليكونا (Y = 200) و (Y = 220) ، فإن الفرق بينهما (ΔY = 20) . فإذا أخذنا مستوىّ الاستهلاك المناظر لكل من الدخلين المشار إليهما لإتضح لنا من الجدول أنهما على التوالى (170) و (185) . فالميل الحدى للاستهلاك هو عبارة عن النسبة بين التغير في الاستهلاك (ΔC)

والتغير في الدخل $(\triangle Y)$ أي أن :

$$M.P.C. = \frac{\triangle C}{\triangle Y} = \frac{15}{20} = \frac{3}{4}$$

وواضح من جدول (٤ ـ ١) أن هذه النسبة ـ الميل الحدى للاستهلاك ـ ثابتة . ويجب أن يكون واضحا أن الميل الحدي للاستهلاك ما هو إلا إنحدار دالة الاستهلاك . ولما كانت دالة الاستهلاك خطا مستقيما فإن ذلك يعني أن انحدارها ثابت وبالتالى، فإن الميل الحدي للاستهلاك عند أي مستوى من مستويات الدخل يكون ثابتا ومساويا $\left(\frac{3}{4}\right)$:

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تلخيص العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الخصائص الآتية :

أولا : الميل الحدى للاستهلاك ـ(م ح أ)(MPC) ـ يكون موجبا ولكنه أقل من واحد صحيح وهذا هو قانون «كينز» السيكولوجى .

ثانيا : الميل الحدى للاستهلاك ثابت لأى تغير فى الدخل ، وهذا يتبع من فرضنا أن دالة الاستهلاك إنما هى خط مستقيم .

ثالثا : الميل المتوسط للاستهلاك ـ(م م ا)(APC) ـ يكون ما لا نهاية عند مستوى من الدخل يساوى (صفرا) . ويهبط الميل المتوسط للاستهلاك كلما زاد الدخل ولكنه يكون دائما أكبر من الميل الحدى للاستهلاك . وهذا يتبع من الافتراضات السابقة بالاضافة إلى إفتراض أن الاستهلاك يبقى موجبا مهما كان إنخفاض مستوى الدخل .

ويمكننا التعبير عن دالة الاستهلاك بمعادلة ـ هى فى الواقع معادلة الخط المستقيم ويمكن كتابتها على الوجه الآتى :

$$C = Ca + cY$$

حيث (C) هى الاستهلاك و (C_a) ـ كما هو موضح فى جدول

(٤ــ١) ــ عبارة عن الاستهلاك المستقل Autonomous Consmption وهى أيضا مقدار الاستهلاك عندما يكون الدخل (Y) مساويا (صفر). وواضح من جدول (٤ ــ ١) إنه عندما يكون الدخل مساويا (للصفر) فإن الاستهلاك يساوى (20) . وهذا موضح أيضا فى شكل (٤ ــ ٢) . فنقطة تقابل دالة الاستهلاك مع المحور الرأسى تكون عند استهلاك قدره (20) ودخل مساوٍ (للصفر). فالمسافة الرأسية بين نقطة الأصل ونقطة تقابل دالة الاستهلاك مع المحور الرأسى هى (Ca) وتساوى الاستهلاك المستقل . أما (c) فى المعادلة فهى عبارة عن إنحدار دالة الاستهلاك أو عبارة عن (MPC) . وكما سبق أن أوضحنا فإن الميل الحدى للاستهلاك فى مثالنا السابق يساوى (3/4) وبذلك يمكن كتابة معادلة دالة الاستهلاك الخاصة بهذا المجتمع الافتراضى المعبر عنه بجدول (٤ ــ ١) وشكل (٤ ــ ٢أ) كالآتى :

$$C = 20 + \frac{3}{4} Y$$

وكما يتضح من جدول (٤ ــ ١) ــ فإن دالة الاستهلاك النظرية يمكن النظر إليها على أنها تتكون من جزئين :

أولا : كمية ثابته من الاستهلاك ــ(Ca = 20)ــ وهى مستقلة عن الدخل ، وذلك لأنها عبارة عن مقدار الاستهلاك حتى ولو كان مستوى الدخل يساوى (صفر)[٦] .

ثانيا : كمية من الاستهلاك ــ(cY)ــ تعتمد على مستوى الدخل إذ أنها ترتفع أو تنخفض بنسبة ثابتة قدرها (3/4) الزيادة أو النقص فى الدخل .

---

(6) J.S. Handerson : National Income: Static and Dynamics. New York: Harper and Brothers, 1961. CH. 5 .

وجميع البيانات الموجودة فى جدول (٤ ــ ١) أو شكل (٤ ــ ٢أ) ، يمكن استنتاجها من المعادلة السابقة . فمثلا ، واضح من الجدول أن (C = 80) عندما (Y = 80) ــ ويمكن التوصل إلى نفس النتيجه باستخدام معادلة دالة الاستهلاك على النحو التالى :

$$C = 20 + \frac{3}{4}(80) = 80$$

وبالمثل أيضا :

فجدول (٤ ــ ١) يوضح أن (C = 140) عندما (Y = 160) ــ والمعادلة توضح نفس الشيء .

$$C = 20 + \frac{3}{4}(160) = 140$$

ولايجاد الميل المتوسط للاستهلاك ــ (APC=C/Y) ــ عند أي مستوى لـ (Y) فيمكنا الوصول إلى ذلك عن طريق قسمة المعادلة على (Y) أي :

$$C/Y = \frac{20}{Y} + \frac{3}{4}$$

وعندما تكون (Y = 80) فإن :

$$APC = C/Y = \frac{20}{80} + \frac{3}{4} = 1$$

وعندما تكون (Y = 160) فإن :

$$APC = C/Y = \frac{20}{160} + \frac{3}{4} = 0.875$$

والمعادلة العامة للميل المتوسط للاستهلاك تكون :

$$APC = C/Y = \frac{Ca}{Y} + c$$

ويلاحظ أن معادلة الاستهلاك تستنتج من الجدول ــ فمن الجدول يمكن حساب الميل الحدى للاستهلاك كما سبق أوضحنا : $MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{3}{4}$.

ونستطيع بعد ذلك أن نحصل عل (Ca) ـــ وذلك بالتعويض عن أى مستوى لـ (Y) وليكن (160) ومستوى الاستهلاك (C) المقابل لمستوى الدخل المذكور والذى يتضح من الجدول أنه (140) ـــ وبالتالى يمكن استنتاج (Ca) على الوجه الآتى :

$$140 = Ca + \frac{3}{4} 160$$

$$Ca = 140 - 120 = 20$$

وبالتالى تكون دالة الاستهلاك هى : $C = 20 + \frac{3}{4} Y$

ويلاحظ أننا سبق أن فرضنا الفروض التاليه الخاصة بدالة الاستهلاك :

أولا : عندما يزيد الدخل فإن الاستهلاك يزيد ومعنى ذلك أن (c) يجب أن تكون موجبة ، ذلك لأنه إذا كانت (c) سالبه لكان هناك تناقص فى الاستهلاك مع زيادة الدخل .

ثانيا : ليس كل الزيادة فى الدخل تنفق على الاستهلاك بل أن جزءًا منها يدخر . ويترتب على ذلك أن (c) يجب أن تكون أقل من واحد صحيح . ذلك لأنه إذا كانت (c) أكبر من واحد صحيح لكانت الزيادة فى الاستهلاك المصحوبة بزيادة فى الدخل إنما تزيد عن الزيادة فى الدخل .

ثالثا : كذلك فرضنا أن دالة الاستهلاك دالة خطية ويترتب على ذلك أن يكون إنحدارها ثابت . أى أن الميل الحدى للاستهلاك ـــ (c) ـــ يكون ثابتا .

رابعا : كذلك فرضنا أن نسبة ما يستهلك من الدخل ـــ الميل المتوسط للاستهلاك (C/Y) ـ تتناقص بزيادة الدخل فإن معنى ذلك أن (Ca) يجب أن تكون موجبة . فالميل المتوسط للاستهلاك عبارة عن ظل

الزاويه التى يصنعها الخط الواصل من دالة الاستهلاك ـ عند مستوى الدخل المراد قياس الميل المتوسط للاستهلاك عنده ـ إلى نقطة الأصل . وحتى يمكن لهذه الزاوية أن تتناقص فإن (Ca) يجب أن تكون موجبه . ذلك لأن لو كانت (Ca) تساوى صفرا لمرت دالة الاستهلاك الخطية بنقطة الاصل ولاصبحت الزاوية التى نقيس بظلها الميل المتوسط للاستهلاك ثابتة؛ ولأصبح الميل المتوسط للاستهلاك ثـابتا . وإذا كانت (Ca) سالبه ، فإن نسبة ما يستهلك من الدخل يتزايد بزيادة الدخل .

ويمكن تلخيص هذه الفروض والخصائص في الآتي :

$0 < c < 1$ وذلك من أولا وثانيا

$\bar{c}$ من ثالثـــا

$Ca > 0$ من رابعـــا

دالة الادخار [٧] Saving Function

وجدول الادخار الخاص بمجتمعنا الافتراضى موضح فى جدول (٤ ـ ١) . ويتكون جدول الادخار من عمودين : عمود (١) وهو عبارة عن الدخل الموضوع تحت التصرف وعمود (8) وهو عبارة عن مجموع مدخرات المجتمع . وواضح من جدول (٤ ـ ١) أن العلاقة بين الدخل وبين الادخار إنما هى علاقة طردية . فكلما زاد دخل المجتمع كلما زاد الادخار . كما نلاحظ أن الزيادة فى الدخل فى كل فترة كانت 20 ولذلك فإن الزيادة فى الادّخار كانت أيضا فى كل مرة (5) أى هى عبارة عن (1/4) الزيادة فى الدخل . ويلاحظ أن الادخار كان سالبا حتى مستوى دخل (80) حيث أصبح

---

(7) William S. Brown : Macroeconemics; Op. Cit PP: 49 - 51 .

(صفرا) عند هذا المستوى ثم بعد ذلك أصبح الادخار موجبا عند كل مستوى دخل يزيد عن (80) . ويمكن أن ننظر إلى الادخار على أنه المتبقى . أى هو ذلك الجزء من الدخل الذى يتبقى بعد الانفاق على الاستهلاك . ولذلك فإنه عند مستوى دخل أقل من (80) فإن مقدار الاستهلاك كان يزيد عن مقدار الدخل ولذلك فإن الادخار كان سالبا . وعند مستوى دخل (80) فإن كل الدخل قد استهلاك؛ ولذلك فإن الادخار كان (صفرا) . أما عند مستوى دخل أكبر من (80) فإن الاستهلاك كان أقل من الدخل وما تبقى يدخر ولذلك فإن الادخار كان موجبا .

ومن واقع جدول الادخار تم رسم دالة الادخار ـــ فى شكل (٤ ـــ ٢ب) . ويلاحظ من هذا الشكل أن مقدار الإدخار عند أى مستوى من الدخل إنما هو عبارة عن الفرق بين دالة الاستهلاك والخط المرشد . ودالة الادخار الموضحة فى شكل (٤ ـــ ٢ب) يمكن أن تستنتج مباشرة من شكل (٤ ـــ ٢أ) .

ويلاحظ أن دالة الادخار توضح ما سبق أن استنتجناه من جدول الإدخار. فعندما يكون الدخل مساوٍ (80) فإن جزء (أ) من الشكل يوضح أن الاستهلاك يكون (80) ؛ وبالتالى يكون الادخار (صفرا) . وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذا هو مستوى دخل التعادل . وهذا موضح أيضا فى الجزء (ب) من الشكل وذلك بتقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقى عند مستوى دخل (80) . وعندما يكون الدخل (40) فإن الاستهلاك يكون (50) والادخار يكون (-10) . ولذلك فإن دالة الادخار تقع أسفل المحور الأفقى بمقدار (10) عند مستوى دخل (40) . وعندما يكون الدخل (160) فإن الاستهلاك يساوى (140) والادخار يساوى (20) ، فدالة الادخار تقع أعلى المحور الأفقى بمقدار (20) عند مستوى دخل (160)

الميل المتوسط للادخار (م م خ) Average Propensity to save (APS)[8]

إن الميل المتوسط للادخار هو عبارة عن النسبة بين الادخار (S) وبين الدخل (Y). ولما كان الدخل إما يوجه للانفاق الاستهلاكى أو يدخر فيتبع ذلك أن مجموع النسبتين : الميل المتوسط للاستهلاك $(C/_Y)$ مضافا إليها الميل المتوسط للادخار $(S/_Y)$ يكون مجموعهما واحد صحيح .

$$C/_Y + S/_Y = 1$$

فمن جدول (٤ ــ ١) لو أن (Y = 40) فإن :

$$C/_Y = \frac{50}{40} = 1.25$$

وبالتالى فإن :

$$S/_Y = \frac{-10}{40} = -0.25$$

وبالتالى أيضا :

$$C/_Y + \frac{S}{Y} = 1.25 + (-.25) = 1$$

وعليه، فإننا إذا علمنا الميل المتوسط للاستهلاك فإنه، يمكننا معرفة الميل المتوسط للادخار. أو العكس ؛ إذا علمنا الميل المتوسط للادخار فإننا نستطيع أن نعلم الميل المتوسط للاستهلاك ذلك لأن :

$$APC = 1 - APS$$

$$APS = 1 - APC$$

الميل الحدي للادخار (م. ح. خ.) Marginal Propensity to Save (M.P.S.)

الميل الحدى للادخار هو عبارة عن النسبة بين التغير فى (S) نتيجة للتغير فى (Y) أي أن :

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

---

(8) P.A. Samuelson, Op. Cit, CH. 11 .

ولما كان التغير في (Y) إما أنه يوجه للانفاق الاستهلاكي أو يوجه للادخار فإن :

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} + \frac{\Delta C}{\Delta Y} = 1 \qquad MPS + MPC = 1$$

وكما هو الحال بالنسبة للميل الحدى للاستهلاك ، فإن الميل الحدى للادخار يجب أن يكون موجبا وأقل من الواحد الصحيح . كما يجب أن يكون ثابتا لكل تغير فى الدخل ، نظرا لأن الميل الحدى للاستهلاك ثابت .

وبالاضافة إلى ما تقدم فإنه إذا كان (APC) يتناقص بزيادة الدخل كما سبق وأوضحنا ؛ فإن (APS) يتزايد مع تزايد الدخل ذلك لأن هاتين النسبتين مجموعهما واحد صحيح عند أى مستوى من الدخل . وأخيرا ، إذا كان (APC) دائما أكبر من (MPC) ، فإنه يتبع ذلك أن (APS) يكون دائما أصغر من (MPS) .

ويلاحظ أننا في جدول (٤ــ١) قد قسمنا الادخار إلى جزئيين إدخار مستمال يتوقف على الدخل وهو يمكن قياسه بضرب الميل الحدى للادخار في الدخل (sY)، وهذا موضح في العمود (7) في الجدول المذكور . والجزء الثاني من الادخار هو الادخار المستقل Autonomous Saving ــ أى الادخار الثابت ــ وهو عبارة عن قدر ثابت ليس له علاقة بالدخل . وفى مثلنا فإن الادخار الثابت ــ والذى يرمز إليه بـ (Sa) قدره (-20). وفى الحقيقة فإنه عبارة عن الاستهلاك الثابت بعد تغيير الإشارة أى أن [(Sa) =(-Ca)] . ذلك لأن الادخار المستقل هو عبارة عن الادخار عندما يكون الدخل مساويا للصفر. فإذا كان الاستهلاك يساوى (20) عندما يكون الدخل صفراً ــ وهذا هو الاستهلاك المستقل ــ فإن الادخار المستقل ــ وهو الادخار عندما يكون الدخل صفراً ــ لابد وأنه يساوى (20ــ).

وبالتالى فإن معادلة دالة الادخار ــ وهى أيضا معادلة الخط المستقيم يمكن أن تكتب على الشكل الآتى :

$$S = Sa + sY$$

حيث (S) هو الادخار و (Sa) هو الادخار المستقل؛ أى الادخار عندما يكون الدخل صفراً و (s) هو الميل للادخار و (Y) هى الدخل . وواضح أن (sY) هى ذلك الجزء من الادخار المستمال وبإضافته إلى (Sa) ــ الادخار المستقل ــ نحصل على مجموع الادخار . وهذا هو ما توضحه معادلة الادخار .

والادخار المستقل (Sa) ــ وهو يساوى (Ca -) ــ يساوى في مجتمعنا الافتراضى (20 -) . ويلاحظ أن الميل الحدى للادخار (s) هو عبارة عن انحدار دالة الادخار ومقدارها $\left(\frac{1}{4}\right)$.ولما كانت دالة الادخار دالة خطية ، فإن انحدارها ثابت ولذلك فإن الميل الحدي.للادخار ثابت عند $\left(\frac{1}{4}\right)$.

على ضوء هذه البيانات فإننا نستطيع أن نستنتج دالة ادخار مجتمعنا الافتراضى وهى كالآتى :

$$S = -20 + \frac{1}{4} Y$$

وبقسمة المعادلة العامة للادخار على (Y) فإننا نحصل على معادلة (APS) .

$$APS = \frac{S}{Y} = \frac{Sa}{Y} + s$$

وكما سبق أن أوضحنا فإن (Sa = — Ca) وأن (s = 1 — c) . ويمكن إثبات ذلك على النحو الآتى :

$$Y = C + S$$

$$S = Y - C$$

وباحلال (Ca + cY) مكان (C) في المعادلة السابقة ينتج :

$$S = Y - (Ca + cY)$$

$$= Y - Ca - cY$$

$$= - Ca + (1 - c) Y$$

$$= Sa + sY$$

تحديد مستوى توازن الدخل والناتج [٩]

فى مجتمع اقتصادى يتكون من قطاعين فإن الدخل القومى يتساوى مع الناتج القومى الصافى يسبب عدم وجود حكومة . فإذا فرضنا أنه لا يوجد إدخار بالنسبة لقطاع الأعمال فلن تكون هناك أرباح غير موزعة ، وبذلك يكون الدخل الشخصى يساوى الدخل القومى . ومرة أخرى لما كان لا يوجد حكومة فإنه لن توجد ضرائب شخصية وبالتالى فإن الدخل الشخصى يساوى الدخل المتاح . وبناء على ما تقدم ، فإنه فى مجتمع به قطاعين فإن الناتج القومى الصافى = الدخل القومى = الدخل الشخصى = الدخل المتاح .

فإذا رمزنا إلى الناتج القومى الصافى بـ (Y) الذى يمكن أن نسميه أيضا العرض الكلى (AS)؛ فإن الناتج القومى الصافى يساوى الدخل المتاح . وكقاعدة فإن كل ناتج يولد دخلا مساويا له والدخل المتاح يمكن قياسه بكيفية التصرف فيه فهو إما أنه ينفق على السلع الاستهلاكية (انفاق إستهلاكى) (C) وإما أنه يدخر (S) .

أي
$$AS = Y = C + S$$

والانفاق الكلى (E) ــ والذى يمكن أت يسمى أيضا بالطلب الكلى (AD) ــ يتخذ شكل انفاق استهلاكي (C) (انفاق القطاع العائلى) ، مضافا إليه إنفاق قطاع الانتاج أو الانفاق الاستثمارى (I) وبالتالى فإن :

(9) Dornbusch وآخرين Op. Cit. PP: 66 - 70 .

$$AD = E = C + I$$

ويتحقق مستوى توازن الدخل والناتج عندما يكون مقدار الانفاق الكلى (E) أى مقدار الطلب الكلى من السلع والخدمات ــ يساوى مقدار الناتج (Y) أو العرض الكلى . فإذا كان ما ينتج هو مقدار ما يطلب فإن الانتاج يستقر عند هذا المستوى ويصبح هذا وضع توازن .

بناء على ذلك فإن التوازن يتحقق عندما :

$$(AD = E) = (Y = AS)$$

أو

$$C + I = C + S$$

فإذا ما تحققت المعادلة السابقة واصبح الانفاق الكلى (E) يساوى الناتج الكلى (Y) ؛ فإن مستوى توازن الناتج يتحقق . ولكن معنى ذلك أيضا أن :

$$I = S$$

ذلك لأننا إذا قلنا أن الانفاق الكلى : $(E = C + I)$ يساوى الناتج الكلى : $(Y = C + S)$ فإن معنى ذلك أن $(S = I)$ ذلك لأن (C) مشتركة بين الانفاق الكلى والناتج الكلى .

أما إذا كان الناتج الكلى ــ $(Y = AS)$ ــ أكبر من الانفاق الكلى ــ $(E = AD)$ فإن ذلك يعنى أن :

$(C + S > C + I)$ وبالتالى فإن $(S > I)$

ويكون هذا وضع اختلال وعدم توازن . ذلك لأن ما ينتج لا يطلب كله إذ أن مقدار الانفاق الكلى أقل من مقدار الناتج الكلى، وسيترتب على ذلك تراكم المخزون . وأزاء ذلك فإن المنتجين سيعمدون إلى تحقيق إنكماش فى الانتاج إذ أنهم فى هذه الحالة لا يغطون تكاليفهم ويستمر إنكماش الناتج الكلى حتى يتساوى مع الانفاق الكلى ويتحقق التوازن . ويلاحظ أن إنكماش الانتاج سيترتب عليه إنكماش الدخول وبالتالى فإن الادخار ينكمش أيضا حتى

جدول (٤ – ٢)
مستوى توازن الدخل والناتج

الناتج (Y) 4 + 7	الاستهلاك: الاستهلاك المستقل Ca	الاستهلاك: الاستهلاك المستمال cY	الاستهلاك: جملة الاستهلاك C 2+3	الادخار: الادخار المستقل Sa	الادخار: الادخار المستمال sY	الادخار: الادخار الكلى S 5 + 6		الاستثمار I	الانفاق الكلى E أو الناتج الكلى أو العرض الكلى AS (C + S) 4 + 7=1		الطلب الكلى AD C + I 4 + 8	وضع التوازن
1	2	3	4	5	6	7		8	9		10	11
0	20	0	20	- 20	0	- 20	<	20	0	<	40	توسع
20	20	15	35	- 20	5	- 15	<	20	20	<	55	توسع
40	20	30	50	- 20	10	- 10	<	20	40	<	70	توسع
60	20	45	65	- 20	15	- 5	<	20	60	<	85	توسع
80	20	60	80	- 20	20	0	<	20	80	<	100	توسع
100	20	75	95	- 20	25	5	<	20	100	<	115	توسع
120	20	90	110	- 20	30	10	<	20	120	<	130	توسع
140	20	105	125	- 20	35	15	<	20	140	<	145	توسع
160	20	120	140	- 20	40	20	=	20	160	=	160	توازن
180	20	135	155	- 20	45	25	>	20	180	>	175	انكماش
200	20	150	170	- 20	50	30	>	20	200	>	190	انكماش
220	20	165	185	- 20	55	35	>	20	220	>	205	انكماش
240	20	180	200	- 20	60	40	>	20	240	>	220	انكماش

يزول فائض المدخرات على الاستثمارات ويتحقق تساوى الادخار مع الاستثمار عندما يتحقق تساوى الانفاق مع الناتج .

والعكس أيضا ، عندما يكون الناتج الكلى أقل من الانفاق الكلى ــ أى أن هناك فائضا فى الانفاق الكلى على الناتج الكلى . والذى يعنى أيضا أن (S) > (I) فإن هذا يمثل وضع اختلال . ويترتب على ذلك تناقص فى المخزون السلعى مما يدفع المنتجين إلى زيادة إنتاجهم ويستمر الانتاج الكلى فى الزيادة حتى يتساوى مع الانفاق الكلى . وبذلك يكون ما ينتج يطلب ؛ ويتحقق وضع التوازن . ويلاحظ أن تزايد الناتج سيؤدى إلى زيادة الدخول ، وزيادة الدخول تؤدى إلى زيادة فى المدخرات فتزداد المدخرات حتى تصبح مساوية للاستثمارات وذلك عندما يتساوى الناتج الكلى مع الانفاق الكلى .

وسوف نعرض أوضاع التوازن والاختلال التى أشرنا إليها مستخدمين :

أولا : الجداول **ثانيا** : المنحنيات **ثالثا** : المعادلات

تحديد مستوى الدخل والناتج باستخدام الجداول :

سنحدد مستوى توازن الدخل والناتج فى هذه الفقرة عن طريق إستخدام الجدول (٤ ــ ٢) . ويشمل هذا الجدول بيانات الناتج وجدول الاستهلاك وجدول الادخار وهذه مأخوذة تماما من جدول (٤ ــ ١) . وأضيف لهذا الجدول بند الاستثمار (I) . ذلك لأننا كما نعلم فإن الانفاق الكلى (E) ــ كما هو موضح بالجدول ــ يتكون من الاستهلاك (C) مضافا إليه الاستثمار (I) . وقد سبق أن تكلمنا عن جدول الاستهلاك أما الاستثمار فواضح من الجدول أننا افترضنا أن الاستثمار رقم ثابت وقدره (20) . فالاستثمار يتوقف على عوامل لم نتعرض لها بعد وعلى أية حال ، فقد فرضنا أن هذه العوامل كانت بحيث أن قطاع الأعمال إعتزم أن ينفق قدرا يبلغ (20) خلال هذه الفترة الزمنية ليزيد مقدار الموجود من مصانع ومعدات ومخزون سلعى . ولا

يهمنا فى الوقت الحاضر كيف أن قطاع الأعمال قد توصل إلى هذه الخطط . وكل ما يهمنا أننا سنفترض أن هذه الخطط مستقلة عن مستوى الدخل . وبعبارة أخرى ، أنه عند جميع مستويات الدخل ، فإن الانفاق الاستثمارى المتوقع إنما حدد عند (20) أو بعبارة أخرى أن دالة الاستثمار ببساطة هى : ($I = 20$).

فإذا أضفنا الاستثمار (I) ـــ وهو قدر ثابت مقداره (20) عند كل مستويات الدخل ـــ إلى الانفاق الاستهلاكى الموضح فى عمود (4) فإننا نحصل على الانفاق الكلى [$E = C + I$] ، الموضح فى عمود (10) . كذلك فإن عمود (9) هو عبارة عن الناتج الكلى [$Y = C + S$] . ويمكننا أن نتوصل إلى وضع توازن الدخل والناتج لهذا المجتمع الافتراضى وذلك بتحديد مستوى الناتج الذى يتحقق عنده ($E = C + I$) = ($Y = C + S$) . أى عندما يتساوى الناتج الكلى [عمود (9)] مع الانفاق الكلى [عمود (10)] . ويتحقق ذلك عند مستوى ناتج قدره (160) . فعند هذا المستوى من الناتج ـــ فإن ما ينتجه المجتمع يساوى تماما الطلب . أى العرض الكلى يتساوى مع الطلب الكلى أو أن الناتج الكلى يتساوى مع الانفاق الكلى . فكل ما ينتج بواسطة المنتجين يباع وكل ما يطلبه الطالبون يجدوه . والكل حقق هدفه ـــ المنتجون يبيعون كل إنتاجهم والطالبون يحصلون على كل ما يحتاجون إليه من إحتياجاتهم والكل فى حالة رضاء تام ـــ فهو وضع توازن .

ذلك لأنه لو أن المنتجين انتجوا قدرا من الانتاج أكبر من مستوى (160) للاحظت من جدول (٤ ـــ ٢) أنه عند أى مستوى ناتج يزيد عن (160) فإن العرض الكلى ، أى الناتج الكلى ، يكون أكبر من الانفاق أى أكبر من الطلب الكلى ، وبالتالى فإن المنتجين يتراكم لديهم المخزون السلعى ويكون من صالحهم أن ينكمش الانتاج . فعند مستوى ناتج قدره (200) فإن الانفاق

الكلى يكون أقل ؛ (190) . فيتراكم المخزون ويعمد المنتجون إلى تخفيض إنتاجهم إلى (180) بدلا من (200) ولكن عند (180) فإن الانفاق الكلى لا يزال أيضا أقل (175) وبالتالى يستمر تراكم المخزون فيعمد المنتجون إلى تخفيض إنتاجهم إلى (160). وعند هذا المستوى من الانتاج فإن الناتج الكلى يساوى الانفاق الكلى ويكون ليس لدى المنتجين أى دافع لتغيير مستوى الناتج فيستقر مستوى الناتج لأنه وضع توازن .

وبالمثل إذا انتج المنتجون عند مستوى ناتج أقل من (160) وليكن عند (120) . فعند هذا المستوى من الناتج فإن الانفاق الكلى يزيد عن الناتج الكلى (E = 130) ، فينخفض المخزون السلعى . ويدفع ذلك المنتجين إلى زيادة إنتاجهم وليكن إلى (140) . ولكن عند مستوى الناتج الأخير فإن الانفاق الكلى البالغ قدره (145) لا يزال أكبر من الناتج الكلى . ويستمر تناقص المخزون مما يدفع المنتجين مرة أخرى إلى زيادة إنتاجهم مرة ثانية وليكن إلى مستوى ناتج قدره (160) . وعند هذا المستوى نجد أن الناتج الكلى يتساوى مع الانفاق الكلى ويتحقق وضع التوازن .

فأى مستوى ناتج ـــ أزيد أو أقل ـــ من مستوى ناتج التوازن (160) لا يتحقق الاستقرار عنده ، ويحدث إنكماش أو توسع حتى يصل الناتج إلى مستوى (160) ، حيث يتحقق تساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى أى تساوى الانفاق الكلى مع الناتج الكلى .

ويلاحظ أنه عند مستوى ناتج التوازن (160) ، فإن الادخار يتساوى أيضا مع الاستثمار ، ويساوى (20) . وعند أى مستوى ناتج يزيد عن مستوى ناتج التوازن فإن ذلك يعنى أن (S > I) . ولذلك فإن الانتاج يتناقص والدخول تتناقص ويتناقص معها الادخار حتى يتساوى مع الاستثمار عند مستوى التوازن . وأيضا عند مستوى ناتج يقل عن مستوى ناتج التوازن فإن (S < I)

ولذلك فإن الناتج يزداد وتزداد معه الدخول وبالتالى، تزداد المدخرات وتستمر المدخرات فى التزايد مع تزايد الناتج حتى تتساوى مع الاستثمارات عند مستوى التوازن الذى يتحقق عنده تساوى الانفاق الكلى مع الناتج الكلى .

تحديد مستوى الدخل والناتج باستخدام الرسوم البيانية :

يمكن تحديد الانفاق الكلى عن طريق الرسم البيانى بان نضيف دالة الاستهلاك إلى دالة الاستثمار وهذا موضح فى شكل (٤ ــ ٣أ) . ففى الشكل المذكور ، فإن دالة الاستهلاك هى نفسها الموضحة فى شكل (٤ ــ ٢أ) والتى توضح مقدار الاستهلاك المتوقع عند كل مستوى من مستويات الدخل . وفى شكل (٤ ــ ٣أ) فإن دالة الاستثمار ــ التى افترضنا أنها ثابته عند (20) عند كل مستويات الدخل ــ قد أضيفت إلى دالة الاستهلاك . والنتيجة التى نحصل عليها هى دالة الانفاق الكلى ــ أو الطلب الكلى ــ C + I . فإذا كان الدخل أو الناتج (120) ؛ فإن الانفاق الكلى يكون (130) مكونا من (110) إنفاق استهلاكى مضافا إليه إنفاق استثمارى مقداره (20) . وإذا كان الناتج أو الدخل (160) فإن الانفاق الكلى يكون أيضا (160) :

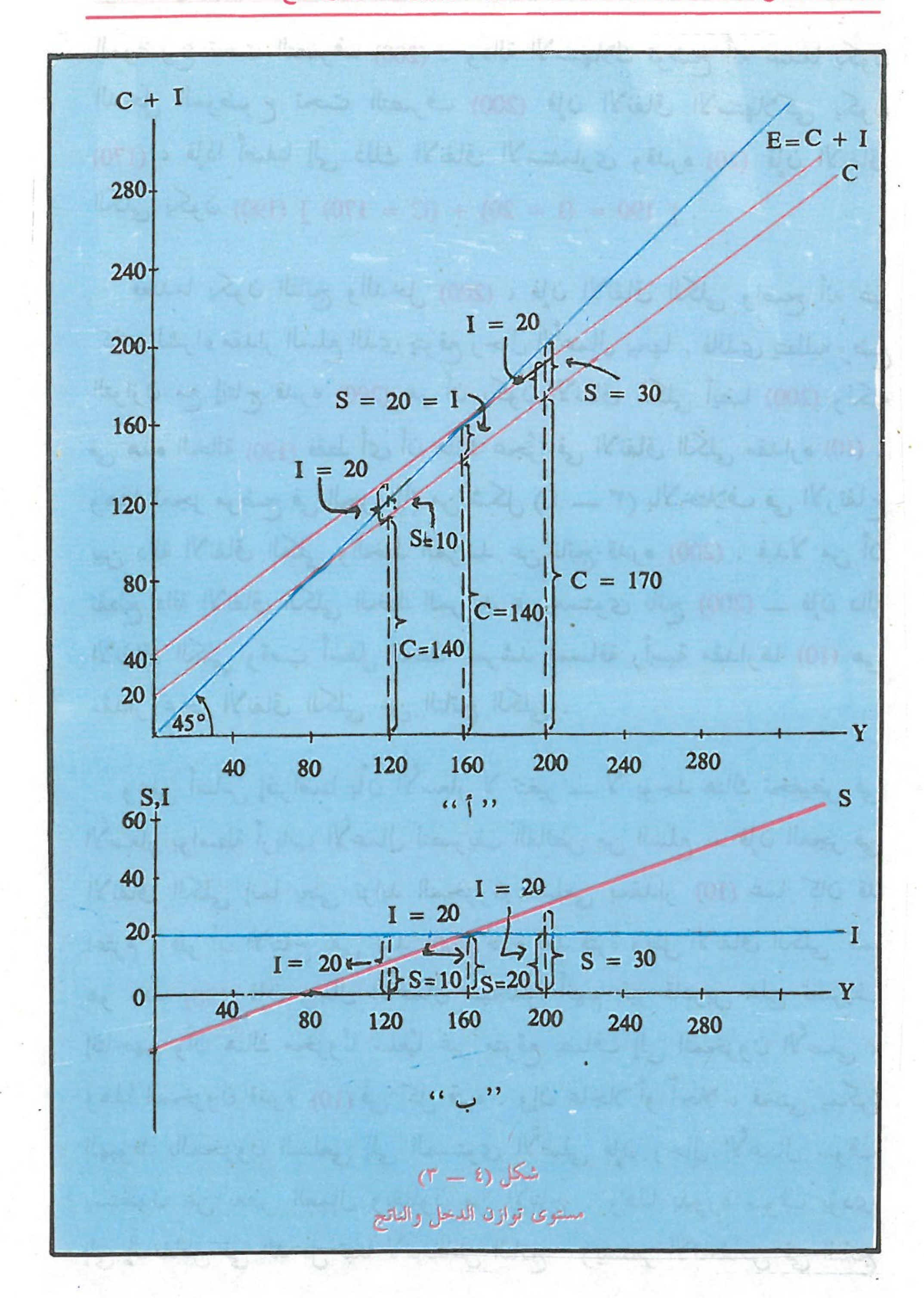
$$160 = (I = 20) + (C = 140)$$

فإذا كان هذا هو الانفاق الكلى ، فإننا نستطيع تعريف مستوى توازن الناتج والدخل بأنه ذلك المستوى الذى يكون عنده الانفاق الكلى يساوى الناتج الكلى . وفى شكل (٤ ــ ٣أ) فإن مستوى توازن الدخل والناتج هو (160) . وفى هذه الحالة فإن قطاع الأعمال يكون قد أعتقد أنه خلال الفتره الزمنيه يتوقع أن يبيع ما قيمته (160) من السلع والخدمات ، ووفقا لذلك فإنه قام بانتاج هذا القدر من السلع والخدمات . وقد تولد عن ذلك دخلا مساويا لهذا الناتج الكلى أى (160) . ويدخل متاح مقداره (160) فإن دالة الاستهلاك فى شكل (٤ ــ ٣أ) توضح أن المستهلكين سينفقون (140) يضاف إلى ذلك

انفاق استثمارى قدره (20) فيكون مجموع الانفاق (160) وذلك عندما يكون الانتاج الكلى أيضا (160) . وبذلك يكون الانفاق الكلى قد تساوى مع الانتاج الكلى وتحقق التوازن . فرجال الأعمال انتجوا ما قيمته (160) على أساس أنهم توقعوا أن يبيعوا هذا القدر من الناتج . وقد انتهى الأمر بأن أضبحت مبيعاتهم فعلا (160) . وبذلك تكون قد تحققت خطط كل من البائعين والمشترين ، فالمستهلكون بدخل قدره (160) يشترون (140) من سلع الاستهلاك ورجال الأعمال اشتروا بما قيمته (20) سلعا استثمارية اعتزموا شراءها . فكلا من القطاعين قد اشترى الكميات التى اعتزم شراءها ومشترياتهم تساوت مع ما توقع رجال الأعمال بيعه .

وفى الجزء (أ) من الشكل (٤ ــ ٣) فإن دالة الانفاق الكلى ــ (C + I) = (E) إنما تقطع الخط المرشد عند مستوى إنتاج التوازن . فإنتاج كلى قدره (160) مقاس على المحور الأفقى إنما يتساوى مع إنفاق كلى قدره (E = 160) ، (C = 140) + (I = 120) = (160) على المحور الرأسى . ولما كانت أى نقطة على الخط المرشد إنما تكون على مسافة مساوية من كل من المحور الرأسى والمحور الأفقى ، ولما كان شرط التوازن فى مستوى الناتج والدخل يتحقق عندما يكون الانفاق الكلى يساوى الناتج الكلى ، نستنتج من ذلك أن مستوى توازن الناتج يجب أن يكون ذلك المستوى من الناتج الذى تقطع عنده دالة الانفاق الكلى (E) الخط المرشد .

إن مستوى الانتاج الفعلى فى خلال أى فترة إنما هو نتيجة لقرارات آلاف من رجال الأعمال وليس هناك من سبب لكى يتوقع أن قرارهم الجماعى إنما يكون بحيث ينتج بالضبط مستوى توازن الانتاج . ففى مثالنا السابق لنفرض أن قراراتهم الجماعية قد إتُخِذَت بحيث أسفرت عن أن مقدار الناتج (200) . فمع ناتج (200) فإن دخلا مساويا يتولد من هذا الناتج ويصبح الدخل



شكل (٤ — ٣)

مستوى توازن الدخل والناتج

الموضوع تحت التصرف (200) . ودالة الاستهلاك توضح أنه عندما يكون الدخل الموضوع تحت التصرف (200) فإن الانفاق الاستهلاكى يكون (170) ، فإذا أضفنا إلى ذلك الانفاق الاستثمارى وقدره (20) فإن الانفاق الكلى يكون (190) [190 = (I = 20) + (C = 170)] .

فعندما يكون الناتج والدخل (200) ، فإن الانفاق الكلى واضح أنه غير كاف لشراء مقدار السلع الذى يتوقع رجال الأعمال بيعها . فالذى يتطلبه وضع التوازن مع إنتاج قدره (200) هو أن يكون الانفاق الكلى أيضا (200) ولكنه فى هذه الحالة (190) فقط أى أن هناك عجزًا فى الانفاق الكلى مقداره (10) . وهذا العجز موضح فى الجزء (أ) من شكل (٤ ــ ٣) بالاختلاف فى الارتفاع بين دالة الانفاق الكلى والخط المرشد عن ناتج قدره (200) . فبدلا من أن تقطع دالة الانفاق الكلى الخط المرشد عن مستوى ناتج (200) ــ فإن دالة الانفاق الكلى وقعت أسفل الخط المرشد بمسافة رأسية مقدارها (10) هى مقدار عجز الانفاق الكلى عن الناتج الكلى .

وعلى أساس إفتراضنا بأن الأسعار لا تتغير ــ لا يوجد هناك تخفيض فى الأسعار بواسطة أرباب الأعمال لتصريف الفائض من السلع ــ فإن العجز فى الانفاق الكلى إنما يعنى تزايد المخزون السلعى بمقدار (10) عما كان قد اعتزم . فلو أن الانتاج بقى عند (200) فترة بعد فترة وظل الانفاق الكلى كما هو عند (190) فإن رجال الأعمال سيجدوا أنهم غير قادرين على تصريف إنتاجهم وأن هناك مخزونًا سلعيًا غير متوقع يضاف إلى المخزون الأصلى ، وهذا المخزون قدره (10) فى كل فترة . وإن عاجلا أو آجلا ، فحتى يمكن الهبوط بالمخزون السلعى إلى المستوى الأصلى فإن رجال الأعمال سوف يستغنون عن بعض العمال ويقللون من الإنتاج . وهذا بدوره سوف يؤدى إلى إنخفاض فى الدخل تبعا لانخفاض الناتج . ويستمر الانخفاض فى الناتج

والدخل حتى يصل إلى (160) حيث يتحقق التوازن . فعند هذا المستوى من الانتاج فإن الانفاق الكلي يتساوى مع الناتج الكلى .

ولنأخذ وضعا آخر ولنفرض أن رجال الأعمال قدروا بأن فى إمكانهم أن يبيعوا بمبلغ قدره (120) فقط ، فقاموا بانتاج قدره (120) وبالتالى فإن الدخل يكون (120) . فإذا كان مستوى الدخل هو عند (120) ، فإن الاستهلاك المتوقع يكون (110) ، فإذا فرضنا أن الاستثمار هو (20) فإن الانفاق الكلى يكون (130) [(C=110) + (I = 20)= 130] . وبعبارة أخرى فإن الانفاق الكلى يزيد بمقدار (10) عن الانتاج الكلى . ومن شكل (٤ ــ ٣أ) يتضح أنه إذا كان الانتاج عند (120) فإن دالة الانفاق الكلى تكون عند (130) أى بفائض قدره (10) أعلى الخط المرشد . والمسافة الرأسية أعلى الخط المرشد إنما تقيس فائض الانفاق تماما كما أن المسافة الرأسية تحت الخط المرشد عند إنتاج قدره (200) إنما يعنى القصور فى الانفاق الكلى .

وعند كل فترة يظل خلالها الانتاج عند (120) والانفاق عند (130) ، فإن معنى ذلك أن هناك فائضا فى الانفاق الكلى . ويترتب على ذلك إنخفاض غير متوقع فى المخزون الذى يحتفظ به رجال الأعمال بمقدار (10) . وإن عاجلا أو آجلا ، وحتى يمكن وقف الاستنزاف غير المتوقع فى المخزون ، فإن رجال الأعمال سوف يعمدن إلى زيادة عدد العمال الموظفين ويتوسعوا في الانتاج . ويستمر هذا الاتجاه حتى يصل الانتاج إلى (160) ، فإن مستوى التوازن يتحقق عندما يتساوى الناتج مع الانفاق الكلى .

وكما سبق أن أشرنا فإن التوازن يمكن تعريفه على أساس أنه مستوى الانتاج الذى يتحقق عنده تساوى الادخار المتوقع مع الاستثمار المتوقع . وكما سبق أن أوضحنا فإننا سنفترض أن الاستثمار المتوقع إنما هو ثابت عند (20) وعند كل مستويات الناتج والدخل الأخرى . ولذلك ، فإن منحنى

الاستثمار فى الجزء (ب) من شكل (٤ـ٣) ظهر على شكل خط أفقى موازى للمحور الافقى الخاص بالدخل والناتج وأعلى منه بمقدار (20)، وواضح فى كل من الجزء (أ) والجزء (ب) من شكل (٤ـ٣) إنه عند مستوى دخل قدره (160) ، فإن الادخار المتوقع يكون (20) حيث أن الاستهلاك المتوقع يكون (140) . والاستثمار المتوقع هو أيضا (20) وهو إنفاق ثم بواسطة رجال الأعمال لشراء السلع الرأسمالية وهو يلغى ذلك الجزء من الدخل الذى يختار الأفراد عدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية . فعندما يكون الادخار المتوقع يساوى الاستثمار المتوقع فإن الانفاق الكلى الخاص بهذه الفترة سيكون مساويا للانتاج الكلى . والنتيجة المترتبة على ذلك هى أن كل فرد سيكون قانعا بما يقوم به .

وفى الجزء (ب) من شكل (٤ ـ ٣) ، فإن الادخار المتوقع والاستثمار المتوقع يمكن أن يتساويا فقط عند تقاطع كل من دالة الادخار ودالة الاستثمار . وهذا التقاطع يحدث عند مستوى دخل (160) وبالتالى فإن هذا المستوى يكون هو مستوى دخل وناتج التوازن .

وعند مستوى دخل يزيد عن (160) وليكن (200) فواضح من الجزء (ب) من شكل (٤ ـ ٣) أن الادخار المتوقع يكون (30) وهو أكبر من الاستثمار المتوقع البالغ قدر (20) . فذلك الجزء من الدخل المكتسب الذى يرى مستلمى الدخل عدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية ، والذي يبلغ (30) ، يزيد عن ذلك الجزء من الدخل الذى اختار رجال الأعمال إنفاقه على السلع الرأسمالية والذى يبلغ (20) ؛ إلا أن مثل هذا الوضع لن يستمر . ذلك لأنه عند هذا المستوى من الناتج فإن القطاع العائلي يدخر أى يمتنع عن الانفاق الاستهلاكي بمقدار أكبر مما ترغب منشآت الأعمال فى الاستثمار . ويترتب على ذلك تراكم فى المخزون السلعى دون رغبة رجال الأعمال . ولمعالجة

الموقف ، فسوف يعمد رجال الأعمال إلى تخفيض الانتاج والاستغناء عن بعض العمال وبذلك لا يكون هذا وضع توازن . وسوف يستمر الناتج القومى فى إنخفاضه إلى أن يصل إلى المستوى الذى يتساوى عنده الادخار مع الاستثمار . وعندما يصل الحال إلى هذا الوضع يكون قد وصل مستوى الانتاج والدخل إلى (160) وهو وضع التوازن ولن يكون هناك إتجاه للتغيير .

وكذلك فإنه عند أى مستوى ناتج يقل عن (160) فإننا سنجد أن الادخار المتوقع سيكون أقل من الاستثمار المتوقع . فإذا أخذنا مستوى الناتج (120) ، فعند هذا المستوى من الناتج فإن الادخار المتوقع للقطاع العائلي — أى مقدار إمتناعهم عن الانفاق الاستهلاكي — سيكون فقط (10) بينما الاستثمار المتوقع سيكون (20) . وهذا واضح فى الجزء (ب) من شكل (٤ — ٣) حيث نجد أنه عند مستوى ناتج (120) فإن دالة الاستثمار تعلو دالة الادخار بمقدار (10) — أى بمقدار فائض الاستثمار على الادخار . ويعنى ذلك أن الانفاق الكلى يزيد عن الناتج الكلى ويترتب على ذلك تناقص المخزون مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الانتاج.ويستمر الانتاج فى التزايد إلى أن يصل إلى المستوى (160) حيث يتساوى الادخار المتوقع (20) مع الاستثمار المتوقع البالغ نفس الرقم .

فوضع التوازن الوحيد للناتج القومى إنما يتحدد عند ذلك المستوى الذى يتقاطع عنده منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار كما هو موضح فى الجزء (ب) من شكل (٤ — ٣) . وعند أى مستوى أخر من الناتج فإن الادخار المرغوب فيه بواسطة العائلات سوف لا يتفق مع الاستثمار المرغوب فيه بواسطة منشآت الأعمال . وهذه الفجوة بين الادخار المرغوب والاستثمار المرغوب فيه تدعو منشآت الأعمال إلى تغيير مستويات الناتج والتوظف بطريقة تؤدى إلى عودة الوضع إلى حالة التوازن .

تحديد مستوى توازن الدخل والناتج باستخدام المعادلات الجبرية :

من العرض السابق لتحديد مستوى توازن الدخل والناتج وجدنا أنه باستخدام الرسوم البيانيه ، فإن مستوى توازن الناتج والدخل يتحقق عندما يتقاطع منحنى الانفاق الكلي (E) مع الخط المرشد.فعند نقطة التقاطع هذه فإن الناتج الكلي يتساوى مع الانفاق الكلى وبالتالى تتحقق المعادلة:

$$Y = E$$

أو أن :

$$Y = C + I$$

كما يمكن تحديد مستوى توازن الدخل باستخدام الجزء (ب) من الشكل (٤ ـ ٣) . ويكون مستوى توازن الدخل والناتج عند النقطة التى تتقاطع فيها دالة الادخار مع دالة الاستثمار أى تتحقق المعادلة :

$$S = I$$

وباستخدام الجداول ـ فقد توصلنا من جدول (٤ ـ ٢) إلى مستوى توازن الدخل والناتج عند ذلك المستوى من الناتج الذى يتساوى فيه أيضا الناتج الكلى مع الانفاق الكلى . والناتج الكلى (Y) يمكن قياسه بإضافة الادخار إلى الاستهلاك . والانفاق الكلى قمنا بقياسه عن طريق إضافة الاستثمار إلى الاستهلاك . وبذلك فإن مستوى توازن الدخل والناتج يتحقق عندما .

$$C + S = C + I$$

$$Y = C + I$$

$$Y = Ca + cY + I$$

ويمكن أن نتوصل إلى مستوى الدخل والناتج في الجدول أيضا عن طريق معرفة مستوى الدخل والناتج الذى يتحقق عنده تساوى الادخار المتوقع مع الاستثمار المتوقع.

$$S = I$$

$$Sa + sY = I$$

من هذا يكون قد وضح كيف يمكننا أن نتوصل إلى تحديد مستوى الدخل والناتج باستخدام المعادلات. فمما سبق اتضح لنا أن مستوى الدخل والناتج يتحقق عندما يتحقق أى من المعادلتين الآتيتين :

$$Y = C + I$$

أو

$$S = I$$

فباستخدام المعادلة الأولى فإن (C) وهى دالة الاستهلاك لهذا المجتمع هي :

$$C = Ca + cY$$

$$= 20 + \frac{3}{4} Y$$

ومعادلة (I) هى :

$$I = 20$$

∴ مستوى توازن الدخل والناتج :

$$Y_e = 20 + \frac{3}{4} Y + 20$$

$$\frac{1}{4} Y_e = 40$$

$$Y_e = 160$$

وباستخدام المعادلات العامة :

$$Y = Ca + cY + I$$

$$Y - cY = Ca + I$$

$$Y_e = \frac{1}{1 - c} [Ca + I]$$

وحيث أن (Ca, I) من الثوابت فعادة ما يرمز للثوابت بـ (A) أى أن (A) عبارة عن الانفاق المستقل فتصبح معادلة توازن الدخل والناتج كالآتى :

$$Y_e = A \frac{1}{1 - c}$$

وباستخدام طريقة الادخار يساوى الاستثمار

$$Sa + sY = I$$

$$sY = -Sa + I$$

$$Y_e = \frac{1}{s}[-Sa + I]$$

وحيث أن $s = 1 - c$ و $Ca = -Sa$

∴ فإن المعادلة الأخيرة تؤول إلى نفس معادلة الطريقة الأولى :

$$Y_e = \frac{1}{I - c}[Ca + I]$$

$$Y_e = A\frac{1}{1 - c}$$

وباستخدام دوال هذا المجتمع ـ فإن مستوى توازن الدخل والناتج يكون :

$$-20 + \frac{1}{4}Y = 20$$

$$\frac{1}{4}Y = 40$$

$$Y = 160$$

ومن معادلة الادخار ومن جدول (٤ ـ ٢) ، فإن الادخار ينقسم إلى :
إدخار مستمال وهو (sY) و إدخار مستقل وهو (Sa) والذى يساوى $(Ca -)$.

فمن الممكن القول بأن الادخار الكلى يساوى :

$$S = -Ca + sY$$

وكما سبق وأوضحنا فإن شروط توازن الدخل والناتج أن يتساوى الادخار

المتوقع مع الاستثمار المتوقع .

∴ يتحقق التوازن عندما : $-Ca + sY = I$

أو عندما : $sY = Ca + I$

أى أن شرط التوازن يتحقق عندما يتساوى الادخار المستمال المخطط مع الانفاق الثابت المخطط .

وبدلا من إستخدام الجزء (ب) من الشكل (٤ ـــ ٣) لتوضيح وضع توازن الدخل والناتج فإننا نستخدم شكل (٤ ـــ ٤) . ويتحقق التوازن ، كما هو موضح فى الشكل الأخير، عند تقاطع منحنى الانفاق المستقل المتوقع (A) والذى يشمل (Ca + I) مع منحنى الادخار المستمال (sY)[١٠] ويلاحظ أن المنحنى (sY) يبدأ من نقطة الصفر ذلك لأن الادخار المستمال يساوى (صفر) عندما يكون الدخل (صفرًا). أما منحنى الانفاق المستقل المتوقع فيبعد عن المحور الأفقى بمقدار (40) - [40 = (I = 20) + (Ca = 20)] . وواضح من شكل (٤ ـــ ٤) أن مستوى توازن الدخل والناتج يتحقق عند مستوى ناتج (160) . وإذا رجعنا إلى جدول (٤ ـــ ٢) فإننا نجد أنه عندما يكون الادخار المستمال ـــ (sY) ـــ مساويا (40) أى مساويا لمجموع الانفاق المستقل (I + Ca) فإن مستوى الدخل والناتج يكون (160) .

ويلاحظ من شكل (٤ ـــ ٤) أن مستوى دخل التعادل يتحقق عند تقاطع منحنى الانفاق الاستهلاكى المستقل (Ca) مع منحنى الادخار المستمال ـــ (sY) . فعند نقطة التقاطع (B) فإن مستوى الدخل يكون (80) . ذلك لأننا كما نعلم مستوى دخل التعادل هو مستوى الدخل الذى عنده ينفق كل الدخل على الاستهلاك أى يكون الادخار (S) يساوى (صفرًا) . فعندما تكون :

---

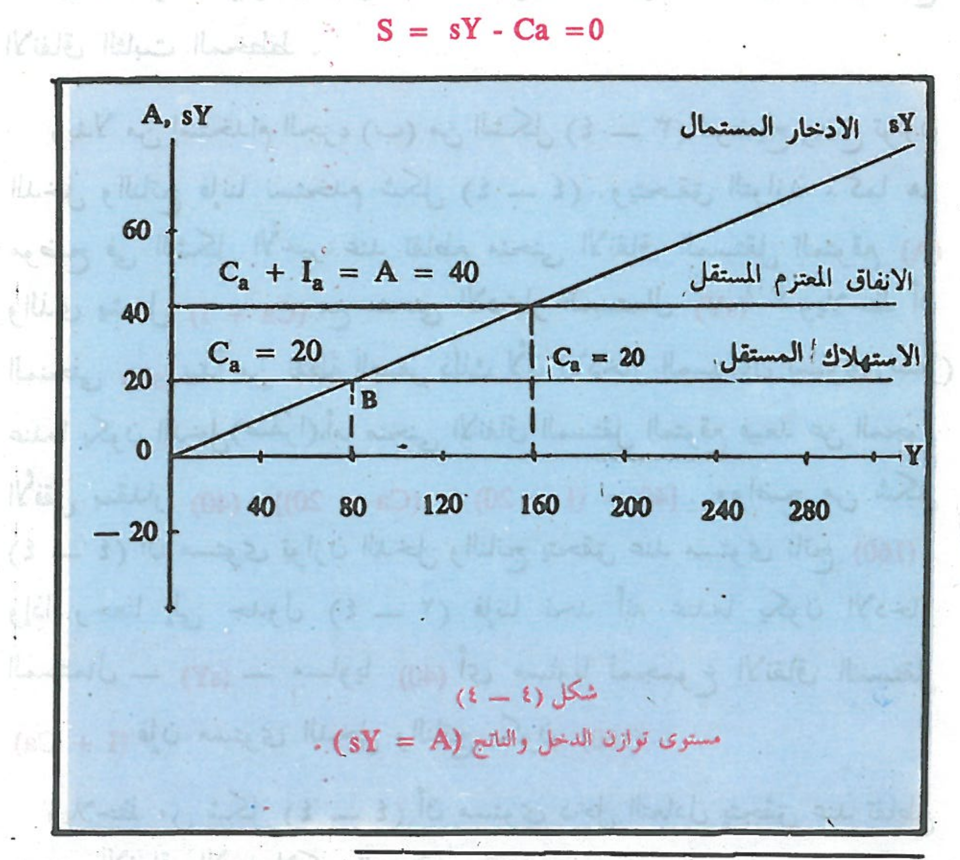
(10) Robert J. Gordon : Macroeconomics, Op. Cit. PP: 68 - 70.

$(Ca = sY)$ فإن الادخار (S) يكون صفرا . ذلك لأن الادخار هو عبارة عن : $[sY - Ca]$

$$sY = Ca$$

$$sY - Ca = 0$$

$$S = sY - Ca = 0$$



شكل (٤ ـ ٤)

مستوى توازن الدخل والناتج $(sY = A)$.

الاستثمار المتوقع والاستثمار المحقق[١١] :

بناء على العرض السابق لوضع توازن المجتمع الافتراضى الذى عبر عنه كل من جدول (٤ ـ ١) وجدول (٤ ـ ٢) والرسوم البيانية شكل

(11) L.R. Kline : The Keynesian Revoluation. New York: The Maemillan Company, 1960. PP: 110 - 117 .

(٤ ــ ٢) وشكل (٤ ــ ٣) ومعادلات هذا المجتمع ، فقد وجدنا أن مستوى توازن الناتج والدخل يتحقق عند مستوى ناتج قدره (160). إلا أن هذا المجتمع لن تكون قراراته صائبه من أول وهله لينتج مباشرة عند مستوى ناتج الدخل والتوازن . وإنما غالبا ما ينتج عند مستوى أكبر من مستوى توازن الناتج والدخل أو أقل من هذا المستوى . ثم بعد ذلك فإن القوى التلقائية هى التى ستدفع هذا المجتمع ليستقر عند مستوى توازن الدخل والناتج .

ويهمنا أن ندرس بشيء من الدقة وضع هذا المجتمع فى الفترات الزمنية التى تسبق أو تلى وضع التوازن ونقارنها بوضع التوازن لنرى كيف ستكون المتغيرات الاقتصادية ــ وخاصة فيما يتعلق بالادخار والاستثمار ــ فى تلك الفترات .

وحتى يمكننا القيام بهذا التحليل فسنفترض أن المجتمع قد مر بثلاثة فترات زمنيه : فترة أنتج فيها إنتاج أكبر من مستوى إنتاج التوازن وليكن مستوى ناتج قدره (200) ، وفترة زمنية أخرى أنتج فيها هذا المجتمع عن مستوى ناتج أقل من مستوى إنتاج التوازن وليكن (120) . والفتره الزمنيه الثالثة هى الوضع الذى ينتج فيه المجتمع مستوى إنتاج التوازن وهو المستوى الذى يقع بين المستويين السابقيين ويكون فيه مستوى الانتاج عند (160) . وجدول (٤ ــ ٣) يوضح متغيرات المجتمع ومعادلته خلال الفترات الثلاث السابق الإشارة إليها .

ولنأخذ الوضع فيما لو انتج المجتمع إنتاجا قدرة (200) . فإن هذا المجتمع بناء على دالة إستهلاكه سيبلغ إنفاقه الاستهلاكي المتوقع (170) وبالتالى فإن مدخراته المتوقفه تكون (30) . ولكن لما كان هذا المجتمع يعتزم أن تكون إستماراته (20)، فإن مقدار انفاقه الكلى (C + I) المتوقع سيكون [190 (20) + (170)]. ومعنى ذلك أن هذا المجتمع سيكون ناتجه الكلى أكبر من إنفاقه الكلى

ذلك لأن مدخراته البالغ قدرها (30) أكبر من استثماراته البالغ قدرها (20). ومعنى ذلك أن هذا المجتمع لن يستطيع تصريف إنتاج هذه الفترة ــ فهو سيبيع فقط (190) ويحدث لديه زيادة فى المخزون السلعى قدره (10) [10 = 190-200]. هذا القدر من الزيادة فى المخزون غير المتوقع يعتبر استثمار غير متوقع . وحيث أن المجتمع توقع أن يستثمر (20) ولكن حدث أن جد استثمار غير متوقع قدره (10)؛ فإن ذلك يعنى أن الاستثمار المحقق ــ (متوقع + غير متوقع)ــ يساوى (30). وهو أيضا يساوى الادخار المحقق . ولكن لا يعتبر هذا الوضع وضع توازن . لأن المجتمع لو استمر ينتج عند هذا المستوى من الانتاج فإنه فى كل فترة زمنيه سيحدث لديه تراكم غير متوقع فى المخزون غير مرغوب فيه . وتجنبنا لهذا المخزون غير المتوقع فإن هذا المجتمع سيكمش إنتاجه حتى تزول تلك الزيادة غير المتوقعه في المخزون كما سبق أن أوضحنا أى إلى أن يصل إلى مستوى ناتج التوازن البالغ قدره (160) كما نعلم .

فإذا استمر المجتمع فى تخفيض الناتج الكلى إلى أن وصل إلى مستوى ناتج (160) ففى هذه الحالة ــ وفقا لدالة استهلاك هذا المجتمع ــ سيبلغ

جدول (٤ ــ ٣) : ثلاث أوضاع للمجتمع في ثلاث فترات زمنية

الفترة الزمنية	الناتج الكلى أو العرض الكلى متوقع C + S	=	الناتج الكلى متوقع Y	≥ = <	الانفاق الكلى أو الطلب الكلى متوقع C + I	الاستثمار متوقع Ie	+	الاستثمار غير متوقع Tue	=	الاستثمار المحقق Ir	=	الادخار المحقق Sr
A	170 + 30	=	200	>	170 + 20	20	+	10	=	30	=	30
B	140 + 20	=	160	=	140 + 20	20	+	0	=	20	=	20
C	110 + 10	=	120	<	110 + 20	20	+	(-10)	=	10	=	10

الانفاق الاستهلاكى المتوقع (140) ويكون الادخار المتوقع هو (20) . ولما كان استثمارات المجتمع المتوقعه (20) ، فإن الانفاق الكلى المتوقع للمجتمع (C+I) سيكون (160) ، وهذا يساوى الناتج الكلى . وبالتالى لن يكون هناك تغير فى المخزون وبالتالى لن يكون هناك إستثمار غير متوقع — قدره(صفر). وبالتالى فإن الاستثمار المتوقع يتساوى مع الاستثمار المحقق ومع الادخار المحقق أيضا . ويكون هذا هو وضع الاستقرار والتوازن كما سبق أن أوضحنا [١٢] .

أما إذا فرضنا أن المجتمع قد أنتج عند مستوى ناتج قدره (120) فإنه وفقا لدالة استهلاك هذا المجتمع فإن الانفاق الاستهلاكى المتوقع سيكون (110) وبالتالى يكون الادخار المتوقع (10) . ولكن نظرا لأن استثمارات المجتمع المتوقعة هى (20) ، فإن الانفاق الكلى المتوقع لهذا المجتمع (C+I) سيكون (130) أى أنه أكبر من الناتج الكلى . ومعنى هذا أن المجتمع فى هذه الفترة تبلغ مبيعاته (130) فى حين أن إنتاجه (120) . ويتحقق ذلك عن طريق نقص إستثماراته بمقدار (10-) أخذ شكل تناقص غير متوقع وغير مرغوب فيه فى المخزون السلعى.فإذا ما أضيف هذا الاستثمار غير المتوقع البالغ قدره (10-) إلى الاستثمار المتوقع البالغ قدره (20)— فكما يتضح من جدول (٤—٣) — فإن الاستثمار المحقق — المتوقع مضافا إليه غير المتوقع — سيصبح (10) وهو يساوى الادخار المحقق . وهذا أيضا لا يعتبر وضع توازن ، ذلك لأن المجتمع لو إستمر فى إنتاج هذا المستوى من النا ج فإنه فى كل فترة سيتناقص مخزونه السلعى بمقدار (10) . وتحاشيا لهذا التناقص غير المرغوب فيه فى المخزون السلعى سيعمد المجتمع إلى زيادة الانتاج وسيستمر المجتمع فى زيادة إنتاجه إلى أن يتوقف هذا التناقص فى المخزون

---

(12) G.L.S. Shackle : A Scheme of Economic Theory. Cambridge University Press, 1965. PP: 52 - 61 .

السلعى وبذلك يتلاشى الاستثمار غير المتوقع ويصبح (صفرا). وبذلك يصبح الاستثمار المتوقع مساويا للاستثمار المحقق مساويا للادخار المحقق . وهذا هو وضع التوازن كما هو واضح فى جدول (٤ ـــ ٣) .

ومن جدول (٤ ـــ ٣) يتضح الآتى :

أولا : أن الاستثمار المتوقع والادخار المتوقع لا يشترط أن يتساويا بل فى غالب الأمر فإنهما مختلفان .

ثانيا : لا يتحقق التساوى بين الاستثمار المتوقع والادخار المتوقع إلا فقط فى حالة التوازن ، وغالبا لا يصل إليها المجتمع إلا بعد المرور بفترات من عدم التوازن كالفترة (A) و (C) بالجدول .

ثالثا : إن الاستثمار المحقق والادخار المحقق يجب أن يتساويا دائما ذلك لأنهما نفس الشىء ينظر إليه من وجهتى نظر مختلفتين .

وموضوع العلاقة بين الادخار والاستثمار وتساويهما أحيانا واختلافهما أحيانا أخرى قد يسبب للقارىء بعد اللبس . وحتى تستطيع أن تتفهم طبيعة هذه العلاقة؛ فلنأخذ مثلا مبسطا يوضح العلاقة بين المبيعات والمشتريات .

فلنفرض أن محلا لبيع الفديو قرر أن لديه مائة جهاز فيديو وأنه سيقوم بيعها فى يوم محدد بتخفيض فى السعر يصل إلى (٥٠٪) . وفى اليوم المحدد تم بيع الـ (١٠٠) جهاز وانتهى اليوم وأغلق المحل أبوابه . وقام نقاش بين إثنين من الأفراد أحدهما كان يعتزم شراء جهاز الفيديو ولكنه لم يتمكن لأنه لم يكن هناك العدد الكافى لسد حاجة الطالبين الذين بلغوا الألف أو يزيد وبين شخص آخر تمكن من شراء الجهاز . فذكر الأول أن الطلب فاق العرض فرد عليه الثانى وقال أن الطلب يساوى العرض . فأى التعبيرين هو الصحيح . إن كلا التعبيرين صحيحين . فالقائل بأن الطلب قد فاق العرض يعنى أن مقدار

الطلب المعتزم والمتوقع والذى بلغ كما ذكرنا الألف أو يزيد أكبر كثيرا من العرض المتوقع والبالغ قدره (١٠٠) جهاز . فالكلام عن الطلب والعرض هنا هما الطلب والعرض قبل يوم البيع والشراء . أى أنهما الطلب المتوقع والعرض المتوقع . فكل شخص من الألف شخص أو يزيد كان يعتزم شراء الجهاز . أما البائع فكان يعتزم بيع مائة جهاز.وبالتالى، فعلا فإن الطلب المتوقع أو المعتزم يزيد عن العرض المعتزم أو المتوقع وهو ما يسمى Ex - Ante. أما إذا نظرنا إلى الطلب والعرض نظرة محققة Ex - Post — أى بعد أن تمت عمليات البيع والشراء — فقد كان الطلب المحقق يساوى العرض المحقق — أو بعبارة أخرى أن المشتريات من أجهزا الفيديو تساوى المبيعات من أجهزة الفيديو . ولابد أن تكون النظرة المحققه دائما بحيث يتساوى الطلب المحقق مع العرض المحقق أو المبيعات المحققه مع المشتريات المحققه وذلك لأن المبيعات والمشتريات المحققه هى عملية واحده. فكل عملية بيع تكون مصحوبة بعملية شراء بل هى نفس العملية ينظر إليها من وجهة نظر الطالب فنسميها مشتريات وينظر إليها من وجهة نظر العارض فنسميها مبيعات .

فلا يشترط فى المشتريات المتوقعة أن تتساوى مع المبيعات المحققه — إلا فى حالة ما إذا كان عدد المشترين هم فقط (100) قاموا بشراء المائة جهاز أى توازنت المبيعات المحققه مع المشتريات المحققة . فيما عدا ذلك فلا يتوقع أن المبيعات المتوقعة والمشتريات المتوقعة سيتساويا . أما إذا نظرنا إلى المبيعات نظرة تاريخية محققه فلابد وأن تتساوى دائما المشتريات المحققة مع المبيعات المحققه .

كذلك الحال بالنسبة للادخار والاستثمار . فالادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذى يتبقى بعد الانفاق على السلع الاستهلاكية . والاستثمار هو ذلك الجزء من الناتج الذى لم يستهلك . وحيث أن الدخل والناتج هما نفس الشىء ،

فلابد وأن يكون الادخار مساويا للاستثمار . فاستثمارات شخص ما هى إلا مدخرات شخص آخر . ولا يمكن أن يكون هناك استثمار إلا أذا كان هناك إدخار وهما فى حقيقة الأمر شىء واحد ينظر إليه من وجهتى نظر مختلفين . فمره ينظر إليه على أساس أنه ما يتبقى من الدخل بعد الانفاق الاستهلاكي . ومرة أخرى ينظر إليه على أساس أنه جزء الناتج الذى لم يستهلك . ولكن هذه النظرة إنما هى نظرة « محققة » ''Ex Post'' أو نظرة تاريخية .

ولكن الادخار «المعتزم» أو «المتوقع» ''Ex Ante'' لا يشترط أنه يتساوى مع الاستثمار المعتزم أو المتوقع . فالمدخرون أشخاص يختلفون عن المستثمرين ، وهم يدخرون لأسباب مختلفه عن الأسباب التى من أجلها يقوم رجال الأعمال بالاستثمار . وحيث أن المدخرين فريق من الناس والمستثمرين فريق آخر من الناس فمن غير المنتظر أن تتساوى توقعاتهم دائما . وعدم تساوى الادخار المتوقع مع الاستثمار المتوقع يجعل المجتمع فى غير حالة توازن . ذلك لأنه ، كما رأينا ، فاما أن يكون الانفاق المعتزم أكبر من الناتج ـ وفى هذه الحالة يحدث نقص فى المخزون ـ أى استثمار سالب ، بحيث إذا أضفنا الاستثمار المتوقع إلى الاستثمار غير المتوقع فيكون الاستثمار المحقق يتساوى مع الادخار المحقق كما سبق أوضحنا فى جدول (٤ـ٣) . وإما أن يكون الناتج أكبر من الانفاق المعتزم ـ أى آن الادخار المعتزم أكبر من الاستثمار المعتزم ـ فيحدث زيادة فى المخزون غير متوقعه بحيث إذا أضفنا الاستثمار المتوقع إلى الاستثمار غير المتوقع يتساوى الاستثمار المحقق مع الادخار المحقق .

ولا يتحقق تساوى الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط إلا فى حالة التوازن. وهذه الحالة لا تحدث إلا بعد عدد من المواءمات يكون خلالها الادخار المخطط غير متساوى مع الاستثمار المخطط إلى أن يصل المجتمع إلى

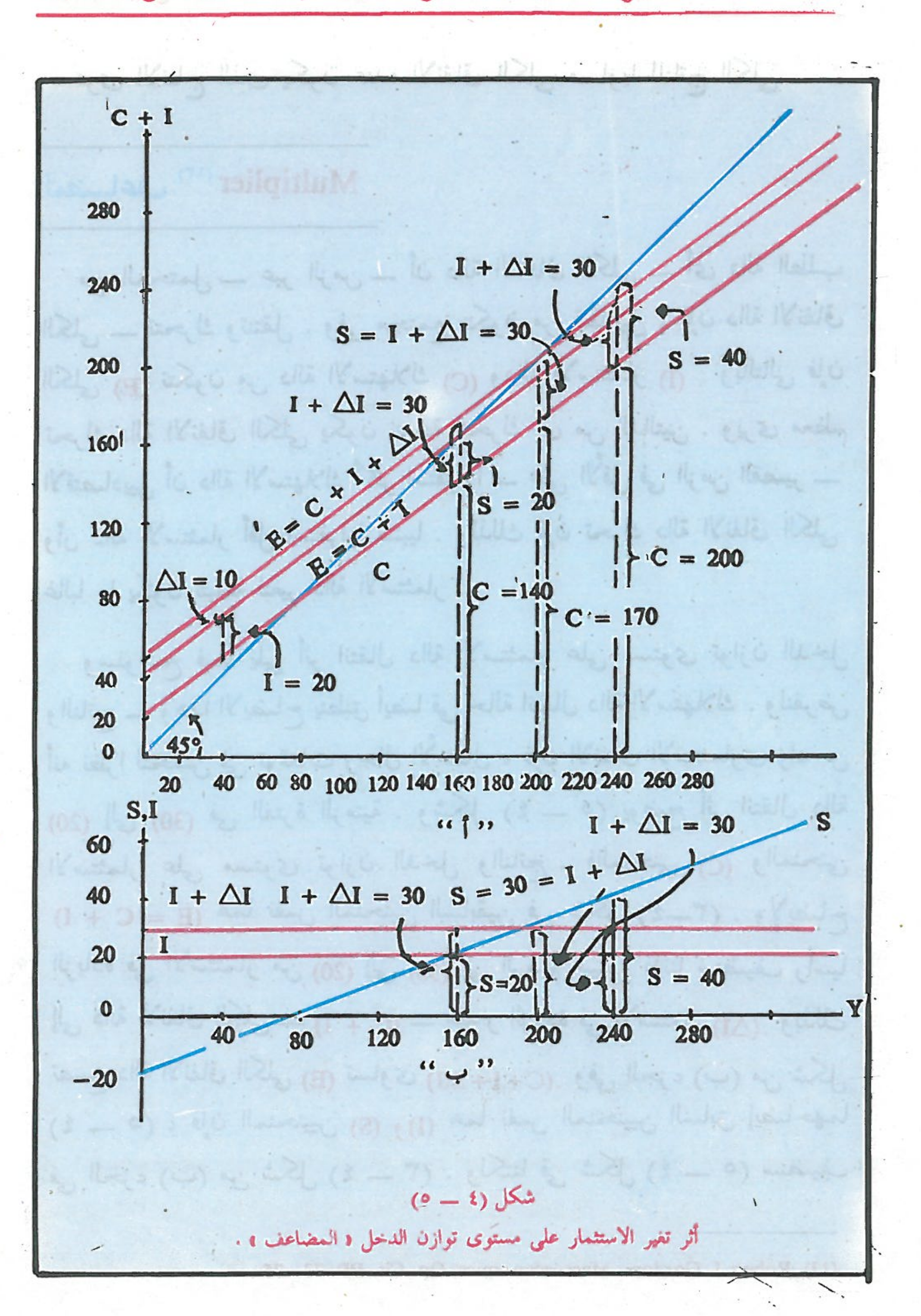
مستوى الانتاج الذى يكون عنده الانفاق الكلى مساويا للناتج الكلى .

المضاعف [١٣] Multiplier

من المحتمل ـــ عبر الزمن ـــ أن دالة الانفاق الكلى ـــ أى دالة الطلب الكلى ـــ تتحرك وتنتقل . وفى مجتمع يتكون من قطاعين ، فإن دالة الانفاق الكلى (E) تتكون من دالة الاستهلاك (C) ودالة الاستثمار (I) . وبالتالى فإن تحرك دالة الانفاق الكلى يكون نتيجة لتحرك أى من الدالتين . ويرى معظم الاقتصاديين أن دالة الاستهلاك أكثر استقرارًا ـــ على الأقل فى الزمن القصير ـــ وأن دالة الاستثمار أقل استقرارا نسبيا . ولذلك فإن تحرك دالة الانفاق الكلى غالبا ما يكون نتيجة لتغير دالة الاستثمار .

وسنوضح فيما يلى أثر انتقال دالة الاستثمار على مستوى توازن الدخل والناتج ـــ وهذا الايضاح ينطبق أيضا فى حالة انتقال دالة الاستهلاك . ولنفرض أنه نظرا لتحسن فى توقعات رجال الأعمال ، فإن الانفاق الاستثمارى زاد من (20) إلى (30) فى الفترة الزمنية . وشكل (٤ ـــ ٥) يوضح أثر انتقال دالة الاستثمار على مستوى توازن الدخل والناتج . فالمنحنى (C) والمنحنى $(E = C + I)$ هما نفس المنحنين السابقين فى شكل (٤ـــ٣) . ولإيضاح الزيادة فى الاستثمار من (20) إلى (30) فى الرسم البيانى فإننا سنضيف رأسيا إلى دالة الانفاق الكلى ـــ $(C + I)$ ـــ مقدار الزيادة فى الاستثمار $(\triangle I)$. وبذلك تصبح دالة الانفاق الكلى (E) تساوى $(C + I + \triangle I)$. وفى الجزء (ب) من شكل (٤ ـــ ٥) ، فإن المنحنيين (S) و(I) هما نفس المنحنيين السابق إيضاحهما فى الجزء (ب) من شكل (٤ ـــ ٣) . ولكننا فى شكل (٤ ـــ ٥) سنضيف

(13) Robert J. Gordon : Macroeconomics, Op. Cit. PP: 73 - 75 .



شكل (٤ ــ ٥)

أثر تغير الاستثمار على مستوى توازن الدخل « المضاعف » .

رأسيا إلى دالة الاستثمار الزيادة فى الاستثمار (ΔI) والبائع قدرها (10) وتصبح الدالة الجديدة التى تمثل الزيادة فى الاستثمار بعد الزيادة (I + ΔI) .

وعندما كانت دالة الانفاق الكلى هى (C + I) فإن مستوى توازن الدخل والناتج كان (160) . وعندما تصبح دالة الانفاق الكلى (C+I+ΔI) التى هى أعلى من الدالة السابقة بمقدار (ΔI = 10) ، فإننا قد نتوقع أن يكون مستوى توازن الدخل الجديد أعلى من مستوى توازن الدخل القديم بمقدار (10) أى يزيد من (160) إلى (170) . ولكن ليس هذا صحيحا . فمن شكل (٤ ــ ٥) يتضح أن مستوى توازن الدخل والناتج أى تساوى الانفاق الكلى مع الناتج الكلى ــ أى تقاطع دالة الانفاق الكلى [E=C+I+ΔI] مع الخط المرشد ــ يتحقق عند مستوى دخل وناتج قدره (200) . فإذا رجعنا إلى الجزء (ب) من شكل (٤ــ٥) فسيتضح لنا أن تحديد مستوى توازن الدخل والناتج بعد زيادة الاستثمار بمقدار (ΔI = 10) سيتحدد عند مستوى دخل وناتج قدره (200)، حيث تتقاطع دالة الاستثمار الجديدة (I+ΔI) مع دالة الادخار عند هذا المستوى من الناتج . وكذلك إذا رجعنا إلى جدول (٢) وعدلنا العمود رقم (8) الخاص بالاستثمار ليصبح ثابتا عند (30) بدلا من (20) . وتبعا لذلك عدلنا عمود رقم (10) الخاص بالانفاق الكلى وذلك باضافة (10) إلى كل رقم من الأرقام فى هذا العمود ، فإذا أجرينا هاذين التعديلين فى جدول (٤ ــ ٢) لمعرفة أثر التغير فى الاستثمار من (20) إلى (30) فيمكننا أن نتحقق من أن مستوى توازن الدخل والناتج ــ تساوى الانفاق الكلى ، بعد إضافة الزيادة فى الاستثمار ، مع الناتج الكلى ــ سيتحدد عند مستوى ناتج قدره (200) .

من هذا نرى أن زيادة فى استثمارات المجتمع قدرها (10) قد رفعت مستوى توازن الدخل ــ ليس بمقدار (10) ــ بمقدار (40) من (160) (200) . أى بمقدار (4) أمثال الزيادة فى الانفاق الكلى . هذه النتيجة التى قد تبدو

غريبة إنما هى نتيجة لما يعرف بأثر مضاعف الانفاق(Ke) .

وضح لنا فى المثال السابق ــ من كل من جدول (٤ ــ ٢) ورسم بيانى شكل (٤ ــ ٥) ، أن الزيادة فى الاستثمار سوف تزيد الدخل والناتج بمقدار مضاعف ، بمقدار أكبر من الزيادة فى الانفاق الاستثمارى . ويحدث نفس الشىء لو حدثت زيادة فى دالة الاستهلاك أى زيادة فى (Ca) . كما يحدث نفس الشىء لو حدثت زيادة فى الانفاق الحكومى والانفاق الأجنبى كما سيتبين لنا ذلك مستقبلا . وهذه الظاهرة تعرف بأثر مضاعف الانفاق (Ke) .

فالتأثير المضاعف للاستثمار ــ أو لـ (Ca) أو لـ (G) أو لـ (X) كما سيتبين لنا مستقبلا ــ على الدخل إنما يعرف بأثر مضاعف الانفاق (Ke) . وكلمة مضاعف نفسها إنما تستخدم كمعامل عددى Numerical Coefficient . والمثال السابق شرحه يوضح معنى المضاعف . فزيادة فى الاستثمار قدرها (10) أدت إلى زيادة فى الدخل قدرها (40) . فنقول أن المضاعف يساوى (4) . وإذا أدت الزيادة فى الاستثمار بمقدار (10) إلى زيادة فى الدخل بمقدار (50) فإن المضاعف يساوى (5) :

فالمضاعف:

$$Ke = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{40}{10} = 4$$

وهو عبارة عن النسبة بين التغيير فى الدخل والتغيير فى الاستثمار. أو هو عبارة عن الرقم الذى نضرب فيه التغيير فى الاستثمار حتى نحصل على التغيير فى الدخل . ففى المثال السابق يكون المضاعف (4) ذلك لأننا إذا ضربنا $(\Delta I = 10)$ فى المضاعف (4) فإننا نحصل على التغيير فى الدخل $(\Delta Y = 40)$.

$$\Delta Y = \Delta I \times K_e$$

$$= 10 \times 4 = 40$$

وتكون صيغة تعريف المضاعف من ثلاث متغيرات هم: $(K, \Delta I, \Delta Y)$ ، فإذا عرفنا اثنين منهما يمكن التعرف على الثالث :

$$\Delta I = \frac{\Delta Y}{K}, \quad \Delta Y = K \Delta I, \quad K = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

والتساؤل الآن هو لماذا إذا زدنا الاستثمار بمقدار (10) مثلا فإن مستوى الدخل والناتج يزيد بمقدار مضاعف لمقدار الزيادة في الاستثمار؟.

ولكى تتضح لنا الفكرة وراء المضاعف ؛ فسنفترض أن المجتمع قام بمشروعات صناعية قدرها (10) فانفاق هذا المبلغ لانشاء هذه المشروعات سيترتب عليه زيادة فى دخول المجتمع قدرها (10) ولكن ليس هذا كل ما يحدث ، فلو أن الميل الحدى للاستهلاك كان $(\frac{3}{4})$ كما في مثالنا السابق ، فإن زيادة في الدخل مقدارهُ (10) سيترتب عليه انفاق استهلاكي قدره $(7\frac{1}{2})$-$(10 \times \frac{3}{4})$. والانفاق الاستهلاكى البالغ قدره $(7\frac{1}{2})$ سيعتبر دخلا لأفراد في المجتمع فيزداد دخل المجتمع بزيادة دخول هؤلاء الأفراد بمقدار $(7\frac{1}{2})$.

ومع علمنا أن الميل الحدى للاستهلاك لهذا المجتمع هو $(\frac{3}{4})$ ؛ فزيادة دخل المجتمع بمقدار $(7\frac{1}{2})$ سيؤدى إلى زيادة في الانفاق الاستهلاكي لهؤلاء الذين زادت دخولهم بمقدار : $(7\frac{1}{2} \times \frac{3}{4} = 5.6)$.وزيادة الانفاق الاستهلاكي بمقدار(5.6) سيترتب عليه زيادة في دخول أفراد المجتمع بمقدار هذا الانفاق ــ (5.6) ـ مما يترتب معه زيادة في الانفاق الاستهلاكي بمقدار

معادل لـ ($\frac{3}{4}$) الزيادة في الدخل ـــ [$[5.6 \times \frac{3}{4} = 4.2]$].

وهكذا . وبالتالى ، سنحصل على سلسلة من زيادة الدخول بيانها كالآتى (١٤) :

$$\Delta Y = 10 + 10\times\left(\frac{3}{4}\right) + 7.5\times\left(\frac{3}{4}\right) + 5.6\times\left(\frac{3}{4}\right) + 4.2\times\left(\frac{3}{4}\right) + 3.2\times\left(\frac{3}{4}\right) + \ldots\ldots\ldots = 40$$

$$= 10 + 7.5 + 5.6 + 4.2 + 3.2 + 2.4 + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots = 40$$

$$= 10 + 10\times\left(\frac{3}{4}\right) + 10\times\left(\frac{3}{4}\right)^2 + 10\times\left(\frac{3}{4}\right)^3 + 10\times\left(\frac{3}{4}\right)^4 + \ldots + 10\times\left(\frac{3}{4}\right)^n$$

$$= 10\left[1 + \left(\frac{3}{4}\right) + \left(\frac{3}{4}\right)^2 + \left(\frac{3}{4}\right)^3 + \left(\frac{3}{4}\right)^4 + \left(\frac{3}{4}\right)^5 + \ldots\ldots\ldots\ldots \left(\frac{3}{4}\right)^n\right]$$

وهذه المعادلة الأخيرة هى عبارة عن متتالية هندسية حلها كالآتى :

$$\Delta Y = 10 \times \frac{1}{1 - \frac{3}{4}}$$

ولما كان المضاعف هو الرقم الذي يضرب فى ($\Delta I = 10$) ليعطى (ΔY) ∴ المضاعف هو :

$$K_e = \frac{1}{1 - \frac{3}{4}} = \frac{1}{\frac{1}{4}} = 4$$

$$\Delta Y = 10 \times 4 = 40$$

ولما كانت الـ ($\frac{3}{4}$) هى الميل الحدى للاستهلاك

(14) Dornbusch & Others., Op. Cit. P. 71 .

∴ المضاعف هو :

$$K_e = \frac{1}{\text{١ − الميل الحدى للاستهلاك}} = \frac{1}{1 - MPC}$$

$$= \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار}} = \frac{1}{MPS}$$

وعند إنتقال دالة الإنفاق الكلى فإن التغيير فى الدخل والناتج الذى يتطلبه الوصول إلى وضع التوازن إنما يعتمد كلية على قيمة (MPC) أو قيمة (MPS) . فكلما زاد الميل الحدى للاستهلاك كلما كبر المضاعف وكلما انخفض الميل الحدى للاستهلاك كلما صغر المضاعف . وبالتالى، فإن المضاعف يكبر مع صغر الميل الحدى للادخار ـــ ويصغر مع كبر الميل الحدى للادخار .

ويتراوح الميل الحدى للاستهلاك بين(الصفر)وبين(ما لا نهاية). فإذا كان الميل الحدى للاستهلاك يساوى (صفراً)ـــ وبالتالى يكون الميل الحدى للادخار يساوى(١)ـــ فإن المضاعف يكون مساويا للواحد الصحيح . فكل زيادة فى الدخل تتسرب ، خارج تيار الانفاق ، فى صورة مدخرات . وبالتالى ، فإن الزيادة الضرورية فى الدخل لتحقيق التوازن الجديد تكون مساوية تماما للزيادة فى الاستثمار (△I) .

وعندما يكون الميل الحدى للاستهلاك مساويا للواحد الصحيح ـــ وبالتالى الميل الحدى للادخار يكون مساويا للصفر ـــ فإن المضاعف فى هذه الحالة يكون ما لا نهاية . وفى هذه الحالة فإن كل زيادة فى الدخل تعاد مرة أخرى إلى تيار الانفاق ولا يتسرب منها شىء فى صورة مدخرات . ويمكن أن توجد مثل هذه القيمه للمضاعف فى مجتمع يعانى من بطالة شديدة فى الأفراد

والمعدات ، ولكن مع طلب يتمدد بدون حدود فإن البطالة يمكن إزالتها بسرعة .

وكما أن المضاعف يعمل فى الاتجاه الموجب فإنه قد يعمل فى الاتجاه العكسى السالب . فتحرك دالة الانفاق الكلى إلى أسفل يؤدى إلى انخفاض فى الدخل بمقدار النقص فى الاستثمار مضروبا فى المضاعف . فإذا انخفض الاستثمار بمقدار ($-\triangle I = -10$) وكان الميل الحدى للاستهلاك (3/4) فإن : ($\triangle Y = -40$) . والسبب فى ذلك هو أن مستوى توازن الدخل والناتج يتحقق عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار . فإذا كان الاستثمار قد إنخفض ، فإن الادخار يجب أيضا أن ينخفض بنفس القدرة ــ(-10)ــ حتى يتحقق التوازن مرة أخرى . وحتى ينخفض الادخار بمقدار (10) فإن الدخل يجب أن ينخفض بمقدار (40) ذلك لأن الميل الحدى للادخار (1/4) :

$$-10 = -40 \times \frac{1}{4}$$

والميل الحدى للاستهلاك المنخفض نسبيا ــ أى الميل الحدى للادخار المرتفع نسبيا ــ يترتب عليه عدم إستقرار أقل فى الاقتصاد القومى إذا ما قورن بوضع تكون فيه (MPC) مرتفعه نسبيا أى (MPS) منخفضه نسبيا [١٥] .

إستنتاج المضاعف [١٦] :

يمكن إستنتاج المضاعف جبريا على " جه الآتى :

$$= C + I$$

$$= \triangle C + \triangle I$$

(15) William Brown : Macroeconomics, Op. Cit. PP: 58 - 60 .

(16) R.G.D. Allen : Macroeconomic Theory. New York: The Macmillan Company, 1969. PP: 25 - 29 .

وحيث أن :

$$\Delta C = c \Delta Y$$

$$\therefore \quad \Delta Y = c\Delta Y + \Delta I$$

$$\Delta Y - c\Delta Y = \Delta I$$

$$\Delta Y (1 - c) = \Delta I$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - c}$$

أو :

$$I = S$$

وحيث :

$$\Delta S = \Delta I$$

وحيث أن :

$$\Delta S = s \Delta Y$$

$$\therefore \quad s \Delta Y = \Delta I$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{s}$$

الاستثمار المستقل والمستمال : Autonomus and Induced Investment

فى النظرية المبسطة لتحديد مستوى توازن الدخل والناتج ــ وفى مثال المجتمع الذى أعطيناه ــ فقد عالجنا الاستثمار كأنه مستقل عن الدخل . وحقيقة الأمر ، فإنه من الصعب أن نتوقع أن مقدار الانفاق بواسطة رجال الأعمال للقيام بمشروعات جديده أو الحصول على معدات جديدة يكون واحدا فى الوحدة الزمنيه مهما كان مستوى الدخل . لأن ذلك يعنى أن كل الانفاق الاستثمارى إنفاق مستقل . وحقيقة الأمر أنه بالاضافة إلى الاستثمار المستقل فهناك جزء من الاستثمار الذى يستمال بواسطة الدخل . وفيما يلى بعض العوامل التى تؤيد العلاقة المباشرة بين الدخل والاستثمار .

أولا : كلما كان مستوى الدخل الكلى عاليا كلما كانت الأرباح الكلية التى

تكسبها منشآت الأعمال كبيرة . فنصيب الأرباح من الدخل الكلى يتغير بنسبة أكبر من تغيير الدخل . ولما كان أحد المؤشرات للأرباح المستقبلة هى الأرباح الحالية ، فإن الأرباح الكلية العالية التى تصحب مستوى دخل أعلى اليوم قد يخلق توقع استمرار نفس المستوى من الأرباح أو توقع إرتفاع فى مستوى الأرباح فى المستقبل . وبافتراض هذا المستوى العالى من الأرباح فإن التوقعات المتفائله التى تنتج عن ذلك قد تؤدى إلى إرتفاع رصيد رأس المال المرغوب وبالتالى، زيادة فى معدل الانفاق الاستثمارى . فإذا كان رد فعل رجال الأعمال لمستوى الأرباح كما وصفنا فإنه يكون لدينا عامل يجعل الانفاق الاستثمارى دالة فى مستوى الدخل المطلق .

ثانيا : مستوى الأرباح الأعلى التى تصحب مستوى الدخل المرتفع تؤدى إلى توسع فى الانفاق الاستثمارى لسبب آخر . فالأرباح الأعلى لا تؤدى فقط إلى تفاؤل التوقعات الخاصة بمستوى الأرباح فى المستقبل وإنما تكون مصدرا للتمويل الداخلى لجزء على الأقل من الانفاق الاستثمارى . وحتى فى غياب تفاؤل التوقعات فإن مجرد وجود هذه الأرصد من الأرباح قد يؤدى إلى استثمار ــ على الأقل ــ جزء من هذه الأرصدة فى التوسعات أو استبدال الآلات والمعدات بالآلات الحديثه بدلا من تخصيص كل هذه الأرصدة لتوزيعها كأرباح أو زيادة الرصيد النقدى فى الشركه أو فى حسابات الشركه فى البنوك أو شراء سندات قصيرة الأجل . فهناك من المشروعات الاستثمارية التى لن تنفذ بتمويل خارجى ، فما لم يكن هناك تمويل داخل عن طريق أرصدة الأرباح فإن هذه المشروعات لا تنفذ . فلاشك أن إمكانية وجود أرصدة داخلية أصبح عاملا آخر يؤثر فى الاستثمار .

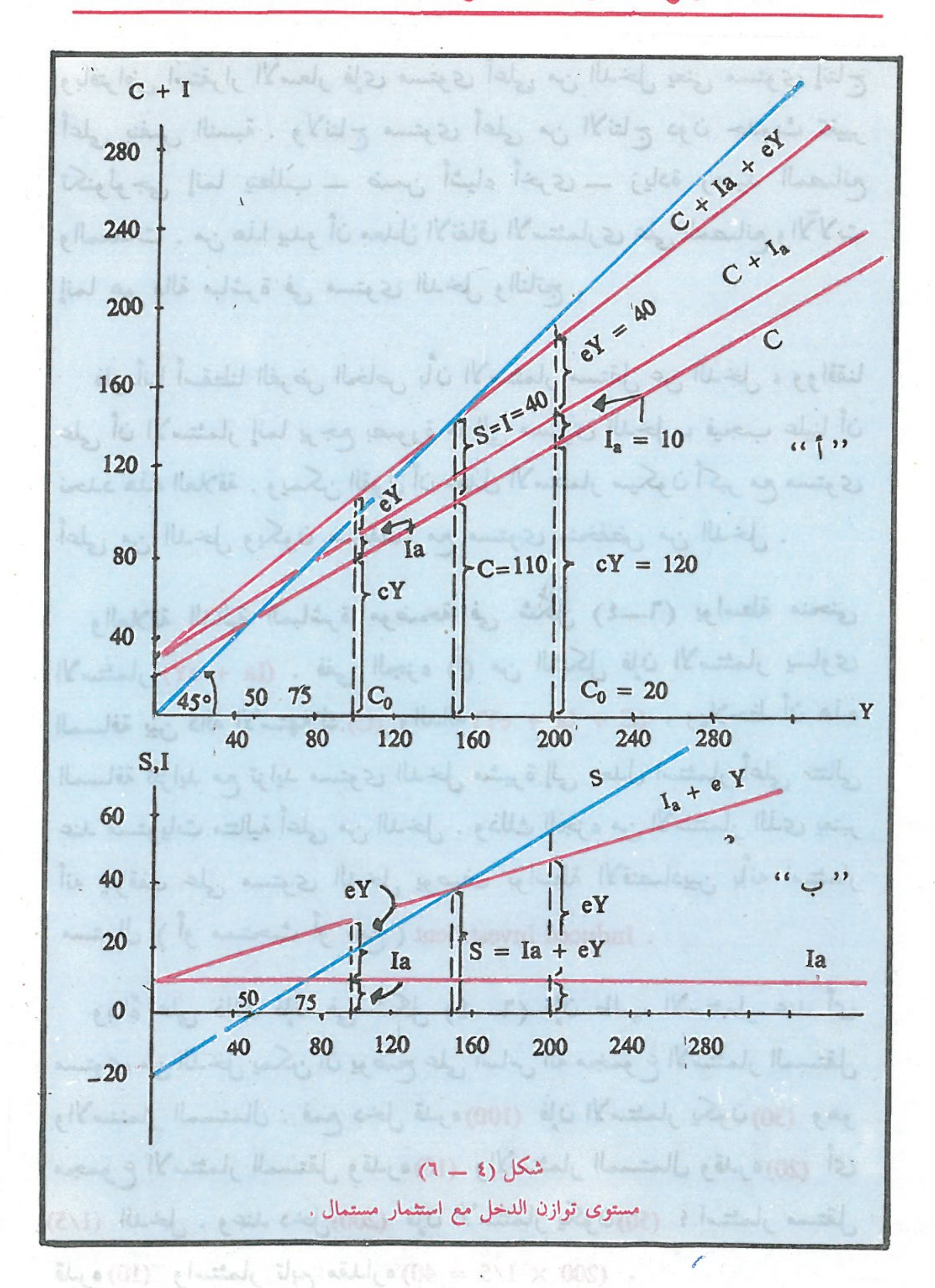
ثالثا : وعامل إضافى آخر يؤيد العلاقة المباشرة بين الانفاق الاستثمارى وبين مستوى الدخل هو مسألة رصيد رأس المال اللازم لانتاج معين من الناتج .

وبافتراض استقرار الأسعار فإن مستوى أعلى من الدخل يعنى مستوى إنتاج أعلى بنفس النسبة . ولانتاج مستوى أعلى من الانتاج دون حدوث تغيير تكنولوجى إنما يتطلب ـــ ضمن أشياء أخرى ـــ زيادة رصيد المصانع والمعدات . من هذا يبدو أن معدل الانفاق الاستثمارى على المصانع والآلات إنما هو دالة مباشرة فى مستوى الدخل والناتج .

فلو أننا أسقطنا الفرض الخاص بأن الاستثمار مستقل عن الدخل ، ووافقنا على أن الاستثمار إنما يرجع بصورة ما إلى مستوى الدخل ، فيجب علينا أن نحدد هذه العلاقة . ويمكن القول أن معدل الاستثمار سيكون أكبر مع مستوى أعلى من الدخل ويكون منخفضا مع مستوى منخفض من الدخل .

والعلاقة الدالية المباشرة موضحة فى شكل (٤ــ٦) بواسطة منحنى الاستثمار (Ia + eY) . ففى الجزء (أ) من الشكل فإن الاستثمار يساوى المسافة بين دالة الاستهلاك (C) والدالة (C + Ia + eY) . ويلاحظ أن هذه المسافة تتزايد مع تزايد مستوى الدخل مشيرة إلى معدل استثمار أعلى متتالى عند مستويات متتالية أعلى من الدخل . وذلك الجزء من الاستثمار الذى يعتبر أنه يتوقف على مستوى الدخل يوصف بواسطة الاقتصاديين بأنه استثمار مستمال (أو مستحث أو تابع) **Induced Investment** .

وبناءً على ذلك فإنه فى شكل (٤ــ٦) فإن طلب الاستثمار عند أى مستوى من الدخل يمكن أن يوضح على أساس أنه مجموع الاستثمار المستقل والاستثمار المستمال . فمع دخل قدره (100) فإن الاستثمار يكون (30) وهو مجموع الاستثمار المستقل وقدره (10) والاستثمار المستمال وقدره (20) أى (1/5) الدخل . وعند دخل (200) فإن الاستثمار يكون (50) ؛ استثمار مستقل قدره (10) واستثمار تابع مقداره (40 = 1/5 × 200) .



شكل (٤ ــ ٦)

مستوى توازن الدخل مع استثمار مستقل .

ويلاحظ أن دالة الاستثمار التى نوضحها الآن لها نفس خصائص ذالة الاستهلاك القصيرة الأجل التى سبق أن أوضحناها . والمعادلة العامة للاستهلاك التى شرحناها هى $(C = Ca + cY)$ ، حيث (Ca) هى الاستهلاك المستقل و (cY) هى الاستهلاك المستمال (أو التابع) ــ أى مقدار الاستهلاك الذى يعتمد على مستوى الدخل . وبالمثل فإن معادلة دالة الاستثمار فى الجزء (ب) من شكل (٤ــ٦) هى $(I = Ia + eY)$ حيث (Ia) عبارة عن الاستثمار المستقل و(eY)هى عبارة عن الاستثمار المستمال أو ذلك الجزء من الاستثمار الذى يتوقف على مستوى الدخل . وفى معادلة الاستهلاك فإن (c) هى عبارة عن الميل الحدى للاستهلاك أى $(\frac{\Delta C}{\Delta Y})$ وبالمثل فإن (e) فى معادلة الاستثمار هى عبارة عن الميل الحدى للاستثمار Invest (MPI) أى $(\frac{\Delta I}{\Delta Y})$.

ويلاحظ أن التحرك على دالة الاستثمار يوضح التغير فى الاستثمار المستمال.أما إنتقال الدالة فإنه يكون نتيجة للتغيير فى الاستثمار المستقل (Ia).

مستوى توازن الناتج فى حالة الاستثمار المستمال[17]

وحتى يمكن التوصل إلى مستوى توازن الدخل والناتج فى نموذج يشمل الاستثمار التابع ، فإن المبادىء تكون واحدة كتلك السابق شرحها فى نماذج يكون فيها الاستثمار مستقلا . فمستوى الدخل والناتج لا يزال هو ذلك المستوى الذى يتحقق عنده التساوى بين الانفاق الكلى (E) والناتج الكلى

(17) P.A. Samuelson, Op. Cit. PP: 226 - 229 .

(Y)،أو يتحقق عنده تساوى الاستثمار المتوقع مع الادخار المتوقع . فقد سبق أن أوضحنا أنه من الممكن التوصل إلى وضع التوازن على الوجه الآتى :

$$Y = E$$

$$E = C + I$$

$$C = Ca + cY$$

$$I = Ia$$

$$Y = Ca + cY + Ia$$

$$Y = \frac{1}{1 - c} [Ca + Ia]$$

$$\boxed{Y = A \frac{1}{1 - c}}$$

وفى النموذج الذى يكون فيه الاستثمار دالة فى الدخل فيكون لدينا مجموعة المعادلات السابقة مع استبدال دالة الاستثمار($I = Ia$) بـ

$$I = Ia + eY$$

وبذلك يكون مستوى توازن الدخل كالاتى :

$$Y = Ca + cY + Ia + eY$$

$$Y - cY - eY = Ca + Ia$$

$$Y(1 - c - e) = Ia + Ia$$

$$Y = \frac{1}{1 - c - e} [C_a + I_a]$$

$$\boxed{Y = A \frac{1}{1 - c - e}}$$

فدالة الاستهلاك فى شكل (٤—٦) هى $(C = 20 + \frac{3}{5}Y)$ ودالة الاستثمار الجديدة تصبح $(I = 10 + \frac{1}{5}Y)$ ، وعليه يكون مستوى توازن الدخل والناتج كالآتي :

$$Y = 20 + \frac{3}{5}Y + 10 + \frac{1}{5}Y$$

$$Y - \frac{3}{5}Y - \frac{1}{5}Y = 30$$

$$\frac{1}{5}Y = 30$$

$$Y = 150$$

وكما هو موضح في الجزء (أ) من شكل (٦) ، فإنه عندما يكون الناتج $(Y = 150)$:

فإن طلب الاستهلاك يساوى:

$$C = 20 + \frac{3}{5} \times 150 = 110$$

وطلب الاستثمار يساوى :

$$I = 10 + \frac{1}{5} \times 150 = 40$$

ونستطيع أن نحدد مستوى دخل وانتاج التوازن عن طريق مساواة الادخار المتوقع بالاستثمار المتوقع على النحو الآتي :

$$S = -20 + \frac{2}{5}Y$$

$$I = 10 + \frac{1}{5} Y$$

$$-20 + \frac{2}{5} Y = 10 + \frac{1}{5} Y$$

$$\frac{1}{5} Y = 30$$

$$Y = 150$$

التغيير فى مستوى التوازن ـ المضاعف المركب Super Multiplier

إن الانفاق الكلى فى النموذج الذى نحن بصدده يتكون من مجموع طلب الاستهلاك $(C = Ca + cY)$ وطلب الاستثمار $(I = Ia + eY)$. فلو أن الميل الحدى للاستهلاك (c) كان ثابتا ، فإن التغيير فى الانفاق الكلى لا يمكن أن يحدث بسبب الانفاق الاستهلاكى ما لم يكن هناك تغير فى الاستهلاك المستقل (Ca) . بمعنى أنه ما لم تكن دالة الاستهلاك نفسها هى التى تنتقل فإن التغيير فى الانفاق الكلى لن يحدث . وكذلك لو أن الميل الحدى للاستثمار (e) كان ثابتا ، فإن تغيير الانفاق الكلى لن يكون نتيجة الاستثمار ما لم يكن هناك تغيير فى الاستثمار المستقل (Ia) بمعنى أنه ما لم تتحرك دالة الاستثمار .

تحرك دالة الاستثمار :

لما كان مستوى التوازن الأصلى مشتق من دالة الانفاق الكلى :

$$Y = E = C_a + cY + I_a + eY$$

فإن التغير فى مستوى توازن الدخل أو الناتج ـ(ΔY)ـ يجب أن يكون مساويا لمجموع التغير فى أجزاء دالة الانفاق الكلى على النحو اللآتى :

$$\Delta Y = \Delta C_a + c\,\Delta Y + \Delta I_a + e\,\Delta Y$$

$$\Delta Y - c\Delta Y - e\,\Delta Y = \Delta C_a + \Delta I_a$$

$$\Delta Y\,(1 - c - e) = \Delta C_a + \Delta I_a$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - c - e}\,[\Delta C_a + \Delta I_a]$$

أي أن :

$$\Delta Y = \Delta A \times \frac{1}{1 - c - e}$$

وحيث أن المضاعف هو الرقم الذى يضرب في (ΔA) للحصول على (ΔY)

$$\therefore \quad \Delta Y = \Delta A \times K_s$$

فكأن المضاعف في هذه الحالة ــ وهو يعرف بالمضاعف الضخم أو الكبير Super multiplier (K_s) هو عبارة عن :

$$\frac{1}{1 - c - e}$$

وبافتراض ارتفاع فى الاستثمار المستقل من 10) إلى (20) أى $(\Delta I_a = 10)$ مع افتراض بقاء الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستثمار على ما هو عليه :

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - \frac{3}{5} - \frac{1}{5}}\,(0 + 10) = 50$$

ومستوى التوازن الأول كان (150) . ومع $(\Delta Y = 50)$ ، فإن مستوى التوازن الجديد يصبح (200) . فارتفاع في الاستثمار المستقل قدره (10) قد رفع مستوى توازن الدخل بمقدار (50). هذه النتيجة موضحة فى شكل (٤ ــ ٧) .

فادخال الاستثمار التابع (eY) في النموذج قد عدل صيغة المضاعف من :

$\left[\frac{1}{1 - c}\right]$ إلى $\left[\frac{1}{1 - c - e}\right]$. ولما كان الميل الحدى للاستثمار (e) موجب

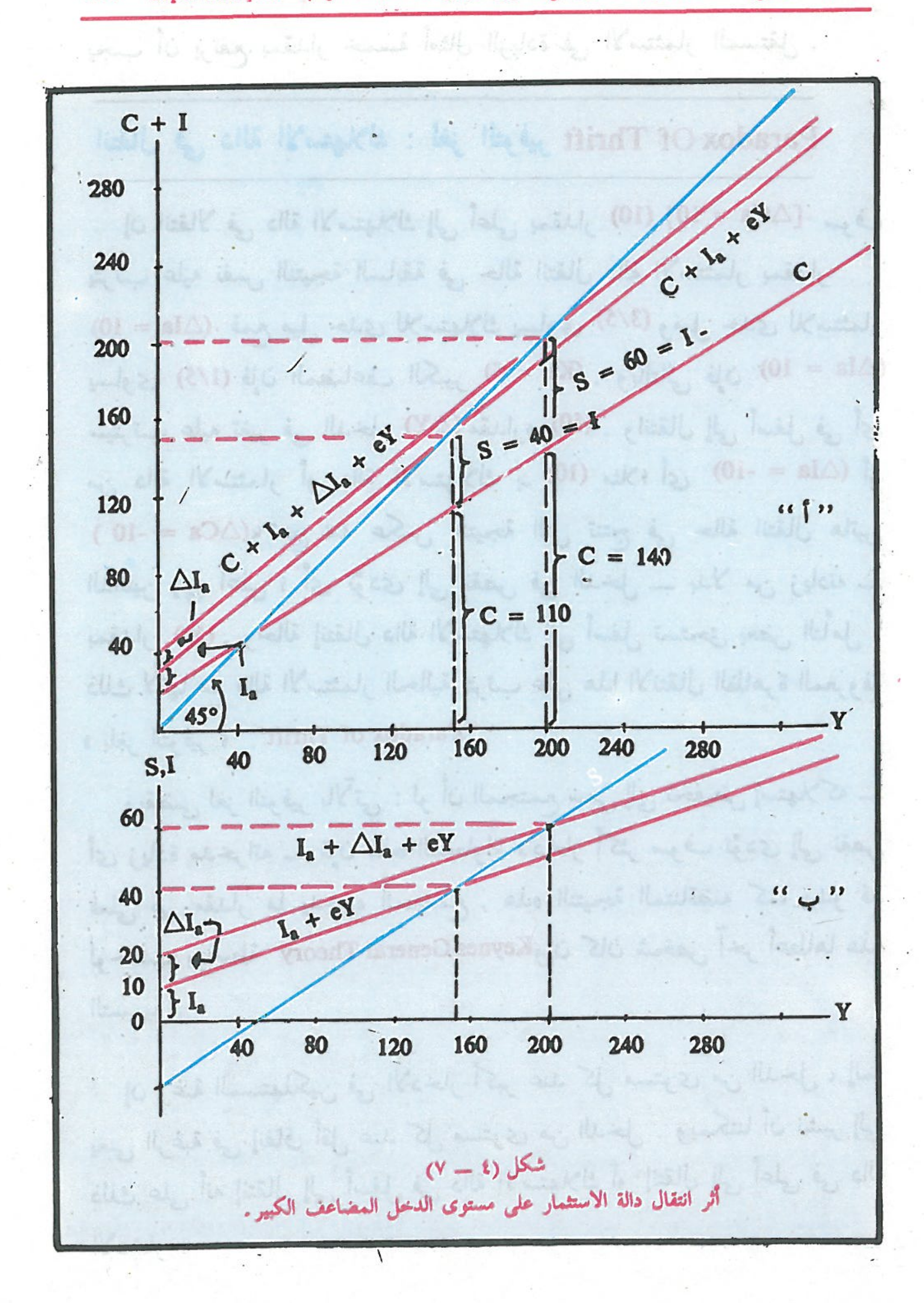
فإن المضاعف يكون أكبر مما يمكن أن يكون بدون استثمار تابع . فلو أن الاستثمار لا يستجيب للارتفاع في الدخل ، فإن المضاعف يكون

$\left(\frac{1}{1 - \frac{3}{5}}\right)$ أى يساوى (2.5). والزيادة في الدخل والناتج المترتبة على

زيادة في الاستثمار المستقل مقدارها (10) تكون (25) .

والمضاعف الذى ينتج من نموذج يكون فيه كل من الاستهلاك المستمال والاستثمار المستمال إنما يسمى ــ كما سبق أن أوضحنا ــ بالمضاعف الكبير . ومن الواضح أن المضاعف الكبير إنما يكون أكبر من المضاعف البسيط $(K_e < K_s)$. ذلك لأن الزيادة الأوليه فى الدخل الناتجه من زيادة فى الاستثمار المستقل تؤدى ليس فقط إلى انفاق استهلاكى مستمال ولكن تؤدى أيضا إلى إنفاق استثمارى مستمال . وبالتالى فإن الزيادة الكلية فى الدخل تكون أكبر عما لو أن الانفاق الاستهلاكى وحده هو الذى إستجاب لزيادة الدخل.

وعليه، فبدلا من وجود إستهلاك تابع فقط قدره (0.6) لكل زيادة فى الدخل قدرها دينار ، فإن لدينا استهلاك تابع قدره (0.6) مضافا إليه استثمار تابع قدره (0.2) ــ أو مجموع انفاق مستمال Induced Spenling قدره (0.8) لكل زيادة قدرها دينار فى الدخل . ويمكن إضافة الميل الحدى للاستهلاك البالغ قدره (3/5) مع الميل الحدى للاستثمار والبالغ قدره (1/5) لنحصل على ما نسميه «بالميل الحدى للانفاق» "Marginal Propensity to Spend" والذى يساوى هنا (4/5) . وعليه ، فإن المضاعف الكبير يمكن تعريفه بأنه مقلوب (١ ــ الميل الحدى للانفاق) . وفى مثالنا فإن المضاعف الكبير يساوى (5) . أو بعبارة أخرى ، بافتراض أن الميل الحدى للانفاق يساوى (4/5) فإن الدخل



شكل (٤ — ٧)

أثر انتقال دالة الاستثمار على مستوى الدخل المضاعف الكبير.

يجب أن يرتفع بمقدار خمسة أمثال الزيادة فى الاستثمار المستقل .

انتقال فى دالة الاستهلاك : لغز التوفير Paradox Of Thrift

إن انتقالا فى دالة الاستهلاك إلى أعلى بمقدار (10) [$\triangle Ca = 10$]. سوف يترتب عليه نفس النتيجة السابقة فى حالة انتقال دالة الاستثمار بمقدار ($\triangle Ia = 10$). فمع ميل حدى للاستهلاك يساوى (3/5) وميل حدى للاستثمار يساوى (1/5) فإن المضاعف الكبير ($Ks = 5$) . وبالتالى فإن ($\triangle Ia = 10$) سيترتب عليه تغير فى الدخل ($\triangle Y$) مقداره (50) . وانتقال إلى أسفل فى أى من دالة الاستثمار أو دالة الاستهلاك بـ (10) مثلا؛ أى ($\triangle Ia = -10$) أو ($\triangle Ca = -10$)، تنتج عنه عكس النتيجة التى تنتج فى حالة انتقال هاتين الدالتين إلى أعلى ؛ أى تؤدى إلى نقص فى الدخل ـ بدلا من زيادته ـ بمقدار (50) . وحالة إنتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل تستحق بعض التأمل ، ذلك لأنها مع دالة الاستثمار الحالية يترتب على هذا الانتقال الظاهرة المعروفة « بلغز التوفير » "Paradox of Thrift" .

ويقضى لغز التوفير بالآتى : لو أن المجتمع سعى إلى تخفيض إستهلاكه ـ أى زيادة مدخراته ـ فإن هذه المحاولة لادخار أكثر سوف تؤدى إلى نقص فعلى فى مقدار ما يدخره المجتمع . هذه النتيجة المتناقضه كما يبدو قد لوحظت بواسطة Keynes General Theory وإن كان شخص آخر أعطاها هذه التسمية .

إن رغبة المستهلكين فى الادخار أكبر عند كل مستوى من الدخل ، إنما يعنى الرغبة فى إنفاق أقل عند كل مستوى من الدخل . ويمكننا أن نشير إلى ذلك على أنه إنتقال إلى أسفل فى دالة الاستهلاك أو إنتقال إلى أعلى فى دالة الادخار .

ففى شكل (٤ــ٨) فإن لدينا دالة الادخار الأصلية ($S = -20 + \frac{2}{5} Y$) ودالة الاستثمار ($I = 10 + \frac{1}{5} Y$)والمشار إليهما بـ(S) و(I) على التوالى.

وبالنسبة لهذا المجتمع فإن مستوى توازن الدخل والناتج يكون :

$$-20 + \frac{2}{5} Y = 10 \frac{1}{5} Y$$

$$\frac{1}{5} Y = 30$$

$$Y = 150$$

وتكون مدخرات هذا المجتمع :

$$(S = -20 + \frac{2}{5} \times 150 = 40)$$

فإذا فرضنا أن هذا المجتمع رغب فى زيادة مدخراته بمقدار(10) ــ لتصبح مدخراته (50) بدلا من (40) . أى خفض إستهلاكه بمقدار (10) . ويعنى ذلك ، أنه عند كل مستوى من مستويات الدخل فإن الادخار سيزيد بمقدار (10) فتصبح دالة الادخار الجديدة (S′) :

$$S' = S + \Delta S = -10 + 2/5\, Y$$

فإذا حدث انتقال في دالة الادخار إلى أعلى بمقدار (10) كما هو موضح في شكل (٤ ــ ٨) ــ وظلت دالة الاستثمار على ما هى عليه ــ فإن مستوى توازن الدخل يصبح :

$$-10 + 2/5\, Y = 10 + 1/5\, Y$$

$$1/5\, Y = 20$$

$$Y = 100$$

وهذا واضح في شكل (٤ ــ ٨) ــ فدالة الاستثمار ستقطع دالة الادخار

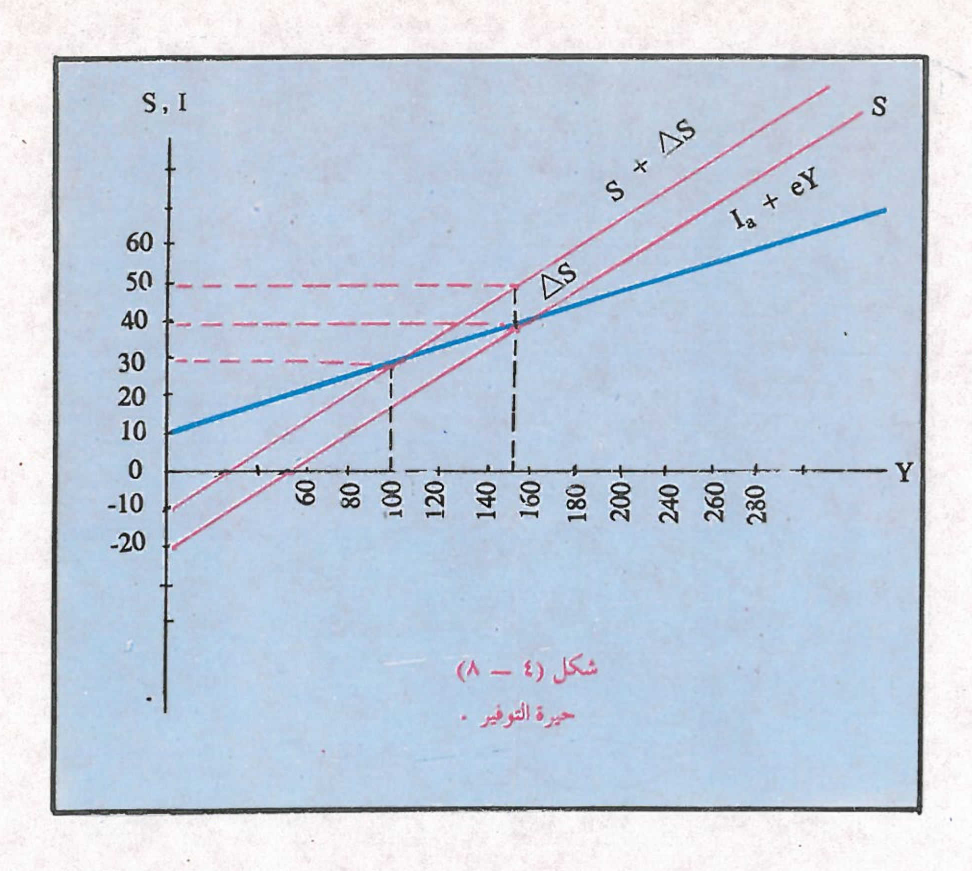
الجديدة (S′) عند مستوى دخل (100) وبذلك تصبح مدخرات المجتمع تساوى :

$$S = -10 + 2/5 \times 100 = 30$$

فكأن هذا المجتمع كان أصلا يدخر (40) ورغب فى زيادة مدخراته إلى (50) ، فإذا بدخل هذا المجتمع يهبط من (150) إلى (100) بحيث إدخر هذا المجتمع فعلا (30) فقط ـ أى أقل مما كان يدخر أصلا .

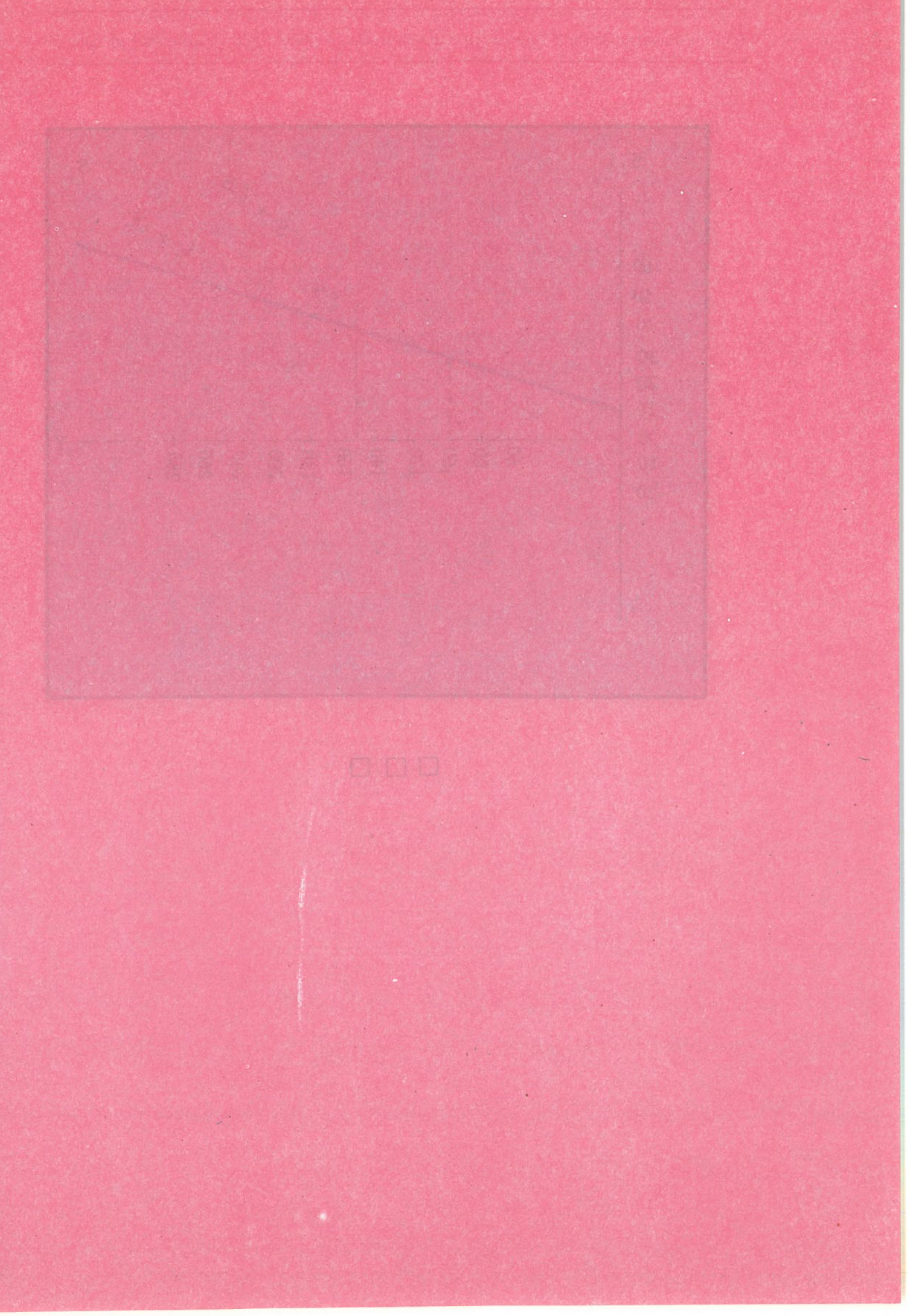
لماذا تحصل هذه النتيجة التى تبدو أنها غريبة . إن إنتقالا إلى أعلى فى دالة الادخار إنما هو إنتقال إلى أسفل فى دالة الاستهلاك . فمع عدم تغيير دالة الاستثمار ، فإن الإنفاق الكلى سينخفض وهذا يؤدى إلى إنخفاض مستوى الدخل . والانخفاض فى الدخل لا يترتب عليه فقط تخفيض تابع فى الاستهلاك وإنما أيضا ـ نظرا لأن هناك إستثمار مستمال ـ تخفيض تابع فى الاستثمار . ولما كان الاستثمار يتغير فى نفس الاتجاه (أى مباشرة) مع مستوى الدخل ، فإن مستوى توازن الدخل الجديد سينخفض وسيتعادل الادخار مع الاستثمار عند مستوى أقل مما كان قبل حدوث انتقال فى منحنى الادخار . فلو أن الاستثمار كان كليا مستقلا عن الدخل ، فإن مثل هذه الحيرة لا تحدث . فإنتقال إلى أعلى فى دالة الادخار سوف تؤدى إلى نقص مستوى الدخل ولكن الدخل ينخفض فى هذه الحالة بقدر صغير . وحيث أن الاستثمار ثابت لا يتأثر بتغيير الدخل فبالتالى، لن يتغير الادخار لأن مستوى توازن الدخل الجديد يتحقق عند تساوى مدخرات المجتمع مع الاستثمار الثابت .

□□□



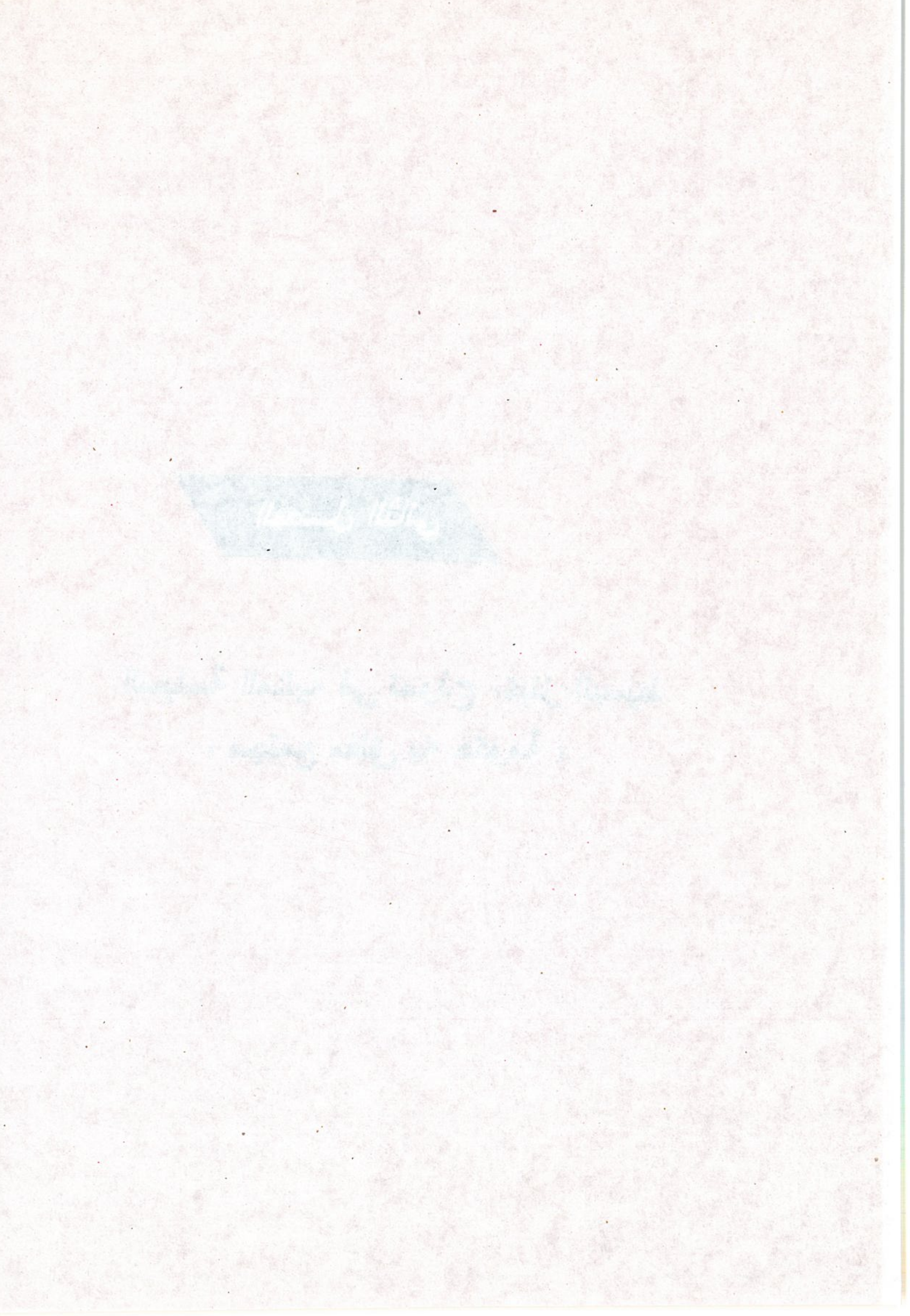
شكل (٤ ـــ ٨)
حيرة التوفير .

□□□



الفصل الثاني

السياسة المالية فى نموذج «كينز» البسيط
« مجتمع مغلق به حكومة » .



الفصل الثاني :

السياسة المالية فى نموذج «كينز» البسيط "مجتمع مغلق به حكومة"

فى نموذج «الدخل / الإنفاق» ــ نموذج «كينز» البسيط ــ فإننا حتى الآن قد أهملنا الدور الذى يقوم به القطاع الحكومى فى تحديد مستوى توازن الدخل والناتج . فقد اقتصرنا سابقا على مجتمع به قطاعين . وفى هذا الفصل فإننا سنضيف إلى مجتمعنا قطاع الحكومة . وتستطيع الحكومة أن تؤثر على مستوى توازن الدخل والناتج بطريقين منفصلين :

أولا : عن طريق الانفاق الحكومى ــ مشتريات الحكومة من السلع والخدمات ــ والتى سنرمز لها بـ (G) .

ثانيا : الضرائب (T) والمدفوعات التحويلية (R) والتى تؤثر على العلاقة بين الناتج والدخل (Y) والدخل المتاح (الدخل الموضوع تحت التصرف) (Y_d) Disposable Income ، وهو عبارة عن الدخل المتوفر للاستهلاك والادخار .

واهتمامنا فى هذا الفصل هو بالطريقة التى يمكن أن تستخدم بها الحكومة كل من (R,T,G) للتأثير على مستوى توازن الدخل والناتج بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية . وهذا ما يعرف بالسياسة المالية **Fiscal Policy** . ويقصد بالأهداف الاقتصادية تحقيق استقرار فى مستوى الدخل والناتج (النشاط الاقتصادى) عند مستوى الدخل الممكن ؛ دخل التوظف الكامل .

وإذا ما أصبح مجتمعنا يتكون من ثلاث قطاعات ـــ أى أضفنا القطاع الحكومى ـــ فإن متطابقة الدخل والناتج تصبح :

$$C + S + T \equiv Y \equiv C + I + G$$

كما أن معادلة تطابق الادخار و الاستثمار هي :

$$S + (T - R - G) = I$$

ويمكن كتابتها على الوجه الآتى :

$$S + (T - R) = I + G$$

فى اقتصاد قومى يتكون من قطاعين، فإن الدخل المتاح يساوى الناتج القومى الصافى وذلك بسبب عدم وجود الحكومة وبافتراض أنه لا يوجد أرباح غير موزعة . ولكن فى اقتصاد قومى يتكون من ثلاث قطاعات حيث تكون الضرائب جزءا من تيار الدخل المولد من الانفاق على الناتج القومى ، فإن الدخل المتاح إنما يكون أقل من صافى الناتج القومى بمقدار صافى الضرائب . فإذا رمزنا إلى الناتج القومى الصافى بـ(Y) وللدخل المتاح بـ(Yd) وإلى صافى الضرائب بـ (T_n)

$$\therefore \quad Y_d = Y - T_n$$

$$\text{أو} \quad Y = Y_d + T_n$$

وحيث أن الانفاق الاستهلاكى دالة في الدخل المتاح

∴ دالة الاستهلاك تصبح :

$$C = C_a + c\,(Y - T_n)$$

وبالتالى فإن دالة الادخار تصبح :

$$S = S_a + s(Y - T_n)$$

وبذلك تصبح معادلة تساوى الانفاق مع الناتج $(Y = E)$ هي : [بعد إضافة المدفوعات التحويلية (R)[١٨] وفي هذه الحالة تصبح الضرائب ضرائب إجمالية أي (T) وليس (T_n)] .

$$Y = C_a + c(Y - T + R) + I + G$$

وهي التى تستخدم في تحديد مستوى توازن الدخل .

والطريقة الثانية لتحديد مستوى توازن الدخل ـــ كما سبق أنه أوضحنا ـــ فهى عن طريق مساواة الادخار بالاستثمار ويمكن استخدام تعبير التسرب (Leakage) ليشير إلى كل من $(S + T_n)$ باعتبارهما تسربا من تيار الدخل، والحقن (Injection) للاشارة إلى $(I + G)$ وبذلك يمكن تحديد مستوى توازن الدخل في مجتمع به ثلاثة قطاعات عن طريق مساواة التسرب بالحقن أى تحقيق المعادلة الآتية :

$$S_a + s(Y - T + R) + (T - R) = I + G$$

---

(١٨) المدفوعات التحويليه (R) يمكن أن ينظر إليها على أساس أنها ضرائب سالبه . ويمكن أن ينظر إلى الضرائب كضرائب إجمالية (T_g) قبل الاخذ فى الاعتبار المدفوعات التحويلية ـــ وضرائب صافية Tn أى بعد الأخذ فى الاعتبار المدفوعات التحويلية وعموما فإن :

$T_n = T_g - R$ أو أن $T_g = T_n + R$

أثر الانفاق الحكومى

إذا رجعنا إلى نموذجنا الأول الخاص بوجود قطاعين فقط ــ أى إذا فرضنا أن (R,T,G) كل منها تساوى صفر ــ وأعطينا نفس الأرقام السابقة لـ $(I = 20), (C_a = 20), (c = 3/4)$ فإن :

مستوى توازن الدخل يصبح :

$$\begin{aligned} Y &= A\,K_s \\ &= 40 \times 4 \\ &= 160 \end{aligned}$$

وشكل (٤ ــ ٩) يوضح ذلك . فالجزء (أ) من الشكل يوضح دالة الاستهلاك مضافا إليها دالة الاستثمار ومستوى توازن الدخل والناتج عند (160) ؛ وذلك بافتراض (R,T,G) كل منهما تساوى صفرا . أما دالة الادخار فهى موضحه فى الجزء (ب) من الشكل . وكما سبق أن أوضحنا فإن مستوى توازن الدخل والناتج يتحقق أيضا عند (160) .

والآن لنفرض أننا أضفنا الانفاق الحكومى $(G=25)$ وذلك فى كل فترة زمنية، ولنفرض أن هذا الانفاق الحكومى قد تم تمويله بالعجز بحيث أن الضرائب ظلت (صفرا) وكذلك المدفوعات التحويلية [١٩] . ويتضح من شكل (٤ ــ ٩أ) أن (G) قد أضيفت إلى $(C+1)$ وأصبح الانفاق الكلى .

$$E = C + I + G$$

(١٩) التيمويل بالعجز هو تمويل الانفاق الحكومى عن طريق إصدار نقد جديد .

وفى الجزء (ب) من الشكل فإننا أضفنا (G) إلى طلب الاستثمار ليصبح مجموع الحقن (I + G) ــ ولكن التسرب ظل على ما هو عليه (S) ، وأصبحت التسرب تساوى الحقن :

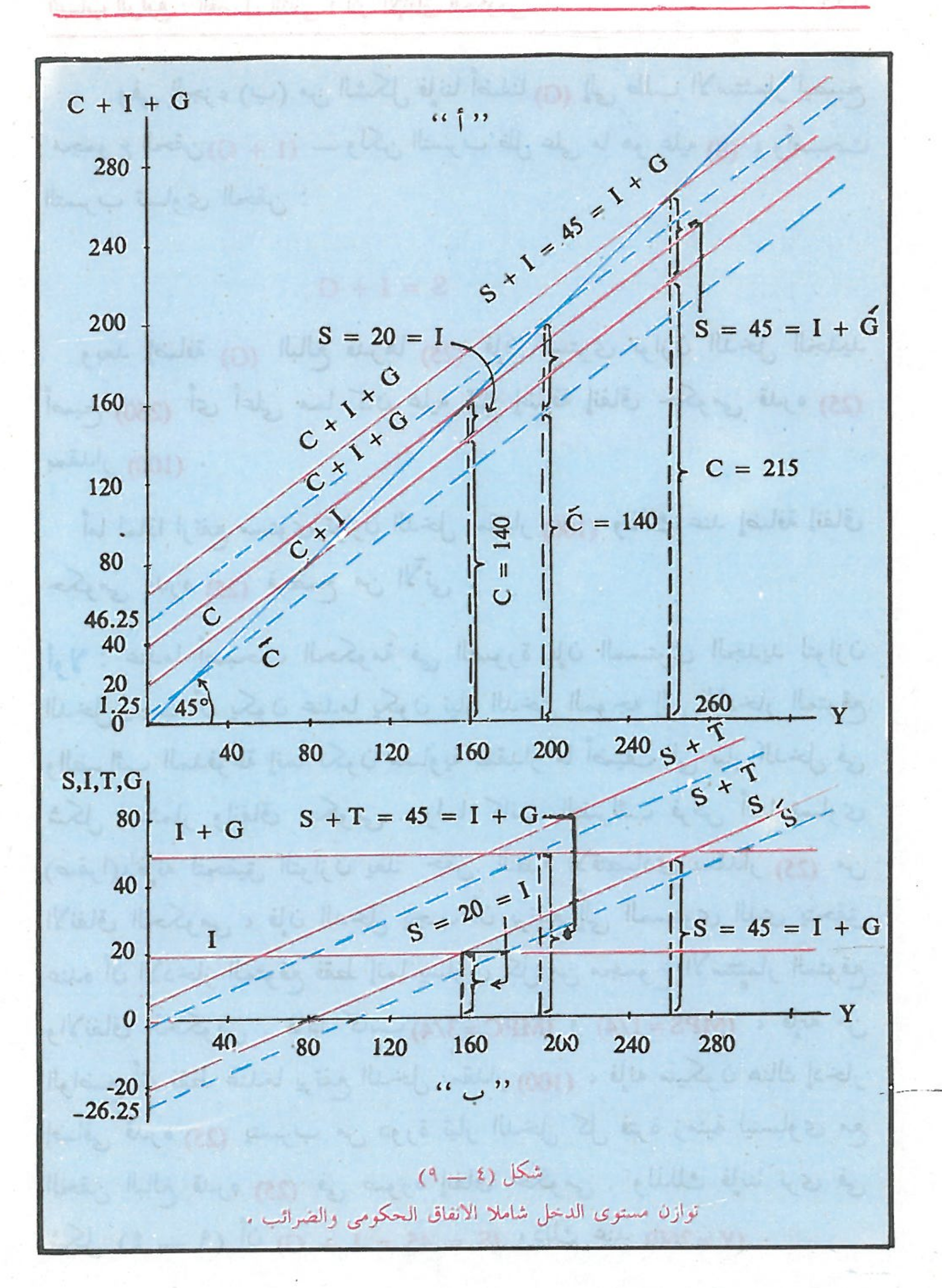
$$S = I + G$$

وبعد إضافة (G) البالغ قدرها (25) فإن مستوى توازن الدخل الجديد أصبح (260) أى أعلى مما كان عليه قبل إضافة إنفاق حكومى قدره (25) بمقدار (100) .

أما لماذا ارتفع مستوى توازن الدخل بمقدار (100) وذلك عند إضافة إنفاق حكومى قدره (25) فيتضح من الآتى :

أولا : عندما أصبحت الحكومة فى الصورة فإن المستوى الجديد لتوازن الدخل يجب أن يكون عندما يكون تيار الدخل الموجه إلى الادخار المتوقع والضرائب المدفوعة إنما تكون مساوية لمقدار ما أضيف إلى تيار الدخل فى شكل استثمار وانفاق حكومى . ولما كانت الضرائب فرض أنها تساوى (صفرا)، فإنه لتحقيق التوازن يعد حقن النظام الاقتصادى بمقدار (25) من الانفاق الحكومى ، فإن الدخل يجب أن يرتفع إلى المستوى الذى يتحقق عنده أن الادخار المتوقع فقط إنما يساوى كل من مجموع الاستثمار المتوقع والانفاق الحكومى . فإذا كانت (MPC = 3/4) و (MPS = 1/4) ، فإنه من الواضح أنه فقط عندما يرتفع الدخل بمقدار (100) ، فإنه سيكون هناك إدخار إضافى قدره (25) يتسرب من دورة تيار الدخل كل فترة زمنية ليتساوى مع الحقن البالغ قدره (25) فى صورة إنفاق حكومى . ولذلك فإننا نرى فى شكل (٤ ــ ٩) أن (S = 45 = I + G) وذلك عند (Y = 260) .

ثانيا إن الأثر المترتب على إضافة قدر معين من الانفاق الحكومى (G) فى



شكل (٤ — ٩)
توازن مستوى الدخل شاملا الانفاق الحكومى والضرائب .

هذا النموذج لا يختلف أساسا عن الأثر المترتب على زيادة مماثلة فى (Ca) أو (Ia) . فمثل (Ia) (Ca) فإن (G) هنا إنما هى جزء من الانفاق المستقل . فمع ميل حدى للاستهلاك (c) مساوى (3/4) فإن المضاعف يكون (4) . وأى زيادة فى الانفاق المستقل ــ ولتكن زيادة فى (G) قدرها (25) ، بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على ما هى عليه ، فإنه يرفع الدخل بمقدار (4) مرات الزيادة فى الانفاق المستقل . فإن ذلك يعيد التوازن للنظام . والمعادلة الخاصة بمستوى توازن الدخل يمكن إعادة كتابتها لتظهر المضاعف بوضوح .

$$Y = E = C_a + c(Y - T + R) + I + G$$

$$Y - cY = C_a - cT + cR + I + G$$

$$Y = \frac{1}{1 - c}[C_a - cT + cR + I + G]$$

$$Y = K_e A$$

وبالتعويض في المعادلة :

$$Y = \frac{1}{1 - 3/4}[20 - 3/4(0) + 3/4(0) + 20 + 25]$$

$$= 4 \times 65$$

$$= 260$$

ومن الممكن استخدام معادلة التسرب يساوى الحقن

$$S_a + s(Y - T + R) + (T - R) = I + G$$

$$S_a + sY - sT + sR + T - R = I + G$$

$$S_a + sY + (1 - s)T - (1 - s)R = I + G$$

$$Y = \frac{1}{s}[-S_a - (1 - s)T + (1 - s)R + I + G]$$

ويلاحظ أن هذه المعادلة تؤول إلى نفس المعادلة الخاصة بتساوى الانفاق الكلى (E) مع الناتج حيث أن : $[(1 - s) = c], [(-S_a) = (C_a), (S = 1 - c)]$ وبالتعويض في هذه المعادلة الأخيرة فإننا نحصل على قيمة (Y).

$$Y = \frac{1}{1/4}\left[20 - \frac{3}{4}(0) + \frac{3}{4}(0) + 20 + 25\right]$$

$$= 4 \times 65$$

$$= 260$$

أثر إضافة ضريبة ثابتة (ضريبة رأس)

والآن لنفرض أن الحكومة تركت سياستها الخاصة بعجز الموازنة وقامت بتحصيل ضرائب ثابتة (ضريبة رأس المال) مقدارها (25) فى الوحدة الزمنية وذلك لتغطية نفقاتها البالغ قدرها (25) لكل وحدة زمنية. وبفرض هذه الضريبة ، فإن الدخل المتاح يصبح أقل بمقدار (25) عن الناتج القومى الصافى وذلك عند جميع مستويات الناتج . وبافتراض أن (MPC = 3/4) فإنه يتبع ذلك أن ضرائب قدرها (25) سوف تخفض الانفاق الاستهلاكى بمقدار (18,75) عند كل مستوى من الناتج الصافى . وهذا موضح فى الجزء (أ) من شكل (٤ ـــ ٩) وذلك بواسطة دالة الاستهلاك الجديدة ($\bar{C}$) والتى تقع أسفل (C) بمقدار (18.75)

ومع (MPS = 1/4) فإن ضرائب مقدارها (25) سوف تخفض أيضا الادخار بمقدار (6.25) عند كل مستوى من الناتج القومى الصافى . وهذا موضح فى الجزء (ب) من شكل (٤ ـــ ٩) بواسطة دالة الادخار الجديده ($\bar{S}$) والتى تقع أسفل دالة الادخار الأولى (S) بمقدار (6.25) .

ومستوى توازن الدخل والناتج موضح فى الجزء (أ) من الشكل وذلك عن طريق إضافة (C') إلى (I + G) ، ذلك لتحصل على دالة الانفاق الكلى (C'+I+G=E). هذه الدالة الجديدة تقطع الخط المرشد عند (Y = 185) . ومستوى توازن الدخل والناتج واضح أيضا فى الجزء (ب) من شكل شكل (٤—٩) . وذلك بأن نضيف دالة الادخار بعد الضرائب (S') إلى دالة الضرائب (T) البالغ قدرها (25) ونحصل على دالة (S'+T) . وهذه تمثل جملة التسرب . ويتساوى التسرب مع الحقن عندما تقطع هذه الدالة دالة مجموع الحقن (I+G) ويتحقق ذلك عند مستوى ناتج ودخل مقداره (185).

ففى الجزء (أ) من الشكل يتحدد مستوى توازن الدخل والناتج عند تساوى الانفاق الكلى مع الناتج، وبتحقق المعادلة (Y = C'+I+G). وفى الجزء (ب) من الشكل فإن التوازن يتحقق عند مستوى دخل (Y) حيث [S'+T=I+G].

وقد يبدو غريبا — من الوهلة الأولى — أن نجد حقنا بواسطة الحكومة قدره (25) فى تيار الدخل وتسربا من تيار الدخل فى صورة ضرائب بمقدار مساوٍ تماما، إنما يسفر عنه توسع فى تيار الدخل بمقدار (25) [من (160) إلى (185)]؛ وهو قدر مساوٍ للزيادة فى ميزانية الحكومة (G=T=25). وتفسير ذلك يتضح من حقيقة أن إنتقال دالة الانفاق الكلى إلى أسفل نتيجة لضرائب قدرها (T=25) إنما هو أقل من الانتقال إلى أعلى فى دالة الانفاق الكلى نتيجة لانفاق حكومى (G=25). فمع ميل حدى للاستهلاك يبلغ قدره (3/4) وضرائب قدرها (25) فإنه يترتب على ذلك تخفيض دالة الاستهلاك بمقدار (18.75) عند كل مستوى من مستويات (Y) أى من (C) إلى (C) . ولما كان الانتقال فى دالة الانفاق الكلى إلى أعلى بمقدار (25) نتيجة لـ (G) قدرها (25) سيكون أكبر من الانتقال إلى أسفل فى دالة الانفاق الكلى نتيجة لـ(T) قدرها (25) بمقدار (6.25). فإن معنى ذلك أن الأثر الخالص المترتب على (G) و(T) قدر كل منهما (25) إنما هو

انتقال إلى أعلى فى دالة الانفاق الكلى بمقدار (6.25) عما كانت هذه الدالة فى حالة ما كانت كل من (G) و(T) تساوى (صفرا). والانتقال الصافى البالغ قدره (6.25) يقع تحت تأثير مضاعف قدره (4) الذى يؤدى إلى رفع مستوى توازن الدخل بمقدار (25) ، (4×6.25) أى من (160) إلى (185) .

ومن الممكن شرح هذا التوازن مستخدمين الادخار والاستثمار . ففرض ضريبة مقدارها (25) سيؤدى إلى تخفيض فى مستوى الدخل عند كل مستوى بمقدار (25) وبالتالى إلى تخفيض فى مقدار المدخرات بمقدار (1/4) الـ (25) أى بمقدار (6.25) نظرا لأن الميل الحدى للادخار يساوى (1/4) . وهذا يكون بمثابة نقص فى التسرب مقداره (6.25) . ولكن هناك زيادة فى التسرب نتيجة لفرض ضريبه قدرها (25) . فيكون الأثر الخالص على التسرب هو زيادته بمقدار (18.25) . أما بالنسبة للحقن فقد زاد بمقدار الانفاق الحكومى البالغ قدره (25) . وتكون محصلة أثر (G) و(T) كل منهما قدره (25) هو زيادة فى التسرب مقداره (18.25) وزيادة فى الحقن مقداره (25) . فيكون صافى الأثر هو زيادة فى تيار الدخل مقدارها (6.25) [18.25 - 25] . وحيث أن هذه الزيادة فى تيار الدخل خاضعة لمضاعف قدره (4) ، فإن أثر هذا الحقن الخالص فى تيار الدخل ـــ البالغ قدره (6.25) - هو زيادة فى الدخل والناتج بمقدار (25) أى من (160) إلى (185) .

ويمكن ايضاح ما سبق مستخدمين المعادلات :

فالمجتمع ، أصلا قبل فرض الضرائب وقبل القيام بإنفاق حكومى ، كانت دالة انفاقه الكلى هي :

$$E = C_a + cY + I$$

وحيث $(C_a = 20)$ و $(c = 3/4)$ و $(I = 20)$ ،

∴ فإن مستوى توازن الدخل والناتج يكون :

$$Y = 20 + \frac{3}{4} Y + 20$$

$$= 160$$

وبعد أن قامت الحكومة بانفاق قدره (G = 25)

∴ ففى حالة القطاع الحكومى فإن دالة الانفاق الكلى تصبح :

$$E = C_a + c(Y - T + R) + I + G$$

وحيث أن (G = 25) وكل من (T, R) تساوى (صفرا)

∴ مستوى توازن الدخل والناتج يكون :

$$Y = C_a + c(Y - T + R) + I + G$$

$$= 20 + \frac{3}{4}(Y - 0 + 0) + 20 + 25$$

$$= 260$$

فإذا فرضنا أن الحكومة بالاضافة إلى ما سبق قد قامت بفرض ضريبة مقدارها (T = 25) فإن معادلة مستوى توازن الدخل والناتج تصبح :

$$Y = 20 \frac{3}{4} (Y - 25 + 0) + 20 + 25$$

$$= 185$$

وباستخدام معادلات التسرب والحقن :

$$S + T = I + G$$

وفي حالة : (T = 0, G = 0)

$$S_a + sY = I$$

$$-20 + \frac{3}{4} Y = 20$$

$$Y = 160$$

وفى حالة $(T = 25 , G = 25)$

$$S_a + s(Y - T + R) + (T - R) = I + G$$

$$-20 + \frac{1}{4}(Y - 25 + 0) + (25 - 0) = 20 + 25$$

$$-20 + \frac{1}{4}Y - 6.25 + 25 = 20 + 25$$

$$\frac{1}{4}Y = 46.25$$

$$Y = 185$$

وباحلال فى المعادلات السابقة قيما أكبر أو أصغر من (G) و(T) ، فطالما بقيت كل من (T) و(G) متساويتين فينتج إرتفاع أو إنخفاض فى مستوى توازن الدخل مساويا لمقدار الزيادة أو الانخفاض فى حجم الموازنة . فلو أن الزيادة فى (G) و(T) كانت لكل منهما (55) ـــ بدلا من (25) ـــ فإن زيادة الدخل ستكون بمقدار (55) من (160) إلى (215) بدلا من زيادة مقدارها (25) من (160) إلى (185) . وهذه النتيجة معروفة « بنظرية توازن الموازنة » "Blaced Budget Theorem" أو « نظرية مضاعف الوحدة » "Unit Multiplier Theorem"

استنتاج مضاعف الميزانية المتوازنه

يمكن تفهم نظرية توازن الموازنة ـــ أو نظرية مضاعف الوحدة ـــ وذلك عن طريق استنتاج كل من مضاعف (G) و(T) .

فدالة الانفاق فى مجتمع به حكومة تكون :

$$E = C_a + c(Y - T + R) + I + G$$

$$= C_a + cY - cT + cR + I + G$$

$$= [C_a - cT + cR + I + G] + cY$$

والصيغة الموضوعة بين قوسين هى فى الدوافع الانفاق المستقل (A) ولذلك يمكن كتابة هذه الدالة كالآتى :

$$E = A + cY$$

ويكون انحدار هذه الدالة هو (c)؛ أي الميل الحدي للاستهلاك. وعند مستوى توازن الدخل والناتج فإن الانفاق الكلى (E) يساوى الناتج (Y) أي :

$$(E = Y)$$

$$Y = C_a + c(Y - T + R) + I + G$$

$$Y = \frac{1}{1 - c}[C_a - cT + cR + I + G]$$

وهده المعادلة عبارة عن المضاعف (K_e) مضروبا فى (A)

$$Y = A\,K_e$$

ويمكن ايضاح قيمة المضاعفات المختلفة[٢٠] وذلك بالتعبير عن المعادلة السابقة بالتغيرات على الوجه الآتي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - c}[\Delta C_a - c\Delta T + c\Delta R + \Delta I + \Delta G]$$

وللحصول على مضاعف (C_a) فإننا نفرض أن (C_a) هى المتغير الوحيد والباقى ثابت فتصبح المعادلة السابقة :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta C_a} = \frac{1}{1 - c}$$

---

(20) William S. Brown, Macroeconomics, Op. cit. P 67 .... راجع
حيث يوجد ملخص لأنواع مختلفه من المضاعفات

وبالمثل بالنسبة لكل من (I) و (G)

∴ مضاعف الانفاق سواء أكان (K_{Ca}) أو K_G أو (K_I) يساوى :

$$K_e = \frac{1}{1 - c}$$

أما بالنسبة لمضاعف الضرائب فإن :

$$K_T = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-c}{1 - c}$$

وبالنسبة لمضاعف المدفوعات التحويلية :

$$K_R = \frac{\Delta Y}{\Delta R} = \frac{c}{1 - c}$$

وفي مثالنا السابق حيث $\left(c = \frac{3}{4}\right)$

∴ فإن مضاعف الإنفاق الحكومى :

$$K_G = \frac{1}{1 - \frac{3}{4}} = 4$$

ومضاعف الضرائب :

$$K_T = \frac{-\frac{3}{4}}{1 - \frac{3}{4}} = -3$$

والحقيقة إنه مهما كان مقدار الميل الحدى للاستهلاك فإن الفرق بين مضاعف الانفاق الحكومى وبين مضاعف الضرائب هو (1) مع ملاحظة أن إشارة مضاعف الضرائب تكون عكسية .

فإذا علمت مضاعف الانفاق الحكومى فيمكن التوصل إلى مضاعف الضرائب عن طريق طرح واحد صحيح منه وتغيير الاشارة . فإذا كان $(K_G = 5)$ فإن $(K_T = -4)$ وإذا كان $(K_G = 3)$ فإن $(K_T = -2)$ وهكذا .

وفى مثالنا السابق عندما أضفنا (G) قدرها (25) وكذلك (T) قدرها (25) . ومع علمنا أن $(c = \frac{3}{4})$ فبالتالى فإن $(K_G = 4)$ و$(K_T = -3)$ فعليه : فإن زيادة فى (G) قدرها (25) ستؤدى إلى زيادة فى الدخل مقدارها $(\Delta G \times K_G)$ أى تساوى $(4 \times 25 = 100)$. وكذلك فرض ضرائب قدرها (25) ستؤدى إلى تغير فى الدخل مقداره $(\Delta T \times K_T = -3 \times 25 = -75)$.أى أن أثر الضرائب هو تخفيض فى الدخل مقداره (75-). فالتغيير فى (G) أدى إلى زيادة قدرها (100) فى الدخل والناتج والضرائب أدت إلى تخفيض الدخل والناتج بمقدار (75). وبالتالى فإن الاثرين معا ــ زيادة الانفاق الحكومى وزيادة الضرائب بمقدار (25) لكل منهما ــ أديا إلى زيادة فى مستوى الدخل والناتج بمقدار (25) (75 - 100) .

من هذا نرى أن مضاعف الميزانية المتوازنة قدره واحد وهذا واضح في مثالنا السابق . فمجموع $(K_G + K_T = (-3) + 4 = 1)$ وهذا واضح أيضا من الصيغة العامة لمقدار كل من مضاعف الانفاق الحكومى ومضاعف الضرائب فمجموعهما يكون[٢١] .

$$K_G = \frac{1}{1-c} \quad , \quad K_T = \frac{-c}{1-c}$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} + \frac{\Delta Y}{\Delta T} = K_G + K_T = \frac{1}{1-c} + \frac{-c}{1-c}$$

$$= \frac{1-c}{1-c} = 1$$

(21) William S. Brown. Macroeconomics, Op. cit. P. 61 .

وإستخدام هام للسياسة المالية يبدو أنه ينبع من نظرية مضاعف الوحدة . فلو أن مستوى إنتاج الاقتصاد القومى كان أقل من التوظف الكامل ، فقد يبدو أن الحكومة يمكنها أن ترفع مستوى التوظف الكامل وذلك عن طريق توسع مناسب فى حجم موازنتها فتغطى كل تيار إضافى فى الانفاق بدينار إضافة فى الضرائب . فالزيادة المرغوبة فى الدخل والناتج يمكن أن تتحقق وذلك عن طريق السياسة المالية التى لا تلجأ إلى التمويل بالعجز لما يصاحبه من مساوىء . ولعل ما أضافته نظرية الميزانية الموحدة هى أنها بددت الاعتقاد الخاص بأن الموازنة المتوازنة إنما هى محايدة من الناحية المالية كما كان يعتقد فى وقت من الأوقات أن هذه هى الحالة .

أثر إضافة المدفوعات التحويلية

المدفوعات التحويلية (R) يمكن أن ينظر إليها ـــ كما سبق الاشارة ـــ على أساس أنها ضرائب سالبه . فالضرائب قد تكون إجمالية (Tg) أو تكون ضرائب صافية (Tn) أي يعد خصم ما ردته الحكومة من هذه الضرائب فى شكل مدفوعات تحويليه وبالتالى فإن

$$T_n = T_g - R$$

أو

$$T_g = T_n + R$$

فـ (T) المشار إليها مسبقا فى معادلة توازن الدخل والناتج هى (Tg) لأننا نطرح منها (R) لتصل إلى (Tn). وبعض المراجع تشير إلى (T) على أنها دائما ضرائب صافيه ولا تشير إطلاقا لـ (R) . وبعض المراجع الأخرى تشير إلى (T) على أساس أنها الضرائب الأجمالية وفى هذه الحالة يجب طرح (R) منها . وعموما إذا وجدت (T) فقط فى معادلة توازن الدخل والناتج دون الاشارة

إلى (R) فإن (T) تكون ضرائب صافية أو أن (R) تساوى(صفر). أما إذا كان هناك إشارة إلى (R) فى المعادلة فإن (T) فى هذه الحالة تكون إجمالية . وبالتالى فإن الدخل المتاح يساوى :

$$Y_d = Y - T_n$$

$$= Y - T_g + R$$

وكما سبق أن أوضحنا فإن معادلة توازن الدخل والناتج تكون :

$$Y = C_a + c(Y - T + R) + I + G$$

$$= \frac{1}{1-c}[C_a - cT + cR + I + G]$$

وكما سبق أن بيننا فإن مضاعف (R) (K_R) يساوى :

$$K_R = \frac{c_e}{1-c}$$

وواضح أن الأثر على (Y) نتيجة لزيادة فى (R) سوف يكون أثره أقل من زيادة مماثلة فى (G) ذلك لأن :

مضاعف (G) (K_G) ــ أكبر من مضاعف (R) (K_R)

$$K_G = \frac{1}{1-c} > K_e = \frac{c}{1-c}$$

فواضح أن مضاعف (R) أصغر من مضاعف (G) بمقدار واحد صحيح . فإذا كان المضاعف الحكومى (5) فإن مضاعف المدفوعات التمويليه يكون (4) . وإذا كان مضاعف الانفاق الحكومى (4) فإن مضاعف المدفوعات التحويلية يكون (3) . ويعمل كل من مضاعف الانفاق الحكومى ومضاعف المدفوعات التحويلية فى نفس الاتجاه ، ولكن الأخير أصغر من الأول بمقدار واحد صحيح مهما كانت قيمة (c) .

والسبب فى أن التغير فى (G) أكثر توسعا من تغير مماثل فى (R) ، هو أن كل زيادة فى (G) إنما تعتبر إضافة للانفاق الكلى . ولكن فى حالة (R) فإن جزءا فقط من الزيادة فى (R) هى التى تصبح إضافة للانفاق الكلى . ويؤثر التغير فى الانفاق الحكومى (G) مباشرة على الانفاق الكلى ، ولكن التغيير فى مدفوعات التحويلات (R) تؤثر فى الانفاق الكلى بطريق غير مباشر من خلال التأثير على الدخل المتاح . فبافتراض عدم حدوث تغيير فى حصيلة الضرائب ، فإن التغيير فى المدفوعات التحويلية (ΔR) سيزيد الدخل المتاح بمقدار كل كمية التغيير فى المدفوعات التحويلية (ΔR) . ولكن ليس كل الزيادة فى الدخل المتاح سوف توجه للانفاق الاستهلاكى ـــ فجزء من الزيادة فى الدخل المتاح سوف توجه إلى الادخار الشخصى . وبعبارة أخرى أن جزءا من مدفوعات التحويلات سوف تفشل فى أن تظهر كطلب للسلع والخدمات . ولكن من الخطوة الأولى ، فإن كل المشتريات الحكومية ستظهر كطلب على السلع والخدمات، وعليه ، فإنه فى حالة مشتريات الحكومة فإن الزيادة فى الانفاق الحكومى كاملة تكون محلا للمضاعف العـادى . أما فى حالة التحويلات الحكومية فإنه فقط ذلك الجزء الذى يوجه للاستهلاك هو الذى سيكون محلا للمضاعف ـــ ومعنى ذلك أنه :

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - c} \Delta G$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - c}$$

وفى حالة المدفوعات التحويلية (ΔR) فإن الاثر على (Y) يكون :

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - c} c \Delta R$$

$$\therefore \quad \frac{\Delta Y}{\Delta R} = \frac{c}{1 - c}$$

ويمكن مقارنة أثر التغير في المدفوعات التحويلية (ΔR) بأثر التغيرات في الضرائب (ΔT) وذلك عن طريق المقارنة بين كل من مضاعف (R)، (K_R)، ومضاعف الضرائب (T) (K_T)

$$K_R = \frac{c}{1 - c}$$

$$K_T = \frac{-c}{1 - c}$$

والأثرين معا

$$K_R + K_T = \frac{c}{1 - c} + \frac{-c}{1 - c} = 0$$

فالأثر التوسعى للزيادة في (R) إنما سيلغى بالكامل عن طريق أثر معاكس بزيادة بنفس القدر في (T) . ويلاحظ أن الأثر التوسعى الذى أوضحته نظرية توازن الموازنة لا ينطبق بالنسبة لـ (R) الممولة بالضرائب وإنما فقط بالنسبة للتغيير في (G) الممول بالضرائب .

ويمكن أن نخلص - فيما يتعلق بالسياسات - بالنتائج الآتية :

أ - إن الحكومة قد تلجأ إلى تغيير واحد أو أكثر من المتغيرات الآتية فتحقق بذلك عجزا :

١ - تخفيض حصيلة الضرائب (T) ↓

٢ - زيادة المشتريات (G) ↑

٣ - زيادة التحويلات (R) ↑

٤ - الجمع بين اثنين أو أكثر من المتغيرات السابقة :

وكل هذا يؤدى إلى إحداث توسع وزيادة فى الناتج القومى . والزيادة فى الانفاق الحكومى - زيادة في الشراء - يكون له أثرا توسعيا أكبر من تخفيض الضرائب أو زيادة في المدفوعات التحويلية .

ب ــ كما يلاحظ أن :

١ ــ تخفيض حصيلة الضرائب أو زيادة التحويلات بنفس القدر سيكون له نفس الأثر .

٢ ــ تخفيض الانفاق الحكومى المصحوب بتخفيض مساوٍ فى الضرائب سيكون له أثر إنكماش .

٣ ــ إذا كانت سياسة الحكومة هو تجنب العجز أو الفائض فى موازنة الدولة من خلال تغيير فى حصيلة الضرائب والمدفوعات التحويلية بكميات متساوية ، فإن هذه السياسة لن يكون لها أثر على مستوى الدخل والناتج .

حالة ما إذا كانت الضرائب دالة فى الدخل

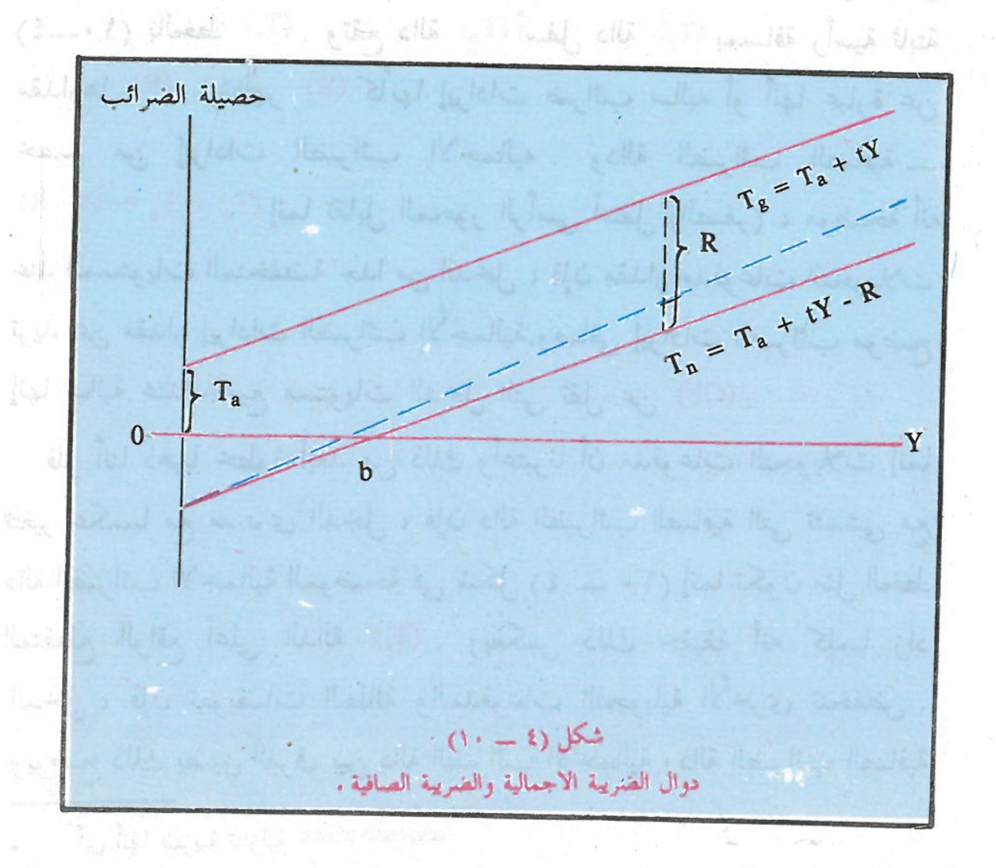
إفترضنا فى تحليلنا السابق أن الضريبه هى ضريبة رأس ، أى أنها ثابته ولا تتغير مع تغيير مستوى الدخل . ولكن هذا فرض بعيد عن الواقع . ولكى نجعل نموذجنا قريبا من الحقيقة فيجب أن نسمح بجعل أى تغيير فى الدخل يؤثر على الايراد من الضريبة . ويمكننا أن نحقق ذلك عن طريق جعل إيرادات الضريبة دالة خطية فى الدخل بحيث تكون دالة الضريبة الأجمالية كالاتى :

$$T_g = T_a + tY$$

ودالة خطية من هذا النوع موضحة فى شكل (٤ــ١٠).ويلاحظ أن هذه الدالة من نوع دالة الاستهلاك $(C = Ca + cY)$،ودالة الاستثمار $(I = Ia + eY)$.

وبالتالى فإنها تفسر بنفس الطريقة . فكما أن (c) تمثل الميل الحدى للاستهلاك (MPC) و(e) تمثل الميل الحدى للاستثمار (MPI) فإن (t) تمثل الميل الحدى للضرائب (MPT) Marginal Propensity to Tax . فهى تحدد

المعدل الحدى للضرائب ($\frac{\Delta T_g}{\Delta Y}$) ، أو نسبة التغير فى الدخل التى ستحول من مستلمى الدخل إلى الحكومة فى ظل هيكل ضريبى معين وأسعار معينه للضرائب . وبيانيا فإنها عبارة عن إنحدار دالة (Tg) الموضحة فى شكل (٤ــ١٠) . فإذا فرضنا أن (t) تساوى ($\frac{1}{5}$ = 20%) ؛ فإن معنى ذلك أن لكل تغيير فى الدخل (Y) مقداره (٥) دنانير سوف يكون هناك تغيير فى (T_g) مقداره دينار واحد . أما (T_a) فهى قدر ثابت من الضريبه مستقل عن ــ لا يتأثر بـ ــ تغييرات الدخل . فهى شبيهة بـ (Ca) و (Ia). ولو أنه عمليا لا يمكن أن ينخفض الدخل إلى (الصفر) ، فإن (T_a) توضح مقدار إيراد الضرائب وذلك عندما يكون الدخل مساويا (للصفر). و(T_a) موضحة فى الشكل بالمسافة الواقعة بين نقطة الأصل وبين نقطة تقابل دالة الضريبة مع



شكل (٤ ــ ١٠)
دوال الضريبة الاجمالية والضريبة الصافية .

المحور الرأسى . ولما كانت $(T_a > O)$ فهذا يجعل عبء الضريبة ـــ أو بعبارة أخرى مقدار الضريبة إلى الدخل، أى الميل المتوسط للضريبة $(\frac{T_a}{Y})$، يتناقص كلما زاد الدخل (*) . إلا أنه من الممكن أن نجعل $(Ta = O)$، وفى هذه الحالة تكون الدالة خطية مارة بنقطة الأصل وبذلك تكون حصيلة الضريبة نسبة ثابته من الدخل أى أنها « ضريبة متناسبة » "Proportional Tax" وتصبح دالة الضريبة فى هذه الحالة كالآتى :

$$T_g = tY$$

وبافتراض أن المدفوعات التحويليه (R) هى عبارة عن مبلغ ثابت مهما كان مستوى الدخل ، فإن دالة الضريبة الصافيه (T_n) موضحه فى شكل (٤ــ١٠) بالخط (T_n) . وتقع دالة (T_n) أسفل دالة (T_g) بمسافة رأسية ثابتة مقدارها (R) . وتظهر (R) كأنها إيرادات ضرائب سالبه أو أنها عبارة عن خصم من إيرادات الضرائب الاجماليه . ودالة الضرائب الصافية ـــ $(T_n = T_a + tY - R)$ إنما تقابل المحور الرأسى أسفل (الصفر) ، موضحة أنه عند المستويات المنخفضة جدا من الدخل ، فإن مقدار مدفوعات التحويلات تزيد عن مقدار إيرادات الضرائب الأجمالية.وصافى إيرادات الضرائب موضح إنها سالبة عند جميع مستويات الدخل التى تقل عن (Ob) .

فلو أننا ذهبنا خطوة أبعد من ذلك وأعتبرنا أن مدفوعات التحويلات إنما تتغير عكسيا مع مستوى الدخل ، فإن دالة الضرائب الصافية التى تتمشى مع دالة الضرائب الاجمالية الموضحة فى شكل (٤ ـــ ١٠) إنما تكون مثل الخط المتقطع الواقع أعلى الدالة (T_n) . ويعكس ذلك حقيقة أنه كلما زاد الدخل ، فإن تعويضات البطالة والمدفوعات التحويلية الأخرى تنخفض . ويوضح ذلك بضيق الفرق بين دالة الضرائب الأجمالية ودالة الضرائب الصافية

* أى أنها ضريبة تنازلية Regressive Tax

وذلك عند زيادة الدخل وإتساع هذا الفرق كلما انخفض الدخل . وفى هذه الحالة فإن دالة المدفوعات التحويلية لن تكون $(R = \bar{R})$. وإنما ستكون $(R = R_a - rY)$ حيث (R_a) عبارة عن ثابت مثل (T_a), (I_a), (C_a) فى دوال الاستهلاك والاستثمار والضرائب على التوالى . و (r) هى نسبة تماثل فى الدوال السابقة (c), (e), (t) مع ملاحظة هنا أن المدفوعات التحويلية (R) إنما هى دالة عكسية في الدخل على خلاف الدوال الثلاث السابقة التى هى دوال مباشرة فى الدخل . ولذلك فإن الإشارة أمام إشارة سالبه . وبغرض التبسيط فإننا سنفترض أن (R) مستقله عن مستوى الدخل .

وبافتراض أن دالة الضريبة :

$$T = T_a + tY - R.$$

فإن دالة الاستهلاك تصبح :

$$C = C_a + c(Y - T_a - tY + R)$$

وتصبح دالة الانفاق الكلى (E) فى مجتمع به ثلاث قطاعات :

$$E = C_a + c(Y - T_a - tY + R) + I + G$$

$$= C_a + cY - cT_a - ctY + cR + I + G$$

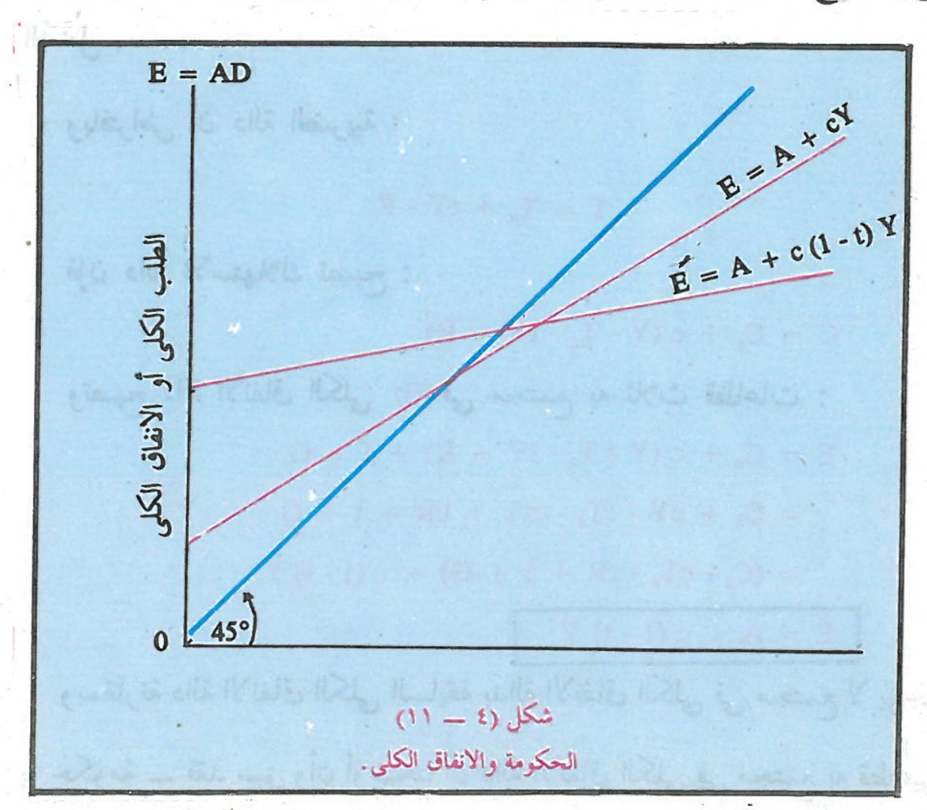
$$= (C_a - cT_a - cR + I + G) + c(1 - t)Y$$

$$\boxed{E = A + c(1 - t)Y}$$

وبمقارنة دالة الانفاق الكلى السابقة بدالة الانفاق الكلى فى مجتمع لا يوجد به حكومة ــ فقد سبق وأن أوضحنا أن دالة الانفاق الكلى فى مجتمع به قطاعين هى : $(E = A + cY)$ وشكل (٤ــ١١) يوضح مقارنة بين دالة الانفاق (الطلب) الكلى فى مجتمع به قطاعين ــ سنرمز لها بـ (E) ودالة الانفاق (الطلب) الكلى فى مجتمع به ثلاث قطاعات حيث الضريبة دالة فى الدخل

وسنرمز لها بـ(É)[٢٢] . ويلاحظ أن دالة (É) تبدأ أعلى من الدالة (E) ولكنها أقل إنحدارا . والسبب فى أن دالة المجتمع الذى به ثلاث قطاعات تتقابل مع المحور الرأسى فى نقطة أعلى من دالة المجتمع الذى به قطاعين هو أن الدالة الأولى أصبحت تشمل ضمن الثوابت (cR, G) والتى تكون عادة أكبر من (cTa) .

أما بخصوص الانحدار ، فإن إنحدار دالة الانفاق الكلى فى مجتمع به قطاعين تكون c ؛ الميل الحدى للاستهلاك . أما إنحدار دالة الانفاق الكلى فى مجتمع به ثلاث قطاعات فتكون [c (1 - t)] ؛ أى أصغر .



شكل (٤ — ١١)

الحكومة والانفاق الكلى.

(22) Dornbusch, and others, Op. Cit. PP: 76 - 77 .

كذلك بالنسبة للتسرب . ففى مجتمع به قطاعين ، فإن التسرب يكون عبارة عن دالة الادخار $(Sa + sY)$ ـــ ويكون إنحدار دالة التسرب هو الميل الحدى للادخار ، (s). أما فى مجتمع به ثلاث قطاعات فإن التسرب يكون هو مجموع الادخار مضافا إليه الضريبة . والدالة المعبرة عن مجموع التسرب تصبح :

$$\text{Leakage} = S + T$$

$$\begin{aligned}\text{Leakage} &= S_a + s(Y - T_a - tY + R) + T_a + tY - R \\ &= S_a + sY - sTa - stY + sR + T_a + tY - R \\ &= [S_a - T_a(s-1) + R(s-1)] + sY - stY + tY \\ &= [S_a - T_a(s-1) + R(s-1)] + [s(1-t) + t]\,Y \\ &= A + [s(1-t) + t]\,Y\end{aligned}$$

وبالتالى فإن انحدار الدالة التى تعبر عن مجموع التسرب تكون :

$$s(1-t) + t$$

وهو أكبر من إنحدار دالة التسرب فى حالة « مجتمع به قطاعين »[٢٣] .

توازن الدخل والناتج :

يتحقق مستوى توازن الدخل والناتج بنفس الطريقتين :

١ ـــ مساواة الانفاق الكلى بالناتج

وكما سبق أن أوضحنا فإن معادلة الانفاق الكلى :

$$\begin{aligned}E &= C_a + c(Y - T_a - tY + R) + I + G \\ &= A + c(1-t)\,Y\end{aligned}$$

---

(٢٣) يطلق علي الانحدار هنا المعدل الحدى للتسرب Marginal Leakage Rate ويصبح فى حالة وجود تسرب الواردات $[S(1-t) + t + m]$ حيث (m) هى الميل الحدى للاستيراد .

راجع .... Robert J Gordon; Macroeconomics, Op. Cit P. 83

وبمساواة الانفاق الكلى بالناتج نحصل على :

$$Y = A + c(1 - t)Y$$

$$Y - c(1 - t)Y = A$$

$$\therefore \quad Y = \frac{1}{1 - c(1 - t)} A$$

ويمكن أن نكتب :

$$Y = \frac{1}{1 - c + ct} A$$

ومن المعادلة الأخيره واضح أن المضاعف هو :

$$\frac{1}{1 - c(1 - t)}$$

ويلاحظ أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب (١ — إنحدار دالة الانفاق الكلى) . وإنحدار دالة الانفاق الكلى كما سبق أن أوضحنا هى :

$$c(1 - t)$$

$$\therefore \quad 1 - c(1 - t)$$

$$1 - c + ct$$

$$\therefore \quad \text{المضاعف} = \frac{1}{1 - c + ct} = \frac{1}{1 - c(1 - t)}$$

كما أن المضاعف هو مقلوب إنحدار دالة التسرب — وانحدار دالة التسرب هو $[s(1 - t) + t]$

$\therefore$ المضاعف $= \dfrac{1}{s(1 - t) + t}$ وباحلال $(1 - c)$ بدلا من (s) نحصل على :

$$\frac{1}{(1 - c)(1 - t) + t} = \frac{1}{1 - t - c + ct + t}$$

$= \frac{1}{1 - c + ct}$ وهو نفس المضاعف الذى حصلنا عليه عن طريق دالة الانفاق .

وأخيرا إذا جمعنا إنحدار دالة الانفاق الكلى + إنحدار دالة التسرب فإن المجموع يكون واحد صحيح :

$$c(1 - t) + s(1 - t) + t$$

$$= c - ct + (1 - c)(1 - t) + t$$

$$= c - ct + 1 - c - t + ct + t = 1$$

٢ ــ مساواة دالة التسرب بدالة الحقن :

$$S + T = I + G$$

$$S_a + s(Y - T_a - ty + R) + T_a + ty - R = I + G$$

$$S_a + sY - sT_a - stY + sR + T_a + tY - R = I + G$$

$$S_a + T_a(1 - s) - R(1 - s) + [s(1 - t) + t]Y = I + G$$

$$[s(1 - t) + t]Y = -S_a - T_a(1 - s) + R(1 - s) + I + G$$

$$[s(1 - t) + t]Y = C_a - cT_a + cR + I + G$$

$$[s(1 - t) + t]Y = A$$

$$Y = \frac{A}{s(1 - t) + t} = \frac{A}{(1 - c)(1 - t) + t} = \frac{A}{1 - c - t + ct + t} = \frac{A}{1 - c + ct}$$

و بافتراض أن حصيلة الضرائب مستقلة عن مستوى الدخل فقد كان المضاعف هو : $\left(\frac{1}{1 - c}\right)$. أما إذا اعتبرنا أن حصيلة الضرائب تتوقف على مستوى الدخل ، فإن المضاعف ينخفض ويصبح : $\left(\frac{1}{1 - c(1 - t)}\right)$

وبافتراض أن $\left(c = \frac{3}{4}\right)$ وأن $\left(t = \frac{1}{5}\right)$، فإن المضاعف يصبح مساويا (2.5) بدلا من (4) . وطالما أن الميل الحدى للضرائب أكبر من الصفر ، فإن

النموذج الحالى سوف يكون له مضاعف أصغر من المضاعف فى النموذج السابق .

وعليه ، بافتراض أن $\left(c = \frac{3}{4}\right)$ و $\left(t = \frac{1}{5}\right)$ فإن تغيرا فى الانفاق الحكومى مقداره $(G = 10)$ يؤدى إلى زيادة فى الناتج مقدارها :

$$\triangle Y = \frac{1}{1 - c(1 - t)} \triangle G$$

$$= \frac{1}{1 - 3/4\ (1 - 1/5)}\ (10)$$

$$= 2.5 \times 10$$

$$= 25$$

أما إذا كانت $(t = 0)$ فإن التغير فى الناتج يكون :

$$\triangle Y = \frac{1}{1 - c} \triangle G$$

$$= \frac{1}{1 - 3/4}\ (10)$$

$$= 4 \times 10$$

$$= 40$$

ومن الواضح أن ميلا حديا للضرائب يكون موجبا يعنى توسعا أصغر فى الدخل لأى زيادة فى الانفاق عما لو كان الميل الحدى للضرائب هو (صفر). ولكن العجز الناتج من الزيادة فى الانفاق الحكومى سيكون أقل من مقدار الزيادة فى الانفاق الحكومى . وفي الحياة الواقعة يكون الميل الحدى للضرائب موجبا . وهذا يقترح أن أى زيادة فى الانفاق الحكومى بدون تغير

فى أسعار الضرائب سوف يؤدى إلى أقل من زيادة مساويا فى العجز . فعندما يكون الميل الحدى للضرائب موجبا فإن جزءا من تيار الدخل المتزايد يصبح إيرادات ضرائب إضافية للحكومة ويصبح عاملا يمنع ما كان يمكن أن يحدث من أن يكون التغير فى العجز مساويا للزيادة فى الانفاق الحكومى .

ويلاحظ أن المضاعف فى الحالة التى تكون فيها الضريبه دالة فى الدخل هو مضاعف الانفاق :

$$K_e = K_{Ca} = K_I = K_G = \frac{1}{1 - c(1 - t)}$$

أما مضاعف الضرائب :

$$K_{Ta} = \frac{-c}{1 - c(1 - t)}$$

ومضاعف المدفوعات التحويلية :

$$K_R = \frac{c}{1 - c(1 - t)}$$

وفى حالة ما إذا كان $\triangle G = \triangle T_a$ فإن المضاعف فى هذه الحالة يصبح [٢٤]:

$$K_G + K_{Ta} = \frac{1}{1 - c(1 - t)} + \frac{-c}{1 - c(1 - t)}$$

$$= \frac{1 - c}{1 - c(1 - t)} < 1$$

وهو أصغر من الواحد الصحيح

---

(٢٤) تطلق بعض المراجع على مثل هذا المضاعف مضاعف الميزانية المتوازنة (K_{BB}) ولكن فى الحقيقه أنه وإن كانت $(\triangle G = \triangle T_a)$، فليس معنى ذلك أن الميزانية متوازنه ذلك لأن التغير فى الدخل المترتب على هذا المضاعف سوف يؤدى إلى تغير فى حصيلة الضريبة ، ذلك لأن الضريبة دالة فى الدخل (ty) .

راجع : W.S. Brown: Macroeconomics, مرجع سابق PP: 66 - 67

وإذا كان الاستثمار دالة فى الدخل يضاف إلى المقام فى المضاعفات السابقة (e -) فيصبح مثلا :

$$K_{Ta} = \frac{-c}{1 - c + ct - e}$$

أما بخصوص مضاعف (t) ، (K_t)

فيمكن استنتاجه باستخدام التفاضل على الوجه الآتى :

$$Y = \frac{A}{1 - c + ct}$$

$$Y = A\,(1 - c + ct)^{-1}$$

$$\frac{\partial Y}{\partial t} = -c\,(1 - c + ct)^{-2}\,.\,(A)$$

$$= \frac{-c\,(A)}{(1 - c + c\,t)\,(1 - c + c\,t)}$$

ولما كانت :

$$Y = \frac{A}{1 - c + ct}$$

$$\therefore \quad K_t = \frac{\partial Y}{\partial t} = \frac{-cY}{1 - c + ct}$$

حيث (Y) هى مستوى توازن الدخل والناتج الأصلى (Y_0) . و (t) هى سعر الضريبة الجديدة (t').

الضرائب كموازن تلقائى Automatic Stabilizers

لقد رأينا من عرضنا السابق أن الضرائب التى تكون دالة فى الدخل تُخَفِّض من المضاعف . ويعنى ذلك أنه لو أى عنصر من عناصر الطلب (الانفاق) قد تغير ، فإن الناتج سوف يتغير بمقدار أقل فيما لو كان هناك ضريبة دالة

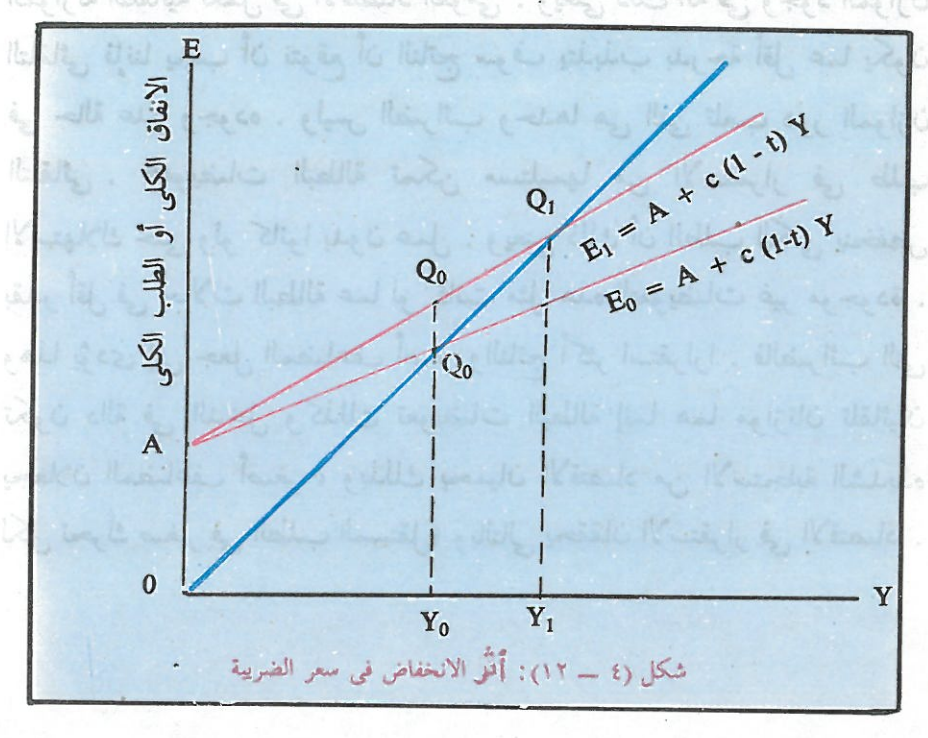
فى الدخل بالمقارنـة بحالـة ما إذا لم تكن هذه الضريبة موجودة . والضريبة التى تكون دالة فى الدخل إنما تعتبر من الأمثلة الهامة لفكرة الموازن التلقائى . والموازنة التلقائية إنما هى عبارة عن أى ميكانيكية فى الاقتصاد التى تؤدى إلى تخفيض فى مقدار التغييرات فى الناتج إستجابة لتغيير فى الطلب المستقل .

وسيتبين لنا مستقبلا عند دراستنا الاستثمار بالتفصيل ، أن التغييرات فى الاستثمار إنما هى التى تسبب الذبذبات فى الناتج القومى وهى أحد التفسيرات لحدوث الدورات الاقتصادية . ففى بعض الفترات يكون المستثمرون متفائلين فيتزايد طلب الاستثمارات ويتزايد الناتج تبعا لذلك ولكن فى بعض الأوقات الأخرى ينتاب المستثمرون شعور بالتشاؤم وبالتالى يهبط كل من الاستثمارات والناتج .

وذبذبات الاستثمار سيكون لها أثر أصغر على الناتج ، وذلك عندما تكون الموازنة التلقائية تعمل فى الاقتصاد القومى . ويعنى ذلك أنه فى وجود الموازن التلقائى فإننا يجب أن نتوقع أن الناتج سوف يتذَبذب بدرجة أقل عما يكون فى حالة عدم وجوده . وليس الضرائب وحدها هى التى تلعب دور الموازن التلقائى . فتعويضات البطالة تمكن مستليمها من الاستمرار فى طلب الاستهلاك حتى ولو كانوا بدون عمل . ويعنى ذلك أن الطلب الكلى ينخفض بقدر أقل فى حالات البطالة عما لو كانت مثل هذه التعويضات غير موجودة . وهذا يؤدى إلى جعل المضاعف أصغر والناتج أكثر استقرارا . فالضرائب التى تكون دالة فى الدخل وكذلك تعويضات البطالة إنما هما موازنان تلقائيان يجعلان المضاعف أصغر ، وبذلك يحميان الاقتصاد من الاستجابة الشديده لكل تحرك صغير فى الطلب المستقل؛ وبالتالى يحققان الاستقرار فى الاقتصاد .

أثر التغيير فى سعر الضريبة

إن أثر التغير فى سعر الضريبة موضح فى شكل (٤ ــ ١٢). فتخفيض فى سعر الضريبة سيؤدى إلى زيادة فى إنحدار دالة الانفاق الكلى ، وذلك لأن الانحدار إنما يساوى الميل الحدى للانفاق Marginal Propensity to Spend . والمساوى لـ $c(1-t)$. فعند مستوى الناتج الأصلى (Y_0) فإن دالة الانفاق الكلى كانت $[E_0 = A + c(1-t)Y]$. وبعد تخفيض سعر الضريبة من (t) إلى (t') ، فإن إنحدار دالة الانفاق الكلى قد زاد وأصبحت الدالة الجديدة $[E_1 = A + c(1-t')Y]$.وعند مستوى الدخل الأصلى (Y_0) ، وعلى أثر خفض سعر الضريبة وزيادة إنحدار دالة الانفاق الكلى ، فإن مقدار الانفاق الكلى أصبح يزيد عن مقدار الناتج . ولذلك فإن نقطة التوازن ستنتقل من (Q_0) إلى (Q_1) ويصبح مستوى توازن الناتج الجديد (Y_1)



شكل (٤ ــ ١٢): أثر الانخفاض فى سعر الضريبة

ولحساب التغيير فى مستوى توازن الناتج ، فإننا نساوى التغيير فى الانفاق الكلى بالتغير فى الناتج . والتغير فى الانفاق الكلى يتكون من عنصرين :

(١) هو عبارة عن التغيير فى الانفاق عند المستوى الأصلى للناتج والذى ترتب على تخفيض الضريبة . وهذا الجزء موضح بالمسافة الرأسية بين دالة الانفاق الأولى ودالة الانفاق الثانية عند مستوى الدخل الأصلى (Y_0) والمشار إليه فى شكل (٤ — ١٢) بالمسافة $(\grave{Q}_0 - Q_0)$ وهذا الجزء يساوى الميل الحدى للاستهلاك مضروبا فى التغيير فى الدخل الموضوع تحت التصرف (الدخل المتاح) نتيجة لتخفيض سعر الضريبة والذى يساوى $(cY_0\Delta t)$ ، حيث التغير $(Y_0\Delta t)$.و عبارة عن الدخل الأصلى مضروبا فى التغيير فى سعر الضريبة .

(٢) والعنصر الثانى فى التغيير فى الانفاق الكلى هو الانفاق المستمال نتيجة لزيادة الدخل المتاح . وهذا يقيم عند السعر الجديد للضريبة (t') ويكون له قيمة $[c(1-t')\Delta Y_0]$ وهذا عبارة عن التغيير فى الدخل المتاح نتيجة لخفض الضريبة (ΔY_0) مضروبا فى الميل الحدى للاستهلاك لدالة الانفاق الكلى الجديدة ، $c(1-t')$. ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلات على الوجه الآتى :

$$\Delta Y_0 = -cY_0\Delta t + c(1-t')\Delta Y_0$$

أو

$$\Delta Y_0 = -\frac{cY_0}{1-c(1-t')}\Delta t$$

ومن المعادلة الأخيرة يمكننا أن نستنتج مضاعف سعر الضريبه (K_t) السابق

التوصل إليه عن طريق التفـاضل[٢٥].

$$K_t = \frac{\Delta Y_0}{\Delta t} = \frac{-cY_0}{1 - c(1 - t')}$$

حيث (Y_0) هو مستوى الدخل الأصلى و (t') هى سعر الضريبة الجديد . كما يلاحظ أننا لو ضربنا التغير فى الدخل المترتب على تخفيض سعر الضريبة وهو $(cY_0 \Delta t)$ ــ فى المضاعف بعد تغيير سعر الضريبة وهو : $\frac{1}{1 - c(1 - t')}$ نحصل على التغير فى مستوى توازن الدخل والناتج (ΔY_0).

ذلك لأن :

$$\Delta Y_0 = -cY_0 \Delta t \times \frac{1}{1 - c(1 - t')}$$

وبالتالى

$$\frac{\Delta Y_0}{\Delta t} = \frac{-cY_0}{1 - c(1 - t')}$$

مثال حسابى :

وسنعطى المثال الحسابى الآتى ليوضح أثر تخفيض سعر الضريبة : لنفرض أن مستوى الناتج (الدخل) الأصلى كان $(Y_0 = 100)$ وأن الميل الحدى للاستهلاك $(c = 0.8)$ وأن سعر الضريبة أصلا $(t = 0.2)$

ولنفرض الآن حدث تخفيض فى سعر الضريبة من (0.2) إلى $(t' = 0.1)$. فعند مستوى الدخل الأصلى فإن الدخل الموضوع تحت التصرف يزداد بمقدار : $Y_0' \Delta t = 100 (t - t') = 10$

(٢٥) راجع : William S. Brown : Macroeconomics, Op. Cit. P. 66 حيث موضح كيفية إستنتاج هذا المضاعف بالتفصيل .

والزيادة فى الدخل الموضوع تحت التصرف البالغ قدرها (10) سوف تؤثر على الانفاق الكلى بحيث أن دالة الانفاق الكلى ترتفع عند مستوى الدخل الأصلى (Y_0) بمقدار الزيادة فى الدخل الموضوع تحت التصرف مضروبا فى الميل الحدى للاستهلاك :

$$c\, Y_0 \triangle t = 0.8 \times 10 = 8$$

والزيادة فى دالة الانفاق الكلى بمقدار (8) سوف تؤدى إلى زيادة فى الدخل والناتج . ولكل زيادة فى الدخل ، فإن الدخل المتاح يزداد بمقدار $(1 - t')$ من هذه الزيادة فى الدخل وكل زيادة فى الدخل المتاح تؤدى إلى زيادة فى الانفاق بمقدار نسبة قدرها (c) . وبناء على ذلك ، فإن الانفاق الاستهلاكى المستمال يكون مساويا :

$$c\,(1 - t') \triangle Y_0$$

وبالتعويض فى :

$$\triangle Y_0 = \frac{1}{1 - c\,(1 - t')}\,(c\, Y_0 \triangle t)$$

$$= \frac{1}{1 - 0.8\,(1 - 0.1)}\,(0.8 \times 100)\,(0.2 - 0.1)$$

$$= \frac{8}{0.28} = 8 \times 3.57 = 28.56$$

ففى المثال السابق ، فإن تخفيضا فى مقدار الضريبة مقداره :

$(100 \times \frac{10}{100} = 10)$ أدى إلى زيادة مستوى توازن الدخل بمقدار 28.56 .

إلا أننا يجب أن نلاحظ أن تخفيضا أصليا فى مقدار الضرائب بمقدار (10) ، فإن حصيلة الحكومة من الضرائب قد إنخفضت بمقدار أقل من (10) . والسبب فى ذلك هو أن زيادة الدخل بمقدار (28.56) أدى إلى زياده

حصيلة الضريبة بمقدار 2.856 (10 × 28.56) وعليه ، فإن التخفيض النهائى فى مقدار حصيلة الحكومة من الضرائب ليس هو (10) وإنما (7.144) [10 - 2.856] .

السياسة المالية النشطة

التغييرات فى الانفاق الحكومى وفى الضرائب تؤثر على مستوى الدخل . وهذا يثير فورا إمكانية قيام السياسة المالية بتحقيق الاستقرار فى الاقتصاد القومى . فعندما يكون الاقتصاد فى فترة ركود ، فقد يكون من الملائم تخفيض الضرائب أو زيادة الانفاق الحكومى وذلك بهدف زيادة مستوى الناتج والدخل . وفى حالة ما إذا كان الاقتصاد فى حالة تضخم فقد يكون من الملائم زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومى وذلك بهدف العودة إلى وضع التوظف الكامل .

وعملا ، فإن السياسة المالية تستخدم بهدف تحقيق الاستقرار فى الاقتصاد القومى . ولكن ، صحيحا أيضا أن هناك خلافا فيما إذا كانت السياسة المالية تحقق أهدافها . والخلاف يتركز حول نقطتين :

(١) عما إذا كانت السياسة الماليه تعمل بالسرعة الكافية لمساعدة وضع الاقتصاد القومى .

(٢) وهو الأكثر تعقيدا وأهمية : فيما إذا كانت السياسة المالية تؤدى إلى التأثير على نشاط القطاع الخاص بحيث أن هذا التأثير يلغى الاثر المترتب على هذه السياسة . فمثلا عند زيادة الانفاق الحكومى ، فإن الانفاق الخاص قد ينخفض . وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة السابق الاشارة إليه عند دراستنا للنموذج الكلاسيكى .

الموازنـة The Budget

إن الموازنة ــ وخاصة العجز فى الموازنة ــ أصبحت تشغل أهمية كبيرة فيما يتعلق بالسياسات . وهناك دائما خوف كبير من أن الاقتصاد لايستطيع أن ينشط مع وجود تهديد دائم بالعجز فى الموازنة . والخوف ينشأ من آن إقتراض الحكومة ــ بغية تمويل العجز ــ بجعل الأمر صعبا بالنسبة للمنشآت الخاصة أن تقترض وتستثمر . وفى هذا الجزء من الدراسة سوف نبحث فى أثر الموازنة على الناتج وأثر الناتج على الموازنة[٢٦] .

وأول مفهوم هام هو فائض الموازنة Budget Surplus والذى يشار إليه بـ(BS). ففائض الموازنة هو فائض إيرادات الدولة ــ المكونة من الضرائب ــ على النفقات الكلية والتى تتكون من مشتريات السلع والخدمات ومن المدفوعات التحويلية .

$$BS = T - G - R$$

وهناك فائض الموازنة السالب ــ فائض النفقات على إيرادات الضرائب ــ وهو عجز الموازنة Budget Deficit والذى يشار إليه (BD).

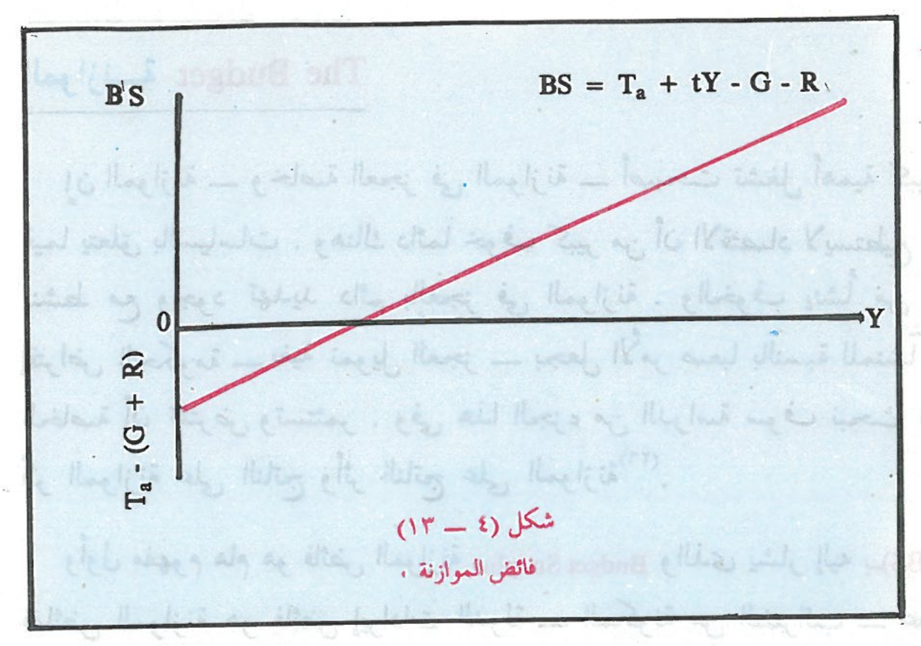
$$BD = -BS = G + R - T$$

وباحلال دالة الضريبة محل (T) فى معادلة فائض الموازنـة نحصل على :

$$BS = T_a + tY - G - R$$

وشكل (٤ ــ ١٣) يوضح فائض الموازنة كدالة فى مستوى الناتج والدخل، بافتراض $(R = \bar{R}), (G = \bar{G})$ ؛ أى أن الانفاق الحكومى والمدفوعات التحويلية

(26) Dornbusch and others. Op. Cit. PP: 84 - 85 .



شكل (٤ — ١٣)

فائض الموازنة .

ثابتين وكذلك سعر الضريبة (T_a), (t) . فعند المستويات المنخفضة من الدخل ، فإن الموازنة تكون فى حالة عجز — أى أن الفائض يكون سالبا — ذلك لأن المدفوعات $(\bar{G} + \bar{R})$ تزيد عن مقدار حصيلة الضريبة . وعلى العكس من ذلك عند المستويات المرتفعه من الدخل والناتج ، فإن الايرادات من الضرائب تزيد عن النفقات فى صورة إنفاق حكومى ومدفوعات تحويلية ، ولذلك يظهر فائض الموازنة عند تلك المستويات المرتفعه من الدخل والناتج . ويوضح شكل (٤ — ١٣) أنه عندما يكون الدخل صفرا ، فإن فائض الموازنة يكون سالبا أى أن هناك عجزا فى الموازنة مقداره $[T_a - (G + R)$.

ويوضح شكل (٤ — ١٣) نقطة هامة فيما يتعلق بفائض وعجز الموازنة . وهى أن عجز الموازنة لا يتوقف فقط على سياسة الحكومة فيما يتعلق بسعر الضريبة (t) والانفاق (G) والمدفوعات التحويلية (R) وإنما يتوقف أيضا على أى شيء آخر يؤدى إلى انتقال مستوى الدخل. فلنفرض — مثلا — أن هناك زيادة فى طلب الاستثمار أدت إلى زيادة فى مستوى الناتج ، ففى هذه الحالة ،

فإن عجز الموازنة سوف ينخفض أو أن فائض الموازنة سوف يزداد . والسبب فى ذلك ، هو أن إيرادات الضرائب قد زادت بقدر كافٍ ، وأن الحكومة لم تفعل شيئا يؤدى إلى تخفيض العجز .

ولذلك ، لا يجب أن تتعجب حينما ترى عجز الموازنة فى فترات الركود . فهذه هى الفترات التى يكون فيها إيرادات الدولة من الضرائب منخفضة . وفى الحياة الواقعه ، فإن المدفوعات التحويلية أيضا تزداد فى أوقات الركود وإن كنا هنا افترضنا أن (R) ثابته ($\bar{R}$) .

أثر السياسة المالية ــ تغييرات الانفاق الحكومى والضرائب ــ على فائض الموازنة

فى دراستنا لأثر السياسة المالية على الموازنة الحكومية ، فإننا نود أن نبحث على وجه الخصوص فيما إذا كان زيادة الانفاق الحكومى لابد وأنها تؤدى إلى تخفيض فائض الموازنة . ولأول وهلة قد يبدو أن ذلك واضح ، لأن زيادة الانفاق الحكومى ستنعكس على تخفيض فى فائض الموازنة أو زيادة فى العجز . ولكن مع تمعن النظر ، فإن زيادة الانفاق الحكومى سوف تؤدى إلى زيادة مضاعفة فى الدخل ، وبالتالى زيادة فى حصيلة الضرائب إذ أن الضرائب دالة فى الدخل . وهذا يثير التساؤل عن مدى إمكانية أن تكون الزيادة فى حصيلة الضرائب نتيجة لزيادة مستوى الدخل تكون أكبر من مقدار التغيير فى الانفاق الحكومى .

ولكن عن طريق العمليات الحسابية يمكن إيضاح أن الاعتقاد الأول ــ الزيادة فى الانفاق الحكومى يؤدى إلى تخفيض فائض الموازنة ــ هو الصحيح .

فمقدار الزيادة فى الدخل المترتب على زيادة الانفاق الحكومى تساوى :

$$\Delta Y_0 = K_e \Delta G$$

وبالتالى فإن :

الزيادة فى إيرادات الضرائب المترتبة على زيادة الدخل = $(t\,K_e \triangle G)$

والتغير فى فائض الموازنة يمكن التعبير عنه بالمعادلة الاتية :

$$\therefore \triangle BS = \triangle T - \triangle G$$

$$\triangle BS = t\,K_e \triangle G - \triangle G$$

وحيث أن :

$$K_e = \frac{1}{1 - c\,(1 - t)}$$

$$\therefore \triangle BS = \left[\frac{t}{1 - c\,(1 - t)} - 1\right] \triangle G$$

$$\triangle BS = - \frac{(1 - c)\,(1 - t)}{1 - c\,(1 - t)} \triangle G$$

وواضح أن $(\triangle BS)$ يكون سالبا.

فزيادة الانفاق الحكومى سوف يخفض من فائض موازنة الحكومة وإن كان بأقل كثيرا من مقدار الزيادة فى الانفاق . فمثلا لو أن $(c = 0,8)$ و$(t = 0.25)$، فإن زيادة فى الانفاق الحكومى مقدارها (دينار واحد) سوف يخفض فى فائض الموازنة . بمقدار $(0.375\ K.D)$ على الوجه الآتى : ــ

$$BS = - \frac{(1 - 0.8)\,(1 - 0.25)}{1 - c + ct}$$

$$= - \frac{0.2 \times 0.75}{0.2 + 0.2} = \frac{0.15}{0.4}$$

$$= - 0.375$$

ويلاحظ أن الأثر سيكون سالبا مهما كان سعر الضريبة . وفى الحالة الافتراضية القصوى التى يكون فيها سعر الضريبة أعلى ما يمكن أى

(100%) . ففى هذه الحالة فإن الزيادة فى مقدار إيرادات الدولة تساوى مقدار التغيير في (G) وبالتالى يكون الأثر (صفراً) [المضاعف فى هذه الحالة يساوى واحد والضريبة تساوى ١] . والحالة المتطرفة الآخرى التى تكون فيها سعر الضريبة يساوى (صفراً) فإن الانخفاض في فائض الموازنة يكون مساويا لمقدار ($\triangle G$) بالكامل .

وبنفس الطريقة يمكننا أن نتوصل للآثار المترتبة على زيادة فى أسعار الضرائب على فائض موازنة الدولة . فنحن نعلم أن الزيادة فى سعر الضريبة سوف تخفض من مستوى الدخل . فقد يبدو أن الزيادة فى سعر الضريبة ــ بافتراض بقاء مستوى الانفاق الحكومى ثابتا ــ من الممكن أن يؤدى إلى تخفيض فائض الموازنة. ولكن فى الحقيقة ، أن الزيادة فى سعر الضريبة تؤدى إلى زيادة فى فائض الميزانية ، بالرغم من الانخفاض فى مستوى الدخل الذى ينتج عن ذلك .

ويتضح ذلك من المعادلات الآتية :

$$\triangle BS = Y_0 (\triangle t) + \triangle Y_0 t'$$

$$= Y_0 (\triangle t) + \left(\frac{-cY_0 \triangle t}{1 - c + ct'} \right) t'$$

$$= Y_0 (\triangle t) \left\{ 1 - \frac{ct'}{1 - c + ct'} \right\}$$

$$= Y_0 (\triangle t) \left[\frac{1 - c + ct' - ct'}{1 - c + ct'} \right]$$

$$= Y_0 (\triangle t) \left(\frac{1 - c}{1 - c + ct'} \right)$$

وهذه الصيغة موجبه ــ أى أن التغير فى فائض الموازنة : ($\triangle BS$) يكون موجبا .

تغييرات متساوية فى الانفاق الحكومى وفى حصيلة الضرائب

أولا : تغييرات متساوية فى الانفاق الحكومى وفى حصيلة الضرائب فى الوضع الأصلى لمستوى الدخل :

يمكننا أن نبحث فى الأثر على مستوى الدخل وعلى الموازنة نتيجة لتغيرات متساوية وفى نفس الوقت فى كل من الضرائب والانفاق الحكومى. وسوف نوضح ذلك عن طريق إعطاء مثال حسابى . وفى هذا المثال ، فإننا نفترض تغييرا فى السياسة المالية التى تؤدى إلى تخفيض كل من سعر الضريبة والانفاق الحكومى. والتخفيض ــ كما سيتضح فى المثال ــ هو بحيث أنه عند المستوى الأصلى للدخل ، البالغ قدره (100) فإن تخفيض الضرائب إنما هو مساوٍ تماما لتخفيض الانفاق الحكومى .

فما هى الآثار المترتبة على مثل هذه السياسة ؟. قد يتبادر للوهلة الأولى ، أنه نظرا لأن التخفيض فى حصيلة الضرائب كان مساويا للتخفيض فى الانفاق الحكومى ، فإنه لن يكون هناك أثر . ولكن كما سيتضح فيما يلى ، فإن هذا ليس صحيحا . فالأثر المشترك لكلا من التخفيضين هو فى الواقع تخفيض فى الدخل على الوجه الآتى :

المثال :

البيانات الاحصائية الخاصة بالمجتمع:

- سعر الضريبة الأصلى : $t = 0.2$
- سعر الضريبة الجديد : $t' = 0.1$
- المستوى الأصلى للدخل : $Y_0 = 100$
- الميل الحدى للاستهلاك : $c = 0.8$
- التغير فى الانفاق الحكومى : $\Delta G = -10$

على ضوء احصاءات هذا المجتمع الافتراضى فإن :

$$K_e = \frac{1}{1 - c(1 - t')} = \frac{1}{1 - 0.72} = 3.57$$

أثر تخفيض الضرائب على الدخل :

$$\triangle Y_0^t = K_e \, c \, Y_0 \triangle t' = (3.57)(0.8)(100)(-0.1) = 28.56$$

أثر تخفيض الانفاق الحكومى على الدخل :

$$\triangle Y_0^G = K_e \triangle G = 3,57 \times -10 = -35.7$$

[أثر تخفيض الضرائب على الدخل + أثر تخفيض الانفاق الحكومى على الدخل] .

∴ الأثر الكلى :

$$\triangle Y_0 = -35.7 + 28.56 = -7.14$$

وعليه ، فإن مستوى توازن الدخل والناتج الجديد :

$$Y_0' = 100 - 7.14 = 92.86$$

أثر تغير الدخل على حصيلة الضرائب :

الحصيلة الأصلية للضرائب : 20

حصيلة الضرائب فى الوضع الجديد : $= 9.29$ 0.1×92.86

التغير فى حصيلة الضرائب : $\triangle T = -10.71$

الأثر على الموازنة : $\triangle BS = \triangle T - \triangle G$

$= -10.71 - (-10)$

$= -0.71$

فمستوى الدخل إنخفض من (100) إلى (92.86) والسبب فى إنخفاض الدخل ــ بالرغم من أن التخفيض فى الضرائب كان مساويا للتخفيض فى

الإنفاق الحكومى $[\Delta G = \Delta T = -10]$ هو أن جزءا من التخفيض فى حصيلة الضرائب يدخر ، بمعنى أنه ليس كل التخفيض فى الضرائب يذهب إلى الزيادة فى الانفاق ، ولكن كل التخفيض فى الانفاق الحكومى إنما يخفض الانفاق الحكومى بمقدار أكبر من الزيادة فى الانفاق المترتبة على تخفيض الضرائب فتكون المحصلة النهائية لكلا التخفيضين هو تخفيض صافى فى الانفاق الكلى مما ترتب عليه تخفيض مستوى الدخل .

ويجب أن يلاحظ من المثال الذى أعطيناه ، أن العجز فى الموازنة فى النهاية قد زاد قليلا (-0.71) ــ وذلك نتيجة لانخفاض مستوى الدخل ــ بالرغم من أنه عند المستوى الأصلى للدخل كان التخفيض فى الضرائب يساوى التخفيض فى الانفاق الحكومى $[\Delta G = \Delta T = 10]$.

ثانيا : تغيير متساو فى حصيلة الضرائب وفى الانفاق الحكومى فى الوضع الجديد بعد تغيير مستوى الدخل :

فى المثال السابق ، فإن التخفيض المتساوى فى كل من الضرائب والانفاق الحكومى أدى إلى زيادة فى العجز كما أدى إلى تخفيض فى مستوى الدخل . ولكن ما الذى يحدث لمستوى الدخل فيما لو كان التغيير فى كل من الانفاق الحكومى وحصيلة الضرائب بنفس القدر تماما ، بحيث أن فائض الموازنة يظل دون تغيير بين المستوى الأصلى والمستوى النهائى للدخل ؟ إن الاجابة على هذا السؤال يكمن فى نتيجة مضاعف الميزان المتوازنه Balanced Budget Multiplier والنتيجة هو أن مضاعف الميزانية المتوازنه يساوى تماما واحد صحيح . بمعنى أن الزيادة فى الانفاق الحكومى المصحوبة بزيادة مماثلة فى الضرائب ، ستؤدى إلى زيادة مستوى الدخل بمقدار مساوٍ تماما للزيادة فى الانفاق . وقد سبق أن تعرضنا إلى مضاعف الميزانية المتوازنه فى حالة ما إذا كانت الضريبة قدر ثابت ــ ضريبة رأس ــ إلا أننا سنعيد إثبات نظرية الميزانية

المتوازنة لأن الاثبات السابق لا يصلح فى حالة ما إذا كانت الضريبة دالة فى الدخل .

مضاعف الميزانية المتوازنة فى حالة ما إذا كانت الضريبة دالة فى الدخل :

إن مضاعف الميزانية المتوازنه ــ كما سبق أن أشرنا ــ إنما يشير إلى الآثار المترتبه على زيادة فى الانفاق الحكومى المصحوبة بزيادة فى الضرائب بحيث أنه عند التوازن الجديد ، فإن فائض الموازنة يكون تماما كما كان عند مستوى التوازن الأصلى . والنتيجة ، هو أن المضاعف لمثل هذه السياسة ــ مضاعف الميزانية المتوازنه ــ يكون مساويا لواحد صحيح .

ومضاعف الوحدة ، يعنى أن الناتج يتزايد بمقدار متساوٍ تماما للزيادة فى الانفاق الحكومى مع عدم وجود إنفاق استهلاكى مستمال . وواضح أنه يجب أن يكون أثار زيادة فى الضرائب بحيث تلغى تماما أثر التوسع فى الدخل ، عن طريق الابقاء على الدخل المتاح ــ وبالتالى الانفاق الاستهلاكى ــ ثابتا . فمع عدم وجود إنفاق استهلاكى مستمال ، فإن الناتج سيزداد ببساطة ليكون مساويا للزيادة فى الانفاق الحكومى .

ويمكن أن نستنتج هذه النتيجة بالمعادلات ، بملاحظة أن التغيير فى الانفاق الكلى ــ الطلب الكلى ــ يكون مساويا للانفاق الحكومى مضافا إليه التغيير فى الانفاق الاستهلاكى . والتغيير فى الانفاق الاستهلاكى يكون مساويا للميل الحدى للاستهلاك (c) مضروبا فى التغيير فى الدخل المتاح $(\triangle Y_d)$.

أى أن $(\triangle Y_d = \triangle Y_0 - \triangle T)$ حيث $(\triangle Y_0)$ إنما هو التغير فى الناتج وعليه

$$\triangle E = \triangle G + c(\triangle Y_0 - \triangle T)$$

وحيث أنه يجب أن يتساوى (ΔE) مع (ΔY_0) حتى يتحقق التوازن الجديد . فعليه :

$$\Delta Y_0 = \Delta G + c\,(\Delta Y_0 - \Delta T)$$

أو :

$$\Delta Y_0 = \frac{1}{1-c}\,(\Delta G - c\,\Delta T)$$

وحيث أننا نفترض ــ فى حالة مضاعف الميزانية المتوازنة ــ أن التغير فى الانفاق الحكومى بين مستوى الدخل أصلا وبين المستوى الجديد يكون مساويا للتغير فى حصيلة الضرائب . فعليه ، فإن $[\Delta G = \Delta T]$. وباحلال (ΔG) فى المعادلة الأخيرة محل (ΔT) ، فإننا نحصل على المعادلة الآتية :

$$\Delta Y_0 = \frac{1}{1-c}\,(\Delta G - c\,\Delta G)$$

$$= \frac{1}{1-c}\,(1-c)\,\Delta G$$

$$= \frac{1-c}{1-c}\,\Delta G = \Delta G = \Delta T$$

من هذا نجد أن المضاعف يساوى واحد .

ومن الممكن أيضا أن ينظر إلى مضاعف الوحدة من مفهوم مختلف . ويمكن إيضاح ذلك على الوجه الآتى :

أن تحقيق توازن مستوى الناتج يتم بتحقيق تساوى التسرب مع الحقن أى تحقيق المعادلة الآتية :

$$S + T - R = I + G$$

وباستخدام تعريف فائض الموازنة :

$$BS = T - R - G$$

$$BS = I - S$$

فإذا لم يكن هناك تغيير في عجز الموازنة ، ولا تغيير في الاستثمار ، فإن التغير فى الادخار الذى يحقق التوازن إنما يكون صفرا . فإذا كان الادخار لن يتغير ، فإن معنى ذلك أن الدخل المتاح قد بقى دون تغير .

أى أن $\left[(\Delta Y_d) = \Delta Y - \Delta T = O\right]$

وهذا يوضح أن التغير فى الدخل يساوى التغير فى الضرائب:

$$\therefore \quad \Delta Y = \Delta T$$

وبالتالى يكون مساويا للتغير فى الانفاق الحكومى أى :

$$\Delta Y = \Delta T = \Delta G$$

وعليه ، فإن مضاعف الميزانية المتوازنه ، أى المضاعف المصاحب لعدم التغيير فى فائض أو عجز الموازنة ، إنما يكون مساويا للواحد الصحيح . والنظر إلى خطوات تحقيق الدخل تؤكد على حقيقة أن التغيير فى الفائض أو العجز فى قطاع إنما يناظره تغيير فى العجز والفائض فى بقية القطاعات الأخرى . فلو أن الفائض فى الموازنة كان مقيدًا بواسطة السياسة المالية على أنه لا يتغير . فبالتالى فإن ذلك يعنى أن فائض القطاع الخاص أيضا يظل ثابتا ، (S - I) .

تطبيقات على السياسة المالية [٢٧]

نفرض أننا أعطينا البيانات الآتية عن مجتمع إفتراضى :

(27) Edward Shapiro : Macroeconomic Analysis, Op. cit. CH. 6 .

$C = 15 + 3/4\ Y_d$ $R = 10.66$ $T_g = 4 + 1/5\ Y$

$I = 25$ $G = 35$

والمطلوب :

أولا : حساب مستوى توازن الدخل والناتج لهذا المجتمع .

ثانيا : إذا علمت أن مستوى توازن دخل التوظف الكامل ($Y_t = 225$) .
وضح كيف يستطيع هذا المجتمع تحقيق مستوى دخل التوظف الكامل متبعا السياسة المالية :

ثالثا : احسب مقدار العجز والفائض فى الموازنة فى كل من أولا وثانيا .

الاجـــابة :

أولا : مستوى توازن دخل وناتج هذا المجتمع يمكن إيجاده باستخدام المعادلة :

$$Y = C_a + c\ (Y - T_a - tY + R) + I + G$$

$$Y = 15 + 3/4\ (Y - 4 - 1/5\ Y + 10.66) + 25 + 35$$

$$= 15 + 3/4\ Y - 3 - 3/20\ Y + 8 + 25 + 35$$

$$Y - 3/4\ Y + 3/20\ Y = 15 - 3 + 8 + 25 + 35$$

$$8/20\ Y = 80$$

$$Y = 80 \times \frac{20}{8} = 200$$

المضاعف :

$$K_e = \frac{1}{1 - c + ct} = 2.5$$

$$A = 80$$

بمعنى أن :

$$Y = A K$$

$$= 80 \times 2.5 = 200$$

ويمكن أيضا إيجاد مستوى توازن الدخل والناتج باتباع طريقة التسويات = الحقن :

$$S_a + s(Y - T_a - tY + R) + T_a + tY - R = I + G$$

$$-15 + 1/4 (Y - 4 - 1/5 Y + 10.66) + 4 + 1/5 Y - 10.66 = 25 + 35$$

$$-15 + 1/4 Y - 1 - 1/20 Y + 2.66 + 4 + 1/5 Y - 10.66 = 25 + 35$$

$$1/4 Y - 1/20 Y + 1/5 Y = 25 + 35 + 15 + 1 - 4 - 2.66 + 10.66$$

$$8/20 Y = 80$$

$$Y = 200$$

المضاعف :

$$K_e = \frac{1}{s(1 - t) + t} = 2.5$$

و أيضا $A = 80$.

ثانيا : تحقيق مستوى دخل التوظف الكامل .

الطريقة الأولى : زيادة الانفاق الحكومى .

الزيادة المطلوبة فى الناتج :

$$\Delta Y = Y^* - Y$$

$$= 225 - 200 = 25$$

$$K_G = 2.5$$

$$\triangle G = \frac{\Delta Y}{K_G} = \frac{25}{2.5} = 10$$

أى يتحقق مستوى دخل التوظف الكامل بزيادة الانفاق الحكومى بمقدار (10) فيصبح $(\acute{G} = 45)$

ويمكن التوصل إلى قيمة (G) من المعادلة الآتية :

$$225 = 15 + 3/4\ [225 - 4 - 1/5\ (225) + 10.66] + 25 + G$$

$$G = 45$$

العجز أو الفائض فى الموازنة :

أولا : عندما كان مستوى الدخل 200

$$BS = T - R - G$$

$$= T_a + tY - R - G$$

$$= 4 + 1/5 \times 200 - 10.66 - 35$$

$$= 4 + 40 - 10.66 - 35$$

$$= - 1.66$$

ثانيا : عندما أصبح مستوى الدخل (225) عن طريق زيادة (G) من (35) إلى (45)

$$BS = 4 + 1/5 \times 225 - 10.66 - 45$$

$$= 4 + 45 - 10.66 - 45$$

$$= - 6.66$$

أى أن العجز قد زاد بمقدار (5) وتفسير ذلك أن الانفاق الحكومى زاد بمقدار (10) ولكن زيادة الدخل من (200) إلى (225) (أى بمقدار (25)) أدى إلى زيادة فى حصيلة الضريبة بمقدار (5) (25 × 1/5) ـــ ولذلك فإن العجز قد زاد بمقدار (5) فقط .

الطريقة الثانية :

وطريقة أخرى لتحقيق التوظف الكامل يكون من خلال تخفيض في الضرائب . ولما كانت الضريبة دالة في الدخل ، فالتخفيض في الضرائب يأخذ شكل تخفيض في معدل الضرائب الحدى (t) (أي سعر الضريبة). ولتحديد كيف يمكن تخفيض سعر الضريبه (t) بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على ما هى عليه ، وحتى يمكن إنتاج طلب كلى قدره (225) وبالتالى دخل وناتج قدره (225) فإننا نجعل (Y=225) فى معادلة تحديد مستوى الدخل ـــ فيكون لدينا مجهول واحد هو (t) :

$$225 = 15 + 3/4\ (225 - 4 - 225\,t + 10.66) + 25 + 35$$

$$t = 0.14$$

فتخفيض سعر الضريبة من (20%) إلى (14%) سوف يرفع الدخل من (200) إلى مستوى دخل التوظف الكامل البالغ قدره (225).

ويمكن الحصول على قيم (t) من صيغة المضاعف . فعندما كان مستوى الدخل (200) فإن صيغة المضاعف كانت :

$$\frac{200}{80} = \frac{1}{1 - 3/4\ (1 - 1/5)} = 2.5$$

وعندما يكون مستوى الدخل (Y = 225) بدلا من (Y = 200) ـــ مع ملاحظة

أن جميع المتغيرات فيما عدا (t) كانت ثابتة ، فإن صيغة المضاعف في هذه الحالة تصبح :

$$\frac{225}{80} = \frac{1}{1 - 3/4\,(1 - t)} = 2.8125$$

ويمكن حساب قيمة (t) عندما يكون المضاعف (2.8125) فينتج أن (t = 14%) وذلك على الوجه الآتى :

$$2.8125 - (3/4)\,(2.8125) + (3/4)\,(2.8125)\,t = 1$$

$$2.8125 - 2.109375 + 2.109375\,t = 1$$

$$2.109375\,t = 1 - 0.703125$$

$$= 0.296875$$

$$t = \frac{0.296875}{2.109375}$$

$$= 14\%$$

ويلاحظ أن أثر التوسع على عجز الموازنة عن طريق تخفيض فى الضرائب إنما يكون أكبر من أثر التوسع المترتب على الزيادة فى الانفاق الحكومى . ويمكن أن نتحقق من ذلك بمقارنة حجم العجز فى حالة زيادة الانفاق الحكومى بحجم العجز لو أننا اتبعنا سياسة تخفيض سعر الضرائب بدلا من زيادة الانفاق الحكومى ــ وذلك لتحقيق نفس الغرض وهو زيادة مستوى الدخل إلى (225) أى دخل التوظف الكامل .

فقد سبق وأوضحنا أن حجم العجز عند إتباع سياسة زيادة الانفاق الحكومى وصل إلى (6.66) بعد أن كان (1.66) أما حجم العجز فى حالة

تخفيض سعر الضريبه فقد بلغ :

$$BS = T_a + tY - R - G$$
$$= 4 + 14\% \times 225 - 10.66 - 35$$
$$= 4 + 31.5 - 10.66 - 35$$
$$= - 10.16$$

ففى حالة إتباع سياسة تخفيض سعر الضرائب فإن العجز زاد من (1.66) إلى (10.66) أى بمقدار (8.5). أما فى حالة زيادة الانفاق الحكومى فقد أمكن الوصول إلى مستوى دخل التوظف الكامل ــ أى تحقيق نفس الهدف ــ ولكن بعجز مقداره (5) فقط(6.66 - 1.66)

الطريقة الثالثة :

وتهدف هذه الطريقة إلى الوصول بمستوى الناتج إلى مستوى ناتج التوظف الكامل عن طريق زيادة الانفاق الحكومى وفى نفس الوقت زيادة الضرائب مع تحقيق توازن الموازنة عند مستوى توازن الناتج النهائى . فهذه الطريقة حققت هدفين : الأول تحقيق التوظف الكامل . والثانى تحقيق توازن الموازنة .

ولتحديد مستوى (G) و (T) التى يكون عندها (G = T) عندما يكون مستوى الدخل هو مستوى التوظف الكامل (Y=225) فإننا نبدأ بالمعادلة :

$$225 = 15 + 3/4\,(225 - 4 - 225t + 10.66) + 25 + G$$

و بافتراض أن T (الضرائب الصافيه) عند دخل قدره (225) إنما تساوى.. [4 + 225t - 10.66] ــ فإننا نضع (G) محل هذا المقدار وتحل المعادلة لصالح (G) على الوجه الآتى :

$$225 = 15 + 3/4\,(225 - 4 - 225t + 10.66) + 25 + G$$

بوضع (G) محل (T) نحصل على :

$$225 = 15 + 3/4\,(225 - G) + 25 + G$$

$$225 = 15 + 25 + 168.75 + 1/4\,G$$

$$G = 65$$

ومن هذا نصل إلى أن (T) الضرائب الصافيه) يجب أن تساوى (65) وكذلك يجب أن تكون (G = 65) حتى نحصل على ميزانية متوازنه ومستوى دخل عند مستوى دخل التوظف الكامل البالغ قدره ($Y^* = 225$).

ولحساب سعر الضريبة الذى ممكن أن يجعل (T = 65) نتبع الخطوات الآتية :

$$T = T_a + tY - R$$

$$65 = 4 + 225t - 10.66$$

$$225t = 71.66$$

$$t = \frac{71.66}{225}$$

$$= 31.85\%$$

وبالرغم من أنه عند مستوى الدخل النهائى فإن (T = G = 65) فهى ليست حالة مضاعف للوحدة السابق الاشارة إليها . فصافى الضريبة أولا كانت ($T = 4 + 0.20 \times 200 - 10,66 = 33.34$)، وأصبحت (65) أى زادت بمقدار (31.66) بينما الانفاق الحكومى (G) كان (35) زاد إلى (65) أى زاد بمقدار (30). فالزيادة هنا ليست متساوية. ولذلك فإن الدخل لم يزد بمقدار زيادة (G) البالغ قدرها (30)، ولكنه زاد فقط بمقدار (25). فالمضاعف هنا ليس مضاعف الوحدة . فالموازنه أصلا كانت تظهر عجزا مقداره (1.66) وحتى يتحقق

توازن الموازنة عند مستوى دخل التوظف الكامل كان على الضرائب أن تزاد بمقدار أكبر من زيادة الانفاق الحكومى بمقدار (1.66) ولذلك لم تنطبق نظرية الميزانية المتوازنة .

واختيار أى من هذه السياسات المالية الثلاث لاستخدامها فى مثل هذه الحالة إنما يتوقف على ما هى مجموعة الآثار الجانبية التى ينظر إليها على أنها الأقل ضررا . فالحكومة يجب أن تُقَيّم المزايا النسبية والاضرار المترتبه على الانفاق والضرائب والتغير فى حجم الدين العام .

خلاصة :

فى ختام هذا الفصل نود الاشارة إلى أن النماذج الماليه السابق عرضها إنما تتوقف نتائجها على فروض بقاء الأشياء الأخرى على ما هى عليه . وتعديل نتائج هذه النماذج يتوقف على المدى الذى تتأثر به الأشياء الأخرى . ومن أهم الأشياء الأخرى التى تكون عرضه للتأثر خلال السياسة المالية للحكومة هى دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار .

فمن المحتمل أن تصحب إجراءات السياسة الماليه بانتقال دالة الاستهلاك وتغيير فى الميل الحدى للاستهلاك . كذلك بالنسبة لدوال الاستثمار ، فقد تؤثر السياسة الضريبية على دوال الاستثمار وتأثر دالة الاستثمار قد يلغى أثر التوسع فى الانفاق الحكومى . كما أن سياسة الاقتراض الحكومى يخشى أن تؤدى إلى رفع أسعار الفائدة وتتأثر دالة الاستثمار بالتالى .

والخلاصة ، أن النتائج الفعليه لأى تغيير فى برنامج الضرائب والاقتراض والانفاق الخاص بالحكومة من الصعب التنبؤ بها بدرجة عاليه من الدقة . والغرض من النماذج التى عرضناها فى هذا الباب هو إيضاح كيف أن تغييرات عامة وإجراءات التوسع تتخذ طريقها فى الحياة الواقعية .

الفصل الثالث

الطلب الاجنبى فى نموذج كينز "البسيط «مجتمع به أربع قطاعات» .



الفصل الثالث

الطلب الأجنبى فى نموذج «كينز» البسيط ''مجتمع به أربع قطاعات''

فى دراستنا السابقة لنموذج '' الدخل ــ الانفاق '' إفترضنا أن المجتمع يتكون من ثلاث قطاعات ، أى إننا افترضنا أن إقتصادنا إقتصاد مغلق . وفى هذا الفصل سوف نسقط هذا الفرض وندرس إقتصادا مفتوحا Open Economy؛ أى إقتصادا يتكون من أربعة قطاعات . وفى هذه الحالة فإن الناتج القومى الاجمالى ــ وفقا لقطاعات الطلب ــ يقاس بواسطة الطلب الخاص بأربعة قطاعات ، ثلاثة قطاعات داخلية مضافا إليهم قطاع العالم الخارجى . فالطلب الكلى ــ أو الانفاق الكلى ــ يتكون من الانفاق الاستهلاكي الخاص والاستثمار الإجمالى المحلى الخاص ، ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات ، وأخيرا صافى الصادرات . وهذا الجزء الأخير إنما هو جزء من الطلب الكلى للاقتصاد المحلى والذى ينتج من معاملات الاقتصاد المحلى مع بقية العالم الخارجي .

وستوضح فى هذا الجزء من الدراسة كيف أن الطلب الأجنبى لانتاج الاقتصاد المحلى يؤثر على مستوى الدخل والناتج الخاص بالاقتصاد المحلى . وسنوضح كيف نضع الصادرات والواردات فى نموذج للتوازن . وسوف يتضح لنا أن التغييرات فى أى من الصادرات أو الواردات ستحدث تقلبات فى مستوى الدخل والناتج .

المتطابقات المحاسبية

إن الصادرات الصافية ــ وليست الصادرات الأجمالية ــ هى التى تقيس مقدار الجزء من الناتج النهائى الذى يحصل عليه العالم الخارجى . فالواردات الإجمالية يجب طرحها من الصادرات الأجمالية وذلك عند قياس الناتج القومى الأجمالى . فالواردات الإجمالية سبق أن حسبت فى قياس قيمة السلع النهائية التى أنتجها القطاع المحلى فى الاقتصاد القومى . وحيث أن الانفاق الاستهلاكى والانفاق الاستثمارى والانفاق الحكومى إنما هو إنفاق على السلع والخدمات المحلية والأجنبية . لذلك فإن $(C + I_d + G)$ لا يقيس مقدار الانتاج من السلع النهائية المنتجة محليا ، وإنما يقيس هذا الجزء مضافا إليه إنتاجا مساويا فى المقدار للواردات الاجنبية الأجمالية . فلو إننا بطريقة ما أمكننا أن نقسم (C) إلى جزء إستهلاك من السلع المحلية وجزء إستهلاك من السلع والخدمات الأجنبية ، وكذلك الحال بالنسبة لكل من (I) و(G) فإن انفاق هذه القطاعات الثلاث على السلع المحلية يمكن فى هذه الحالة إضافته إلى الصادرات الأجمالية ــ بدلا من الصادرات الصافيه، الصادرات ناقصا الواردات ــ للحصول على الانفاق الكلى للقطاعات الأربعة . مثل هذا الفصل غير ممكن تطبيقه فى الحياة الواقعية ، ذلك لأن كثيرا من السلع التى تشترى محليا يدخل فى إنتاجها أجزاء مستوردة .

وكنتيجة لذلك ، فإننا مجبرون فى الحياة الواقعية أن نقيس الانفاق ، لكل القطاعات الثلاث ، على السلع النهائية بصرف النظر عما إذا كانت منتجة محليا أو فى الخارج . مثل هذا الانفاق ــ لأى فترة زمنية ــ إنما يتضمن واردات إجمالية من السلع والخدمات عن هذه الفترة الزمنية . ولما كان هذا يبالغ فى مقدار السلع والخدمات المنتجة محليا بواسطة القطاع المحلى ، فإن

الواردات الاجمالية إنما تطرح كمجموعة واحدة وذلك حتى يمكننا أن نتوصل إلى مقدار الانتاج محليا بواسطة القطاع المحلى . والانفاق بواسطة العالم الخارجى المتمثل فى الصادرات الأجمالية إنما يضاف بعد ذلك إلى الانفاق بواسطة القطاعات المحلية ـــ خالصا من الواردات الإجمالية ـــ وذلك للتوصل إلى المجموع الذى ـــ واقعيا ـــ بمثل الانفاق الكلى . وهذا يعطينا متطابقه الناتج القومى الإجمالى ـــ (GNP) ـــ للاقتصاد القومى الذى يتكون من أربعة قطاعات فى الصورة المعتادة .

$$GNP = C + I_d + G (X - M)$$

وكما هو دائما فإن تيار الانفاق الإجمالى فى الجانب الأيمن إنما يساوى تيارا من الدخل الأجمالى فى الجهة اليسرى والذى يمكن أن نقسمه إلى : $[T, R_{PF}, S, T]$. ويمكن كتابة متطابقة الدخل موضحين جانب تيار الانفاق وجانب تيار الدخل على النحو الآتى[٢٨] :

$$C + R_{PF} + S + T \equiv G.N.P \equiv C + I + G + (X - M)$$

ولما كانت (R_{PF}) ـ المدفوعات التحويلية من الأفراد للاجانب ـــ تكون قدرا ضئيلا يمكن إهماله بالنسبة لمجموع الناتج القومى فإننا نستطيع أن نبسط المتطابقة بأن نفترض أن مثل هذه المدفوعات تساوى (صفرا)، وبذلك تصبح المتطابقة كالآتى[٢٩] :

---

(٢٨) (R_{PF}) تشير إلى المدفوعات التحويلية المدفوعة من الأفراد إلى الاجانب والتى يمكن أن تدرج ضمن (C) فى جانب تيار الدخل من المتطابقة .

(٢٩) يلاحظ فى جانب الانفاق من المتطابقة أن الاستثمار قد ميز بالحرف d (I_d) وذلك يقصد أن هذا هو الاستثمار المحلى حتى يمكن تمييزه عن الاستثمار الأجنبى (I_f) =

$$C + S + T \equiv GNP \equiv C + I_d + G + (X - M)$$

وإذا نقلنا (M) من الجانب الأيمن من المعادلة إلى الجانب الايسر فإننا نحصل على المتطابقة الآتية :

$$C + S + T + M = C + I_d + G + X$$

ومجموع الانفاق فى الجانب الأيمن من المعادلة الأخيرة إنما يزيد عن الناتج القومى الأجمالى بمقدار الواردات الإجمالى تماما كما هو موضح فى الجانب الأيسر من المتطابقة الذى يمثل تيار الدخل . وإذا أسقطنا (C) من جانبى المتطابقة ـــ فسيكون لدينا متطابقة تكون ذات فائدة فى شرح تحديد مستوى توازن الدخل والناتج للاقتصاد القومى فى مجتمع به أربعة قطاعات . وتصبح على الوجه الآتى :

$$S + T + M = I_d + G + X$$

وهذه المتطابقة لا نستطيع تسميتها متطابقة الادخار والاستثمار كما هو الحال فى مجتمع به قطاعين أو به ثلاث قطاعات ، وإنما يمكن أن نطلق عليها متطابقة التسرب والحقن Leakage and Injection .

دالتى الصادرات والواردات

إن الذى يميز المجتمع المفتوح عن المجتمع المغلق هو أن المجتمع المفتوح يوجد به الصادرات (X) والواردات (M) . وبمجرد النظر إلى

= الذى هو متضمنا فى (X - M) . إذ أن : $[(X - M) = R_{PF} + R_{GF} + I_F]$. حيث (R_{GF}) هى المدفوعات التحويلية من الحكومة للأجانب .

متطابقة الدخل والناتج، فبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على ما هى عليه، فإن الدخل المحلى سوف يرتفع من فترة إلى فترة تالية كلما زادت الصادرات الأجمالية (X) أو كلما انخفضت الواردات الأجمالية (M) . فكل من هاذين الحدثين يؤديان إلى زيادة فى الصادرات الصافيه . وكذلك توضح متطابقة الدخل والناتج أن الدخل (أو الناتج) سوف يهبط من فترة إلى فترة تاليه كلما انخفضت الصادرات الإجمالية أو زادت الواردات الإجمالية ذلك لأن كل من هاذين المتغيرين سيؤدى إلى تخفيض صافى الصادرات . ويتبع ذلك أن أثر الواردات والصادرات على مستوى الدخل والناتج إنما توجد فى العوامل التى تحدد الصادرات والواردات . ولذلك وجب علينا أن نحاول إستنتاج دالة كل من هاذين المتغيرين .

فبالنسبة للصادرات، فإننا يمكننا القول بأن ضادرات دولة ما، إنما تتوقف، بالاضافة إلى مستويات الأسعار فى الداخل والخارج وللتعريفه الجمركية والسياسة التجارية للدولة ولبقية العالم الخارجى وأسعار الصرف ، بالاضافة إلى ذلك كله إنما تتوقف على مستوى الدخل فى الدول الأخرى . ويمكننا القول أن العوامل الهامة التى تؤثر على صادرات الدولة إنما لا تتوقف مباشرة على عوامل راجعه لحالة الاقتصاد القومى داخل الدولة وإنما تتوقف على عوامل ترجع أساسا إلى دول العالم الخارجى، وخاصة إذا افترضنا أن بعض المتغيرات المؤثره تكون ثابته مثل المستويات العامة للأسعار وأسعار الصرف والتعريفه الجمركية والسياسات التجارية . ولهذا السبب ، يمكننا أن نفترض أن إجمالى الصادرات للاقتصاد المحلى إنما تتحدد كلية بعوامل خارجية . أو بعبارة أخرى يمكن اعتبار الصادرات الأجمالية كأنها متغير مستقل Autonomous Variable والتى تتوقف قيمتها، لأى فترة زمنية، على قوى خارجة عن الاقتصاد المحلى .

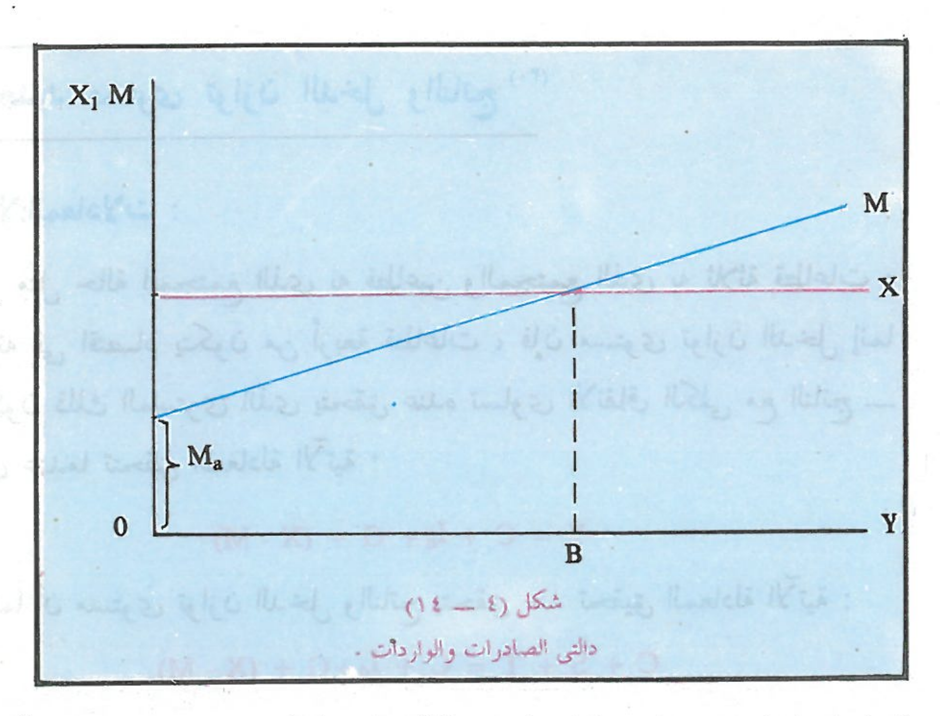
أما بالنسبة للواردات فإن العوامل المؤثرة فيها إنما ترجع بدرجة كبيرة إلى ظروف داخل الاقتصاد القومى ؛ على عكس العوامل المحددة للصادرات. فلو أننا إفترضنا فى حالة الواردات نظاما غير متغير للأسعار، وتعريفه جمركيه وقيود مبادلات لا تتغير . فلو أننا افترضنا أن جميع العوامل الأخرى لن تتغير فيما عدا مستوى الدخل فإننا نكون بذلك إنما نركز على عامل من أهم العوامل التى تؤثر على الواردات الإجمالية ، أى مستوى الدخل داخل الاقتصاد القومى .

وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على ما هى عليه ، فإنه كلما ارتفع مستوى الدخل ، فإننا نتوقع ارتفاعا تابعا فى الانفاق الاستهلاكى وربما أيضا فى الانفاق الاستثمارى . ومع الارتفاع فى الانفاق ، فإننا قد نتوقع أيضا أن جزءا من هذا الانفاق إنما يوجه لاستيراد السلع والخدمات . وكافتراض تقريبى ، فإننا سنفترض أن هناك علاقة خطية بين الدخل والاستيراد والتى تعطينا دالة الاستيراد التالية :

$$M = M_a + mY$$

حيث تمثل (M_a) الانفاق المستقل على الاستيراد و (m) هى عبارة عن الميل الحدى للاستيراد Marginal Propensity to Import والتى نرمز لها ب(MPM) وكالدوال السابقة من هذا النوع فإن (M_a) إنما هى عبارة عن مقدار من الانفاق المستقل على الاستيراد عندما يكون مستوى الدخل مساويا (للصفر). أو هو عبارة عن ذلك الجزء من الانفاق على الاستيراد الذى يكون مستقلا عن الدخل . أما (m) فهى عبارة عن التغيير فى الاستيراد نتيجة للتغيير فى الدخل أى : $(\frac{\Delta M}{\Delta Y})$.

وفى شكل (٤ــ١٤) فإن الخط المنحدر إلى أعلى إنما يوضح العلاقة بين الدخل والاستيراد كما هى موضحة بالدالة السابقة . ولما كنا قد فرضنا أن



شكل (٤ ــ ١٤)

دالتى الصادرات والواردات .

الصادرات إنما تتوقف على عوامل خارجية؛ لذلك فإن دالة الصادرات رسمت على شكل خط أفقى . ومستوى خط الصادرات إنما يتوقف على جميع العوامل الخارجية . ويتضح من الشكل أن عند مستوى دخل أقل من (OB) فإن الاقتصاد يكون لديه فائض صادرات وعند مستوى دخل أعلى من (OB) فإن الاقتصاد يكون لديه فائض واردات (أو فائض صادرات سالب) .

وواضح أن أى تغيير فى العوامل المحددة للصادرات الأجمالية والتى تؤدى إلى انتقال دالة الصادرات إلى أعلى ، سوف تزيد من فائض الصادرات أو تقلل من فائض الواردات عند كل مستوى من مستويات الدخل . وبالمثل ، فإن أى تغيير يؤدى إلى إنتقال دالة الواردات إلى أسفل، يقلل (Ma)، أو يقلل من إنحدار دالة الاستيراد ــ يقلل من (m) ــ سوف يكون له نفس الأثر .

تحديد مستوى توازن الدخل والناتج [٣٠]

أولا:المعادلات :

مثل حالة المجتمع الذى به قطاعين والمجتمع الذى به ثلاثة قطاعات ، فإنه فى اقتصاد يتكون من أربعة قطاعات ، فإن مستوى توازن الدخل إنما يكون ذلك المستوى الذى يتحقق عنده تساوى الانفاق الكلى مع الناتج — أى عندما تتحقق المعادلة الآتية :

$$Y = C + I_d + G + (X - M)$$

كما أن مستوى توازن الدخل والناتج يتحقق عند تحقيق المعادلة الآتية :

$$C + S + T = C + I_d + G + (X - M)$$

أى :

$$S + T + M = I_d + G + X$$

وفى هذه المعادلة الأخيرة فإن الجزء الايسر من المعادلة — $(S + T + M)$- إنما يمثل ذلك الجزء من الدخل الاجمالى الذى يتسرب من تيار الانفاق ويحتجز إما فى شكل مدخرات أو ضرائب تدفع للحكومة أو مبالغ تدفع للخارج ثمنا للواردات . فلو أن القدر من الانفاق التعويضى على الناتج المنتج محليا $(I + G + X)$ كان يساوى مقدار التسرب من تيار الدخل فإنه فى هذه الحالة ، فإن الانفاق الكلى سيتساوى مع الناتج ويتحدد عند هذا المستوى توازن الناتج والدخل .

فلو علمنا أن الواردات الأجمالية تتوقف إلى حد ما على مستوى الدخل

(30) Edward Shapiro : Macroeconomic, Analysis, Op. cit. PP: 116 - 119 .

وفرضنا أن الصادرات الاجمالية إنما تحدد بعوامل خارجية، وفرضنا ــ كما سبق فى حالة المجتمع الذى به ثلاثة قطاعات ــ أن الانفاق الاستهلاكى دالة فى الدخل الموضوع تحت التصرف . فإن مستوى توازن الدخل والناتج يمكن أن يتحقق عند تحقيق أحد المعادلتين الآتيتين :

$$Y = C_a + c\,(Y - T) + I_d + G + X - (M_a + mY)$$

أو :

$$S_a + s\,(Y - T) + T + M_a + mY = I_d + G + X$$

مثال عددى :

إذا فرضنا فى مجتمع ما :

$G = 26, T = 25, I = 20,$

$M = M_a + mY = 2 + 1/10\ Y, X = 17,$

$C = C_a + c\,(Y - T) = 25 + 8/10\,(Y - 25)$

فإننا نستطيع تحديد مستوى توازن الدخل والناتج كالآتى :

$$Y = C_a + c\,(Y - T) + I_d + G + X - (M_a + mY)$$

$$Y = 25 + 8/10\,(Y - 25) + 20 + 26 + 17 - 2 - 1/10\ Y$$

$$Y - 8/10\ Y + 1/10\ Y = 25 - 20 + 20 + 26 + 17 - 2$$

$$3/10\ Y = 66$$

$$Y = 220$$

وباستخدام الصيغة الأخرى فإن مستوى توازن الدخل والناتج يتحقق على الوجه الآتى :

$$S_a + s\,(Y - T) + T + (M_a + mY) = I_d + G + X$$

$$-25 + 2/10\,(Y - 25) + 25 + 2 + 1/10\,Y = 20 + 26 + 17$$

$$-25 + 2/10\,Y - 5 + 25 + 2 + 1/10\,Y = 20 + 26 + 17$$

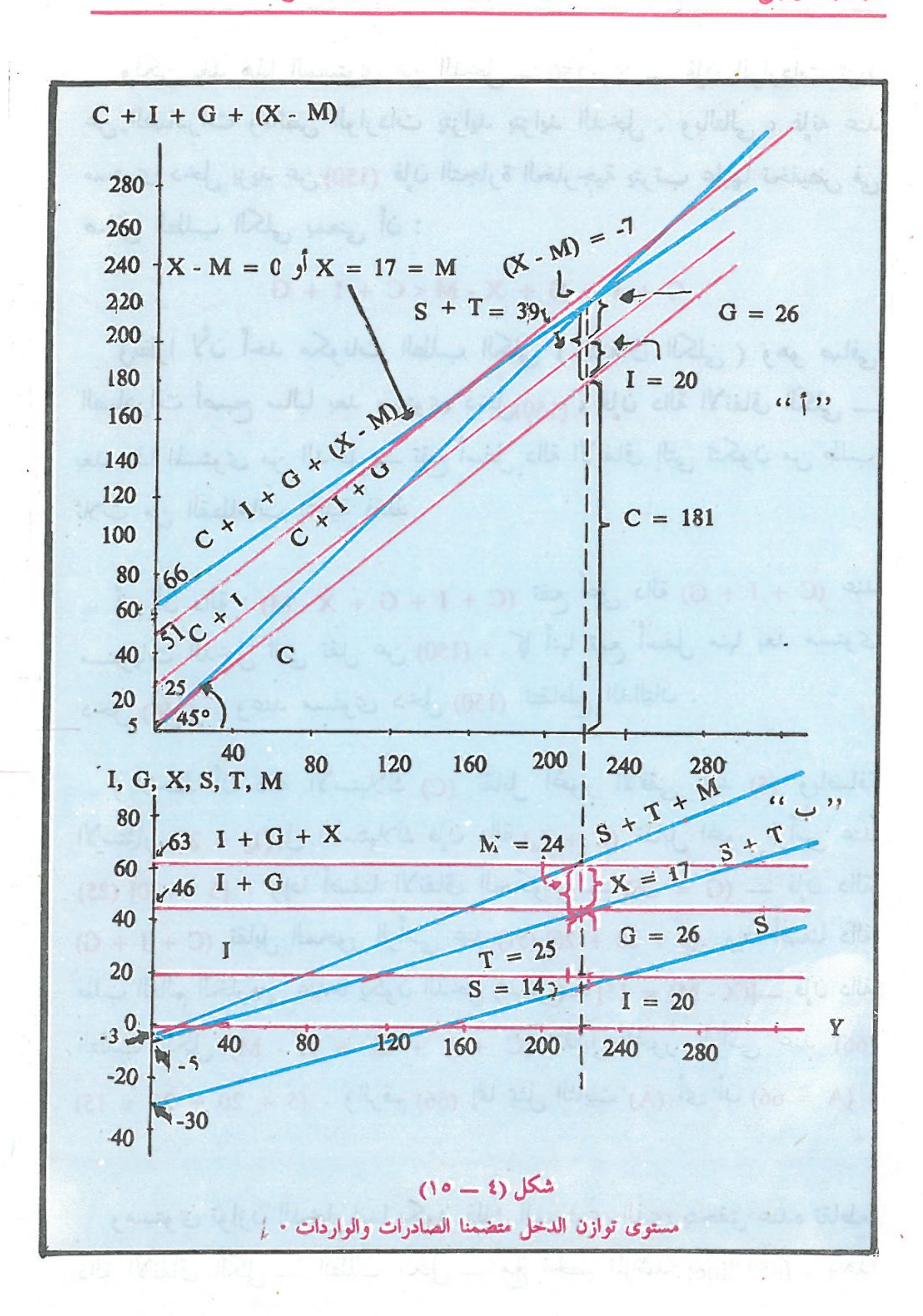
$$3/10\,Y = 66$$

$$Y = 220$$

ثانيا : الرسم البيانى :

شكل (٤ـ١٥) يوضح تحديد مستوى توازن الدخل . وهو يشبه فى هيكله الشكل الخاص بتحديد مستوى توازن الدخل والناتج فى مجتمع به ثلاث قطاعات مع اختلاف هو إضافة طلب العالم الخارجى ـ صافى الصادرات (X - M) ، رسمت دالة الاستهلاك فى الشكل من المعادلة: [C =25 + 8/10 (Y - 25)] ووفقا لهذه المعادلة : فإن دالة الاستهلاك تتقابل مع المحور الرأسى عند (C=5) والاستثمار المستقل ، والبالغ قدره (20)، يضاف إلى دالة الاستهلاك وتحصل على (C + I) . وبالمثل ، فإن المشتريات الحكومية والبالغ قدرها (26) تضاف أيضا وتحصل على الدالة $(C + I_a + G)$ وأخيرا ، فإننا نضيف إلى هذه الدالة الأخيرة بقية الطلب الكلى وهو صافى الصادرات ـ (X - M) ـ فنحصل أخيرا على دال الطلب الكلى [C + I + G + (X - M)] . ونظرا لأن الصادرات الأجمالية قد أفترضنا أنها مستقلة عن مستوى الدخل ونظرا لأن الواردات الأجمالية تعتمد جزئيا على مستوى الدخل ـ لذلك ، فإن فائض الصادرات على الواردات ـ عندما يكون الدخل (صفرا) ـ تبلغ (15) - [(17 - 2) = (15)] - ويتناقص هذا الفائض تدريجيا حتى يصبح (صفرا) عند مستوى دخل (150) . ذلك أن الواردات عند مستوى دخل (150) تساوى (17). ولما كانت الصادرات ثابتة عند (17) ، فإن فائض الصادرات يكون (صفرا). وعليه، فإنه حتى دخل يساوى (150)، فإن التجارة الخارجية يترتب عليها إضافة للطلب الكلى أى آن :

$$C + I + G + X - M > C + I + G$$



شكل (٤ — ١٥)

مستوى توازن الدخل متضمنا الصادرات والواردات .

ولكن يعد هذا المستوى من الدخل ـ $Y = 150$ ـ فإن الواردات تزيد عن الصادرات وفائض الواردات يتزايد بتزايد الدخل . وبالتالى ، فإنه عند مستوى دخل يزيد عن (150) فإن التجارة الخارجية يترتب عليها تخفيض فى صافى الطلب الكلى بمعنى أن :

$$C + I + G + X - M < C + I + G$$

ونظرا لأن أحد مكونات الطلب الكلى (الانفاق الكلى) وهو صافى الصادرات أصبح سالبا بعد مستوى دخل(150) ، فإن دالة الانفاق الكلى ـ بعد هذا المستوى من الدخل ـ تقع أسفل دالة الانفاق التى تتكون من طلب ثلاث من القطاعات المحلية فقط .

أى أن دالة : $(C + I + G + X - M)$ تقع أعلى دالة $(C + I + G)$ عند مستويات الدخل التى تقل عن (150) . كما أنها تقع أسفل منها بعد مستوى دخل (150) . وعند مستوى دخل (150) تتقاطع الدالتان .

ويلاحظ أن دالة الاستهلاك (C) تقابل المحور الأفقى عند (5) وباضافة الاستثمار $(I_d = 20)$ إلى الاستهلاك فإن دالة $(C + I_d)$ تقابل المحور الرأسى عند (25) [5 + 20] . وإذا أضفنا الانفاق الحكومى ـ $(G = 26)$ ـ فإن دالة $(C + I + G)$ تقابل المحور الرأسى عند (51) [5 + 20 + 26]. وإذا أضفنا دالة طلب العالم الخارجى عندما يكون الدخل (صفرا)ـ $[(X - M) = 15]$ـ فإن دالة الطلب الكلى $(C + I + G + X - M)$ تقابل المحور الرأسى عند (66) (5 + 20 + 26 + 15) . والرقم (66) إنما يمثل الثابت (A) أى أن $(A = 66)$.

ومستوى توازن الدخل إنما يكون ذلك المستوى الذى يتحقق عنده تقاطع دالة الانفاق الكلى ـ الطلب الكلى ـ مع الخط المرشد (45° line) . وهذا

يتحقق ــ فى مثالنا ــ عندما يكون مستوى الدخل والناتج (220) . وعند هذا المستوى من الناتج ــ [Y = 220] ــ فإن (C = 181) و (I_d = 20) و (G = 26) و (X - M = -7) ، وبذلك يكون مجموع أربعة أجزاء الانفاق الكلى مساويا (220) .

فالجزء (أ) من شكل (٤ــ١٥) يوضح أنه عند مستوى دخل يقل عن (220) فإن :

$$C + I + G + (X - M) > Y$$

وهذا الفائض فى الانفاق الكلى على الناتج سيؤدى إلى زيادة الدخل . كما يوضح الشكل نفسه أنه عند مستوى دخل أكبر من (220) فإن :

$$C + I_d + G + (X - M) < Y$$

وهذا القصور فى الانفاق الكلى عن الناتج يؤدى إلى هبوط مستوى الدخل ــ ولذلك فإن مستوى توازن الدخل والناتج يتجدد عندما يكون (Y = 220). ذلك لأن عند هذا المستوى من الناتج فإن :

$$C + I + G + (X - M) = Y$$

أى عندما يتساوى الانفاق الكلى مع الناتج يتحقق توازن الدخل والناتج[٣١] .

وبافتراض أن قيم (G,I,C) ستظل كما هى فى حالة عدم وجود التجارة الخارجية وبافتراض أن قيم (M,X) كما هى فى مثالنا السابق، فإن إدخال التجارة الخارجية يعنى

---

(٣١) يمكن حساب مستوى توازن الدخل وذلك عن طريق (Y = K A) حيث (K) هى المضاعف و (A) هى مقدار الثوابت والتى ــ كما هو موضح ــ تساوى (66) .
وحيث أن المضاعف : ($\frac{10}{3}$). فـــــإن : $Y = 66 \times \frac{10}{3} = 220$

إنخفاض مستوى الدخل عما لو كان فى حالة عدم إدخال التجارة الخارجية. فلو أن (C+I+G) ظلت على ما هى عليه، فإن غياب المعاملات الدولية يؤدى إلى زيادة مستوى الدخل إلى (255). فمستوى الدخل الذى تقطع عنده دالة (C+I+G) الخط المرشد يكون هو (255). فى حين أن التوازن الفعلى مع وجود التجارة الخارجية هو (220).

والجزء (ب) من شكل (٤ــ١٥) وسيلة الرسم البيانى البديلة لإيضاح مستوى توازن الدخل والناتج . ويتميز هذا الشكل عن الشكل المماثل فى حالة المجتمع الذى به ثلاث قطاعات فى إضافة الواردات إلى جملة التسربات وإضافة الصادرات إلى جملة الحقن . وبالتالى فإن مجموع التسربات تصبح (S + T + M) . أما مجموع الانفاق التعويضى Compensating Expenditue فتصبح (I + G + X) .

وحيث أن دالة الادخار هى [S = - 25 + 2/10 (Y - 25)] ، فإن مدخرات المجتمع تكون (-30) عندما يكون الدخل يساوى(صفرا). وبالتالى فإن دالة الادخار المفروض أنها تقابل إمتداد المحور الرأسى عند (-30) . ويضاف إلى دالة الادخار دالة الضرائب (T = 25) وبالتالى فإن دالة (S + T) تقابل امتداد المحور الرأسى عند (-5) . ثم بعد ذلك يضاف التسرب الثالث وهو الواردات . ولما كانت دالة الواردات تساوى [M = 2 + 1/10 Y] ، فإن مقدار الواردات تكون (2) عندما يكون الدخل (صفرا)ــ وبذلك فإن دالة (S + T + M) تقابل امتداد المحور الرأسى عند (-3) .

وبالنسبة للانفاق التعويضى ــ فقد رسم فى الشكل دالة الاستثمار (I = 20) . ولما كانت دالة الانفاق الحكومى هى (G = 26) ، فإن دالة $(I_d + G)$ تقطع المحور الرأسى عند (46) . فإذا ما أضفنا دالة الصادرات (X = 17) ، فإن دالة $(I_d + G + X)$ تقابل المحور الرأسى عند [20 + 26 + 17] (63)

ويتحقق مستوى توازن الدخل والناتج بهذه الطريقة عندما :

$$S + T + M = I + G + X$$

أى أن مستوى توازن الدخل والناتج يتحدد ــ كما هو موضح فى الجزء (ب) من شكل (٤ــ٢٠) ــ عند تقاطع دالة مجموع التسويات ــ (S + T + M) ــ مع دالة مجموع الانفاق التعويضى ــ (I + G + X) . ويتحقق ذلك عند مستوى دخل (220)[٣٢].

وعند مستوى دخل (220) ، أى عند تساوى وتقاطع مجموع دوال التسرب مع مجموع دوال الانفاق التعويضى يمكن أن تتحقق من هذا التساوى بحساب مقدار كل من هذه المتغيرات على النحو الآتى :

$$S + T + M = I_d + G + X$$

$$14 + 25 + 24 = 20 + 26 + 17$$

وعند مستوى دخل أقل من (220) ، فإن مجموع الانفاق التعويضى (I + G + X) يكون أكبر من مجموع التسرب (S + T + M) وهذا الفائض يؤدى إلى زيادة الدخل . وعند مستوى دخل أكبر من (220) يكون العكس ؛ فإن مجموع التسرب يكون أكبر من مجموع الانفاق التعويضى وهذا القصور فى الانفاق التعويضى يؤدى إلى إنخفاض الدخل . ويتحقق توازن الدخل والناتج عندما يكون مجموع التسربات مساويا لمجموع الانفاق التعويضى ، ويتحقق ذلك ــ كما هو موضح بالجزء (ب) من شكل (٤ــ٢٠) ــ عند مستوى دخل (220).

---

(٣٢) يلاحظ أننا إذا طرحنا من مجموع ثوابت الانفاق التعويضى ــ والبالغ قدرها (63)ــ مجموع ثوابت التسرب ــ والبالغ قدرها (3 -)ــ فإن المجموع يكون (66) أى أن : (A = 66) . وكما هو الحال فى الطريقة الأولى إذا ضربنا (A) فى المضاعف فإن :

$$(Y = KA = \frac{10}{3} \times 66 = 220)$$

مضاعف التجارة الخارجية والتغير فى مستوى الدخل

فى اقتصاد مفتوح ، حيث تعتمد الواردات جزئيا على مستوى الدخل ، فإن الأثر التوسعى لزيادة فى الانفاق الكلى سوف تثبط بواسطة تسرب جزء من التوسع فى الدخل إلى شراء الواردات من الخارج . ولنفرض أنه لبعض الأسباب ، كارتفاع فى الأسعار فى الخارج ، وجد المستوردون الأجانب أن الاقتصاد المحلى إنما هو مكان مغرى للشراء منه . والنتيجة المترتبة على ذلك هى زيادة صادرات الاقتصاد المحلى والتى تعنى زيادة أولية مماثلة فى الدخل المحلى نتيجة للزيادة الاضافية فى الانتاج التى تخصص لمواجهة الزيادة فى الطلب الاجنبى . ويوضح الميل الحدى للاستهلاك أن هذه الزيادة الأولية فى الدخل سوف تستحث زيادة الانفاق الاستهلاكى . ولكن الميل الحدى للاستيراد يوضح لنا أن جزءا من الزيادة فى الانفاق الاستهلاكى سيستورد من الخارج . وعليه ، فإنه عند المرحلة التالية من خطوات التوسع فى الدخل المحلى سوف يرتفع — ليس بمقدار كل الزيادة المستحثة فى الانفاق الاستهلاكى ، ولكن بهذه الكمية مطروحا منها الزيادة المنفقة على الاستيراد . وعليه ، فإنه لأى زيادة مستقله فى الطلب ، فإن حجم المضاعف إنما ينخفض وذلك عندما يكون هناك ميل حدى موجب للاستيراد .

ولتتبع أثر الميل الحدى للاستيراد على المضاعف مستخدمين المعادلات السابقة فقد نبدأ بالمعادلة التى توضح مستوى توازن الدخل فى اقتصاد يتكون من أربعة قطاعات :

$$Y = Ca + c(Y - T) + I_d + G + X - (Ma + mY)$$

ويمكن كتابة هذه المعادلة على الوجه الآتى :

$$Y = \frac{1}{1 - c + m} (C_a - cT + I_d + G + X - Ma)$$

حيث $\left[\frac{1}{1 - c + m}\right]$ إنما هو عبارة عن مضاعف التجارة الخارجية . وكما هو الحال فى مثل هذه الصيغ ، فإن أى تغير فى القيم الداخلة فى القوس سوف يسفر عنها تغير فى الدخل مساويا لهذا التغير مضروبا فى المضاعف . فمثلا دعنا نفترض أن هناك زيادة فى الصادرات مقدارها (ΔX). فسيترتب على هذه الزيادة فى الصادرات زيادة فى الدخل (ΔY) مساوية للزيادة فى الصادرات (ΔX) مضروبه فى المضاعف أى $\left[\frac{1}{1 - c + m} (\Delta X)\right]$ وبالتالى فإننا نحصل على المعادلة الآتية :

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1 - c + m} (C_a - cT + I_d + G + X - M_a) + \frac{1}{1 - c + m} \Delta X$$

فإذا طرحنا (Y) من طرفى المعادلة ينتج :

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - c + m} \Delta X$$

وبالتالى فإن :

$$K_x = \frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{1}{1 - c + m}$$

ومن الممكن أن نستنتج مضاعفا للتجارة الخارجية أكثر تعقيدا ، وذلك من المعادلة التى تعتبر أن الضرائب دالة فى مستوى الدخل . أى من المعادلة الآتية :

$$Y = C_a + c (Y - T_a - tY + R) + I_d + G + X - (M_a + mY).$$

ويمكن كتابة هذه المعادلة على الوجه الآتي :

$$Y = \frac{1}{1 - c + ct + m} [C_a - cT_a + cR + I_d + G + X - M_a]$$

وبذلك يكون المضاعف فى هذه الحاله :

$\left[\frac{1}{1 - c + ct + m}\right]$ حيث يكون كل من الاستهلاك والاستيراد والضرائب دوال خطية فى مستوى الدخل المحلى .

وكما هو الحال في التغير في الصادرات فإن التغير في (G) أو (I) أو (C_a) يكون له نفس الأثر . وكذلك التغير فى (M_a) ولكن التغير فى هذه الحالة يكون فى الاتجاه المضاد . وباستخدام نفس القيم للميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستيراد المستخدمة من قبل ، وبافتراض أن $(\Delta X = 18)$ ، فإن مقدار التغير فى الدخل يكون :

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - 8/10 + 1/10}(18) = 3.33 \times (18) = 60$$

ويكون المضاعف كالآتى :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{60}{18} = \frac{1}{1 - 8/10 + 1/10} = 3.33$$

فلو أنه لا يوجد ميل حدى للاستيراد ، أو لو أن هذا الميل الحدى للاستيراد يساوى (صفر)، فإن المضاعف يكون هو المضاعف العادى $\left(\frac{1}{1 - c}\right)$ ، وهو فى هذا المثال يساوى (5) وفى هذه الحالة فإن زيادة فى الصادرات مقدارها (18) سيؤدى إلى زيادة فى الدخل مقدارها (90) بدلا من (60) . فوجود الواردات ــ نظرا لأنها نوع من أنواع التسرب مثل المدخرات والضرائب ــ تؤدى إلى تخفيض المضاعف .

ولإيضاح أثر الميل الحدى للاستيراد (MPM) على المضاعف ، فإننا نستطيع إيضاح ذلك لو وضعنا المضاعف فى الصيغة الآتيه :

$$K = \frac{1}{1 - (c - m)}$$

و(c) كما فى السابق ــ هى عبارة عن الميل الحدى لشراء كلا من السلع المنتجه محليا والسلع المنتجه فى الخارج و(m) هى الميل الحدى لشراء السلع المنتجه فى الخارج . وبالتالى فإن الصيغة (c - m) إنما تمثل الميل الحدى لشراء السلع المنتجه محليا والتى هى دالة فى الدخل المحلى . فلو أن (m) كانت مساويه لـ(c) ، فإن المضاعف سيكون مساويا للواحد الصحيح . ذلك لأن أى زيادة فى الانفاق المستقل سوف تؤدى إلى زيادة فى الدخل ، فقط بمقدار الزيادة فى الانفاق المستقل . فكل الزيادة فى الدخل المستلم فى المرحلة الأولى سوف توجه بالكامل إلى شراء السلع المنتجة فى الخارج ، فلن تكون هناك زيادة مستمالة لشراء السلع المنتجه محليا . وطالما أن (m) أصغر من (c) ــ كما هو الحال عادة ــ فإن المضاعف سيكون أكبر من الواحد الصحيح . وأخيرا ، فلو أن (m) كانت مساوية(للصفر)، فإن (c) تصبح مطابقه للميل الحدى لشراء السلع المنتجه محليا ــ ويصبح المضاعف :

$$\frac{1}{1-(c-m)} \quad \text{مساويا للمضاعف العادى} \quad \frac{1}{1-c}$$

وشكل (٤ــ١٦) يوضح الطريقة التى يتحدد بها التغيير فى مستوى دخل التوازن والذى ينتج من تغيير فى الطلب المبستقل . فالخطوط الموضحة فى الجزء (أ) من الشكل إنما هى عبارة عن دوال أجزاء الانفاق الكلى . وتتقاطع دالة الانفاق الكلى ــ$[C + I_d + G + (X - M)]$ــ مع خط(45°) عند مستوى دخل (220) . والآن ، لنفرض أنه حدثت زيادة فى الصادرات قدرها (18) ، ففى هذه الحالة يصبح الطلب الكلى $[C + I_d + G + (X + \Delta X - M)]$ والذى يقع أعلى دالة الطلب الكلى الأولى بمقدار (18) وبذلك يقابل المحور الرأسى عند (84)[66 + 18] . هذه الدالة الجديدة للانفاق الكلى تقطع خط (45°) عند مستوى دخل (280) ، وهو مستوى توازن الدخل الجديد .

فمع زيادة فى الطلب الكلى بمقدار (18) ، فإن الدخل يزداد بمقدار هذه الزيادة مضروبة فى المضاعف . ولما كان المضاعف — كما سبق وأن بينا — يساوى (3.3) فإن الزيادة فى الدخل تكون مساوية لـ60(18 × 10/3) . فقبل زيادة الصادرات بمقدار (18) فإن التجارة الخارجية مارست أثرا إنكماشيا على مستوى الدخل . ذلك لأنه عند مستوى دخل (220) فإن (X - M) تساوى (7—) [17-24] . فالطلب الكلى عند نقطة التوازن — أى عندما يقطع خط (45°) — يكون أسفل دالة الطلب الخاصة بالثلاث قطاعات ($C + I_d +$ G) بمسافة أفقية مقدارها (7). ولكن بعد زيادة الصادرات بمقدار (18) وزيادة مستوى الدخل إلى (280) ، فإن التجارة الخارجية — فى هذه الحالة — مارست أثرا توسعيا خالصا . ذلك لأنه عند هذا المستوى من الدخل كان هناك فائض فى التجارة الخارجية مقداره (5) :

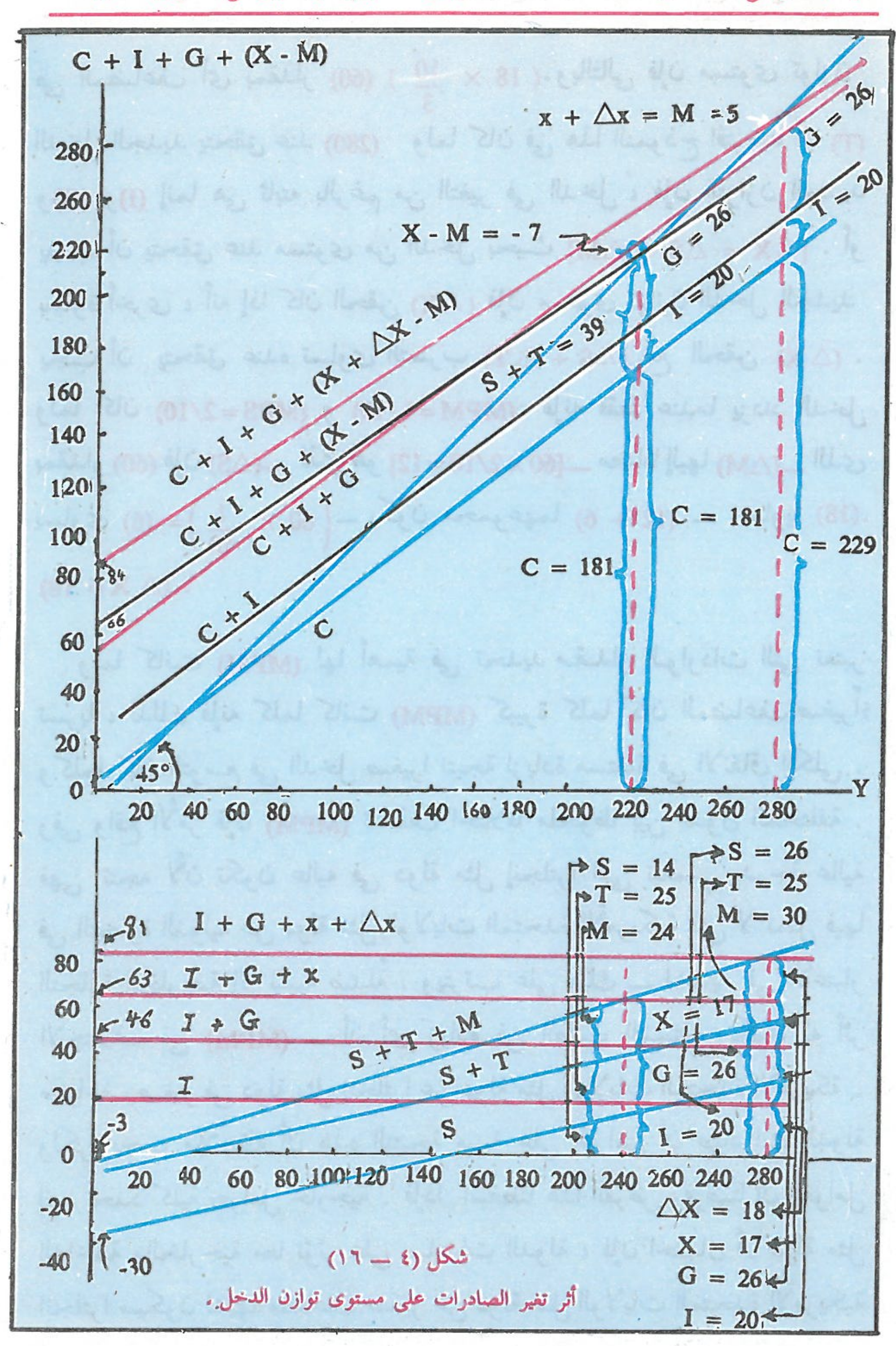
$$X + \triangle X - M = 17 + 18 - 30 = 5$$

ولذلك ، فإن دالة الطلب الكلى الجديدة تقع عند نقطة التوازن ، أى عند تقاطعها بخط (45°) — أعلى من الطلب الكلى الخاص بالثلاث قطاعات (C + I + G) بمسافة رأسية مقدارها (5) .

أما الجزء (ب) من الشكل فيوضح وضعى التوازن قبل وبعد زيادة الصادرات . فالتوازن الأصلى يتحقق عند مستوى دخل (220) حيث تتحقق المعادلة :

$$S + T + M = I_d + G + X$$

والزيادة فى الصادرات — البالغ قدرها (18) — أدت إلى انتقال الدالة (I + G + X) إلى أعلى بمقدار (18) وأصبحت الدالة (I + G + X + △X) والتى تقابل المحور الرأسى عند (81) [63 + 18] . ونتيجة لأثر المضاعف ، فإن الدخل لا يزيد فقط بمقدار الزيادة فى الصادرات فقط بل بهذه الزيادة مضروبه



شكل (٤ ــ ١٦)

أثر تغير الصادرات على مستوى توازن الدخل.

فى المضاعف أى بمقدار (60) ($\frac{10}{3} \times 18$)،وبالتالى فإن مستوى توازن الدخل الجديد يتحقق عند (280) ولما كان فى هذا النموذج افترضنا أن (T) و(G) و(I) إنما هى ثابته بالرغم من التغير فى الدخل ، فإن التوازن الجديد يجب أن يتحقق عند مستوى من الدخل بحيث $[\triangle X = \triangle S + \triangle M]$. أو بعبارة أخرى ، أنه إذا كان الحقن ($\triangle X$) فإن مستوى توازن الدخل الجديد يجب أن يتحقق عنده تساوى التسرب ($\triangle S + \triangle T$) مع الحقن ($\triangle X$) . ولما كان (MPS = 2/10) و (MPM = 1/10)، فإنه فقط عندما يزداد الدخل بمقدار (60) فإن ($\triangle S$)ـــ لذي هو [60×2/10 = 12]ـــ مضافا إليها ($\triangle M$)ـــ الذى يساوى (6) = $\left(60 \times \frac{1}{10}\right)$ـ يكون مجموعهما (6 + 12) ـــ مساويا (18). ($\triangle X = 18$) .

ولما كانت (MPM) لها أهمية فى تحديد مقدار الواردات التى تعتبر تسربا ، لذلك فإنه كلما كانت (MPM) كبيرة كلما كان المضاعف صغيراً؛ وكلما كان التوسع فى الدخل صغيرا نتيجة لزيادة مستقلة فى الانفاق الكلى . وفى واقع الأمر فإن (MPM) تختلف اختلافا ملحوظا بين الدول المختلفة . فهى تتجه لأن تكون عاليه فى دولة مثل إنجلترا التى تنغمس بدرجة عالية فى التجارة الدولية عن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التى لا تمثل فيها التجارة الخارجية إلا نسبة ضئيلة . ويترتب على ذلك ـــ آخذين فى الاعتبار الاختلاف فى (MPM) ـــ أن أى زيادة فى الطلب المستقل يكون له أثر مضاعف صغير فى دولة مثل إنجلترا عن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكة . ولكن يجب ملاحظة أن هذه النتيجة مبنية على افتراض أن صادرات الدولة إنما تحدد كلية بعوامل خارجية . فإذا أسقطنا هذا الفرض وفرضنا أن العوامل الداخلية والخارجية معا تؤثر على صادرات الدولة ، فإن احتمال أن دولة مثل انجلترا سيكون لديها مضاعف صغير عن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية

ليس من الضرورى أن يكون صحيحا .

الصادرات دالة فى الواردات :

إن زيادة الدخل فى الدولة نتيجة لزيادة فى الانفاق المستقل سوف يترتب عليها زيادة فى الاستيراد طالما أن الميل الحدى للاستيراد موجبا . مثل هذه الزيادة فى الواردات فى دولة كبيرة ــ مثل الولايات المتحدة الأمريكية ــ إنما تشعر بها كل الدول الأخرى مجتمعه فى شكل زيادة فى صادرتها . ونتيجة لهذه الزيادة فى صادرات هذه الدول ــ بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على ما هى عليه ــ سوف يترتب عليها زيادات فى الدخول المحليه لهذه الدول . ولكن مثل هذه الدول لديها ميل حدى للاستيراد موجب . وجزء من الزيادة فى دخول هذه الدول سوف تحول لشراء السلع والخدمات المستوردة.وهناك من الأسباب ما يجعلنا نتوقع أن الولايات المتحدة الأمريكية سيكون لها نصيب من الزيادة فى الشراء الخارجى . وبالتالى سيظهر زيادة فى صادرات الولايات المتحدة الأمريكية . وبهذه الطريقة المعقدة يمكن القول أن التغير فى صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بطريق غير مباشر تأثرت بالتغيرات بمستوى الدخل فى الولايات المتحدة . أى أنها تأثرت بالزيادة فى الواردات التى ترتبت على هذه الزيادة فى الدخل . وبذلك يمكن القول أن الصادرات دالة فى الدخل أو أن الصادرات دالة أيضا فى الواردات .

فإذا ما اعترفنا أن التغييرات فى مستوى دخل الولايات المتحدة الأمريكية إنما هى عامل يحدد التغييرات فى صادرات الولايات المتحدة ، فإن الافتراض السابق من أن الصادرات إنما تحدد كلية بعوامل خارجية يبدو أنه غير صحيح . ومع ذلك ، فإن مثل هذا الفرض يعتبر تقريبا صحيحا بالنسبة للاقتصاديات

الصغيرة التى يكون فيها التغيير بنسبة كبيرة فى الدخل سيترتب عليها تغييرات مطلقة بسيطة نسبيا . وبالتالى ، فإن أثر الزيادة فى الدخل ــ فى هذه الدولة الصغيرة ــ على الواردات لن يكون كبيرا لتؤثر بوضوح على الصادرات الكلية للدول الأخرى . وبالتالى على مستويات الدخول فى هذه الدول .

فإذا كان هذا هو الحال ، فإن الدول الصغيرة لا يمكنها أن تتوقع رد فعل ملحوظ فى صورة زيادة فى الصادرات نتيجة لزيادة وارداتها . وعليه ، فيجب أن نميز بين دولة تكون كبيرة بدرجة أنها تستطيع أن تؤثر على مستويات الدخول الخاصة بالدول الأخرى من خلال تغيير فى وارداتهم ودول صغيرة بدرجة لا تستطيع تحقيق ذلك . والحجم فى هذا المعنى لا يقاس بمجرد مستوى دخل الدولة وإنما هو عبارة عن مركب من مستوى الدخل والميل الحدى للاستيراد .

وبالتعبير عن ذلك مستخدمين المقارنه السابقه ، فإنه بالرغم من أن الميل الحدى للاستيراد فى الولايات المتحده الأمريكية أصغر مما هو فى انجلترا ، فإن مستوى الدخل المرتفع نسبيا فى اقتصاد الولايات المتحدة له أثر ملحوظ على صادرات بقية العالم الخارجى . ووفقا لاحصاءات سنة(١٩٨٠)، فإن زيادة فى الناتج القومى الاجمالى للولايات المتحده الأمريكية بمقدار (5%) أى زياده مقدارها حوالى (130) بليون دولار ــ فمع ميل حدى للاستيراد مقداره (1/20) إنما تعنى زيادة فى الواردات مقدارها (6.5) بليون دولار . ومن ناحية أخرى ، فإنه بالرغم من أن مستوى دخل انجلترا أقل كثيرا من ذلك الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الميل الحدى للاستيراد المرتفع في الاقتصاد الانجليزى يعنى أنه حتى تغير فى الناتج القومى الأجمالى لانجلترا بنسبة معقولة يمكن أن يكون له أثر فعال على صادرات بقية دول العالم الخارجى . ووفقا لاحصاءات سنة(١٩٨٠)أيضا ، حيث سعر الصرف

الأجنبى كان (£1 = $2.33)، فإن زيادة فى الناتج القومى لانجلترا بمقدار (5%) والذى بلغ (6.5) بليون دولار ، فإن ميل حدى للاستيراد مقداره (1/5) إنما يعنى زيادة فى الواردات بمقدار (1.3) بليون دولار .

وعندما يكون هناك توسع كبير فى نشاط الأعمال من دولة كبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الزيادة فى الدخل إنما يترتب عليها زيادة فى تيار واردات الولايات المتحدة والتى يشعر بها بقية دول العالم الخارجى . وتظهر فى دخول هذه الدول ، وهذا يؤدى إلى استمالة الاستيراد فى هذه الدول . وإلى المدى لذى تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية فى مثل هذا التوسع فى الأسواق الأجنبية ، فإن صادرات الولايات المتحدة ستزداد . وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة تاليه فى مستوى دخل الولايات المتحدة الأمريكية . وزيادة تالية فى واردات العالم الخارجى. مثل ردود الفعل هذه Repercussions تستمر وتؤثر فى كل من مستوى دخل الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك مستوى دخول دول بقية العالم الخارجى . وعلى أية حال ، فلما كان الميل الحدى للاستيراد فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفى بقية دول العالم أقل من الواحد الصحيح ، فإن مقدار الانفاق عند كل مرحلة تاليه من مراحل التوسع سوف يتناقص حتى يتجه الدخل فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفى بقية دول العالم الخارجى إلى الاستقرار عند مستوى جديد . وعملا ، لاشك أن تغيرات الدخل من هذا النوع إنما تحدث باستمرار كنتيجة لتغير فى الطلب المحلى فى مختلف الدول . وعليه ، فإنه قبل أن يتم عمل مجموعة من ردود الفعل العالميه ، فإن مجموعه جديدة سوف تظهر وذلك عن طريق زيادة تالية فى الطلب المحلى فى دولة أو أكثر من الدول الهامة .

والعرض السابق يوضح السبب فى أن مستويات دخول العالم تعتمد على

بعضها البعض Inter Dependent . فارتفاع مستوى دخل دول كبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية إنما تعمد إلى رفع دخول بعض الدول الأخرى . وبنفس الخطوات ، فإن هبوط مستوى الدخل فى الولايات المتحدة إنما يشعر به بقية دول العالم الخارجى فى شكل إنكماش فى صادراتهم وإنخفاض فى مستوى دخولهم .

وكلما أصبحت الدول أكثر اتصالا بعضها ببعض عن طريق التجارة الخارجية ، فإننا نتوقع ما اسماه الاقتصاديون « الانتشار الدولى للدورات الاقتصادية International Propogation of Business Cycles ». فالكساد فى دولة أو أكثر من الدول الكبيرة إنما يعمد إلى تفجير الكساد فى دول أخرى . وكذلك ـ فإن الانتعاش فى دولة أو أكثر من الدول الكبيرة إنما يؤدى إلى توليد الانتعاش فى الدول الأخرى .

قطاع العالم الخارجى والدول النامية

فى مجتمع به ثلاث قطاعات ـ مغلق وبه حكومة ـ فإن الاستثمارات من الممكن أن تتجاوز المدخرات $(I > S)$ وذلك طالما أن $(T > G)$ بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات . ولكن عادة ما يكون الانفاق الحكومى فى الدول النامية متزايدا وفى الوقت نفسه نظرا لانخفاض الدخول فإن حصيلة (T) عادة ما تكون صغيرة وبالتالى ، فإن $(I + G > S + T)$. وفى مجتمع مفتوح فإن مثل هذا الوضع من الممكن الابقاء عليه عن طريق جعل $(M > X)$ أى أن يكون هناك عجز فى ميزان المدفوعات . وبالتالى ، فإن الدول النامية فى هذه الحالة تعانى من عجز فى ميزان مدفوعاتها وعجز فى موازناتها .

والاحتفاظ بفائض الواردات المطلوب سوف يصطدم إن عاجلا أو آجلا

بصعوبات ويسبب تضخما . فلو أن الاقتصاد القومى لديه احتياطيات كافية من العمله أو طالما أن بقية العالم الخارجى كان على استعداد لتجميع كمية كبيره من القروض القصيرة الأجل فى الاقتصاد القومى ، فإن فائض الواردات من الممكن أن يستمر . أو طالما أن العالم الخارجى كان على استعداد أن يضع فائض مكاسبه من عملات الدوله فى استثمارات طويلة الأجل فإن فائض الواردات من الممكن أن يستمر . وحقيقة الأمر ، أننا لو أخذنا كل هذه الحقائق فى اعتبارنا ، فإن فائض الواردات لا يمكن أن يستمر خلال مدة طويلة من الوقت . فلو أنه كجزء من برنامج التنمية لهذه الدولة هو توجيه نفس القدر من الناتج القومى إلى الاستثمارات الممكنه والخدمات الحكومية فإن الحل الوحيد ــ دون حدوث تضخم ــ هو زيادة مقدار تيار الدخل الذى يوجه إلى الضرائب وإلى الادخار .

فالدول النامية عادة ما تسعى إلى الوصول إلى معدل أسرع للتنمية عما يسمح به دخلها الحقيقى ومدخراتها من هذا الدخل . وهدف هذه الدول هو توجيه جزء كبير من الدخل الأصلى للاستثمار المحلى والخدمات الحكومية مع محاولة الاحتفاظ بمستوى مقبول من نصيب الفرد من الاستهلاك . وفائض فى الواردات قد يساعدها على تحقيق ذلك . إلا أن مثل هذه الدول أبعد من أن تنجح فى تحقيق ذلك على حسابها . فمثل هذه الدول عادة ما يكون لديها كمية محدودة لا تذكر من الصرف الأجنبى . فليس لدى هذه الدول كمية كبيرة من الصرف الأجنبى قادرة على تمويل عجز فى الواردات لمدة طويلة . وهى دول تحتفظ فى العالم الخارجى بأرصدة قصيرة الأجل كما أن هذه الدول عادة ما لا تكون مكانا يحتفظ به العالم الخارجى بأرصدة قصيرة الأجل كما يتجنب فيها الاستثمار الطويل الأجل . كذلك لما كان نصيب الفرد من الدخل منخفضا فمن الصعب توفير القدر من المدخرات

المطلوبة أو إمكان الحصول على الضرائب التى يمكن أن تمول مشروعات الاستثمار .

ومما يزيد من تعقيد هذا الوضع أن الانفاق الحكومى لا يكون إنفاقا منتجا بل فيه الكثير من الضياع لما تتصف به الادارة الحكومية من ضعف الانتاجية وتوجيه جزء من الانفاق الحكومى فى صورة دعم سلعى ونفقات للادارة مما يؤدى إلى زيادة فى الاستهلاك وارتفاع فى الاسعار . هذا بالاضافة إلى أن معظم هذه الدول تكون أيضا مدينة للخارج وأن خدمات هذه الديون تزيد من أعباء موازين مدفوعاتها .

والعلاج كما سبق أن قلنا هو زيادة الضرائب أو المدخرات أو كليهما معا ، فإن ذلك سوف يؤدى إلى تخفيض فى الاستهلاك والتخفيض فى الاستهلاك سيكون جزئيا تخفيضا فى الطلب على السلع الاجنبية المستوردة . وسيؤدى هذا إلى تخفيض الواردات إلى مستوى الصادرات . ففائض (M) على (X) يمكن إزالته عن طريق زيادة (S + T) ـــ وانقاص (M) .

ولكن هل من الممكن تحقيق ذلك ؟. إن برامج الاصلاح التى يقترحها صندوق النقد الدولي لهذه الدول هو العمل على تخفيض الانفاق الحكومى وإلغاء الدعم وسيؤدى ذلك إلى تخفيض الضغط على ميزان المدفوعات وتخفيض الاستهلاك . كما يطالب الصندوق برفع سعر الفائده حتى تزداد المدخرات ـــ كما يطالب بتعويم العملة ـــ وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية وارتفاع سعر الفائدة سيؤدى إلى زيادة الطلب على العمالة المحلية وزيادة التحويلات مما سيؤدى مستقبلا إلى رفع سعر العملة .

مراجع الباب الرابع

- Ackley, G : Macroeconomic Theory. New YorK: Macmillan, 1961
- Bailey, M. : National Income and the Price level. New York: Mc Graw - Hill, 1953 .
- Brown, William S. : Macroeconomics. Emglewood Cliffs, New Jersey: Prentice - Hall, Inc, 1988 .
- Dernburg, T.F. and Mc Dougall, D.M : Macroeconomics. New York: Mc Graw - Hill, 1967 .
- Dornbusch, Fisher, Ssparks : Macroeconomics, Third Canadian Edition. New York: Mc Graw - Hill Ryerson Lindal, 1989. CH 3 .
- Grodan, Robert J. : Macroeconomics, Fifth Edition. Glenview Illinois : Scott, Foresman, Little, Brown Highcr - Education, 1990. CH3.
- Hansen, Alvin : A Guide to Keynes, New York : Me Graw - Hill, 1953.
- Keynes, J.M. General. Theory of Employment, Interest, and Money. New york : Harcourt 1936 .
- Klinc, L.R. : The Keynesian Revolution. New york: The Macmillan Comp. 1969 .
- Lee, M.W. Macroeconomic, Fluctuation, Growth, and Stability, Homewood, Illinois : Richard. D. Irwin Inc. 1971 .
- Lindauer J, : Macroeconomics. John Wiley & sons. 1958 .
- Mckenna, J.P. : Aggregate Economic Analysis, third edition, New York: Held, Rinehart and Winston. 1969.

• Mishkin, Fredric S. : The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, Boston: Uttle, Brown and Company, 1986. PP : 431 - 448.

• Powelson, S.P. : Natlonal Income and Flow of Funds Analysis New York : Mc Graw - Hill, 1960.

• Shapiro, Edward: Macroeconomic Analysis, Fifth Edition, New York: Harcourt Brace Jovanovich., In. 1982. CHS. 3,4,7.

• Sirkin, Gerald. Introduction To Macroeconmics, Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc. 1970.



الباب الخامس :

نموذج (IS - LM) لتحديد مستوى توازن الدخل والناتج .

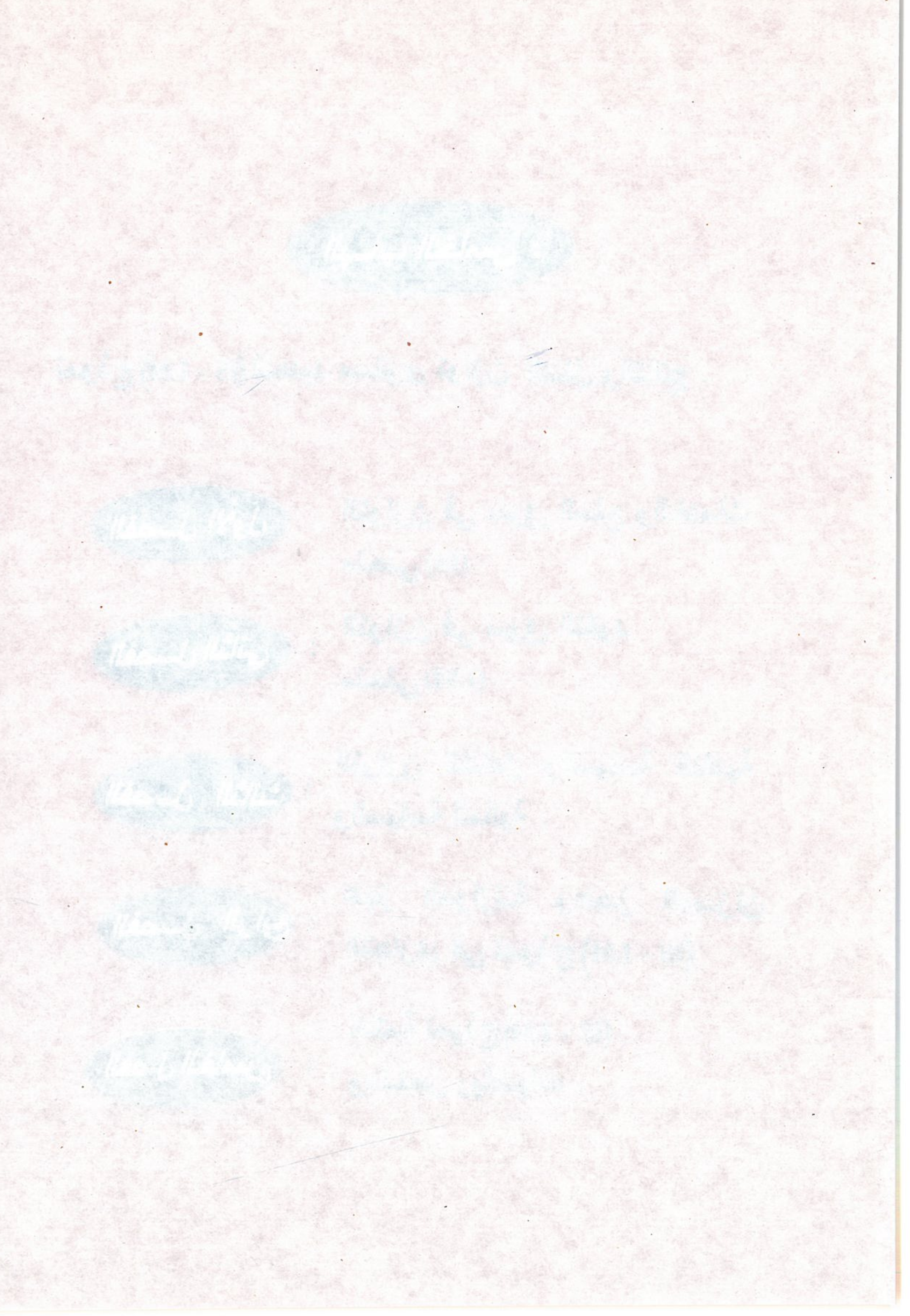
الفصل الأول : التوازن فى سوق السلع والخدمات منحنى (IS).

الفصل الثاني : التوازن فى سوق النقود منحنى (LM) .

الفصل الثالث : التوازن الشامل والسياسة النقدية والسياسة المالية .

الفصل الرابع : عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى فى نموذج (IS - LM)

الفصل الخامس : خاتمة نموذج (IS - LM) وملخص رياضيات .





نموذج (IS - LM) لتحديد مستوى توازن الدخل والناتج

إن العرض السابق لنظرية «كينز» فى تحديد مستوى توازن الدخل والناتج ــ نموذج « الانفاق ــ الدخل » ــ جاء منفصلا عن نظرية النقود وسعر الفائدة .

وبعبارة أخرى إن تحديد مستوى توازن الدخل والناتج ، وفقا لنموذج « الانفاق ــ الدخل » ، إفترض أن سعر الفائدة لا يتغير أثناء خطوات تحديد مستوى الناتج والدخل . وبالتالى فقد عالج تحديد مستوى توازن الدخل والناتج ــ أى سوق السلع والخدمات ــ منفصلا عن نظرية النقود وسعر الفائدة ــ أى منفصلا عن سوق النقود . وحقيقة الأمر خلاف ذلك ــ فكلا من سوق السلع والخدمات وسوق النقود متصلين . وعلاج كل سوق منفصلا عن الآخر لن يوصلنا إلى تحديد توازن صحيح فى أى من السوقين .

فسعر الفائدة يؤثر ليس فقط على مستوى الإنفاق الإستثمارى وإنما يؤثر أيضا على مستوى الانفاق الاستهلاكى للقطاع العائلى . ومن الواضح أن منشآت الاعمال تستطيع الاستمرار فى مزاولة نشاطها وذلك فقط لو أنها تكسب من إنتاج السلع الرأسمالية بالقدر الكافى الذى ــ على الأقل ــ يغطى الفائدة المدفوعة على المبالغ المقترضة . ولذلك فإن القطاع العائلى فى إتخاذ القرار المتعلق بشراء « غسالة الأطباق » أو شراء سيارة ثانية للأسرة إنما يتأثر بمقدار القسط الشهرى الذى سيدفع ثمنا لهذه المشتريات والذى يتوقف

بدوره على سعر الفائدة .

وبالتالى، لو أننا أخذنا فى الإعتبار عند تحديد مستوى توازن الدخل والناتـج . التغير الذى يحدث فى سعر الفائدة فإن النتائج التى توصلنا إليها فى نموذج « الانفاق ـــ الدخل » لن تكون صحيحة .

فإذا لم يفترض أن سعر الفائدة ثابت وأدخلناه كمتغير فى نموذج « الانفاق ـــ الدخل » ، فإن الزيادة فى الاستثمار لن تؤدى فى هذه الحالة إلى حدوث زيادة فى مستوى الدخل بمقدار التغير فى الاستثمار (ΔI) مضروبا فى مضاعف الاستثمار (K_1) . والسبب فى ذلك أن زيادة الاستثمار عن طريق زيادة الدخل سوف تؤدى إلى رفع سعر الفائدة وإرتفاع سعر الفائدة سوف يؤدى بدوره إلى تثبيط الاستثمار ويصبح إرتفاع مستوى توازن الدخل أقل مما كان وفقا لتحليل نموذج « الانفاق ـــ الدخل »[١] .

وبالمثل ، فإن دارسة سوق النقود والتوازن فى هذا السوق لايجب أن تتم بمعزل عما يحدث فى سوق السلع والخدمات . فعند دراسة التوازن فى سوق النقود فإن الدراسة المبدئية عادة تفترض أن الدخل ثابت لا يتغير ، ولكننا إذا ادخلنا الدخل والناتج كمتغير فإن التوازن فى سوق النقود سيتحقق عند مستوى سعر فائدة مخالف عن التحليل الذى أهملنا فيه التغيرات التى تحدث فى مستوى الدخل (الناتج) نتيجة للتغيرات التى تحدث في سوق النقود. ولإيضاح ذلك ، فإننا نعلم أن الزيادة فى عرض النقود ستؤدى إلى تخفيض فى سعر الفائدة كما هو واضح من التحرك إلى أسفل على منحنى طلب النقود . ولكن منحنى طلب النقود المذكور ـــ حتى يظل ثابتا لا يتحرك فإننا إفترضنا أن مستوى الدخل ثابـت .

---

(١) تفصيل ذلك سيتضح لنا عند دراسة التوازن فى سوق النقود فى هذا الباب .

وحقيقة الأمر خلاف ذلك . فزيادة عرض النقود ـــ المشار إليها ـــ ستؤدى إلى تخفيض سعر الفائدة وتخفيض سعر الفائدة بدوره سيؤدى إلى إستمالة الاستثمار والذى بدوره يؤدى إلى زيادة مستوى الدخل . وزيادة مستوى الدخل ستؤدى بدورها إلى زيادة طلب النقود للمعاملات الجارية. فيتحرك منحنى طلب النقود إلى أعلى ويصبح الانخفاض فى سعر الفائدة ـــ المترتب على زيادة عرض النقود ـــ أقل مما يمكن أن يكون .

من هذا العرض يظهر بوضوح أن سعر الفائدة ومستوى الدخل مرتبطان ببعضهما، وأن التوازن فى سوق السلع والخدمات يقتضى التوصل إلى معرفة سعر الفائدة ومستوى الدخل الذى يتحقق عندهما التوازن فى هذا السوق . وكذلك الوضع فى سوق النقود،فإننا لكى نتوصل إلى وضع التوازن فى سوق النقود فإننا يجب أن نتوصل إلى سعر الفائدة ومستوى الدخل الذين يحققان التوازن فى هذا السوق .

ولما كان التوازن فى الاقتصاد القومى يتطلب التوازن فى السوقين ، كان علينا أن نبحث عن سعر الفائدة وعن مستوى الدخل الذين يحققان التوازن فى كلا السوقين.وهذا هو ما سيوصلنا إليه نموذج (IS - LM) فى تحديد مستوى توازن الدخل والناتج .

وعليه ، فإن نموذج (IS-LM) يمكننا من إيجاد قيم سعر الفائدة ومستوى الدخل والتى فى نفس الوقت تحقق التوازن فى كلا من السوقين : سوق السلع والخدمات وسوق النقود . ويجب ملاحظة أنه لما كان التوازن فى سوق النقود إنما يصحب بالتوازن فى سوق السندات ؛ فبالتالى فإن تجميع سعر الفائدة ومستوى الدخل الذى يحقق التوازن فى كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود يحقق التوازن أيضا فى سوق السندات .

وللتوصل إلى ذلك ، فإننا سنسعى إلى إيضاح كيفية الوصول إلى تجميعات من أسعار الفائدة ومستوى الدخل التى تحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات مهملين سوق النقود ــ وهذا ما سيوصلنا إلى إستنتاج منحنى (IS). وبعد ذلك ، فإننا سنسعى إلى إيضاح كيفية الوصول إلى تجميعات من أسعار الفائدة ومستوى الدخل التى تحقق التوازن فى سوق النقود مهملين سوق السلع والخدمات ــ وهذا ما سيوصلنا إلى إستنتاج منحنى (LM) . وهاتان المجموعتان من أسعار الفائدة ومستويات الدخل سيتضح لنا أنها تحوى تجيمعا واحدا من سعر الفائدة ومستوى الدخل والذى يحقق التوازن فى كل من السوقين .

□□□

الفصل الأول

التوازن فى سوق السلع والخدمات

منحنى(IS) .



الفصل الأول

التوازن فى سوق السلع والخدمات
منحنى (IS)

استنتاج منحنى (IS) :

يتكون الانفاق الكلى (E) فى المجتمع من الانفاق الاستهلاكى (C) والانفاق الاستثمارى (I) والانفاق الحكومى (G) وصافى الانفاق بواسطة العالم الخارجى والذى يسمى بصافى الصادرات (EX - IM) . ولما كان مستوى الانفاق الاستثمارى يتوقف على سعر الفائدة وأيضا يمكن القول أن الانفاق الاستهلاكى يتأثر بسعر الفائدة ، فيمكن القول أن مستوى الانفاق الكلى (E) يتوقف على سعر الفائدة . فعند مستويات مختلفة من سعر الفائدة يكون هناك مستويات مختلفة مناظرة من الانفاق الكلى . ولما كان الانفاق الكلى هو الذى يحدد مستوى الدخل فيمكننا القول أن مستوى الدخل إنما يتأثر بسعر الفائدة ـــ وأن هناك مستويات من الدخل تقابل مستويات مختلفة من سعر الفائدة .

فكل سعر فائدة سائد فى سوق النقود يقابله مستوى دخل فى سوق السلع والخدمات . ومنحنى(IS) ما هو إلا مجموعة من هذه التجميعات من أسعار الفائدة والمقابل لها من مستويات الدخل . فهى تجميعات من سعر الفائدة ومستويات من الدخل عندما يكون سوق السلع والخدمات فى حالة توازن [٢] .

---

(٢) لماذا سمى بمنحنى (IS) ؟. نحن نعلم أن وضع التوازن فى سوق السلع والخدمات=

شكل (٥ـ١) يوضح كيفية إستنتاج منحنى (IS). والجزء (أ) من الشكل يوضح مستويات مختلفة من الانفاق المخطط المستقل (A) عند مستويات مختلفة من سعر الفائدة .

فالمنحنى (A_p) فى هذا الجزء من الشكل إنما يمثل الانفاق المستقل المعتزم . وإذا كنا فى مجتمع به قطاعين من الممكن أن ننظر إلى الانفاق المستقل المعتزم على أنه الانفاق الاستثمارى المعتزم (I_p) مضاف إليه (C_a) وبالتالى يكون المنحنى الموضح فى الجزء (أ) من الشكل هو منحنى الانفاق الاستثمارى مضاف إليه (C_a) الذى يوضح أن الانفاق الاستثمارى مضاف إليه (C_a) يكون (400) عند سعر فائدة (5%) ، ويكون (300) عند سعر فائدة (10%) ، ويكون (200) عند سعر فائدة (15%) . وكما أنه من الممكن أن ننظر إلى الانفاق المستقل على أساس أنه مكون من $(C_a + I_p)$، فمن الممكن أن ننظر إليه على أساس أنه مكون من $(C_a + I_p + G)$ فى مجتمع به ثلاث قطاعات .

ودعنا ننظر إليه على أساس أنه الانفاق المستقل المعتزم ــ بصرف النظر عما إذا كنا نتكلم عن مجتمع به قطاعين أو ثلاثة . فالمهم أن هذا الانفاق المستقل يتأثر بسعر الفائدة وأن لكل سعر فائدة هناك مستوى معين من هذا الانفاق المستقل يقابله ؛ كما هو موضح فى الجزء (أ) من الشكل . والجزء (ب) من الشكل يوضح أنه عند كل مستوى من هذا الانفاق المعتزم المستقل الموضح فى الجزء (أ) من الشكل هناك مستوى دخل (Y) يقابله .

فشكل (ب) ــ هو الشكل المعتاد الذى يوضح أن تقابل منحنى الانفاق

= يتحقق عندما يكون (الحقن = التسرب) أو في النموذج المبسط (S = I) ــ وعلى جميع نقاط منحنى (IS) فإن التوازن يتحقق أى (I = S).

راجع William S. Brown. Macroeconomics. Prentice - Hall International, Inc, Englewood Cliffs, New Jersey, 1988. P. 93.

الكلى المعتزم مع الخط المرشد يحدد مستوى الدخل . فالنقطة (A) فى الجزء (أ) من الشكل توضح أنه عندما يكون سعر الفائدة (15%) فإن مستوى الانفاق المستقل يكون (200). والجزء (ب) من الشكل يوضح انه عندما يكون الانفاق المستقل (200) فإن النقطة (A) فى هذا الجزء من الشكل توضح أن مستوى الدخل يكون (800) . وبالتالى فإننا نحصل على تجميع لسعر الفائدة ومستوى الدخل موضح بالنقطة (A) ــ وهو أنه عندما يكون سعر الفائدة (15%) فإن مستوى توازن الدخل يكون (800) ــ وهذه العلاقة موضحة بالنقطة (A) أيضا فى الجزء (جـ) من الشكل[٣] .

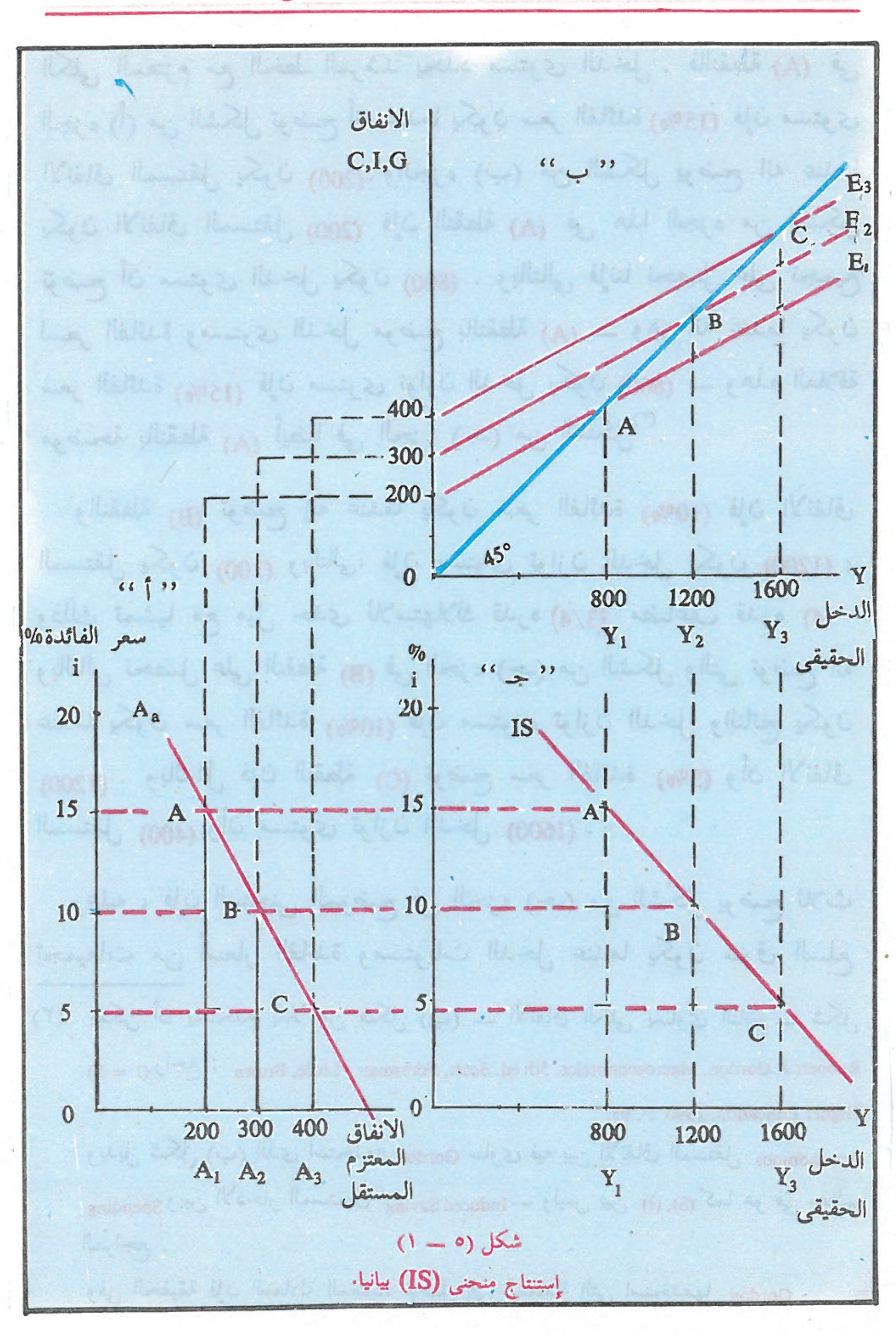
والنقطة (B) توضح إنه عندما يكون سعر الفائدة (10%) فإن الانفاق المستقل يكون (300) وبالتالى، فإن مستوى توازن الدخل يكون (1200) ، وذلك تمشيا مع ميل حدى للاستهلاك قدره (3/4) مضاعف قدره (4) وبالتالى نحصل على النقطة (B) فى الجزء (جـ) من الشكل والتى توضح أنه عندما يكون سعر الفائدة (10%) فإن مستوى توازن الدخل والناتج يكون (1200) . وبالمثل فإن النقطة (C) توضح سعر الفائدة (5%) وأن الانفاق المستقل (400) وأن مستوى توازن الدخل (1600) .

وعليه ، فإن المنحنى الموضح فى الجزء (جـ) من الشكل يوضح ثلاث تجميعات من أسعار الفائدة ومستويات الدخل عندما يكون سوق السلع

(٣) يمكن أن يستخدم بدلا من شكل (ب) ــ الانفاق الكلى يساوى الناتج ــ شكل (I = S) راجع : Roboert J. Gordon. Macroeconomics. 5th ed. Scott, Foresman / Little, Brown Higher Education. 1990. P. 95.

وبديل شكل (ب) الذى استخدمه Gordon ساوى فيه بين الانفاق المستقل Autonomous Spending وبين الادخار المستمال Induced Saving ــ وليس بين (S), (I) كما هو فى معظم المراجع .

وفى الحقيقة فإن المعادلة المعتادة توصل إلى المعادلة التى استخدمها Gordon =



شكل (٥ — ١)

إستنتاج منحنى (IS) بيانيا.

والخدمات فى وضع توازنى ـ وبالتالى فإن المنحنى المذكور هو منحنى (IS)

فمنحنى (IS) يوضح جميع التجميعات المختلفة من أسعار الفائدة (i) والدخل (Y) الذى يكون عندها سوق السلع والخدمات فى وضع توازن والذي يحدث عندما يكون الانفاق المعتزم يساوى الدخل ـ أى الطلب الكلى الفعال يساوى العرض الكلى ـ ولايكون هناك زيادة أو نقص فى المخزون . كما يتحقق التوازن عندما يكون الادخار يساوى الإستثمار فى مجتمع به قطاعين أو أن الادخار مضافاً إليه الضرائب يساوى الاستثمار مضاف إليه الانفاق الحكومى $(S + T = I + G)$ أو التسربات تساوى الحقن .

استنتاج معادلة (IS) :

يتحدد مستوى توازن الدخل والناتج كما إتضح لنا عند تساوى الناتج مع الانفاق المعتزم أو المخطط وفى ظل مجتمع به قطاعين عندما يتساوى الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط .

وبافتراض أن دالة الاستهلاك هى : $C = C_a + cY)$

ودالة الاستثمار $I = I_a$

فإن مستوى توازن الدخل والناتج يتحقق عندما :

$$Y = \frac{C_a + I_a}{I - c}$$

ولكن كما سبق أن أوضحنا فإن الانفاق يتوقف على سعر الفائدة . وللتبسيط سنعتبر أن الاستثمار فقط ـ باعتباره الجزء الهام من الانفاق الذى

$$= \quad Sa + s(Y) = I + G$$

$$s(Y) = -S_a + I + G$$

$$s(Y) = C_a + I + G$$

يتأثر بسعر الفائدة ــ هو دالة في سعر الفائدة وسنهمل أثر سعر الفائدة على الاستهلاك .

وبالتالى يمكن استنتاج معادلة (IS) على الوجه الآتي :

دالة الاستهلاك $C = C_a + cY$

دالة الاستثمار $I = I_a - gi$

وواضح أن الاستثمار داله عكسية فى سعر الفائده (i). وحيث أن معادلة (IS) تمثل وضع التوازن فى سوق السلع والخدمات :

$$Y = C + I$$

$$Y = C_a + cY + I_a - gi$$

$$Y - cY = C_a + I_a - gi$$

$$\boxed{Y = \frac{C_a + I_a}{1 - c} - g\frac{i}{1 - c}}$$

وهذه هى معادلة (IS)

وبالمثل أيضا :

$$S = S_a + sY$$

$$I = I_a - gi$$

$$S_a + sY = I_a - gi$$

$$sY = I_a - S_a - gi$$

$$\boxed{Y = \frac{I_a - S_a}{s} - g\frac{i}{s}}$$

وهذه هى معادلة (IS)

فمع جعل الاستثمار دالة عكسية فى سعر الفائدة ، فإن مستوى توازن الدخل يتغير عكسيا مع تغير سعر الفائدة . والجدول الذى يتكون من مستويات

من دخل التوازن المقابلة لأسعار فائدة مختلفة هو ما سبق أن أشرنا إليه على أنه جدول (IS) .

ولإيضاح كيفية استنتاج منحنى (IS) مع إستخدام المعادلات والأرقام فلنأخذ المثال التالي :

إذا فرضنا فى مجتمع ما أن $(I = 55 - 200\,i)$ و $(S = -40 + 0.20Y)$ فإننا نستطيع أن نستنتج مستويات مختلفة لدخل التوازن عند أسعار فائدة مختلفة . فإذا فرضنا أن سعر الفائدة (9%) فانه بالتعويض فى دالة الاستثمار عن $(i = 9\%)$ فإننا نحصل على :

$$I = 55 - 200 \times \frac{9}{100} = 37$$

وعندما يكون الاستثمار (37) فيمكننا الحصول على مستوى توازن الدخل بمساواة دالة الادخار مع دالة الاستثمار والتى تساوى (37) فينتج :

$$-40 + 0.20Y = 37$$

$$\therefore \quad Y = 385$$

وبالمثل عندما يكون سعر الفائدة (7%) فإن الاستثمار يساوى $(I = 41)$ و $(Y = 405)$

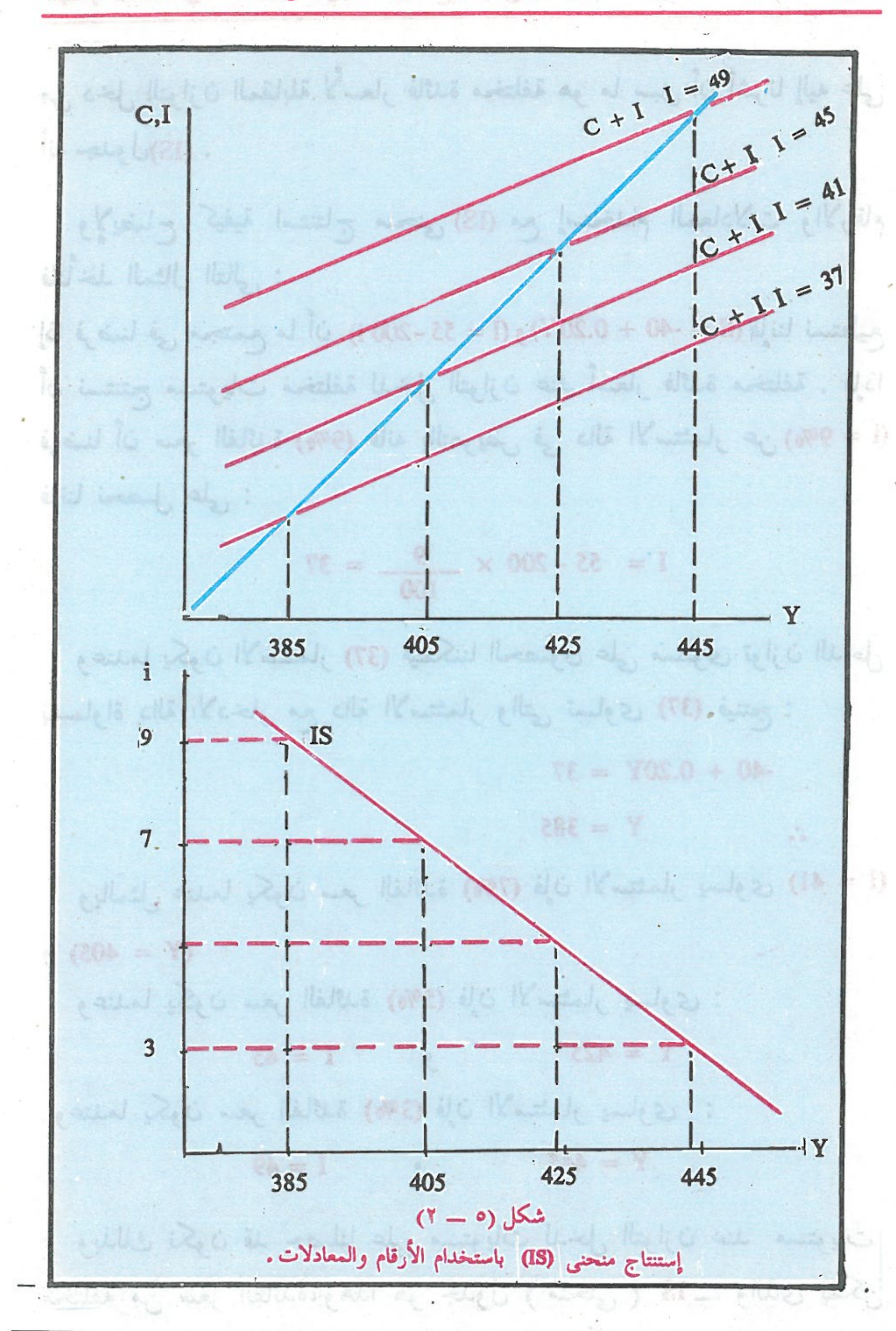
وعندما يكون سعر الفائدة (5%) فإن الاستثمار يساوى :

$$I = 45 \quad \text{و} \quad Y = 425$$

وعندما يكون سعر الفائدة (3%) فإن الاستثمار يساوى :

$$I = 49 \quad \text{و} \quad Y = 445$$

وبذلك نكون قد حصلنا على مستويات لدخل التوازن عند مستويات مختلفة من سعر الفائدة، وهذا هو جدول (منحنى) IS ــ والذى يمكن رسمه ممثلا لهذه العلاقة كما هو واضح من شكل (٥ــ٢) .



شكل (٥ — ٢)

إستنتاج منحنى (IS) باستخدام الأرقام والمعادلات .

وبالحصول على دالة استثمار معينة لمجتمع ، فإننا نستطيع استنتاج معادلة (IS) وبالتالى يمكن إيجاد مستويات توازن الدخل المختلفة الملائمة لأسعار فائدة مختلفة فإذا كان لدينا دالة استثمار كالآتى :

$$I = 55 - 200 i$$

وكانت دالة إدخار المجتمع هى :

$$S = - 40 + 0.20 Y$$

فتوازن الدخل يتحقق عندما :

$$S = I$$

$$- 40 + 0.20 Y = 55 - 200 i$$

$$0.20 Y = 95 - 200 i$$

$$\boxed{Y = 475 - 1000 i}$$

وهذه هى دالة (IS)

إنتقال منحنى (IS) :

حتى يمكن تفهم العوامل التى تؤدى إلى إنتقال منحنى (IS) فإننا سنُفَصِّل الانفاق الكلى إلى عناصره : الاستثمار ، والانفاق الحكومى ، والانفاق الاستهلاكى الذى يمكن التعبير عنه بواسطة دالة الادخار . وكما سيتضح لنا فإن تحرك دوال مكونات الانفاق الكلى تؤدى إلى تحرك منحنى (IS) . ولإيضاح ذلك فإننا سنبدأ من وضع التوازن فى مجتمع به ثلاث قطاعات :

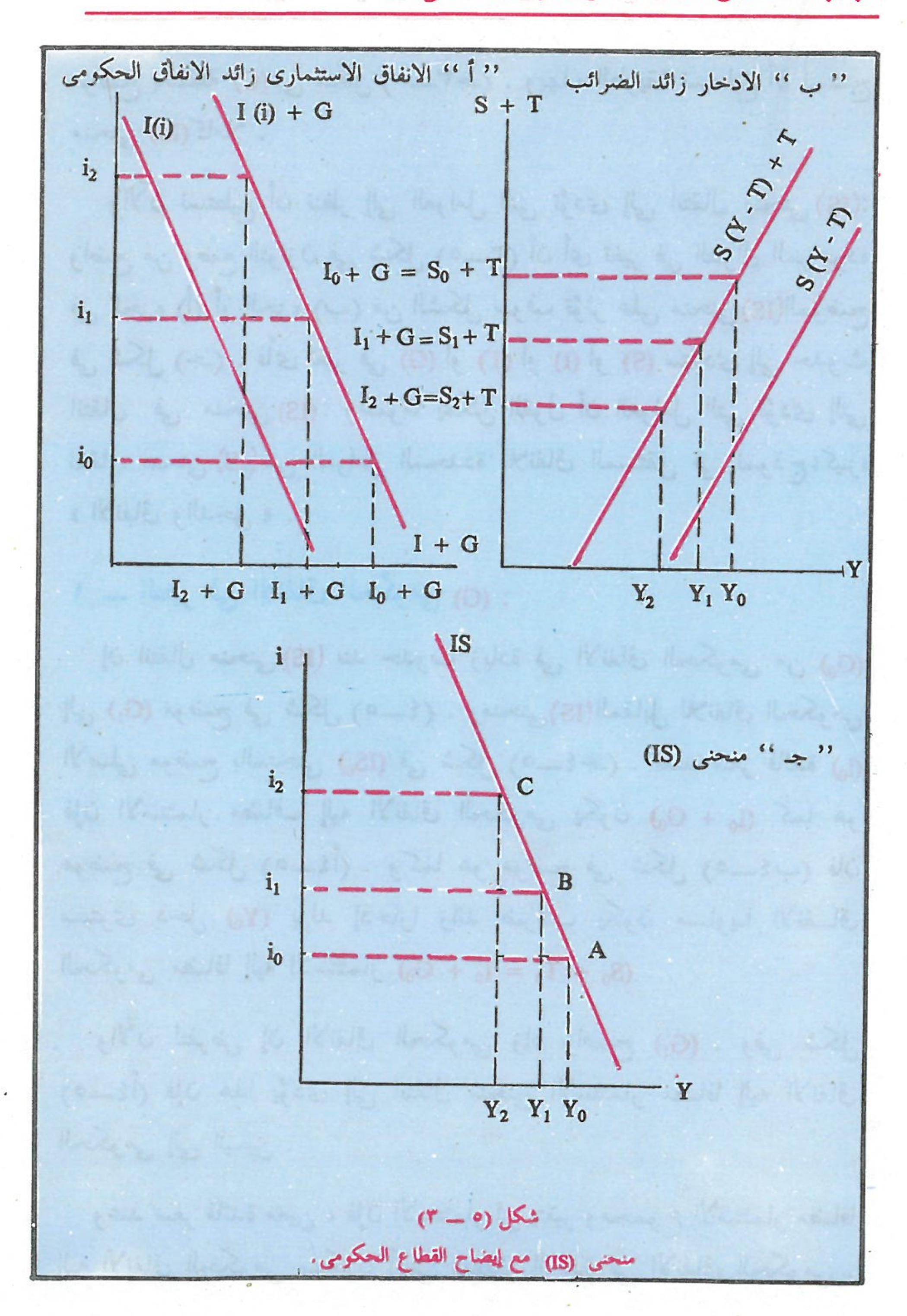
$$I (i) + G = s (Y - T) + T$$

وإستنتاج منحنى (IS) لهذه الحالة موضح فى شكل (٥ـــ٣) . ففى الجزء (أ) من الشكل رسمت كل من دالة الاستثمار ودالة الاستثمار زائدا الانفاق

الحكومى . ويلاحظ أن المنحنى (I + G) يقع إلى يمين دالة الاستثمار بمقدار ثابت هو مقدار الانفاق الحكومى (G) . وفى الجزء (ب) من الشكل رسمت دالة الادخار مقابل مستوى الدخل ــ كما رسم أيضا الادخار مضافا إليه الضرائب [s (Y - T) + T] . ولما كنا مفترضين أن الضريبة قدر ثابت ــ فان منحنى الادخار مضافا إليه الضرائب إنما يقع أعلى منحنى الادخار بمسافة ثابتة مساوية للضريبة (T) .

فإذا فرضنا سعر فائدة ــ مثل (i_0) فى شكل (٥ــ٣) ــ فعند سعر الفائدة المذكور فإن مستوى الاستثمار ــ I (i) ــ مضافا إليه قدر ثابت من الانفاق الحكومى يساوى $(I_0 + G)$. وعند التوازن فإن هذا يجب أن يتساوى مع مقدار المدخرات مضافا إليها الضرائب $(S_0 + T)$ فى الجزء (ب) من شكل (٥ــ٣) . ومستوى الدخل الذى يولد هذا المستوى من الادخار مضافا إليه الضرائب المحصلة هو (Y_0) . وعليه ، فإن أحد النقط على منحنى (IS) هى النقطة (A) فى شكل (٥ــ٣جـ) والتى تشير إلى تجميع بين سعر فائدة مقداره (i_0) ومستوى دخل مقدار (Y_0) . فإذا فرضنا سعر فائدة أعلى ــ وليكن (i_1) ــ فإن الاستثمار يكون أقل ومقدار إنفاق حكومى ثابت ، فإن الاستثمار زائدا الانفاق الحكومى يصبح $(I_1 + G)$. ولتحقيق مستوى توازن الدخل ، فإن قدرا أقل من المدخرات مضافا إليه الضرائب تكون مطلوبة . وهذا المستوى موضح فى شكل (٥ــ٣ب) بـ $(S_1 + T)$ وعند هذا المستوى الأقل من الادخار ، فإن الدخل يجب أن يكون (Y_1) الذى هو أقل من (Y_0) كما هو موضح فى شكل (٥ــ٣ب) . والنقطة الممثلة لهذا الوضع على منحنى (IS) هى النقطة (B) فى شكل (٥ــ٣جـ) .

وبالمثل نستطيع أن نتوصل الى أن سعر الفائدة (i_2) يستلزم مستوى دخل مقداره (Y_2) حتى يتحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات . وهذا



شكل (٥ ـــ ٣)

منحنى (IS) مع إيضاح القطاع الحكومى.

موضح بالنقطة (C) فى شكل (٥ــ٣جـ) . وبهذه الطريقة نستطيع أن نستنتج منحنى (IS) كاملا .

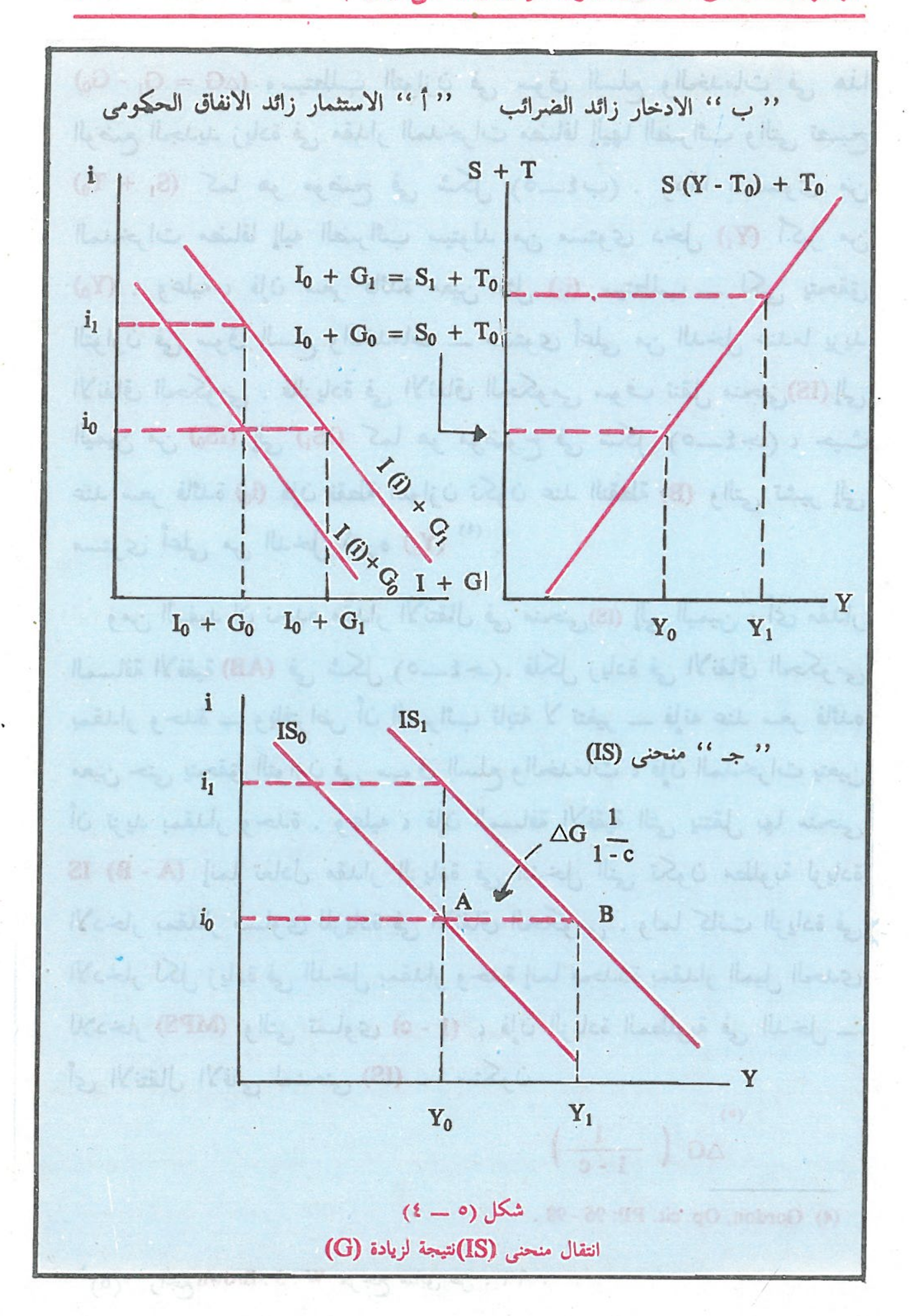
والآن نستطيع أن ننظر إلى العوامل التى تؤدى إلى انتقال منحنى (IS): واضح من وضع التوازن فى شكل (٥ــ٣) أن أى تغير فى الدوال الموجوده فى الجزء (أ) أو الجزء (ب) من الشكل سوف تؤثر على منحنى (IS) الموضح فى شكل (جـ) . فأى تغير فى (G) أو (T) أو (I) أو (S) ستؤدى إلى حدوث انتقال فى منحنى (IS). وعموما يمكن القول أن العوامل التى تؤدى إلى انتقال منحنى (IS) هى العوامل المحددة للانفاق المستقل فى نموذج «كينز» « الانفاق والدخل » .

١ ــ التغير فى الانفاق الحكومى (G) :

إن انتقال منحنى (IS) عند حدوث زيادة فى الانفاق الحكومى من (G_0) إلى (G_1) موضح فى شكل (٥ــ٤) . ومنحنى (IS) المقابل للانفاق الحكومى الاصلى موضح بالمنحنى (IS_0) فى شكل (٥ــ٤جـ) . فعند سعر فائدة (i_0) فإن الاستثمار مضاف إليه الانفاق الحكومى يكون $(I_0 + G_0)$ كما هو موضح فى شكل (٥ــ٤أ) . وكما هو موضح فى شكل (٥ــ٤ب) فان مستوى دخل (Y_0) يولد إدخارا زائد ضرائب يكون مساويا الانفاق الحكومى مضافا إليه الاستثمار $(S_0 + T_0 = I_0 + G_0)$.

والآن لنفرض إن الانفاق الحكومى زاد واصبح (G_1) . وفى شكل (٥ــ٤أ) فإن هذا يؤدى إلى انتقال منحنى الاستثمار مضافا إليه الانفاق الحكومى إلى اليمين .

وعند سعر فائدة معين ، فإن الاستثمار لن يتغير ومجموع الاستثمار مضافا إليه الانفاق الحكومى سيكون أعلى بمقدار الزيادة فى الانفاق الحكومى .



شكل (٥ ــ ٤)

انتقال منحنى (IS) نتيجة لزيادة (G)

$(\Delta G = G_1 - G_0)$. وسيتطلب التوازن فى سوق السلع والخدمات فى هذا الوضع الجديد زيادة فى مقدار المدخرات مضافا إليها الضرائب والتى تصبح $(S_1 + T_0)$ كما هو موضح فى شكل (٥ـــ٤ب) . وهذا المستوى من المدخرات مضافا إليه الضرائب سيتولد من مستوى دخل (Y_1) أكبر من (Y_0) . وعليه ، فإن سعر فائدة معين مثل (i_0) سيتطلب ـــ لكى يتحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات ـــ مستوى أعلى من الدخل عندما يزيد الانفاق الحكومى . فالزيادة فى الانفاق الحكومى سوف تنقل منحنى(IS) إلى اليمين من (IS_0) إلى (IS_1) كما هو موضوح فى شكل (٥ـــ٤جـ) ، حيث عند سعر فائدة (i_0) فإن نقطة التوازن تكون عند النقطة (B) والتى تشير إلى مستوى أعلى من الدخل قدره (Y_1) [٤] .

ومن المفيد ان نحدد مقدار الانتقال فى منحنى(IS) إلى اليمين ، أى مقدار المسافة الافقية (AB) فى شكل (٥ـــ٤جـ). فلكل زيادة فى الانفاق الحكومى بمقدار وحدة ـــ وبافتراض أن الضرائب ثابتة لا تتغير ـــ فإنه عند سعر فائده معين حتى يتحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات ، فإن المدخرات يتعين أن تزيد بمقدار وحدة . وعليه ، فإن المسافة الافقية التى ينتقل بها منحنى IS (A - B) إنما تعادل مقدار الزيادة فى الدخل التى تكون مطلوبة لزيادة الادخار بمقدار مساوى للزيادة فى الانفاق الحكومى . ولما كانت الزيادة فى الادخار لكل زيادة فى الدخل بمقدار وحدة إنما محددة بمقدار الميل الحدى للادخار (MPS) والتى تساوى (1 - c) ، فإن الزيادة المطلوبة فى الدخل ـــ أى الانتقال الافقى لمنحنى (IS) ـــ ستكون

$$\Delta G \left(\frac{1}{1 - c} \right)$$ [٥]

---

(4) Gordon, Op. cit. PP: 96 - 98 .

(٥) راجع W . S . Brown مرجع سابق ص : ٩٦ .

$$\therefore \Delta G = \Delta S = (1 - c)\, \Delta Y |_{i_0}$$

$$\therefore \Delta Y |_{i_0} = \Delta G \frac{1}{1 - c}$$

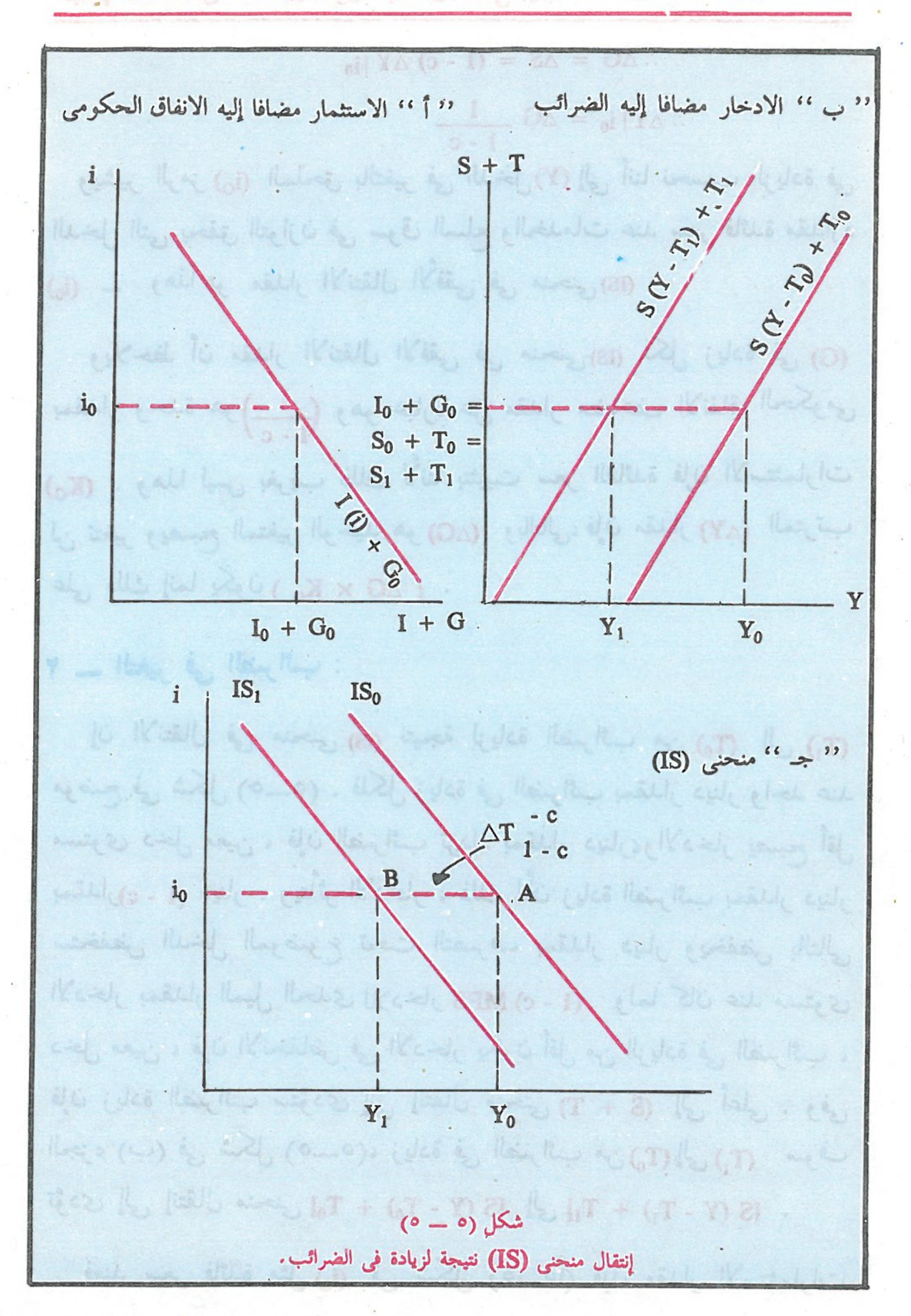
ويشير الرمز (i_0) الملحق بالتغير فى الدخل (Y) إلى أننا نحسب الزيادة فى الدخل التى يحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات عند سعر فائدة مقداره (i_0) ــ وهذا هو مقدار الانتقال الأفقى فى منحنى (IS)

ويلاحظ أن مقدار الانتقال الافقى فى منحنى (IS) لكل زيادة فى (G) بمقدار وحدة هو $\left(\frac{1}{1 - c}\right)$ ،وهو عبارة عن مقدار مضاعف الانفاق الحكومى (K_G) . وهذا ليس بغريب ذلك لأننا بتثبيت سعر الفائدة فإن الاستثمارات لن تتغير ويصبح المتغير الوحيد هو (ΔG) وبالتالى، فإن مقدار (ΔY) المترتب على ذلك إنما يكون $(\Delta G \times K_G)$.

٢ ــ التغير فى الضرائب :

إن الانتقال فى منحنى (IS) نتيجة لزيادة الضرائب من (T_0) الى (T_1) موضح فى شكل (٥ــ٥) . فلكل زيادة فى الضرائب بمقدار دينار واحد عند مستوى دخل معين ، فإن الضرائب تزداد بمقدار دينار،والادخار يصبح أقل بمقدار $(1 - c)$ دينار . ويتأثر الادخار ، ذلك لأن زيادة الضرائب بمقدار دينار ستخفض الدخل الموضوع تحت التصرف بمقدار دينار ويخفض بالتالى الادخار بمقدار الميل الحدى للادخار MPS $(1 - c)$. ولما كان عند مستوى دخل معين ، فإن الانخفاض فى الادخار يكون أقل من الزيادة فى الضرائب ، فإن زيادة الضرائب ستؤدى إلى إنتقال منحنى $(S + T)$ إلى أعلى . وفى الجزء (ب) في شكل (٥ــ٥)، زيادة فى الضرائب من (T_0) إلى (T_1) سوف تؤدى إلى إنتقال منحنى $[S(Y - T_0) + T_0]$ إلى $[S(Y - T_1) + T_1]$.

فعند سعر فائدة مثل (i_0) فى شكل (٥ــ٥أ) فإن مقدار الاستثمارات



شكل (٥ ـــ ٥)

إنتقال منحنى (IS) نتيجة لزيادة فى الضرائب.

مضافا إليها مقدار الانفاق الحكومى تكون عند $(I_0 + G_0)$. وحتى يتحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات عند هذا المستوى من الاستثمار مضافا إليه الانفاق الحكومى ، فإن ذلك يتطلب قدرا مساويا من المدخرات مضافا إليها الضرائب والموضح بمقدار $(S_0 + T_0)$ وهذا يتطلب مستوى دخل مقداره (Y_0) . هذا التجميع من (Y_0) و (i_0) إنما هو نقطة على منحنى (IS) الأصلى وهو (IS_0) ــ هذه موضحة فى شكل (٥ــ٥جـ) بالحرف (A) .

وبعد زيادة الضرائب ، فحتى يتحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات عند سعر فائدة (i_0) فإنه يجب أن يكون لدينا نفس المجموع من الضرائب والاخار . والسبب فى ذلك هو أنه لا يوجد تغير لا فى الاستثمار ولا فى الانفاق الحكومى . فعند زيادة الضرائب ــ فحتى يبقى مجموع الادخار مضافا إليه الضرائب ثابتا لا يتغير ــ فإن الادخار والدخل لابد وأن ايهبطا . ويصبح مستوى الدخل الذى يحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات هو (Y_1) كما هو موضح فى شكل (٥ــ٥ب) . والنقطة المقابلة لهذا الوضع على منحنى (IS) الجديد هى النقطة (B) فى شكل (٥ــ٥جـ) . فالزيادة فى الضرائب أدت إلى إنتقال منحنى (IS) الى إليسار .

وبالمثل ، كما هو الحال فى حالة زيادة الانفاق الحكومى ، فإننا نستطيع أن نحسب مقدار الانتقال فى منحنى (IS) نتيجة لزيادة فى الضرائب . فبالنسبة لسعر فائدة معين ، فإن تغيرا فى الضرائب لن يؤثر على الجانب الايسر من معادلة شرط تحقيق التوازن $[I + G = S + T]$. فالاستثمار (I) وكذلك الانفاق الحكومى (G) لن يتغيرا . وعليه ، فحتى يتحقق التوازن ــ عند نفس سعر الفائدة ــ فإن الجانب الايمن من المعادلة أيضا لا يتغير ــ أى الادخار مضافا إليه الضرائب يجب أن لا يتغير .

ويتطلب ذلك ، أن الزيادة فى الضرائب يجب أن تصحب بانخفاض مساو

فى الادخار .

ويمكن التعبير عن التغير فى الادخار على الوجه الآتى :

$$\Delta S = (1 - c) \Delta (Y - T) = (I - c) \Delta Y - (1 - c) \Delta T$$

وحتى يتحقق معادلة شرط تحقيق التوازن فإن ذلك يتطلب :

$$\Delta S + \Delta T = 0$$

$$(1 - c) \Delta Y - (1 - c) \Delta T + \Delta T = 0$$

$$(1 - c) \Delta Y - \Delta T + c \Delta T + \Delta T = 0$$

$$(1 - c) \Delta Y + c \Delta T = 0$$

$$(1 - c) \Delta Y = - c \Delta T$$

$$\Delta Y|_{i_0} = \frac{-c}{1 - c} \Delta T$$

والرمز (i_0) الملحق بـ (Y) يوضح أن التغير فى الدخل الذى يحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات يكون عند سعر فائدة (i_0) . ومن العرض السابق يتضح أن الدخل يجب أن يصبح أقل حتى يتحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات عند سعر فائدة (i_0) وذلك عند زيادة الضرائب .

ويلاحظ أن مقدار الانتقال فى منحنى (IS) نتيجة لزيادة فى الضرائب بمقدار وحدة إنما هو $\left(\frac{-c}{1 - c}\right)$ وهو فى الحقيقة مضاعف الضرائب (K_{Ta}).

وهذا واضح ، ذلك لأننا بتثبيتنا سعر الفائدة ، فإن الاستثمار لن يتغير . وبالتالى فنحن نحسب التغير فى توازن الدخل نتيجة لتغير فى الضرائب بمقدار وحدة وبافتراض أن مستوى الاستثمار ثابت . ويكون هذا هو بمقدار مضاعف الضريبة (K_{Ta}) والذى يساوى $\left(\frac{-c}{1 - c}\right)$.

ويجب ملاحظة إنه إذا حدثت زيادة متساوية فى كل من الانفاق الحكومى

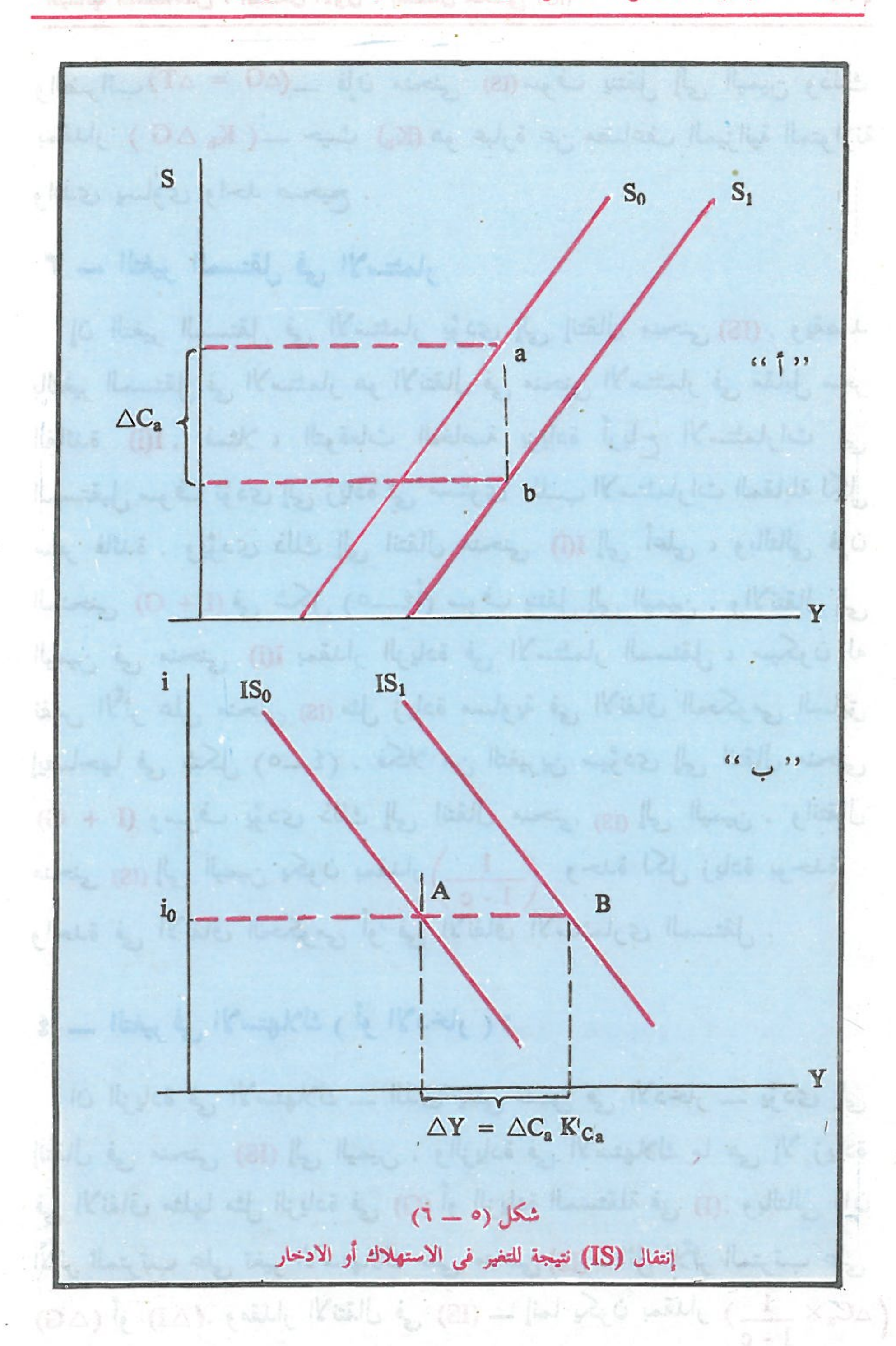
والضرائب ($\Delta G = \Delta T$) ــ فإن منحنى (IS) سوف ينتقل إلى اليمين وذلك بمقدار ($K_b \Delta G$) ــ حيث (K_b) هو عبارة عن مضاعف الميزانية المتوازنة والذى يساوى واحد صحيح .

٣ ــ التغير المستقل فى الاستثمار

إن التغير المستقل فى الاستثمار يؤدى إلى إنتقال منحنى (IS) . ويقصد بالتغير المستقل في الاستثمار هو الانتقال فى منحنى الاستثمار فى مقابل سعر الفائدة (I(i . فمثلا ، التوقعات الخاصة بزيادة أرباح الاستثمارات فى المستقبل سوف تؤدى إلى زيادة فى مستوى طلب الاستثمارات المقابلة لكل سعر فائدة . ويؤدى ذلك إلى انتقال منحنى (I(i إلى أعلى ، وبالتالى فإن المنحنى (I + G) فى شكل (٥ــ٤أ) سوف ينتقل إلى اليمين . والانتقال إلى اليمين فى منحنى (I(i بمقدار الزيادة فى الاستثمار المستقل ، سيكون له نفس الأثر على منحنى (IS) مثل زيادة مساوية فى الانفاق الحكومى السابق إيضاحها فى شكل (٥ــ٤) . فكلا من التغيرين سيؤدى إلى انتقال منحنى (I + G) وسوف يؤدى ذلك إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين . وانتقال منحنى (IS) إلى اليمين يكون بمقدار $\left(\frac{1}{1 - c}\right)$ وحدة لكل زيادة بوحدة واحدة فى الانفاق الحكومي أو فى الانفاق الاستثمارى المستقل .

٤ ــ التغير فى الاستهلاك (أو الادخار) :

ان الزيادة فى الاستهلاك ــ الذى يعنى نقص فى الادخار ــ يؤدى إلى إنتقال فى منحنى (IS) إلى اليمين . والزيادة فى الاستهلاك ما هى إلا زيادة فى الانفاق مثلها مثل الزيادة فى (G) أو الزيادة المستقلة فى (I). وبالتالى فإن الأثر المترتب على تغير الاستهلاك على منحنى (IS) مماثل للأثر المترتب على (ΔG) أو (ΔI). ومقدار الانتقال فى (IS) ــ إنما يكون بمقدار $\left(\Delta C_a \times \frac{1}{1 - c}\right)$



شكل (٥ ــ ٦)

إنتقال (IS) نتيجة للتغير فى الاستهلاك أو الادخار

كما هو موضح فى شكل (٥ــ٦) . والمسافة (ab) الموضحة فى شكل (٥ــ٦أ) ــ هى عبارة عن النقص فى المدخرات الذى ترتب على انتقال منحنى الادخار من (S_0) إلى (S_1) . وهذا يعنى زيادة فى الاستهلاك بنفس القدر أى [($\triangle C_a$) = (ab)]. والانتقال الافقى لمنحنى (IS) من (IS_0) إلى (IS_1) ــ المسافة (AB) ــ إنما تساوى ($\triangle C_a \times K_{ca}$) ــ حيث (K_{ca}) هو مضاعف الانفاق أى ($\frac{1}{1 - c}$) .

نخلص مما تقدم إلى :

١ ــ زيادة الانفاق التى قد تتخذ شكل زيادة فى الاستهلاك ($\triangle C$) أو زيادة فى الاستثمار ($\triangle I$) أو زيادة فى الانفاق الحكومى ($\triangle G$) تؤدى إلى إنتقال منحنى (IS) إلى اليمين . كما أن نقص الانفاق يؤدى إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليسار .

٢ ــ مقدار الانتقال الافقى فى منحنى (IS) نتيجة لتغير الانفاق يساوى مقدار التغير فى الانفاق ($\triangle E$) مضروبا فى مضاعف الانفاق (K_e) .

٣ ــ زيادة الضرائب تؤدى أيضا إلى إنتقال منحنى (IS) إلى اليسار ونقص الضرائب تؤدى إلى إنتقال منحنى (IS) إلى اليمين .

٤ ــ مقدار الانتقال الأفقى فى منحنى (IS) نتيجة لـ ($\triangle T$) يكون بمقدار ($\triangle T \times K_T$) حيث (K_T) هى مضاعف الضرائب .

معادلة (IS) فى مجتمع به ثلاث قطاعات :

معادلة التوازن فى حالة مجتمع به ثلاث قطاعات هى :

$$Y = \frac{C_a + I_a - gi + G - c\,T_a}{1 - c}$$

ومن المعادلات التى توضح سلوكا معينا للاقتصاد القومى والخاصة بالقطاع

العائلى وقطاع الاعمال والقطاع الحكومى يمكن إستنتاج معادلة (IS)

فإذا فرضنا أن :

$$C = 40 + 0.80\ Yd$$

$$I = 55 - 200\ i$$

$$G = 20 , \qquad Ta = 20$$

فإن مستوى توازن الدخل يتحقق عندما :

$$Y = C + I + G$$

$$Y = 40 + 0.80\ (Y - 20) + 55 - 200i + 20$$

$$0.20Y = 99 - 200i$$

$$Y = 495 - 1000i$$

وهذه هى معادلة (IS)

ويلاحظ أن معادلة التوازن في مجتمع به ثلاث قطاعات فى حالة ما إذا كانت الضريبة دالة فى الدخل :

$$Y = \frac{C_a + I_a - gi + G - cT_a}{1 - c + ct}$$

ويمكن بالتالى إستنتاج معادلة (IS) بنفس الطريقة السابقة . وعادة ما تكتب على الوجه الآتي :

$$Y = \frac{C_a + I_a + G - c\,T_a}{1 - c + ct} - g\ \frac{i}{1 - c + ct}$$

العوامل المحددة لانحدار منحنى IS :

من المسائل الهامة فى دارسة نموذج (IS - LM) . هو التعرف على العوامل

المحددة لانحدار (IS) . والسبب فى ذلك أن انحدار منحنى (IS) ـــ كما سيتضح لنا فيما بعد ـــ من العوامل المحددة للفاعلية النسبية لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية [١] .

١ ـــ مدى استجابة الاستثمار للتغيرات فى سعر الفائدة :

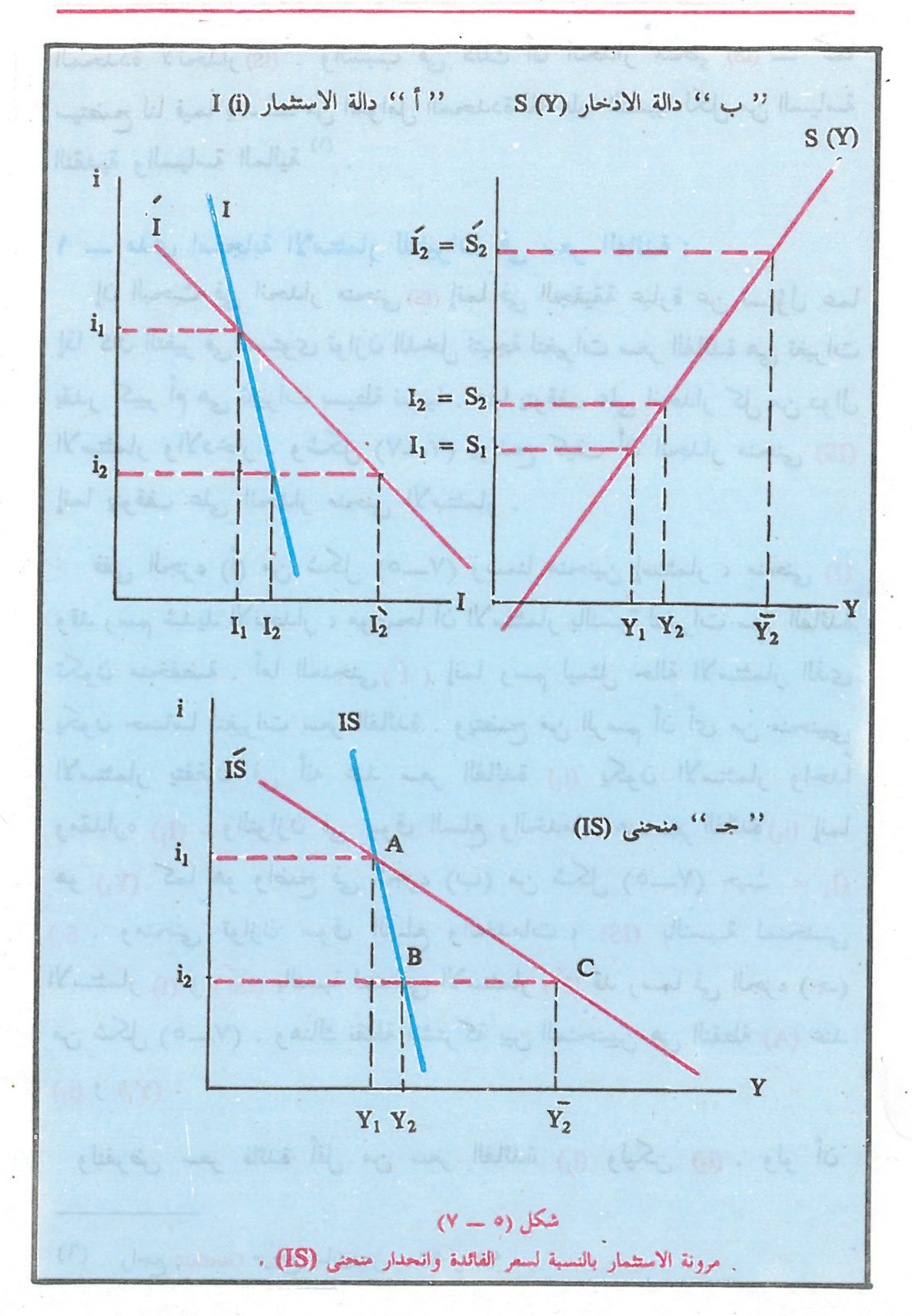
إن البحث فى انحدار منحنى (IS) إنما فى الحقيقة عبارة عن تساؤل عما إذا كان التغير فى مستوى توازن الدخل نتيجة لتغيرات سعر الفائدة هى تغيرات بقدر كبير أم هى تغيرات بسيطة نسبيا . هذا يتوقف على انحدار كل من دوال الاستثمار والادخار . وشكل (٧ـــ٧) يوضح كيف أن انحدار منحنى (IS) إنما يتوقف على انحدار منحنى الاستثمار .

ففى الجزء (أ) من شكل (٥ـــ٧) رسمنا منحنين إستثمار ، منحنى (I) وقد رسم شديد الانحدار ، موضحا أن الاستثمار بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة تكون منخفضة . أما المنحنى ($\acute{I}$) إنما رسم ليمثل حالة الاستثمار الذى يكون حساسا لتغيرات سعر الفائدة . ويتضح من الرسم أن أى من منحنيي الاستثمار يتفقان فى أنه عند سعر الفائدة (i_1) يكون الاستثمار واحداً ومقداره (I_1) . والتوازن فى سوق السلع والخدمات عند سعر الفائدة (i_1) إنما هو (Y_1) كما هو واضح فى الجزء (ب) من شكل (٥ـــ٧) حيث ($I_1 = S_1$) . ومنحنى توازن سوق السلع والخدمات ، (IS) بالنسبة لمنحنى الاستثمار (I) و ($\acute{IS}$) بالنسبة لمنحنى الاستثمار ($\acute{I}$) قد رسما فى الجزء (جـ) من شكل (٥ـــ٧) . وهناك نقطة مشتركة بين المنحنيين هى النقطة (A) عند (i_1) و (Y_1) .

ولنفرض سعر فائدة أقل من سعر الفائدة (i_1) وليكن (i_2) . ولو أن

---

(٦) راجع Gordon مرجع سابق،ص : ٩٨ و ٩٩ .



شكل (٥ — ٧)

مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة وانحدار منحنى (IS) .

الاستثمار كان ممثلا بالمنحنى (I) فى شكل (٥ــ٧أ) ، فإنه عند سعر فائدة أقل (i_2) فإن الاستثمار سيزداد إلى (I_2) والتوازن فى سوق السلع والخدمات يتطلب زيادة مماثلة فى الادخار وبالتالى يزداد الادخار من (S_1) الى (S_2) . وبالتالى فإن ذلك يتطلب زيادة فى مستوى الدخل لتولد هذه الزيادة فى المدخرات فيزداد الدخل من (Y_1) إلى (Y_2) ، كما هو موضح فى شكل (٥ــ٧ب) . وبالنسبة لمنحنى (IS) فإننا سنتحرك الى النقطة (B) فى الجزء (جـ) من شكل (٥ــ٧) . ويلاحظ أنه نظرا لان منحنى الاستثمار (I) إنما هو نسبيا أقل حساسية لتغيرات سعر الفائدة ، فإن الزيادة فى مستوى الاستثمار عندما ينخفض سعر الفائدة إلى (i_2) تكون صغيرة . وبالتالى ، فإن الزيادة المطلوبة فى المدخرات تكون صغيرة وعليه ، فإن التغير فى مستوى الدخل من (Y_1) إلى (Y_2) يكون صغيرا . وبالتالى فإن منحنى (IS) فى هذه الحالة يكون إنحداره كبيرا نسبيا . فمستويات أقل من سعر الفائدة يقابلها زيادات طفيفة فى مستويات الدخول على طول منحنى توازن سوق السلع والخدمات .

والآن لننظر إلى الحالة التى يكون فيها منحنى الاستثمار أقل انحدارا مثل (I') فى الجزء (أ) من شكل (٥ــ٧) . فعند سعر فائدة أقل ــ (i_2) ــ فإن الاستثمار سوف يزداد من (I_1) إلى (I'_2) ــ وبالتالى فإن الزيادة المطلوبة فى المدخرات تكون كبيرة وتصبح (S'_2) . وهذه تتطلب مستوى دخل أكبر بقدر أعلى نسبيا . فيزداد الدخل من (Y_1) إلى (Y_2) . ونصبح عند النقطة (C) على منحنى (IS) فى الجزء « جـ » من شكل (٥ــ٧) . وفى هذه الحالة فإن الاستثمار أكبر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة . وبالتالى فإن الزيادة فى الاستثمار تكون كبيرة نتيجة لانخفاض سعر الفائدة من (i_1) إلى (i_2) . وبالتالى، فإن المدخرات يجب أن تزيد بمقدار أكبر من الحالة التى يكون فيها الاستثمار غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة . ولهذا السبب فإن الدخل يجب

أن يزيد بمقدار أكبر . وبالتالى فإن منحنى توازن سوق السلع والخدمات (IS) يكون أقل إنحدارا ــ اكثر إستواء **Flatter** ــ فى الحالة التى يكون فيها الاستثمار أكثر حساسية لتغيرات سعر الفائدة .

وعليه ، فإن هذا هو العامل الأول المحدد لانحدار منحنى(IS) : فمنحنى (IS) يكون نسبيا أكثر إنحدارا لو أن مرونة منحنى الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة كانت منخفضة . ويكون المنحنى أقل إنحدارا كلما كانت مرونة منحنى الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة كبيرة .

والحالة المتطرفة لانحدار منحنى (IS) هى الحالة التى يكون فيها مرونة منحنى الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة مساوية (للصفر)ــ أى عديم المرونة . فالاستثمار فى هذه الحالة يكون كلية غير حساس بالنسبة لسعر الفائدة . ففى هذه الحالة فان منحنى الاستثمار فى شكل (٥ــ٧أ) يكون رأسيا . ويمكن للقارىء أن يتوصل ــ على ضوء التحليل السابق ــ إلى أن منحنى (IS) سيكون فى هذه الحالة رأسيا أيضا .

ففى هذه الحالة ، فإن انخفاض سعر الفائدة من (i_1) الى (i_2) لن يؤدى إلى أى زيادة اطلاقا فى الاستثمار . وبالتالى ، فإن التوازن فى سوق السلع والخدمات سوف يتطلب نفس المستوى من الادخار عند (i_2) تماما مثل عند (i_1).ـ وبالتالى، فإنه لن تكون هناك أى زيادة فى الدخل . ومعنى ذلك ، أن منحنى (IS) يكون رأسيا .

وباستخدام المعادلات : إذا فرضنا أن مجتمعا به قطاعين حيث دالة الاستهلاك هى $(C = 10 + 0.75\,Y)$، وفرضنا أن دالة الاستثمار المرنة المشار إليها فى شكل (٥ــ٧أ) بـ (I') هى :

$$I' = 150 - 1000\,i$$

وأن منحنى (IS′) المناظر سيكون هو (Y = 640 - 4000i) . ولو فرضنا أن دالة الاستثمار الأقل مرونة والمشار اليها فى شكل (٥ــ٧أ) بـ (I) هى (I = 70 - 200i) فإن منحنى (IS) المناظر سيكون هو :

$$Y = 320 - 800i$$

ويلاحظ من معادلة (IS′) و (IS) أن انحدار منحنى (IS′) أقل من إنحدار منحنى (IS) . فمقلوب معامل (i) [4000 فى حالة (IS′) و 800 فى حالة (IS)] هو الانحدار . فانحدار (IS′) يساوى $\frac{1}{4000}$ وانحدار (IS) هو :

$$\frac{1}{800} \qquad \frac{1}{4000} \qquad \frac{1}{800}$$

ويوضح ذلك أن انحدار (IS) يكون أكبر عندما يكون طلب الاستثمار غير حساس بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة . أى عندما يكون طلب الاستثمار غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة كما هو الوضع بالنسبة لدالة الاستثمار (I) ومنحنى (IS) .

٢ ــ انحدار منحنى الادخار أى قيمة الميل الحدى للادخار (أو قيمة الميل الحدى للاستهلاك) :

العامل الثانى المحدد لانحدار منحنى (IS) هو إنحدار منحنى الادخار الذى هو عبارة عن الميل الحدى للادخار . وبالتالى يمكن القول أن العامل الثانى المؤثر فى انحدار منحنى (IS) هو قيمة الميل الحدى للادخار أو قيمة الميل الحدى للاستهلاك أو بعبارة أخرى قيمة المضاعف . فكل هذا يؤدى إلى نفس المعنى .

ونحن نعلم أنه كلما زاد الميل الحدى للادخار (MPS) فإن منحنى الادخار الموضح فى شكل (٥ــ٧أ) يصبح أكثر إنحدارا . نمجرد أن حددنا

إنحدار منحنى الاستثمار ، فإننا نثبت الزيادة فى الاستثمار نتيجة لتغير معين فى سعر الفائدة .

فانخفاض معين فى سعر الفائدة سوف يؤدى إلى زيادة معينة فى الاستثمار . وحتى يتحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات على منحنى (IS) ، فإن الادخار يجب يزداد بنفس مقدار الزيادة فى الاستثمار . فلو أن (MPS) كانت عالية نسبيا ، فإن زيادة صغيرة نسبيا فى الدخل تكون كافية لتوليد الزيادة المطلوبة فى المدخرات وذلك بالمقارنة بالحالة التى يكون فيها (MPS) منخفض نسبيا .

وعليه ، فإنه نتيجة لانخفاض معين فى سعر الفائدة ، فإن مقدار الزيادة فى الدخل التى تترتب على ذلك ، لتحقيق التوازن فى سوق السلع والخدمات، تكون أصغر كلما كانت قيمة الميل الحدى للادخار (MPS) مرتفعة (الميل الحدى للاستهلاك منخفض أو المضاعف صغيرا) . وتكون أكبر كلما كانت قيمة الميل الحدى للادخار (MPS) منخفضة (الميل الحدى للاستهلاك مرتفعا أو المضاعف كبيرا) .

ومن هذا نصل إلى الخلاصة : أن منحنى (IS) يكون أكبر إنحدارا كلما كان الميل الحدى للادخار (MPS) مرتفعا ــ أى الميل الحدى للاستهلاك منخفضا ــ أى المضاعف صغيرا . ومنحنى (IS) يكون أقل إنحدارًا كلما كان الميل الحدى للادخار منخفضا ــ أى الميل الحدى للاستهلاك مرتفعا ــ أى المضاعف كبيرا .

وباستخدام المعادلات فى مجتمع به قطاعين حيث دالة الاستثمار هى (I = 150 - 1000i). ولنفرض أن الميل الحدى للاستهلاك يساوى (0.50) وأن دالة الاستهلاك تساوى :

$$C = 70 + 0.50Y$$

(الميل الحدى للادخار = 0.50 ـــ المضاعف يساوى 2)

فإن دالة (IS) المقابلة تكون (Y = 440 - 2000 i) فلو أن الميل الحدى للاستهلاك كان أكبر (0.75) [الميل الحدى للادخار أصغر (0.25) ـــ المضاعف أكبر (4) ،وأن دالة الاستهلاك أصبحت (C = 10 + 0.75) فإن دالة (IS) المقابلة تكون (Y = 640 - 4000i) .

وواضح أن إنحدار منحنى (IS) فى الحالة الأولى حيث (MPC = 0.50) يكون أكبر من انحدار منحنى (IS) فى الحالة الثانية التى يكون فيها (MPC = 0.75) .

وعليه ، فإن انحدار منحنى (IS) يتغير طرديا مع تغير الميل الحدى للادخار . كما أن هذا الانحدار يتغير عكسيا مع الميل الحدى للاستهلاك ومع المضاعف . هذا بشرط أن تكون هناك إستجابة للاستثمار لتغيرات سعر الفائدة .

□ □ □

فلو أن الميل الحدى للاستهلاك كان مساويا للصفر ـــ أى الميل الحدى للادخار يساوى (١) ـــ ففى هذه الحالة فإن إنحدار منحنى (IS) يكون كبيرا لكنه ليس ما لا نهاية ـــ أى أن المنحنى (IS) لا يكون رأسيا ما لم يكن منحنى الاستثمار عديم المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة .

فلو أن الميل الحدى للاستهلاك كان مساويا للواحد ـــ أى الميل الحدى للادخار يساوى صفر ـــ فإن منحنى (IS) يكون له انحدارا مساويا للصفر ، أى يكون المنحنى أفقيا بشرط ألا يكون منحنى الاستثمار عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة .

ولو أن كل من مرونة طلب الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة والميل الحدى

للاستهلاك (الميل الحدى للادخار) يحددان إنحدار منحنى(IS) ، إلا أن مرونة طلب الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة لها الأولوية فى إيضاح إنحدار منحنى(IS) .

وكما سبق أن أوضحنا فإن شرطا ضروريا حتى يكون منحنى(IS) له إنحدار سالب هو أن دالة الاستثمار يجب أن تكون لديها إستجابة لتغيرات سعر الفائدة .

وعندما نوسع النموذج ليشمل أربع قطاعات (القطاع العائلى ــ الاستثمار ــ الحكومة ــ العالم الخارجى) فإنه فى هذه الحالة يقال أن إنحدار منحنى(IS) يتوقف على مرونة الانفاق بالنسبة لسعر الفائدة وعلى الميل الحدى للانفاق والميل الحدى للتسرب . وإستجابة الانفاق لتغيرات سعر الفائدة يبقى شرطا ضروريا حتى يمكن أن يصبح منحنى (IS) له إنحدار سالب .

□ □ □

الفصـل الثاني

التوازن فى سوق النقود:

منحنى (LM).



الفصل الثانى

التوازن فى سوق النقود :
منحنى (LM)

إن سعر الفائدة هو اكثر المتغيرات الاقتصادية حساسية . وهو من أصعب المتغيرات الاقتصادية التى يمكن التنبؤ بها .

والتساؤل هو ماهى المحددات النظرية لسعر الفائدة ؟. والاجابة عى ذلك أن هناك الكثير من العوامل التى تدخل فى تحديد سعر الفائدة . فرجال البنوك يحددون سعر فائدة الاقتراض لتغطية مخاطر عدم السداد ، توقعات التضخم ، والتفضيل الزمنى . وعندما يكون لديهم الكثير من النقود للاقراض فهم يعمدون لاقراضها عند سعر فائدة منخفض. والعكس صحيح ، عندما تكون كمية النقود لديهم منخفضة . ومن جهة أخرى ، فان المقترضين من رجال الاعمال يكونوا على إستعداد لدفع سعر فائدة مرتفع ، إذا كانوا يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيق أرباح عالية من إستثماراتهم . وكذلك المستهلكون يكونوا على إستعداد لدفع سعر فائدة مرتفع وذلك فقط لو أنهم كانوا يتوقعون أن دخولهم فى المستقبل ستزداد بقدر كافى لسداد الدين . وهناك الكثير من العوامل الاخرى التى تؤثر فى تحديد سعر الفائدة . ولكن المشكلة لاشك أنها واضحة . فسعر الفائدة إنما هو الوصلة بين الحاضر وبين المستقبل المجهول . والكثير من العوامل التى تؤثر فى سعر الفائدة لا يمكن ملاحظتها . ومحاولة إدخال كل هذه المتغيرات فى نموذج والتعبير عن هذه المتغيرات تعبيرا كميا ــ مسألة غاية فى الصعوبة إن لم تكن مستحيلة . ومع ذلك فيمكننا

أن نحصل على تصور عن الكيفية التى يتحدد بها سعر الفائدة وذلك باستخدام النموذج المبسط الخاص بطلب وعرض النقود .

عـرض النقـــود :

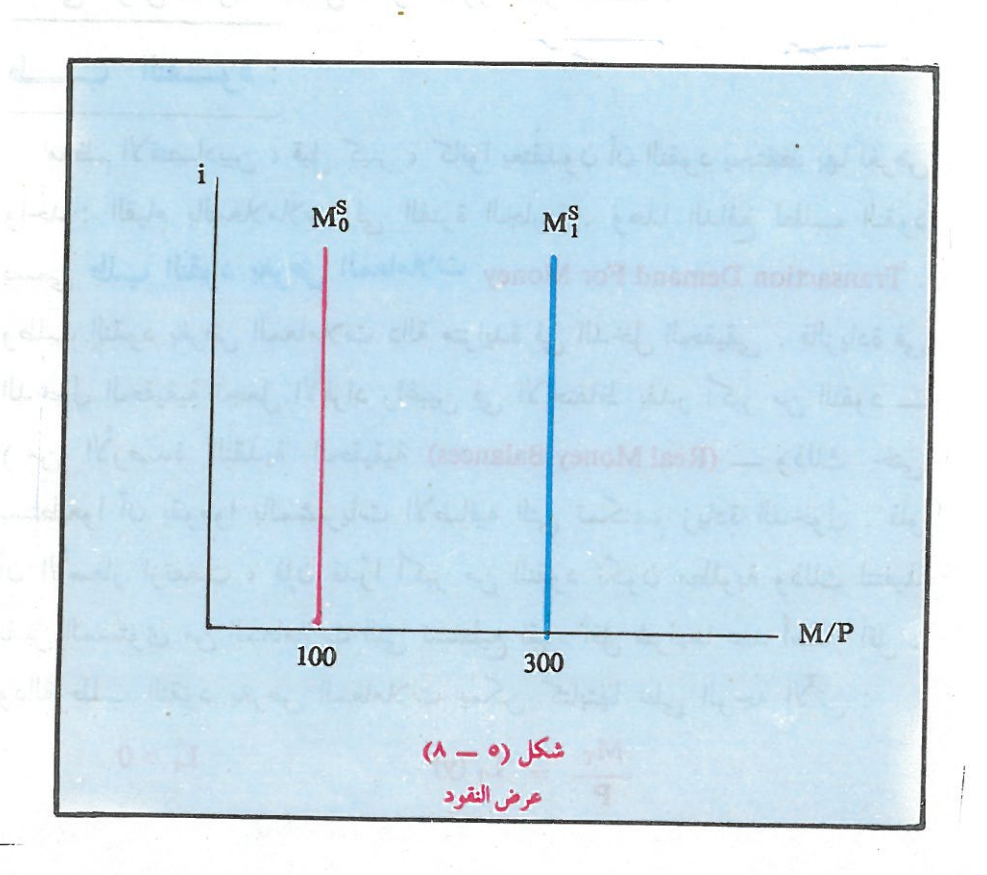
إن المكونات الرئيسية لعرض النقود هى الودائع تحت الطلب والعملة لدى الافراد خارج البنوك . وتستطيع البنوك خلق النقود عن طريق فتح حسابات ودائع تحت الطلب للعملاء وذلك عن طريق منحهم قروضا . والبنوك المركزية هى التى تقوم بتنظيم عملية منح البنوك للقروض. وبالتالى، تفرض رقابة على مقدار ما تستطيع البنوك خلقه من نقود . وعادة ما يفترض أن البنوك المركزية لها رقابة كاملة على عرض النقود فتستطيع أن تحدد البنوك المركزية مقدار المعروض من النقود . وعادة ما ينظر الى عرض النقود على أساس أنه متغير خارجى Exogenous ؛ مما يعنى أن عرض النقود مستقل ولا يتغير مع تغير النشاط الاقتصادى .

وعند الكلام على عرض النقود ، من المهم التفرقة بين التغيرات الحقيقية Real وبين التغيرات النقدية Nominal . وعموما فان مثل هذه التفرقة واجبة بالنسبة للمتغيرات فى التحليل النقدى . فالعرض الحقيقى للنقود انما هو مقياس للقوة الشرائية للنقود . ويمكن التوصل الى العرض الحقيقى للنقود عن طريق تكميش العرض النقدى للنقود باستخدام الرقم القياسى للأسعار . وعليه فان فرض عرض النقود الحقيقى يمكن كتابته على الوجه التالى .

$$\frac{M^S}{P} = \frac{M^O}{P}$$

ومن المهم أيضا أن نفرق بين سعر الفائدة الحقيقى وسعر الفائدة النقدى .

سعر الفائدة النقدى Nominal Interest Rate (r) ـــ هو عبارة عن سعر الفائدة الذى تحصله المؤسسات المقرضة . **أما سعر الفائدة الحقيقى Real Interest Rate(i)** فهو عبارة عن القوة الشرائية لتكلفة القروض . فمثلا لو ان (100) دينار قد أُقترضت بسعر فائدة نقدى (10%) ، ففى هذه الحالة يجب دفع (110) دينار عند إستحقاق القرض فى نهاية السنة . وعما إذا كان هذا سعر فائدة مرتفعا أو منخفضا إنما يتوقف على ماذا يحدث للتضخم خلال السنة . فلو أن التضخم كان (10%) خلال السنة ؛ فمعنى ذلك أنه أصبح يتكلف (110) دينارًا السنة القادمة ما يتكلف (100) دينارًا الآن . وفى هذه الحالة ، فان المقترض سوف يعيد للمقترض نفس القوة الشرائية التى إقترضها ، وبذلك فإن سعر الفائدة الحقيقى يكون (صفرا). وعملا، فإن حساب سعر



شكل (٥ — ٨)
عرض النقود

الفائدة يصبح معقدا بعض الشيء ، ذلك لأنه من الضرورى تقدير مقدار التضخم قبل أن يمنح القرض . ولكننا فى هذا الجزء من الدراسة سوف نؤجل هذه الحسابات ونفترض أن التضخم مقداره صفرا .

وبيانيا ، فإن عرض النقود ، يكون خطا رأسيا ـــ كما هو موضح فى شكل (٥ـــ٨) ـــ حيث (M/P) هو العرض الحقيقى للنقود و (i) هو سعر الفائدة الحقيقى .

والزيادة فى عرض النقود ـــ الأرصدة النقدية الحقيقية ـــ يمكن أن تحدث بواسطة البنك المركزى . وسيؤدى ذلك إلى إنتقال منحنى عرض النقود بعيدا عن محور سعر الفائدة . وباتباع البنك المركزى لسياسة انكماشية ، فإن منحنى عرض النقود سينتقل نحو محور سعر الفائدة .

طـــلب النقـــود :

معظم الاقتصاديين ، قبل كينز ، كانوا يعتقدون أن النقود يحتفظ بها لغرض واحد : القيام بالمعلامات فى الفترة الجارية . وهذا الدافع لطلب النقود يسمى **طلب النقود بغرض المعاملات** **Transaction Demand For Money** .

وطلب النقود بغرض المعاملات دالة متزايدة فى الدخل الحقيقى . فالزيادة فى الدخول الحقيقية تجعل الأفراد راغبين فى الاحتفاظ بقدر أكبر من النقود ـــ (من الأرصدة النقدية الحقيقية **(Real Money Balances)** ـــ وذلك حتى يستطيعوا أن يقوموا بالمشتريات الاضافيه التى تمكنهم زيادة الدخول . فلو أن الأسعار ارتفعت ، فإن قدرًا أكبر من النقود تكون مطلوبة وذلك لتنفيذ نفس المستوى من المعاملات التى تستطيع نقود أقل شراءها عند أسعار أقل .

ودالة طلب النقود بغرض المعاملات يمكن كتابتها على الوجه الآتى :

$$\frac{M_T}{P} = L_1 (y) \qquad L_1 > 0$$

وكمثال ، لنفرض أن طلب النقود بغرض المعاملات قد قدر على أساس أنه دالة خطية ويساوى نصف الدخل ــ أى (k) تكون مساوية (0.5) كما هو موضح فى المعادلة الآتى :

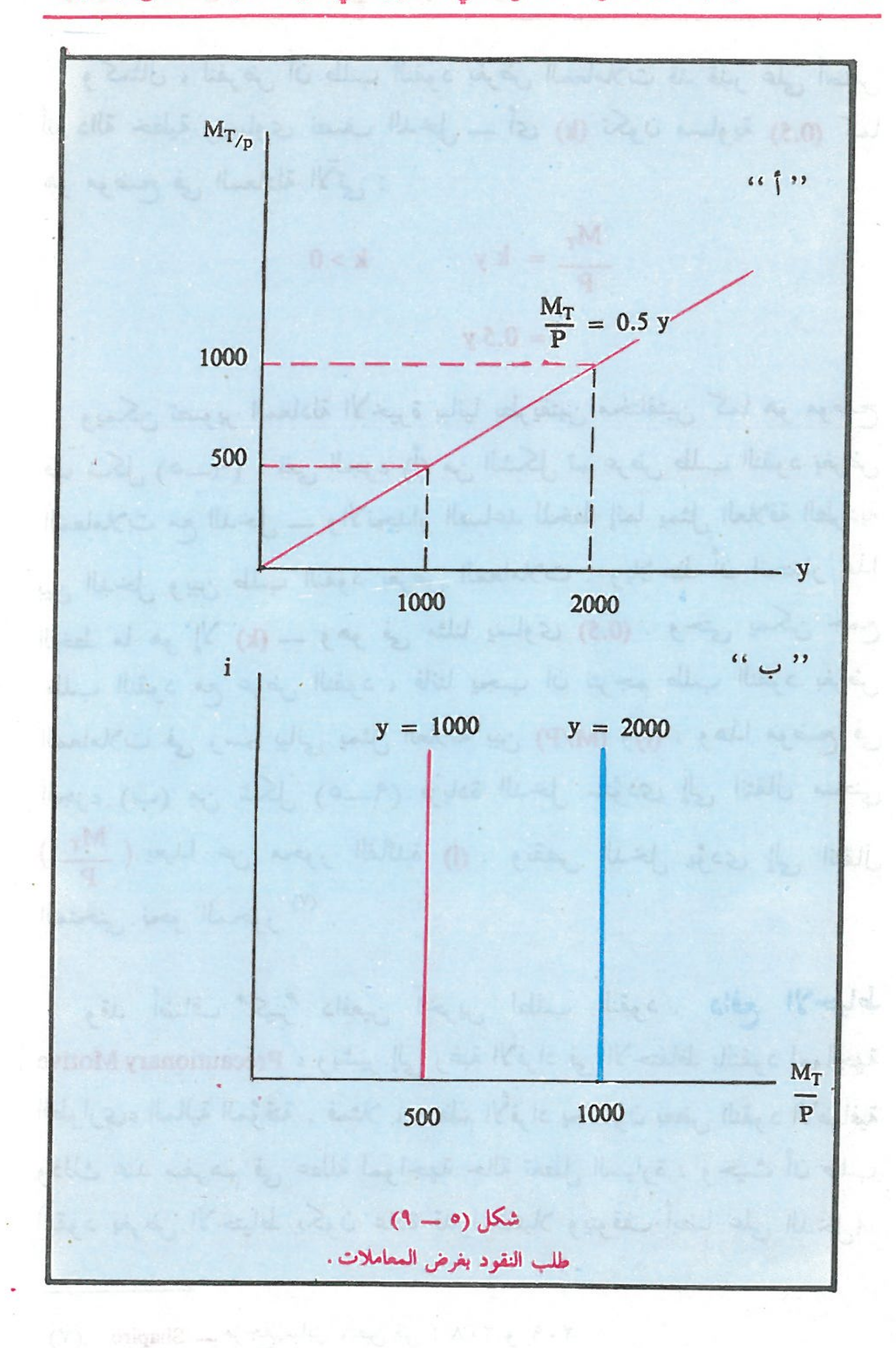
$$\frac{M_T}{P} = k\,y \qquad k > 0$$

$$= 0.5\,y$$

ويمكن تصوير المعادلة الاخيرة بيانيا بطريقتين مختلفتين كما هو موضح ف شكل (٥ــ٩) . ففى الجزء (أ) من الشكل تم عرض طلب النقود بغرض المعاملات مع الدخل ــ والانحدار الصاعد للخط إنما يمثل العلاقة الطردية بين الدخل وبين طلب النقود بغرض المعاملات . ويلاحظ أن انحدار هذا الخط ما هو إلا (k) ــ وهو فى مثلنا يساوى (0.5) . وحتى يمكن جمع طلب النقود مع عرض النقود ، فاننا يجب ان نترجم طلب النقود بغرض المعاملات فى رسم بيانى يمثل العلاقة بين (M/P) و(i) . وهذا موضح فى الجزء (ب) من شكل (٥ــ٩) فزيادة الدخل ستؤدى إلى انتقال منحنى ($\frac{M_T}{P}$) بعيدا عن محور الفائدة (i) . ونقص الدخل يؤدى إلى انتقال المنحنى نحو المحور [٧] .

وقد أضاف "كينز" دافعين آخرين لطلب النقود . **دافع الاحتياط** Precautionary Motive ، ويشير إلى رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بالنقود لمواجهة الطوارىء المالية المؤقتة . فمثلا ، معظم الأفراد يحملون بعض النقود الاضافية وذلك عند سفرهم فى عطلة لمواجهة حالة تعطل السيارة . وحيث أن طلب النقود بغرض الاحتياط يكون عادة قدرا ضئيلا ويتوقف أيضا على الدخل؛

(٧) Shapiro ــ مرجع سابق ، ص ص : ٢٠٨ و ٢٠٩



شكل (٥ ـــ ٩)
طلب النقود بغرض المعاملات .

فإنه من الممكن أن تجمع مع (L_1) وتعامل معاملة طلب النقود بغرض المعاملات .

وحتى يمكن عرض الدافع الثالث «لكينز» لطلب النقود فإن ذلك يتطلب الخوض فى موضوع السيولة (Liquidity) . وتشير السيولة الى سهولة والتأكد من تحويل الأصول . فالاحتفاظ بالنقود ـــ فى رأى «كينز» ـــ إنما هو تعبير عن تفضيل السيولة (Liquidity Preference) ؛ أى رغبة الفرد فى الإحتفاظ بالثروة فى أكثر الأشكال سيولة . والنقود تعتبر أنها ذات سيولة عالية للغاية ، وذلك لأنه من السهل تحويلها إلى سلع أو إلى أصول مالية أخرى . ومن الممكن أن نرتب الأصول على حسب درجة سيولتها . وتأتى النقود فى المقدمة إذ أنها أكثر الأصول سيولة ـــ ويلى النقود تأتى الودائع الادخارية . فحسابات المدخرات أقل سيولة من النقود . ذلك لأن تحويلها يتطلب التوجه إلى البنك . والأسهم أقل سيولة أيضا ، ذلك لأن الأمر يتطلب الإتصال بالسمسار قبل أن تتم عملية البيع . والبيع الإجبارى أو الاضطرارى قد يتضمن خسارة . والعقارات والمصانع من الممكن أن تستخدم كوسيط فى عملية المبادلة ولكنها تأتى على النقيض فى الطرف الآخر فهى عديمة السيولة بدرجة عالية. والزيادة فى تفضيل السيولة يؤدى بالأفراد إلى تعديل محافظهم المالية فى إتجاه زيادة السيولة أى فى إتجاه النقود[٨] .

وتختلف النقود عن معظم الأصول الأخرى فى أنها لا تنتج بواسطة القطاع الخاص . فعندما يزداد طلب الأفراد للاحتفاظ بالنقود فإنهم بطريق غير مباشر لا يساهمون فى تحقيق التوظف أو الانتاج . أما إذا زاد الأفراد من إحتفاظهم بالسلع المنتجة حديثا أو بالاصول المالية فانهم يساهمون فى تحقيق التوظف

---

(٨) Shapiro، مرجع سابق ، ص ص : ٢١٠ و ٢١١ .

وفى زيادة الانتاج . وعليه ، فانه ليس واضحا دائما كيف أن التغير فى طلب الافراد الاحتفاظ بالنقود سيؤثر على الطلب على بنود الأصول الأخرى فى سلسلة السيولة . ويعني ذلك أن الزيادة فى طلب السيولة قد ينتج من نقود متسربة من تيار الانفاق .

والاحتفاظ بالنقود إنما يكون عادة حماية ضد عدم التأكد . فإذا فقد شخص وظيفته وكان لديه بعض النقود ، فإنه يستطيع على الأقل أن يأكل . فلو أن هذا الشخص قد إستخدم نقوده فى شراء أسهم أو عقارات ــ فقد يجوع هذا الشخص ما لم يكن على إستعداد لتحمل خسارة كبيرة فى عملية بيع اضطرارية . ولكن الاحتفاظ بالسيولة ليس أمرًا غير مكلف . فقرار الاحتفاظ بالنقود أو أصول مالية إنما يتضمن مبادلة بين مزايا السيولة والعائد المتوقع من الاحتفاظ بالأصول المالية . وهذا هو الدافع الثالث «لكينز» لطلب الاحتفاظ بالنقود ــ **طلب النقود بغرض المضاربة** **Speculative Motive** .

وفى أبسط المعالجات لطلب النقود بغرض المضاربة ، فإنه يفترض أن الافراد يمكنهم المفاضلة بين الاحتفاظ بالنقود وبين الاحتفاظ بالسندات ذات العائد الثابت . وشراء السندات إنما تمثل معاملة مثل شراء السلع والخدمات . والفرق هو أن الأفراد ليسوا فى حاجة إلى شراء السندات ، فانفاق النقود على الأصول المالية عادة تمثل إنفاقا إختياريا . فالأفراد يشترون السندات عندما يشعرون أن مزايا الاحتفاظ بالسندات تفوق مزايا الاحتفاظ بأرصدة نقدية أكثر . فمزايا الاحتفاظ بالسندات أنها تدفع فائدة وأنها قد تباع مع تحقيق مكسب رأسمالى . وعيوب الاحتفاظ بالسندات ، هى أنها أقل سيولة من النقود كما أن التسييل الاجبارى لهذه السندات قد يعنى خسارة مالية .

وكيف يمكن أن تحدث الخسارة نتيجة للاحتفاظ بالسندات ؟ . فلنأخذ

الحالة المبسطة والتى يكون هناك الخيار فى شراء Consol — وهو سند يدفع فائدة سنويا إلى الأبد . فإذا فرض أن شخصا يستطيع شراء سندا قيمته (1000) دينار يدفع فائدة سنويا إلى الأبد مقدارها (100) دينار . فإذا ما إشترى الشخص هذا السند ، فإنه قد إستثمر نقوده عند سعر فائدة قدره (10%) . فهل من الصالح قيام هذا الشخص بشراء هذا السند ؟ . إن هذا يتوقف على عدد من الأمور ، ولكن بالتأكيد يجب ألا يقوم هذا الشخص بشراء هذا السند لو أنه استطاع أن يستثمر نفس الـ (1000) دينارا فى مجال إستثمار آخر يدر عائدا أكبر من (10%) فى السنة بنفس القدر من المخاطرة .

ولنفرض أن شراء السندات هو أفضل الخيارات ، وأن هذا الشخص قام بشراء السندات . ففى هذه الحالة فقد تحمل هذا الشخص مخاطرة أن سعر فائدة السوق لن يرتفع طيلة إحتفاظه بالسندات . فلو أن سعر الفائدة ارتفع إلى (20%) فإن نفس العائد السنوى البالغ قدره (100) دينار يمكن الحصول عليها بايداع (500) دينار فقط فى البنك . وما هى قيمة هذا السند البالغ قدره (1000) دينار ؟. لقد أصبحت — بعد إرتفاع سعر الفائدة — قيمته السوقية (500) دينار . ففى هذه الحالة فان الشخص المذكور قد تحمل خسارة رأسمالية مقدارها (500) دينار . ولا شك ، لو أن سعر الفائدة إنخفض ، لحقق هذا الشخص مكسبا رأسماليا فهو يستطيع بيع السند الذى إشتراه بسعر أعلى من سعر شرائه .

وباختصار ، عما إذا كان الفرد يحتفظ بالنقود أو يشترى سندات إنما يتوقف على توقعات تغيرات سعر الفائدة . وحيث أن هذا مبنى على عدم التأكد ، فإنه من الصعب عرض تفضيل السيولة وطلب النقود بغرض المضاربة جبريا أو بيانيا . ولكننا نستطيع أن نستنتج دوالا وفقا لوجهة نظر «كينز» :

فطلب النقود بغرض المضاربة إنما هو دالة عكسية فى سعر الفائدة.ويمكن كتابة هذه الدالة على الوجه الآتى :

$$\frac{M_{SP}}{P} = L_2(i) \qquad L_2 > 0$$

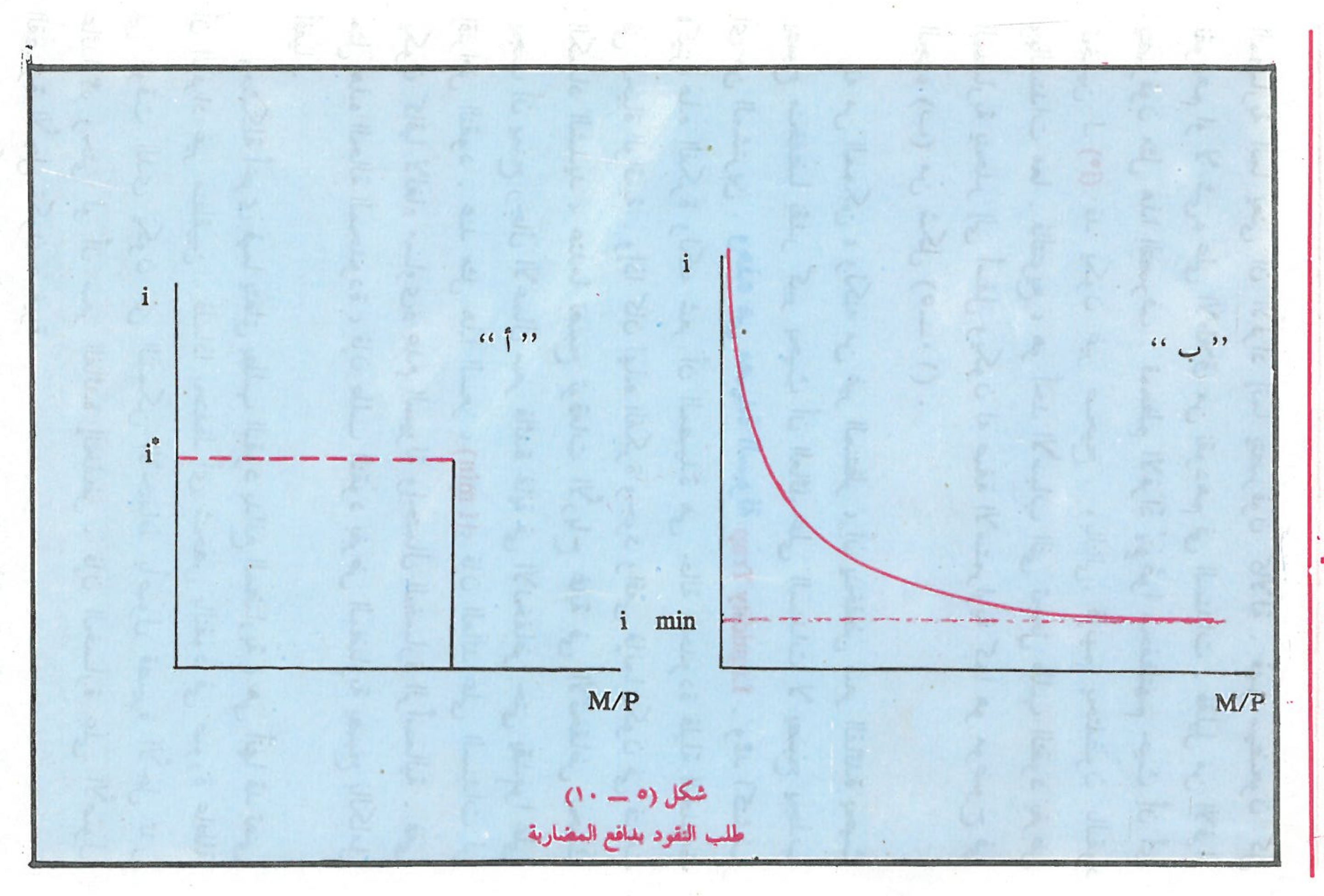
و إذا فرضنا أن هذه دالة خطية فيمكن كتابتها على الوجه الآتى :

$$\frac{M_{sp}}{P} = L_0 - m\,i$$

والتساؤل هو لماذا تكون الرغبة فى الاحتفاظ بالنقود بغرض المضاربة نرجع عكسيا إلى سعر الفائدة ؟. هناك عدة أسباب :

فبالنسبة «لكينز» ، فإن محك القرار الخاص بالاحتفاظ بالسندات أو الاحتفاظ بالنقود إنما هو العلاقة بين سعر الفائدة الجارى **وسعر الفائدة المتوقع Expected** فى المستقبل . وقد رأى «كينز» أن الأفراد يجدون ما يعتبرونه سعر فائدة عادى **(i*) Normal** . فعند سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة الذى يعتبرونه سعر الفائدة العادى **(i*)** فإن الأفراد يحتفظون بكل نقودهم الإضافية فى السندات . وذلك على أمل تحقيق مكسب رأسمالى عندما يعود سعر الفائدة إلى مستواه العادى . وعند سعر فائدة أقل من **(i*)** ـــ فإن الأفراد يحتفظون بفائض نقودهم فى صورة أرصدة نقدية عاطلة ، وذلك لتجنب تحمل خسارة رأسمالية عندما يرتفع سعر الفائدة الى مستواه العادى . مثل هذا التعليل يقودنا إلى دالة طلب نقود بغرض المضاربة غير متصلة **Discontinuous** كما هو موضح فى الجزء (أ) من شكل (٥ـــ١٠) .

ولسوء الحظ ، فإن المشاهدات الواقعية تضفى ظلالا من الشك حول وجود طلب نقود بغرض المضاربة غير متصل . كما أن هناك أسبابا نظرية تجعل شكل (٥ـــ١٠أ) غير صحيح . فمنحنى طلب نقود غير متصل بغرض



شكل (٥ — ١٠)
طلب النقود بدافع المضاربة

المضاربة انما يعنى ان الأفراد إنما يتصرفون كالآلة . فهم سيضعون كل نقودهم او لا شىء على الاطلاق من نقودهم فى السندات . فقليل من الافراد يتصرفون مثل هذا التصرف . فمعظم الافرادّ يُنَوِعُوا محفظتهم حيث أن أى تخمين لـ (i*) قد يكون غير صحيح . وبالتالى، فإنهم يحتفظون بالنقود وبالسندات معا . فالتنويع ، هو أحد الأسباب التى تجعل طلب النقود بغرض المضاربة ينحدر إلى أسفل ويكون له صفة الاستمرارية كما هو موضوح فى الجزء (ب) من شكل (٥ـــ١٠) .

إنه من الممكن ، ولكنه من غير المنتظر ، أن ينخفض سعر الفائدة بحيث يصبح منخفضا بقدر كبير بحيث أن العائد على السندات لا يصبح يجذب أى من المشترين . **وهذه هى مصيدة السيولة** **Liquidity Trap** . وقد اكتشف «كينز» هذه الفكرة ولكنه شعر أن المصيدة هى حالة محدودة قليلة الحدوث فى الحياة الواقعية . وإذا كان لهذه الفكرة وجود واقعى فإنما يكون فى فترات الكساد الشديد ، عندما تصبح توقعات الأرباح غاية فى الانخفاض بحيث يجب أن يمنح رجال الاعمال سعر فائدة غاية فى الانخفاض حتى يقدموا على إقتراض النقود . عند مثل هذا السعر ،(i min)، فإن العائد على السندات لن يكون كافيا لالغاء مساوىء عدم السيولة وإحتمال الخسارة الرأسمالية . ففى مثل هذه الحالة المحدودة ، فإن طلب النقود بغرض المضاربة يصبح بالكامل أفقيا .

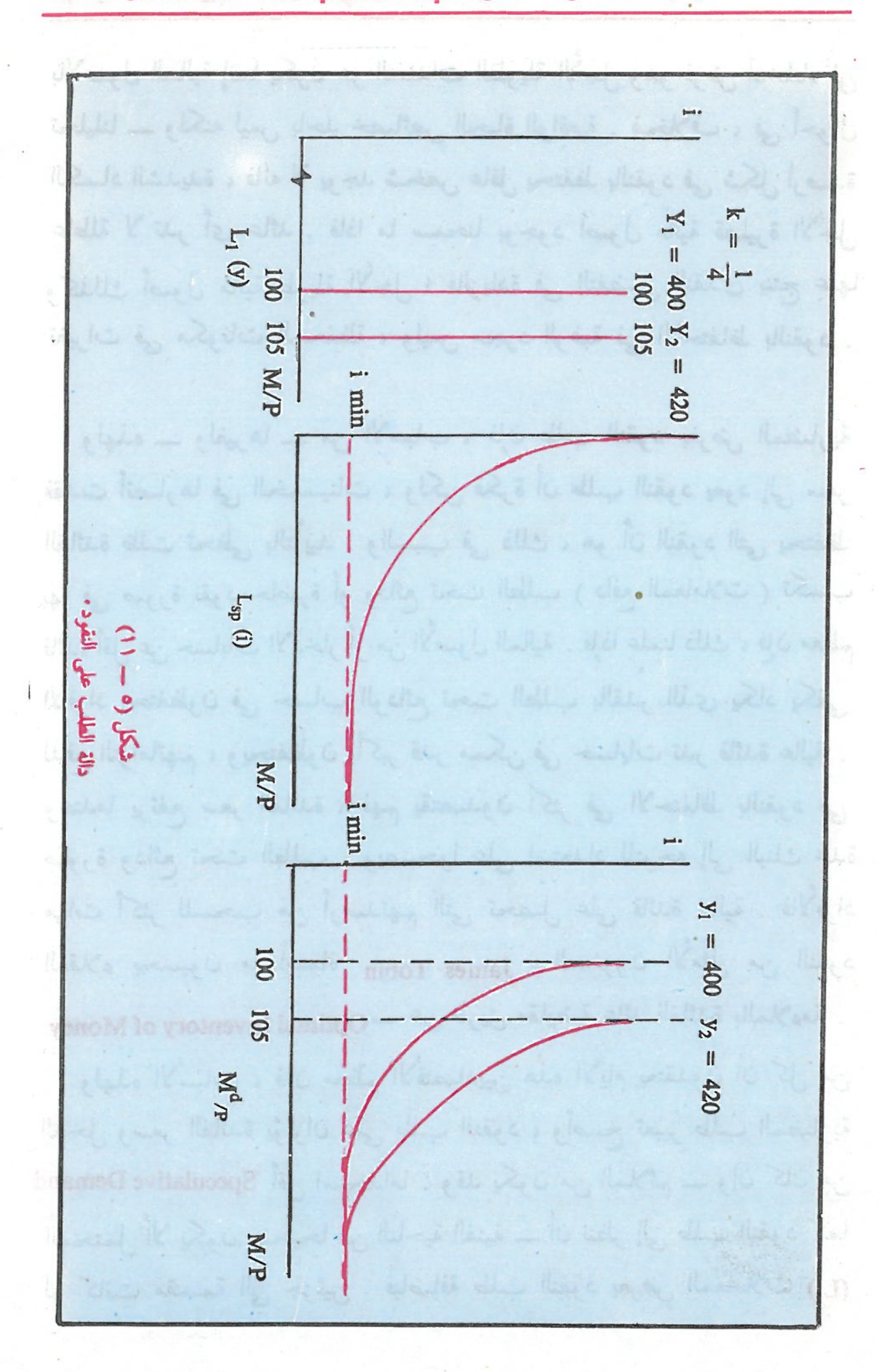
ومشكلة أخرى فيما يتعلق بطلب النقود بدافع المضاربة ، هى أنها قد تعنى أن الأفراد غير منطقيين . فلماذا يحتفظ أى شخص بالنقود فى صورة عاطلة فى الوقت الذى يكون من الممكن الاحتفاظ بأصول قصيرة الأجل تدر عائدا ؟. وحتى لو أن سعر الفائدة إنخفض ، فإن الخسارة على الأصول القصيرة الأجل تكون صغيرة .

وحتى يكون دافع المضاربة صحيحا ، فإن الاختيار الوحيد فيما يتعلق

بالاصول المالية إنما يكون هو السندات الطويلة الأجل وهو فرض أدخلناه فى تحليلنا ــ ولكنه ليس باحد خصائص الحياة الواقعية . فبخلاف ، فى أحوال الكساد الشديدة ، فانه لا يوجد شخص عاقل يحتفظ بالنقود فى شكل أرصدة عاطلة لا تدر أى عائد . فاذا ما سمحنا بوجود أصول مالية قصيرة الأجل وكذلك أصول مالية طويلة الأجل ؛ فالزيادة فى التفضيل النقدى ينتج عنها تغيرات فى مكونات المحفظة ، وليس مجرد الرغبة فى الاحتفاظ بالنقود .

ولهذه ــ ولغيرها ــ من الاسباب ، فإن طلب النقود بغرض المضاربة فقدت أنصارها فى الخمسينات ، ولكن فكرة أن طلب النقود يعود إلى سعر الفائدة ظلت تحظى بالتأييد . والسبب فى ذلك ، هو أن النقود التى يحتفظ بها فى صورة نقود حاضرة أو ودائع تحت الطلب (دافع المعاملات) تكسب فائدة أقل عن حسابات الادخار أو من الأصول المالية . فإذا علمنا ذلك ، فإن معظم الافراد يحتفظون فى حساب الودائع تحت الطلب بالقدر الذى يكاد يكفى لدفع التزاماتهم ، ويحتفظون بأكبر قدر ممكن فى حسابات تدر فائدة عالية . وعندما يرتفع سعر الفائدة ، فهم يقتصدون أكثر فى الاحتفاظ بالنقود فى صورة ودائع تحت الطلب. ويصبحوا على استعداد للتوجه إلى البنك عدة مرات أكثر للسحب من أرصدتهم التى تحصل على فائدة عالية . فالأفراد العقلاء يحسبون ما أسماه James Tobin بـ المخزون الأمثل من النقود Optimal Inventory of Money ــ عن طريق مقايضة عائد الفائدة بالملاءمة .

ولهذه الأسباب ، فإن معظم الأقتصاديين هذه الأيام يعتقدون أن كل من الدخل وسعر الفائدة يؤثران على طلب النقود ، وأصبح تعبير طلب المضاربة Speculative Demand أقل استخداما . وقد يكون من الملائم ــ وإن كان من المحتمل ألا يكون صحيحا من الناحية الفنية ــ أن ننظر إلى طلب النقود كما لو كانت مقسمة الى جزئين . فباضافة طلب النقود بغرض المعاملات (L_1)



شكل (٥ – ١١)
دالة الطلب على النقود .

إلى طلب النقود بغرض المضاربة (L_2) فاننا نحصل على الدالة الكلية للطلب على النقود :

$$\frac{M^d}{P} = L_1(y) + L_2(i)$$

$$= ky + L_0 - mi$$

وشكل (٥ــ١١) يوضح طلب النقود بدافع المعاملات (L_1) وطلب النقود بدافع المضاربة (L_2) . ثم الطلب الكلى للنقود $(L_1 + L_2)$. ويلاحظ ، أن موقع دالة طلب النقود قد تحدد بواسطة الدخل وطلب النقود بغرض المعاملات ، بينما شكل المنحنى فيحدده طلب النقود بغرض المضاربة. وقبل أن نختتم هذا الجزء الخاص بالطلب على النقود ، نود أن نشير هنا ــ دون الدخول فى تفصيل الشرح ــ إلى طلب النقود**بدافع التمويل** **Finance Motive** . فطلب النقود بدافع التمويل يشير إلى النقود التى تحتاج إليها منشآت الأعمال وذلك بهدف الإستثمار . فعندما تعتزم منشآت الأعمال الاستثمار فى مصنع جديد أو شراء معدات جديدة ، فعادة ما تلجأ هذه المنشآت إلى إقتراض النقود وذلك سدادا لمصاريف بدأ المشروع وذلك قبل أن تحصل المنشآت على أى عائد . وهذه تُعقد طلب النقود ، ذلك لأنها تعنى أنه يتوقف على مصدر جديد من عدم التأكد وهو الأرباح المتوقعة . كما أنه يخل بفرض أن عرض النقود متغير خارجى ، ذلك لأن تقديم هذا الدافع يعنى أن البنوك ستوفر الائتمان للمنشآت وبالتالى، تزيد من عرض النقود وذلك عندما يتوقع تغير فى الدخل :

التوازن في سوق النقود [٩]

التوازن فى سوق النقود يمكن ايضاحه بيانيا أو جبريا . وأبسط طريقة هى الطريقة الجبرية ـــ ففى وضع التوازن فان عرض النقود لابد وان يساوى طلب النقود

$$\frac{M^d}{P} = \frac{M^0}{P}$$

وبوضع دالة عرض النقود لتساوى دالة طلب النقود نحصل على :

$$\frac{M^s}{P} = L_1(y) + L_2(i)$$

$$= ky + L_0 - m\,i$$

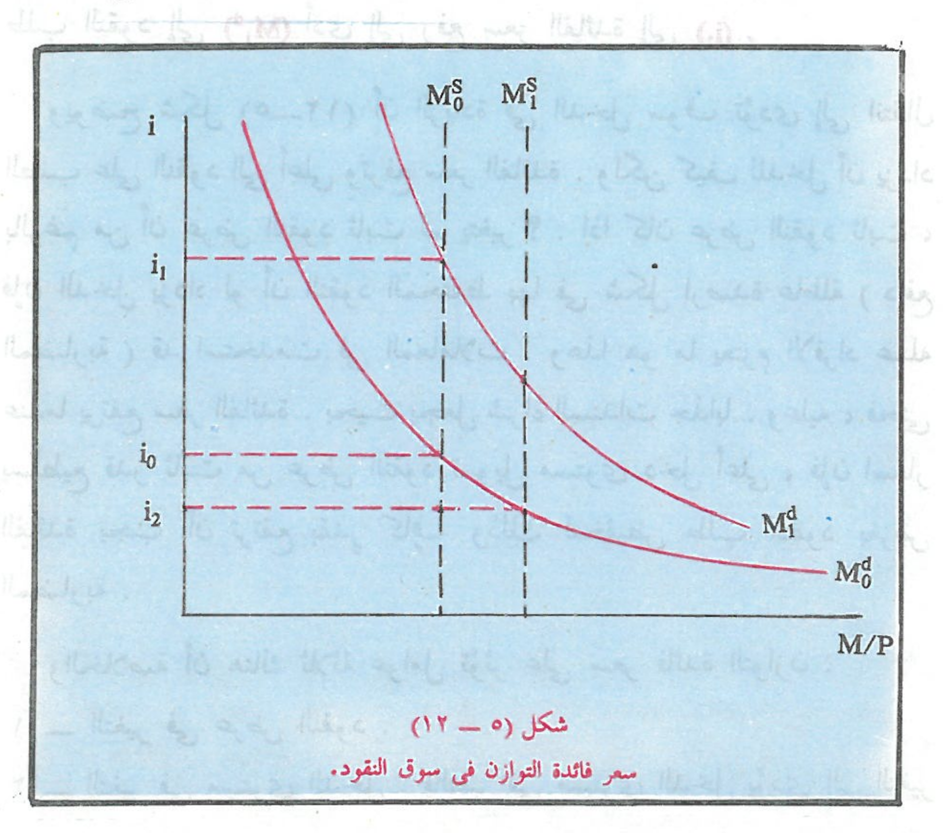
فلعرض معين من النقود وعند مستوى معين من الدخل ، فانه لا يوجد سوى سعر فائدة واحد الذى يمكنه تحقيق المعادلة . فجميع أسعار الفائدة الاخرى تمثل اختلالا وعدم توازن . فعند أى سعر فائدة أعلى من التوازن ـــ فإن الافراد سيزيدون من مقدار ما يحتفظون به من سندات . فباستخدامهم العرض الزائد من النقود فى شراء السندات فان أسعار السندات سترتفع وينخفض سعر الفائدة فى اتجاه التوازن . ويحدث عكس ذلك عندما تكون اسعار الفائدة أقل من سعر التوازن ـــ ففى هذه الحالة يكون الطلب على النقود اكبر من عرض النقود . ففى هذه الحالة يقوم الافراد ببيع السندات ذات الاسعار المرتفعة فيزيد عرض السندات وينخفض سعرها ويرتفع سعر الفائدة فى اتجاه التوازن .

---

(٩) Shapiro ، مرجع سابق ، ص ص : ٢١١ و ٢٢٢ .

وما الذى يحدث لو أن طلب النقود أو عرض النقود قد تغير . فكما هو موضح فى شكل (٥ــ١٢) ــ فأن زيادة طلب النقود سوف ترفع سعر الفائدة بينما زيادة عرض النقود سوف تعمل على تخفيض سعر الفائدة . وطريقة الرسوم البيانية مفيدة ذلك لأنها تعطينا جوابا سريعا لمثل هذه الاسئلة . ولكن الخطوات التى تربط بين التغيرات فى طلب وفى عرض النقود وبين سعر الفائدة هى الهامة . وهناك ، إيضاحات مختلفة ،ولكن الكثير من الاقتصاديين يركزون على النشاط فى سوق السندات .

فالزيادة الحقيقية فى عرض النقود سوف تخفض سعر الفائدة الحقيقى ، طالما أن بعض النقود الجديدة تستخدم فى شراء السندات . وكما هو الحال فى أى عرض وطلب سوق ؛ فان الزيادة فى طلب السندات سوف ترفع أسعار



شكل (٥ ــ ١٢)

سعر فائدة التوازن فى سوق النقود.

السندات والتى هى نفس الشىء كتخفيض سعر الفائدة . فأسعار الفائدة يجب أن تنخفض عندما يزداد عرض النقود ، ما لم يكن الاقتصاد القومى قد ووجه بمصيدة السيولة . ففى المصيدة ، فإن الافراد لن يشتروا السندات ، ولذلك فإن العلاقة بين عرض النقود وبين سعر الفائدة تنفصم . ويلاحظ انه عندما يقترب الاقتصاد القومى من حالة كساد شديدة فانه يقترب ايضا من مصيدة السيولة . ويعنى ذلك ، ان استجابة سعر الفائدة للتغيرات فى عرض النقود تنخفض خلال فترات الانكماش الشديدة .

ويوضح شكل (٥ــ١٢) أن العرض الاجمالى للنقود كان (M_0^S) وأن طلب النقود (M_0^d) وسعر التوازن فى هذه الحركة يكون (i_0) . فزيادة عرض النقود الى (M_1^s) أدى إلى تخفيض سعر فائدة التوازن الى (i_2) . بينما زيادة طلب النقود إلى (M_1^d) أدى إلى رفع سعر الفائدة إلى (i_1) .

ويوضح شكل (٥ــ١٢) أن الزيادة فى الدخل سوف تؤدى إلى انتقال الطلب على النقود الى أعلى وترفع سعر الفائدة . ولكن كيف للدخل أن يزداد بالرغم من أن عرض النقود ثابت لم يتغير ؟ . اذا كان عرض النقود ثابت ، فإن الدخل يزداد لو أن النقود المحتفظ بها فى شكل ارصدة عاطلة (دافع المضاربة) قد استخدمت فى المعاملات . وهذا هو ما يعتزم الأفراد عمله عندما يرتفع سعر الفائدة . بحيث يجعل شراء السندات جذابا . وعليه ، فحتى يستطيع قدر ثابت من عرض النقود تمويل مستوى دخل أعلى ، فإن اسعار الفائدة يجب أن ترتفع بقدرٍ كافٍ وذلك لتخفيض طلب النقود بغرض المضاربة .

والخلاصة أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على سعر فائدة التوازن :

١ ــ التغير فى عرض النقود .

٢ ــ التغير فى مستوى الدخل . فالتغير فى مستوى الدخل يؤدى إلى التغير

فى طلب النقود بدافع المعاملات ــ $L_t = ky$ ــ

٣ ــ التغير فى طلب النقود بدافع المضاربة .

منحنى (LM)

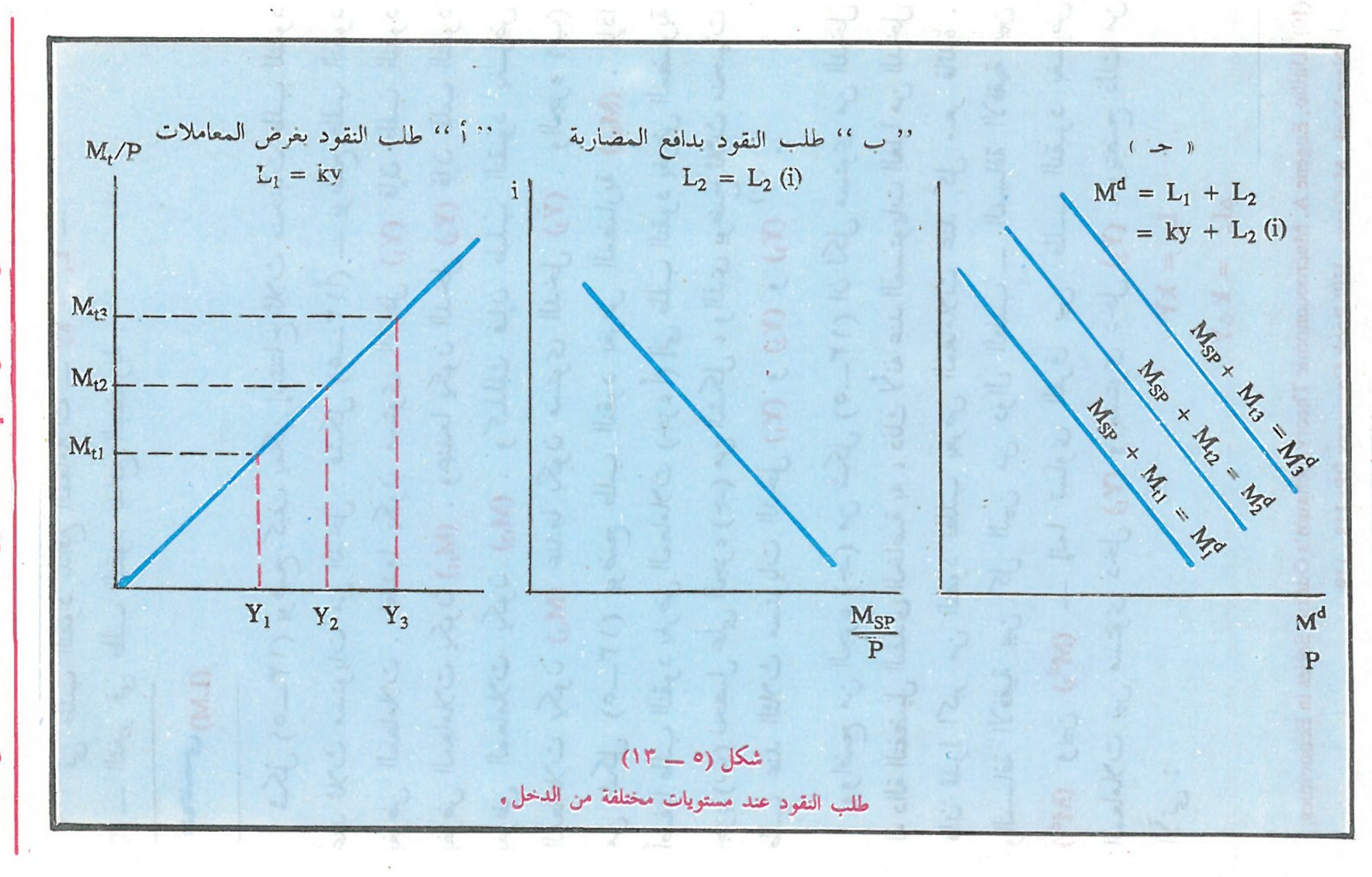
شكل (٥ــ١٣) يوضح كيف يمكن إستنتاج ثلاث منحنيات طلب للنقود عند ثلاث مستويات من الدخل . فشكل (٥ــ١٣أ) ــ يوضح طلب النقود بغرض المعاملات . فعندما يكون مستوى الدخل (Y_1) فإن طلب النقود بغرض المعاملات يكون (M_{t1}) . وعندما يكون الدخل (Y_2) فإن طلب النقود بغرض المعاملات يكون (M_{t2}) . وكذلك فإن طلب النقود بغرض المعاملات يكون (M_{t3}) عندما يكون مستوى الدخل (Y_3) . والجزء (ب) من شكل (٥ــ١٣) يوضح طلب النقود بغرض المضاربة (M_{SP}) . فإذا أضفنا طلب النقود بغرض المعاملات (جزء أ) إلى طلب النقود بغرض المضاربة جزء (ب) نحصل على الجزء (جـ) من الشكل ، والذى يوضح ثلاث منحنيات طلب عند الثلاث مستويات الدخل (Y_1) و (Y_2) و (Y_1) [١٠] .

وواضح من الجزء (جـ) من شكل (٥ــ١٣) ان لكل مستوى من الدخل له دالة التفضيل النقدى الخاصة به ، ذلك لأنه عند المستويات العليا من الدخل فان قدرا اكبر من النقود تطلب بغرض المعاملات عند كل سعر فائدة . والمسافة الافقية بين كل اثنين من دوال الطلب ــ المسافة الافقية بين (M^d_1) وبين (M^d_2) ــ إنما تساوى الفرق بين طلب النقود بغرض المعاملات بين مستوى دخل (Y_1) و مستوى دخل (Y_2) . ويتضح ذلك من الآتى :

$$\cdot \quad L_t = kY$$

$$\Delta L_t = k \Delta Y$$

(10) Duilio, Eugene A. Macroeconomic Theory. Schaum's Outline Series in Economics, New York: McGraw - Hill Book Company PP: 118 - 119 .



شكل (٥ – ١٣)
طلب النقود عند مستويات مختلفة من الدخل .

والمعادلة الاخيرة تعنى أن طلب النقود سوف يتغير بمقدار (k) مضروبة فى التغير فى مستوى الدخل ($k = \frac{1}{4}$) مثلا . وهذا يعنى أنه فى الجزء (جـ) من شكل (٥ـــ١٣) فإن المسافة الأفقية بين كل من اى دالتى طلب إنما تكون مساوية ($k \Delta Y$) .

إستنتاج منحنى (LM) :

وشكل (٥ـــ١٤) يوضح كيفية إستنتاج منحنى (LM) . والجزء (أ) من شكل (٥ـــ١٤) هو نفسه الجزء (جـ) من شكل (٥ـــ١٣) بعد أن اضفنا دالة عرض النقود (M^s_o/p) والتوازن فى القطاع النقدى يحدث حيث يكون عرض النقود (M^s_o / p) يساوى طلب النقود (M^d / p) .

وفى الجزء (أ) من شكل (٥ ـــ ١٤) فإن : (M^d_1 / p) هو عبارة عن طلب النقود عندما يكون الدخل (Y_1) ـــ ويتحدد التوازن عند النقطة(A) حيث يتساوى طلب النقود (M^d_1 / p) مع عرض النقود $(\frac{M^S_0}{P})$ وذلك عند سعر الفائدة (i_1) وعند دخل (Y_1) . وبالمثل فان النقطة (B) تمثل وضع توازن فى سوق النقود حيث يتساوى طلب النقود(M^d_2/p) مع عرض النقود $(\frac{M^s_0}{P})$ عند سعر فائدة (i_2) وعندما يكون مستوى الدخل (Y_2) . وبالمثل فإن النقطة (C) تمثل وضع توازن فى سوق النقود عند سعر فائدة (i_3) ودخل (Y_3) .[11]

ويلاحظ من الجزء (أ) من شكل (٥ـــ١٤) أن هناك علاقة طردية بين (Y) و (i) ـــ وهذه العلاقة ضرورية حتى يمكن الابقاء على طلب النقود مساويا العرض الثابت من النقود . فعند زيادة الدخل فإن طلب النقود بغرض المعاملات سيزداد وحيث أن عرض النقود ثابت ـــ لذلك حتى يتحقق التوازن

(١١) راجع Gordon: مرجع سابق ، ص ص : ١٠٣ و ١٠٤ .

فلابد وأن يقل ذلك الجزء من النقود المخصص لدافع المضاربة ـــ ولا يتحقق ذلك الا بارتفاع سعر الفائدة .

والعلاقة بين (Y) و (i) الموضحة فى شكل (٥ـــ١٤ا) والتى تحقق التوازن فى سوق النقود عند النقاط (A) و (B) و (C) ، قد رسمت فى الجزء (ب) من الشكل ـــ حيث ظل سعر الفائدة على المحور الرأسى ولكن وضع الدخل على المحور الافقى .

والثلاث نقاط (A) و (B) و (C) فى الجزء من الشكل تمثل الثلاث اوضاع توازن فى شكل (أ) وتمثل العلاقة بين سعر الفائدة وبين الدخل عندما يكون سوق النقود فى وضع توازن ، أى عندما يتساوى طلب النقود مع عرض النقود . فإذا ما وصلنا هذه النقاط الثلاثة حصلنا على منحنى (LM) . فمنحنى (LM) هو عبارة عن تجميعات من (Y) ، (i) التى تحقق شرط التوازن فى سوق النقود؛ دالة التفضيل النقدى مساوية لعرض النقود [١٢] .

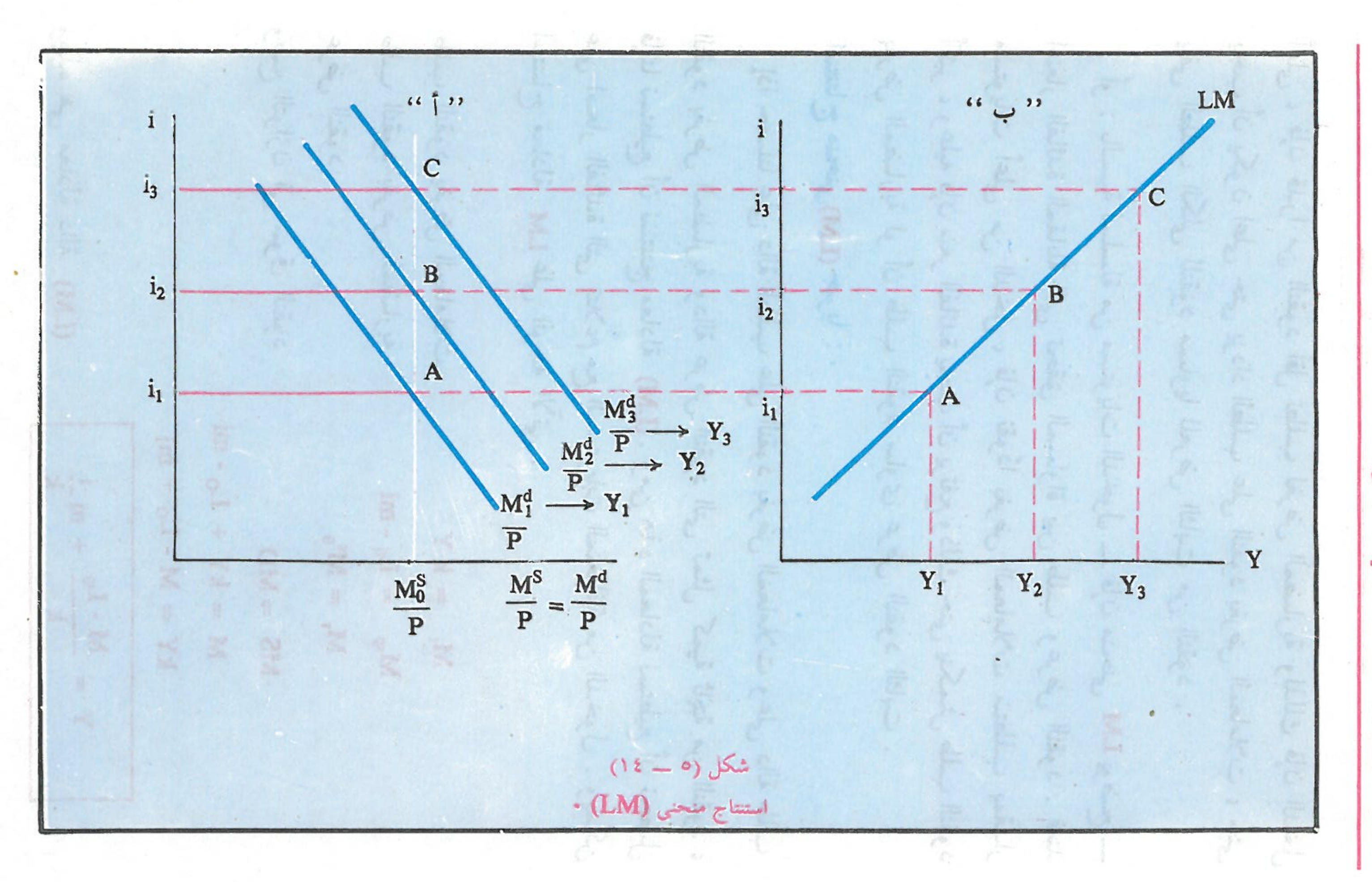
كيف يمكن قراءة منحنى (LM)؟[١٣]. يمكن قراءة منحنى (LM) بإحدى طريقتين : فبالنسبة لسلسلة من أسعار الفائدة فإن المنحنى يوضح ما هى مستويات الدخول المقابلة لاسعار الفائدة هذه والتى تحقق التوازن فى سوق النقود؛أى عندما يتساوى طلب النقود مع عرض النقود . فعند أسعار فائدة

---

(١٢) هناك طريقة أخرى لاستنتاج منحنى (LM) موضحه فى Shapiro مرجع سابق ، ص ص : ٢٤٠ و ٢٤١ . أنظر أيضا سامى خليل ، نظرية الاقتصاد الكلى ـــ دار النهضة العربية ص ص : ٥٢٨ ـــ ٥٣٠ .

(١٣) لماذا سمى منحنى (LM) ؟؛ لأنه عند كل نقطة من هذا المنحنى فإن المنحنى يوضح حالة التوازن في سوق النقود حيث طلب النقود ـــ تفضيل السيولة ـــ (L) يساوى عرض النقود (M) .

راجع W.S. Brown؛ مرجع سابق ، ص : (٨٥) وما بعدها .



شكل (٥ – ١٤)
استنتاج منحنى (LM) .

أعلى ، فإن قدرا من النقود أقل تطلب لغرض المضاربة ولذلك فإن الدخل يجب أن يكون اعلى حتى يزداد الطلب على النقود بغرض المعاملات ، حتى يبقى الطلب الكلى للنقود مساويا للعرض الثابت من النقود .

أو : بالنسبة لسلسلة من مستويات الدخول ــ فإن منحنى **LM** يوضح ــ اسعار الفائدة المقابلة التى تحقق المساواة بين طلب وعرض النقود . فعند مستويات أعلى من الدخل ، فإن نقودًا بغرض المعاملات ستطلب بمقدار أكبر ، وعليه فإن سعر الفائدة يجب أن يرتفع وذلك حتى ينكمش طلب النقود بغرض المضاربة لو أن طلب النقود ساوى عرض النقود الثابت .

استنتاج منحنى(LM) جبريا :

إذا حصلنا على دالة الطلب على النقود بغرض المعاملات وعلى دالة طلب النقود بغرض المضاربة ودالة عرض النقود التى تمثل كمية ثابتة من النقود ، فإننا نستطيع أن نستنتج معادلة **(LM)**. ومن هذهِ المعادلة نستطيع أن نحصل على اسعار الفائدة التى تتلاءم مع المستويات المختلفة من الدخول . ويمكن استنتاج معادلة **LM** على الوجه الآتى :

طلب النقود بغرض المعاملات $M_t = kY$

طلب النقود بغرض المضاربة $M_{sp} = L_0 - mi$

عرض النقود $M_s = M^s_0$

وضع التوازن فى سوق النقود

$$MS = MD$$

$$M = kY + L_0 - mi$$

$$kY = M - L_0 + mi$$

وهذه هى معادلة دالة **(LM)**

$$Y = \frac{M - L_0}{k} + m\frac{i}{k}$$

مثال [١٤] :

لو أن عرض النقود $M^s_0 = 200$

ودالة طلب النقود بغرض المعاملات $M_t = 0.25\,Y$

ودالة طلب النقود بغرض المضاربة $M_{sp} = 50 - 200\,i$

فاننا نستطيع استنتاج معادلة **LM** على الوجه الآتى :

شرط تحقيق التوازن فى سوق النقود $MS = MD$

$$200 = 0.25Y + 50 - 200i$$

$$0.25Y = 150 + 200i$$

$$\boxed{Y = 600 + 800i}$$

وهذه هى معادلة **(LM)** لهذا المجتمع .

انتقال منحنى (LM) [١٥]

هناك عاملان يؤديان إلى انتقال منحنى **(LM)** :

(١) التغير فى مقدار عرض النقود .

(٢) الانتقال فى دالة طلب النقود .

إن عرض النقود إنما هو متغير يتحدد فى رسم السياسة ، وعندما نتكلم عن عرض النقود ، فإننا نعنى بذلك قرارًا فى السياسية يقضى بتغيير عرض النقود من قدر ثابت إلى قدر ثابت آخر .

---

(١٤) هناك مثال مشابه فى **Duilio**: مرجع سابق ، ص : (١٢٥) .

(١٥) راجع **Gordon** : مرجع سابق ، ص ص : ١٠٤ ـــ ١٠٦ .

أما بخصوص دالة طلب النقود ، فقد سبق أن تكلمنا عن انتقال هذه الدالة عندما يتغير مستوى الدخل . ولكن ليس هذا هو المقصود هنا بانتقال منحنى طلب النقود . فالمقصود بانتقال منحنى طلب النقود هنا هو التغير فى كمية النقود المطلوبة عند مستويات ثابتة من سعر الفائدة والدخل ــ أو ما اسماه «كينز» بانتقال فى التفصيل النقدى **Liquidity Preference**. ولاعطاء مثال لذلك ، لنفرض أن ظروفا سيئة للأوضاع الاقتصادية أدت إلى ارتفاع احتمالات فشل منشآت الاعمال واحتمال عدم سداد السندات ، فإن الطلب على النقود قد يزداد . وهذا يعنى أن هناك انتقالا فى المحافظ المالية للأفراد بعيدا عن السندات وفى اتجاه زيادة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية وذلك بالنسبة لمستويات ثابتة من سعر الفائدة والدخل .

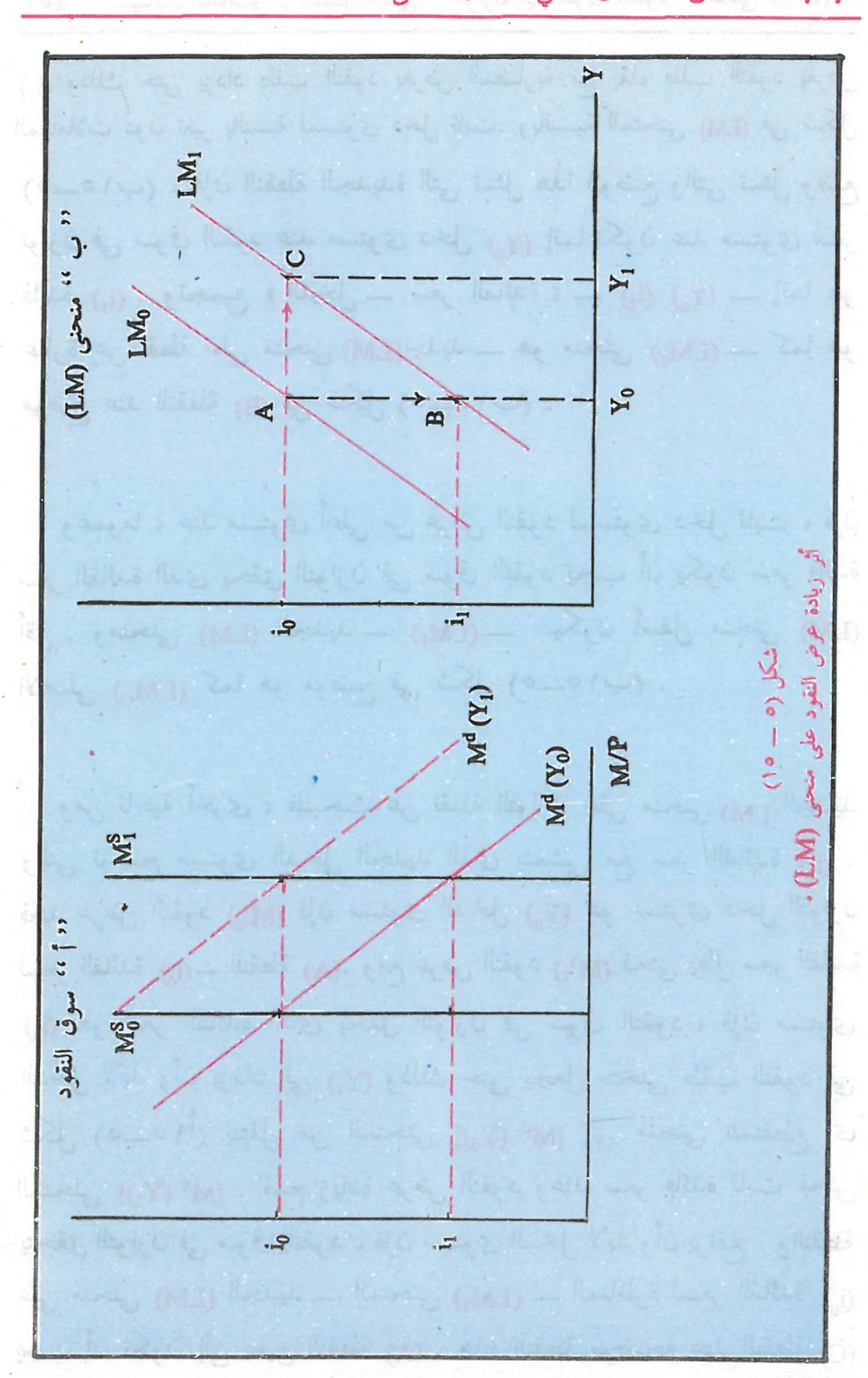
١ ــ زيادة عرض النقود :

شكل (٥ــ١٥) يوضح أثر زيادة عرض النقود من (M^s_0) إلى (M^s_1) على المنحنى (LM) . عند العرض الاصلى للنقود (M^s_0) فإن منحنى (LM) المقابل هو منحنى (LM_0) فى شكل (٥ــ١٥ب) . وعلى هذا المنحنى الأصلى (LM_0) فإنه عند مستوى دخل ما مثل (Y_0) ، تكون هناك نقطة توازن عند (A) حيث يكون سعر الفائدة المقابل هو (i_0) . والتوازن فى سوق النقود موضح أيضا فى شكل (٥ــ١٥) عند مستوى دخل (Y_0) وسعر فائدة (i_0) وذلك عند تقاطع منحنى (M^s_0) مع منحنى ($M^d_{(Y_0)}$) [١٦] .

وزيادة عرض النقود من (M^s_0) إلى (M^s_1) مع بقاء الدخل ثابتا عند (Y_0) يجعل سعر فائدة التوازن يهبط إلى (i_1). فمع ثبات الدخل، فحتى يصبح عرض النقود الزائد مساويا للطلب على النقود فإن سعر الفائدة لابد وأن يهبط إلى

---

(١٦) راجع **W. S. Brown**: مرجع سابق ، ص . (٨٨) .



شكل (٥ — ١٠)
أثر زيادة عرض النقود على منحنى (LM).

(i_1) وذلك حتى يزداد طلب النقود بغرض المضاربة مع بقاء طلب النقود بغرض المعاملات دون تغير بالنسبة لمستوى دخل ثابت. وبالنسبة للمنحنى (LM) فى شكل (٥ـ١٥ب) ، فإن النقطة الجديدة التى تمثل هذا الوضع والتى تمثل وضع توازن فى سوق النقود عند مستوى دخل (Y_0) إنما تكون عند مستوى سعر فائدة (i_1) . وتجميع « الدخل ـ سعر الفائدة » ـ (i_1) (Y_0) ـ إنما هو عبارة عن نقطة على منحنى (LM) جديد ـ هو منحنى (LM_1) ـ كما هو موضع عند النقطة (B) فى شكل (٥ـ١٥ب) .

.

وعموما ، عند مستوى أعلى من عرض النقود لمستوى دخل ثابت ، فإن سعر الفائدة الذى يحقق التوازن فى سوق النقود يجب أن يكون سعر فائدة أقل . ومنحنى (LM) الجديد ـ (LM_1) ـ سيكون أسفل منحنى (LM) الأصلى (LM_O) كما هو موضح فى شكل (٥ـ١٥ب) .

ومن ناحية أخرى ، فلنبحث عن نقطة التوازن على منحنى (LM) الجديد والتى توضح مستوى الدخل الجديد الذى يتمشى مع سعر الفائدة (i_0) . فعند عرض النقود (M^s_0) فإن مستوى الدخل (Y_0) هو مستوى دخل التوازن لسعر الفائدة (i_0) ـ النقطة (A). ومع عرض النقود (M^s_1) فحتى يظل سعر الفائدة (i_0) هو سعر الفائدة الذى يحقق التوازن فى سوق النقود ، فإن مستوى الدخل لابد وأن يزداد الى (Y_1) وذلك حتى يجعل منحنى طلب النقود فى شكل (٥ـ١٥أ) ينتقل من المنحنى $[M^d (Y_0)]$ إلى منحنى المتقطع أى المنحنى $[M^d (Y_1)]$. فمع زيادة عرض النقود وعند سعر فائدة ثابت فحتى يتحقق التوازن فى سوق النقود ، فإن مستوى الدخل لابد وأن يرتفع . والنقطة على منحنى (LM) الجديد ـ المنحنى (LM_1) ـ المناظرة لسعر الفائدة (i_0) يجب أن تكون إلى يمين النقطة (A) . هذه النقطة موضحة عند النقطة (C)

فى شكل (٥ــ١٥ب) . وعليه ، فإن منحنى (LM) الجديد ــ (LM_1) ــ مع مستوى عرض نقود أعلى عند (M^s_1) سوف يقع إلى يمين المنحنى الأصلى (LM_0) فى شكل (٥ــ١٥ب) .

والخلاصة : أن زيادة عرض النقود سوف تؤدى إلى إنتقال منحنى (LM) إلى أسفل تجاه اليمين . وبنفس المفهوم ، فإن إنخفاض عرض النقود سوف يؤدى إلى إنتقال منحنى (LM) إلى أعلى تجاه اليسار .

ومقدار الإنتقال فى المنحنى (LM) ــ الانتقال الافقى أى عند نفس أسعار الفائدة ــ يكون بمقدار $(\Delta M \times 1/k)$ وذلك لأن :

$$M = KY$$

$$\Delta M = k \Delta Y$$

$$\therefore \quad \Delta Y = \Delta M \times \frac{1}{k}$$

إستخدام المعادلات :

اذا فرض أن معادلة (LM) هى $Y = 600 + 800i$

و $(M_S = 200)$ و $(L_{SP} = 50 - 200i)$ و $(M_t = 0.25Y)$

فاذا فرض أن عرض النقود زاد من (200) الى (220)

فإن معادلة LM تصبح:

$$Y = 600 + 800i + \Delta M\left(\frac{1}{k}\right)$$

والتى تساوى :

$$Y = 680 + 800i$$

وإذا فرض أن عرض النقود زاد من (220) الى (240)

فإن معادلة (LM) تصبح :

والتى تساوى $Y = 680 + 800 + \Delta M \times 1/k$

$$Y = 760 + 800i$$

ويلاحظ ان الثابت فى معادلة(LM) زاد بمقدار (80) لكل زيادة فى عرض النقود بمقدار (20) . وبالتالى فإن إنتقال منحنى (LM) إلى اليمين وإلى أسفل إنما يكون بمقدار $\left(\frac{1}{k}\right) \Delta M$.

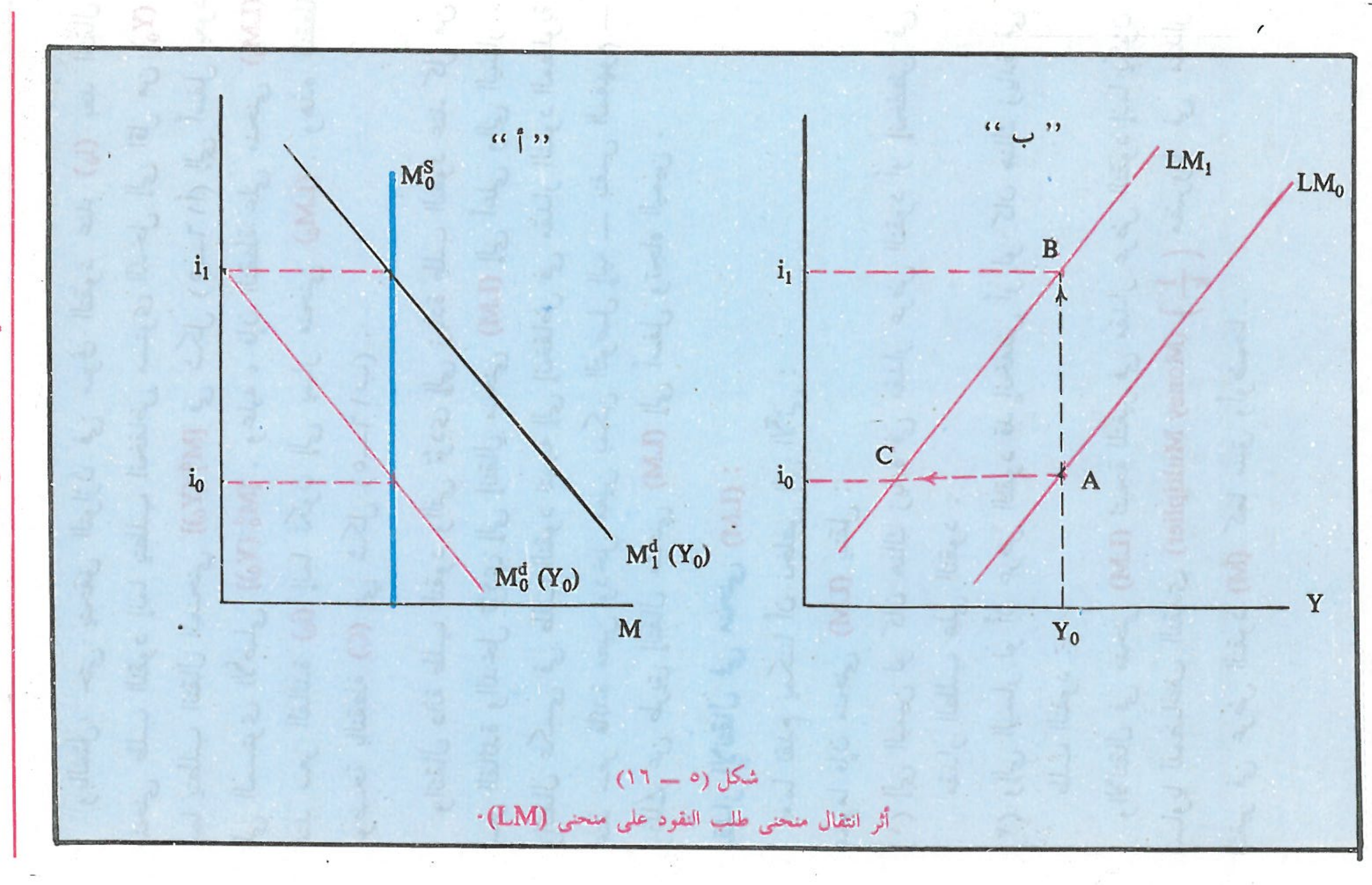
٢ ــ إنتقال فى منحنى (دالة) طلب النقود :

العامل الثانى المؤثر فى انتقال منحنى(LM) هو الزيادة فى طلب النقود عند نفس مستوى الدخل ونفس سعر الفائدة . والسبب فى مثل هذا الانتقال فى منحنى الطلب قد يكون ــ كما سبق أن اوضحنا ــ هو فقدان الثقة فى السندات . وأثر مثل هذه الزيادة فى طلب النقود على منحنى (LM) موضحة فى شكل (٥ــ١٦) .

وشكل (٥ــ١٦ب) يوضح توازن أصلى فى سوق النقود ــ عند مستوى دخل (Y_0) وسعر فائدة توازن (i_0) ــ والمشار إليه بالنقطة (A) على منحنى (LM) الأصلى (LM_0) . ولنفرض أن منحنى طلب النقود انتقل من وضعه الأصلى عند $[(M^d_0)(Y_0)]$ $[(M^d_1)(Y_0)]$ ــ زيادة فى الطلب عند نفس مستوى الدخل، وهذا موضح في شكل (٥ــ١٦أ) بانتقال دالة طلب النقود من $[M^d_0(Y_0)]$ إلى $[M^d_1(Y_0)]$. فعند مستوى الدخل (Y_0) ، فإن التوازن في سوق النقود يتحقق عند سعر الفائدة (i_1). والنقطة على المنحنى (LM) الجديد ــ (LM_1) في شكل (٥ــ١٦ب) عند مستوى الدخل (Y_0) ستكون أعلى من المنحنى (LM) القديم . وهذه النقطة موضحة بالنقطة (B) على المنحنى (LM_1) في شكل (٥ــ١٦ب)[١٧] .

---

(١٧) Dornbusch وآخرين : مرجع سابق ، ص ص : ١٢٧ ــ ١٢٨ .



شكل (٥ — ١٦)
أثر انتقال منحنى طلب النقود على منحنى (LM).

وبالمثل، حتى يتحقق التوازن فى سوق النقود عند (i_0) بعد انتقال منحنى طلب النقود إنما يتطلب انخفاض مستوى الدخل إلى اقل من (Y_0) مما يتطلب انتقال المنحنى $[M_1^d (Y_0)]$ فى شكل (٥ــ١٦أ) إلى أسفل ليعود إلى المستوى الأصلى $[M_0^d (Y_0)]$. وعليه ، فإن النقطة على منحنى (LM_1) عند سعر الفائدة (i_0) إنما تكون إلى يسار منحنى (LM_0) . وهذه النقطة موضحة بالنقطة (C) في شكل (٥ــ١٦ب) .

وانتقال دالة طلب النقود والتى تؤدى إلى زيادة طلب النقود عند كل من سعر الفائدة والدخل تؤدى إلى إنتقال منحنى (LM) إلى أعلى وإلى اليسار . وإنتقال عكسى فى طلب النقود نتيجة إلى إنخفاض فى مقدار النقود المطلوبة عند سعر فائدة معين ودخل معين يمكن التوصل إليه ــ بنفس المفهوم ــ وذلك عن طريق إنتقال منحنى (LM) إلى أسفل وتجاه اليمين .

مقدار الإنتقال فى منحنى (LM) :

مما تقدم يمكننا أن نخلص إلى الآتى :

عموما فإن منحنى (LM) ينتقل :

(١) إلى اليمين لو كان هناك زيادة فى مقدار عرض النقود أو إنخفض فى مقدار الطلب على النقود .

(٢) وإلى اليسار لو أن عرض النقود قد إنخفض أو لو كان هناك زيادة فى طلب النقود .

والانتقال فى منحنى (LM) نتيجة للتغير فى مقدار عرض النقود إنما يكون مساويا للمضاعف النقدى (Money Multiplier) $\left(\frac{1}{k}\right)$ مضروبا فى مقدار التغير فى عرض النقود (M) كما سبق وأوضحنا .

إنحدار منحنى (LM) [(١٨)]

واضح من إستنتاج منحنى (LM) أن هذا المنحنى ينحدر إلى أعلى تجاه اليمين . فعند مستويات أعلى من الدخل ، فإن التوازن فى سوق النقود إنما يحدث عند مستويات أعلى من سعر الفائدة نظرا لثبات المعروض من النقود . والسبب فى الانحدار الموجب لهذا المنحنى الآتى : زيادة الدخل من (Y_1) (Y_2) ـ كما هو موضح فى شكل (٥ـ١٤) ـ سوف يؤدى إلى زيادة الطلب على النقود عند نفس سعر الفائدة ، حيث أن طلب النقود بغرض المعاملات يتغير طرديا مع تغير الدخل . وحتى يتحقق تساوى الكمية المطلوبة من النقود مع عرض ثابت من النقود ، فإن سعر الفائدة لابد وأن يرتفع ـ يرتفع من (i_1) إلى (i_2) كما هو موضح فى شكل (٥ـ١٤) ـ . وعند سعر الفائدة الأعلى فإن مقدار النقود المطلوبة بغرض المضاربة سوف ينخفض ـ بحيث يترتب على ذلك توفير فى مقدار النقود المطلوبة لتفى بحاجة طلب المعاملات الذى زاد نتيجة لزيادة الدخل . وسيتحقق التوازن عندما يرتفع سعر الفائدة بالقدر الكافى الذى يؤدى إلى نقص فى طلب النقود بغرض المضاربة بمقدار مساوٍ لزيادة طلب النقود بغرض المعاملات الذى ترتب على زيادة الدخل .

هذا فيما يتعلق بانحدار منحنى (LM) . ولكن السؤال الهام هو ما الذى يحدد مقدار هذا الإنحدار . فنحن نعلم أن المنحنى له انحدار موجب ولكن هل هو إنحدار شديد أو مستو نسبيا ؟ . وانحدار منحنى (LM) له أهمية ـ مثل انحدار (IS) ـ وذلك عند تقرير السياسة التى تتبع ومدى فعاليتها [(١٩)] .

---

(١٨) راجع Duilio: مرجع سابق ، ص . ١٥٢ .

(١٩) Dornbusch: وآخرين : مرجع سابق ، ص ص : ١٢٦ ـ ١٢٧ .

وحتى يمكن معرفة العوامل التى تؤثر فى إنحدار منحنى (LM) ــ فإننا نبدأ بمعرفة الأثر على سوق النقود المترتب على زيادة الدخل ($\triangle Y$) من (Y_0) إلى (Y_1) فى شكل (٥ــ١٤) . والأثر المترتب على زيادة الدخل على الطلب على النقود سيكون مساويا لـ ($k\triangle Y$) حيث (k) هى المعامل الذى يوضح الزيادة فى الطلب على النقود بغرض المعاملات نتيجة لزيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة . فسعر الفائدة يجب أن يرتفع بالقدر الكافى ليلغى الزيادة فى الطلب على النقود المترتب على زيادة الدخل . فكلما كانت (k) كبيرة ، كلما كانت الزيادة فى طلب النقود بغرض المعاملات نتيجة لزيادة الدخل بوحدة واحدة كبيرة ، وبالتالى كلما كانت الزيادة فى سعر الفائدة التى تحقق التعادل بين طلب النقود وبين مقدار الكمية الثابتة من عرض النقود كبيرة . فكلما كانت (k) كبيرة كلما كان (LM) أشد انحدارا .

والعامل الثانى المؤثر فى انحدار منحنى (LM) يمكن تفهمه من علمنا أنه بالنسبة لدخل معين و (k) معينة ، فإن مقدار الزيادة فى سعر الفائدة اللازم لتحقيق التوازن بين مقدار طلب النقود ومقدار عرض ثابت للنقود إنما يتوقف على مقدار مرونة (حساسية) الطلب على النقود بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة .

فالطلب على النقود بغرض المعاملات يمكن التعبير عنه بالمعادلة ($Mt = kY$) . وطلب النقود بغرض المضاربة يمكن التعبير عنه بالمعادلة ($M_{SP} = L_0 - mi$). وبالتالى، فإن الطلب الكلى للنقود يمكن التعبير عنه

$$M^d = kY + L_0 - mi$$

وعليه فإن مرونة طلب النقود ــ عند دخل معين و (K) معينة ــ إنما

تتوقف على مقدار (m) والتى تحدد مقدار التغير فى كمية النقود المطلوبة لتغير معين فى سعر الفائدة . أى أن :

$$m = \frac{\Delta M^d}{\Delta i}$$

هذه العلاقة بين مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة وانحدار منحنى (LM) موضحة فى شكل (٥ـــ١٧) [٢٠] .

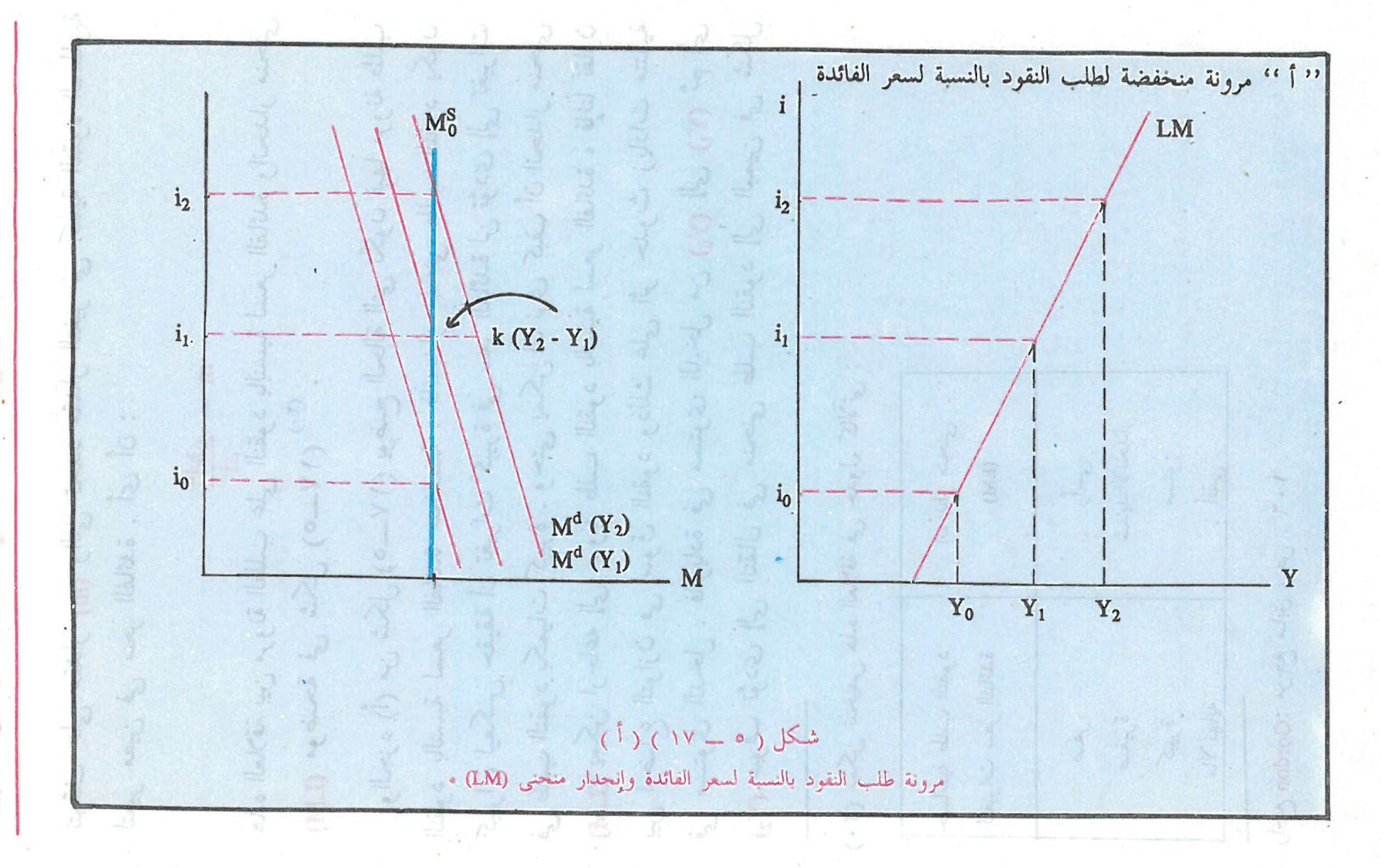
والجزء (أ) من شكل (٥ـــ١٧) يوضح الحالة التى تكون فيها مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة . فانحدار منحنى طلب النقود يكون كبيرا ، ليعكس حقيقة أن تغيرات كبيرة فى سعر الفائدة لن تؤدى إلى تغيرات فى طلب النقود بكميات كبيرة . وحتى يمكن أن نرى كيف أن انحدار منحنى (LM) يمكن ارجاعه إلى مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة ، فإننا نقارن بين اوضاع التوازن فى سوق النقود وذلك على اثر حدوث زيادات متتالية فى مستوى الدخل . فالزيادة فى مستوى الدخل من (Y_0) إلى (Y_1) ثم إلى (Y_2) سوف تؤدى إلى انتقال فى منحنى طلب النقود إلى اليمين فى شكل

---

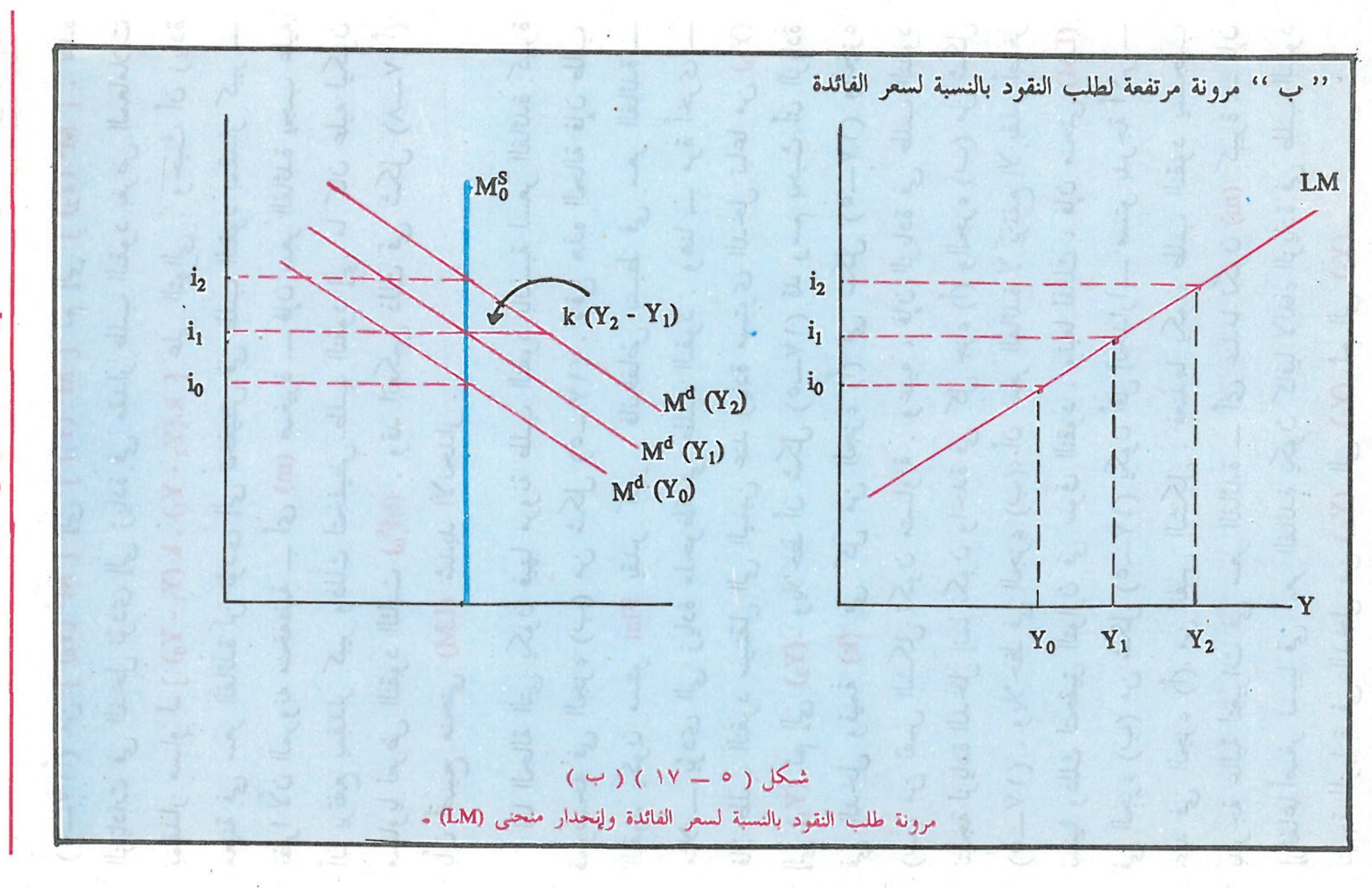
(٢٠) يمكن تلخيص هذه العلاقة فى جدول كالآتى :

حساسية طلب النقود لتغيرات سعر الفائدة	انحدار منحنى (LM)
صفر	رأسى
صغيرة	شديد الانحدار
كبيرة	مستو
مالا نهاية	أفقى

راجع Gordon: مرجع سابق ، ص . ١٠٦ .



شكل (٥ – ١٧) (أ)
مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة وإنحدار منحنى (LM) .



شكل (٥ – ١٧) (ب)
مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة وإنحدار منحنى (LM) .

(٥ــ١٧أ) من [$M^d(Y_0)$] إلى [$M^d(Y_1)$] ثم إلى [$M^d(Y_2)$] . هذه الزيادات فى الدخل تؤدى إلى زيادة فى مقدار طلب النقود بغرض المعاملات بمقدار مساو لـ [$k(Y_2 - Y_1), k(Y_1 - Y_0)$] على التوالى . وحيث أن زيادة معينة فى سعر الفائدة لن تؤدى إلى تخفيض فى طلب النقود بمقدار كبير ــ نظرا لأن المرونه منخفضة ــ أى (m) صغيرة ــ فإن سعر الفائدة يجب عليه أن يرتفع بمقدار كبير وذلك لتخفيض طلب النقود إلى ما كان عليه ليكون مساويا لعرض النقود الثابت (M^S_0) . وقد انعكس ذلك فى شكل (٨ــ١٧أ) بأن أصبح منحنى (LM) شديد الانحدار .

أما الحالة التى يكون فيها مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة كبيرة فموضحة فى الجزء (ب) من شكل (٥ــ١٧) . وفى هذه الحالة فإن طلب النقود يكون مستو Flat بقدر كبير . فانخفاض بسيط فى سعر الفائدة ــ مثلا ــ يؤدى الى زيادة ملحوظة فى طلب النقود . وهنا ــ مرة أخرى ــ فان طلب النقود سينتقل الى اليمين عند زيادة مستوى الدخل تباعا من (Y_0) إلى (Y_1) ثم إلى (Y_2). ويلاحظ أن شكل (٥ــ١٧) قد رسم بحيث أن الزيادة فى الدخل وقيمة (k) فى كل من الجزء (أ) فى شكل (٥ــ١٧) والجزء (ب) من نفس الشكل تكون متساوية . وعليه ، فإن الزيادة فى طلب النقود نتيجة لزيادة الدخل إنما تكون واحدة فى كل جزء (أ) والجزء (ب) من شكل (٥ــ١٧) . ويلاحظ فى الجزء (ب)، أن سعر الفائدة لا يرتفع الا بقدر أصغر نسبيا وذلك لتحقيق التوازن فى سوق النقود . وتبعا لذلك ، فإن منحنى (LM) فى الجزء (ب) من شكل (٥ــ١٧) يكون أقل إنحدارا ــ مستو بدرجة أكبر ــ عنه فى الجزء (أ) من نفس الشكل . فعندما يكون طلب النقود يستجيب بدرجة عالية لتغيرات فى سعر الفائدة ــ أى عندما تكون (m) كبيرة ــ فإن إرتفاعا أصغر نسبيا فى سعر الفائدة يكون كافيا لالغاء الزيادة فى طلب النقود نتيجة للزيادة فى الدخل من (Y_0) الى (Y_1) ثم الى (Y_2)

إنحدار (LM) واستخدام المعادلات :

إن معادلة توازن سوق النقود ــ معادلة (LM) ــ عادة ما تعرض فى صورة : ($Y = constant + \psi$) وفى هذه الحالة فإن إنحدار منحنى (LM) يكون هو : ($1/\psi$). وفى مجتمع به قطاعين ، فإن قيمة المعامل ψ (Psi) فى معادلة (LM) تتوقف على :

(١) العلاقة بين طلب النقود بغرض المعاملات ومستوى الدخل ــ أى على مقدار (k) .

مثـــال :

بافتراض مجتمع به قطاعين حيث مقدار الكمية المعروضة من النقود تساوى (200) وأن طلب النقود بغرض المضاربة هو : ($M_{SP} = 50 - 500i$) ، فإذا فرضنا أن طلب النقود بغرض المعاملات هو ($Mt = 0.25Y$) ــ فإن معادلة (LM) تكون ($Y = 600 + 2000\ i$). فلو أن طلب النقود بغرض المعاملات كان ($Mt = 0.20Y$) فإن معادلة (LM) تكون ($Y = 750 + 2500\ i$) وواضح من شكل (٥ــ١٨) : أنه كلما كان طلب النقود بغرض المعاملات كبيرا ــ أى كلما كانت (k) كبيرة ــ كلما كان إنحدار منحنى (LM) يتمشى طرديا مع مقدار طلب النقود بغرض المعاملات ــ بافتراض ثبات طلب النقود بغرض المضاربة . فإذا لم يكن هناك طلب نقود بغرض المضاربة فإن منحنى (LM) يكون رأسيا [٢١] .

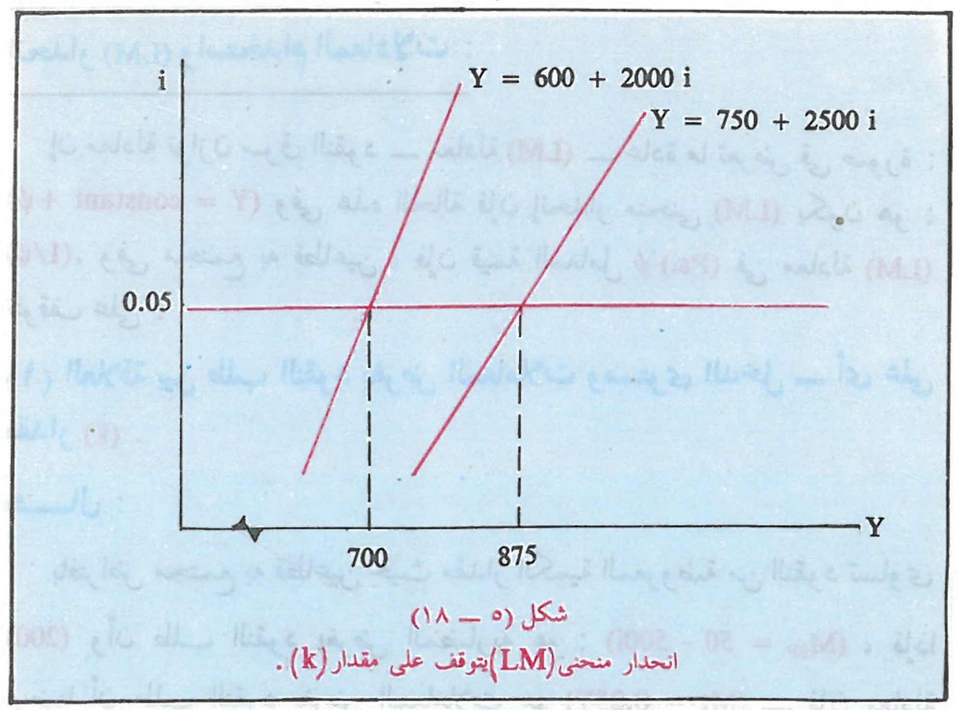
(٢) مقدار حساسية طلب النقود بغرض المضاربة لتغيرات سعر الفائدة .

مثـــال :

فإذا فرضنا مجتمعا به قطاعين ــ فيه عرض النقود ($M^S = 200$) وطلب النقود بغرض المعاملات ($Mt = 0.25Y$) .

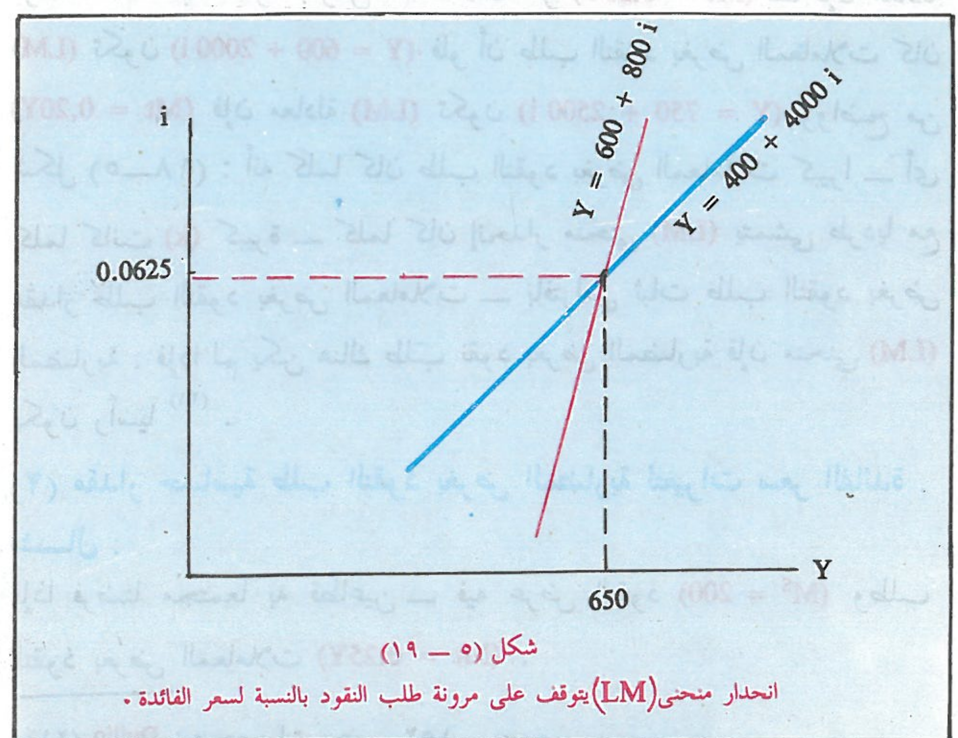
---

(٢١) Duilio : مرجع سابق ، ص . ١٥٢ .



شكل (٥ ـــ ١٨)

انحدار منحنى (LM) يتوقف على مقدار (k) .



شكل (٥ ـــ ١٩)

انحدار منحنى (LM) يتوقف على مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة .

فإذا فرضنا أن طلب النقود بغرض المضاربة كان حساسا لتغيرات سعر الفائدة بحيث أن $(M_{SP} = 100 - 1000i)$ فإن معادلة (LM) تكون :

$$Y = 400 + 4000i$$

فلو أن طلب النقود بغرض المضاربة كان غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة بحيث أن : $(M_{SP} = 50 - 200\,i)$ فإن معادلة (LM) تكون :

$$Y = 600 + 800\,i$$

وواضح من شكل (٥ــ١٩) أن منحنى (LM) يكون له إنحدار كبير عندما يكون طلب النقود بغرض المضاربة ضعيف المرونة بالنسبة لسعر الفائدة . وعليه ، فإن المقدار المطلق لإنحدار منحنى (LM) ــ $(1/\psi)$ ــ ينخفض كلما أصبح طلب النقود بغرض المضاربة أكثر إستجابة لتغيرات سعر الفائدة . ويتبع ذلك ، أن منحنى (LM) يكون افقيا (الانحدار يساوى صفر) عندما يكون طلب النقود بغرض المضاربة تام المرونة بالنسبة لسعر الفائدة . كما يكون رأسيا (إنحدار ما لانهاية) ــ وذلك عندما لا يكون هناك طلب نقود بغرض المضاربة .

وعموما ، فإن انحدار منحنى (LM) عادة ما يرجع لمرونة طلب النقود بغرض المضاربة بالنسبة لسعر الفائدة (وهو العامل المسيطر) . وذلك لنفس السبب فى أن إنحدار منحنى (IS) إنما يرجع إلى مرونة طلب الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة (وهو العامل المسيطر) . وعليه ، فإنه حتى يكون إنحدار منحنى (LM) إنحدارا موجبا فإن ذلك يتطلب أن يكون طلب النقود بغرض المضاربة دالة عكسية فى سعر الفائدة .

شكل منحنى (LM):

هناك حالتين خاصتين لانحدار منحنى (LM) تنتجان من مرونة طلب النقود بالنسبة لسعرالفائدة ــ وذلك عندما تأخذ هذه المرونة قيمة(الصفر)أو تصبح كبيرة للغاية (ما لانهاية) .

الحالة الأولى : التى تكون فيه مرونة طلب النقود منخفضة للغاية أو غير حساسة لتغيرات سعر الفائدة ــ اى عندما تكون (m) مساوية للصفر : فلو بدأنا من وضع توازن ، فأن سعر الفائدة يرتفع حتى يحقق التوازن فى سوق النقود وذلك عندما يزداد الدخل . فزيادة الدخل إنما تعنى زيادة الطلب على النقود بغرض المعاملات . فمع طلب نقود غير حساس كلية لتغيرات سعر الفائدة ، فليس هناك ارتفاع ممكن لسعر الفائدة الذى يخفض طلب النقود إلى الكمية الثابتة من عرض النقود . ففى مثل هذه الحالة الخاصة ، فإن ارتفاع سعر الفائدة يفترض أنه لن يؤدى بالافراد إلى تحقيق طلبهم للنقود بغرض المضاربة أو يقتصدوا فى مقدار الارصدة المطلوبة للمعاملات . وتبعا لذلك فإن لا يوجد سوى مستوى واحد للدخل الذى يحقق التوازن . وحتى يمكن أن نرى ذلك بوضوح ، فإنه عندما تصبح (m) فى معادلة طلب النقود مساوية (للصفر)فإن معادلة طلب النقود تصبح:

$$M^D = kY + L_0$$
$$= L_0 + kY$$

وتصبح معادلة (LM) كالآتى :

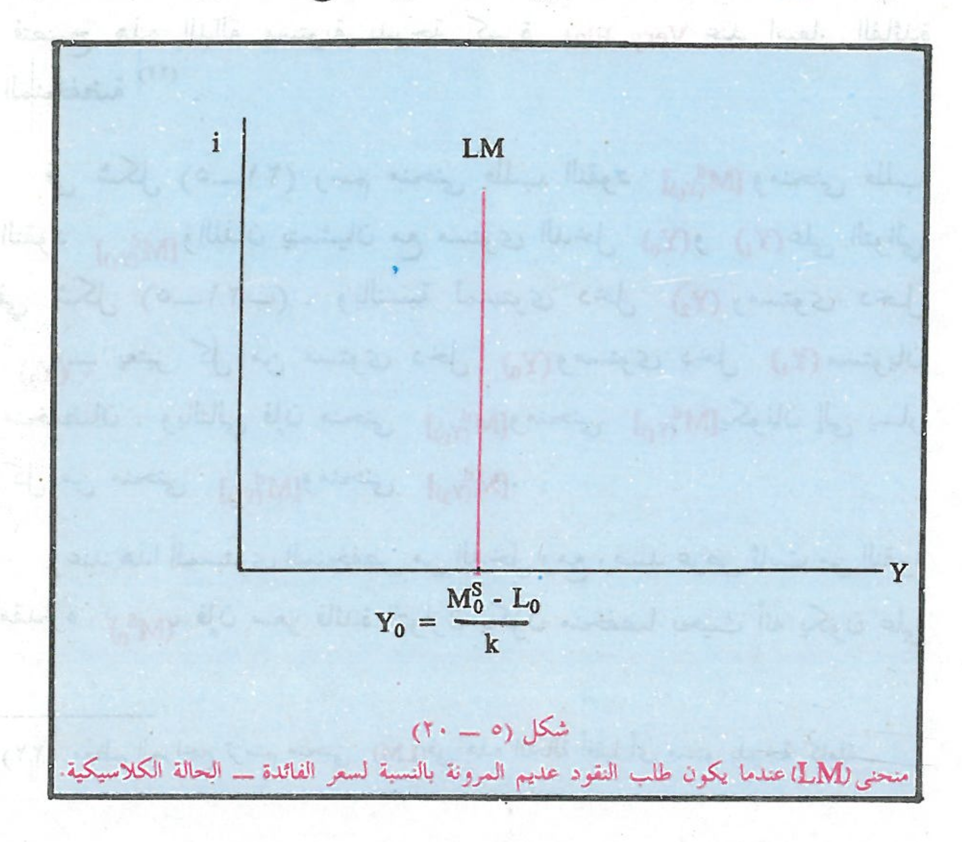
$$M^S{}_0 = L_0 + kY$$

ولذلك فإنه عند عرض ثابت للنقود مقداره $(M^S{}_0)$ فإن مستوى الدخل الذى يحقق التوازن فى سوق النقود هو :

$$Y = \frac{M^S_0 - L_0}{k}$$

ويكون هذا المستوى من الدخل ، هو مستوى الدخل الوحيد الذى يحقق التوازن فى سوق النقود . ومنحنى (LM) لهذه الحالة موضح فى شكل (٥ــ ٢٠) . ويشار إلى هذه الحالة بانها الحالة الكلاسيكية . وهذه هى الحالة الكلاسيكية لأن حالة طلب النقود وفقا «لكينز» عندما تكون (m) تساوى (صفر) لا يختلف عن دالة طلب النقود الكلاسيكية . فوفقا لنظرية كمية النقود ، فإن طلب النقود إنما يتوقف فقط على الدخل . والخاصية المميزة لنظرية «كينز» فى الطلب على النقود هى العلاقة العكسية بين طلب النقود وسعر الفائدة .

والحالة الاستثنائية الثانية : هى الحالة التى تصبح فيها مرونة طلب النقود



شكل (٥ ـــ ٢٠)

منحنى (LM) عندما يكون طلب النقود عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ـــ الحالة الكلاسيكية.

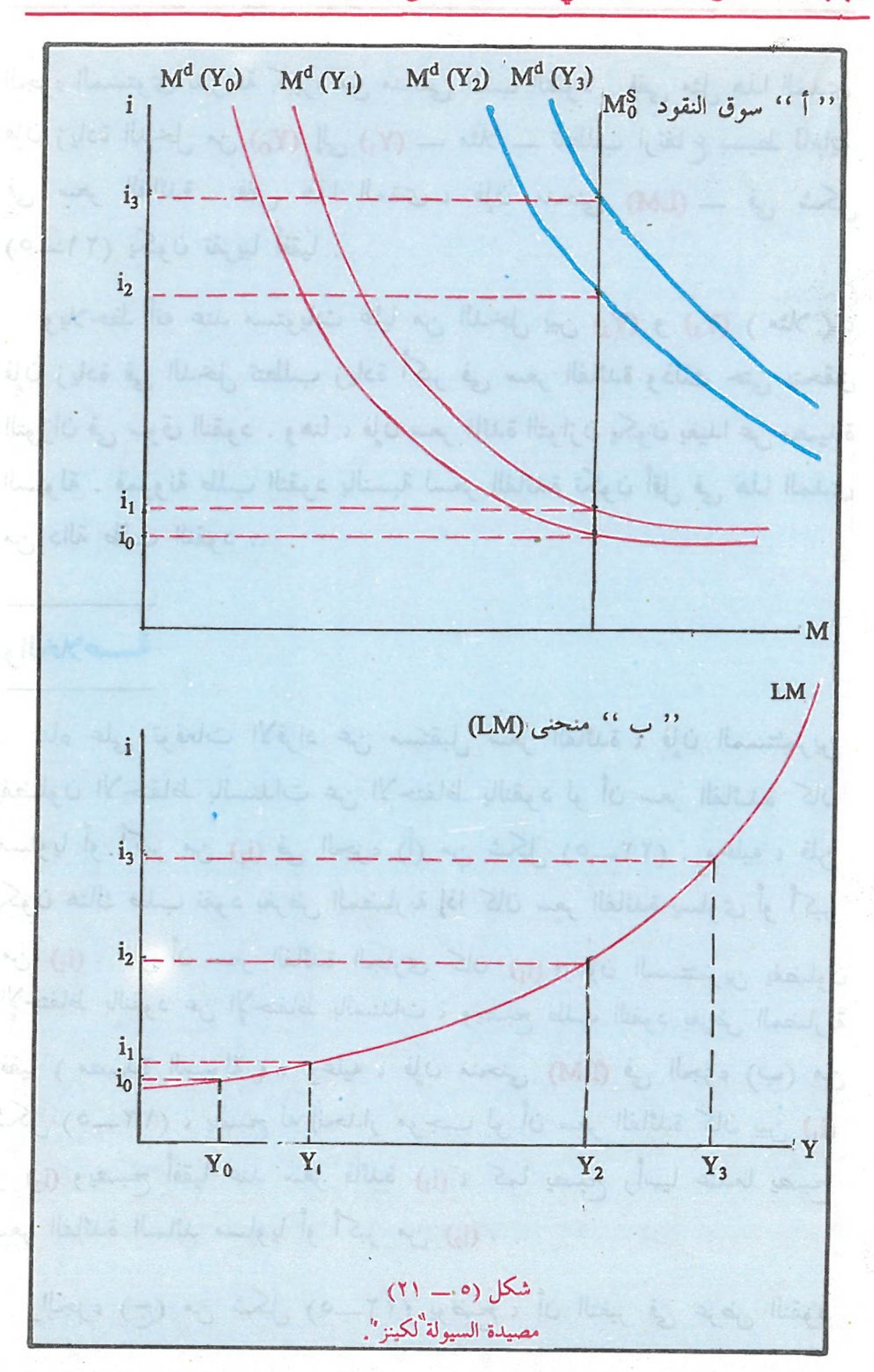
بالنسبة لسعر الفائدة كبيرة للغاية ، تقترب من (ما لانهاية) . فما الذى يسبب حدوث ذلك ؟ . فقد رأينا من دراستنا لنظرية طلب النقود يغرض المضاربة عندما يصبح سعر الفائدة منخفضا للغاية بالنسبة لما هو مفترض انه سعر الفائدة العادى ، فإن اجماعا يتولد وينظر إلى سعر فائدة المستقبل على انه سيرتفع . ففى مثل هذه الحالة ، ومع توقع خسارة رأسمالية تزيد عن مقدار الفائدة البسيطة التى تحصل من السندات ، فإن الافراد يكونوا على إستعداد لحمل أى زيادات فى الأرصدة النقدية غاية فى الكبر وتقترب من (ما لا نهاية) ــ بإنخفاضات لا تذكر فى سعر الفائدة ــ هذه الحالة هى التى أسماها « كينز » بـ « مصيدة السيولة » "Liquidity Trap".

وحالة مصيدة السيولة موضحة فى شكل (٥ــ٢١) . ويلاحظ أنه فى حالة مصيدة السيولة ، فاننا نأخذ فى اعتبارنا التغير فى إنحدار دالة طلب النقود ، فتصبح هذه الدالة مستوية بدرجة كبيرة Very Flat عند اسعار الفائدة المنخفضة[٢٢] .

فى شكل (٥ــ٢١) رسم منحنى طلب النقود $[M^d_{(Y_0)}]$ ومنحنى طلب النقود $[M^d_{(Y_1)}]$ واللذان يتمشيان مع مستوى الدخل (Y_0) و (Y_1) على التوالي في شكل (٥ــ٢١ب) . وبالنسبة لمستوى دخل (Y_2) ومستوى دخل (Y_3) ــ يعتبر كل من مستوى دخل (Y_0) ومستوى دخل (Y_1) مستويان منخفضان . وبالتالي فإن منحنى $[M^d_{(Y_0)}]$ ومنحنى $[M^d_{(Y_1)}]$ يكونان إلى يسار كل من منحنى $[M^d_{(Y_2)}]$ ومنحنى $[M^d_{(Y_3)}]$.

وعند هذا المستوى المنخفض من الدخل ومع رصيد عرض ثابت من النقود مقداره (M^s_0)، فإن سعر فائدة التوازن يكون منخفضا بحيث أنه يكون على

(٢٢) معظم المراجع ترسم منحنى (LM) فى هذه الحالة أفقيا أى مستوٍ بدرجة كاملة .



شكل (٥ — ٢١)
مصيدة السيولة "لكينز".

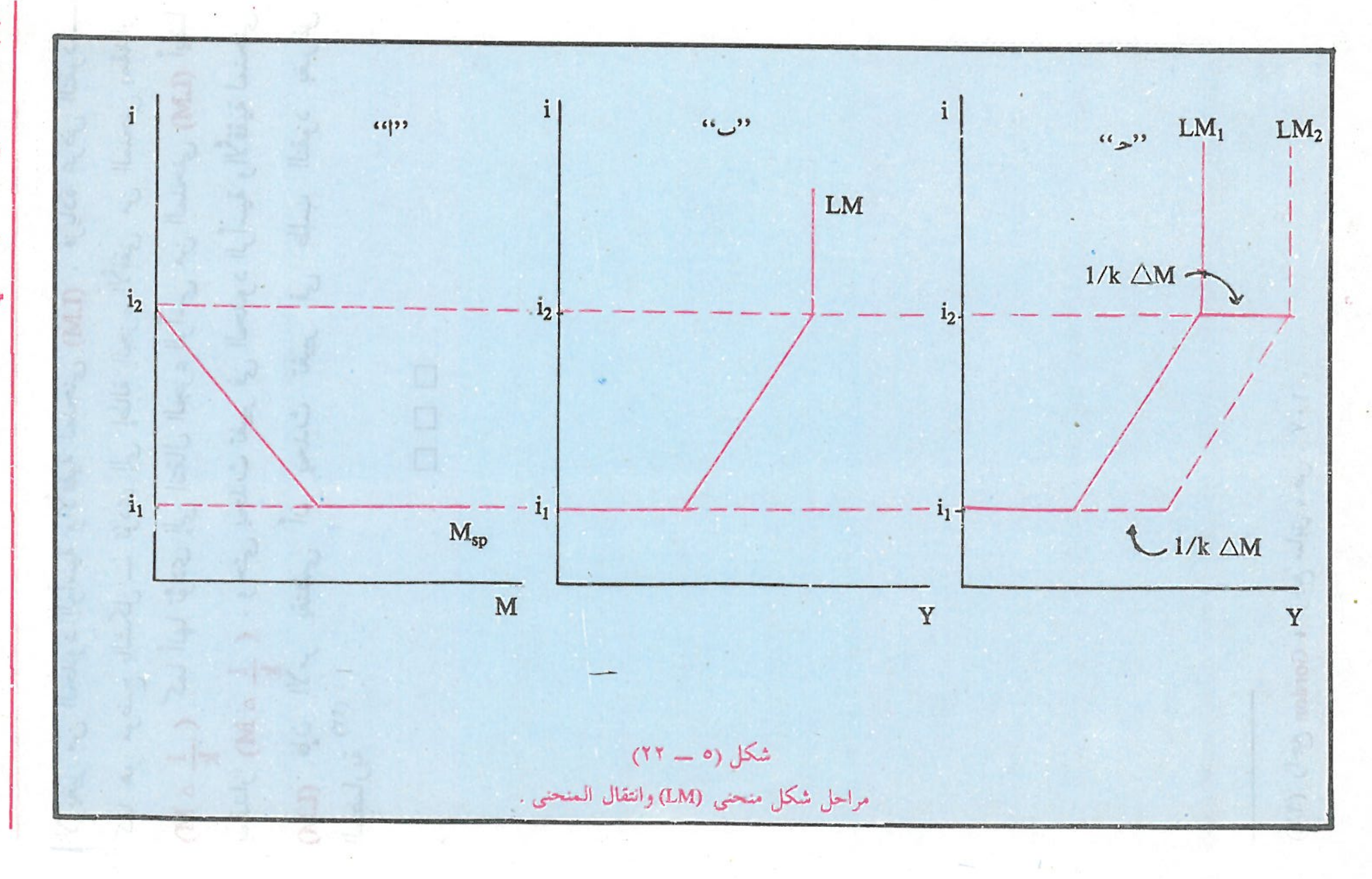
الجزء المستوى بدرجة كبيرة من منحنى طلب النقود . ففى مثل هذا المدى فإن زيادة الدخل من (Y_0) إلى (Y_1) — مثلا — تتطلب ارتفاع بسيط للغاية فى سعر الفائدة . ففى هذا المدى ، فإن منحنى (LM) — فى شكل (٥—٢١) يكون تقريبا أفقيا .

ويلاحظ أنه عند مستويات عليا من الدخل بين (Y_2) و (Y_3) (مثلا) ، فإن زيادة فى الدخل تتطلب زيادة أكبر فى سعر الفائدة وذلك حتى يتحقق التوزان فى سوق النقود . وهنا ، فإن سعر فائدة التوازن يكون بعيدا عن مصيدة السيولة . فمرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة تكون أقل فى هذا المدى من دالة طلب النقود .

والخلاصـــة

بناء على توقعات الافراد عن مستقبل سعر الفائدة ، فإن المستثمرين يفضلون الاحتفاظ بالسندات عن الاحتفاظ بالنقود لو أن سعر الفائـدة كان مساويا أو أكبر من (i_2) فى الجزء (أ) من شكل (٥—٢٢) . وعليه ، فلن يكون هناك طلب نقود بغرض المضاربة إذا كان سعر الفائدة يساوى أو أكبر من (i_2) . فلو أن سعر الفائدة الجارى كان (i_1) ؛ فإن المستثمرين يفضلون الإحتفاظ بالنقود عن الإحتفاظ بالسندات ، ويصبح طلب النقود بغرض المضاربة أفقيا (مصيدة السيولة) . وعليه ، فإن منحنى (LM) فى الجزء (ب) من شكل (٥—٢٢) ، يصبح له إنحدار موجب لو أن سعر الفائدة كان بين (i_1) و (i_2) ويصبح أفقيا عند سعر فائدة (i_1) ، كما يصبح رأسيا عندما يصبح سعر الفائدة السائد مساويا أو أكبر من (i_2) .

والجزء (ج) من شكل (٥—٢٢) يوضح ، أن التغير فى عرض النقود



شكل (٥ – ٢٢)
مراحل شكل منحنى (LM) وانتقال المنحنى .

لا يغير من الحدود الرأسية والأفقية لمنحنى **(LM)** . فزيادة عرض النقود ــ كما هو موضح بالشكل ــ تؤدى إلى إطالة الجزء الأفقى من المنحنى بمقدار **($\Delta M \frac{1}{k}$)** كما أنها تؤدى إلى انتقال الجزء الرأسى من المنحنى **(LM)** أيضا بمقدار **($\Delta M \frac{1}{k}$)** . وحتى يحدث تغيير فى الحدود الرأسية والأفقية لمنحنى **(LM)** فإن الأمر يقتضى أن يحدث تغيير فى طلب النقود بغرض المضاربة [٢٣] .

□ □ □

---

(٢٣) راجع **Gordon** ، مرجع سابق ، ص . ١٠٧ .



التوازن الشامل والسياسة النقدية والسياسة المالية .



الفصل الثالث

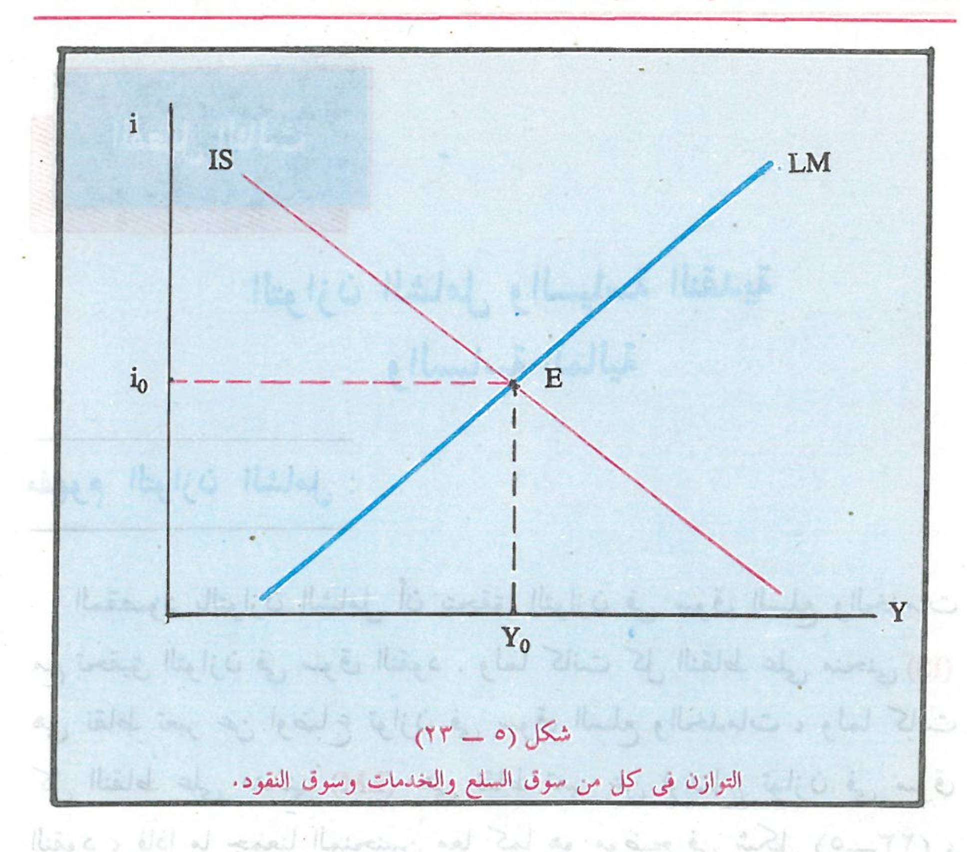
التوازن الشامل والسياسة النقدية والسياسة المالية

مفهوم التوازن الشامل :

المقصود بالتوازن الشامل أن يتحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات مع تحقيق التوازن فى سوق النقود . ولما كانت كل النقاط علي منحنى (IS) هى نقاط تعبر عن اوضاع توازن فى سوق السلع والخدمات ، ولما كانت كل النقاط على منحنى (LM) هى نقاط تعبر عن اوضاع توازن فى سوق النقود ، فاذا ما جمعنا المنحنيين معا كما هو موضح فى شكل (٥ــ٢٣) ، فإن نقطة تقاطع المنحنيين ــ النقطة (E) ــ هى نقطة تقع على المنحنيين . وبالتالى، فإنه عند هذه النقطة يتحقق التوازن الشامل ــ أى التوازن فى كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود معا .

ويلاحظ أنه إذا كان سوق النقود فى حالة توازن ، فإن سوق السندات لابد وأن يكون أيضا فى حالة توازن . وعليه ، فإن سعر الفائدة ومستوى الدخل عند تقاطع كل منحنى (IS) ومنحنى (LM) فى شكل (٥ــ٢٣) ــ والمشار اليهما ب (i_O) و (Y_O) ــ هما قيمتان تحققان ــ فى نفس الوقت ــ التوازن فى الأسواق الثلاثة ، سوق النقود وسوق السلع وسوق السندات .

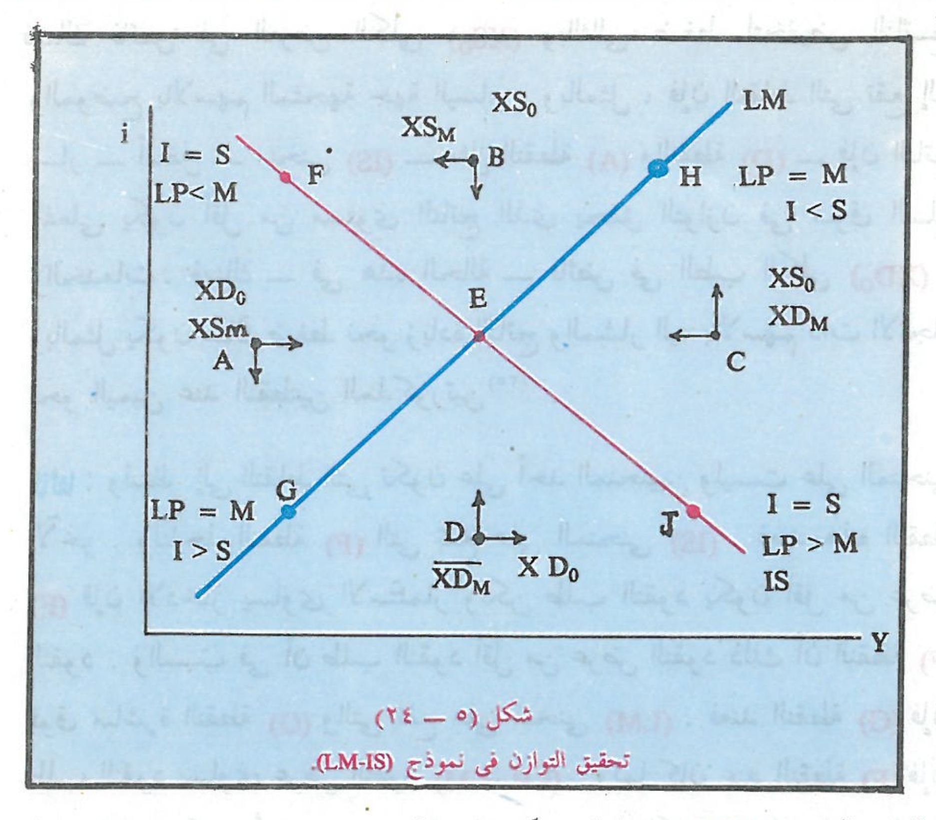
ونستطيع أن نتعرف على طبيعة التوازن الذى يتحقق فى نموذج (IS - LM) وذلك بالتعرف على الاسباب فى أن النقاط الأخرى خلاف نقطة تقاطع (IS)



شكل (٥ ــ ٢٣)
التوازن فى كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود.

و (LM) هى نقاط غير توازن . شكل (٥ــ٢٤) يوضح مجموعة من النقاط ــ (A)، (B)، (C)، (D) ــ التى لا تقع على منحنيات (IS) و (LM) .

أولا : لننظر إلى النقاط التى تقع أعلى منحنى (LM) ــ مثل نقطة (A) ونقطة (B) ــ فعند جميع النقاط التى تقع أعلى ــ أو إلى اليسار ــ منحنى (LM) فإنه يكون هناك فائض فى عرض النقود (XS_M) ــ فعند مستوى دخل كل من النقطة (A) أو (B) فإن سعر الفائدة المناظر يكون أعلى من سعر الفائدة اللازم لتحقيق التوازن فى سوق النقود . فمع وجود فائض فى عرض النقود فيكون هناك ضغط نحو تخفيض سعر الفائدة كما هو موضح بالسهم الموجه إلى أسفل . فهناك ميل للتحرك نحو منحنى (LM) . وبالمثل ، فإن النقاط التى تقع أسفل منحنى (LM) ــ مثل نقطة (C) أو (D) ــ فإن هناك فائضا فى



شكل (٥ — ٢٤)

تحقيق التوازن فى نموذج (LM-IS).

طلب النقود (XD_M) وبالتالى، يكون هناك ضغط لرفع سعر الفائدة إلى أعلى (٢٤).

ثانيا : لننظر إلى نفس النقاط السابقة بالنسبة لمنحنى (IS) . فبالنسبة للنقاط التى تقع أعلى — إلى يمين — منحنى (IS) فإن الناتج يزيد عن الطلب الكلى — أو بنفش المفهوم إن الادخار مضافا اليه الضرائب يزيد عن الاستثمار مضافا اليه الانفاق الحكومى . فعند مستوى سعر الفائدة لكل من النقطة (B) أو (C) فإن مستوى الناتج المناظر الذى يحقق التساوى بين (الاستثمار + الانفاق الحكومى) مع (الادخار + الضرائب) — أى يحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات — يكون أقل من مستوى الانتاج الفعلى .

---

(٢٤) راجع Gordon ، مرجع سابق ، ص . ١٠٧ .

فهناك فائض فى العرض الكلى (XS_0) وبالتالى، ضغط لتخفيض الناتج والموضح بالاسهم المتجهة جهة اليسار. وبالمثل ، فإن النقاط التى تقع إلى يسار ـ أسفل ـ منحنى (IS) ـ مثل النقطة (A) والنقطة (D) ـ فإن الناتج الفعلى يكون أقل من مستوى الناتج الذى يحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات . فهناك ـ فى هذه الحالة ـ فائض فى الطب الكلى (XD_0) . وبالمثل يكون هناك ضغط نحو زيادة الناتج والمشار اليه بالاسهم ذات الاتجاه نحو اليمين عند النقطتين المذكورتين(٢٥) .

ثالثا : ولننظر إلى النقاط التى تكون على أحد المنحنيين وليست على المنحنى الآخر . ولنأخذ النقطة (F) التى تقع على المنحنى (IS) . فعند هذه النقطة (F) فإن الادخار يساوى الاستثمار ولكن طلب النقود يكون أقل من عرض النقود . والسبب فى أن طلب النقود أقل من عرض النقود ذلك أن النقطة (F) فوق مباشرة النقطة (G) والتى تقع على منحنى (LM) . فعند النقطة (G) فإن طلب النقود يساوى عرض النقود (LP = M) . ولما كان عند النقطة (F) فإن سعر الفائدة يكون أعلى منه عند النقطة (G) ، فإن الكمية المطلوبة من النقود عند (F) تكون أقل من كمية عرض النقود الثابتة. وبالتالى، فإن (LP < M) . ولذلك فإنه عند النقطة (F) فإن الأفراد يرغبوا فى حمل نقودا أقل عما لديهم . وحتى يتخلصوا من الكمية الزائدة من النقود فإنهم يقوموا بشراء السندات ، فيزداد الطلب على السندات فتتجه أسعار السندات إلى الارتفاع ؛ أى يتجه سعر الفائدة نحو الانخفاض . وعندما ينخفض سعر الفائدة ، فإن الاستثمار يزداد وبالتالى يزداد الدخل وبالتالى يتم التحرك إلى أسفل على المنحنى (IS) تجاه النقطة (E) .

وعند النقطة (G) ، فإن طلب النقود يساوى عرض النقود ، وذلك لأن

---

(٢٥) Shabiro ، مرجع سابق ، ص ص : ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

النقطة (G) واقعة على المنحنى (LM) . ولكن الاستثمار يزيد عن الادخار (I > S) والسبب أن (I > S) عند النقطة (G) هو أن النقطة (G) أسفل مباشرة النقطة (F) التى عندها يكون (S = I) . ولكن عند النقطة (G) فإن سعر الفائدة أقل من سعر الفائدة عند (F) وبالتالى فإن (I > S) . وفائض الاستثمار على الادخار يؤدى إلى زيادة الانتاج فالطلب الكلى أكبر من العرض الكلى . وعند زيادة الناتج فإن سعر الفائدة يرتفع ذلك لأن عرض النقود ثابت ، ويبدأ الأفراد فى بيع السندات وذلك رغبة منهم فى الحصول على أارصدة إضافية . وبذلك فإننا نصعد إلى أعلى على منحنى (LM) تجاه النقطة (E) .

وعند النقاط التى تكون إلى يمين النقطة (E) ، فإن قوى ديناميكية تعمد إلى تخفيض مستوى الدخل . ولنأخذ نقطة مثل (H) تكون واقعة على المنحنى (LM) . فعند هذه النقطة فإن طلب النقود يساوى عرض النقود (LP=M). ولكن الاستثمار المعتزم يكون أقل من الادخار المرغوب (I < S) . والسبب فى أن (I < S) هو أن النقطة (H) تقع مباشرة فقط النقطة (J) الواقعة على المنحنى (IS) .وبالتالى،فعندها يكون (S = I). ولكن عند (J) فإن سعر الفائدة أقل من سعر الفائدة عند النقطة (H) . ونظرا لأنه عند (H) يكون سعر الفائدة نسبيا أعلى فإن الاستثمار يكون منخفضا وبالتالى فإن (I < S) ويؤدى نقص الاستثمار عن الإدخار الى تخفيض الناتج وذلك لتقليل تراكم المخزون . وعندما ينخفض الناتج القومى ، ينخفض الطلب على الأرصدة النقدية ـــ ويبدأ الافراد فى شراء السندات ـــ فيزداد الطلب على السندات وترتفع أسعارها وينخفض سعر الفائدة . وبذلك نتحرك إلى أسفل على المنحنى (LM) أى تجاه نقطة التوازن (E) .

واخيرا ، فانه عند النقطة (J) ـــ التى تقع على المنحنى (IS) ولاتقع على منحنى (LM)، فإنه عند هذه النقطة فإن (I = S) ولكن طلب النقود يزيد عن

عرض النقود (LP > M). ويبدأ الافراد فى بيع السندات للحصول على الأرصدة فتنخفض أسعار السندات اى ترتفع اسعار الفائدة . ويترتب على ارتفاع سعر الفائدة انخفاض الاستثمار وبالتالى ينكمش الناتج ــ وبذلك نكون نتحرك إلى أعلى على منحنى (IS) تجاه نقطة التوازن (E) .[٢٦]

ونقطة التوازن (E) لديها الخاصية المتميزة ، فى أنه إذا لم يكن الاقتصاد القومى عند هذه النقطة فى وضع توازن ، فإن قوى ديناميكية ستعيد الاقتصاد القومى إلى (Y) و (i) التى تحققهما النقطة (E) . والتوازن عند النقطة (E) توازن مستقر . فطالما أن كل من المنحنى (IS) والمنحنى (LM) ظلا عند نفس وضعيهما فأى انحراف للدخل بعيدا عن دخل التوازن (Y_E) سيولد قوى تعيد مستوى الناتج إلى ما كان عليه ، وكذلك يكون ذلك صحيحا بالنسبة لسعر فائدة التوازن (i_e) .

ولكن ليس هناك شيىء مميز فيما يتعلق بمستوى دخل التوازن (Y_E) . فليس من الضرورى أن يكون مستوى الدخل المذكور هو مستوى دخل التوظف الكامل فاذا تصادف أن كان (Y_E) هو مستوى دخل التوظف الكامل (Y_F) فيكون خيرا . فاذا لم يكن ، فإن الحكومة تتدخل لتحقيق التوظيف الكامل . ويمكن للحكومة أن تستخدم فى ذلك اما السياسة النقدية أو السياسة المالية :

التوازن الشامل باستخدام المعادلات :

ان التوازن الشامل فى سوق النقود وسوق السلع والخدمات يمكن التوصل إليه بحل معادلتى (IS) و (LM) حلا آنياً .

مثـــال :

لنفرض مجتمع به قطاعين حيث $C = 90 + 0.625\ Y_d$ ، $Y_d = Y,$

(٢٦) Dornbusch وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص : ١٣٢ ــ ١٣٤ .

و $I = 150 - 100i$

و $Mt = 0.25Y$

و $M_{SP} = 50 - 200i$

$M^S_0 = 180$

وللتوصل إلى التوازن الشامل

أولا : فإن التوازن فى سوق النقود يتحقق حيث :

$M^S_0 = Mt + M_{SP}$

$180 = 0.25Y + 50 - 200i$

معادلة LM .... $100i = 0.125Y - 65$

ثانيا : التوازن فى سوق السلع يتحقق حيث:

$Y = C + I$

$Y = 90 + 0.625Y + 150 - 100i$

معادلة (IS) .... $100i = 240 - 0.375Y$

التوازن الشامل فى كل من سوق النقود وسوق السلع والخدمات يتحقق عندما (IS) = (LM) .

$100i = 240 - 0.375Y$

Minus $100i = -65 + 0.125Y$

$O = 305 - 0.50Y$

$Y = 610$

وبالتعويض فى معادلة (IS) أو معادلة (LM) .

فإن :

$100i = 0.125 \times 610 - 65$

$i = 0.1125$

$$I = 150 - 100 \times 0.1125 = 138.75$$

$$C = 90 + 0.625 \times 610 = 471.25$$

$$M_t = 0.25 \times 610 = 152.50$$

$$M_{SP} = 50 - 200 \times 0.1125 = 27.50$$

العوامل المؤثرة فى مستوى دخل التوازن وسعر فائدة التوازن

إن العوامل التى تؤدى إلى تغيير مستوى دخل التوازن وسعر فائدة التوازن إنما هى فى الحقيقة العوامل التى تؤدى إلى انتقال كل من منحنى (IS) ومنحنى (LM) والتى سبق وأن تعرضنا لها . والذى نرغب فى أن نتوصل إليه هنا هو ما مقدار الانتقال الذى يؤثر فى مستوى دخل التوازن وسعر فائدة التوازن وذلك عندما نأخذ كلا المنحنيين معا .

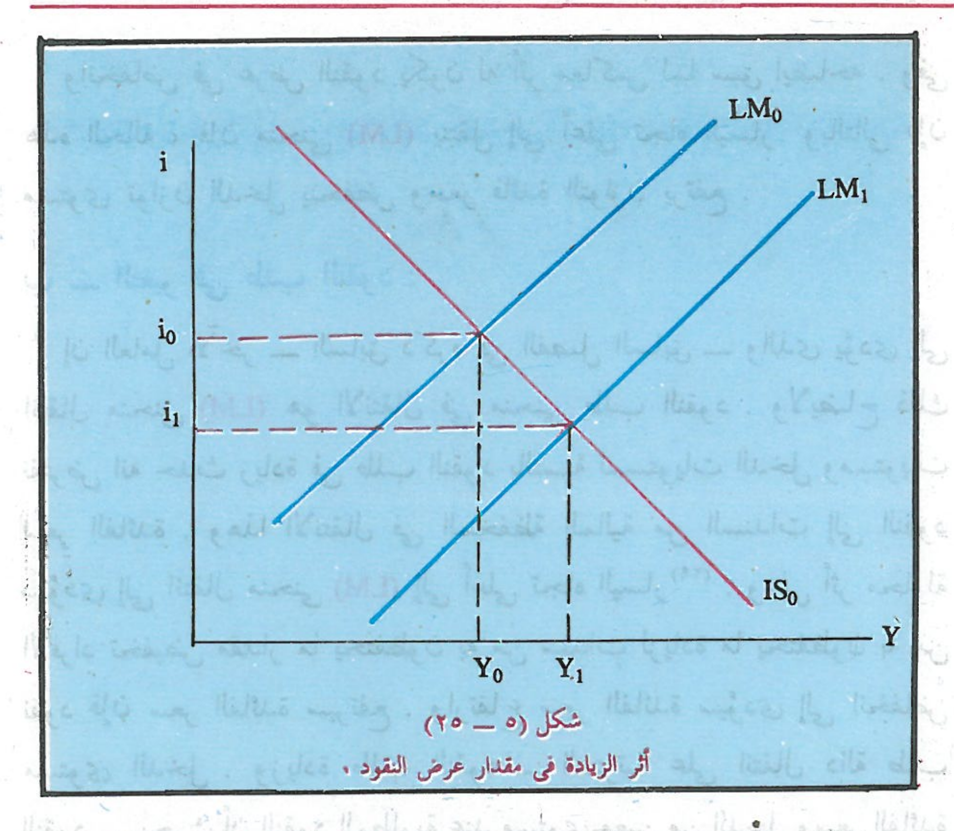
أولا : تأثير السياسة النقدية : الانتقال فى منحنى (LM)

أ ــ تغيير عرض النقود[٢٧] :

إن مستوى دخل التوازن وسعر فائدة التوازن يتأثران بالسياسة النقدية عن طريق تغيير الكمية المعروضة من النقود . وشكل (٥ــ٢٥) يوضح الأثر المترتب على زيادة عرض النقود من (M_O) إلى (M_1) . ولنفرض أولا أن منحنى (IS) ومنحنى (LM) هما (IS_O) و (LM_O) فى شكل (٥ــ٢٥) . ودخل التوازن الأولى هو (Y_O) وكذلك فائدة التوازن الأولية هى (i_O) . وكما سبق وأوضحنا فإن زيادة الكمية المعروضة من النقود تؤدى إلى إنتقال منحنى (LM) إلى اليمين إلى (LM_1) كما هو موضح فى شكل (٥ــ٢٥) .

---

(٢٧) Shapiro ، مرجع سابق ، ص ص : ٢٤٨ ، ٢٤٩ .



شكل (٥ ـــ ٢٥)

أثر الزيادة فى مقدار عرض النقود .

وتبعا لذلك فإن سعر الفائدة سينخفض من (i_O) إلى (i_1) ويزداد مستوى الدخل من (Y_O) الى (Y_1) [٢٨].

والخطوات التى تتم لحدوث ذلك : هى أن الزيادة فى رصيد عرض النقود يولد فائضا فى عرض النقود ، والذى يجعل سعر الفائدة ينخفض . وعندما ينخفض سعر الفائدة ، فإن طلب الاستثمار يزداد وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة مستوى الدخل وما يترتب على ذلك من زيادة فى الانفاق الاستهلاكى . ونصل إلى وضع توازنى جديد عندما يؤدى انخفاض سعر الفائدة وزيادة الدخل معا إلى زيادة فى طلب النقود بمقدار مساو للزيادة فى عرض النقود . وهذا يحدث عند النقطة التى يقطع عندها منحنى (LM) الجديد منحنى (IS) .

---

(٢٨) **Dornbusch** وآخرين ، مرجع سابق ، ص . ١٢٥ .

وانخفاض فى عرض النقود يكون له أثر معاكس لما سبق ايضاحه . وفى هذه الحالة ، فان منحنى (LM) ينتقل إلى أعلى تجاه اليسار وبالتالى فإن مستوى توازن الدخل ينخفض وسعر فائدة التوازن يرتفع .

ب ـ التغير فى طلب النقود :

إن العامل الآخر ـ السابق ذكره فى الفصل السابق ـ والذى يؤدى إلى انتقال منحنى (LM) هو الانتقال فى منحنى طلب النقود . ولايضاح ذلك نفترض انه حدث زيادة فى طلب النقود بالنسبة لمستويات الدخل ومستويات سعر الفائدة . وهذا الانتقال فى المحفظة المالية من السندات إلى النقود سيؤدى إلى انتقال منحنى (LM) إلى أعلى تجاه اليسار[٢٩] . وعلى أثر محاولة الافراد تخفيض مقدار ما يحتفظون به من سندات لزيادة ما يحتفظون به من نقود فإن سعر الفائدة سيرتفع . وارتفاع سعر الفائدة سيؤدى إلى انخفاض مستوى الدخل . وزيادة طلب النقود ـ المترتبة على انتقال دالة طلب النقود ـ بحيث أن النقود المطلوبة عند مستوى معين من الدخل وسعر الفائدة تزداد ، فإن هذا يكون له نفس الأثر المترتب على انخفاض فى مقدار النقود المعروضة . وبالتالى فإن مستوى توازن الدخل ينخفض وسعر فائدة التوازن يرتفع . ويحدث عكس ذلك ، لو كان الانتقال فى المحفظة هو نحو زيادة الاحتفاظ بالسندات وانخفاض فى مقدار النقود المطلوبة[٣٠] .

ثانيا : تأثير السياسة المالية : الانتقال فى المنحنى (IS) :

متغيرات السياسة المالية هى عبارة عن مجموعة من العوامل التى تؤدى إلى انتقال منحنى (IS) ، وبالتالى تؤثر على مستوى توازن الدخل وعلى سعر فائدة التوازن .

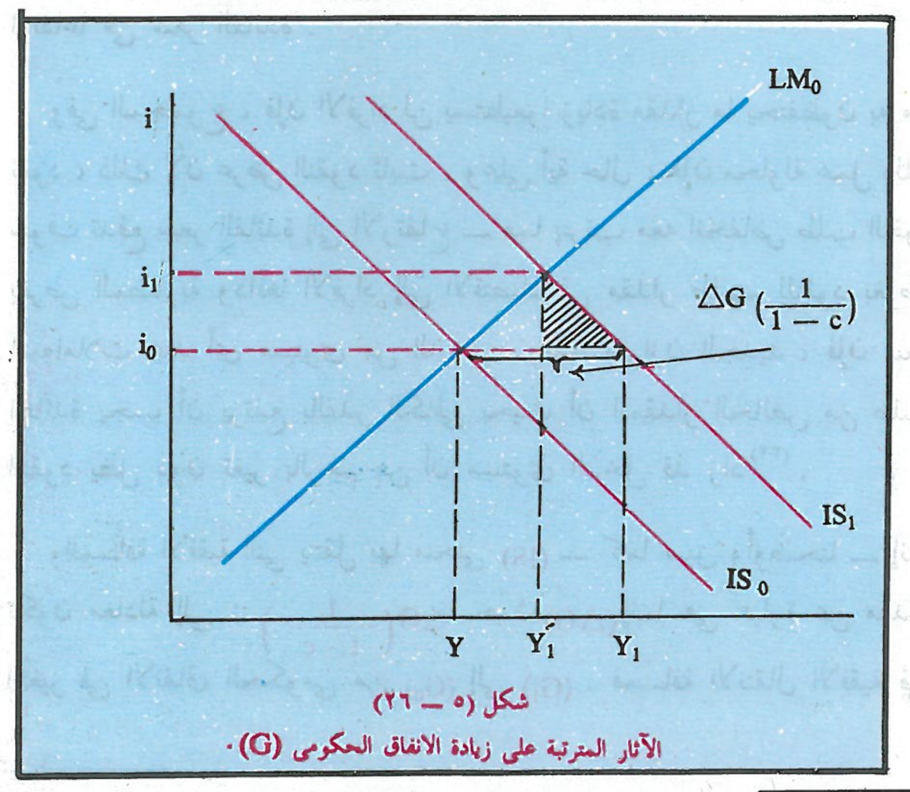
---

(٢٩) راجع Shabiro ، مرجع سابق ، ص ص : ٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

(٣٠) Dornbusch وآخرين ، مرجع سابق ، ص ص : ١٢٣ ـ ١٢٥ .

أ ــ زيادة الانفاق الحكومى (G)

أحد متغيرات السياسة المالية هو الانفاق الحكومى (G) . وشكل (٥ــ٢٦) يوضح الأثر المترتب على زيادة الانفاق الحكومى من (G_0) إلى (G_1) . والوضع الأصلى لمنحنى (IS) ومنحنى (LM) هما (IS_0) و (LM_0) فى شكل (٥ــ٢٦) . ومستوى دخل التوازن الأصلى هو (Y_0) وسعر فائدة التوازن الاصلى أيضا هو (i_0) . فزيادة الانفاق الحكومى من (G_0) إلى (G_1) سوف يترتب عليه ــ كما سبق أن اوضحنا ــ انتقال منحنى إلى أعلى تجاه اليمين إلى منحنى (IS_1) كما هو موضح فى شكل (٥ــ٢٦) . ويترتب على ذلك ارتفاع مستوى دخل التوازن وارتفاع سعر فائدة التوازن أيضا (٣١) .



شكل (٥ ــ ٢٦)

الآثار المترتبة على زيادة الانفاق الحكومى (G) .

(٣١) راجع Shapiro ، مرجع سابق ، ص ص : ٢٥١ ــ ٢٥٣ .

والقوة التى تدفع مستوى الدخل إلى الزيادة هى زيادة الطلب الكلى مباشرة عند زيادة الإنفاق الحكومى . وبعد ذلك ، بطريق غير مباشر ، نتيجة لأثر الزيادة فى الإنفاق الإستهلاكى على الدخل . أما إرتفاع سعر الفائدة فيحتاج إلى بعض الايضاح . ويجب ملاحظة أن منحنى (LM) لم يتحرك . فعند مستوى دخل معين فإن التوازن فى سوق النقود والتوازن فى سوق السندات لن يختلا بالتغير فى الانفاق الحكومى . ولكن زيادة الدخل المترتبة على الانفاق الحكومى تستلزم مواءمة سعر الفائدة . فعند زيادة الدخل ، فإن طلب النقود بغرض المعاملات سيزداد . وعرض النقود ثابت ولذلك فإن المحاولة لزيادة طلب النقود بغرض المعاملات يتطلب انخفاض فى الطلب على السندات . فزيادة الطلب على النقود وانخفاض الطلب على السندات هى التى تسبب ارتفاعا فى سعر الفائدة .

وفى المجموع ، فإن الافراد لن يستطيعوا زيادة مقدار ما يحتفظون به من نقود ، ذلك لأن عرض النقود ثابت . وعلى أية حال ، فإن محاولة عمل ذلك سوف تدفع سعر الفائدة إلى الارتفاع ـ مما يترتب معه انخفاض طلب النقود بغرض المضاربة ودافعا الافراد إلى الاقتصاد فى مقدار طلبهم للنقود بغرض المعاملات عند أى مستوى من الدخل . وعند التوازن الجديد ، فإن سعر الفائدة يجب أن يرتفع بالقدر الكافى بحيث أن المقدار الخالص من طلب النقود يظل دون تغير بالرغم من أن مستوى الدخل قد زاد[٣٢] .

والمسافة الأفقية التى ينتقل بها منحنى (IS) ـ كما سبق وأوضحنا ـ إنما تكون معادلة إلى : $\Delta G\left(\frac{1}{1-c}\right)$ حيث (ΔG) إنما هى عبارة عن مقدار التغير فى الانفاق الحكومى من (G_0) إلى (G_1) . فمسافة الانتقال الافقية فى

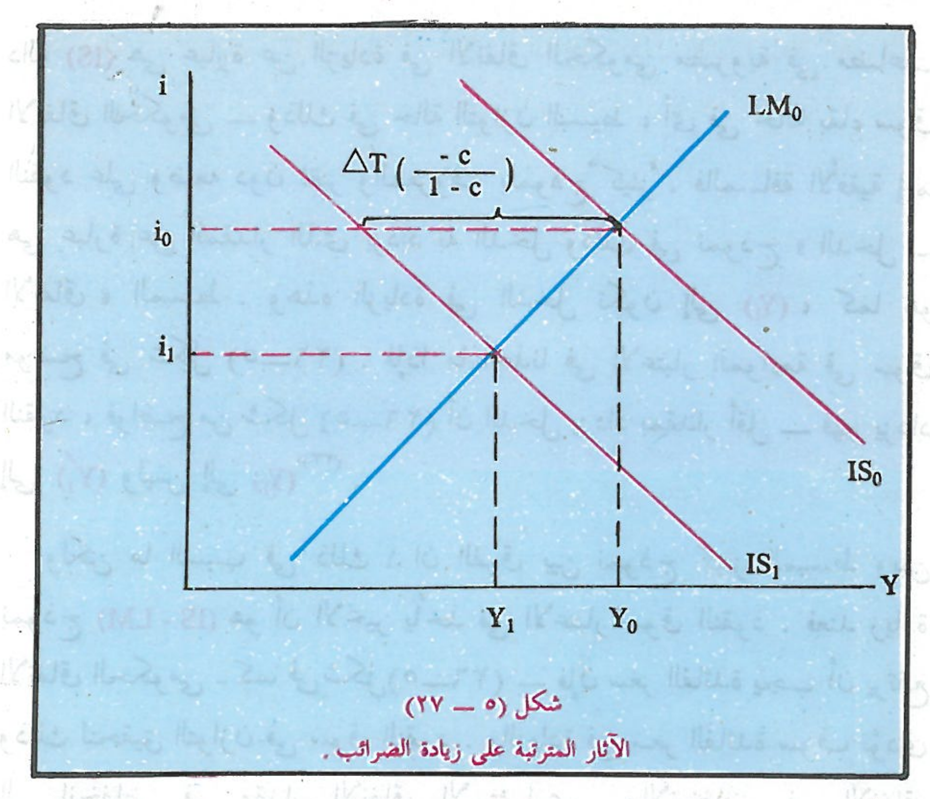
(٣٢) Brown ، مرجع سابق ، ص . ٩٧ .

دالة (IS) هى عبارة عن الزيادة فى الانفاق الحكومى مضروبة فى مضاعف الانفاق الحكومى ــ وذلك فى حالة التوازن البسيط ، أى فى حالة بقاء سوق النقود على وضعه دون تغير والمعروف بنموذج "كينز" . فالمسافة الأفقية إنما هى عبارة عن المقدار الذى يزداد به الدخل وذلك فى نموذج « الدخل ــ الانفاق » المبسط . وهذه الزيادة فى الدخل تكون إلى (Y_1) ، كما هو موضح فى شكل (٥ــ٢٦) . فإذا ما أخذنا فى الاعتبار المواءمة فى سوق النقود ، فواضح من شكل (٥ــ٢٦) أن الدخل يزداد بمقدار أقل ــ فهو يزداد إلى (Y'_1) وليس إلى (Y_1)[٣٣] .

ولكن ما السبب فى ذلك ؟. ان الفرق بين نموذج كينز المبسط وبين نموذج (IS - LM) هو أن الاخير يأخذ فى الاعتبار سوق النقود . فعند زيادة الانفاق الحكومى - كما فى شكل(٥ــ٢٦) ــ فإن سعر الفائدة يجب أن يرتفع وذلك لتحقيق التوازن فى سوق النقود . والزيادة فى سعر الفائدة سوف تؤدى إلى انخفاض فى مقدار الانفاق الاستثمارى . والانخفاض فى الانفاق الاستثمارى سوف يلغى جزئيا الزيادة فى الطلب الكلى المترتبة على الزيادة الانفاق الحكومى[٣٤] . وبالتالى ، فإن الزيادة فى الدخل تكون أقل من تلك

(٣٣) Dornbusch وآخرون؛ مرجع سابق ، ص ص : ١٤٠ ــ ١٤٣ .

(٣٤) وارتفاع سعر الفائدة سيؤدى إلى أثر المزاحمة Growding الموضح بالجزء المظلل فى شكل (٥ــ٦)،أى سيزاحم الانفاق الحكومى الاستثمار الخاص وذلك من خلال رفع سعر الفائدة بتخفيض الاستثمار الخاص ملغيا جزئيا الزيادة في الطلب الكلى المترتبة على زيادة الانفاق الحكومى . وحتى يؤتى الانفاق الحكومى أثره كاملا فإن ذلك يمكن أن يتحقق لو أن سعر الفائدة لم يرتفع ــ ويمكن أن يتحقق ذلك لو إنتقل منحنى (LM_0) إلى منحنى (LM_1) مثلا فى شكل (٥ــ٢٧) ليقطع منحنى (IS_1) عند (IS_0)ــ ويحدث ذلك فيما لو صحب زيادة الانفاق الحكومى زيادة فى الكمية المعروضة من النقود . راجع W.S.Brown؛ مرجع سابق ، ص . (٩٧) ، ص . (٩٨) .



شكل (٥ ــ ٢٧)

الآثار المترتبة على زيادة الضرائب .

الزيادة التى تحدث فى نموذج «كينز» المبسط . ونموذج «كينز» المبسط بتغاطيه عن الزيادة الضرورية فى سعر الفائدة وبالتالى عما يترتب على ذلك من انخفاض فى الانفاق الاستثمارى عند زيادة الانفاق الحكومى يكون قد غالى فى أثر التغير فى الانفاق الحكومى على مستوى الدخل .

ب ــ التغير فى مستوى الضرائب (T) :

المتغير الثانى فى السياسة المالية هو مستوى الضرائب (T) . وشكل (٥ــ٢٧) يوضح الأثر المترتب على زيادة مقدار الضرائب من (T_0) إلى (T_1) . ويتضح من الشكل المذكور أن أثر زيادة الضرائب هو انتقال منحنى (IS) إلى اسفل تجاه اليسار من (IS_0) إلى (IS_1) . ويترتب على ذلك ــ كما هو واضح من الشكل ــ انخفاض فى مستوى توازن الدخل من (Y_0) إلى (Y_1) ، وانخفاض أيضا فى سعر فائدة التوازن من (i_0) إلى (i_1) .

إن زيادة الضرائب تؤدى إلى تخفيض الدخل ذلك لأن زيادة الضرائب تخفض من الدخل الموضوع تحت التصرف (Y - T)، وبالتالى، تؤدى بالانفاق الاستهلاكى إلى الانخفاض . أما السبب فى انخفاض سعر الفائدة فهو لنفس مفهوم ارتفاع سعر الفائدة المترتب على زيادة الدخل عند زيادة الانفاق الحكومى . فعند انخفاض الدخل يتجة سعر الفائدة إلى الانخفاض .

وكما هو الحال فى حالة زيادة الانفاق الحكومى ، فيلاحظ من شكل (٥ــ٢٧) ، فإن الانخفاض فى الدخل يكون بمقدار أقل من المسافة الأفقية المعبرة عن انتقال منحنى (IS) . والمسافة الافقية التى ينتقل بمقدارها منحنى (IS) مع تغير الضرائب إنما تساوى $\left(\frac{-c}{1-c}\Delta T\right)$ أى بمقدار مضاعف الضرائب فى نموذج «كينز» المبسط مضروبا فى التغير فى الضرائب . وعليه ، فإنه حقيقى مرة ثانية ، إن مضاعفات السياسة المالية فى نموذج (IS - LM) تكون منخفضة مقارنة بالنتائج التى نحصل عليها فى نموذج «كينز» المبسط .

والسبب فى ذلك ــ فى حالة زيادة الضرائب ــ أن انخفاض سعر الفائدة المترتب على ذلك سوف يؤدى إلى زيادة الانفاق الاستثمارى ، وبالتالى فانه يؤدى جزئيا إلى الغاء أثر الانخفاض فى الانفاق الاستهلاكى المترتب على زيادة الضرائب . فنموذج «كينز» المبسط افترض أن الاستثمار ثابت واهمل هذا الالغاء الجزئى. وبالتالى فانه قد بالغ فى الآثار المترتبة على زيادة الضرائب [٣٥] .

وتخفيض فى الضرائب يكون له آثار عكسية للآثار فى حالة زيادة الضرائب. فمنحنى (IS) ينتقل إلى أعلى تجاه اليمين وبالتالى فإن كل من الدخل وسعر الفائدة يزداد . وبالمثل ، فإن انخفاضا فى الانفاق الحكومى يكون له آثارا معاكسة لتلك الآثار التى اوضحناها عند زيادة الانفاق الحكومى .

---

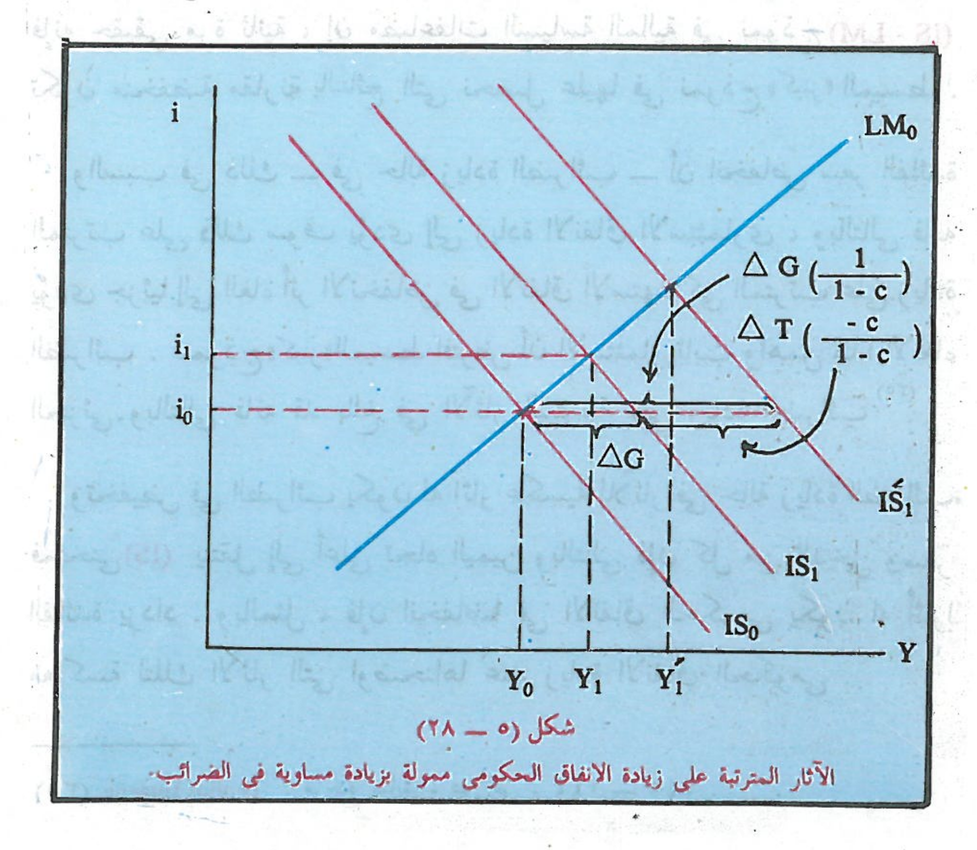
(٣٥) Duilio, Eugene. : مرجع سابق ، ص ص : ١٤٤ ــ ١٤٥ .

ويمكننا ــ مستخدمين نموذج (IS - LM) ــ أن نتوصل إلى نتيجة مشابهة لمضاعف الميزانية المتوازنة الذى اشرنا اليه عند دراستنا لنموذج « الدخل ــ الانفاق » . والمضاعف فى هذه الحالة يعطى الأثر على الدخل المترتب على تغير فى الانفاق الحكومى ممولا بتغير مساوى فى مقدار الضرائب :

$$\left(\frac{\Delta Y}{\Delta G} + \frac{\Delta Y}{\Delta T} \right)$$

ويوضح شكل (٥ــ٢٨) الآثار المترتبة على زيادة الانفاق الحكومى الممول بزيادة فى مقدار الضرائب بقدر مساوٍ .

وكما سبق أن أوضحنا ، فإن زيادة الانفاق الحكومى ستؤدى إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين من (IS_0) إلى (IS'_1)، كما هو موضح فى شكل



شكل (٥ ــ ٢٨)

الآثار المترتبة على زيادة الانفاق الحكومى ممولة بزيادة مساوية فى الضرائب.

(٥ــ٢٨) . ومقدار المسافة الافقية بين المنحنيين والمترتبة على انتقال منحنى (IS) تساوى $\left[\Delta G\left(\frac{1}{1-c}\right)\right]$ كما هو موضح فى الشكل . ولكن الزيادة فى الضرائب سوف تنقل منحنى (IS) إلى اليسار بمقدار مساو لـ $\left[\Delta T\left(\frac{-c}{1-c}\right)\right]$

أى بمقدار ــ $\left[-\Delta G\left(\frac{-c}{1-c}\right)\right]$ حيث أن $(\Delta G = \Delta T)$.وهذا موضح فى شكل (٥ــ٢٨) بانتقال فى منحنى (IS) من (IS'_0) الى (IS_1) . والشىء المهم ملاحظته هنا هو أن الانتقال فى منحنى (IS) إلى اليمين والمترتب على زيادة الانفاق الحكومى إنما يُلغى جزئيا نتيجة لزيادة فى الضرائب ويصبح :

$$\left[\Delta G\left(\frac{1}{1-c}\right)+\Delta G\left(\frac{-C}{1-c}\right)\right]=\left(\frac{\Delta G-c\Delta G}{1-c}\right)$$
$$=\Delta G\left(\frac{1-c}{1-c}\right)=\Delta G$$

والنتجة النهائية أنه سيكون هناك انتقال خالص إلى اليمين فى منحنى (IS) بمسافة مساوية لـ (ΔG).. أى بمقدار الزيادة المتوازنة فى الانفاق الحكومى. وهذه النتيجة مطابقة للنتيجة التى سبق أن حصلنا عليها عندما تكلمنا عن مضاعف الميزانية المتوازنة .

وكما هو الحال فى متغيرات السياسة المالية الأخرى ، فإن الزيادة الفعلية فى الدخل تكون أقل من مقدار الانتقال الأفقى فى منحنى (IS) . وبالتالى، أقل من المضاعف فى حالة نموذج «كينز» المبسط والذى يساوى فى هذه الحالة (واحد) . فكما هو واضح فى شكل (٥ــ٢٨) فإن الإنتقال الخالص فى منحنى (IS) من (IS_0) إلى (IS_1) يزيد الدخل إلى (Y_1) ، أى بزيادة أقل من (ΔG) . ويؤدى إلى إرتفاع سعر الفائدة إلى (i_1) . وسعر الفائدة يجب أن يرتفع وذلك حتى يزيل فائض طلب النقود المترتب على زيادة الدخل . وسيؤدى إرتفاع سعر الفائدة إلى إنخفاض الاستثمارات وهذا يفسر السبب فى أن الدخل يزداد بمقدار أقل مما يحدث فى حالة نموذج «كينز» المبسط .

ويلاحظ من التحليل السابق ، أن التغيرات فى الانفاق الحكومى يكون لها أثر اكبر لكل دينار على الدخل مقارنة بتغيرات الضرائب . وبالتالى ، فإن التغير فى حجم الموازنة مع الابقاء على العجز ثابتا ــ أى تغير متساوى فى الانفاق والضرائب ــ سوف يؤدى الى تغير فى الدخل فى نفس اتجاه التغير فى حجم الموازنة الحكومية .

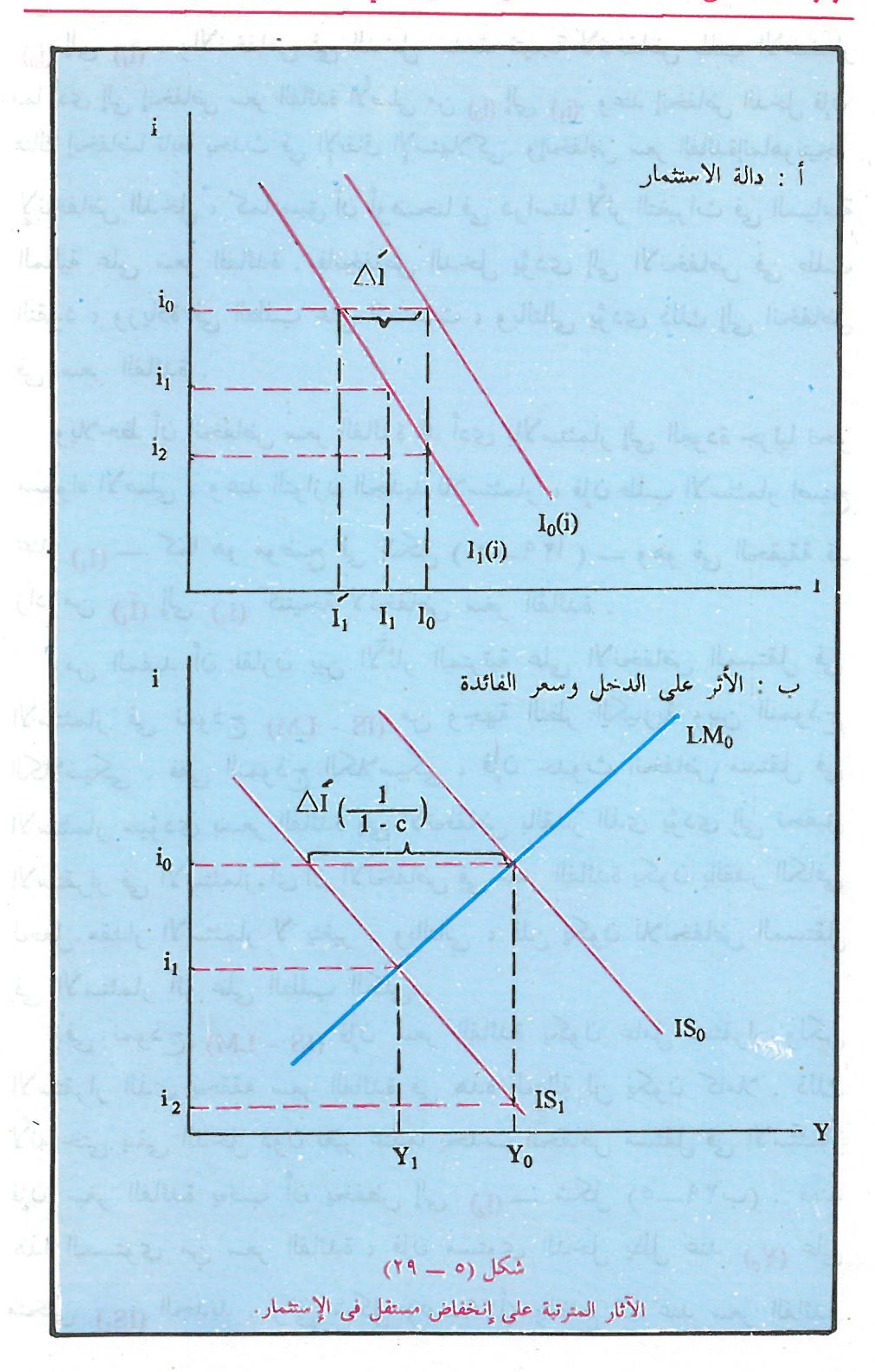
الانتقال فى منحنى (IS) لغير السياسة المالية :

ليست متغيرات السياسة المالية وحدها هى العوامل الوحيدة التى تستطيع نقل منحنى (IS) . فأى تغيرات مستقلة فى الطلب الكلى سيكون لها هذا الأثر . واحد هذه المتغيرات هو حدوث تغير مستقل فى الاستثمار ، مما يعنى انتقال فى دالة الاستثمار موضحا مستوى الاستثمار الجديد عند كل سعر فائدة . مثل هذا التغير يحدث ــ مثلا ــ لو ان ــ كنتيجة لبعض الاحداث الخارجية (Exogenous Events) ــ توقعات ربحية المشاريع الاستثمارية قد تغيرت[٣٦] .

وشكل (٥ــ٢٩) يوضح الأثر المترتب على انخفاض مستقل فى طلب الاستثمار . ويوضح الجزء (أ) من الشكل دالة الاستثمار ــ ودالة الاستثمار الأصلية هى $[I_0 (i)]$. والانخفاض المستقل فى الاستثمار بمقدار (ΔI) أدى إلى إنتقال دالة الإستثمار إلى اليسار إلى $[I_1 (i)]$ ؛ مخفضا بذلك مقدار الاستثمار عند كل سعر فائدة . اما الجزء (ب) من الشكل ، يوضح أثر الانخفاض المستقل فى الاستثمار على منحنى (IS) . وواضح من الشكل أن منحنى (IS) قد انتقل من (IS_0) الى (IS_1) ، ونتج عن ذلك انخفاض فى الدخل من (Y_0) الى (Y_1) . كما ترتب على ذلك انخفاض سعر الفائدة من

---

(٣٦) Dornbusch وآخرون ، ص . ١٤٩ .



شكل (٥ ـــ ٢٩)

الآثار المترتبة على إنخفاض مستقل فى الإستثمار.

إلى (i_1) . والانخفاض فى الدخل حدث نتيجة لانخفاض طلب الاستثمار (i_0) مما أدى إلى إنخفاض سعر الفائدة الأصلى من (i_0) إلى (i_1). وعند إنخفاض الدخل فإن هناك إنخفاضا تابعا يحدث في الإنفاق الإستهلاكى. وإنخفاض سعر الفائدةإنماهونتيجة لإنخفاض الدخل ، كما سبق أن أوضحنا فى دراستنا لأثر التغيرات فى السياسة المالية على سعر الفائدة . فانخفاض الدخل يؤدى إلى الانخفاض فى طلب النقود ، وزيادة فى الطلب على السندات ، وبالتالى يؤدى ذلك إلى انخفاض فى سعر الفائدة .

ويلاحظ أن انخفاض سعر الفائدة قد أدى بالاستثمار إلى العودة جزئيا نحو مستواه الاصلى . وعند التوازن الجديد للاستثمار ، فإن طلب الاستثمار اصبح عند (I_1) ـــ كما هو موضح فى شكل (٥ــ٢٩أ) ـــ وهو فى الحقيقة قد زاد من ($\bar{I}_1$) إلى (I_1) كنتيجة لانخفاض سعر الفائدة .

ومن المفيد أن نقارن بين الآثار المترتبة على الانخفاض المستقل فى الاستثمار فى نموذج (IS - LM) من وجهة النظر الكينزية وبين النموذج الكلاسيكى . ففى النموذج الكلاسيكى ، فإن حدوث انخفاض مستقل فى الاستثمار سيؤدى بسعر الفائدة إلى الانخفاض بالقدر الذى يؤدى إلى تحقيق الاستقرار فى الاستثمار. أى أن الانخفاض فى سعر الفائدة يكون بالقدر الكافى لجعل مقدار الاستثمار لا يتغير . وبالتالى ، فلن يكون للانخفاض المستقل فى الاستثمار أثر على الطلب الكلى .

وفى نموذج (IS - LM) فإن سعر الفائدة يكون عامل استقرار. ولكن الاستقرار الذى يحققه سعر الفائدة فى هذه الحالة لن يكون كاملا . ذلك لأنه حتى يبقى الدخل دون تغير عندما يحدث انخفاض مستقل فى الاستثمار فإن سعر الفائدة يجب أن يخفض إلى (i_2) ـــ شكل (٥ــ٢٩ب) . فعند هذا المستوى من سعر الفائدة ، فإن مستوى الدخل يظل عند (Y_0) على منحنى (IS_1) الجديد . وفى شكل (٥ــ٢٩أ) واضح انه عند سعر الفائدة

(i_2) ، فإن سعر الفائدة قد انخفض بالقدر الكافى لجعل الاستثمار يعود إلى مستواه الأصلى عند (I_0) . ولكن كما هو واضح ، فإن سعر الفائدة انخفض فقط إلى (i_1) ـــ ولذلك فإن الغاء أثر الانخفاض فى الاستثمار لم يكن كاملا [٣٧].

ولكن هناك حالة واحدة والتى يكون فيها الغاء اثر الانخفاض فى الاستثمار كاملا وذلك اذا انخفض فعلا سعر الفائدة إلى (i_2) . ويحدث ذلك عندما يكون منحنى (LM) رأسيا . ففى هذه الحالة عندما ينتقل منحنى (IS) من (IS_0) إلى (IS_1) فاننا نتحرك إلى أسفل على منحنى (LM) الرأسى إلى توازن جديد عند مستوى الدخل الأصلى (Y_0) ولكن عند سعر فائدة (i_2) . ويجب أن نتذكر أن منحنى (LM) الرأسى معروف بأنه حالة كلاسيكية حيث انه مبنى على فرض أن طلب النقود انما يكون فقط بغرض المعاملات ولا وجود لطلب النقود بغرض المضاربة . وبالتالى فإنه ليس بمفاجأة أن النتيجة الكلاسيكية انما هى نابعة من هذا الافتراض .

الفعالية النسبية لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية: [٣٨]

يمكن تلخيص الآثار النوعية لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية فى إطار نموذج (IS - LM) كما هو موضح فى جدول (٥ـــ١) . وكما يتضح من الجداول المذكور ، فإن كلا من السياسة النقدية والسياسة المالية من الممكن إستخدامها للتأثير على مستوى الدخل .

وما سنقوم به خلال هذا الجزء من الدراسة هو فحص الفعالية النسبية لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية . وما نقصده بالفعالية هنا هو حجم الأثر على الدخل لتغير معين فى متغيرات السياسة .

(٣٧) Duilio, Eugene. : مرجع سابق ، ص. ١٤٢ .

(٣٨) Shapiro ، مرجع سابق،ص ص : ٢٥٤ ـــ ٢٥٧ .

جدول (٥ ـ ١) : آثار متغيرات السياسة النقدية والسياسة المالية .

العوامل المؤثرة / الأثر على	M		G		T	
	زيادة	تخفيض	زيادة	تخفيض	زيادة	تخفيض
Y	+	—	+	—	—	+
i	—	+	+	—	—	+

حيث :

(M) عرض النقود ، (G) : الانفاق الحكومى ، (T) : الضرائب

+ الأثر طردي   ـ الأثر عكسي

وسيتضح لنا من العرض الآتى أن فعالية أى من السياسة النقدية والسياسة المالية انما تتوقف على انحدارات كل من منحنيات (IS) و (LM) والتى تتوقف بدورها على سلوك المعاملات فى النموذج .

أولا : فعالية السياسة وانحدار منحنى (IS) :

وسنتناول أولا كيف أن انحدار منحنى (IS) يؤثر على فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية . وكما سبق أن أوضحنا ، فإن المعامل الهام فى تحديد انحدار منحنى (IS) هو (القيمة المطلقة ل) مقدار مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ، فلو أن طلب الاستثمار كانت مرونته كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة ـــ مما يعنى أن ارتفاعا معينا فى سعر الفائدة يؤدى إلى نقص فى الاستثمار بمقدار كبير ـــ فإن المنحنى (IS) ـــ فى هذه الحالة يكون نسبيا مستو ـــ وكلما كانت مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة ، كلما كان منحنى (IS) اكثر انحدارا .

والسياسة المالية تؤدى إلى انتقال منحنى (IS) نتيجة اما لتغير فى الانفاق الحكومى أو تغير فى الضرائب . وللتوصل إلى معرفة فعالية السياسة المالية فأننا سنعرض انتقالا افقيا يقدر معين فى منحنى (IS) ـــ سواء اكان نتيجة

لتغير الانفاق الحكومى أو تغير فى الضرائب ــ ونقارن أثر ذلك على مستوى الدخل فى حالة ما اذا كان (IS) أكثر انحدار بحالة ما اذا كان (IS) أقل انحدار ــ وفى هذه الحالة فاننا نفترض أن منحنى (LM) ثابت لا يتغير .

أما السياسة النقدية فإنها تؤدى إلى انتقال منحنى (LM) نتيجة لتغير فى الكمية المعروضة من النقود . ثم نتوصل إلى معرفة فعالية السياسة النقدية بمقارنة أثر انتقال المنحنى (LM) أفقيا ــ بقدر معين ــ نتيجة لتغير فى الكمية المعروضة من النقود . ثم نتوصل إلى معرفة فعالية السياسة النقدية بمقارنة أثر انتقال منحنى (LM) على مستوى الدخل فى حالة ما اذا كان (IS) اكثر انحدارًا بحالة ما اذا كان منحنى (IS) أقل انحدارا .

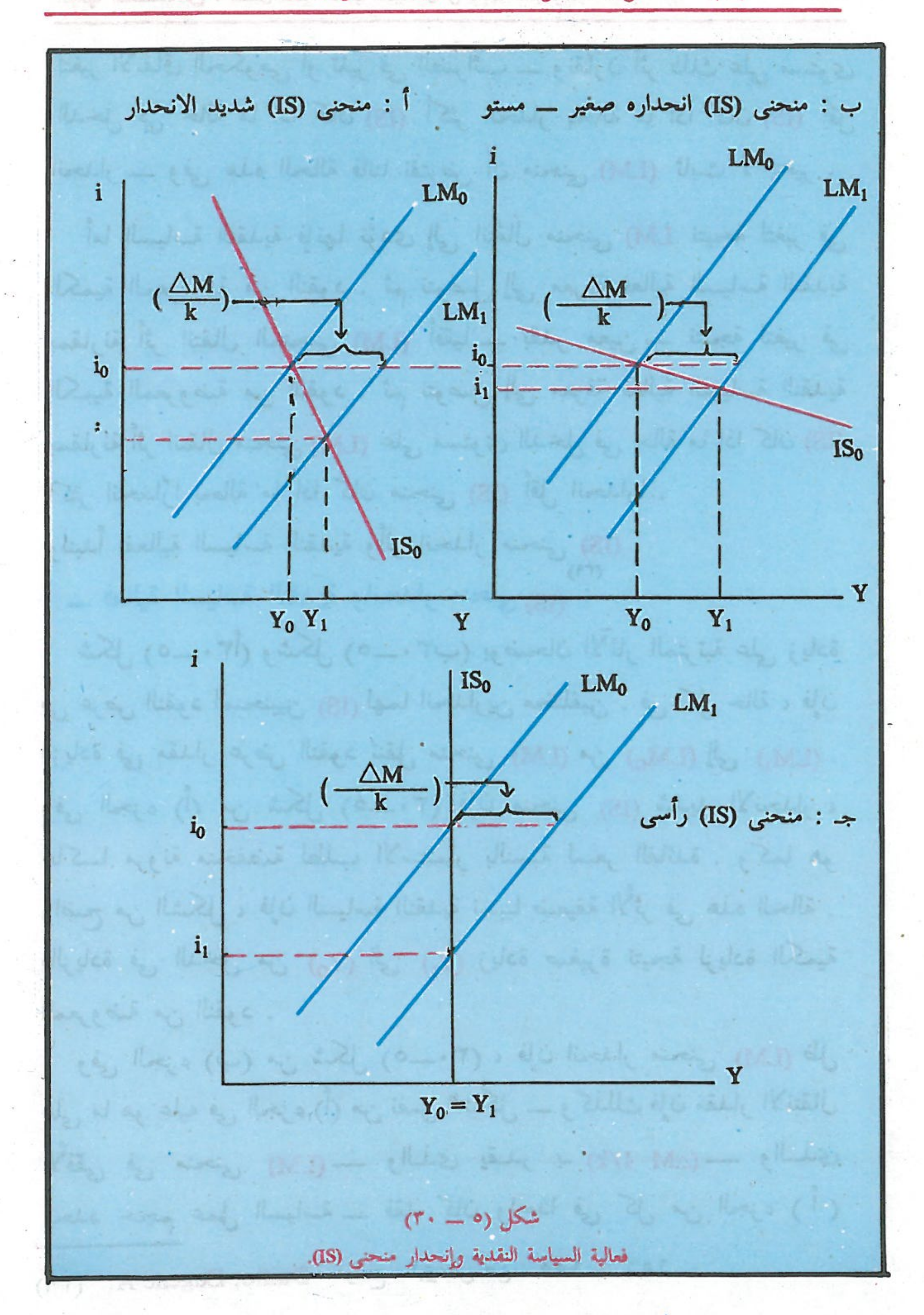
ولنبدأ بفعالية السياسة النقدية وأثر انحدار منحنى (IS) .

أ ــ فعالية السياسة النقدية وانحدار منحنى (IS)[٣٩] :

شكل (٥ــ٣٠أ) وشكل (٥ــ٣٠ب) يوضحان الآثار المترتبة على زيادة فى عرض النقود لمنحنيين (IS) لهما انحدارين مختلفين . فى كل حالة ، فإن الزيادة فى مقدار عرض النقود تنقل منحنى (LM) من (LM_0) إلى (LM_1) . وفى الجزء (أ) من شكل (٥ــ٣٠) فإن منحنى (IS) شديد الانحدار ، عاكسا مرونة منخفضة لطلب الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة . وكما هو واضح من الشكل ، فإن السياسة النقدية نسبيا ضعيفة الأثر فى هذه الحالة . فالزيادة فى الدخل من (Y_0) الى (Y_1) زيادة صغيرة نتيجة لزيادة الكمية المعروضة من النقود .

وفى الجزء (ب) من شكل (٥ــ٣٠) ، فإن انحدار منحنى (LM) ظل على ما هو عليه فى الجزء (أ) من نفس الشكل ــ وكذلك فإن مقدار الانتقال الأفقى فى منحنى (LM) ــ والذى يقدر بـ (ΔM 1/k) ــ والذى يحدد حجم عمل السياسة ــ فقد كان واحدا فى كل من الجزء (أ)

(٣٩) Duilio, Eugene A. ، مرجع سابق،ص ص : ١٥٥ ــ ١٥٦ .



شكل (٥ ــ ٣٠)

فعالية السياسة النقدية وإنحدار منحنى (IS).

والجزء (ب)، والاختلاف الوحيد بين الجزء (أ) من الشكل والجزء (ب) من الشكل هو انحدار منحنى (IS) . ففى الجزء (ب) من الشكل، فقد رسم منحنى (IS) ليكون اكثر استواءا ــ أى أقل انحدارا ــ عاكسا مرونة عالية لطلب الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة . وكما هو واضح من الشكل ، فإن السياسة النقدية تصبح اكثر فعالية عندما يصب منحنى (IS) اكثر استواءً اى أقل انحدارا .

والاختلاف فى أثر السياسة النقدية فى كلا الشكلين لا يجب أن تكون مستغربة . ففى نموذج (IS - LM) فإن السياسة النقدية تؤثر على الدخل وذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة .وبالتالى، استمالة الاستثمار . فلو أن طلب الاستثمار كان تأثره ضعيفاً بتغيرات سعر الفائدةــ وهو الفرض المبنى عليه الجزء (أ) من شكل (٥ــ٣٠) ــ فإن السياسة النقدية تصبح غير فعالة . أما فى الجزء (ب) من الشكل حيث افترضنا أن حساسية الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة كبيرة للغاية ، فإن السياسة النقدية بالتالى كان لها آثار أكبر .

والنتيجة الأولى التى نتوصل إليها فى هذه الفقرة من الدراسة هى أن السياسة النقدية تكون غير فعالة عندما يكون منحنى (IS) شديد الانحدار ، أى عندما يكون طلب الاستثمار غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة . وتكون السياسة النقدية اكثر فعالية كلما زادت مرونة طلب الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة وبالتالى كلما كان منحنى (IS) مستوٍ أى قليل الانحدار .

ومن المهم أن نشير إلى الحالة المتطرفة التى يكون فيها منحنى (IS) رأسيا.وكما سبق أن أوضحنا فإن منحنى (IS) يكون رأسيا لو أن الاستثمار كان كلية غير حساس لتغيرات سعر الفائدة [أي عديم المرونة ــ المرونة تساوى (صفر) ــ بالنسبة لسعر الفائدة] . وأثر التغير فى الكمية المعروضة من النقود فى هذه الحالة موضح فى الجزء (ج) من شكل (٥ــ٣٠) . فلو أن منحنى

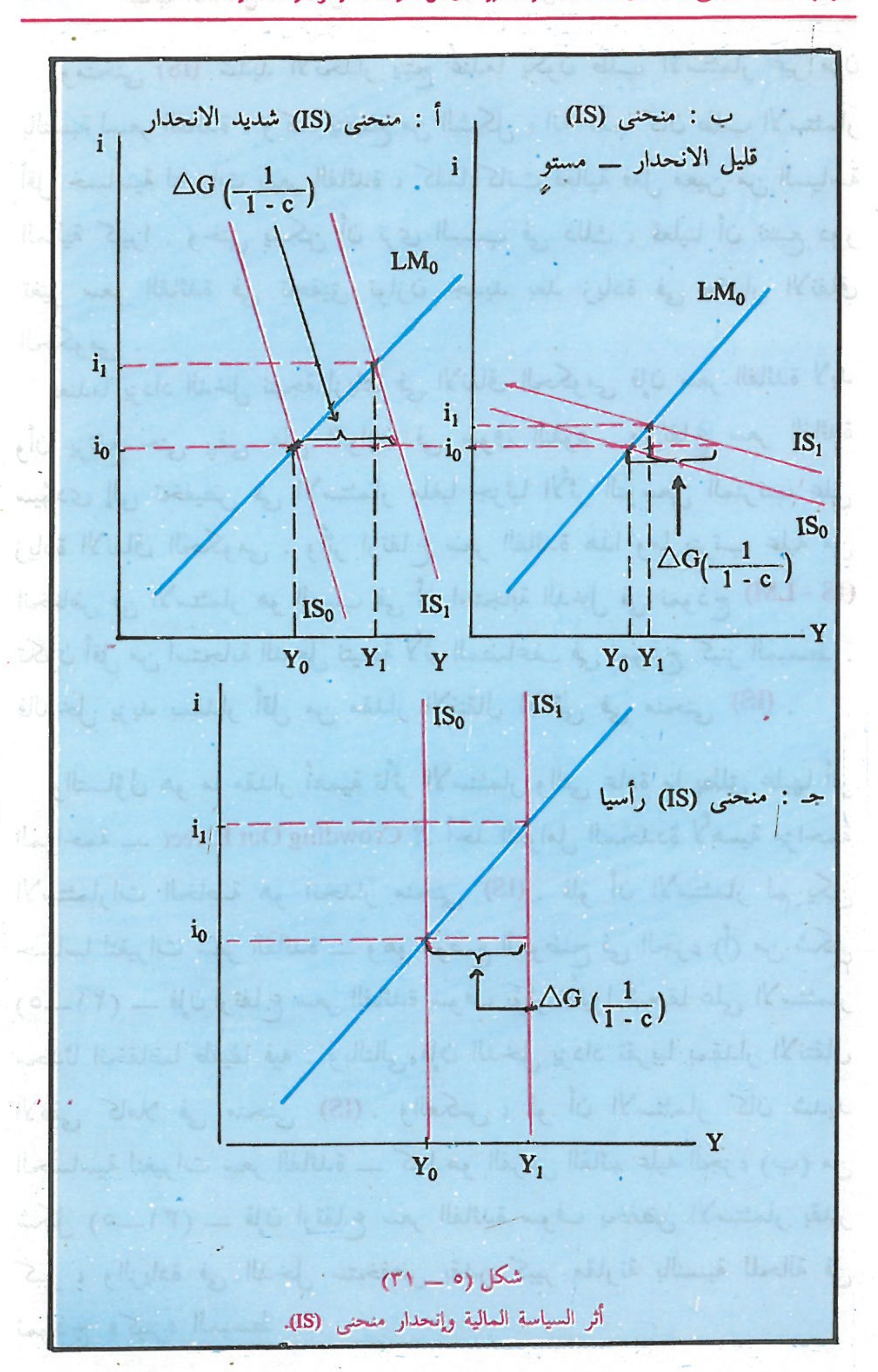
كان رأسيا ـــ كما هو موضح فى الشكل ـــ فإن زيادة الكمية المعروضة (IS) من النقود سوف تنقل منحنى (LM) إلى أسفل على طول منحنى (IS) الرأسى . فسعر الفائدة ينخفض حتى يزيد مقدار طلب النقود بالقدر الكافى ليتساوى مع الكمية المعروضة من النقود بعد زيادتها ويتحقق التوازن فى سوق النقود ، ولكن الدخل لن يتغير فى هذه الحالة . فحتى يزيد الدخل فإن زيادة الكمية المعروضة من النقود والانخفاض المترتب على ذلك فى سعر الفائدة يجب أن يستميل طلب الاستثمار . فعندما يكون منحنى (IS) رأسيا ، فإن طلب الاستثمار لن يتأثر بالسياسة النقدية ، بسبب الفرض الخاص بأن طلب الاستثمار لا يتوقف على سعر الفائدة . ويجب أن يكون واضحا انه كلما كان (IS) شديد الانحدار كلما اقتربنا من هذه الحالة المتطرفة وكلما اصبحت السياسة النقدية أقل فعالية .

ب ـــ فعالية السياسة المالية وانحدار منحنى (IS)[٤٠] :

يوضح شكل (٥ـــ٣١أ) وشكل (٥ـــ٣١ب) الآثار المترتبة على زيادة الانفاق الحكومى فى حالة ما اذا كان منحنى (IS) قليل الانحدار أو مستو نسبيا [الجزء (ب) من الشكل] . وفى كلا الحالتين فأن الزيادة فى الانفاق الحكومى تؤدى الى انتقال منحنى (IS) من (IS_0) الى (IS_1) . والانتقال الافقى فى المنحنى ـــ والذى يساوى $[\Delta G\left(\frac{1}{1-c}\right)]$ واحد فى كلا الحالتين. مما يعنى أن حجم عمل السياسة وكذلك مضاعف الإنفاق وفقا لنماذج «كينز» تكون كلها واحدة بالنسبة للحالتين . وكما هو واضح من الشكل فإن السياسة المالية تكون أكثر فعالية فى الحالة التى يكون فيها منحنى (IS) شديد الانحدار (الجزء (أ) من شكل (٥ـــ٣١) .

---

(٤٠) Duilio, Eugene A. ، مرجع سابق،ص ص : ١٥٣ ـــ ١٥٥ .



شكل (٥ ـــ ٣١)

أثر السياسة المالية وإنحدار منحنى (IS).

ومنحنى (IS) شديد الانحدار ينتج عندما يكون طلب الاستثمار غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة . وكما يتضح من الشكل ، انه كلما كان طلب الاستثمار أقل حساسية لتغيرات سعر الفائدة ، كلما كانت فعالية فعل معين من السياسة المالية كبيرا . وحتى يمكن أن نرى السبب فى ذلك ، فعلينا أن نتتبع دور تغير سعر الفائدة فى تحقيق توازن جديد بعد زيادة فى مقدار الانفاق الحكومى .

فعندما يزداد الدخل نتيجة لزيادة فى الانفاق الحكومى فإن سعر الفائدة لابد وأن يرتفع حتى يبقى على التوازن فى سوق النقود . وارتفاع سعر الفائدة سيؤدى إلى تخفيض فى الاستثمار ملغيا جزئيا الأثر التوسعى المترتب على زيادة الانفاق الحكومى . وأثر ارتفاع سعر الفائدة هذا وما يترتب عليه من انخفاض فى الاستثمار هو السبب فى أن استجابة الدخل فى نموذج (IS - LM) تكون أقل من استجابة الدخل نتيجة لأثر المضاعف فى نموذج كينز المبسط . فالدخل يزيد بمقدار أقل من مقدار الانتقال الافقى فى منحنى (IS) .

والتساؤل هو ما مقدار أهمية تأثر الاستثمار والتى عادة ما يطلق عليها أثر المزاحمة ــ Crowding Out Effect ؟. أحد العوامل المحددة لأهمية مزاحمة الاستثمارات الخاصة هو انحدار منحنى (IS) . فلو أن الاستثمار لم يكن حساسا لتغيرات سعر الفائدة ــ وهو الوضع الموضح فى الجزء (أ) من شكل (٥ــ٢١) ــ فإن ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤثر تأثيرا ضعيفا على الاستثمار محدثا انخفاضا طفيفا فيه . وبالتالى، فإن الدخل يزداد تقريبا بمقدار الانتقال الافقى كاملا فى منحنى (IS) . والعكس ، لو أن الاستثمار كان شديد الحساسية لتغيرات سعر الفائدة ــ كما هو الفرض القائم عليه الجزء (ب) من شكل (٥ــ٣١) ــ فإن ارتفاع سعر الفائدة سوف يخفض الاستثمار بقدر كبير ، والزيادة فى الدخل ستخفض بقدر كبير مقارنة بالنسبة للحالة فى نموذج «كينز» المبسط .

والحالة المتطرفة عندما يكون منحنى (IS) رأسيا موضحة فى الجزء (ج) من شكل (٥ــ٣١) . ففى هذه الحالة ، فإن طلب الاستثمار يكون كلية عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة . فارتفاع سعر الفائدة نتيجة لزيادة الانفاق الحكومى لن تؤدى إلى تخفيض الاستثمار . ففى هذه الحالة ، فإن الدخل يزداد بمقدار يعادل مسافة الانتقال الافقية كاملة لمنحنى (IS) . ففى هذه الحالة ، فان نموذج كينز المبسط لا يغالى فى آثار السياسة المالية لأنه لايوجد أثر مزاحمة للانفاق الإستثمارى الخاص .

وبمقارنة فعالية كل من السياسة المالية والسياسة النقدية وانحدار منحنى (IS) يمكن القول أن السياسة المالية تكون أكثر فعالية عندما يكون (IS) شديد الانحدار (أى أن طلب الاستثمار مرونته ضعيفة بالنسبة لسعر الفائدة). بينما السياسة النقدية تكون أكثر فعالية عندما يكون منحنى (IS) مستو اى قليل الانحدار (اى مرونة طلب الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة مرتفعة) . ويرجع هذا إلى اختلاف الدور الذى يلعبه سعر الفائدة فى نقل أثر افعال هذه السياسات .

أما السياسة النقدية فإنها تؤثر على الدخل من خلال تأثيرها على سعر الفائدة. وبالتالى كلما كان أثر سعر الفائدة كبيرا كلما كان أثر قدر معين من السياسة النقدية كبيرا . وبالنسبة للسياسة المالية ، فإن تغيرات سعر الفائدة تعمل على إلغاء آثار السياسة المالية . فمرونة عالية لطلب الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة تعنى أن جزءا كبيرا من أثر الزيادة فى الانفاق الحكومى سيلغى نتيجة لأثر إرتفاع سعر الفائدة على طلب الاستثمار ، وبالتالى يكون أثر المزاحمة كبيرا . وتكون السياسة المالية اكثر فعالية ــ مع بقاء الاشياء الأخرى على ماهى عليه ــ كلما كانت مرونة طلب الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة صغيرة .

ثانيا : فعالية السياسة وانحدار منحنى (LM):

سبق وأوضحنا أن انحدار منحنى (LM) يتوقف أساسا على مقدار مرونة

طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة . فمرونة عالية لطلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة سوف يترتب عليها أن يكون منحنى (LM) نسبيا مستوٍ ؛ أى صغير الانحدار . وكلما كانت مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة كلما كان منحنى (LM) أكبر انحدارا . أما إذا كان طلب النقود كليا عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة (المرونة مساوية للصفر) ، فإن منحنى (LM) يكون رأسيا . وسنوضح فيما يلى كيف أن كل من فعالية السياسة المالية وفعالية السياسة النقدية تتوقف على انحدار منحنى (LM) ؛ وبالتالى على مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة .

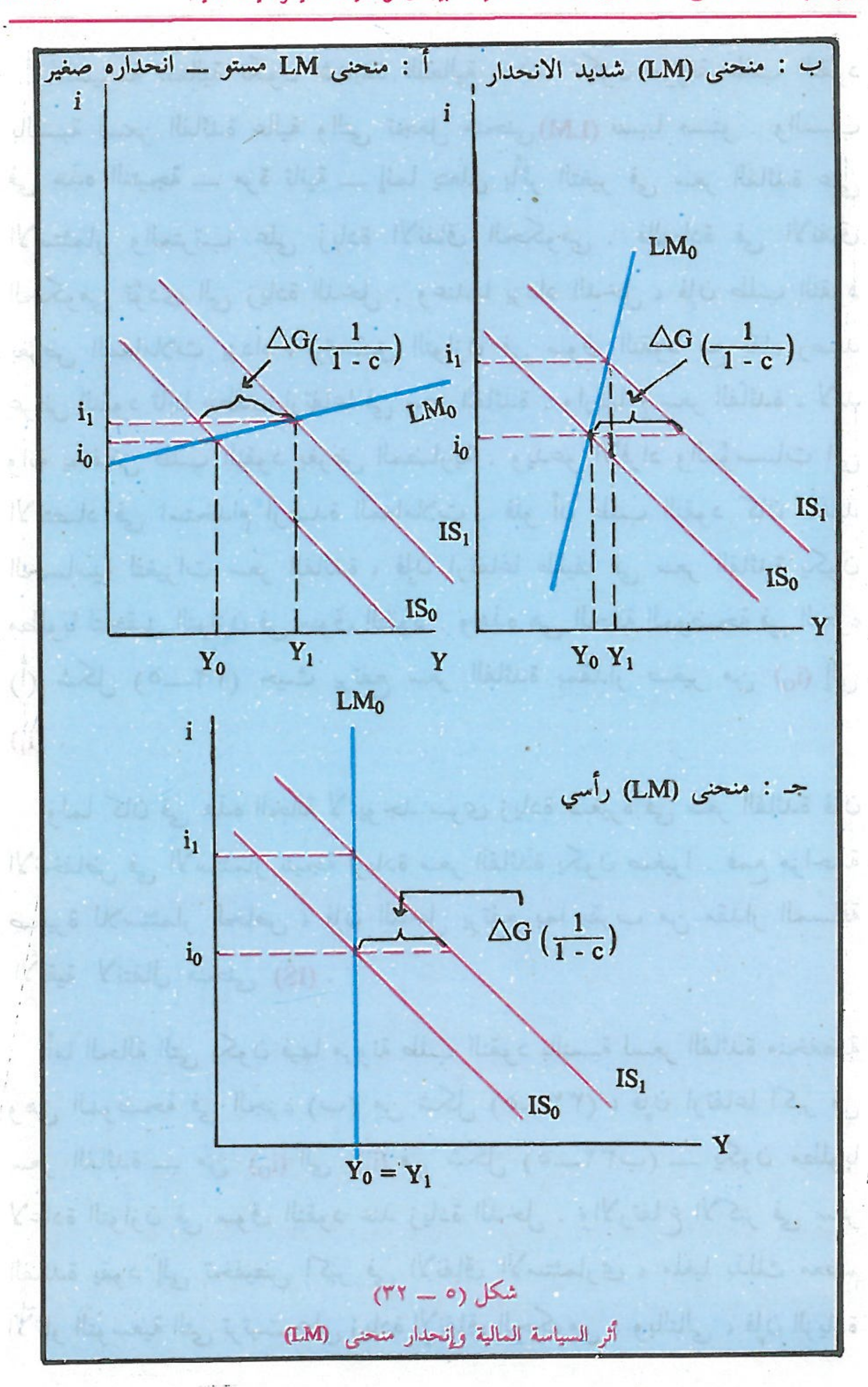
أ ـ فعالية السياسة المالية وانحدار منحنى (LM) :

شكل (٥ــ٣٢) يوضح اثر زيادة الانفاق الحكومى لفروض مختلفة فيما يتعلق بانحدار منحنى (LM) . ففى الجزء (أ) من هذا الشكل فإن منحنى (LM) يظهر مستو أى انحداره صغير . أما فى الجزء (ب) من نفس الشكل فقد ظهر منحنى (LM) شديد الانحدار . أما فى الجزء (جـ) فقد كان منحنى (LM) رأسيا .

وفى حالة زيادة الانفاق الحكومى فأن منحنى (IS) سينتقل من (IS_0) إلى (IS_1). وانحدار منحنى (IS) رسم ليكون واحدا فى الاشكال الثلاثة . وكذلك فإن حجم الزيادة فى الانفاق الحكومى واحد ايضا . وكما هو واضح من الشكل ، فإن أثر هذه السياسة المالية التوسعية على الدخل تكون كبيرة عندما يكون منحنى (LM) نسبيا مستو (الجزء (أ) من شكل (٥ــ٣٢) . وتكون أقل فى حالة ما إذا كان منحنى (LM) شديد الانحدار (الجزء (ب) من نفس الشكل) . وفى الحالة المتطرفة التى يكون فيها منحنى (LM) رأسيا ، فإن الزيادة فى الانفاق الحكومى ليس لها أى تأثير على دخل التوازن[٤١] .

---

(٤١) راجع W.S. Brown مرجع سابق ، ص ص : ٩٩ ــ ١٠٠ .



شكل (٥ ــ ٣٢)

أثر السياسة المالية وإنحدار منحنى (LM)

فالسياسة المالية تكون شديدة الفعالية عندما تكون مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة عالية والتى تجعل منحنى (LM) نسبيا مستو . والسبب فى هذه النتيجة ـــ مرة ثانية ـــ إنما يتعلق بأثر التغير فى سعر الفائدة على الاستثمار والمترتب على زيادة الانفاق الحكومى . فالزيادة فى الانفاق الحكومى تؤدى الى زيادة الدخل . وعندما يزداد الدخل ، فإن طلب النقود بغرض المعاملات يزداد ، وتحقيق التوازن فى سوق النقود مع بقاء رصيد عرض النقود ثابتا يتطلب ارتفاعا فى سعر الفائدة . وارتفاع سعر الفائدة ، لابد وانه يخفض طلب النقود بغرض المضاربة . ويدعو الافراد والمؤسسات الى الاقتصاد فى استخدام ارصدة المعاملات . فلو أن طلب النقود كان شديد الحساسية لتغيرات سعر الفائدة ، فإن ارتفاعا طفيفا فى سعر الفائدة يكون مطلوبا لتحقيق التوازن فى سوق النقود . وهذه هى الحالة الموضحة فى الجزء (أ) شكل (٥ـــ٣٢) حيث يرتفع سعر الفائدة بمقدار صغير من (i_O) إلى (i_1) .

ولما كان فى هذه الحالة لا يوجد سوى زيادة صغيرة فى سعر الفائدة فإن الانخفاض فى الاستثمار نتيجة لزيادة سعر الفائدة يكون صغيرا . فمع مزاحمة صغيرة للاستثمار الخاص ، فإن الدخل يرتفع بما يقرب من مقدار المسافة الأفقية لانتقال منحنى (IS) .

أما الحالة التى يكون فيها مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة وهى الموضحة فى الجزء (ب) من شكل (٥ـــ٣٢) ، فإن ارتفاعا اكبر فى سعر الفائدة ـــ من (i_O) الى (i_1) فى شكل (٥ـــ٣٢ب) ـــ يكون مطلوبا لاعادة التوازن فى سوق النقود عند زيادة الدخل . والارتفاع الاكبر فى سعر الفائدة يقود إلى تخفيض اكبر فى الانفاق الاستثمارى ، ملغيا بذلك معظم الآثار التوسعية التى ترتبت على زيادة الإنفاق الحكومى . وبالتالى ، فإن الزيادة

فى الدخل ــ فى حالة ما إذا كان منحنى (LM) شديد الانحدار كما هو الحال فى شكل (٥ــ٣٢ب) ــ تكون نسبيا صغيرة عن مسافة الانتقال الافقية فى منحنى (IS) .

اما اذا كان طلب النقود عديم الحساسية كلية لتغيرات سعر الفائدة ــ وهو الفرض الذى بنى عليه رسم الشكل (٥ــ٣٢ج) ــ فإن مستوا واحدًا من الدخل يمكن أن يكون هو مستوى التوازن . وهو ذلك المستوى الذى يولد طلبا للنقود بغرض المعاملات مساويا تماما لمقدار الرصيد الثابت من عرض النقود .

فالزيادة فى الطلب الكلى المترتبة على زيادة الانفاق الحكومى تخلق ضغوطا إلى أعلى على الدخل عند سعر الفائدة معين . فهناك طلب فائض للسلع والخدمات (G) تكون أعلى و (C) و (I) لن يتغيرا. وعلى أية حال، فإن المحاولة لزيادة الدخل ــ او ارتفاع مؤقت فى الدخل ــ سوف يصحب بزيادة بطلب الأرصدة النقدية بغرض المعاملات مسببا ارتفاعا فى سعر الفائدة ودخل التوازن . ففى الحقيقة ، لا يمكن أن يكون أعلى من (Y_0) ذلك لأنه ليس هناك زيادة ممكنة فى سعر الفائدة التى تعيد التوازن إلى سوق النقود عند مستوى دخل أعلى . ويتحقق التوازن الجديد وذلك لأن محاولة الحصول على أرصدة معاملات لمقابلة الزيادة فى الدخل ــ محاولة محكوم عليها بالفشل . عموما ــ فإن الأفراد يرفعوا سعر الفائدة بقدر كافى بحيث يعود الطلب الكلى إلى مستواه الأصلى .

ويحدث هذا ــ فى شكل (٥ــ٣٢ج) ــ عند سعر فائدة (i_1) . وعند هذه النقطة ، فإن الاستثمار الخاص يكون قد انخفض بمقدار مساو للزيادة فى الانفاق الحكومى ــ وأثر المزاحمة فى هذه الحالة يكون كاملا [٤٢] .

---

(٤٢) وكما يقول Gordon فإن أثر المزاحمة قد يكون جزئيا أو كاملا . فلو كان هناك =

ويشار إلى الحالة التى يكون فيها منحنى (LM) رأسيا بأنه الحالة الكلاسيكية . ذلك لأن الاقتصاديين الكلاسيكيين لم يأخذوا فى الاعتبار أن طلب النقود يتأثر بسعر الفائدة . وضمنيا ، فإنهم افترضوا أن طلب النقود كلية عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة . ويلاحظ انه فى هذه الحالة الكلاسيكية ، فإن أثر السياسة المالية هو أثر كلاسيكى فى طبيعته . فالزيادة فى الانفاق الحكومى تؤثر على سعر الفائدة ولكنها لا تؤثر على مستوى الدخل ـــ فأثر المزاحمة هنا يكون كاملا .

وقد سبق أن رأينا انه فى الحالة التى يكون فيها منحنى (LM) رأسيا ، فإن التغير فى طلب الاستثمار سيترك الدخل دون تغير . فالتغير فى سعر الفائدة قد ألغى كلية التغير فى طلب الاستثمار . بالمثل هنا ، فى حالة تغيير الانفاق الحكومى ، فإن التغير (أو المواءمة) فى سعر الفائدة جعل الطلب الكلى (C + I + G) لم يتغير بزيادة (G) ، وبالتالى لم يتأثر مستوى الدخل .

وعنصر هام فى وجهة النظر «الكينزية» الخاصة بأنه التغيرات المستقلة فى الانفاق الناتجة من السياسة المالية ستؤثر على مستوى الدخل هو الاعتقاد بأن طلب النقود إنما يتوقف على سعر الفائدة . وهذا الاعتقاد ناشىء من النظر إلى النقود على اساس انها رصيد وهو عنصر من عناصر الثروة الذى يكون بديلا للسندات . اما وجهة النظر الكلاسيكية للنقود فقد ركزت على النظر إلى الدور التى تلعبه فى المعاملات واهملت دور سعر الفائدة فى تحديد الطلب

= زيادة فى الناتج نتيجة للسياسة المالية فإن أثر المزاحمة يكون جزئيا . فإذا لم تكن هناك زيادة فى الناتج كلية نتيجة للسياسة المالية فإن أثر المزاحمة يكون كاملا . وهذه هى الحالة الموضحة فى الشكل (٥ـــ٣٢جـ) . ويمكن تجنب أثر المزاحمة بالكامل إذا لم تكن هناك ضغوط تصاعدية على سعر الفائدة عند إنتقال منحنى (IS) إلى اليمين. ويتحقق ذلك عندما يكون منحنى (LM) أفقيا . راجع Gordon ، مرجع سابق ، ص . ١١٦ .

على النقود . ونستطيع أن نرى من هذا التحليل أن نظرية «كينز» فيما يتعلق بالطلب على النقود وسعر الفائدة إنما تعتبر نقطة جوهرية فى نظريته فى كيف أن التغيرات المستقلة في الطلب الكلى تؤثر على الدخل .

ب ـ فعالية السياسة النقدية وإنحدار منحنى (LM)[٤٣] :

شكل (٥ـ٣٣) يوضح الآثار المترتبة على زيادة الكمية المعروضة من النقود فى حالات الثلاث فروض فى اشكال منحنى (LM) التى سبق أن اوضحنا انه يتخذها .

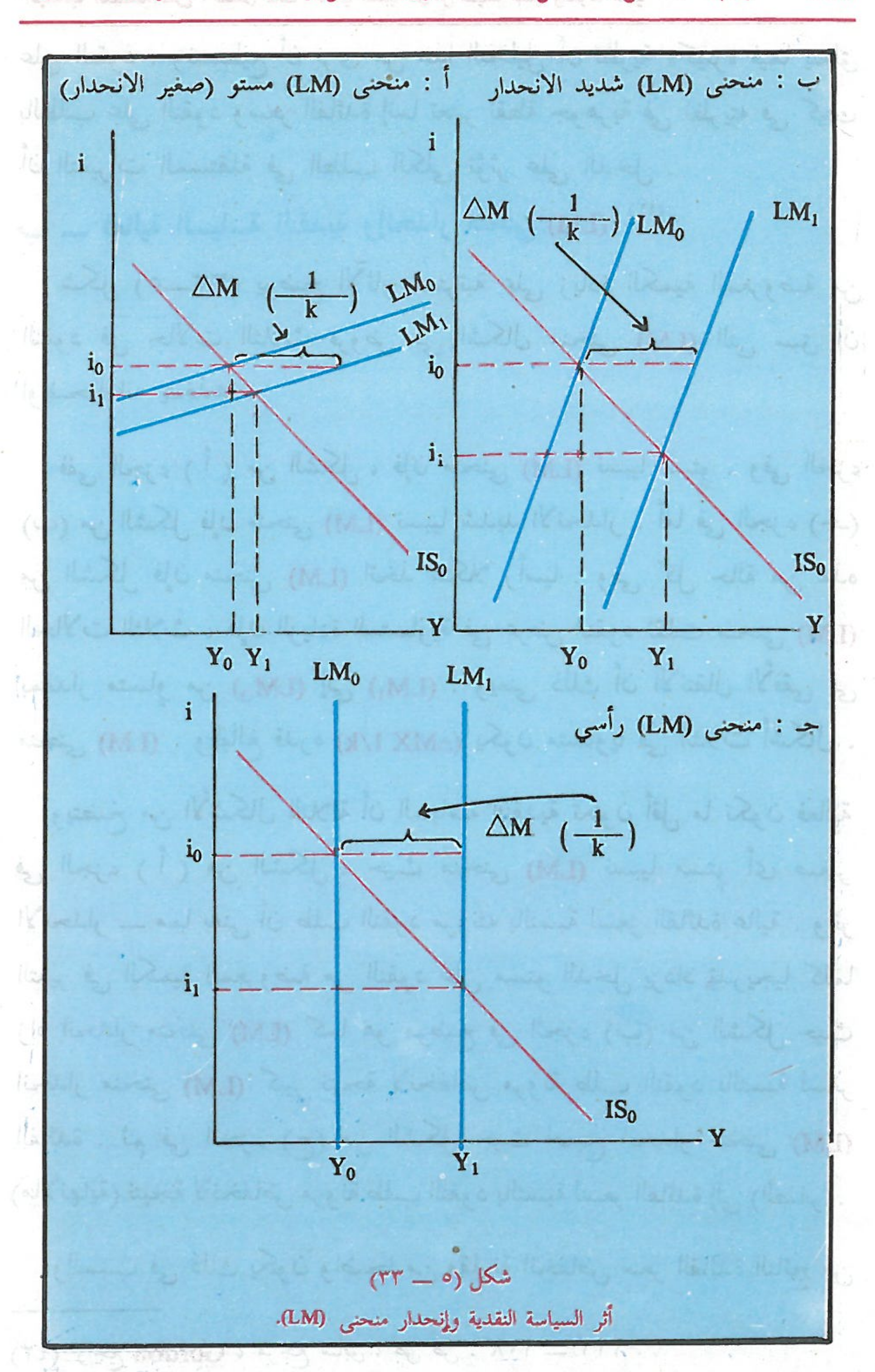
ففى الجزء (أ) من الشكل ، فإن منحنى (LM) نسبيا مستوٍ . وفى الجزء (ب) من الشكل فإن منحنى (LM) نسبيا شديد الانحدار . أما فى الجزء (جـ) من الشكل فإن منحنى (LM) اتخذ شكلا رأسيا . وفى كل حالة من هذه الحالات الثلاث ، فإن الزيادة المتساوية فى عرض النقود نقلت منحنى (LM) بمقدار متساوٍ من (LM_O) إلى (LM_1) . ويعنى ذلك أن الانتقال الأفقى فى منحنى (LM) . والبالغ قدره ($\triangle MX\ 1/k$) يكون متساويا فى الثلاث أشكال .

ويتضح من الأشكال الثلاثة أن السياسة النقدية تكون أقل ما تكون فعالية فى الجزء (أ) من الشكل ، حيث منحنى (LM) نسبيا مستوٍ أى صغير الانحدار ـ مما يعنى أن طلب النقود مرونته بالنسبة لسعر الفائدة عالية . وأثر التغير فى الكمية المعروضة من النقود على مستو الدخل يزداد تدريجيا كلما زاد انحدار منحنى (LM) كما هو موضح فى الجزء (ب) من الشكل حيث انحدار منحنى (LM) كبير نتيجة لانخفاض مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة . ثم فى الجزء (ج) من الشكل حيث اصبح انحدار منحنى (LM) (مالانهاية) نتيجة لانخفاض مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة إلى (الصفر).

والسبب فى ذلك يكون واضحا من مقارنة انخفاض سعر الفائدة الناتج من

---

(٤٣) راجع Gordon ، مرجع سابق ، ص ص : ١٠٨ ـ ١١١ .



شكل (٥ — ٣٣)

أثر السياسة النقدية وإنحدار منحنى (LM).

زيادة رصيد عرض النقود في كل حالة. والزيادة في عرض النقود عند المستوى الأصلى لكل من الدخل وسعر الفائدة سيتولد عنه فائض في عرض النقود مما يؤدى بسعر الفائدة إلى الانخفاض. وهذا الانخفاض في سعر الفائدة سوف يستميل الاستثمار ويزيد مستوى الناتج والدخل. ويجب أن ينخفض سعر الفائدة إلى المدى بحيث أنه عند سعر الفائدة الجديد ومستوى الدخل الأعلى فإن طلب النقود يكون قد زاد بمقدار يعادل الزيادة فى عرض النقود . وفى الجزء (أ) من الشكل حيث طلب النقود يكون حساسا بدرجة كبيرة لتغيرات سعر الفائدة ، فإن انخفاضا صغيرا فى سعر الفائدة يكون هو كل المطلوب فى هذه الحالة . وبالتالى ، فإن الزيادة فى الاستثمار وتبعا لذلك الزيادة فى الدخل تكون صغيرة فى هذه الحالة . وفى الحالة التى تكون فيها مرونة طلب النقود لتغيرات سعر الفائدة عالية ، عند انخفاض سعر الفائدة ، فإن الافراد سيزيدون بقدر كبير ارصدة المضاربة ويقتصدون أقل بالنسبة لأرصدة المعاملات . ومعظم الزيادة فى عرض النقود، التى خلقت حديثا، إنما تستخدم كأرصدة مضاربة ونسبة صغيرة تستخدم كأرصدة معاملات التى تكون مطلوبة نتيجة لزيادة الدخل .

اما فى شكل (٥ــ٣٣ب) فإن مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة تكون أقل وبالتالى فإن انخفاضا اكبر فى سعر الفائدة يكون مطلوبا وذلك لتحقيق التوازن فى سوق النقود بعد زيادة الكمية المعروضة من النقود . وبالتالى ، فإن الاستثمار ، وتبعا لذلك الدخل ، سيزدادان بمقدار أكبر . وشكل (٥ــ٣٣ج) حيث طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة اصبح عديم المرونة كلية بالنسبة لسعر الفائدة ، فإن زيادة عرض النقود ستؤدى بطبيعة الحال إلى انخفاض أكبر فى سعر الفائدة .

ولكن الانخفاض فى سعر الفائدة هنا لن يؤدى إلى زيادة فى طلب النقود وتحقيق التوازن فى سوق النقود ، ذلك لأن طلب النقود فى هذه الحالة

لا يتوقف على سعر الفائدة . وعلى أية حال ، فإن الانخفاض فى سعر الفائدة سيؤدى إلى استمالة الاستثمار وبالتالى، زيادة الدخل . والزيادة فى الدخل سوف تستمر حتى تمتص كل الزيادة فى النقود فى ارصدة المعاملات الاضافية المترتبة على هذه الزيادة فى الدخل . وواضح أن هذه الزيادة فى الدخل هى الزيادة القصوى الممكنة نتيجة لزيادة معينة فى عرض النقود ، ذلك لأن كل الزيادة في عرض النقود سينتهى بها الأمر لأن تكون أرصدة معاملات مطلوبة بواسطة المستوى الاعلى من الدخل . ولا يوجود أى جزء من الزيادة فى الكمية المعروضة من النقود تستخدم كأرصدة مضاربة نتيجة لانخفاض سعر الفائدة . كما أنه لا يوجد أى ميل لمقدار أرصدة المضاربة التى يحتفظ بها الأفراد عند مستوى دخل معين أن تزداد عند انخفاض سعر الفائدة .

نخلص مما تقدم أن الأثر على مستوى الدخل نتيجة لزيادة معينة في عرض النقود تكون كبيرة كلما كانت مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة .

وكما هو الحالة فى دراستنا لانحدار منحنى (IS) ، فاننا نجد هنا ، أن الأوضاع التى تجعل السياسة النقدية فعالة تجعل السياسة المالية قليلة الفعالية . فالسياسة النقدية تزداد فعاليتها كلما انخفضت مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة بينما السياسة المالية تكون أكثر فعالية عندما تكون مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة عالية .

والسبب فى هذا الاختلاف ــ مرة ثانية ــ هو دور المواءمة الذى يلعبه سعر الفائدة فى نقل أثر كل من السياسة النقدية والسياسة المالية . فبالنسبة للسياسة النقدية ــ والتى تؤثر على الدخل عن طريق التأثير على سعر الفائدة فكلما كانت استجابة سعر الفائدة اكبر كلما كانت السياسة النقدية أكثر فعالية . وكما سبق أن اوضحنا فإن استجابة سعر الفائدة تكون عند اقصاها عندما تكون مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة [أى إنحدار منحنى (LM) شديد].

وبالنسبة للسياسة المالية ، حيث أن استجابة سعر الفائدة بما تؤدى اليه من أثر المزاحمة ، تلغى جزئيا أثر السياسة المالية ، فإن الزيادة فى الدخل تكون اكبر كلما كانت استجابة سعر الفائدة اصغر . فالمرونة العالية لطلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة ــ تقلل من أثر السياسة المالية على سعر الفائدة (قارن الجزء (أ) والجزء (ب) فى شكل (٥ــ٣٢) . وبالتالى ، فإن السياسة المالية تكون أكثر فعالية عندما تكون مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة عالية (أى أن منحنى (LM) مستو أى صغير الانحدار) .

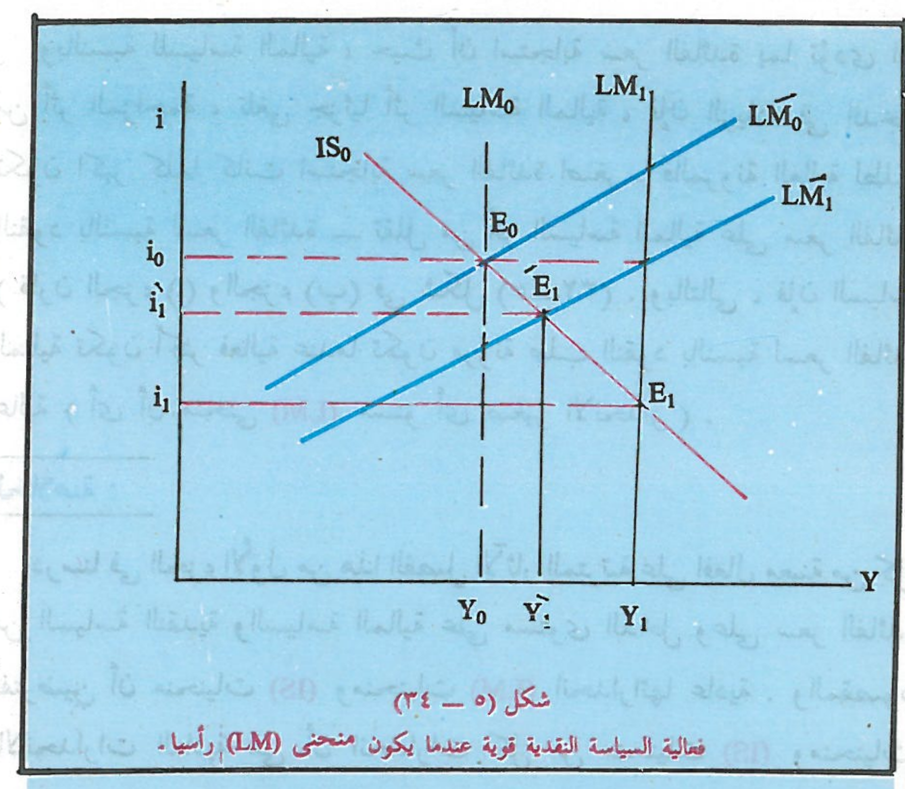
الخلاصة :

درسنا فى الجزء الأول من هذا الفصل الآثار المترتبة على افعال معينة من كل من السياسة النقدية والسياسة المالية على مستوى الدخل وعلى سعر الفائدة مفترضين أن منحنيات (IS) ومنحنيات (LM) انحداراتها عادية . والمقصود بالانحدارات العادية هى أن انحدارات كل من منحنيات (IS) ومنحنيات (LM) فى المدى المتوسط فهى ليست بشديدة الانحدار كما انها ليست مستوية . ويترتب على ذلك عدم وجود اختلاف جوهرى بين أثر كل من السياسة الماليةوالسياسة النقدية . ومن العرض السابق نستطيع أن نصل إلى الخلاصة الآتية :

أولا : تكون السياسة النقدية فعالة فى حالة :

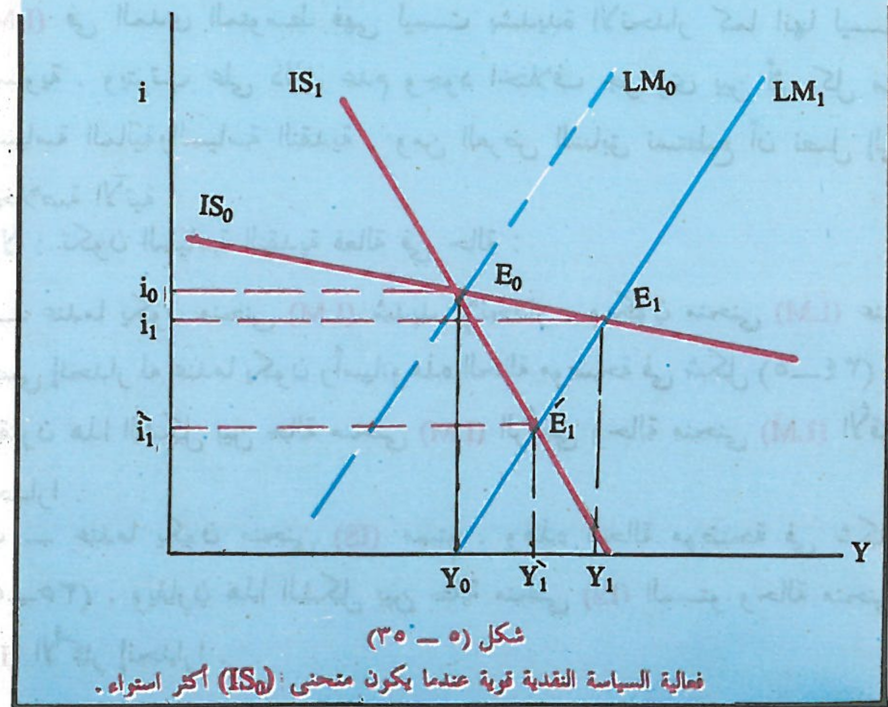
أ ــ عندما يكون منحنى (LM) شديد الإنحدار . ويكون منحنى (LM) عند أقصى إنحدار له عندما يكون رأسيا.وهذه الحالة موضحة فى شكل (٥ــ٣٤) . ويقارن هذا الشكل بين حالة منحنى (LM) الرأسى وحالة منحنى (LM) الأقل إنحدارا .

ب ــ عندما يكون منحنى (IS) مستوٍ . وهذه الحالة موضحة فى شكل (٥ــ٣٥) . ويقارن هذا الشكل بين حالة منحنى (IS) المستو وحالة منحنى (IS) الأكثر إنحدارا .



شكل (٥ ـــ ٣٤)

فعالية السياسة النقدية قوية عندما يكون منحنى (LM) رأسيا .



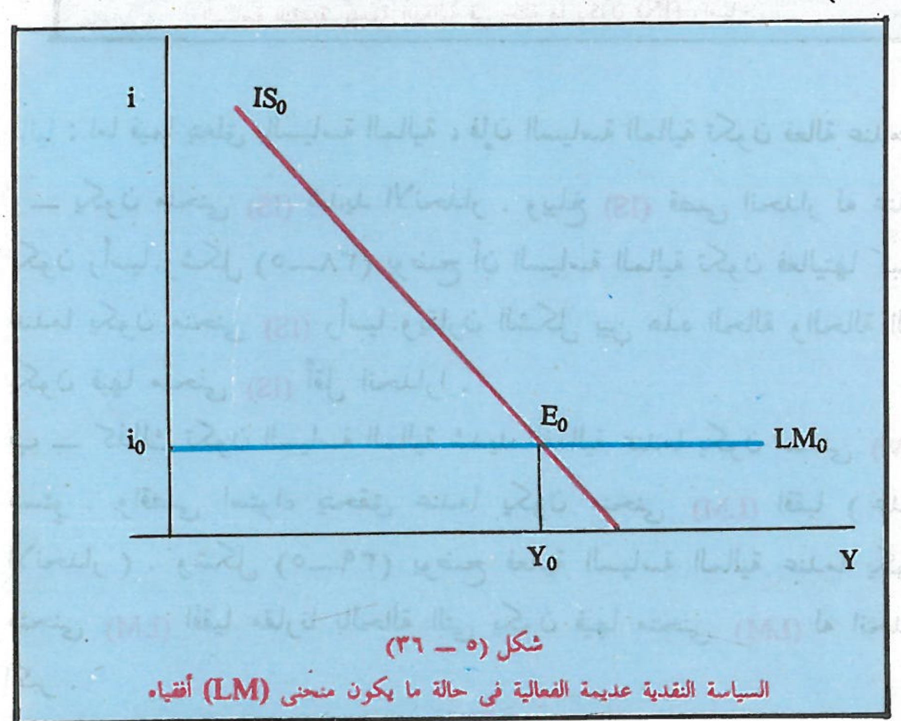
شكل (٥ ـــ ٣٥)

فعالية السياسة النقدية قوية عندما يكون منحنى (IS_0) أكثر استواء .

ثانيا : تكون السياسة النقدية عديمة الفعالية فى حالة :

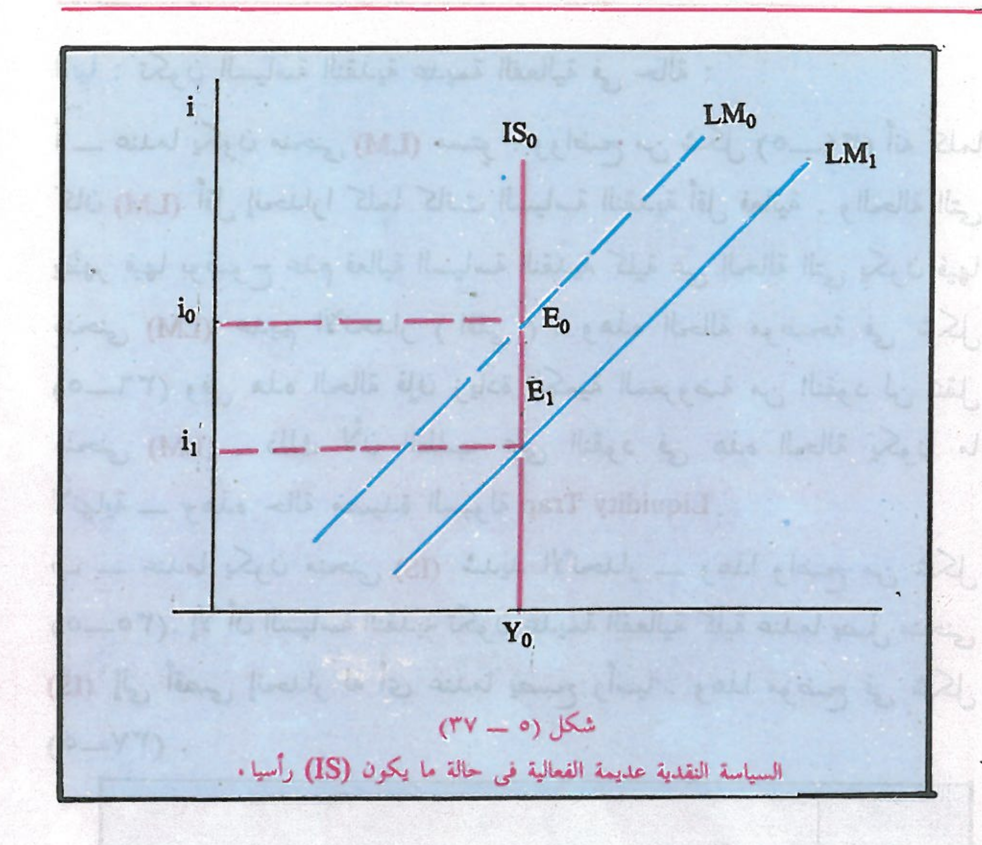
أ ـــ عندما يكون منحنى (LM) مستوٍ . وواضح من شكل (٥ـــ٣٤) أنه كلما كان (LM) أقل إنحدارا كلما كانت السياسة النقدية أقل فعالية . والحالة التى يظهر فيها بوضوح عدم فعالية السنياسة النقدية كلية هى الحالة التى يكون فيها منحنى (LM) عديم الأنحدار (افقى) . وهذه الحالة موضحة فى شكل (٥ـــ٣٦) وفى هذه الحالة فإن زيادة الكمية المعروضة من النقود لن تنقل منحنى (LM) . ذلك لأن الطلب على النقود فى هذه الحالة يكون ما لانهاية ـــ وهذه حالة مصيدة السيولة **Liquidity Trap**.

ب ـــ عندما يكون منحنى (IS) شديد الانحدار ـــ وهذا واضح من شكل (٥ـــ٣٥). إلا أن السياسة النقدية تكون عديمة الفعالية كلية عندما يصل منحنى (IS) إلى أقصى إنحدار له أى عندما يصبح رأسيا . وهذا موضح فى شكل (٥ـــ٣٧) .



شكل (٥ ـــ ٣٦)

السياسة النقدية عديمة الفعالية فى حالة ما يكون منحنى (LM) أفقياً



شكل (٥ ــ ٣٧)

السياسة النقدية عديمة الفعالية فى حالة ما يكون (IS) رأسيا .

ثانيا : اما فيما يتعلق بالسياسة المالية ، فإن السياسة المالية تكون فعالة عندما :

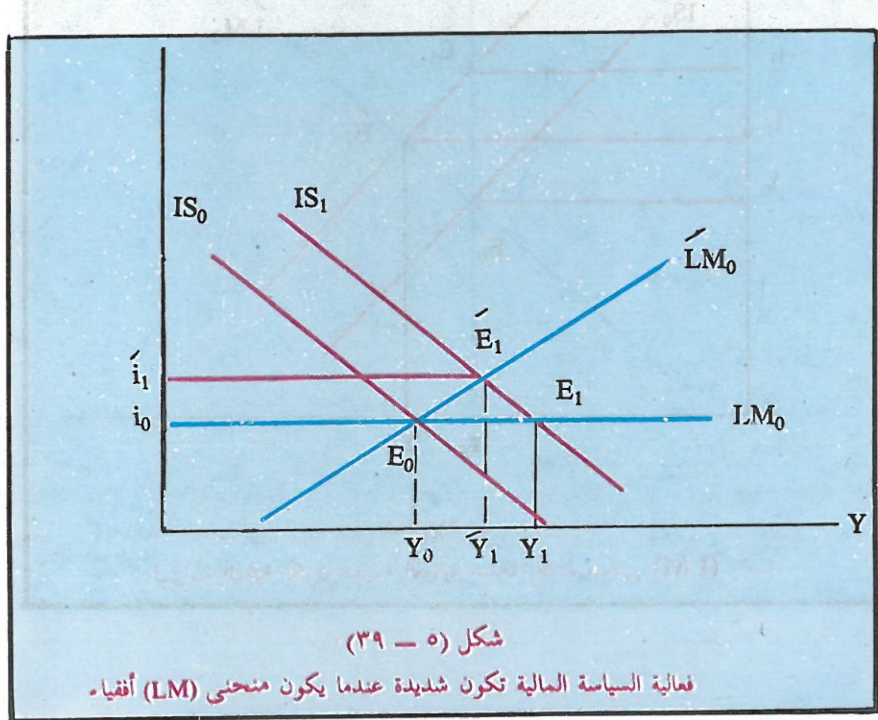
أ ــ يكون منحنى (IS) شديد الانحدار . ويبلغ (IS) قصى انحدار له عندما يكون رأسيا.وشكل (٥ــ٣٨) يوضح أن السياسة المالية تكون فعاليتها كبيرة عندما يكون منحنى (IS) رأسيا.ويقارن الشكل بين هذه الحالة والحالة التى يكون فيها منحنى (IS) أقل انحدارا .

ب ــ كذلك تكون السياسة المالية شديد الفعالية عندما يكون منحنى (LM) مستوٍ . واقصى استواء يتحقق عندما يكون منحنى (LM) افقيا (عديم الانحدار) . وشكل (٥ــ٣٩) يوضح فعالية السياسة المالية عندما يكون منحنى (LM) افقيا مقارنا بالحالة التى يكون فيها منحنى (LM) له انحدار اكبر .

i
IS0
IS1
LM0
IS1′
IS0′
i1
i1′
i0
E1
E0
Y0
Y1′
Y1
Y

شكل (٥ ــ ٣٨)

فعالية السياسة المالية تكون شديدة عندما يكون منحنى (IS) رأسيا.



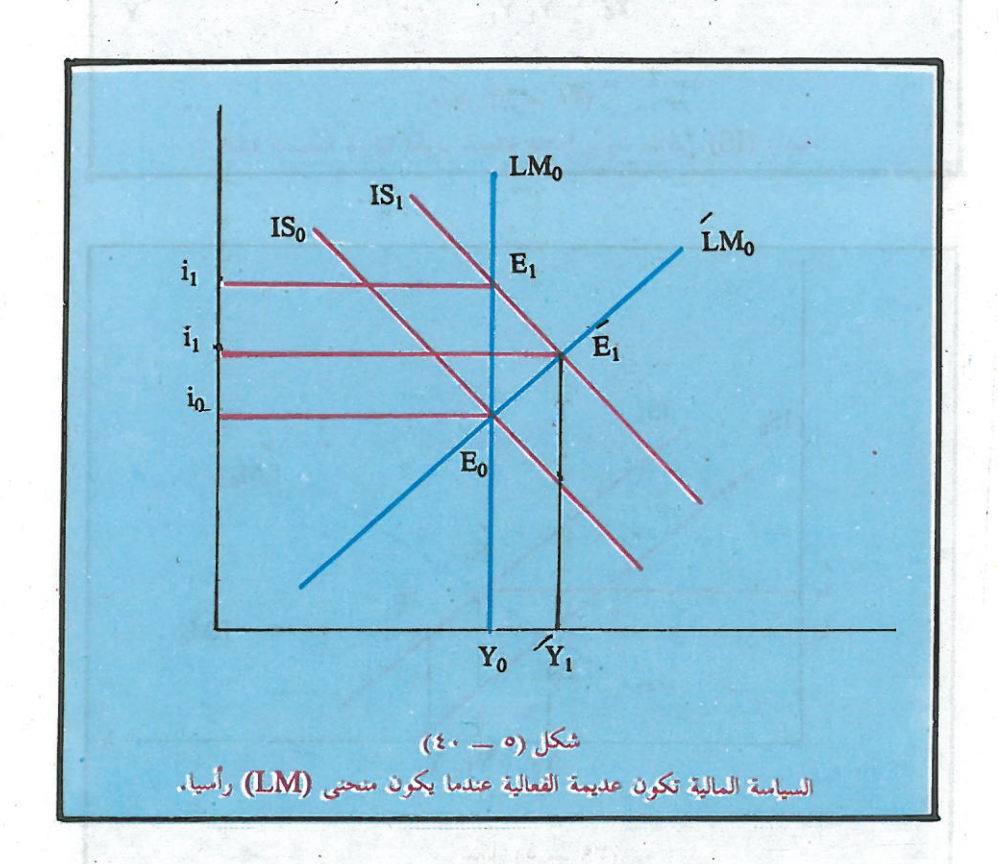
شكل (٥ ــ ٣٩)

فعالية السياسة المالية تكون شديدة عندما يكون منحنى (LM) أفقيا.

رابعا : تكون السياسة المالية غير فعالة عندما :

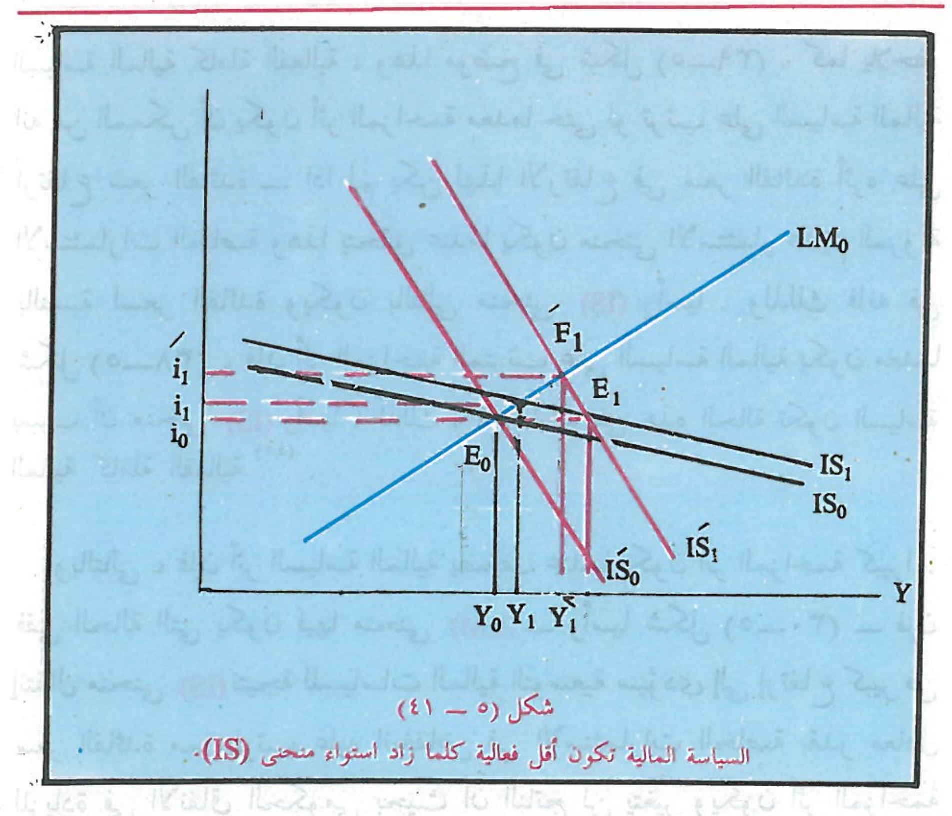
أ ــ يكون منحنى (LM) شديد الإنحدار . ويبلغ إنحدار منحنى (LM) أقصاه عندما يكون رأسيا . ولذلك فإن السياسة المالية تكون عديمة الفعالية . وشكل (٥ــ٤٠) يوضح الحالة التى تكون فيها السياسة المالية عديمة الفعالية عندما يكون منحنى (LM) رأسيا مقارنا بالحالة التى يكون فيها (LM) أقل انحدارا .

ب ــ كذلك تكون السياسة المالية غير فعالة عندما يكون منحنى (IS) مستو . وشكل (٥ــ٤١) يوضح هذه الحالة مقارنة بالحالة التى يكون فيها منحنى (IS) له انحدار أكبر (أقل إستواءً) فتكون السياسة المالية أكثر فعالية .



شكل (٥ ــ ٤٠)

السياسة المالية تكون عديمة الفعالية عندما يكون منحنى (LM) رأسيا.



شكل (٥ — ٤١)
السياسة المالية تكون أقل فعالية كلما زاد استواء منحنى (IS).

أثر المزاحمة :

إن الكلام على السياسة المالية لابد وأن يتناول أثر المزاحمة **"Crowding Out"**. ذلك أن السياسة المالية تؤدى إلى إنتقال منحنى (IS) إلى اليمين فى حالة زيادة الانفاق الحكومى او انخفاض الضرائب وتكون نتيجة ذلك ارتفاع سعر الفائدة . وارتفاع سعر الفائدة سيكون له اثره على الاستثمار الخاص . ولذلك فإن فعالية وعدم فعالية السياسة المالية تتوقف على ما اذا كان أثر المزاحمة المشار اليه — المترتب على السياسة المالية — أثر كبير ام أثر ضعيف .

فاذا تمكنا أن نتجنب ارتفاع سعر الفائدة ، فإنه لن يكون هناك أثر مزاحمة مصحوبا بالسياسة المالية . ولذلك فكما سبق ان اوضحنا فإنه فى حالة ما اذا كان منحنى (LM) افقيا ، فإن إنتقال منحنى (IS) نتيجة للسياسة المالية التوسعية لن يغير سعر الفائدة.ولذلك فإن أثر المزاحمة سيكون معدوما وتكون

السياسة المالية كاملة الفعالية ، وهذا موضح فى شكل (٥ــ٣٩) . كما يلاحظ انه من الممكن أن يكون أثر المزاحمة معدما حتى لو ترتب على السياسة المالية ارتفاع سعر الفائدة ــ اذا لم يكن لهذا الارتفاع فى سعر الفائدة أثره على الاستثمارات الخاصة وهذا يتحقق عندما يكون منحنى الاستثمار عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ويكون بالتالى منحنى (IS) رأسيا . ولذلك فأنه فى شكل (٥ــ٣٨) ، فإن أثر المزاحمة المترتب على السياسة المالية يكون معدما بسبب أن منحنى (IS) رأسيا ؛ لذلك ، فإنه أيضا فى هذه الحالة تكون السياسة المالية كاملة الفعالية [٤٤] .

وبالتالى ، فإن أثر السياسة المالية يضعف عندما يكون أثر المزاحمة كبيرا : ففى الحالة التى يكون فيها منحنى (LM) ــ رأسيا شكل (٥ــ٣٠) ــ فإن إنتقال منحنى (IS) نتيجة للسياسات المالية التوسعية سيؤدى إلى إرتفاع كبير فى سعر الفائدة مما يترتب عليه انخفاض فى الاستثمارات الخاصة بقدر معادل للزيادة فى الانفاق الحكومى بحيث أن الناتج لن يتغير ويكون أثر المزاحمة كاملا والسياسة المالية عديمة الفعالية .

وفى الجزء الثانى من الفصل فقد درسنا العلاقة بين انحدارات كل من منحنيات (IS) ومنحنيات (LM) والفعالية النسبية لكل من السياسة النقدية والسياسات المالية. ويمكن تلخيص النتائج التى توصلنا اليها فى جدول (٥ــ٢) الآتى . والسؤال الذى يثار هو : أى من هذه الحالات الموضحة فى جدول (٥ــ٢) هى التى يتصف بها الاقتصاد القومى ؟. أو بعبارة أخرى : ما هى الإنحدارات الحقيقية لمنحنيات (IS) ومنحنيات (LM). إن هذا السؤال لا يزال موضع جدال . فالموضوعات المتعلقة بإنحدارات منحنيات (IS) ومنحنيات (LM) إنما تشغل جزءا من الخلاف بين الكينيزيين

(٤٤) Dornbusch وآخرون مرجع سابق ، ص . ١٤٣ .

جدول (٥ ــ ٢) : الفعالية النسبية لكل من السياسة النقدية و السياسة المالية وانحدارات كل من منحنيات (IS) و(LM).

السياسة النقدية

	منحنى (LM)	منحنى (IS)
شديد الانحدار	فعالة	غير فعالة
مستو (انحدار صغير)	غير فعالة	فعالة

السياسة المالية

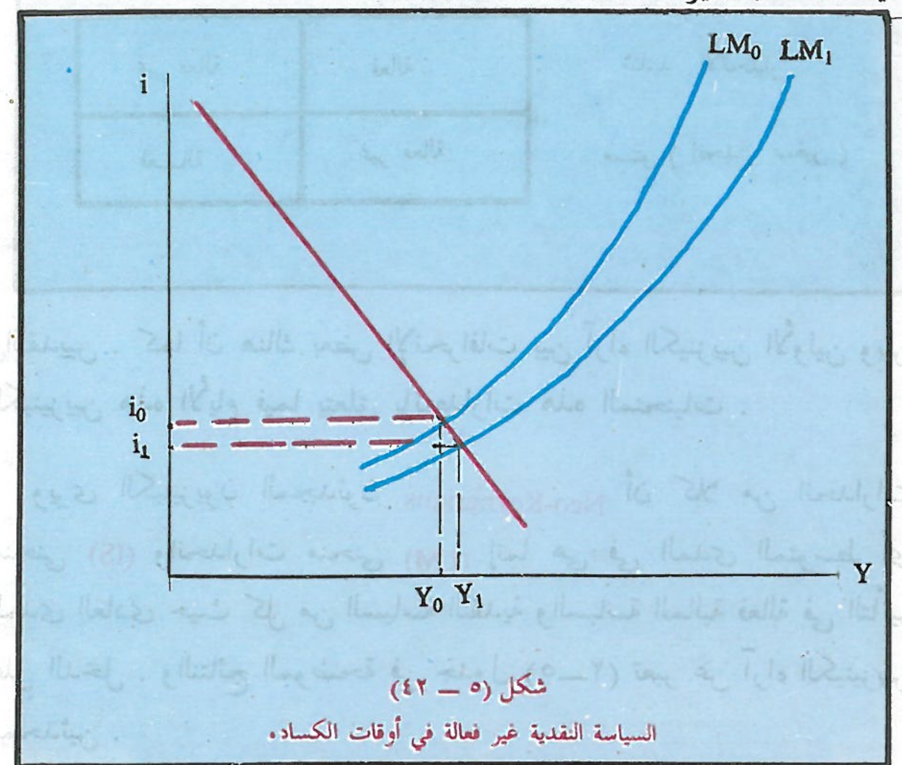
	منحنى (LM)	منحنى (IS)
شديد الانحدار	غير فعالة	فعالة
مستو (انحدار صغير)	فعالة	غير فعالة

والنقديين . كما أن هناك بعض الإنحرافات بين آراء الكينزيين الأولين وبين الكينيزيين هذه الأيام فيما يتعلق بإنحدارات هذه المنحنيات .

ويرى الكينيزيون المحدثون Neo-Keynesians أن كلا من انحدارات منحنى (IS) وانحدارات منحنى (LM) إنما هى فى المدى المتوسط أى المدى العادى حيث كل من السياسة النقدية والسياسة المالية فعالة فى التأثير على الدخل . والنتائج الموضحة فى جدول (٥ــ٢) تعبر عن آراء الكينيزيين المحدثين .

ولكن هناك حالة التى يجد فيها الكينزيون المحدثون أن السياسة المالية تكون فعالة بينما السياسة النقدية غير فعالة . هذه هى حالة الكساد كتلك التى مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية فى الثلاثينات . ووجهة نظر الكينزيين فى عدم فعالية السياسة النقدية فى هذه الحالة موضحة فى شكل (٥ــ٤٢) . ففترة الكساد تتصف بانخفاض كل مستويات الدخل وأسعار الفائدة ــ حيث يتقاطع منحنى **(IS)** ومنحنى **(LM)** عند نقطة موضحة بالشكل عند **(i_0)** و **(Y_0)** فى شكل (٥ــ٤٢) .

فعند مستوى منخفض من أسعار الفائدة ، فإن مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة يتوقع أن تكون مرتفعة للغاية . مثل هذه الحالة تقترب من مصيدة السيولة . فالمرونة العالية لطلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة تساهم فى جعل السياسة النقدية غير فعالة .



شكل (٥ ــ ٤٢)

السياسة النقدية غير فعالة في أوقات الكساد.

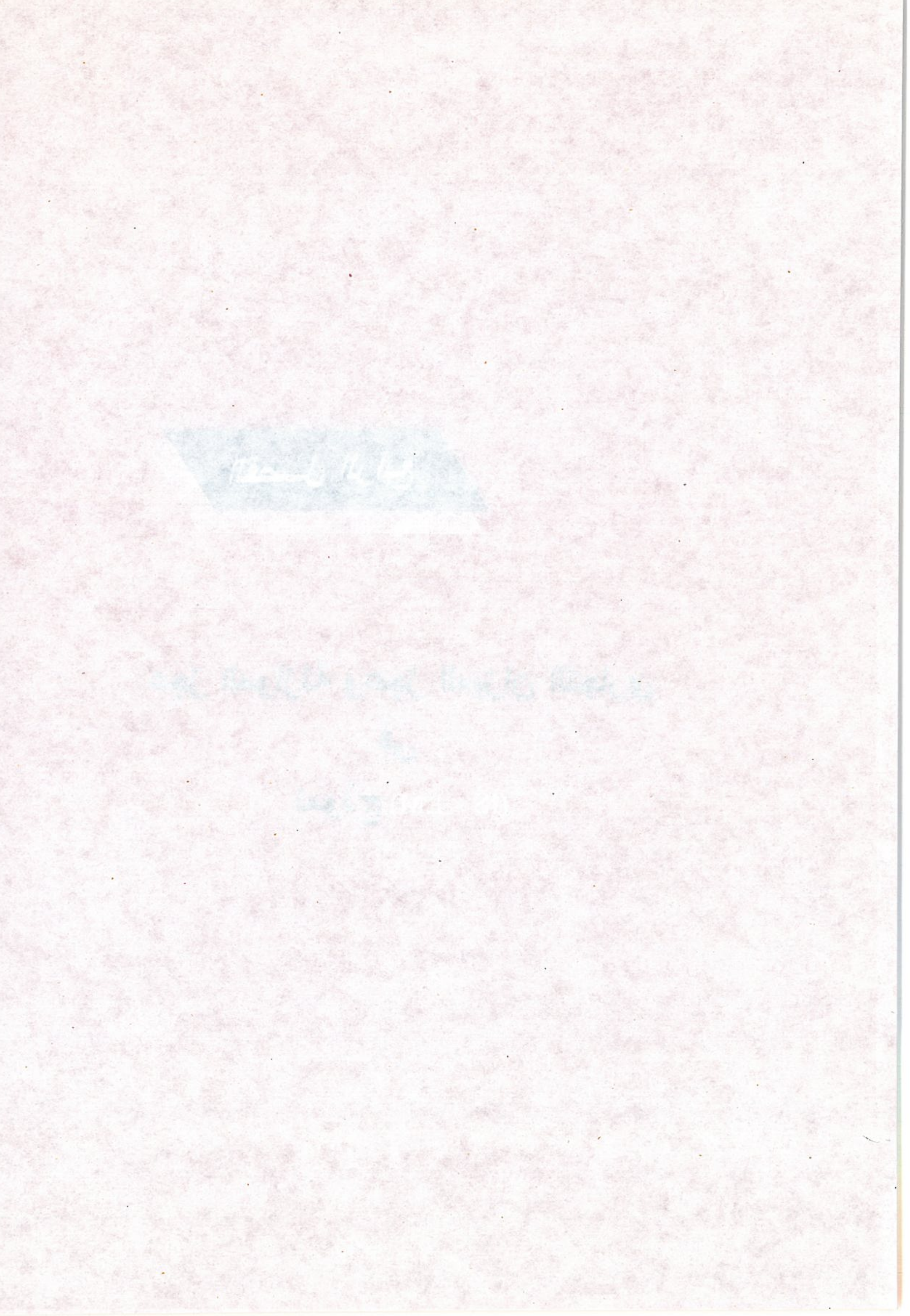
بالاضافة إلى ذلك ، فإن الكينزيين المحدثين يعتقدون أنه فى مثل أحوال الكساد هذه فإن منحنى (IS) يكون شديد الانحدار . فطلب الاستثمار يكون غير مرن نسبيا لتغيرات سعر الفائدة . وتنصف اوقات الكساد بانخفاض نسبة الطاقة المستغلة بالنسبة للمعدات والالآت فى المصانع . فمع هذا الفائض فى الطاقة ، فإن الكينزيين المحدثين يعتقدون بأنه من غير المنتظر أن يستجيب الاستثمار كثيرا لتغيرات سعر الفائدة .

والخلاصة : أن الكينزيين المحدثين يرون أنه نظرا لأن الزيادة فى عرض النقود لن تؤدى إلى تخفيض سعر الفائدة بقدر كبير (منحنى (LM) مستو) ، ونظرا لأن الاستثمار ينتظر ألا يستجيب لتغيرات سعر الفائدة (منحنى (IS) شديد الانحدار) ؛ فإن السياسة النقدية لا ينتظر أن تكون فعالة فى ظل ظروف الكساد . إلا أنه يجب ملاحظة ان هذه الحالة لا تنطبق الا بالنسبة لظروف الكساد . والقصد من عرض هذه الحالة هو تعديل وجهة النظر العامة للكلاسيكيين المحدثين والتى تقضى بأن السياسة النقدية تكون باستمرار ذات فعالية فى التأثير على مستوى الدخل .

□□□

الفصــل الرابع

عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى
فى
نموذج (IS - LM)



الفصل الرابع

عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى في نموذج (IS - LM).[٤٥]

الاهتمام الجديد بنوعى العجز

إن عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى موضوعين لهما أهميتها وعلى وجه الخصوص فى الدول النامية . وحتى فى الدول المتقدمة فإن هذين الموضعين أصبح لهما أهميتهما : ففى الولايات المتحدة الأمريكية بدأ الاهتمام بهذين الموضوعين خلال الثمانينات . فقبل الثمانينات فإن عجز الموازنة فى الولايات المتحدة كان يحدث خلال سنوات الركود ، والميزان التجارى كان يظهر فائضا عادة . وخلال الثمانينات ، فإن هذه السنوات اتصفت بسنوات العجز المستحكم فى كل من الموازنة والميزان التجارى فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولذلك فإننا نجد اهتماما حديثا فى المراجع بدارسة هذين الموضوعين . وساد نقاش فى الدول الغربية ــ وقدمت اقتراحات مختلفة لتحقيق التوازن فى توأمى العجز المذكورين . وبدأ الاقتصاديون فى مناظرة ساخنة عما إذا كان توأمى العجز المذكورين يعتبران مشكلة كبيرة أم مشكلة صغيرة أم لا مشكلة على الاطلاق .

ويهدف هذا الفصل إلى تفهم الأساس الاقتصادى لكل من هاذين النوعين من

(٤٥) هذا الباب مأخوذ من Gordon ، مرجع سابق ، الباب الخامس .

العجز . وسنبدأ بدراسة عجز الموازنة. وسنوضح أنه يجب أن نميز بين سببين للعجز —

أ — آثار الدورة الاقتصادية .

ب — السياسة المالية الاختيارية ، أى التغير فى الانفاق الحكومى وفى أسعار الضرائب : وعلى ضوء ذلك فإنه يمكينا أن نحكم أى من هاذين العاملين هو السبب فى ذلك العجز المستحكم فى أى دولة . ثم ننتقل بعد ذلك إلى عجز الميزان التجارى ، وسنتتبع العلاقة والتداخل بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى ، وذلك من خلال أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبية .

فى دارستنا فى الفصول الثلاثة السابقة لنموذج (IS - LM) فقد أضفنا للعوامل المتغيره فى هذا النموذج — عن نموذج «كينز» المبسط — سعر الفائدة ، ولكن ظل المستوى العام للاسعار ثابتا وهو ما سنفترضه أيضا فى دراستنا لهذا الفصل . ولكن المتغير الجديد الذى سنضيفة فى هذا الفصل هو سعر الصرف الاجنبى والذى له أثره — بالاضافة إلى مستوى الدخل — فى تحديد صافى الصادرات . ومتغيرات السياسة النقدية والسياسة المالية — عرض النقود ، والانفاق الحكومى ، والضرائب وأسعار الفائدة — سوف يستمر اعتبارها معلمات تستطيع الحكومة أن تغيرها للقيم المطلوبة .

الموازنة الحكومية واثارها المنتشرة :

تقوم الحكومة فى كل سنة باعداد موازنتها ، فلو أن ايرادات الحكومة قد جاوزت نفقاتها لكان هناك فائض فى الموازنة . أما إذا تجاوز الانفاق إيرادات الدولة فيكون هناك عجز فى الموازنة . وزيادة الانفاق الحكومى وكذلك تخفيض الضرائب — وخاصة إذا إجتمعا — يؤديان إلى عجز فى الموازنة . وقد قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات بزيادة الانفاق

وتخفيض الضرائب . وقد اتخذ الاقتصاديون من الأثار الإقتصادية التى ترتبت على هذه السياسة خلال هذه الحقبة من الزمن أساسا فى ايضاح الآثار التى ترتبت على زيادة الانفاق الحكومى وخاصة فى الدول المتقدمة .

مزاحمة الصادرات الصافيه :

مزاحمة الصادرات الصافية نتيجة للسياسة المالية التوسعية كان هو موضوع الاقتصاد الكلى الأساسى خلال الثمانينات ، ليس فقط فى الولايات المتحدة الأمريكية بل فى بقية العالم ايضا . فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن مزاحمة صافى الصادرات حدثت عندما أدت أسعار الفائدة المرتفعه إلى دفع سعر صرف الدولار إلى أعلى خلال السنوات(١٩٨٠ ـــ ١٩٨٥) . وعندما ترتفع قيمة الدولار ، فإن على المستوردين من الولايات المتحدة أن يدفعوا قدرا أكبر من عملاتهم وذلك حتى يستطيعوا شراء صادرات الولايات المتحدة . وفى نفس الوقت فإن المستهلكين الأمريكيين ومنشآت الاعمال كانت تدفع قدرًا أقل من الدولارات لشراء السلع المستوردة .

ومنشآت الاعمال الأمريكية التى تحاول بيع الصادرات فى الخارج ، أو تلك التى تحاول المنافسة مع الواردات وجدت أن عملائها قد اختفوا وانخفضت أو تلاشت مبيعاتها[٤٦] . ويعنى ذلك انخفاضا فى التوظف وانكماشا فى المنشأت الصناعية الأمريكية . وترتب على ذلك افلاس الكثير من منشأت الاعمال الصناعية وتعطل العديد من العمال . وتسبب ذلك فى خسارة مالية كبيره لحملة اسهم تلك المؤسسات . كما أن الدولار « القوى »

---

(٤٦) فى هذا الفصل إتخذنا الولايات المتحدة الأمريكية كمثال للدولة ، والدولار الامريكى كمثال للعملة لتوافر الاحصاءات ولما مرت به الولايات المتحدة الأمريكية والدولار الأمريكى من تغيرات .

أضر المزارعين الأمريكين ، ذلك لأن السلع التى كانت تباع فى الخارج كانت تدر عائدا منخفضا .

وقد أدى ذلك ، فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى أن طالب رجال الصناعة والمزارعون بحماية المنتجات الوطنية عن طريق فرض رسوم جمركية على المنتجات الأجنبية المستوردة أو زيادة الرسوم الحالية أو تطبيق نظام الحصص . وقد دعى ذلك أنصار حرية التجارة إلى المطالبة بتخفيض العجز فى الموازنة الحكومية إذ أنه كان السبب الأساسى فى رفع قيمة الدولار وظهور مشاكل التجارة الخارجية .

والعجز فى الموازنة الحكومية لم يكن له فقط تأثير عميق على الصناعة الأمريكية وعلى قطاع الزراعة ولكن كان له تأثيره أيضا على الانشطة الأقتصادية فى الكثير من دول العالم الاخرى . فالسياسة المالية التوسعية أدت إلى رفع اسعار الفائدة وإلى رفع قيمة الدولار . ولكن بينما الدول الأخرى تمتعت بزيادة فى صادراتها ، وذلك نتيجة لزيادة واردات الولايات المتحدة الأمريكية على أثر ارتفاع قيمة الدولار ، فإن المبيعات فى داخل بعض الدول الأخرى قد انكمشت نتيجه لارتفاع اسعار الفائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية . وكذلك ، فى الدول النامية التى تعانى من المديونية الثقيلة للبنوك فى الدول الصناعية ، فإن ارتفاع أسعار الفائدة رفع من أعباء خدمة هذه الديون وجعل الكثير من هذه الدول عاجزة عن الوفاء بالتزامات خدمات هذه الديون .

انخفاض قيمة الدولار لم يعالج عجز الميزان التجارى الأمريكى ـ لماذا؟

خلال السنوات من (١٩٨٥ إلى ١٩٨٨) فإن قيمة الدولار قد انخفضت انخفاضا كبيرا متجهة فى اتجاه عكس اتجاهها التصاعدى خلال السنوات

(١٩٨٠ ـــ ١٩٨٥). وقد توقع كثير من الاقتصاديين أن الاتجاه المعاكس لارتفاع قيمة الدولار سوف يعيد الميزان التجارى الأمريكى من عجز كبير إلى عجز متوسط أو حتى إلى فائض . ولكن ، مع ذلك استمر العجز مرتفعا مما آثار تساؤلا جديدا فى التحليل الاقتصادى . وقد اقترح بعض الاقتصاديين أنه بالاضافة إلى الانخفاض فى سعر صرف الدولار ، فإن انخفاضا فى عجز الموازنة كان ضروريا لتصحيح العجز فى الميزان التجارى . وحتى يمكن تفهم التداخل بين توأمى العجز ، فاننا سنبدأ بدراسة عجز الموازنة تم بعد ذلك نعرض للعلاقة بين ذلك العجز وبين أسعار الفائدة ، كما نعرض للعلاقة بين أسعار الصرف الخارجية وبين عجز الميزان التجارى .

الهيكلى والعجز الدورى فى الموازنة [٤٧]

Structural and Cyclical Budget Deficits

من الواجب التمييز بين نوعين من العجز فى الموازنة الحكومية . فالنوع الأول يسمى بالعجز الدورى Cyclical Deficit والذى يحدث تلقائيا نتيجة للدورات الاقتصادية . فحالات الركود Recessions تؤدى إلى انكماش فى الايرادات الحكومية ، وبالتالى ينمو العجز الدورى فى هذه الحاله ، يتبعها فترات الاستعادة Recoveries وفترات التوسع Expansions والتى تؤدى إلى نمو الايرادات الحكومية ، وبالتالى فإن العجز الدورى ينكمش . أما النوع الثانى من العجز فيسمى العجز الهيكلى Structural Deficit . وهذا هو العجز الذى يبقى بعد أن يتلاشى أثر الدورة الاقتصادية . ويحسب العجز الهيكلى بافتراض أن المستويات الجارية للانفاق الحكومى وأسعار الضرائب تبقى سارية ولكن

(٤٧) Dornbusch وآخرون ، مرجع سابق ، ص . ١٦٧ .

مع افتراض أن الاقتصاد القومى يعمل عند مستوى الناتج القومى الاجمالى الحقيقى الطبيعى بدلا من المستوى الفعلى الملاحظ للناتج القومى الاجمالى الحقيقى .

المواءمة (الاستقرار) التلقائية Automatic Stabilization :

سبق أن عرفنا الفائض فى الموازنة العامة كالآتى :

$$BS = T - G - R$$
$$= Ta + tY - G - R$$

ويمكننا اختصار هذه المعادلة بحذف (R) على اعتبار أن (T) صافية من المدفوعات التحويلية الحكومية . كذلك يمكن استبعاد (T_a) حيث أن الضرائب المستقلة سوف لن تلعب اى دور فى دراستنا فى هذا الباب . فيمكن إعادة كتابة المعادلة الاخيرة على اعتبار أن (T) صافية من المدفوعات التحويلة وأنها متناسبة مع الدخل :

$$BS = T - G$$
$$= tY - G$$

وعجز الموازنة ، كما سبق أن أوضحنا ، هو عبارة عن القيمة السالبة لفائض الموازنة كما هو موضح فى المعادلة الاخيرة ــ والتى يمكن كتابها على الوجه الأتى :

$$BD = - BS = G - tY$$

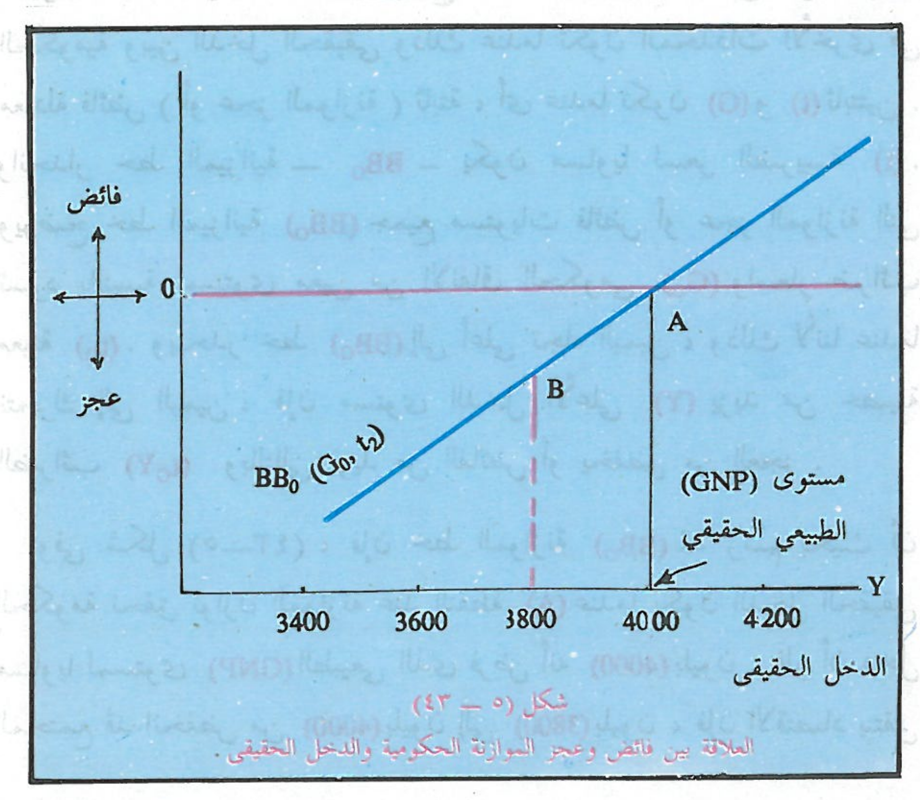
والسبب فى كتابة عجز (أو فائض) الموازنة الحكومية بهذه الطريقة هو التمييز بين مصدري التغير فى الفائض أو العجز :

(١) المواءمة (الاستقرار) الذاتية Automatic Stabilization وذلك من خلال التغير فى (Y) .

(٢) السياسة المالية الاختيارية Discretionary Fiscal Policy وذلك من خلال تغيير كل من (G) و (t) حيث (t) هى نسبه بين (T) و (Y) ؛ [T/Y] .

فعند زيادة (GNP) الحقيقى فى أوقات التوسع الاقتصادى ، فإن الفائض الحكومى تلقائيا يرتفع نتيجه لزيادة الايرادات من الضرائب . والفائض الأعلى ــ أو العجز الأقل ــ يساعد على تحقيق استقرار الاقتصاد ، حيث أن الإيرادات الضريبية الاضافية والتى تولدت من ارتفاع مستوى الدخل تتسرب من تيار الانفاق وتساعد على كبح الرواج Boom .

وبالمثل ، فإن انخفاض حصيلة الضرائب فى اوقات الركود ، يؤدى إلى انخفاض فى التسرب من تيار الدخل ويساعد على التخفيض من حدة فترة الركود . فأثر المواءمة الذاتية ــ الاستقرار التلقائى ــ الذى يترتب على الدخل الحقيقى ــ على فائض أو عجز الموازنة موضح فى شكل (٥ــ٤٣) . فالمحور الأفقى عبارة عن الدخل الحقيقى والمحور الرأسى عبارة عن الفائض أو العجز فى الموازنة الحكومية . ففى الجزء الذى يعلو مستوى



شكل (٥ ــ ٤٣)

العلاقة بين فائض وعجز الموازنة الحكومية والدخل الحقيقى .

(الصفر) حسب المحور الرأسى من الشكل ، يوضح حالات فائض الموازنة الحكومية حيث حصيلة الضرائب تزيد عن النفقات الحكومية . أما الجزء أسفل مستوى (الصفر) على المحور الرأسى من الشكل فيوضح حالات عجز الموازنة حيث النفقات الحكومية تزيد عن مقدار حصيلة الضرائب . اما على المحور الافقى نفسه ـــ الذى يفصل الجزء العلوى عن الجزء السفلى ـــ فانه يوضح حالات توازن الموازنة حيث النفقات الحكومية مساوية تماما لحصيلة الضرائب . ورغبة فى التبسيط فقد خلى الشكل من الارقام على المحور الرأسى . فالمهم هو اتجاه الحركة : ففائض الموازنة يزداد كلما اتجهنا إلى أعلى فى الشكل وينخفض هذا الفائض كلما اتجهنا إلى أسفل .

والخط الصاعد إلى أعلى فى الشكل والمسمى بدالة (BB_O) إنما هو خط الميزانية **Budget Line** ، الذى يوضح علاقة الاستقرار التلقائى بين الموازنة الحكومية وبين الدخل الحقيقى وذلك عندما تكون المحددات الأخرى فى معادلة فائض (أو عجز الموازنة) ثابتة ، أى عندما تكون (G) و (t) ثابتتين . وانحدار خط الميزانية ـــ BB_O ـ يكون مساويا لسعر الضريبـــة (t) . ويوضح خط الميزانية (BB_O) جميع مستويات فائض أو عجز الموازنة التى تسود بالنسبة لمستوى معين من الانفاق الحكومى (G_O) واسعار ضرائب معينة (t_O) . وينحدر خط (BB_O) إلى أعلى تجاه اليمين ، وذلك لأننا عندما نتحرك إلى اليمين ، فإن مستوى الدخل الأعلى (Y) يزيد من حصيلة الضرائب (t_OY) وبالتالى يزيد من الفائض أو يخفض من العجز .

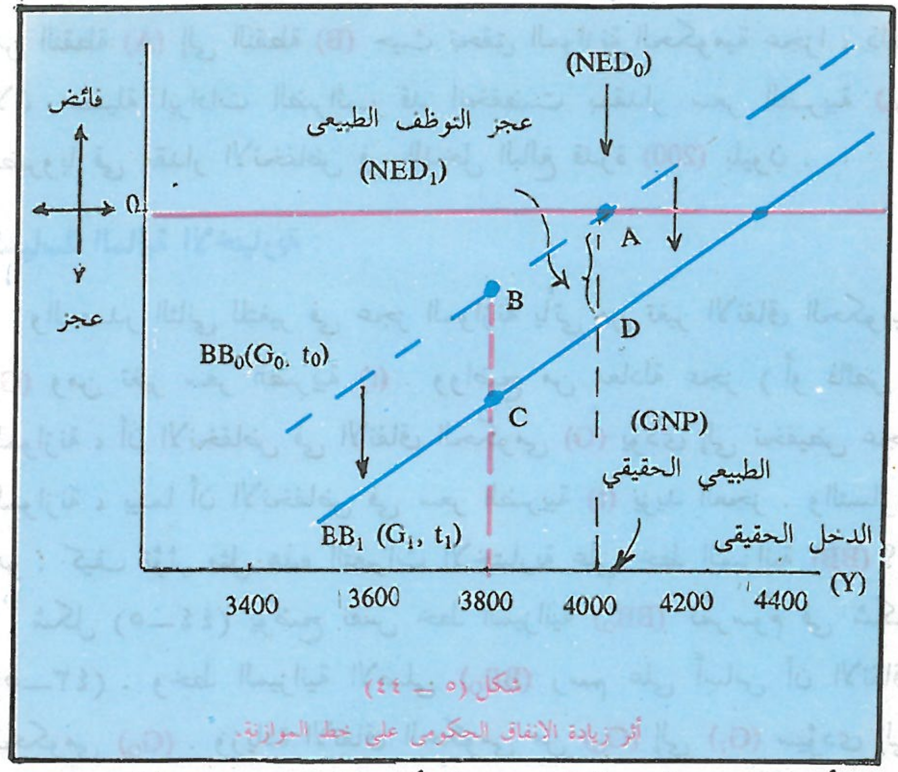
وفى شكل (٥ــ٤٣) ، فإن خط الموازنة (BB_O) قد رسم بحيث أن الحكومة تحقق توازن الموازنة عند النقطة (A) عندما يكون الدخل الحقيقى مساويا لمستوى (GNP) الطبيعى الذى فرض أنه (4000) بليون . فلو أن دخل المجتمع قد انخفض من (4000) بليون إلى (3800) بليون ، فإن الاقتصاد ينتقل

من النقطة (A) إلى النقطة (B) حيث تحقق الموازنة الحكومية عجزا ، ذلك لان حصيلة ايرادات الضرائب قد انخفضت بمقدار سعر الضريبة (t_O) مضروبا فى مقدار الانخفاض فى الدخل البالغ قدرة (200) بليون .

السياسة المالية الاختيارية :

والمصدر الثانى للتغير فى عجز الموازنة يأتى من تغير الانفاق الحكومى (G) ومن تغير سعر الضريبة (t). وواضح من معادلة عجز (أو فائض) الموازنة ، أن الانخفاض فى الانفاق الحكومى (G) يؤدى إلى تخفيض عجز الموازنة ، بينما أن الانخفاض فى سعر الضريبة (t) يزيد العجز . والتساؤل هو : كيف تؤثر مثل هذه التغيرات الاختيارية على خط الميزانية (BB) ؟. شكل (٥ــ٤٤) يوضح نفس خط الميزانية (BB_O) لمرسوم فى شكل (٥ــ٤٣) . وخط الميزانية الاصلى (BB_O) رسم على أساس أن الانفاق الحكومى (G_O) . وزيادة الانفاق الحكومى من (G_O) إلى (G_1) سيؤدى إلى إنتقال خط الميزانية إلى أسفل بالنسبة لأى مستوى من الدخل الحقيقى ؛ ذلك لأنه عند مستوى دخل معين فإن الحكومة ستنفق أكثر ويصبح لديها عجز أكبر عند (G_1) بالمقارنة بمستوى الانفاق الأصلى (G_O). وخط الميزانية الجديد موضح فى شكل (٥ــ٤٤) بالخط (BB_1)

وتوضح النقطة (C) ــ على خط الميزانية الجديد (BB_1) ــ أنه عند مستوى الانفاق الجديد الأعلى ــ (G_1) ــ فإن الموازنة سيكون لديها عجز اكبر عند مستوى دخل (3800) بليون . وهناك ثلاثة طرق لتخفيض العجز . إحدى الطرق هى عن طريق الانتقال من (C) إلى (D)، أى عن طريق زيادة الدخل الحقيقى . والطريقة الثانية : هى عن طريق الانتقال من النقطة (C) إلى النقطة (B) ، أى عن طريق تخفيض الانفاق الحكومى . والطريقة الثالثة ــ غير موضحة فى الشكل بذاتها ــ عن طريق زيادة سعر الضريبة (t) ، والتى



شكل (٥ ــ ٤٤)
أثر زيادة الانفاق الحكومي على خط الموازنة.

تؤدى أيضا إلى انتقال خط الميزانية إلى أعلى [٤٨] . ويلاحظ أن التغيرات فى مقدار العجز الفعلى للموازنة لا يمدنا بمقياس لإجراء السياسة المالية الاختيارية (أى مقدار التغير فى الانفاق أو فى الضريبة) ، ذلك لأن عجز الموازنة الفعلى يمكن أن يتغير عند زيادة أو إنخفاض مستوى الدخل الحقيقى مع عدم جدوث تغير فى أسعار الضرائب أو الانفاق الحكومى .

عجز وفائض التوظف الطبيعى :

لما كان الفائض أو العجز الفعلى لا يمكن أن يحدد تغيرات السياسة المالية الاختيارية ، فكيف يمكن تحديد رقم يمكن بواسطته تلخيص أثر السياسة

(٤٨) الزيادة فى سعر الضريبة تؤدى إلى إنتقال خط الموازنة إلى أعلى . كما أنها فى نفس الوقت تجعله أكثر إنحدارا . كذلك ، فإن التخفيض في سعر الضريبة يؤدى إلى إنتقال خط الموازنة إلى أسفل وفى نفس الوقت يجعله أقل إنحدارًا .

المالية على الإقتصاد القومى؟ . فى الرسم البيانى ، فإن حقيقة أن خط الميزانية (BB_1) يمثل سياسة مالية توسعية واضح من حقيقة وضعه الأسفل رأسيا من الوضع الأصلى لخط الموازنة (BB_0) . وعليه ، فإن أثر السياسة المالية التوسعية يمكن تلخيصها بوصف الوضع الرأسى لخط الميزانية بالنسبة لمعيار متفق عليه لمستوى الدخل الحقيقى ، مثلا عندما يكون الدخل الحقيقى مساويا لـ(GNP) الحقيقى الطبيعى .

والعجز أو الفائض عند مستوى (GNP) الحقيقى الطبيعى يسمى عجز وفائض التوظف الطبيعى Natural Employment Deficit (Surplus) . ويعرف العجز أو الفائض فى هذه الحالة بأنه العجز (أو الفائض) الذى يجب أن يحدث فيما لو كان الدخل الحقيقى الفعلى (Y) مساويا ل (GNP) الحقيقى الطبيعى (Y^N) . فلو أننا إستبدلنا (GNP) الحقيقى الفعلى فى معادلة عجز وفائض الميزانية بـ(GNP) الحقيقى الطبيعى (Y^N) ، فإننا نستطيع أن تعرف فائض التوظف الطبيعى كالآتى :

$$\text{Natural Employment Surplus} = (tY^N - G)$$

وعجز التوظف الطبيعى إنما يكون القيم السالبة لمقدار فائض التوظف الطبيعى الموضح فى المعادلة السابقة ، والذى يمكن التعبير عنه بالمعادلة الاتية :

$$\text{Natural Employment Deficit} = G - (tY^N)$$

وفى شكل (٥ــ٤٤) فهناك عجز توظف طبيعى لكل من خطّى الميزانية الموضحين فى الشكل . فبالنسبة لخط الميزانية الاصلى (BB_O) ، فإن عجز التوظف الطبيعى مشار إليه بـ (NED_0) هو (صفر) ، ذلك لأنه على خط الميزانية (BB_O) فإن موازنة الحكومة تكون متوازنة عندما يكون الاقتصاد القومى يعمل عند مستوى (GNP) الحقيقى الطبيعى والذى فرض أنه (4000) بليون . وبالنسبة لخط الميزانية الجديد (BB_1) ، فإن عجز التوظف الطبيعى هو (NED_1) وموضح بالمسافة (AD) . ذلك ، لأنه على خط الميزانية

(BB_1) ، فأن عجز الموازنة الحكومية هو مقدار (AD) وذلك عندما يكون الاقتصاد القومى يعمل عند (GNP) الطبيعى الحقيقى .

وشكل (٥ــ٤٤) يوضح الأفكار الأساسية الخاصة بالموازنة الحكومية . « فعجز الموازنة الفعلى » موضح يوضع الاقتصاد القومى الفعلى على خط الميزانية المناسب فى شكل (٥ــ٤٤) ، مثلا عند النقاط مثل (B) أو (C) . « وعجز التوظف الطبيعى » انما هو عبارة عن العجز على كل خط ميزانية مقاس عند المستوى الطبيعى للناتج القومى الاجمالى (GNP) الحقيقى . « والعجز الهيكلى » انما هو تسمية أخرى لعجز التوظف الطبيعى والذى يتغير عندما يحدث تغير فى الانفاق الحكومى أو فى معدل الضرائب . « والعجز الدورى » Cyclical Deficit ؛ إنما هو الفرق بين العجز الفعلى وبين عجز التوظف الطبيعى ، المسافة الرأسية بين (A) و (B) على طول خط الموازنة (BB_0) والمسافة بين (D) و (C) على طول خط الموازنة (BB_1) . والاستقرار التلقائى "Automatr Stabilization" إنما ممثل بواسطة إنحدارا خط الموازنة ، حيث أن أسعارًا أعلى للضرائب تجعل خط الموازنة أكثر إنحدارا ويتسبب فى تسرب نسبة أكبر من الدخل الحقيقى خارج تيار الإنفاق وذلك عندما يتزايد الدخل الحقيقى .

الموازنة الحكومية ، السياسة النقدية ، والسياسة المختلطة

خطوة هامة لتفهم العلاقة بين عجز الموازنه الحكومية وعجز الميزان التجارى هو تحديد أثر اجراءات السياسة المالية الاختيارية على سعر الفائدة . هل تخفض الضرائب ، وزيادة النفقات الحكومية ــ كالسياسة التى تبعها إدارة الرئيس الأمريكى Reagan خلال السنوات (١٩٨١ــ٨٦)ــ ترفع سعر الفائدة أو تتركة دون تغير ؟. كما سبق ان أشرنا ، ان ارتفاع اسعار الفائدة وأثر

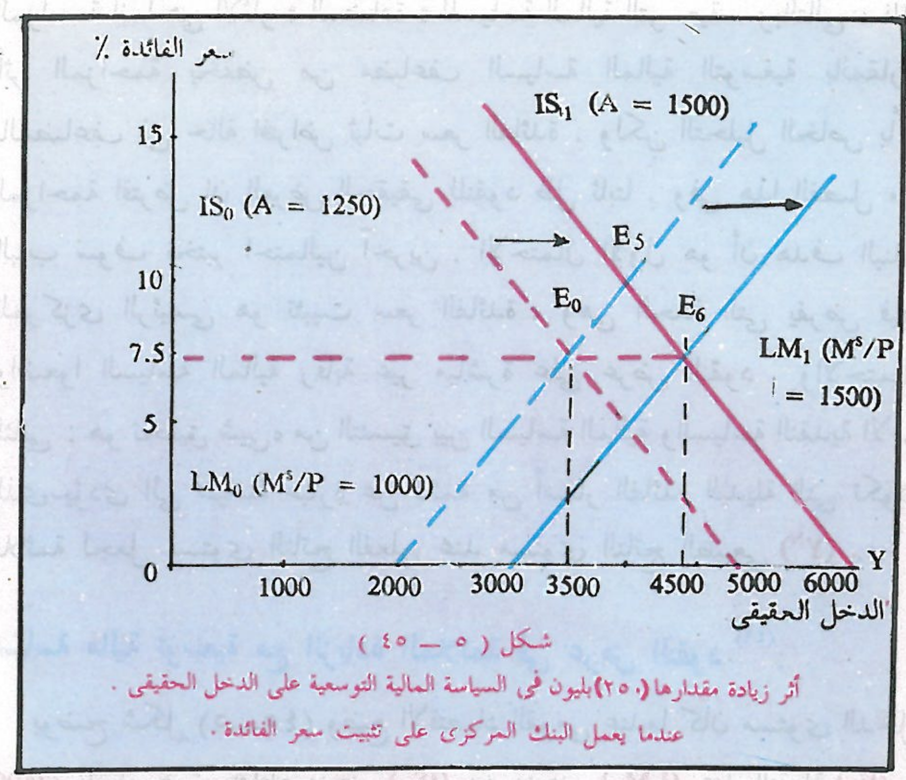
المزاحمة انما هى الأثار « المضادة » للسياسة المالية التوسعية . وبالتالى ، فإن أثر المزاحمة يخفض من مضاعف السياسة المالية التوسعية بالمقارنة بالمضاعف فى حالة افتراض ثبات سعر الفائدة . ولكن التحليل الخاص بأثر المزاحمة افترض ان العرض الحقيقى للنقود ظل ثابتا . وفى هذا الفصل من الباب سوف نختبر احتمالين آخرين . الاحتمال الأول هو أن هدف البنك المركزى الرئيسى هو تثبيت سعر الفائدة ، وهى الحالة التى يفرض فيها واضعوا السياسة المالية رقابة غير مباشرة على عرض النقود . والاحتمال الثانى : هو تحقيق شيىء من التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية الامر الذى يؤدى الى سياسة عبارة عن قائمة من أسعار الفائدة البديلة التى تكون ملائمة لجعل مستوى الناتج الفعلى عند مستوى الناتج الطبيعي (Y^N) .

سياسة مالية توسعية مع الزيادة الملائمة فى عرض النقود [٤٩] :

يوضح شكل (٥ــ٤٥) وضع الاقتصاد القومى عندما كان مستوى الدخل (3500) بليون حيث يتقاطع منحنى (IS_0) مع منحنى (LM_0) عند النقطة (E_0) . وحيث يكون سعر الفائدة (7.5%) . ولنفرض أن الحكومة اتبعت سياسة مالية توسعية فزادت الأنفاق الحكومى بمقدار (250) بليون فأصبحت (A = 1500) بعد أن كانت تساوى (1250) . وقد أدى ذلك إلى انتقال منحنى (IS_0) إلى (IS_1) . فلو أن الحكومة تركت سعر الفائدة يتغير فإن نقطة التوازن الجديدة ستكون عند (E_5) . ولكن إذا رغبت الحكومة في تثبيت سعر الفائدة عند (7.5%) ، ففى هذه الحالة فإن عرض النقود يجب أن يزداد بمقدار يكفى تماما لمساندة المستوى الأعلى من الدخل . ونظرا لأن دينارًا إضافيًا من النقود يكون لازما لكل (2) دينار اضافى من الدخل فإن عرض النقود يجب ان

---

(٤٩) Dornbusch ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص : ١٨٧ ــ ١٨٨ .



شكل (٥ — ٤٥)

أثر زيادة مقدارها (٢٥٠) بليون فى السياسة المالية التوسعية على الدخل الحقيقى . عندما يعمل البنك المركزى على تثبيت سعر الفائدة .

يزداد بمقدار (500) بليون حتى يمكن أن يسمح لنمو الدخل بمقدار (1000) بليون إستجابة لاستمالة السياسة المالية . ولذلك فإن منحنى (LM_0) سينتقل إلى (LM_1) ويزيد عرض النقود من (1000) بليون إلى (1500) بليون وتصبح نقطة التوازن فى هذه الحالة عند (E_6) ؛ حيث مستوى الدخل (4500) بليون وسعر الفائدة ظل عند (7.5%) .

والنتيجه المترتبة على أى تغير فى السياسة المالية ، وذلك عندما تعمد السلطات النقدية إلى تحقيق إستقرار فى سعر الفائدة ، إنما هو مماثل لنتيجة نفس التغير فى السياسة المالية عندما تكون الاستجابة لسعر الفائدة ما لا نهاية . فى مثل هذه الحالة لن يكون هناك تغير فى سعر الفائدة وبالتالى فإن السياسة المالية — فى هذه الحالة — لن يترتب عليها أثر مزاحمة . ومضاعف السياسة المالية فى الحالة التى تكون فيها هذه السياسة مصحوبة بالسياسة النقدية

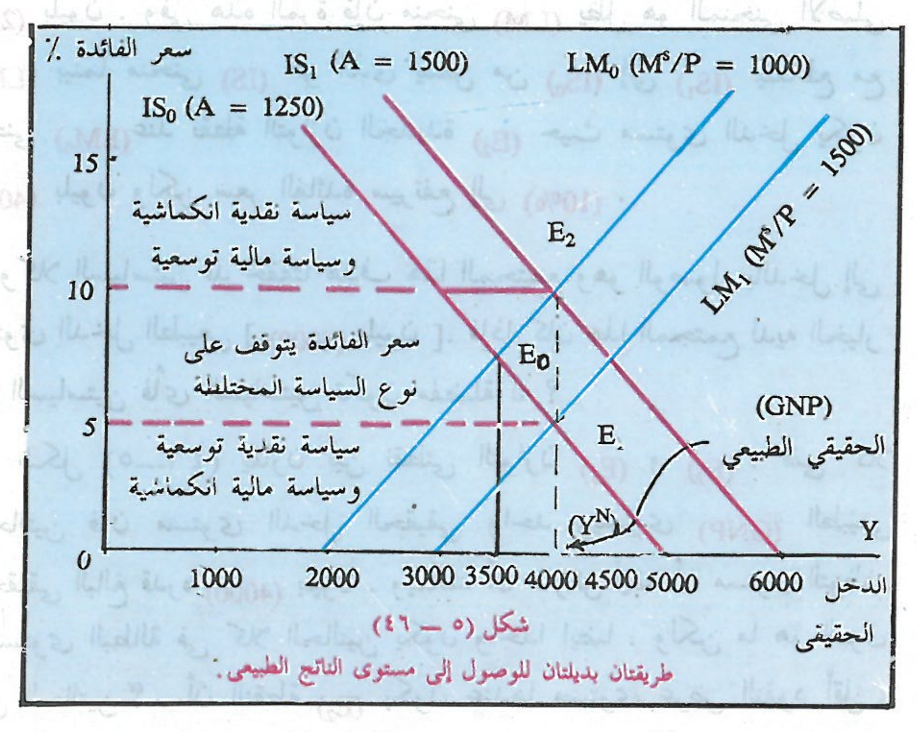
الملائمة ــ يكون هو مضاعف«كينز» فى نموذج « الدخل ــ الانفاق ». ولن يترتب على مثل هذه السياسة أثر مزاحمة. ومضاعف السياسة المالية في هذه الحالة إفترض أن سعر الفائدة ثابت. وواضح أن هذا المضاعف قدره (4):

$$\frac{\triangle Y}{\triangle G} = \frac{4500 - 3500}{1500 - 1250} = 4$$

سياسة « مالية ــ نقدية » مختلطة :

إن الهدف الأولى للحكومة هو إتباع سياسة إقتصادية تحقق الاستقرار الاقتصادى وتعمل على الحد من التقلبات الدورية وذلك عن طريق الوصول بالناتج القومى الاجمالى الحقيقى الفعلى إلى مستوى الناتج القومى الاجمالى الطبيعى الحقيقى والذى سنفرض أنه (4000) بليون فى شكل (٥ــ٤٦) . ويوضح الشكل المذكور الوضع الاقتصادى الأصلى لهذا المجتمع عند نقطة التوازن (E_0) حيث سعر الفائدة (7.5%) ومستوى االدخل (3500) بليون .

ويعتبر هذا المستوى الأخير للدخل مستوى غير مرضى لأنه أقل من



شكل (٥ ــ ٤٦)

طريقتان بديلتان للوصول إلى مستوى الناتج الطبيعى.

مستوى الناتج الطبيعى أى ناتج التوظف الكامل . ويستطيع هذا المجتمع تحقيق الاستقرار الاقتصادى وذلك عن طريق الوصول بدخل هذا المجتمع من (3500) بليون إلى مستوى دخل التوظف الكامل عند (4000) بليون . ويمكن لهذا المجتمع تحقيق ذلك بإحدى سياستين :

أولا : السياسة النقدية : وهو أن تعمد السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود من (1000) بليون إلى (1500) بليون . فيؤدى ذلك إلى انتقال منحنى (LM_0) الاصلى إلى منحنى (LM_1) فيتقاطع مع منحنى (IS_0) الاصلى عند (E_1) . و (E_1) هى نقطة التوازن الجديدة حيث مستوى توازن الدخل أصبح (4000) بليون ـــ وهو مستوى ناتج التوظف الكامل ـــ مع ملاحظة أن سعر الفائدة لابد وأن ينخفض من (7.5%) إلى (5%) حتى يزيد طلب النقود ليتساوى مع عرض النقود بعد الزيادة .

ثانيا : السياسة الثانية هى السياسة المالية أى زيادة الانفاق الحكومى بمقدار (250) بليون . وفى هذه المرة فإن منحنى (LM) يظل هو المنحنى الأصلى (LM_0) بينما منحنى (IS) هو الذى ينتقل من (IS_0) إلى (IS_1) ليتقاطع مع منحنى (LM_0) عند نقطة التوازن الجديدة (E_2) حيث مستوى الدخل يكون (4000) بليون ولكن سعر الفائدة سيرتفع إلى (10%) .

وكلا السياستين قد حققتا هدف هذا المجتمع وهو الوصول بالدخل إلى مستوى الدخل الطبيعى [(4000) بليون]. فإذا كان هذا المجتمع لديه الخيار بين السياستين فأى السياستين تكون مفضلة له ؟ .

شكل (٥ـ٤٦) يقارن بين نقطتى التوازن (E_1) و (E_2) . ففى كلا الحالتين فإن مستوى الدخل الحقيقى واحد ويساوى (GNP) الطبيعى الحقيقى البالغ قدره (4000) بليون . ويمكننا أن نفترض أيضا أن مستوى التوظف ومستوى البطالة فى كلا الحالتين يكون واحدا ايضا . ولكن ما هو الفرق بين الحالتين ؟ . أن النقطة (E_2) يكون عندها مستوى عرض النقود أقل ،

وحتى يمكن جعل طلب النقود مساويا لعرض النقود ، فإن سعر الفائدة لابد وأن يرتفع . ويمكن وصف هذه الحالة ، أو هذه السياسة ، بأنها سياسة « نقدية انكماشية ، وماليه توسعية » (Tight Money Easy Fiscal) . ومن ناحية أخرى ، فإن النقطة (E_1) إنما تمثل سياسة « نقدية توسعية ، ومالية إنكماشية » (Easy Money Tight Fiscal) . وفى هذه الحالة فإن عرض النقود يزداد وينخفض سعر الفائدة حتى يستميل طلب النقود ليتساوى مع عرض النقود بعد زيادته . ويلاحظ أن سعر الفائدة المرتفع عند (E_2) يؤدى إلى تخفيض الانفاق الخاص المستقبل ـ Private Autonomous Spending ـ كلا من الانفاق الاستهلاكى والانفاق الاستثمارى ـ إلى أقل من المستوى عند (E_1) ، وذلك حتى يترك مكانا للانفاق الحكومى . والاستهلاك المستمال سيكون واحدا عند كل من (E_1) و (E_2) .

فأى الوضعين ـ (E_1) أو (E_2) ـ يجب على المجتمع أن يختار ؟ . عند النقطة (E_1) ، يكون الاستثمار أعلى. وبالتالى، فإن معدل نمو الانتاجية من المنتظر أن يكون أعلى . هذا النمو سوف يفيد المجتمع فى السنوات المقبلة . وقد تكون مشتريات الحكومة هى عبارة عن خدمات حكومية مستهلكة مثل الدفاع القومى ، الشرطه ، الوقاية من الحريق ، التعليم والصحة . كما قد تكون استثمارات حكومية مثل بناء المدارس والطرق السريعة والجسور . فهل بفضل المجتمع نمو أسرع للناتج عند (E_1) عند مستوى أعلى من الخدمات العامة عنه عند النقطة (E_2) ؟ . إن هذا سؤال يصعب الاجابة عليه ؛ ذلك لأن الامر يتوقف على تفضيل المجتمع بين السلع العامة والسلع الخاصة وعلى ذوق المجتمع للسلع والخدمات الحاضرة مقابل السلعة والخدمات المؤجلة للمستقبل .

ويجب ملاحظة أن تخفيض أسعار الضرائب إنما هى وسيلة أخرى للسياسة المالية التوسعية والتى يمكن بمصاحبة سياسة نقدية إنكماشية تحقيق إرتفاع

سعر الفائدة عند النقطة (E_2) . مثل هذه السياسة المختلطة ــ تخفيض فى الضرائب مع سياسة نقدية إنكماشية ــ سوف تستميل الاستهلاك الخاص ــ نتيجة لارتفاع الدخل الموضوع تحت التصرف بعد تخفيض الضرائب ــ ولكنها ستؤدى إلى تخفيض الاستثمار الخاص وذلك من خلال أثر المزاحمة .

سعر الصرف الأجنبى وتحديد صافى الصادرات :

حتى الآن فقد درسنا أثار السياسة المالية فى مجتمع مغلق ليس به تجارة خارجية . وفى غياب السياسة النقدية الملائمة ، فإن السياسة المالية التوسعية ستؤدى إلى رفع سعر الفائدة وتؤدى إلى مزاحمة الانفاق المحلى ذا الحساسية لتغيرات سعر الفائدة وخاصة الاستثمار المحلى الخاص . مثل هذا التحليل التقليدى لم يعد بعد ملائما . فقد اتضح أن العجز الهيكلى فى موازنة الحكومة الأمريكية بعد سنة (١٩٨٢) لم يكن له أثر مزاحمة الاستثمارات المحلية بل قد زاحم صافى الصادرات . مثل أثر المزاحمة الدولية International Crowding out Effect حدثت عندما كان الاقتصاد مفتوحا ويعمل فى ظل نظام اسعار الصرف المرنة Flexible Exchange Rates . لذلك فإن الدراسة الكاملة لأثر السياسة المالية التوسعية يجب أن تتم فى ظل إقتصاد مفتوح يوجد به تجاره دولية .

نظام سعر الصرف المرن وسعر صرف الدولار [٥٠] :

أحد المحددات الأساسية لعجز الميزان التجارى هو سعر الصرف . ويقال أن قيمة العملة قد زادت Appreciated عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوى قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى . فعندما يصبح الدولار ــ مثلا ــ قادرا على شراء عدد وحدات أكبر من المارك الألمانى فيقال الدولار

(٥٠) Dornbusch ، وآخرون ، مرجع سابق ، الباب السادس .

قد إرتفعت قيمتة بالنسبة للعملات الأجنبية . وقيمة الدولار قد إرتفعت بالنسبة إلى المارك الالمانى (DM) بين فبراير (١٩٨٠) عندما كان الدولار يشترى فقط (DMS 1.73) ، وبين مارس (١٩٨٥) عندما أصبح الدولار يساوى تقريبا الضعف أى (DMS 3.40). وزيادة قيمة الدولار Appreciation تضر الصادرات الأمريكية وذلك لأنه يجعل سلع الولايات المتحدة الأمريكية أغلى مقومة بالمارك الألمانى أو والعملات الأجنبية الأخرى . وفى الوقت نفسه ، فإن إرتفاع قيمة الدولار يؤدى إلى زيادة واردات الولايات المتحدة من العالم الخارجى لأنه يجعل الواردات أرخص. وعكس إرتفاع قيمة الدولار هو تدهور أو إنخفاض قيمة الدولار Depreciation . فتدهور سعر صرف الدولار حدث بعد سنة (١٩٨٥) عندما هبطت قيمة الدولار من (DMS 3.40) إلى (DMS 1,5) فى أوائل سنة (١٩٨٨) . وإنخفاض أو تدهور قيمة الدولار يجعل السلع الأمريكية أرخص.وبالتالى، تزداد الصادرات ولكنه بجعل السلع المستورة أغلى وبالتالى تنخفض الواردات . وعليه ، فإن تدهور قيمة العملة يؤدى إلى زيادة الصادرات بينما إرتفاع قيمة العملة يؤدى إلى زيادة الواردات .

وحتى أوائل السبعينات ، فإن سعر صرف الدولار كان مثبتا بالنسبة لمعظم العملات الأجنبية. مثلا كان (2.80) دولار كافية لشراء جنيه استرلينى واحد خلال الفترة (١٩٤٩) إلى (١٩٦٧) . وعلى أية حال ، فإنه بعد سنة (١٩٧٠) فإن نظام سعر الصرف الثابت ــ والذى يعرف بنظام (Bretton Woods) ــ إنهار . والسبب الرئيسى فى إلانهيار ــ هو التضخم الذى حدث فى الولايات المتحدة الامريكية نتيجة لحرب فيتنام والذى أدى إلى العجز المستحكم فى ميزان التجارة الخارجية الأمريكى . ونتيجة لذلك فقد زاد عرض الدولار كثيرا عن الطلب عليه ــ وحتى يمكن الابقاء على سعر صرف الدولار ثابتا كان على الدول الأخرى وخاصة ألمانيا واليابان شراء كمية مهولة من الدولارات . وقد انزعجت المانيا من الزيادة الكبيرة فى عرض الدولار والارتفاع فى الاسعار

التى ترتبت على فائض الدولارات . وبدأ المضاربون يدخلون على أساس أن تثبيت أسعار الصرف لن يستمر وباعوا كميات كبيرة من الدولارات لكل من حكومات ألمانيا واليابان . وأخيرا ، فإن حكومات الدول الرئيسية تخلوا عن محاولة مساندة قيمة الدولار . وفى ١٩ مارس ١٩٧٣ إتبعت الدول نظام سعر الصرف المرن Flexible Exchange Rate System :

ففى أوائل السبعينات هبطت قيمة الدولار هبوطا كبيرا . وقد حاولت البنوك المركزية إنقاذ نظام Bretton Woods وذلك عن طريق تخفيض قيمة الدولار ، أى تخفيض قيْمته الثابتة من مستوٍ لآخر . ولكنِ باءت هذه المحاولات بالفشل وبدأ عهد سعر الصرف المرن اعتبارا من ١٩٧٣ . وقد تذبذب الدولار في مدى (10%) بين سنة (١٩٧٣) إلى (١٩٨٠) . ثم بدأ تصاعده السريع إلى القمة فى (١٩٨٥) بمقدار حوالى (60%) أغلى من متوسط مستوى (١٩٨٠) . وحتى بين (١٩٨٨ـــ١٩٨٩) ، فإن الدولار قد هبط تقريبا إلى ما كانت عليه قيمتة فى سنة (١٩٨٠) .

الفائض والعجز فى الميزان التجارى :

كماسبق أن أوضحنا ، فإن فائض الصادرات إنما هو تجميع يساوى الصادرات (X) ناقصا الواردات (M) ، (X - M) . وهو جزء من الانفاق الكلى بالاضافة إلى الاستهلاك (C) والاستثمار (I) والانفاق الحكومى (G) :

$$E = C + I + G + (X - M)$$

وفائض الميزان التجارى هو عبارة عن فائض الصادرات على الواردات ، وعجز الميزان التجارى ، إنما هو فائض الواردات على الصادرات . وفى الولايات المتحدة ، حتى أواخر الستينات ، كان هناك توازن بين الصادرات الواردات وفى أواخر الستينات حدث فائض فى الواردات على الصادرات ـــ عجز فى الميزان

التجارى ــ نتيجة للتضخم الذى حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الوقت . فقد أدى التضخم إلى رفع أسعار الصادرات وكذلك جعل الاستيراد من الدول الأجنبية أكثر اغراءً .

وخلال السبعينات والثمانينات أظهر الميزان التجارى للولايات المتحدة عجزا مستمرا . ولم يُظهر هذا الميزان فائضا إلا فى أوائل السبعينات وايضا فى أواخر السبعينات وقد كان تفسير حدوث هذا الفائض نتيجة للتدهور الذى حدث للدولار فى هاتين الفترتين . بينما كان للارتفاع الكبير فى قيمة الدولار فى الفترة (١٩٨٠ ــ ١٩٨٥) تفسيرًا للعجز الذى وصل إلى أكبر نسبة . ولكن الحيرة ، على أية حال ، كانت لماذا إنخفاض قيمة الدولار خلال الفترة (١٩٨٥ ــ ١٩٨٨) لم تحدث سوى تحسن طفيف فى العجز فى الميزان التجارى .

صافى الصادرات وسعر الصرف الأجنبى :

أن التقلبات فى فائض الصادرات تلعب دورا هاما فى تقلبات الانفاق الكلى . والذى يحدث هذه الذبذبات فى فائض الصادرات إلى أعلى وإلى أسفل هما : الدخل الحقيقى وسعر الصرف الأجنبى :

أثر الدخل الحقيقى : فى دراستنا السابقة توصلنا إلى أن فائض الصادرات يتوقف على الدخل الحقيقى . ويمكن ايضاح ذلك بالمعادلات الآتية :

$$X_N = X - M$$
$$= X - M_a - mY$$

حيث (X_n) هى صافى صادرات و(X) هى الصادرات و (M_a) ذلك الجزء المستقل من الواردات أما الجزء المستمال من الورادات بواسطة الدخل فمعبر عنه بـ (mY)، حيث (m) هى الميل الحدى للاستيراد ($\frac{\Delta M}{\Delta Y}$). فإذا أهملنا

التغيرات فى سعر الصرف فيمكن القول أن صافى الصادرات انما هو دالة فى الدخل (Y) . ففى فترات التوسع الاقتصادى حيث تكون (Y) عالية مسببة زيادة فى الواردات ، فإن فائض الصادرات يصبح سالبا . أما فى أوقات الركود ، فمن المنتظر أن يكون فائض الصادرات موجبا ، ذلك لأن فى هذه الفترات فإن مستوى الدخل (Y) يكون منخفضا .وبالتالى، فإن الواردات تكون منخفضه .

أثر سعر الصرف الأجنبى :

عندما يرتفع سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الأجنبية ، فإن صادرات الولايات المتحدة تصبح أغلى مقومة بالعملات الأجنبية مما يزيد معه أنخفاض مقدار الصادرات . وفى نفس الوقت فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض أسعار الواردات مقومة بالدولار مما يؤدى إلى إجتذاب المستهلكين الأمريكين ، وبالتالى فإن واردات الولايات المتحدة تزداد . فمع انخفاض الصادرات وزيادة الواردات ؛ فإن زيادة سعر الصرف الأجنبى تؤدى إلى إنخفاض صافى الصادرات . وهذا هو ما حدث فى الولايات المتحدة خلال الثمانينات .

ويلاحظ كما فى حالة الناتج القومى الأجمالى ، فمن الممكن أن نتكلم عن الناتج القومى الاجمالى الحقيقى فنعدل الناتج القومى الاجمالى النقدى لإستبعاد أثر التضخم ، فمن الممكن أيضا أن نستخدم سعر الصرف الحقيقى Real Exchange Rate فى حالة إستخدام صافى الصادرات الحقيقية بدلا من صافى الصادرات النقدية . وسعر الصرف الحقيقى هو عبارة عن سعر الصرف النقدى بعد مواءمته لاستبعاد الاختلاف بين معدلات التضخم فى الولايات المتحدة الأمريكية ومعدلات التضخم فى الدول الأخرى المشتركة مع الولايات المتحدة فى التجارة الخارجة . فإذا رمزنا إلى سعر الصرف الحقيقى بـ (e) ، وسعر الصرف النقدى بـ (é) ، ومستوى الأسعار فى الولايات المتحدة

بالرمز (P) ومتوسط مستوى الأسعار فى الدول الأخرى بالرمز ('P) . فيمكننا التعبير عن العلاقة بين سعر الصرف الحقيقى وسعر الصرف النقدى بالمعادلة :

$$e = 'e\ (P/'p.)$$

وبالتالى ، فلو أن سعر الصرف النقدى ('e) قد تضاعف ، ولكن مستوى الأسعار فى الدول الأخرى أيضا قد تضاعف بينما مستوى الأسعار فى الولايات المتحدة ظل على ما هو عليه ، فإن سعر الصرف الحقيقى سيظل ثابتا .

ولما كان صافى الصادرات لا يتوقف فقط على الدخل بل أيضا على سعر الصرف فإن معادلة صافى الصادرات السابقة يجب تعديلها لندخل فى أعتبارنا سعر الصرف . وبذلك تصبح المعادلة السابقة على النحو الآتى :

$$X_n = X - M_a - mY - U\,e$$

حيث (U) أحد المعلمات Parameter و (e) هى سعر الصرف ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة بمثال عددى على النحو الآتى .

$$X_n = 700 - 100 - 0.1Y - 2e)$$

فإذا فرضنا أن الاقتصاد القوى يعمل عند دخل حقيقى فعلى مساوٍ لمستوى الناتج الطبيعى الحقيقى البالغ قدره (4000) بليون وأن سعر الصرف الحقيقى (100) فإن :

$$X_n = 700 - 100 - (0.1 \times 4000) - (2 \times 100)$$

$$= 0$$

فلو حدث زيادة فى سعر الصرف الحقيقى Appreciation من (100) إلى (150) فإن صافى الصادرات تصبح :

$$X_n = 700 - 100 - (0.1 \times 4000) - (2 \times 150)$$

$$= -100$$

سعر الصرف الحقيقى وسعر الفائدة :

إن الطلب على الدولار ينبع من مصدرين ، الرغبة فى شراء المنتجات الأمريكية والرغبه فى شراء السندات ذات القيمة الدولارية مثل سندات الحكومة الأمريكية والسندات التى تصدرها الشركات الأمريكية . والتغيرات فى الرغبة العالمية لشراء المنتجات الأمريكية انما تحدث تدريجيا . ومن بين العوامل ــ والتى تسمى أحيانا « الأساسيات Fundamentals ــ والتى من الممكن أن تولد هذا التغير هى إختراعات أمريكية جديدة مثل الحاسب الشخصى Personal Computer . ومن العوامل الاساسية التى قد تؤدى إلى تخفيض الرغبة فى الاحتفاظ بالدولارات قد يكون ظهور سلع ومنتجات جديدة فى الدول الأخرى مثل VCRS اليابانيه أو السيارات الكورية . توقعات التضخم العالمية فى الولايات المتحدة بالمقارنة بالدول الاخرى من الاسباب أيضا التى نقلل الرغبه فى الاحتفاظ بالدولار .

ونظرا لأن العوامل الاساسية عادة لا تتغير إلابطىء ، فلا يمكن إرجاع التقلبات الشديدة التى حدثت للدولار لمثل هذه العوامل . ففى الحقيقة،فإن ذلك الصعود والهبوط فى سعر صرف الدولار يمكن إرجاعه إلى المصدر الاساسى الأخر لطلب الدولار وهو رغبه الاجانب فى شراء السندات ذات القيمة الدولارية . فعندما تصبح سندات الولايات المتحدة أكثر جاذبية ، فإن الطلب على الدولار يزداد وبالتالى يرتفع سعر صرف الدولار . وبالمثل ، عندما تصبح السندات الأجنبية أكثر جاذبية للأمريكيين ، فإن الامريكيين يقومون بعرض دولارات إضافية لتجار الصرف الأجنبى وذلك للحصول على العملات الأجنبية التى يحتاجونها لشراء السندات الأجنبية مما يؤدى إلى إنخفاض قيمة الدولار أى إنخفاض سعر صرف الدولار .

أن الجاذبية النسبية للسندات الأمريكية والسندات الأجنبية إنما تتوقف على الفرق فى سعر الفائدة Interest Rate Differential، والذى هو عبارة عن متوسط أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية مطروحا منه متوسط أسعار الفائدة الاجنبية. فعندما يرتفع سعر الفائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية وتظل أسعار الفائدة فى الدول الأخرى دون تغير ، فإن الفرق بين أسعار الفائدة يزداد . ففى هذه الحالة فإن مواطنى الدول الأخرى يجدوا أن سندات الولايات المتحدة أكثر جاذبية ، لذلك يطلبون دولارات إضافية لشراء هذه السندات ، وبالتالى فإن سعر صرف الدولار يرتفع .

سعر الصرف الحقيقى والسياسة النقدية ــ المالية المختلطة :

هذه العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف الحقيقى أنشأت علاقة بين السياسة المالية وقيمة العملة فى الخارج . فعندما يعمد البنك المركزى إلى تثبيت العرض الحقيقى للنقود ، فإن السياسة المالية التوسعية ــ زيادة الانفاق الحكومى مثلا ــ ستؤدى إلى زيادة كل من الدخل الحقيقى وسعر الفائدة . ويؤدى ذلك إلى زيادة الطلب الأجنبى على السندات وبالتالى تزداد قيمة عملة الدولة .

وعامل آخر يؤدى إلى رفع قيمة العملة هو إتباع سياسة نقدية محددة والتى تؤدى إلى إنتقال منحنى (LM) إلى اليسار عندما يقوم البنك المركزى بتخفيض كمية النقود الحقيقية المعروضة . فإرتفاع حاد فى قيمة العملة يحدث فيما لو تغيرت السياسة المختلطة من سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية ــ كما هو الوضع عند النقطة (E_1) فى شكل (٥ــ٤٦) ــ إلى سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية ــ كما هو موضح عند النقطة (E_2) فى شكل (٥ــ٤٦) .

وقد أوضحنا مسبقا أن الزيادة فى سعر الفائدة يؤدى إلى زيادة فى قيمة العملة فى الخارج ، والانخفاض فى سعر الفائدة يؤدى إلى تخفيض فى قيمة

العملة . فالعلاقة الموجبة بين سعر الفائدة وقيمة العملة الخارجة قد أوضحتها الاحصاءات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية . ففترات أسعار الفائدة الحقيقية الأكثر إنخفاضا خلال السبعينات إتفقت مع الفترة التى كانت فيها قيمة الدولار منخفضة . والفترة التى كانت فيها أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية مرتفعة بعد (١٩٨٠) صحبت بارتفاع فى قيمة الدولار . وفى (١٩٨٤) عندما وصلت أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى القمة اتفقت معها القيمة الخارجية للدولار ، فوصل تغير سعر الصرف الحقيقى للدولار إلى القمة أيضا فى هذه السنة . وأخيرا ، فإن تغيير سعر صرف الدولار لاتجاهه ، فى سنة (١٩٨٩) ، إنما كان ذلك ليتبع الانخفاض فى سعر الفائدة فى سنة (١٩٨٨) . وإذا كان سعر الفائدة لا يستطيع أن يتنبأ بكل لمحة تغير فى قيمة الدولار فإنه يوضح التغيرات الهامة .

توقعات سعر الصرف :

دراسة أعمق للعلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف تضيف عنصرا جديدا وهو التوقعات عن تغيرات سعر الصرف فى المستقبل ولايضاح ذلك ، لنفرض أن سعر الفائدة الحقيقي فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا كان (3%) . فإذا لم يكون هناك نوقع لحدوث تغير فى سعر الصرف فى المستقبل بين الدولار والمارك الالمانى ــ سعر صرف الدولار/ المارك ــ فإن المستثمرين يكونوا سعداء للاحتفاظ بأى من السندات الأمريكية أو السندات الالمانية .

ولنفرض أن الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية انكماشية مختلطة فإن ذلك سيؤدى إلى ارتفاع سعر الفائدة فى الولايات المتحدة إلى (6%) مثلا بينما سيظل سعر الفائدة فى المانيا ثابت عند (3%) . ففى هذه الحالة لن يكون هناك أى شخص على أستعداد للاحتفاظ بالسندات الألمانية . فهذه السندات يمكن الاحتفاظ بها لو أن سعر صرف « الدولار /

المارك » كان متوقعا أن ينخفض فى المستقبل بمقدار (3%) فى السنة ، بحيث أن المستثمر الألمانى الذى يحتفظ بالسندات الدولارية يكسب (6%) على السندات الدولارية ناقصا (3%) الانخفاض السنوى فى قيمة الدولار . فلو أن هذا الانخفاض البالغ قدره (3%) فى سعر صرف « الدولار / المارك » كان متوقعا أن يستمر لمدة (10) سنوات ، فإن هذا السبب يمكن أن يفسر زيادة قدرها (30%) فى سعر صرف الدولار فى أول الأمر عندما اتبعت الولايات المتحدة السياسة المختلطة .

ولما كان المستثمرون يكونون توقعاتهم متبعين المثل القديم « مايرتفع لابد وأنه يهبط » (What Goes Up Must Come Down) . فإن رد فعلهم لزيادة (30%) فى قيمة سعر الصرف « الدولار / المارك » هو توقعهم انخفاض سعر الصرف فى المستقبل (3%) فى السنة لمدة (10) سنوات كما هو فى مثالنا . مثل هذه التوقعات الخاصة بانخفاض سعر الصرف فى المستقبل هو الذى يجعل الافراد على إستعداد للاحتفاظ بالسندات الالمانية عند سعر فائدة (3%) بدلا من السندات الأمريكية عند سعر فائدة (6%) . لأنهم يعتقدون أن الخسارة البالغ قدرها (3%) فى قيمة الدولار بالنسبة للمارك تستنفذ بالكامل نصف عائد السندات الأمريكية البالغ (6%) . وبعد أخذ الانخفاض فى قيمة العملة فى الاعتبار ، فإن الافراد يتوقعون أن يكون العائد ــ معبرا عنه بالماركات ــ لكل من السندات الألمانية و الأمريكية يكون (3%) .

هذا التحليل يتفق مع الايضاح السابق ــ ومع إحصاءات الولايات المتحدة ــ والذى أشار إلى العلاقة الموجبة بين سعر الفائدة وسعر الصرف . ولكن المثال السابق يضيف معلومة جديدة وذلك بأيضاح لماذا يكون المستثمرون على إستعداد للاستمرار فى الاحتفاظ بالسندات الالمانية عندما

ترتفع أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

المزاحمة الدوليه فى نموذج (IS - LM)

يمكن أن نتوصل من تحليلنا السابق إلى أن السياسة المالية التوسعية ترفع سعر الفائدة ورفع سعر الفائدة يؤدى إلى رفع سعر الصرف الحقيقى ، والزيادة فى سعر الصرف الحقيقى تؤدى إلى إنخفاض فى الصادرات . وباختصار ، فإن السياسة المالية التوسعية تؤدى إلى إنخفاض الصادرات . كيف يوضح نموذج (IS - LM) أثر السياسة المالية التوسعية ؟.

هل أثر السياسة النقدية أو أثر السياسة المالية يكون أقوى أو أضعف فى إقتصاد مفتوح ، مقارنا بالاقتصاد المغلق ؟. وهل الاجابة تتوقف على ما إذا كان سعر الصرف مرنا أو غير مرن .؟ هناك عدد من النتائج الممكنة . وسوف نركز على السياسة المالية التوسعية . وفى الباب الخاص بالمعاملات الاقتصادية الدولية « الاقتصاد المفتوح » سوف سنعرض عرضا كاملا لأثر السياسات فى الاقتصاد المفتوح .

الاقتصاد المفتوح ، المضاعف ، ومنحنى (IS) :

فى هذا العرض فاننا سنفرق بين فيما إذا كان الاقتصاد القومى مغلقا أو مفتوحا وفيما إذا كان سعر الصرف ثابت أم أن سعر الصرف مرنا . وإهتمامنا هو بانحدار منحنى (IS) والذى سيكون له تأثير على مضاعف السياسة المالية . وسنفترض أن منحنى (LM) ثابت لن يتأثر بواسطة الاقتصاد المفتوح ولابواسطة سعر الصرف . فى دراستنا لنموذج (IS - LM) أوضحنا أن إنحدار منحنى (IS) يتوقف على المضاعف ــ (K) مقلوب الميل الحدى للتسرب ــ وعلى حساسية الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة .

وليس هناك من شك أنه فى إقتصاد مفتوح ، حيث سعر الصرف ثابت ، فإن منحنى (IS) سيكون إنحداره أكبر عنه فى اقتصاد مغلق . وذلك ببساطة لأن الميل الحدى للتسرب سيكون أكبر. وبالتالى، سيكون المضاعف (K) أصغر . فلو فرضنا أن الميل الحدى للاستهلاك لهذا المجتمع يساوى (0.75) وأن سعر الضريبة (t) يساوى (0.2) والميل الحدى للاستيراد يساوى (0.1) .

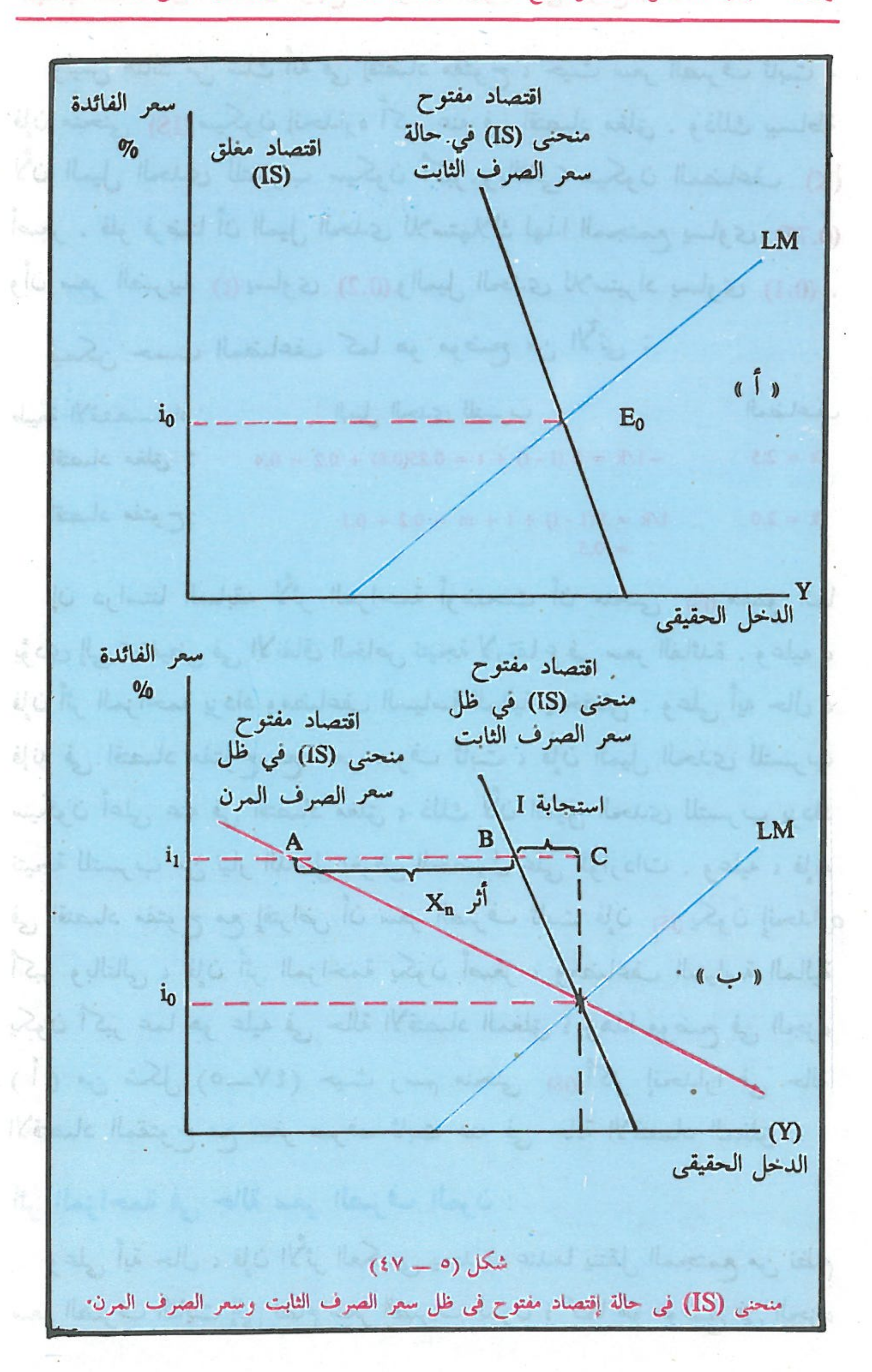
فيمكن حسب المضاعف كما هو موضح من الآتى :

طبيعة الاقتصاد	الميل الحدى للتسرب	المضاعف
اقتصاد مغلق :	$1/k = S(I - t) + t = 0.25(0.8) + 0.2 = 0.4$	$k = 2.5$
اقتصاد مفتوح:	$1/k = S(1 - t) + t + m = 0.2 + 0.1 = 0.5$	$k = 2.0$

إن دراستنا السابقه لأثر المزاحمة أوضحت أن منحنى (IS) مستوٍ انما يؤدى إلى تخفيض فى الانفاق الخاص نتيجة لارتفاع فى سعر الفائدة . وعليه ، فإن أثر المزاحمة يزداد ومضاعف السياسة المالية ينخفض . وعلى أيه حال ، فإنه فى اقتصاد مفتوح مع سعر صرف ثابت ، فإن الميل الحدى للتسرب سيكون أعلى عنه فى اقتصاد مغلق ، ذلك لأن الميل الحدى للتسرب يزداد نتيجة للتسرب من تيار الدخل بغرض الحصول على الواردات . وعليه ، فإنه فى اقتصاد مفتوح مع إفتراض أن سعر الصرف ثابت فإن (IS) يكون إنحداره أكبر وبالتالى ، فإن أثر المزاحمة يكون أصغر ، ومضاعف السياسة المالية يكون أكبر عما هو عليه فى حالة الاقتصاد المغلق ؛ وهذا موضح فى الجزء (أ) من شكل (٥ــ٤٧) حيث رسم منحنى (IS) أكثر إنحدارا فى حالة الاقتصاد المفتوح مع سعر صرف ثابت عنه فى حالة الاقتصاد المغلق .

أثر المزاحمة في حالة سعر الصرف المرن :

وعلى أية حال ، فإن الأثر العكسى يحدث عندما ينتقل المجتمع من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن ؛ كما هو موضح فى الجزء



شكل (٥ ــ ٤٧)

منحنى (IS) فى حالة إقتصاد مفتوح فى ظل سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن.

(ب) من شكل (٥ـ٤٧) . ولنبدأ بافتراض حدوث ارتفاع فى اسعار الفائدة ونحدد مقدار أثر المزاحمة على منحنى (IS) الجديد . فالمسافة (BC) توضح أثر المزاحمة المترتب على زيادة سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) فى حاله ما إذا كان سعر الصرف ثابتا. فالمسافة (BC) توضح مقدار تأثر الانفاق الخاص المستقل لارتفاع سعرالفائدة : ولكن مع سعر صرف مرن ، فإن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدى إلى إرتفاع فى قيمة سعر الصرف وإنخفاضا فى صافى الصادرات . وأثر الإنخفاض فى صافى الصادرات (X_n) موضح بالمسافة (AB) .

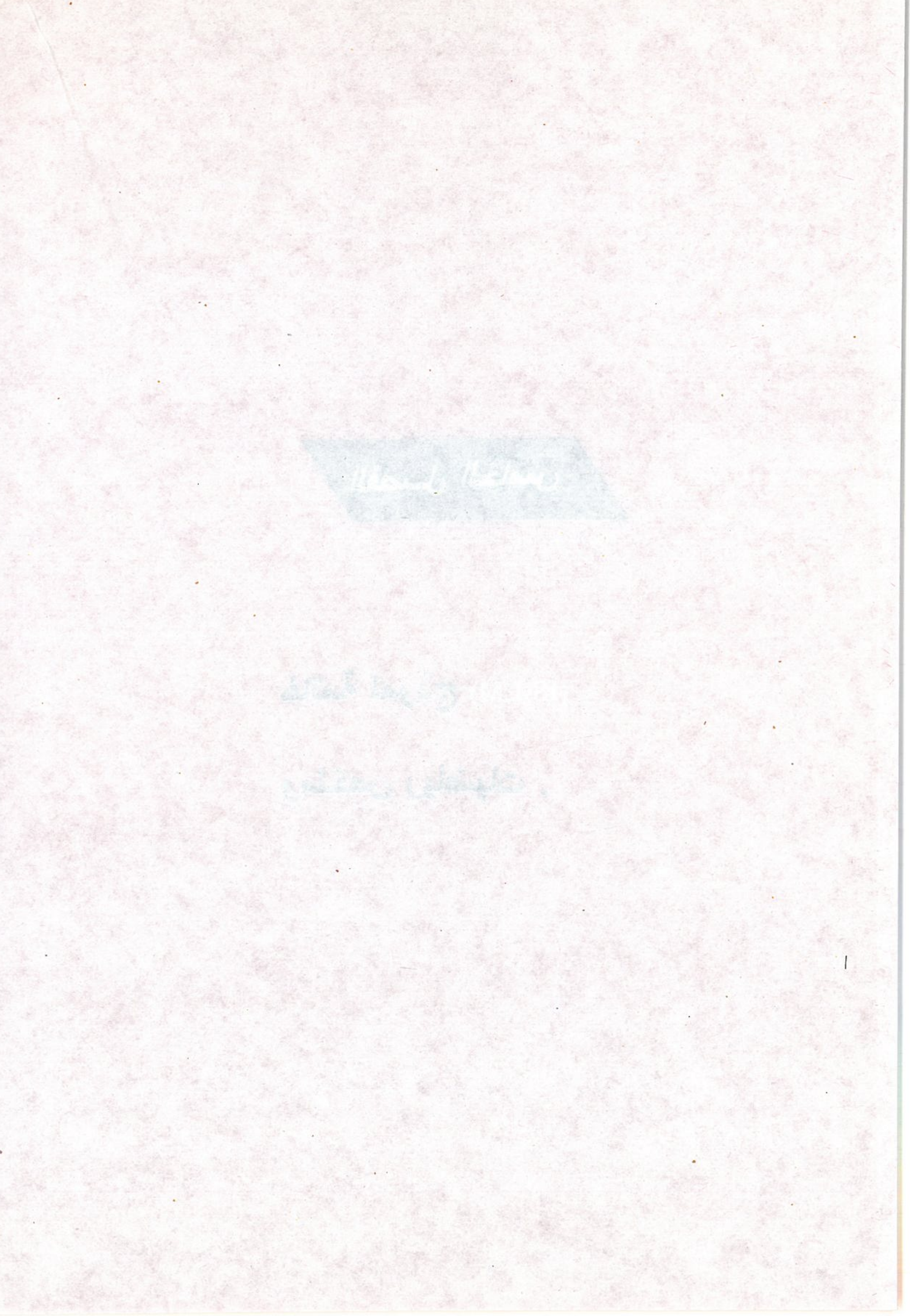
وباختصار ، فإن السياسة المالية التوسعية يترتب عليها كلا من أثر المزاحمة المحلى وأثر المزاحمة الدولى فى مجتمع مفتوح فى ظل سعر صرف مرن . فأثر المزاحمة العالمى موضح بالمسافة (AB) ، وأثر المزاحمة المحلى موضح بالمسافة (BC) . فتدهور الميزان التجارى الأجنبى فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات يعكس جزئيا أثر المزاحمة العالمى الموضح فى شكل (٥ـ٤٧) ، وجزئيا الأثر الاضافى للسياسة النقدية الانكماشية برفع سعر الفائدة الحقيقى إلى أعلى من المستوى المترتب على السياسة المالية التوسعية .

وأخيرا ، فإنه بمقارنة الجزء (ا) من شكل (٥ـ٤٧) بالحزب (ب) من نفس الشكل فإننا لا تستطيع أن نحدد فيما إذا كان أثر المزاحمة فى أقتصاد مفتوح فى ظل سعر الصرف الحر ــ الجزء (ب) من الشكل ــ أكبر أو اصغر من أثر المزحمة فى ظل أقتصاد مغلق ــ الجزء (ا) من الشكل . وحيث أن معظم دول العالم لديها أقتصاد مفتوح فالذى يهم عند دراسة الأثر المترتب على السياسة هو فيما إذا كانت الدولة تتبع سياسة سعر الصرف المرن أو سعر الصرف الثابت . وواضح أن انتقال الدولة من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن يؤدى إلى جعل منحنى (IS) أكثر استواءً (أكثر مرونة وأقل انحدارا) ، وتخفيضا فى مضاعف السياسة المالية وزيادة فى أثر المزاحمة الدولية .

الفصل الخامس

خاتمة نموذج (IS-LM)

وملخص رياضيات .



الفصل الخامس

خاتمة نموذج (IS - LM)
وملخص الرياضيات

فى ختام كلامنا على نموذج (IS - LM) سنتكلم على ثلاثة نقاط هامة خاصة بهذا النموذج .

أولا : مرونة الأسعار ونموذج (IS - LM) .

ثانيا : سوق العمل ونموذج (IS - LM) .

ثالثا : الانتقادات الموجهة لهذا النموذج وتقييم هذا النموذج .

رابعا : ملخص بالرياضيات .

أولا : مرونة الأسعار ونموذج (IS - LM) :

إن نموذج (IS - LM) السابق عرضه يفترض أن الأسعار ثابتة ، ولكن لنتذكر أن وجهة نظر الكلاسيكيين والكلاسيكيين المحدثين فيما يتعلق بالقوى الذاتية المصححة للاقتصاد القومى إنما هى قائمة على الدور الذى تلعبه مرونة الأسعار . فإذا ما سمحنا لبعض المرونة فى الأسعار فإن النتائج فيما يتعلق بالسياسات، بإستخدام نموذج (IS - LM) ، يعتريها الكثير من التغير .

انخفاض الأسعار والقوى الذاتية المصححة :

حتى يمكن أن نرى أهمية مرونة الأسعار فى نموذج (IS - LM) فإننا يجب أن نتذكر دفاع الاقتصاديين الكلاسيكيين والكلاسيكيين المحدثين عن إتجاه الأسعار إلى الانخفاض خلال فترات الانكماش . والسبب فى وجه النظر هذه

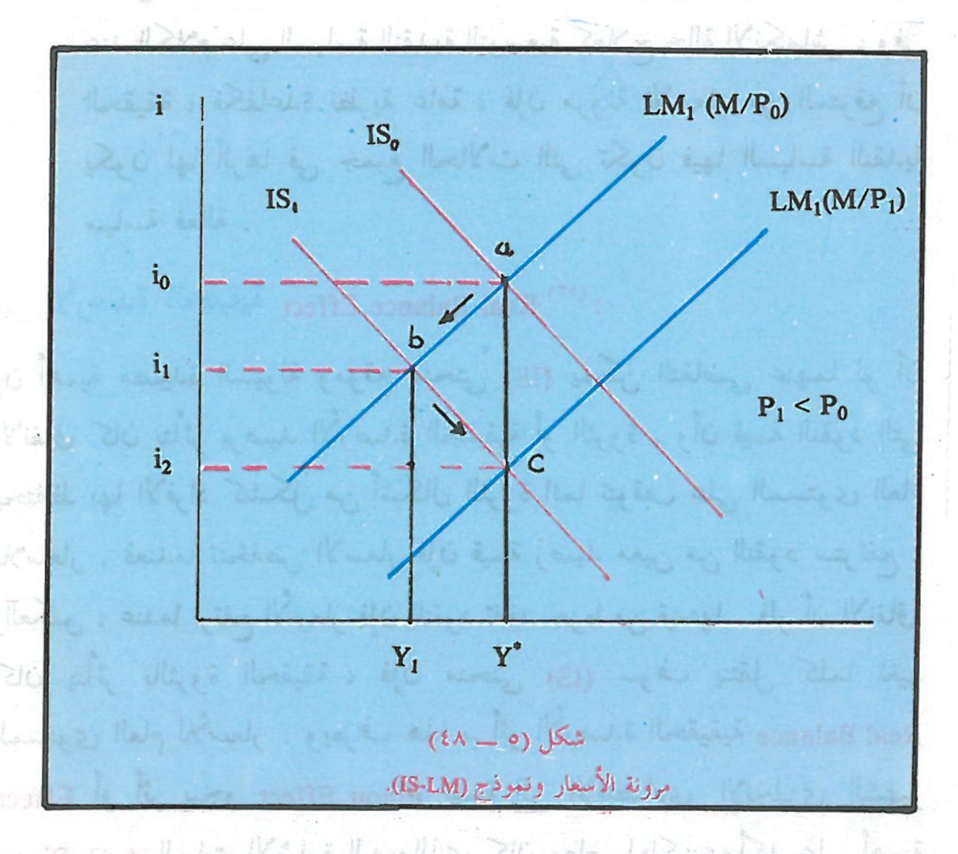
هو أن العمال المتعطلين سيقبلون تخفيضا فى الاجور وتصبح المنشآت قادرة على تخفيض الأسعار . وتخفيض الأسعار ــ بإفتراض بقاء الأشياء الأخرى على ماهى عليه ــ ستمكن المنشآت من زيادة مبيعاتها [٥١] .

هذا بالاضافة إلى أن إنخفاض الأسعار سوف يؤدى إلى زيادة عرض النقود الحقيقية Real Money Supply ــ أى النقود النقدية Nominal Money Supply مقسومة على الرقم القياسى للأسعار (M^s/p) . وحيث أن الأسعار تصبح أقل فإن قدرا أقل من النقود يكون مطلوبا لشراء السلع والخدمات . وهاذان العاملان ــ زيادة عرض النقود الحقيقية وإنخفاض مقدار النقود اللازمة لشراء السلع والخدمات سوف تحرر بعض النقود من سوق السلع والخدمات إلى سوق السندات . فإذا ما حدث ذلك ، فإن سعر الفائدة سيهبط وسيكون هناك زيادة فى الانفاق المستقل وفى الدخل . وفى نموذج (IS - LM) ، فإن الزيادة فى عرض النقود الحقيقية سوف يترتب عليها إنتقال منحنى (LM) إلى الخارج . فلو استمرت الأسعار فى الانخفاض عندما يكون ($Y^* > Y$) فإن مرونة الأسعار سوف تقودنا فى النهاية إلى التوظف الكامل وإلى (GNP) الممكن . وشكل (٥ــ٤٨) يوضح هذه الحالة . فالشكل المذكور يوضح أن المجتمع كان عند مستوى الناتج الممكن (Y^*) ويحقق الاقتصاد التوازن عند (a) وعند سعر الفائدة (i_0) حيث يتقاطع منحنى (IS_0) ومنحنى [LM_0 (M/P_0)] . فإذا ما حدث تشاؤم من جانب رجال الاعمال فإن منحنى (IS_0) سوف ينتقل إلى الداخل إلى منحنى (IS_1) وينقل الاقتصاد إلى فترة ركود عند النقطة (b) وعند مستوى الدخل (Y_1) . ومرونة الأسعار قد تولد قوى ذاتية مصححة فعند ($Y^* > Y_1$) فإن العمال المتعطلين سوف يقبلوا تخفيض الاجور . وهذا سيمكن

---

(٥١) Diulio, Eugene ، مرجع سابق ، ص ص : ١٧٤ ــ ١٧٥ .

منشآت الأعمال من تخفيض الأسعار . وعند إنخفاض الأسعار فإن عرض النقود الحقيقية سوف تزداد وسينتقل منحنى $[LM_0\ (M/P_0)]$ إلى الخارج إلى منحنى $[LM_1\ (M/P_1)]\ (P_1 < P_0)$. وسيترتب على ذلك إنخفاض فى سعر الفائدة . فلو إستمر الانخفاض فى الأسعار، طالما أن $(Y < Y^*)$ فإن الاقتصاد سوف يعود الى (Y^*) .[٥٢]



شكل (٥ ـــ ٤٨)

مرونة الأسعار ونموذج (IS-LM).

وهناك مشكلتان محتملتان مع التحليل الموضح فى شكل (٥ــ٤٨) :

أولا : فلو أن الاقتصاد كان فى مرحلة مصيدة السيولة يكون منحنى (LM) أفقيا ، فإن إنخفاض الاسعار سوف يزيد من عرض النقود الحقيقية .

---

(٥٢) Brown ، مرجع سابق ، ص ص : ١٠١ ـــ ١٠٢ .

ولكنه سوف يمد المصيدة ولن يكون له أثر على سعر الفائدة أو على الانفاق المستقل .

ثانيا : وكذلك فإن تدهور الثقة من الممكن أن تكون قوية بقدر كاف بحيث يترتب على ذلك انتقال منحنى (IS) بعيدا إلى اليسار بحيث أن (Y*) يمكن أن تتحقق فقط عند سعر فائدة سالب . وهاتان المشكلتان تثاران عند الكلام على السياسة النقدية التوسعية كعلاج حالة الانكماش ، وفى الحقيقة ، فكقاعدة نظرية عامة ، فإن مرونة الاسعار من المتوقع أن يكون لها أثرها فى جميع الحالات التى تكون فيها السياسة النقدية سياسة فعالة .

أثر الأرصدة الحقيقية Real Balance Effect [٥٣] :

إن أهمية مصيدة السيولة وموقع منحنى (IS) يمكن التغاضى عنهما لو أن الانفاق كان يتأثر برصيد الأرصدة الحقيقية أو الثروة . وأن قيمة النقود التى يحتفظ بها الافراد كشكل من أشكال الثروة انما تتوقف على المستوى العام للاسعار . فعندما تنخفض الاسعار فإن قيمة رصيد معين من النقود سترتفع ، والعكس ، عندما ترتفع الأسعار فإن النقود تفقد جزءا من قيمتها . فلو أن الانفاق كان يتأثر بالثروة الحقيقة ، فإن منحنى (IS) سوف ينتقل كلما تغير المستوى العام للأسعار . ويعرف هذا بـ أثر الأرصدة الحقيقية Real Balance Effect أو أثر بيجو Pigou Effect نسبة إلى الاقتصادى الإنجليزى الشهير A.C. Pigou السابق الإشارة إليه والذى كان معاصرا «لكينز» وأكد على أهمية أثر الأرصدة الحقيقية .

وشكل (٥ــ٤٩) يوضح أثر بيجو . فالمجتمع أصلا كان عند نقطة التوازن

---

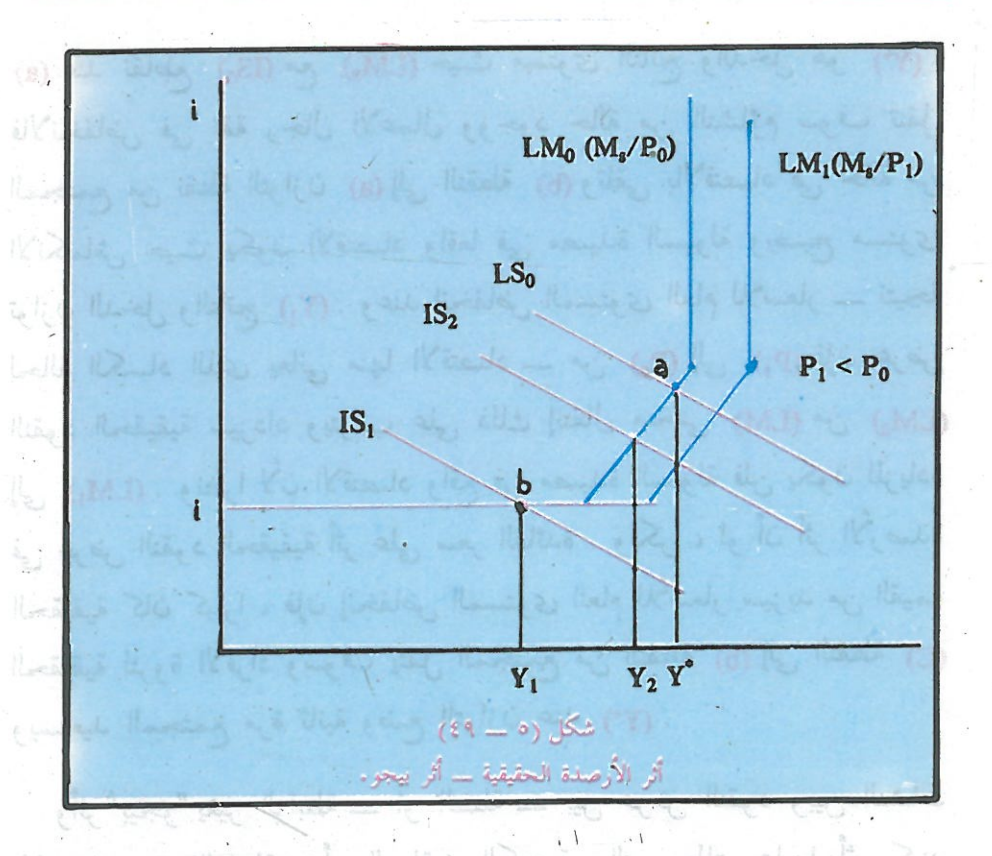
(٥٣) Duilio, Eugene ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

(a) عند تقاطع (IS_0) مع (LM_0) حيث مستوى الناتج والدخل هو (Y^*). فالانخفاض فى ثقة رجال الاعمال ووجود حالة من التشاؤم سوف تنقل المجتمع من نقطة التوازن (a) إلى النقطة (b) وتلقى بالاقتصاد فى حالة من الانكماش حيث يكون الاقتصاد واقعا فى مصيدة السيولة ويصبح مستوى توازن الدخل والناتج (Y_1). وعند إنخفاض المستوى العام للاسعار — نتيجة لحالة الكساد الذى يعانى منها الاقتصاد — من (P_0) إلى (P_1) فإن عرض النقود الحقيقية سيزداد ويترتب على ذلك إنتقال منحنى (LM) من (LM_0) إلى (LM_1). ونظرا لأن الاقتصاد واقع فى مصيدة السيولة فلن يكون للزيادة فى عرض النقود الحقيقية أثر على سعر الفائدة. ولكن، لو أن أثر الأرصدة الحقيقية كان كبيرا، فإن إنخفاض المستوى العام للأسعار سيزيد من القيمة الحقيقية لثروة الأفراد وسوف ينقل المجتمع من النقطة (b) إلى النقطة (C) ويستعيد المجتمع مرة ثانية وضع التوازن عند (Y^*).

وأثر "بيجو" يغير الرابطة — أو الصلة — بين عرض النقود وبين النشاط الاقتصادى. فالرابطة (أو الصلة) الكينزية والتى يطلق عليها أثر كينز Keynes Effect، إنما كانت من خلال سوق السندات : فالزيادة فى عرض النقود سوف ترفع أسعار السندات وتخفض من سعر الفائدة؛ وبالتالى تزيد من الانفاق. ولكن، فى حالة مصيدة السيولة فلا يوجد نقود تتوجه إلى سوق السندات، وبالتالى فلا السياسة النقدية ولا مرونة الأسعار تستطيع أن تعيد الاقتصاد القومى إلى (Y^*).

ولكن أثر بيجو غيَّر مفهوم هذه النظرية لتصبح أنه لايهم ماذا يحدث فى سوق السندات، فإن السياسة النقدية التوسعية يمكن أن تستميل مباشرة النشاط الاقتصادى.

وفى الحقيقة فإن أثر الأرصدة الحقيقية على الانفاق من المنتظر أن يكون



شكل (٥ — ٤٩)
أثر الأرصدة الحقيقية — أثر بيجو.

ضعيفا إلا أن أهميته النظرية كانت ذات شأن بالنسبة للمنتقدين الأوائل للثورة الكينزية . وقد أثبت أثر الأرصدة الحقيقية أن الاقتصاد يكون دائما متصفا بالتصحيح الذاتى وذلك طالما أن الأسعار كانت مرنة بالقدر الكافى وذلك حتى فى حالة مصيدة السيولة . وقد إعتبر Pigou أن فكرة أثر الأرصدة الحقيقة بمثابة إنتصار من الناحية النظرية على Keynes ، ولكنه كان موقنا بأن إنخفاض الأسعار لا يمكن أن يكون حلا عمليا لمعلاجة الركود الإقتصادى فى الحياة الواقعية . فقد قبل Pigou نفسه الرأى القائل بأن إنخفاض الأسعار ربما تقلب التوقعات بالقدر الكافى بحيث أن الركود يصبح واقعيا أسوأ حالا .

وهناك مشكلتان إضافيتان للاعتماد على أثر بيجو وعلى الإنخفاض فى الاسعار كحل لمشكلة الركود .

(١) لو أن الأفراد توقعوا أن الأسعار سوف تستمر فى الإنخفاض فقد يؤجلوا إنفاقهم منتظرين ليروا إلى أى مدى فعلا سيكون الإنخفاض . وهذا سوف يؤدى إلى جعل حالة الركود أسوأ .

(٢) إن إنخفاض الأسعار من الممكن أن يكون عامل عدم إستقرار شديد لو أخذنا فى الاعتبار أثره على إعادة توزيع الدخول . فعندما تنخفض الأسعار فإن المدينين ومصدرى السندات سيواجهون بحقيقه أنهم سيسددون ديونهم بدنانير ذات قيمة أعلى . فعند حدوث زيادة فى القيمة الحقيقية للديون فإن افلاس الشركات يزيد وينتشر . ويتبع ذلك ، إفلاس البنوك التى أقرضت الشركات التى تتعرض للافلاس ويفقد المودعون فى البنوك أصولهم . ولما كانت الودائع المصرفية هى المكون الأساسى لعرض النقود ، فإن الافلاس سيؤدى إلى إنخفاض العرض النقدى والحقيقى للنقود خلال فترة الانكماش . فلو أن ذلك قد حدث ، فإن كلا من منحنى (IS) ومنحنى (LM) سينتقلان إلى اليسار ويتحول الركود الاقتصادى إلى كساد .

ثانيا : نموذج (IS - LM) وسوق العمل :

مع وجود سوق العمل ، فإن حالة توازن التوظف الكامل تتطلب تحقيق التوازن فى كل من سوق النقود وسوق السلع والخدمات وسوق خدمات العمل فى نفس الوقت . فلو أن بيع الناتج كان شرطا لازما للانتاج ، فمن الممكن أن يحدث التوازن فى كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود عند مستوى دخل أقل من ذلك المستوى الذى يحقق التوازن فى سوق خدمات العمل . ومعنى ذلك ، أن البطالة الاجبارية من الممكن أن تحدث لو أن الأجر الحقيقى كان أعلى من الاجر الحقيقى الذى يحقق التوازن ، أو لو كان الاجر الحقيقى

السائد هو أجر التوظف الكامل ولكن كان هناك قصور فى الانفاق .

وشكل (٥ـــ ٥٠) يوضح حالة توازن فى كل من سوق السلع والخدمات ولكن حالة عدم توازن فى سوق خدمات العمل . أى أن هذا الشكل يوضح وجود قصور فى الانفاق سيصحب بالبطالة الاجبارية [٥٤].

فشكل (٥ ـــ ٥٠أ) ، يوضح حالة التوازن فى كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود عند تقاطع كل من منحنى (IS_0) و (LM_0) عند مستوى دخل (Y_1) . وشكل (٥ـــ ٥٠ب) يوضح أنه عند مستوى دخل (Y_1) فإن مستوى التوظيف يكون عند (N_1) .وبالتالى، فإن سوق خدمات العمل يكون فى غير وضع التوازن . إذ أنه يتضح من الشكل أن التوازن فى سوق العمل يتحقق عند مستوى توظف (N_0) ومستوى دخل (Y_0) . ومعنى ذلك أن هذا المجتمع يعانى من بطالة قدرها (N_0) ناقصا (N_1) . وهذه البطالة الاجبارية ناتجة من قصور فى الانفاق ، إذ أن توازن سوق النقود وسوق السلع والخدمات تحقق عن مستوى دخل (Y_1) ، أقل من مستوى الدخل الذى يتحقق عنده توازن سوق العمل عندما يتحقق التوظف الكامل .

وتطبيقا لما سبق نعطى المثل الحسابى التالى :

لنفرض أن

أولا :

$$G = 20 ,$$

$$T = 20 ,$$

$$I = 150 - 1000i ,$$

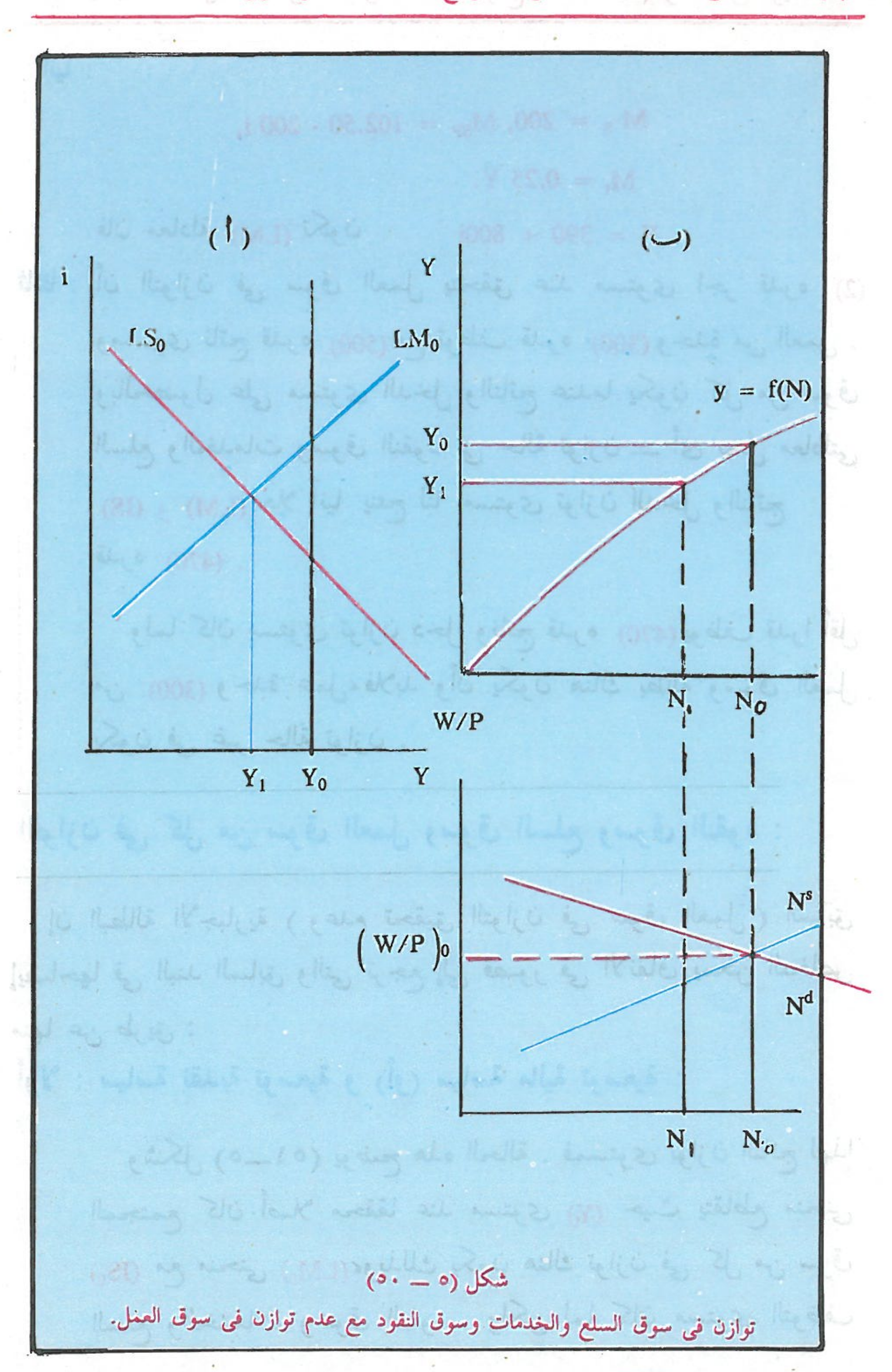
$$C = 40 + 0.80 Y_d$$

فإن معادلة (IS) تكون $Y = 970 - 5000i$

وإذا فرضنا أيضا :

---

(٥٤) Duilio, Eugene. ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .



شكل (٥ — ٥٠)

توازن فى سوق السلع والخدمات وسوق النقود مع عدم توازن فى سوق العمل.

ثانيا :

$$M_S = 200, M_{SP} = 102.50 - 200\, i,$$

$$M_t = 0.25\, Y.$$

فان معادلة (LM) تكون $Y = 390 + 800i$

ثالثا : أن التوازن فى سوق العمل يتحقق عند مستوى اجر قدره (2) ومستوى ناتج قدره (500) مع توظف قدره (300) وحدة من العمل . وبالحصول على مستوى الدخل والناتج عندما يكون كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود فى حالة توازن ــ أى بحل معادلتى (IS) و (LM) حلا آنيا ينتج لنا مستوى توازن الدخل والناتج قدره (470) .

ولما كان مستوى توازن دخل وناتج قدره (470) يوظف قدرا أقل من (300) وحدة عمل، فلابد وأن يكون هناك بطالة وسوق العمل يكون فى غير حالة توازن .

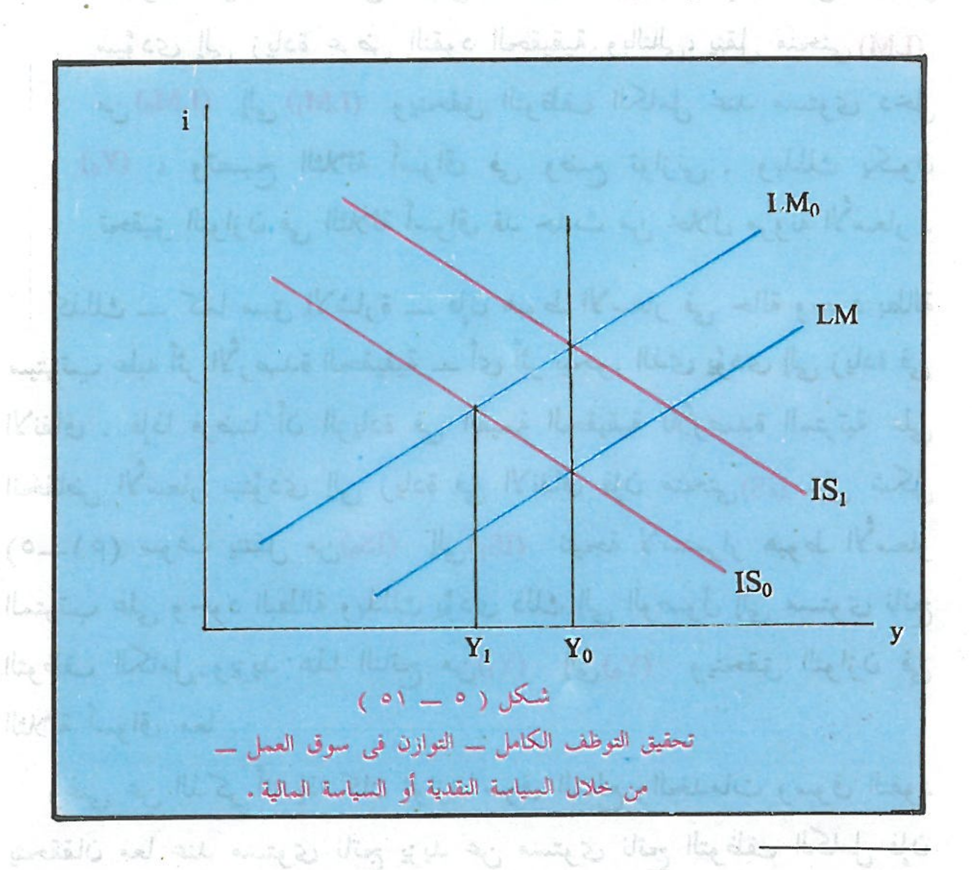
التوازن فى كل من سوق العمل وسوق السلع وسوق النقود :

إن البطالة الاجبارية (وعدم تحقيق التوازن فى سوق العمل) السابق إيضاحها فى البند السابق والتى ترجع إلى قصور فى الانفاق يمكن التخلص منها عن طريق :

أولا : سياسة نقدية توسعية و (أو) سياسة مالية توسعية :

وشكل (٥ــ٥١) يوضح هذه الحالة . فمستوى توازن الناتج لهذا المجتمع كان أصلا محققا عند مستوى (Y_1) حيث يتقاطع منحنى (IS_0) مع منحنى (LM_0)، وبذلك يكون هناك توازن فى كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود . ولكن لما كان مستوى التوظف

الكامل لهذا المجتمع يتحقق عند (Y_0) فإن هذا المجتمع يعانى من بطالة اجبارية وإختلال فى سوق خدمات العمل . وفى هذه الحالة فإن أى من السياسة النقدية أو السياسة المالية ممكن أن تحقق التوظف الكامل . وبالتالى، يتحقق التوازن فى الثلاثة أسواق . فزيادة الانفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب يمّكن أى منهما أو كليهما معا نقل منحنى (IS) من (IS_0) إلى (IS_1) . أو أن زيادة عرض النقود من الممكن أن تؤدى إلى إنتقال منحنى (LM) من (LM_0) إلى (LM_1). وواضح أيضا ، أن التوظف الكامل من الممكن أن يتحقق بتجميعات مختلفة من كل من السياسة النقدية والسياسة المالية (٥٥) .



شكل (٥ ــ ٥١)

تحقيق التوظف الكامل ــ التوازن فى سوق العمل ــ من خلال السياسة النقدية أو السياسة المالية .

---

(٥٥) Diulio, Eugene ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

ثانيا : مرونة الأسعار :

إن إنتقال منحنى (IS_0) ومنحنى (LM_0) إلى منحنى (IS_1) وإلى منحنى (LM_1) فى شكل (٥ــ٥١) والذى يتحقق عن طريق كل من السياسة المالية والسياسة النقدية ، من الممكن أن يحدث إذا إفترضنا مرونة الأسعار .

فعندما يكون هناك بطالة فإن مستويات الأسعار تهبط ، فإذا فرضنا أنه عند مستوى ناتج (Y_1) فإن مستويات الأسعار والاجور قد هبطت بنفس النسبة بحيث أن الأجور الحقيقية ظلت على ما هى عليه، فإن مستوى التوظف الكامل سيظل يتحقق عند (Y_0) . وانخفاض الأسعار سيؤدى إلى زيادة عرض النقود الحقيقية. وبالتالى، ينقل منحنى (LM) من (LM_0) إلى (LM_1) ويتحقق التوظف الكامل عند مستوى دخل (Y_0) ، وتصبح الثلاثة أسواق فى وضع توازنى . وبذلك يكون تحقيق التوازن فى الثلاثة أسواق قد حدث من خلال مرونة الأسعار .

كذلك ــ كما سبق الاشارة ــ فإن هبوط الاسعار فى حالة وجود بطالة سيترتب عليه أثر الأرصدة الحقيقية ــ أى أثر بيجو. الذى يؤدى إلى زيادة فى الانفاق . فإذا فرضنا أن الزيادة فى القيمة الحقيقية للأرصدة المترتبة على انخفاض الأسعار ستؤدى إلى زيادة فى الانفاق فإن منحنى (IS) فى شكل (٥ــ٥١) سوف ينتقل من (IS_0) إلى (IS_1) نتيجة لاستمرار هبوط الأسعار المترتب على وجود البطالة وبذلك يؤدى ذلك إلى الوصول إلى مستوى ناتج التوظف الكامل. ويزيد هذا الناتج من (Y_1) إلى (Y_0) ويتحقق التوازن فى الثلاثة أسواق معا .

وغنى عن الذكر أنه إذا كان توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقود يتحققان معا عند مستوى ناتج يزيد عن مستوى ناتج التوظف الكامل فإن التوازن فى الأسواق الثلاث يمكن أن يتحقق فى هذا الحالة عن طريق سياسة

نقدية انكماشية و (أو) سياسة مالية انكماشية . وكذلك عن طريق مرونة الأسعار والاجور أيضا إذا كانت هذه الحالة تصحب بزيادة مناسبة فى كل من المستوى العام للأسعار والأجور . وفى هذه الحالة فإن منحنيات (IS) و (LM) سوف تنقل إلى اليسار بدلا من اليمين كما حدث فى حالة البطالة .

ثالثا : الانتقادات الموجهة إلى نموذج (IS - LM) — تقييم النموذج

إن نموذج (IS-LM) يوجه اليه إنتقاد بأنه يقدم وصفا ميكانيكيا للاقتصاد . ولذلك فإنه يطلق عليه الهيدروليكية الكينزية (Hydraulic Keynesianism) . ومع ذلك فإنه يعتبر أداة قيمة لأنه يقدم إطارا مبسطا يربط فيه سوق السلع والخدمات بالسوق المالى .

فمبدئيا ، فإن نموذج (IS - LM) إنما هو وسيلة جيدة لبدأ التحليل وخاصة إذا كان الغرض هو إيضاح المفاضلة بين السياسات البديلة عندما يكون الاقتصاد فى حالة ركود متوسط . ولكن يجب أن تكون حذرين . فنموذج (IS - LM) ليس لكل شيء ، وسوف يؤدى بنا إلى مشاكل إذا مددنا إستخدامه إلى حدود بعيدة .

فهناك عدد من النقاط المثارة فيما يتعلق بهذا النموذج :

أولا : إن نموذج (IS - LM) نموذج إستاتيكى Static وليس نموذج حركى Dynamic. ومعنى ذلك أن المستقبل لايمكن التكلم عنه إلا فى ظروف عدم التأكد. وبمجرد قبولنا لمبدأ عدم التأكد ، فإن الفرض الاساسى القائم عليه النموذج ــ ألا وهو التوازن فى جميع الاسواق ــ يصبح موضع شك وتساؤل . فالاتجاه نحو التوازن شيء ولكنه شيء آخر تماما أن نفترض أن التوازن دائما يتحقق .

فالكثير من الاقتصادين يرون ان الرسالة التى يود أن يوصلها (Keynes) هى تحليل خطوات الاختلال وليس حالة التوازن . وفى رأى هذا الفريق من

الاقتصاديين أن الاسعار أنما تتصف بالجمود ــ صعودا وهبوطا ــ خاصة لأن المنشآت تسعى إلى جعل الأسعار مستقرة لتحتفظ بولاء عملائها . ونتيجة ذلك ، هو الاتجار عند أسعار غير توازنية ــ أى تجارة زائفة ــ وأسواق كثيرة لا يتحقق عندها التوازن . فإذا كان هذا تفسيرا صحيحا لواقع الحياة ، فإن قاعدة التوازن الخاصة بنموذج (IS - LM) من الصعب أن تكون نموذجا سليما للتحليل .

وحتى Prof John Hicks الذى يعتبر منظم تحليل (IS - LM) وجد به أخطاء ولم يعد يستخدمه فى ابحاثه المتعلقة بالاقتصاد الكلى . فهو أيضا ، مثل الفريق السابق من الاقتصاديين يشكك فى فائدة الوضع التوازنى الذى يعرضه النموذج . وقد لاحظ Hicks مشكلة متعلقة بمنهج التحليل عندما يجمع النموذج بين منحنى (IS) ومنحنى (LM) على نفس الشكل البيانى . فمنحنى (IS) يوضح توازن تيار Flow Equilibrium ، بينما منحنى (LM) يمثل توازن رصيد Stock Equilibrium عندما يتساوى طلب النقود ($\frac{M^d}{P}$) مع عرض النقود ($\frac{M^s}{P}$) ، وتظهر المشكلة عندما نتحقق من أن طلب النقود هو عبارة عن التفضيل النقدى . فالتفضيل النقدى إنما هو ملجأ من عدم التأكد . فلو كان هناك رصيد (LM) وتيار (IS) فى حالة توازن فكيف هناك عدم تأكد ؟. وإذا كان لايوجد عدم تأكد فكيف يمثل هذا النموذج واقع الاقتصاد .

وهناك مشكلة أخرى فيما يتعلق بنموذج (IS - LM) وهو الفرض المبسط المستخدم فى هذا النموذج والخاص باستخدام سعر فائدة واحد على المحور الرأسى . فطلب النقود ومنحنى (LM) اقرب ما يكون إلى دالة فى سعر الفائدة القصير الأجل . فعندما يكون الافراد بصدد إتخاذ قرار فيما يتعلق بالاحتفاظ بالنقود فمن المتوقع أنهم سيستخدمونها فى وقت قريب . وفى نفس الوقت ، فإن منحنى (IS) إنما يستنتج على أساس أنه دالة فى سعر الفائدة

الطويل الأجل . فالمشروعات الاستثمارية ينظر اليها عبر فترة من الزمن . كما أن مردودها إنما يكون خلال فترة زمنية طويلة ، وبالتالى، فإن الارصدة اللازمة للاستثمارات فى منشآت الاعمال عادة ما يتم إقراضها فى سوق المال الطويل الأجل . فلو أن الفرق بين أسعار الفائدة الطويلة وأسعار الفائدة القصيرة كان ثابتا لكان من المقبول وضع سعر الفائدة على المحور الرأسى فى نموذج (IS - LM) . ولكن هذا الفرق ليس ثابتا . وحقيقة الأمر ، أن المتنبئين يستخدمون هذا الفرق بين أسعار الفائدة الطويلة الأجل وأسعار الفائدة القصيرة الأجل كمؤشر قائد لتحديد نقط تغيير إتجاه الدورات الاقتصادية .

ولعل المشكلة الأساسية فى نموذج (IS - LM) هى الفصل بين القطاع الحقيقى (IS) وبين القطاع النقدى (LM) فى الاقتصاد . وقد يكون ذلك ملائما فى حالات الضرورة ولكنها لا تصف بدقة حقيقة الواقع . فسوق السلع والخدمات وسوق النقود متصلين إتصالا تاما غير قابلين للانفصال . ذلك أننا عندما نطلب السلع والخدمات فإننا نعرض النقود . وعندما نطلب النقود فإننا نعرض السلع أو العمل . فعندما نعمل نحصل على دخل ، وعندما نستثمر فإن هناك أهدافا نقدية فى أذهاننا . فالقول بأن العوامل النقدية مميزة عن العوامل الحقيقيه هو تمويه وتغاضى عن هذه الحقائق . فالدوافع المالية وأثر الأرصدة الحقيقية إنما هى وصلات جزئية بين القطاعين ، ولكن النموذج الأفضل هو الذى لا يفصل إطلاقا بين هاذين القطاعين . ومتصل بهذا الموضوع أيضا ، فرض أن عرض النقود متغير خارجى Exogenous . فالبنوك تخلق النقود اساسا بواسطة منح القروض . والقروض تمنح فقط فى حالة ما إذا كان يتوقع أن هذه القروض ستسدد فى المستقبل . ومعنى ذلك أن عرض النقود من الممكن أن ينظر له على أساس أنه متغير داخلى Endogenous حيث أنه يستجيب لمستوى النشاط الجارى والمتوقع . ولو إعتبرنا أن عرض النقود

متغير داخلى، فإن إستنتاج منحنى (LM) سوف يتغير تغيرا كبيرا . وأى نتائج مترتبة على السياسيات تعتمد على عرض النقود كمتغير خارجى تكون موضع تساؤل كبير .

واخيرا ، فإن نموذج (IS - LM) انما يستبعد أشياء كثيرة بحيث أنه يصبح بعيدا كل البعد عن أن يعطى مفهوما لكثير من نواحى الاقتصاد . فهو مثلا يجمع كل أنواع الانفاق معا فى منحنى (IS) . كذلك فإن نموذج (IS - LM) يهمل كلية جانب العرض فى الاقتصاد ولا يوضح كيف يتحدد المستوى العام للأسعار . كذلك فإن النموذج لا يقول شيئا عن الكيفية التى تدخل بها النقود تيار الانفاق . كما أن النموذج يستبعد أى مناقشات عن النقابات القوية والمنشآت الضخمة .

ويرجى الا يفهم من هذه الانتقادات أن نموذج (IS - LM) ليس له فائدة، فمع نواحى القصور التى أشرنا إليها فإن نموذج (IS - LM) مفيد للغاية . فهو أداة تعليمية جيدة . فالحياة الواقعية ببساطة معقدة للغاية بحيث من الصعب أن نعلم كيف يمكن استخدام هذا التبسيط لنفهم حقيقة الواقع وليس لاخفائها .

□□□□□

رابعاً : ملخص بالرياضيات :[٥٦]

إن نموذج منحنيات (IS - LM) يمكن تلخيصه فى صورة معادلات . فوفقا لهذا النموذج ، فإن الاقتصاد القومى مقسم إلى سوقين : سوق السلع والخدمات وسوق النقود ـــ ويسجل السوق الأول الطلب على السلع والخدمات والسوق الثانى طلب وعرض النقود .

النموذج :

سوق السلع والخدمات :

إن سوق السلع والخدمات يمكن التعبير عنه بأربعة دوال ـــ هى معادلات سلوك Behavior Equations ومعادلة توازن (التى هى متطابقة) .

وسنفترض أن جميع الدوال دوال خطية . وهو فرض يسهل العرض ولا يخل به .

ومعادلات هذا السوق هى :

دالة الاستهلاك $1)\ C = C_a + c\,(Y - T)$

دالة الاستثمار $2)\ I = I_a - g\,(i)$

دالة الضرائب $3)\ T = T_a + t\,(Y)$

الانفاق الحكومى $4)\ G = \bar{G}$

أما معادلة (متطابقة) التوازن $5)\ C + I + G \equiv Y$

أو $S + T \equiv I + G$

حيث (Y) هى الناتج القومى الأجمالى و (i) سعر الفائدة .

(٥٦) هناك ملحق رياضيات فى Gordon ـــ مرجع سابق ـــ فى نهاية الباب الخامس ص ص : ١٥٠ ـــ ١٥٤ . ويشمل نموذج (IS - LM) فى إقتصاد مغلق وفى إقتصاد مفتوح .

ويلاحظ أن الحروف الكبيرة فى أول كل معادلة (G, T_a, I_a, C_a)

إنما تمثل الجزء الثابت فى الدالة أما الحروف الصغيرة التالية (t, g, c) ـــ إنما هى عبارة عن معامل المتغير المستقل (أو انحدار الدالة) . ف (c) هى الميل الحدى للاستهلاك وتساوى $\left(\frac{\Delta C}{\Delta (Y - T)}\right)$ و (g) عبارة عن حساسية الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة $\left(\frac{\Delta I}{\Delta i}\right)$.

أما الانفاق الحكومى فقد أشير إليه بـ $(\bar{G})$ ، أى أنه ثابت وهو عامل خارجى Exogenous أى أنه يتحدد بعوامل خارج النموذج .

سوق النقود :

طلب النقود بغرض المعاملات $6)\ Lt = kY$

طلب النقود بغرض المضاربة $7)\ L_{SP} = L_0 - m\,(i)$

ودالة التفضيل النقدي أى دالة الطلب الكلى

على النقود $8)\ L = kY + L_0 - m\,(i)$

عرض النقود $9)\ M_S = M^s_0$

معادلة التوازن $10)\ L = M^s_0$

$$kY + L_0 - m\,(i) = M^0_S$$

معادلة (IS) :

$$Y = C + I + G$$

$$= C_a + cY - cty + I_a - gi + G$$

$$Y - cY + ctY = C_a - cT_a + I_a - gi + G$$

$$Y\,(1 - c + ct) = C_a - cT_a + I_a - gi + G$$

$$Y = \frac{1}{1 - c + ct}\ C_a - cT_a + I_a - gi + G$$

$$= \frac{C_a - cT_a + I_a - gi + G}{1 - c + ct}$$

وتكتب عادة على الوجه الآتى :

$$11)\quad Y = \frac{C_a - c\,T_a + I_a + G}{1 - c + ct} - \frac{g}{1 - c + ct}\, i$$

معادلة (LM) :

$$M_s^0 = L$$

$$M_s^0 = kY + L_a - mi$$

$$k\,Y = M_S^0 - L_a + mi$$

$$12)\quad Y = \frac{M_s^0 - L_a}{k} + \frac{m}{k}\, i$$

أو يمكن أن تكتب عن طريق تحديد قيمة (i)

$$13)\quad i = \frac{L_a - M_s^0}{m} + \frac{k}{m}\, y$$

دخل التوازن وسعر فائدة التوازن :

بحل المعادلتين (11) و (12) حلا آنيا نحصل على :

$$14)\quad Y = \frac{1}{1 - c + ct + \frac{g\,k}{m}} \left[C_a - c\,T_a + \bar{G} - \frac{g\,L_a}{m} + \frac{g\,M_s^0}{m} \right]$$

$$15)\ i = \frac{1}{m(1-c+ct) + gk}\left[kC_a - kcT_a + kI_a + k\bar{G} + L_a(1-c+ct) - M^0_s(1-c+ct)\right]$$

آثار المضاعف على الدخل :

من المعادلة (14) يمكن إستنتاج أثر المضاعف على الدخل ومن المعادلة (15) يمكن إستنتاج أثر المضاعف على سعر الفائدة . والتغير فى الدخل وفى سعر الفائدة يكون نتيجة إما لتغير فى الانفاق الحكومى ($\triangle G$). أو إنتقال مستقل فى الاستهلاك ($\triangle C_a$) أو إنتقال مستقل فى الاستثمار ($\triangle I_a$) أو تغير فى الضرائب ($\triangle T_a$) أو التغير فى عرض النقود ($\triangle M_s$) أو تغير مستقل فى الطلب على النقود ($\triangle L_a$) .

المضاعفات بالنسبة للدخل :

$$16)\ \frac{\triangle Y}{\triangle C_a \text{ or } \triangle I_a \text{ or } \triangle G} = \frac{1}{1 - c + ct + \frac{gk}{m}}$$

$$17)\ \frac{\triangle Y}{\triangle T_a} = -\frac{c}{1 - c + ct + \frac{gk}{m}}$$

$$18)\ \frac{\triangle Y}{\triangle M_a \text{ or } - \triangle L_a} = \frac{g}{m(1 - c + ct) + gk}$$

أثر المضاعفات : على سعر الفائدة :

$$19)\ \frac{\triangle i}{\triangle C_a \text{ or } \triangle I_a \text{ or } \triangle G} = \frac{k}{m(1 - c + ct) + gk}$$

$$20)\ \frac{\triangle i}{\triangle T_a} = \frac{kc}{-m(1 - c + ct) + gk}$$

$$21)\quad \frac{\Delta i}{\Delta M_s\ (\text{or} - \Delta L_a)} = \frac{1 - c + ct}{m\,(1 - c + ct) + gk}$$

انحدارات منحنيات (IS) و (LM) :

إنحدار منحنى (IS) :

من عرضنا السابق فإن منحنى (IS) هو :

$$Y = \frac{C_a + I_a - cT + G}{1 - c} - \frac{g}{1 - c}\, i$$

وبالتالى فإن إنحدار هذا المنحنى أى $\frac{\Delta i}{\Delta Y}$ هو :

$$\frac{\Delta i}{\Delta Y} = - \frac{1 - c}{g}$$

أى أن الانحدار هو مقلوب $\left(-\frac{g}{1 - c}\right)$. والاشارة السالبة توضح أن إنحدار منحنى (IS) هو إنحدار سالب أى إلى أسفل من اليسار إلى اليمين .

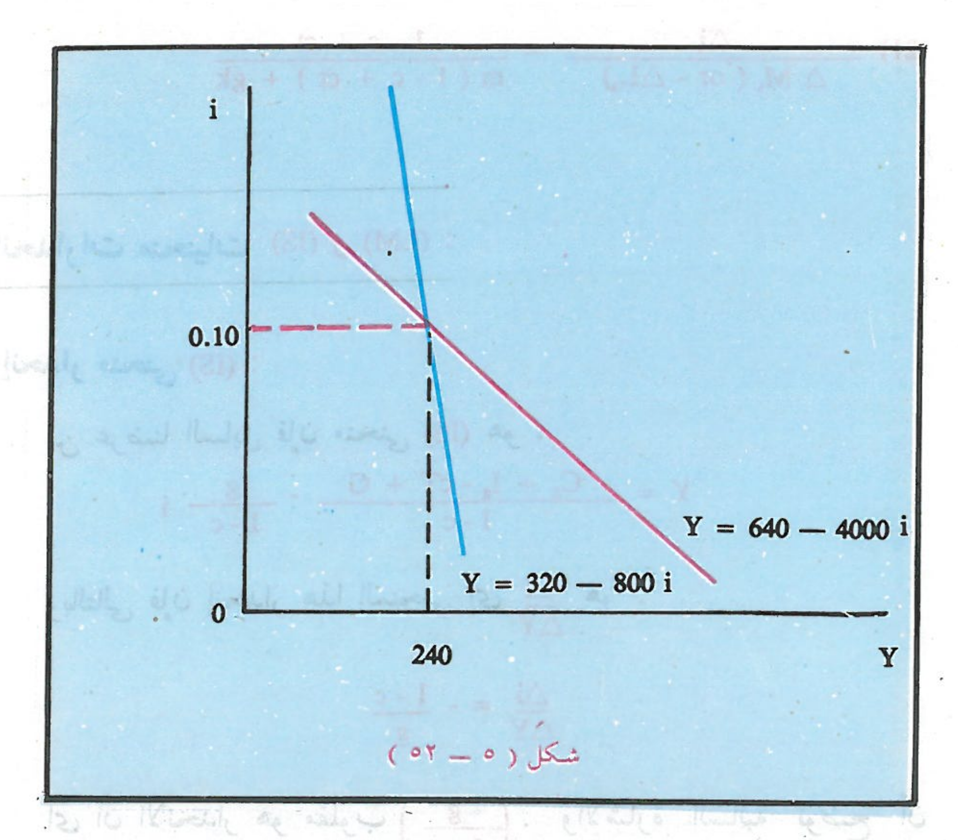
وبالتالى فإن الانحدار يتوقف على :

(١) (g) وهى عبارة عن مدى إستجابة الإستثمار للتغير فى سعر الفائدة (انحدار منحنى الاستثمار) .

(٢) $\left(\frac{1}{1 - c}\right)$ وهو المضاعف . والمضاعف يتوقف على (c) فالانحدار يتوقف على قيمة الميل الحدى للاستهلاك .

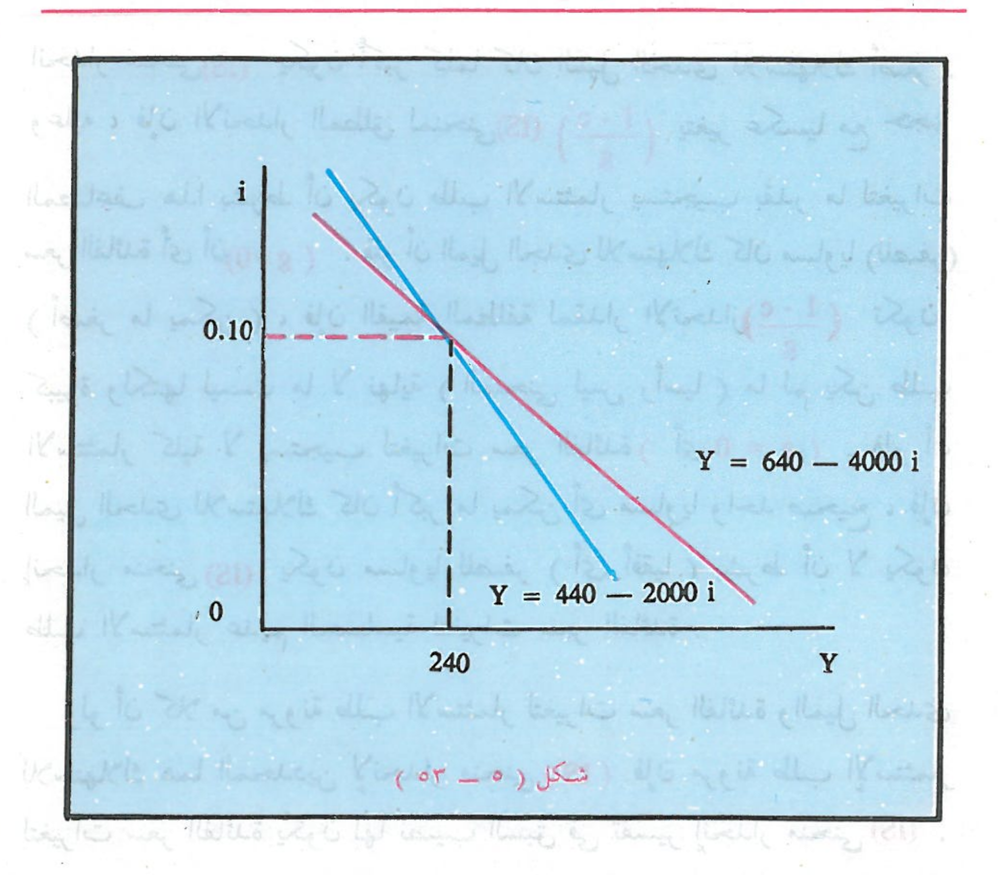
مثــــال :

فى مجتمع به قطاعين حيث دالة الاستهلاك هى $(C = 10 + 0.75\,Y)$ فإذا فرضنا أن طلب الاستثمار حساس لتغيرات سعر الفائدة بحيث أن دالة الاستثمار



شكل (٥ — ٥٢)

كانت كالآتى : [I = 150 - 1000i] ، وبالتالي فإن معادلة (IS) تكون : [Y = 640 - 4000i] . فلو أن طلب الاستثمار كان أقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة بحيث أن [I = 70 - 200i] فكما هو موضح فى شكل (٥—٥٢) فإن انحدار منحنى (IS) يكون أكبر عندما يكون طلب الاستثمار أقل حساسية لتغيرات سعر الفائدة أى كلما كانت (g) صغيرة [فالانحدار المطلق $\left(\frac{1-c}{g}\right)$ لمنحنى (IS) يكون أكبر عندما تكون (g) أصغر ما يمكن ، [استجابة طلب الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة أقل ما يمكن] . ويتبع ذلك ، أن منحنى (IS) يكون رأسيا (أى أن إنحداره ما لا نهاية) عندما تكون (g) مساوية للصفر أى عندما يكون طلب الاستثمار عديم الحساسية كلية لتغيرات سعر



شكل (٥ ـ ٥٣)

الفائدة (أى أن الاستثمار لا يرجع اطلاقا لسعر الفائدة وبالتالى، فإن منحنى الاستثمار يكون رأسيا) .

مثـــال (٢) :

فى حالة مجتمع به قطاعين حيث طلب الاستثمار هو - [I = 150 1000i] ، فإذا فرضنا أن الميل الحدى للاستهلاك (0.50) وأن دالة الاستهلاك هى [C = 70 + 0.50Y] فإن معادلة (IS) تكون : [Y = 440 - 2000i] . ولو كان الميل الحدى للاستهلاك أكبر بحيث أن دالة الاستهلاك كانت : [C = 10 + 0,75Y] فإذن دالة (IS) تصبح [Y = 640 - 4000i] . وبرسم المنحنيين الخاصين بـ (IS) السابقين فى شكل (٥ـ٥٣) ، فإننا نجد أن

انحدار منحنى (IS) يكون أكبر كلما كان الميل الحدى للاستهلاك أصغر . وعليه ، فإن الانحدار المطلق لمنحنى (IS) $\left(\frac{1 - c}{g}\right)$ يتغير عكسيا مع حجم المضاعف هذا بشرط أن يكون طلب الاستثمار يستجيب بقدر ما لتغيرات سعر الفائدة أى أن $(g > 0)$. فلو أن الميل الحدى للاستهلاك كان مساويا (للصفر) (أصغر ما يمكن) ، فإن القيمة المطلقة لمقدار الانحدار $\left(\frac{1 - c}{g}\right)$ تكون كبيرة ولكنها ليست ما لا نهاية (المنحنى ليس رأسيا) ما لم يكن طلب الاستثمار كلية لا يستجيب لتغيرات سعر الفائدة (أى $g = 0$) . فلو أن الميل الحدى للاستهلاك كان أكبر ما يمكن أى مساويا واحد صحيح ، فإن إنحدار منحنى (IS) يكون مساويا للصفر (أى أفقيا) بشرط أن لا يكون طلب الاستثمار عديم الحساسية لتغيرات سعر الفائدة .

ولو أن كلا من مرونة طلب الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة والميل الحدى للاستهلاك هما المحددين لإنحدار منحنى (IS) فإن مرونة طلب الإستثمار لتغيرات سعر الفائدة يكون لها نصيب السبق فى تفسير إنحدار منحنى (IS) . وكما هو موضح فى مثال (٢) ، فإن شرط ضرورى لإنحدار سالب لمنحنى (IS) أن يكون طلب الإستثمار يستجيب لتغيرات سعر الفائدة .

وفى حالة ما إذا كان المجتمع به أربعة قطاعات ، فإن إنحدار منحنى (IS) يتوقف على مدى إستجابة طلب الإستثمار لتغيرات سعر الفائدة والميل الحدى للادخار . وشرط إستجابة طلب الإستثمار لتغيرات سعر الفائدة يظل شرطا ضروريا للحصول على منحنى (IS) ذو إنحدار سالب .

انحدار منحنى (LM) :

من عرضنا السابق ، فإن معادلة (LM) هى :

$$Y = \frac{M_s - L_0}{k} + \frac{m}{k} i$$

وبالتالى فإن انحدار منحنى (LM) $\left(\frac{\Delta i}{\Delta Y}\right)$ يكون :

$$\frac{\Delta i}{\Delta Y} = \frac{k}{m}$$

أي أن الانحدار هو مقلوب $\left(\frac{m}{k}\right)$. ونظرا لأن إشارة الإنحدار موجبة، فإن ذلك يعنى أن منحنى (LM) ـــ فى الأحوال غير المتطرفه ـــ له إنحدار موجب . من هذا نرى أن إنحدار منحنى (LM) يتوقف على :

(١) $\left(\frac{1}{m}\right)$: انحدار منحنى طلب النقود بغرض المضاربة أى أن انحدار منحنى (LM) يتوقف على مدى إستجابة طلب النقود بغرض المضاربة لتغيرات سعر الفائدة .

(٢) (k): العلاقة بين طلب النقود بغرض المعاملات ومستوى الدخل ـــ وهى عبارة عن إنحدار منحنى طلب النقود بغرض المعاملات $\left(\frac{\Delta Lt}{\Delta Y}\right)$

مثـــال ٣ :

ففى مجتمع به قطاعين ، حيث طلب النقود بغرض المعاملات هو : $(Mt = 0.25Y)$ ومقدار عرض النقود هو $(M^s = 200)$.

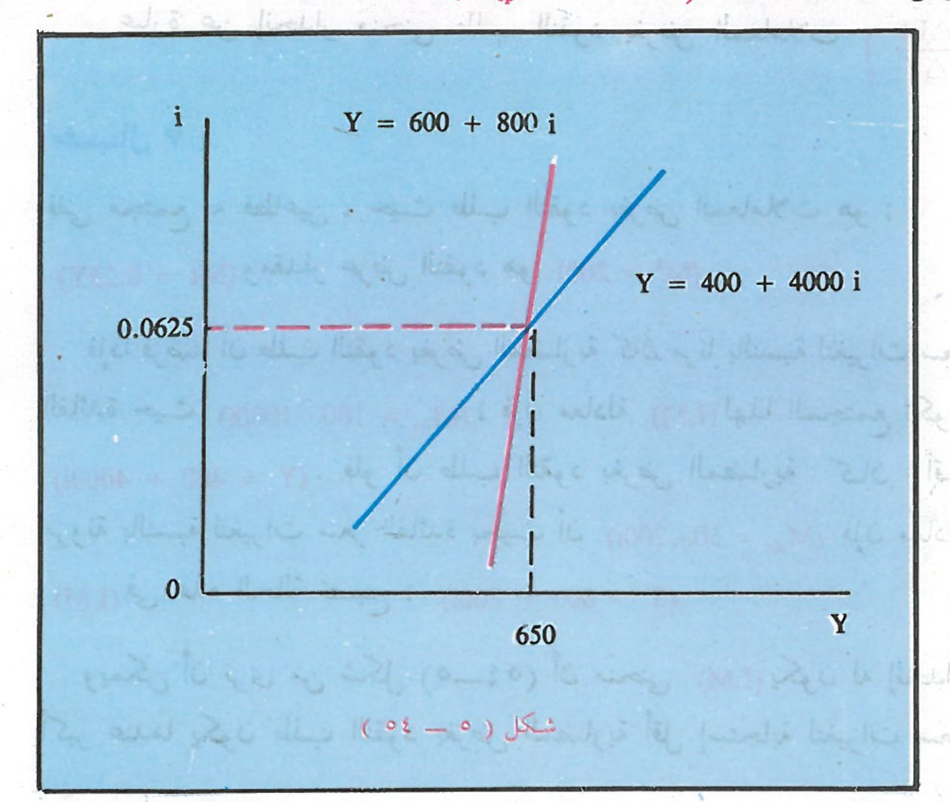
فإذا فرضنا أن طلب النقود بغرض المضاربة كان مرنا بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة حيث $(M_{sp} = 100 - 1000i)$ ، فإن معادلة (LM) لهذا المجتمع تكون $(Y = 400 + 4000i)$. فلو أن طلب النقود بغرض المضاربة كان أقل مرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة بحيث أن $(M_{sp} = 50 - 200i)$؛ فإن معادلة (LM) فى هذه الحالة تصبح : $(Y = 600 + 800i)$.

ويمكن أن نرى من شكل (٥ــ٥٤) أن منحنى (LM) يكون له إنحدار أكبر عندما يكون طلب النقود بغرض المضاربة أقل إستجابة لتغيرات سعر

الفائدة . وعليه ، فإن الانحدار المطلق لمنحنى (LM) $\left(\frac{k}{m}\right)$ ينخـــفض كلما كان طلب النقود بغرض المضاربة أكثر حساسية لتغيرات سعر الفائدة — أى كلما كانت (m) أكبر . وينتج من ذلك ، أن منحنى (LM) يكون أفقيا (الانحدار يساوى صفر — أى $\left(\frac{k}{m} = 0\right)$ وذلك عندما يكون طلب النقود بغرض المضاربة كامل المرونة بالنسبة لسعر الفائدة أى $(m = \infty)$.
وكذلك ، فإن منحنى (LM) يكون رأسيا (الانحدار ما لا نهاية — أى ، $\left(\frac{K}{m} = \infty\right)$ أى عندما لا يكون هناك طلب نقود بغرض المضاربة .

مثـــال ٤ :

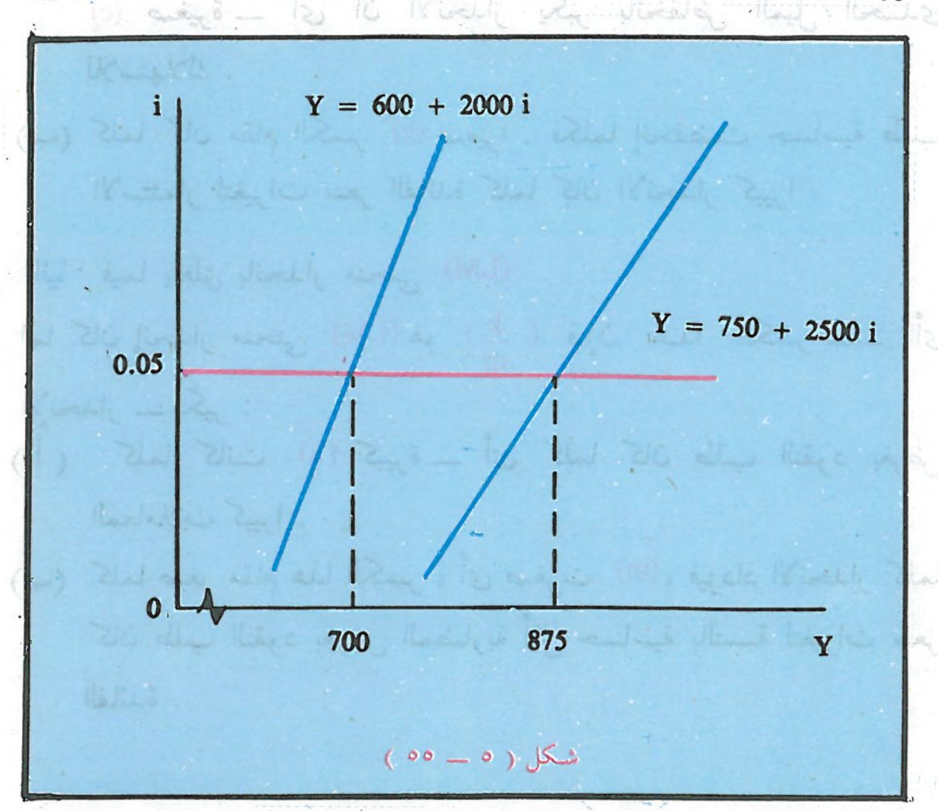
فى مجتمع به قطاعين حيث كمية عرض النقود تساوى (200) وطلب النقود بغرض المضاربة هو : $(M_{sp} = 50 - 500i)$



شكل (٥ — ٥٤)

فإذا فرض أن طلب النقود بغرض المعاملات هو : $(Mt = 0.25Y)$ ، فإن معادلة (LM) تكون : $(Y = 600 + 2000i)$. فلو أن طلب النقود بغرض المعاملات كان : $(Mt = 0.20Y)$ ، فإن معادلة (LM) تكون $(Y = 750 + 2500i)$ ويتضح من شكل (٥ــ٥٥) ، إنه كلما كان طلب النقود بغرض المعاملات كبيرا ــ أى كلما كانت (K) كبيرة ــ كلما كان إنحدار منحنى (LM) $\left(\frac{k}{m}\right)$ كبيرا . وعليه ، فإن هناك علاقة طردية بين مقدار إنحدار (LM) وحجم النقود بغرض المعاملات (k) ، وذلك بافتراض ثبات طلب النقود بغرض المضاربة . فلو أنه لم يكن هناك طلب نقود بغرض المضاربة ــ أى: $(m = 0)$، فإن منحنى (LM) يكون رأسيا أى أن إنحداره ــ $\left(\frac{k}{m}\right)$ ــ يكون ما لا نهاية .

وإنحدار منحنى (LM) عادة ما يوضح بواسطة مرونة طلب النقود بغرض



شكل (٥ ــ ٥٥)

المضاربة بالنسبة لسعر الفائدة ـ وهو العامل المسيطر ـ لنفس السبب فى أن إنحدار منحنى (IS) إنما يوضّح على أساس مرونة طلب الاستثمار بالنسبه لسعر الفائدة . وعليه ، فإن منحنى (LM) الذى يكون له إنحدار موجب يتطلب أن يكون طلب النقود بغرض المضاربة ذا علاقه سالبه بسعر الفائدة أى أن (m) لا تكون مساويه للصفر ولا لـ ما لا نهاية - ($m \neq \infty$, $m \neq 0$) -

خلاصـــة الإنحدارات :

أولا : فيما يتعلق بإنحدار منحنى (IS)

لما كان إنحدار منحنى (IS) هو ($\frac{I - c}{g}$) فـإن هـذا الكسر ـــ أى الانحدار ـ يكبر :

(أ) كلما كان البسط كبيرا ، أى كلما كان (1 - c) كبيرا أى كلما كانت (c) صغيرة ـ أى أن الانحدار يكبر بانخفاض الميل الحـدى للاستهلاك .

(ب) كلما كان مقام الكسر (g) صغيرا . فكلما إنخفضت حساسية طلب الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة كلما كان الانحدار كبيرا .

ثانيا : فيما يتعلق بانحدار منحنى (LM)

لما كان إنحدار منحنى (LM) هو ($\frac{k}{m}$) فـإن هـذا الكسر ـــ أى الإنحدار ـ يكبر :

(أ) كلما كانت (k) كبيرة ـ أى كلما كان طلب النقود بغرض المعاملات كبيرا .

(ب) كلما صغر مقام هذا الكسر ، أى صغرت (m)، فيزداد الانحدار كلما كان طلب النقود بغرض المضاربة أقل حساسية بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة .

فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية :

أولا : فعالية السياسة المالية :

من دراستنا السابقة يتضح أن فعالية السياسة المالية تكون كبيرة كلما كان :

(أ) (IS) شديد الانحدار أى كلما كان : ــ الميل الحدى للاستهلاك صغيرا ــ (c) صغيرة

ــ حساسية طلب الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة صغيرا أى أن ــ (g) صغيرة

(ب) (LM) صغير الانحدار أى كلما كان : ــ طلب النقود بغرض المعاملات منخفضا ــ (k) صغيرة

ــ كلما زادت حساسية طلب النقود بغرض المضاربة أى كلما كانت ــ (m) كبيرة

وعموما فإن مضاعف السياسة المالية هو[٥٧] :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta C_a \text{ or } \Delta I_a \text{ or } \Delta G} = \frac{1}{1 - c + ct + \frac{gk}{m}}$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T_a} = \frac{-c}{1 - c + ct + \frac{gk}{m}}$$

وكلما كان المضاعف كبيرا ، كلما كان أثر السياسة المالية كبيرا .

---

(٥٧) Dornbusch وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

ثانيا : فعالية السياسة النقدية .

من دراستنا السابقة فان فعالية السياسة النقدية تكون كبيرة كلما كان :

(أ) (IS) قليل الانحدار أى عندما : ــ يكون الميل الحدى للاستهلاك كبيرا ــ (c) كبيرة

ــ حساسية طلب الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة ــ كبيراً أي (g) كبيرة

(ب) (LM) شديد الانحدار أى عندما : ــ يكون طلب النقود بغرض المعاملات كبيراً .... ــ (k) كبيرة

ــ حساسية طلب النقود بغرض المضاربة ضعيفة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة أى (m) صغيرة

وعموما فإن مضاعف السياسة النقدية هو[٥٨] :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta M_s} = \frac{g}{m(1 - c + ct) + gk}$$

وكلما كان المضاعف كبيرا ، كلما كان أثر السياسة المالية كبيرا .

مثال تطبيقى :

إذا علمت البيانات الأتية عن مجتمع ما

$C = 40 + 0.80 Y_d$ $Yd = Y - Ta$ $I = 150 - 500 i$

$T_a = G = 20$ $M_s = 250$ $Mt = 0.20 Y$ $M_{SP} = 146 - 400 i$

ــ والتوازن بين عرض وطلب العمل لهذا المجتمع يتحقق عند مستوى دخل (750) .

(٥٨) Dornbusch وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

والمطلوب :

ـ تحديد مستوى توازن الدخل والناتج لهذا المجتمع .

ـ هل يحقق هذا المجتمع التوظف الكامل ؟ وإذا لم يكن فمًا مقدار التغير فى الانفاق الحكومى ($\triangle G$) أو التغير فى الضرائب ($\triangle T_a$) الذى يكون مطلوبًا للوصول بالمجتمع إلى وضع التوظف الكامل .

ـ كيف يمكن الوصول بالمجتمع إلى وضع التوظيف الكامل مستخدمين السياسة النقدية بدلا من السياسة المالية .

ـ كيف يمكن الجمع بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق التوظيف الكامل بحيث يمكن الغاء أثر المزاحمة .

الاجـابة :

مستوى توازن الدخل والناتج :

$$Y = \frac{C_a + I_a - c\,T_a + G}{1 - c} - \frac{g}{1 - c}\, i$$

$$\frac{40 + 150 - 4/5 \times 20 + 20}{1 - 4/5} - \frac{500}{1 - 4/5}\, i$$

معادلة (IS) ....

$$Y = 520 - 2000\, i$$

$$Y = \frac{M_s - L_0}{k} + \frac{m}{k}\, i$$

$$Y = \frac{250 - 146}{0.20} + \frac{400}{0.20}$$

معادلة (LM) ....

$$Y = 970 - 2500\, i$$

بطرح المعادلتين ....

$$Y = 970 - 2500\, i$$

$$Y = 520 - 2000\, i$$

ينتج أن : ....

$$0 = 450 - 4500\, i$$

سعر فائدة للتوازن .... $i_e = \frac{450}{4500} = 10\ \%$

وبالتالى فإن .... $Y_e = 970 - 2500 \times \frac{10}{100}$

مستوى دخل التوازن .... $Y_e = 720$

وحيث أن توازن سوق العمل يتحقق عند مستوى دخل (750)، فلابد أن هذا المجتمع يعانى من مشكلة تعطل جزء من قوته العاملة . ولتحقيق التوظف الكامل ، فإن الامر يتطلب زيادة مستوى دخل وناتج التوازن من (720) إلى (750). وهذا يمكن أن يتحقق بـ :

أولا : السياسة المالية :

أ ـ الانفاق الحكومى (△ G) :

يمكن حساب سعر الفائدة عندما يكون الدخل (750) وذلك بالتعويض فى معادلة : (LM) عندما يكون الدخل (750) :

$$750 = 520 + 2000\, i$$

$$\therefore i = \frac{230}{2000} = 0.115$$

يمكن حساب التغير فى الاستثمار (△ I) المترتب على إرتفاع سعر الفائدة من (10%) إلى (11.5%) على الوجه الآتى :

$$I_1 = 150 - 500 \times \frac{10}{100}$$

$$= 100$$

$$I_2 = 150 - 500 \times \frac{115}{1000} = 150 - 57.5 = 92.5$$

$$\triangle I = 100 - 92.5 = 7.5$$

لمعرفة مقدار التغير فى الانفاق الحكومى $(\triangle G)$ فإننا نعوض فى المعادلة الآتية

$$k_G \times \triangle G - K_I \times \triangle I = \triangle Y$$

$$5 \times \triangle G - 5 \times 7.5 = 30$$

$$5 \times \triangle G - 37.5 = 30$$

$$5 \times \triangle G = 67.5$$

$$\triangle G = 13.5$$

ويمكن الوصول إلى معرفة $(\triangle G)$ عن طريق استخدام مضاعف السياسة المالية (K_F).

$$\frac{\triangle Y}{\triangle G} = \frac{1}{1 - c + \frac{gk}{m}} = \frac{1}{1 - \frac{4}{5} + \frac{500 \times 1/5}{400}} = \frac{20}{9}$$

$$\triangle G = \frac{\triangle Y}{k_{FG}}$$

$$= \frac{30}{20/9}$$

$$\triangle G = 13.5$$

ب : الضرائب : $(\triangle T_a)$

بنفس المفهوم السابق من الممكن التوصل إلى معرفه مقدار التغير فى الضرائب $(\triangle T_\alpha)$ المطلوب للوصول بالمجتمع إلى حالة التوظف الكامل ، وذلك باستخدام المعادلة الآتية :

$$K_a \triangle T_a - K_I \times \triangle I = \triangle Y$$

$$-4 \triangle T_a - 5 \times 7.5 = 30$$

$$-4 \triangle T_a = 67.5$$

$$\boxed{\triangle T_a = -16.875}$$

بتخفيض الضرائب بمقدار 16.865

ويمكن الوصول إلى النتيجة السابقة باستخدام مضاعف السياسة المالية الخاص بالضرائب (K_{FT})

$$\frac{\triangle Y}{\triangle T_a} = \frac{-c}{1 - c + \frac{gk}{m}}$$

$$= -\frac{4/5}{9/20}$$

$$= -\frac{4}{5} \times \frac{20}{9}$$

$$= -\frac{16}{9}$$

$$\triangle T_a = \frac{\triangle Y}{k_{FT}}$$

$$= \frac{30}{-16/9}$$

$$= -30 \times \frac{9}{16}$$

$$\boxed{\triangle T_a = -16.875}$$

ثانيا : السياسة النقدية : $(\triangle M_s)$

لكى نتوصل إلى معرفة سعر الفائدة عند مستوى دخل التوظف الكامل فإننا نعوض فى معادلة (IS) عن (Y) بمقدار دخل التوظف الكامل (Y = 750)

ثم نحسب قيمة (i) :

$$750 = 970 - 2500\,i$$

$$220 = 2500\,i$$

$$i = \frac{220}{2500} = 0.088$$

واذا علمنا قيمة (i) وقيمة (Y) فإننا نستطيع أن نتوصل إلى مقدار عرض النقود وذلك بالتعويض فى معادلتى طلب النقود بغرض الاحتياط وطلب النقود بغرض المضاربة :

$$M_{sp} = 146 - 400 \times \frac{800}{1000} = 146 - 35.2 = 110.8$$

$$Mt = 0.20 \times 750 = 150$$

$$M_s = 110.8 + 150 = 260.8$$

وبالتالى فان السياسة النقدية تقضى تغير كمية النقود بمقدار

$$\triangle M_s = 260.8 - 250$$

$$\boxed{\triangle M_s = 10.8}$$

ويمكن التوصل إلى معرفة التغير فى كمية النقود التى تكون مطلوبة لتحقيق التوظف الكامل وذلك عن طريق استخدام مضاعف السياسة النقدية (K_m)

$$\frac{\triangle Y}{\triangle M_s} = \frac{g}{m(1 - c) + gk}$$

$$= \frac{500}{400(1 - 4/5) + 500 \times 1/5}$$

$$= \frac{500}{80 + 100} = \frac{500}{180}$$

$$\triangle M_s = \frac{\triangle Y}{k_m} = \frac{30}{\frac{500}{180}} = \frac{30 \times 180}{500}$$

$$\boxed{\triangle M_s = 10.8}$$

السياسة النقدية والسياسة المالية معا :

ويمكن الجمع بين السياسة المالية والسياسة النقدية مع تجنب حدوث أثر مزاحمة أى العمل على بقاء سعر الفائدة دون تغير .

فمع ثبات سعر الفائدة فإن كمية النقود المطلوبة والمعروضة عند :

$$(Y_F = 720) \text{ و } (i = 10)$$

$$M_{sp} = 146 - 400 \times \frac{10}{100}$$

$$= 106$$

$$Mt = 150$$

$$M_s' = 256$$

$$\triangle M_s = 256 - 250$$
$$= 6$$

أثر تغير كمية النقود بمقدار $(\triangle M_s = 6)$ على الناتج والدخل :

$$\triangle Y = \triangle M \times K_m$$

$$= 6 \times \frac{500}{180}$$

$$= 16.67$$

فيكون مقدار التغير المطلوب فى (Y) بواسطة السياسة المالية

$$\triangle Y = 30 - 16.67$$

$$= 13.33$$

وبالتالى فإن $(\triangle G)$ المطلوبة تكون :

$$\triangle G = \frac{\triangle Y}{k_{FG}}$$

$$= \frac{13.33}{\frac{20}{9}}$$

$$= 5.9985$$

والخلاصة : أنه لتحقيق التوظف الكامل مستخدمين السياسة النقدية والسياسة المالية مع تثبت سعر الفائدة هو :

$\triangle M_s = 6$ و $\triangle G = 5.998$

$$\triangle G \times K_f + \triangle M \times K_m = \triangle Y$$

$$5.9985 \times \frac{20}{9} + 6 \times \frac{500}{180} = \triangle Y$$

$$13.33 + 16.67 = 30$$

مراجع الباب الخامس

- Brown, William S. : Macroeconomics. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice - Hall, CH3 .
- Carlson, Keith M. and Spencer, Roger. "Crowding Out and Its Critics", Federal Reserve Bank of St. Louis, Review, December 1975
- Diulio, Engene A, Macroeconomic Theory. Schaum's Outline Series in Economics. New York: McGraw - Hill Book Company, CHS: 11, 14, 16, 17.
- Dornbusch, Fisher, Sparks: Macroeconomics, Third Canedian Edition. New York: McGraw - Hill, CH 4 .
- Fisher, Stanley & Dornbusch, Rudiger. Macroeconomics, Third Edition. New York: McGraw - Hill 1984. CHS: 3 and 4 .
- Gordon, Robert J. : Macroeconomics, Fifth Edition. Glenview Illinois : 1990 Scott, Foresman, and Company, CHS: 4 & 5
- Hicks, J.R. "MR Keynes and the Classics: A Suggested Interpretation," Econometrica, 1937, PP: 147 - 159

- Brown, William S. : Macroeconomics. Emglewood Cliffs, New Jersey: Prentice - Hall, CH3 .

• Leijonhufrud, A. American Economic Review, May 1976

• Luckett, Dudley G. Money and Banking, Third Edition New York: McGraw - Hill, Book Company, CH 24

• Mishkin, Fredric S. : The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, Boston: Little, Brown and Conpany, CHS: 21 and 22

• Poole, William. ''Rules of Thumb For Guiding Monetary Policy'' in Open Market Policies and Operating Procedures. Staff Studies. Washington D.C.: Boord of Governers of Federal Reserve System 1971.

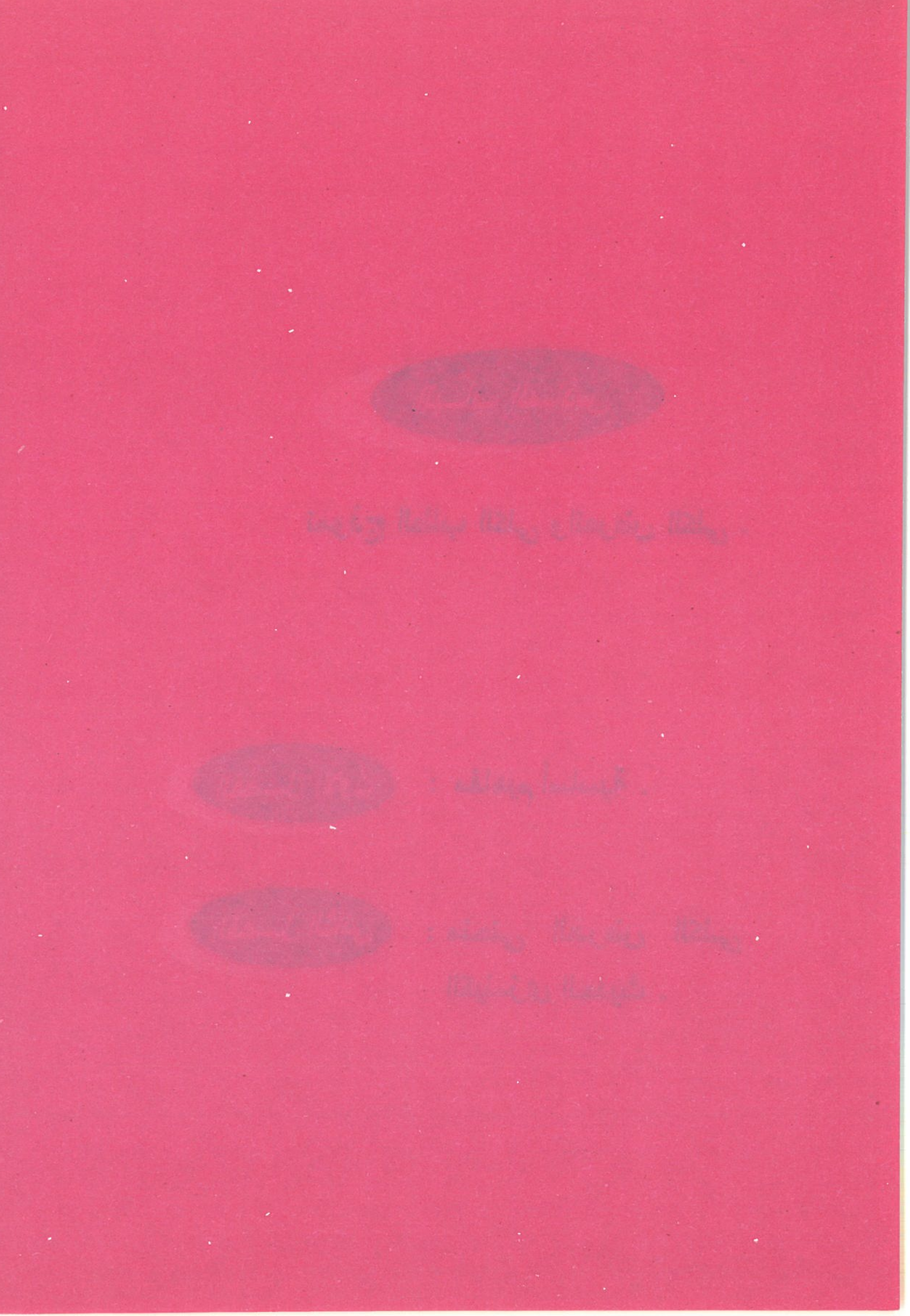
• Shapiro, Edward: Macroeconomic Analysis, Fifth Edition, New York: Harcourt Brace Tovanovich., Inc. 1982 CH. 12.



نموذج الطلب الكلى والعرض الكلى .

الفصـــل الأول : مفاهيم أساسية .

الفصـــل الثاني : منحنى العرض الكلى الكينـــزى الحديث .



الفصل الأول :

مفاهيم أساسية .



الفصل الأول :

مفاهيم أساسية

فى نموذج "كينز" المبسط ــ نموذج « الدخل ــ الانفاق » ــ إفترض "كينز" أن المستوى العام للأسعار ثابت ، كما إفترض أن هناك توازناً في سوق النقود ؛ فلم يدخل في إعتباره التغيرات في سعر الفائدة . وفي نموذج (IS - LM) جمعنا سوق السلع والخدمات مع سوق النقود وأوضحنا أن التوازن الشامل إنما يتحقق بتحقق التوازن في هاذين السوقين . إلا أن فرض ثبات الأسعار ظل قائما . ومع فرض ثبات الأسعار ــ فإن ذلك يعني ضمنيا أن العرض الكلي يكون ذا مرونة لا نهائية ــ وبالتالي،فإن جانب العرض قد أهمل وأصبح الطلب الكلي في كلا النموذجين هو المحدد لمستوى الناتج والدخل .

ويلاحظ أن تحديد الناتج ــ في ظل نموذج « الدخل ــ الانفاق » ونموذج (IS - LM) ــ بواسطة الطلب الكلي إنما يغاير بدرجة كبيرة النموذج الكلاسيكي السابق دراسته . فالنموذج الكلاسيكي ، السابق دراسته ، إفترض أن العرض الكلي رأسيا ــ فكان على طرف نقيض من النموذجين الأخرين . إذ أنه في ظل النظام الكلاسيكي فإن العرض الكلي أصبح هو المحدد لمستوى الدخل والناتج وأصبح الطلب الكلي لا يلعب أي دور في تحديد الناتج والدخل .

إلا أن هذه النماذج الثلاث إنما تصف حالات خاصة ولا تتفق مع واقع

الحالات العادية ــ فلا مستوى الأسعار ثابت ولا تغيرات الطلب الكلي تكون عديمة التأثير على مستوى الدخل والناتج .

ودراسة نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي يمكننا من الوصول إلى كيفية تحديد مستوى الدخل والناتج في الظروف العادية وليس في ظروف خاصة . كما أن هذا النموذج يتفق مع الأمور الواقعية حيث يأخذ في الاعتبار التغيرات في الأسعار . وبالتالي فإن كلا من جانب الطلب وجانب العرض له أهميته . وسوف ندرس في هذا الباب المفاهيم الأساسية عن الطلب الكلى والعرض الكلي وكيف يمكن إستنتاج هذه المنحنيات . ثم ندرس خصائص منحنى الطلب الكلي وأثر السياسات على هذا المنحنى . وبعد ذلك نتعرض إلى منحنى العرض الكلي ونوضح أهمية الشكل الذي يتخذه هذا المنحنى فى تحديد مستوى الدخل والناتج . ثم نورد دراسة لكل من منحنى العرض الكلاسيكى ومنحنى العرض الكينزي ، نتعرض فيها لاختلاف أوجه النظر فيما يتعلق بالشكل الذي يتخذه منحنى العرض الكلي . واستكمالا لدراسة هذا النموذج فإننا سنعرض في الفصل التالي دراسة تفصيلية عن منحنى العرض الكلي في ظل الظروف المختلفة من ثبات الأسعار وتغيرها وجمود الأجور ومرونتها ــ وهو ما أسميناه بالعرض الكلي الكينزي الحديث مقارنين ذلك بالنموذج الكلاسيكي .

الطلب الكلي والعرض الكلي

إن نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي إنما هو النموذج الكلي الأساسي لدراسة تحديد مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار . تماما،مثل الحال في الاقتصاد الجُزئي ، فإن الطلب والعرض إنما هما الاداتان الاساسيتان لدراسة تحديد الانتاج والأسعار في سوق سلعة ما .

وقبل الدخول بعمق في العوامل المحددة لكل من الطلب الكلي والعرض الكلي فإننا سنوضح أولا كيف يمكن إستخدام هذه المنحنيات . وقد سبق أن أخذنا فكرة عامة عن الطلب الكلي والعرض الكلي في الباب الأول ، وقد علمنا أن الطلب الكلي ــ (AD) ــ إنما ينحدر إلى أسفل من اليسار إلى اليمين موضحا علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار وبين الناتج الحقيقى . وسيتضح لنا أن منحنى الطلب الكلي إنما هو مبني على نموذج(IS - LM) السابق دراسته . وسنوضح لماذا يتخذ هذا المنحنى هذا الانحدار وما هى العوامل التي تؤدى إلى انتقاله . وتطلق بعض المراجع على منحنى الطلب الكلي اسم منحنى الطلب الكلي الكينزي لتميزه عن منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي السابق استنتاجه عند دراسة النموذج الكلاسيكي . وكذلك فإن منحنى العرض الكلي ــ كما سبق ورأينا فى الباب الأول ــ إنما هو منحنى صاعدا إلى أعلى ممثلا علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وبين الناتج . وسوف نعرض في هذا الباب الأشكال المختلفة لمنحنى العرض الكلي ومنها الشكل الكلاسيكي لمنحنى العرض الكلي السابق إستنتاجه عند عرضنا للنموذج الكلاسيكى .

ولنفرض أن عرض النقود قد زاد ، فما أثر ذلك على المستوى العام للأسعار وعلى الناتج ؟. وعلى وجه الخصوص ، هل الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وبالتالي تؤدي إلى حدوث تضخم ؟. أم هل يرتفع الناتج كما سبق أن أوضحنا في نموذج (IS - LM) ؟. أو هل كلا من الناتج والمستوى العام للأسعار يرتفعان ؟

إن شكل (٦ــ١) يوضح أن زيادة عرض النقود سوف تؤدي إلى انتقال الطلب الكلي(AD) إلى اليمين إلى ('AD) ، وسوف نرى فيما بعد في هذا الباب لماذا يحدث ذلك . وإنتقال الطلب الكلي يؤدي إلى إنتقال وضع توازن

الاقتصاد القومي من (E) إلى (É) ، ويرتفع المستوى العام للأسعار من (P_0) إلى (P'_0) ومستوى الناتج من (y_0) إلى (y'_0) . وعليه ، فإن زيادة في رصيد عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع كل من مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار .

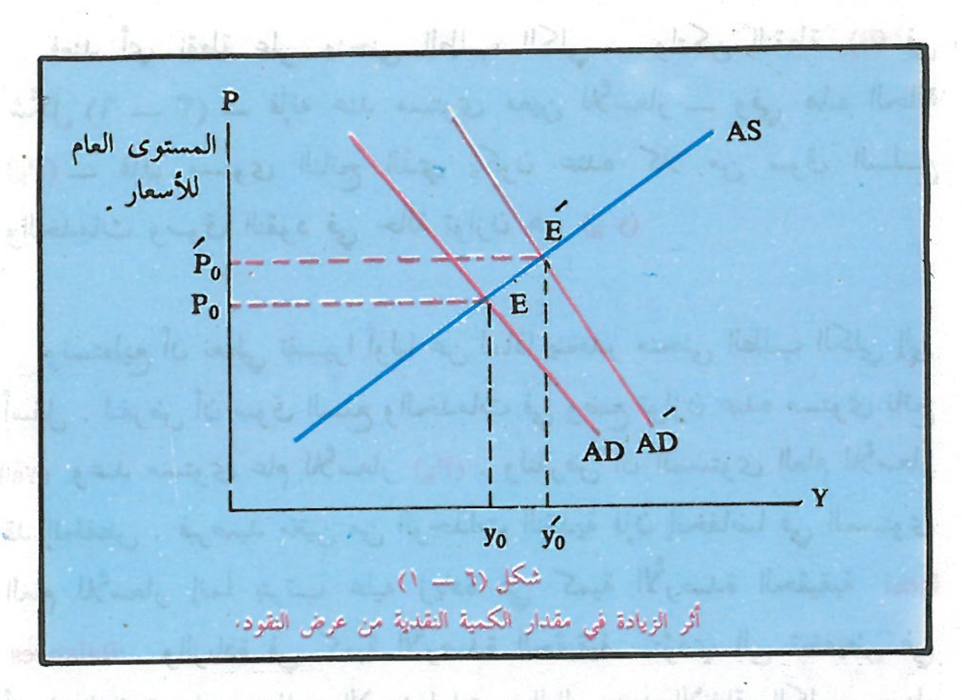
ولكن ما الذي يحدد مقدار الارتفاع في الأسعار ومقدار الزيادة في الناتج . إذا نظرنا إلى شكل (٦ــ٢أ) فسنرى أن منحنى العرض الكلي نسبيا مستو ، فانتقال منحنى (AD) سوف يؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار كبير بينما ترتفع الأسعار بمقدار قليل . وعلى العكس من ذلك في شكل (٦ــ٢ب) ، فيوضح هذا الشكل منحنى عرض يكاد يقترب من أن يكون عموديا (رأسيا) . فلو أن منحنى العرض الكلي كان رأسيا أو يقترب من أن يكون رأسيا كما هو موضح في شكل (٦ــ٢ب) ، فإن تحليل نموذج (IS - LM) والذي أوضح أن الزيادة في مقدار عرض النقود تؤدي إلى زيادة في الناتج الكلي يكون مضللا . فمثلا لو أن منحنى العرض الكلي كان رأسيا ، فإن الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي فقط إلى زيادة في الأسعار وليس لأي زيادة في الناتج . ولذلك فإن من الموضوعات الهامة هو معرفة ما الذي يحدد شكل منحنى العرض الكلي ، متى يكون رأسيا أو قريبا من ذلك كما هو في شكل (٦ ــ ٢ب) ، ومتى يكون أفقيا أو قريبا من ذلك كما هو في شكل (٦ ــ ٢أ)[١] .

تعريف الطلب الكلي والعرض الكلي :

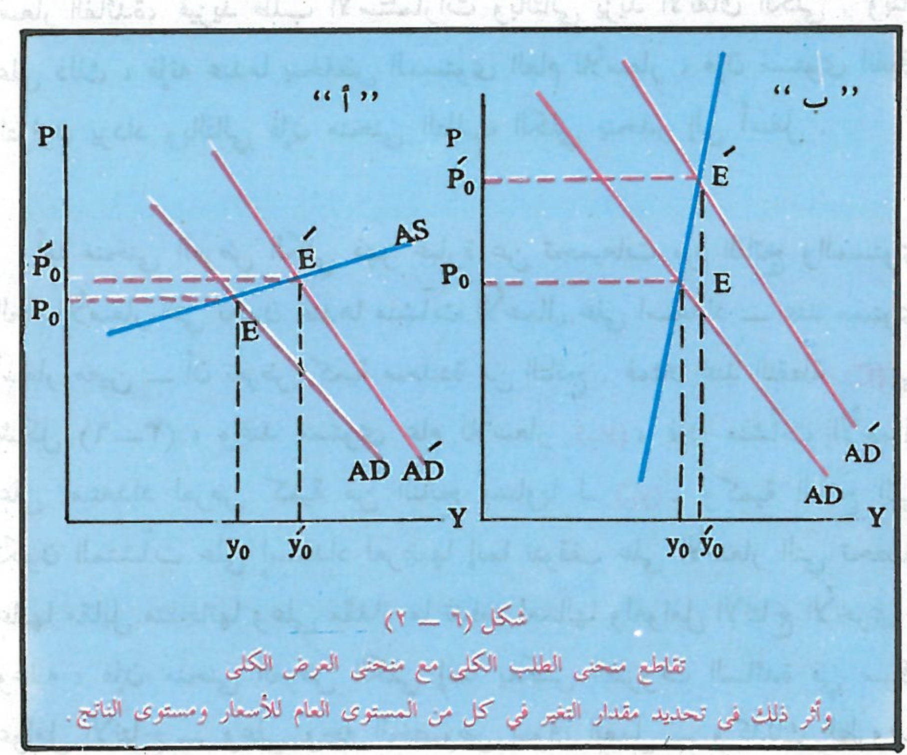
الطلب الكلي يوضح تجميعات من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج التي يكون عندها كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود ــ في نفس الوقت ــ في وضع توازن .

---

(١) Dornbusch وآخرين ، مرجع سابق ، ص ص :٢٢٢ ــ ٢٢٤ .



شكل (٦ — ١)
أثر الزيادة في مقدار الكمية النقدية من عرض النقود .



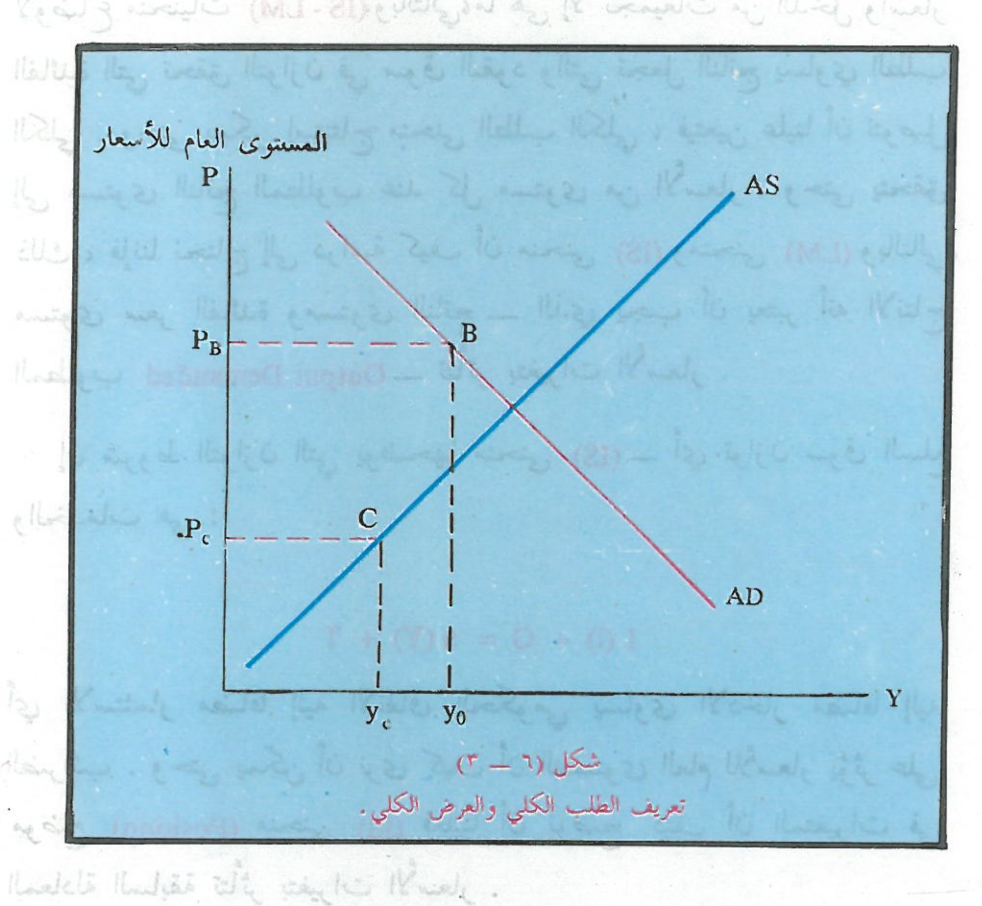
شكل (٦ — ٢)
تقاطع منحنى الطلب الكلى مع منحنى العرض الكلى
وأثر ذلك فى تحديد مقدار التغير في كل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج .

فعند أي نقطة على منحنى الطلب الكلي ــ ولتكن النقطة (B) في شكل (٦ ــ ٣) ــ فإنه عند مستوى معين للأسعار ــ وفي هذه الحالة (P_B) ــ فإن مستوى الناتج الذي يكون عنده كلا من سوق السلع والخدمات وسوق النقود في حالة توازن هو (y_B)

ونستطيع أن نعطي تفسيرا أوليا عن لماذا ينحدر منحنى الطلب الكلي إلى أسفل . لنفرض أن سوق السلع والخدمات في وضع توازن عنده مستوى ناتج (y_B) وعند مستوى عام للأسعار (P_B) . ولنفرض أن المستوى العام للأسعار قد إنخفض . فبرصيد معين من الوحدات النقدية فإن إنخفاضا في المستوى العام للأسعار إنما يترتب عليه زيادة في كمية الأرصدة الحقيقية Real Balances والزيادة في كمية الأرصدة الحقيقية ستؤدي إلى تخفيض في أسعار الفائدة، فيزيد طلب الاستثمارات وبالتالي يزيد الانفاق الكلي . وبناء على ذلك ، فإنه عندما ينخفض المستوى العام للأسعار ، فإن مستوى انفاق التوازن يزداد وبالتالي فإن منحنى الطلب الكلي ينحدر إلى أسفل .

أما منحنى العرض الكلي فهو عبارة عن تجميعات من الناتج والمستوى العام للأسعار التي تكون عندها منشآت الأعمال على استعداد ــ عند مستوى أسعار معين ــ أن تعرض كمية محددة من الناتج . فمثلا عند النقطة (C) فى شكل (٦ــ٣) ، وعند مستوى عام للأسعار (P_C) ، فإن منشآت الأعمال على استعداد لعرض كمية من الناتج مساويا لـ (y_C). وكمية الناتج التي تكون المنشآت على إستعداد لعرضها إنما تتوقف على الأسعار التي تحصل عليها مقابل منتجاتها وعلى مقدار ما تدفعه لعمالها ولعوامل الانتاج الأخرى . وعليه ، فإن منحنى العرض الكلي إنما يعكس الظروف السائدة في سوق عوامل الانتاج ــ وعلى وجه الخصوص سوق العمل ــ وكذلك الظروف

السائدة في سوق السلع والخدمات [٢].



شكل (٦ ـ ٣)
تعريف الطلب الكلي والعرض الكلي.

منحنى الطلب الكلي

استنتاج منحنى الطلب الكلى :

ونبدأ دراستنا للطلب الكلي ببيان كيف يمكن إستنتاج منحنى الطلب الكلي (AD) .أي كيف يمكن إيجاد العلاقة بين الطلب الكلي والمستوى العام

(٢) R.J. Gordon ، مرجع سابق ، ص١٥٦ .

للأسعار . أن العوامل المحددة للطلب الكلي ، ما هي إلا العوامل المحددة لأوضاع منحنيات (IS - LM). وبالتالي، ما هي إلا تجميعات من الدخل وأسعار الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود والتي تجعل الناتج يساوي الطلب الكلي . وحتى يمكن إستنتاج منحنى الطلب الكلي ، فيتعين علينا أن نتوصل إلى مستوى الناتج المطلوب عند كل مستوى من الأسعار . وحتى يتحقق ذلك ، فإننا نحتاج إلى دراسة كيف أن منحنى (IS) ومنحنى (LM) وبالتالي، مستوى سعر الفائدة ومستوى الناتج ــ الذي يجب أن يعتبر أنه الانتاج المطلوب Output Demanded ــ تتأثر بتغيرات الأسعار .

إن شروط التوازن التي يوضحها منحنى (IS) ــ أي توازن سوق السلع والخدمات هي :

$$I(i) + G = s(Y) + T$$

أي الاستثمار مضافا إليه الانفاق الحكومي يساوى الادخار مضافا إليه الضرائب . وحتى يمكن أن نرى كيف أن المستوى العام للأسعار يؤثر على موضع (Position) منحنى (IS) فعلينا أن نوضح كيف أن المتغيرات في المعادلة السابقة تتأثر بتغيرات الأسعار .

واثنين من المتغيرات في المعادلة ــ الانفاق الحكومي (G) ومستوى الضرائب (T)ــ إنما يفترض أن قيمتهما الحقيقيتين مثبتتين بواسطة الحكومة، ولذلك فإننا سنفترض دائما أنهما لن يتأثرا بتغيرات الأسعار . ومستوى الاستثمار سنفترض أيضا أنه ثابت من حيث القيمة الحقيقية . ذلك لأن سعر فائدة معين إنما يحدد القيمة الحقيقية للاستثمار ، فالتغيرات في الأسعار لا تؤثر بطريق مباشر على الاستثمار . فالتغيرات في المستوى العام للأسعار قد تؤثر بطريق غير مباشر لو أنها كانت تؤثر على سعر الفائدة ، أما بالنسبة لسعر

فائدة معين فلن يكون هناك تأثير لتغيرات الأسعار على القيمة الحقيقية للاستثمار .

وبالمثل ، فإن الادخار الحقيقي سنفترض أنه يتوقف على الدخل الحقيقي ، وهو بالتالي،لن يتأثر مباشرة بتغيرات الأسعار ، وحيث أن المتغيرات الأربعة ــ وهى شروط توازن منحنى (IS) وهى التي على أساسها تم إستنتاج هذا المنحنى ــ لن يتأثر أي منها بتغيرات الأسعار ، فإن تغيرات المستوى العام للأسعار لن تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) .

أما فيما يتعلق بمنحنى (LM) ،فإن وضع التوازن في سوق النقود يقتضي تحقيق المعادلة الآتية :

$$m = \frac{M}{P} = L(y, i)$$

شروط التوازن في سوق النقود تتطلب مساواة الرصيد الحقيقي Real Stock للنقود $(m = \frac{M}{P})$ مع طلب النقود في المعنى الحقيقي (طلب الأرصدة الحقيقية Demand of Real Money Balances) . والرصيد الحقيقي للنقود إنما يساوي الرصيد النقدي للنقود Nominal Money Stock ــ الذي يتحدد مستقلا ــ مقسوما على المستوى العام للأسعار[٣] .

ونظرية «كينز Keynes» في الطلب على النقود ، إنما ترجع طلب الأرصدة الحقيقية للنقود إلى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة ، بالرغم من أنه عند إفتراض ثبات المستوى العام للأسعار ، فلن يكون هناك حاجة للتفرقة بين التغيرات النقدية والتغيرات الحقيقية في القيم . فالأفراد يرغبون في الاحتفاظ بقدر من الأرصدة النقدية في مقابل حجم من المعاملات مقاسا بالقيمة الحقيقية حيث

---

(٣) Brown ، مرجع سابق ، ص١٠٤ .

يكون الدخل الحقيقي هو البديل للقيمة الحقيقية للمعاملات . وبالتالي، فإن التوازن في سوق النقود يتحقق عندما يكون طلب الأرصدة النقدية الحقيقية مساويا للقيمة الحقيقية لعرض الأرصدة . ويلاحظ أن عرض الأرصدة النقدية هى التي يمكن أن تحددها السلطات النقدية ولكن ليس الأرصدة النقدية الحقيقية . فإي تغيرات في المستوى العام للأسعار سوف تؤثر على الأرصدة الحقيقية للنقود ، وبالتالي تؤدي إلى انتقال منحنى (LM)[١] .

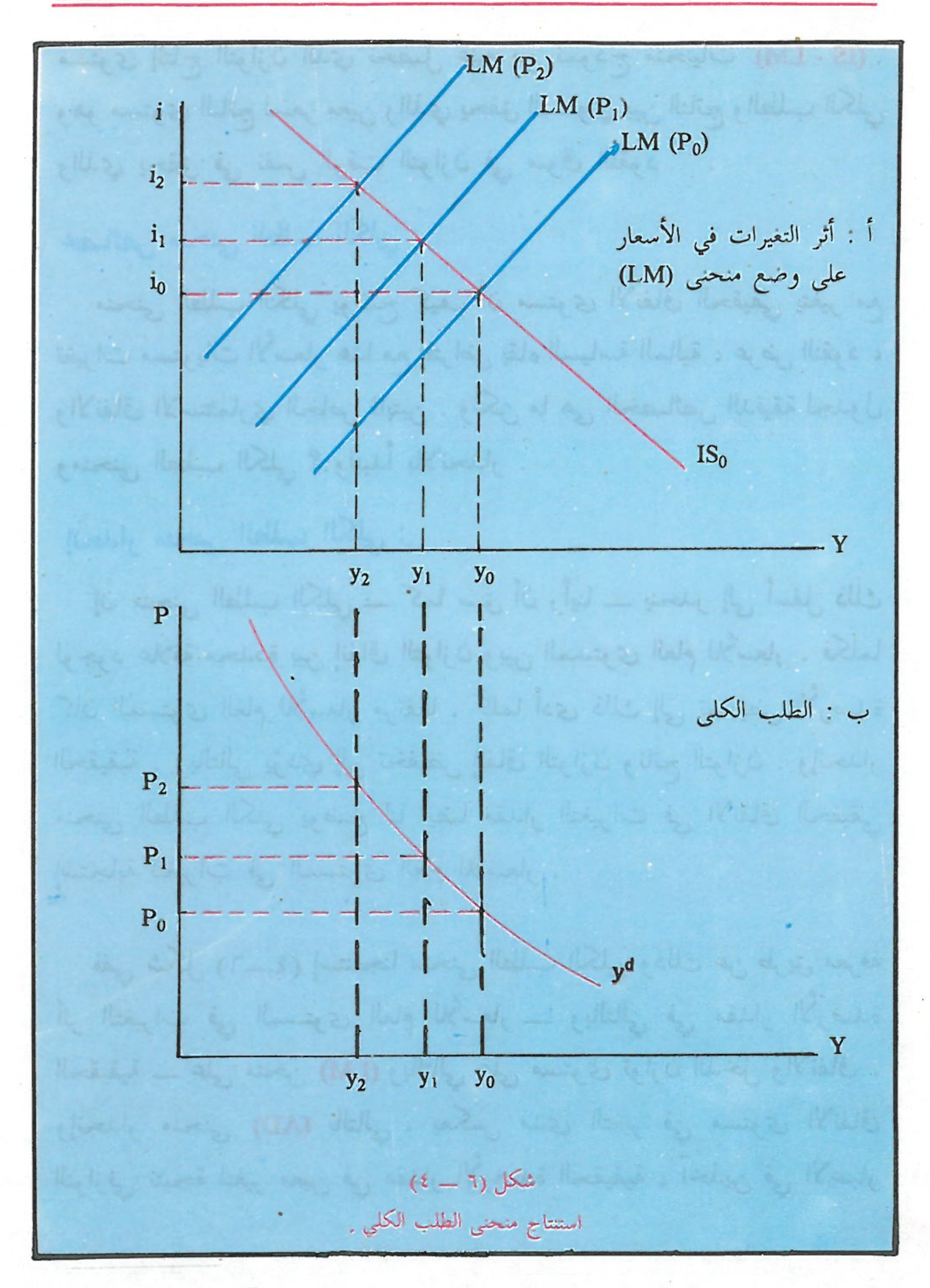
وشكل (٦ــ٤أ) يوضح أثر المستوى العام للأسعار على وضع منحنى (LM) . ويوضح الشكل ثلاث مستويات للأسعار $(P_2 > P_1 > P_0)$. ويلاحظ أننا عندما نأخذ في الاعتبار أثر زيادة السعر من (P_0) إلى (P_1) ثم إلى (P_2) فإنه عند ارتفاع السعر فإن منحنى (LM) ينتقل إلى اليسار . وأثر الإرتفاع في الأسعار كأثر الانخفاض في مقدار عرض الأرصدة النقدية ، فكلاهما يخفض مقدار الأرصدة الحقيقية للنقود $(m = \frac{M}{P})$ وينقل منحنى (LM) إلى اليسار رافعا سعر الفائدة مخفضا الاستثمارات وبالتالى، محدثا إنكماشا في الطلب الكلي[٥] .

وفي الجزء (ب) من شكل (٦ــ٤) حددنا مستوى الطلب الكلي للناتج المقابل لكل مستوى سعر من المستويات الثلاثة للأسعار . والمنحنى الذي يستنتج من ذلك والمشار إليه فى الرسم بـ (y^d) هو منحنى الطلب الكلي . فهو يوضح مستوى الناتج المطلوب عند كل سعر . وكما يتضح من استنتاج منحنى الطلب الكلي ، فإن مستوى الناتج المطلوب عند كل سعر إنما هو

---

(٤) Shapiro, E. ، مرجع سابق ، ص ص : ٢٦٣ ــ ٢٦٦ .

(٥) Gordon R,J, ، مرجع سابق ، ص ص : ١٥٧ ــ ١٥٩ .



شكل (٦ — ٤)
استنتاج منحنى الطلب الكلي .

مستوى إنتاج التوازن الذي نحصل عليه من نموذج منحنيات (IS - LM) . وهو مستوى الناتج لسعر معين والذي يحقق التساوي بين الناتج والطلب الكلي والذي يحقق في نفس الوقت التوازن في سوق النقود [٦] .

خصائص منحنى الطلب الكلي :

منحنى الطلب الكلي يوضح كيف أن مستوى الانفاق الحقيقي يتغير مع تغيرات مستويات الأسعار هذا مع إفتراض بقاء السياسة المالية ، عرض النقود ، والانفاق الاستثماري الخاص ثابتين . ولكن ما هى الخصائص الدقيقة لجدول ومنحنى الطلب الكلي ؟.ولنبدأ بالانحدار .

إنحدار منحنى الطلب الكلي :

إن منحنى الطلب الكلي ــ كما سبق أن رأينا ــ ينحدر إلى أسفل ذلك لوجود علاقة محددة بين إنفاق التوازن وبين المستوى العام للأسعار . فكلما كان المستوى العام للأسعار مرتفعا . كلما أدى ذلك إلى تخفيض الأرصدة الحقيقية . وبالتالي يؤدي إلى تخفيض إنفاق التوازن وناتج التوازن . وإنحدار منحنى الطلب الكلي يوضح لنا أيضا مقدار التغيرات في الانفاق الحقيقي إستجابة لتغيرات في المستوى العام للأسعار .

ففي شكل (٦ـــ٤) إستنتجنا منحنى الطلب الكلي وذلك عن طريق معرفة أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار ــ وبالتالي في مقدار الأرصدة الحقيقية ــ على منحن (LM) وبالتالي على مستوى توازن الدخل والانفاق . وإنحدار منحنى (AD) بالتالي ، يعكس مدى التغير في مستوى الانفاق التوازني نتيجة لتغير معين في مقدار الأرصدة الحقيقية ، آخذين في الاعتبار

---

(٦) Dornbusch ، وآخرين ، ص ص : ٢٢٨ ــ ٢٢٩ .

كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود (الأرصدة) .

وعلى أية حال ، فقد سبق لنا دراسة الآثار المترتبة على التغير في رصيد النقود على مستوى الناتج الذي يحقق التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود . ففي نموذج (IS - LM) فقد درسنا الآثار المترتبة على زيادة الرصيد النقدي لعرض النقود على مستوى توازن الناتج والدخل مع افتراض أن المستوى العام للأسعار ثابت . والتساؤل الآن هو : ما الأثر المترتب على التغير في مقدار الأرصدة الحقيقية ، نتيجة لتخفيض في الأسعار ، على مستوى توازن الدخل والناتج مع بقاء الكمية النقدية لعرض النقود ثابتة .

فى دراستنا للسياسة النقدية في نموذ (IS - LM) توصلنا إلى النتيجة التالية : إن الزيادة في مقدار الأرصدة الحقيقية للنقود تؤدي إلى زيادة أكبر في مستوى توازن الدخل والناتج وذلك كلما كانت إستجابة طلب النقود للتغيرات في سعر الفائدة إستجابة ضعيفة ، وكلما كانت حساسية الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة كبيرة . وكذلك ، فإن الزيادة في مقدار الأرصدة الحقيقية للنقود تؤدي إلى زيادة أكبر في مستوى توازن الدخل والناتج كلما كان المضاعف كبيرا وكلما كانت إستجابة طلب النقود صغيرة لتغيرات كبيرة في الدخل [٧]

ونظرا لأن إنحدار منحنى الطلب الكلي إنما يتحدد بأثر التغير فى الأرصدة الحقيقية على مستوى دخل وناتج التوازن ، فإن نفس العوامل المحددة لأثر التغير في رصيد عرض النقود على مستوى الدخل والناتج تحدد أيضا انحدار

---

(٧) Dulio, E.A. مرجع سابق ، ص ص : ١٨٤ — ١٨٧ .

منحنى الطلب الكلي . فلو أن تغيرا معينا في الأرصدة الحقيقية له أثر كبير على الانفاق التوازني ، فإن منحنى الطلب الكلي يكون مستو بدرجة كبيرة ، ذلك لأن تغيرا بسيطا فى المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تغير كبير في الانفاق التوازني . ولكن ، لو أن تغيرا في الأرصدة الحقيقية للنقود كان له أثرا ضعيفا على مستوى توازن الدخل ولانفاق ، فإن منحنى الطلب الكلي يكون له إنحدار كبير ، وفي هذه الحالة فإن تغيرات كبيرة في المستوى العام للأسعار تكون مطلوبة لاحداث تغيرات بسيطة في دخل وإنفاق التوازن .

وبناء على ذلك يمكن أن نصل إلى الخلاصة التالية :

(١) يكون منحنى الطلب الكلي أكثر استواء .

أ ــ كلما كانت استجابة طلب النقود لتغيرات سعر الفائدة ضعيفا .

ب ــ كلما كانت حساسية طلب الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة كبيرة .

(٢) يكون منحنى الطلب الكلي أكثر استواء .

أ ــ كلما كان المضاعف كبيرا .

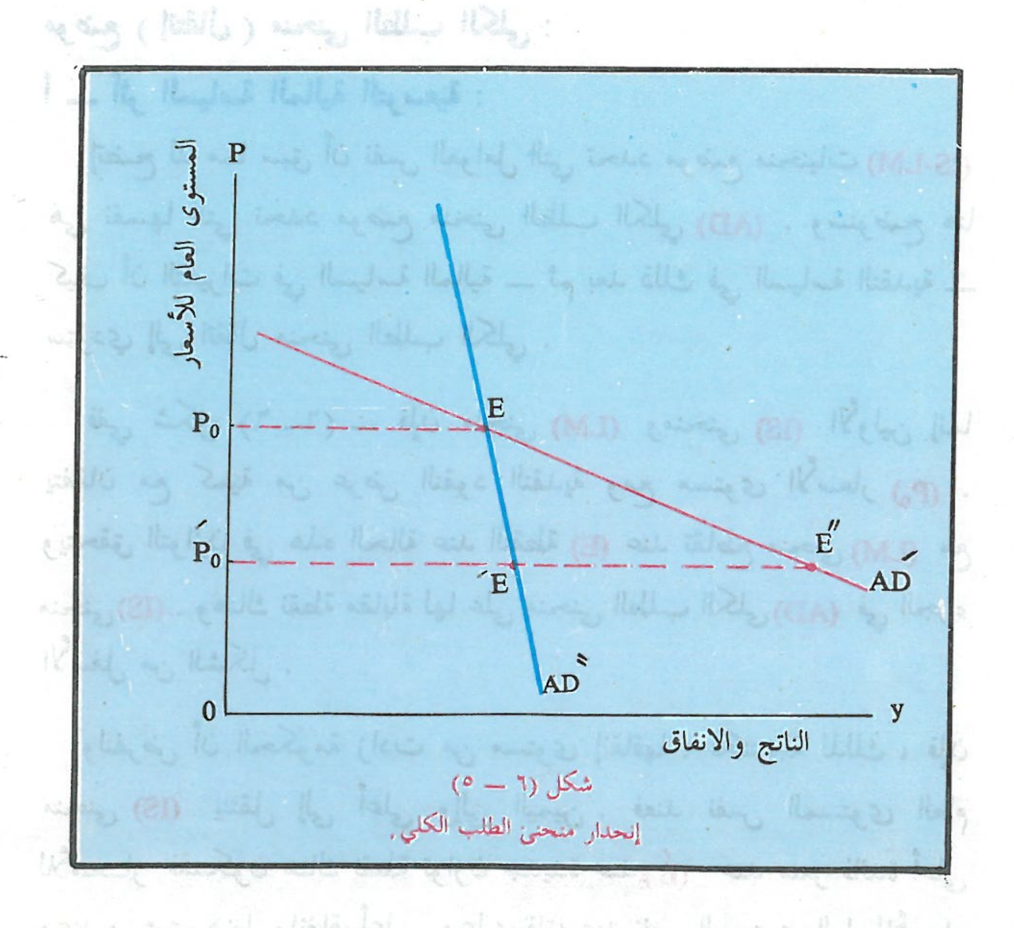
ب ــ كلما كانت استجابة طلب النقود لتغيرات الدخل كبيرة

[(k) كبيرة] .

ولتثبيت هذه المفاهيم ، فإنه من المفيد التفكير في منحنى الطلب الكلي بمفهوم الحالة الكلاسيكية المتطرفة وحالة مصيدة السيولة المتطرفة أيضا والتى درسناهما في السابق . ففي الحالة الكلاسيكية ، والتي يكون فيها طلب النقود غير مستجيب اطلاقا لتغيرات سعر الفائدة والتي يكون فيها منحنى **(LM)** رأسيا ، فإن التغيرات في الأرصدة الحقيقية للنقود يكون لها أثرا كبيرا على الدخل والانفاق . فكما هو موضح في شكل (٦ــ٥) فإن هذه الحالة تتفق مع طلب كلى مستو بدرجة كبيرة مثل **(AD′)** . وهذه الحالة تتفق مع (١أ) في الخلاصة السابقة . وبالعكس ، في حالة مصيدة السيولة ، وهى الحالة التي

يكون فيها العامة على إستعداد للاحتفاظ بأي كمية من الأرصدة الحقيقية للنقود عند سعر فائدة لا يتغير ، فإن إنخفاضا في الأسعار وزيادة في الأرصدة الحقيقية للنقود سيكون لهما تأثيرا ضعيفا للغاية على الدخل والانفاق . وتتمشى حالة مصيدة السيولة مع طلب كلي يقترب من أن يكون رأسيا ومتفقا في ذلك مع (١أ) في الخلاصة السابقة .

ومنحنى (AD) رأسيا يعني أن مستوى الانفاق المعتزم غير مستجيب لمستويات الأسعار [٨] .



شكل (٦ — ٥)

إنحدار منحنى الطلب الكلي.

---

(٨) Dornbusch وآخرين ، مرجع سابق ، ص ص : ٢٣٠ — ٢٣٢ .

فكما هو موضح في شكل (٦ـ٥) فإن تغيرا في المستوى العام للأسعار من (P_0) إلى (P'_0) كان له أثرا أصغر على منحنى الطلب الكلي $(A\ D'')$ مقارنا بالأثر الموضح على منحنى الطلب الكلي $(A\ D')$. ويتمشى المنحنى الأول مع الحالة التي تكون فيها التغيرات في الأرصدة الحقيقية لها أثرا ضعيفا على دخل التوازن وإنفاق التوازن ، بينما يتمشى المنحنى الثاني مع الحالة التي يكون فيها للتغيرات في الأرصدة الحقيقية أثرا كبيرا على دخل التوازن وإنفاق التوازن .

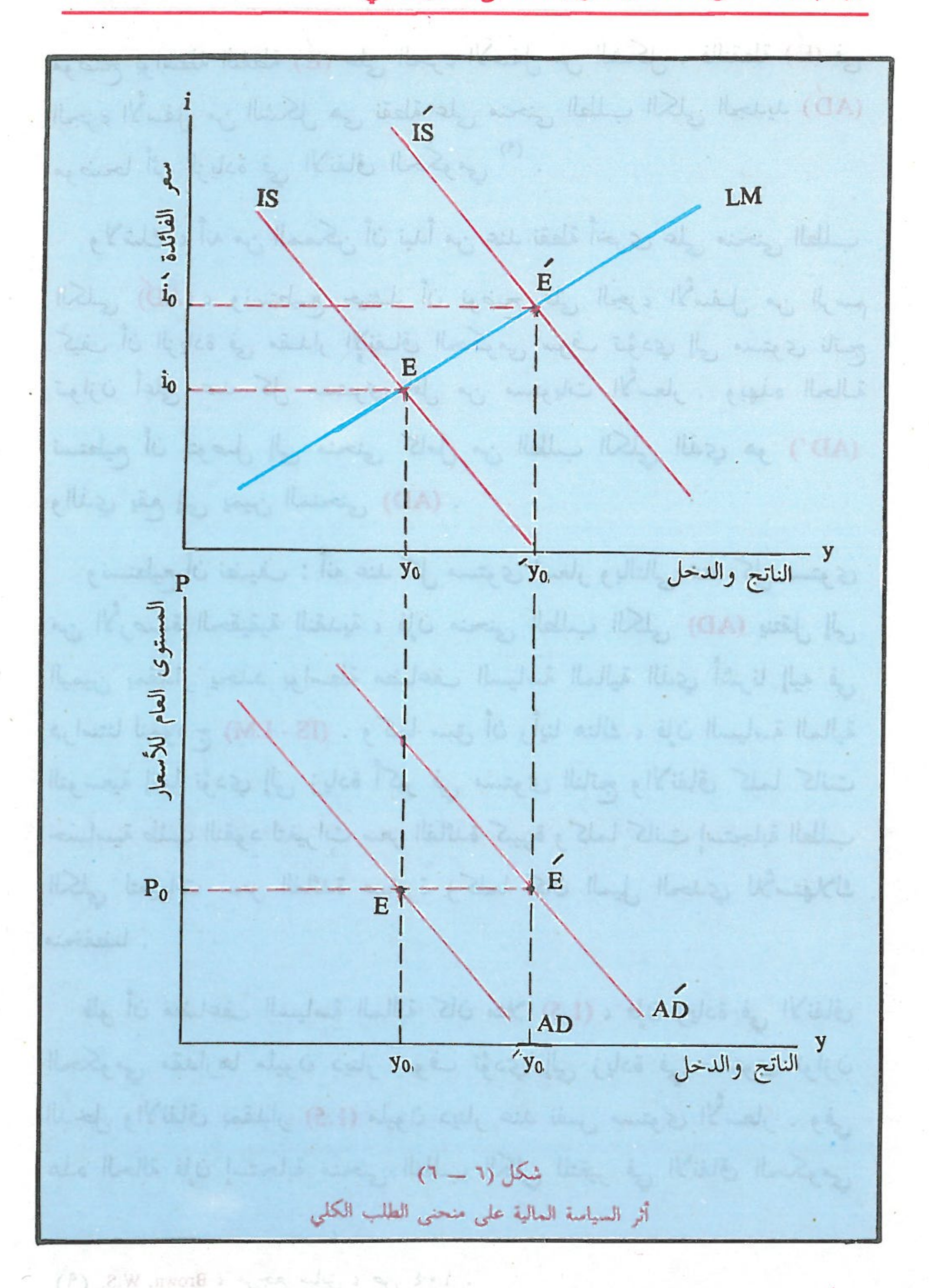
موضع (إنتقال) منحنى الطلب الكلي :

أ ــ أثر السياسة المالية التوسعية :

إتضح لنا مما سبق أن نفس العوامل التي تحدد موضع منحنيات (IS-LM) هي نفسها التي تحدد موضع منحنى الطلب الكلي (AD) . وسنوضح هنا كيف أن التغيرات في السياسة المالية ــ ثم بعد ذلك في السياسة النقدية ــ ستؤدي إلى اتقال منحنى الطلب الكلي .

ففي شكل (٦ـ٦) ــ فإن منحنى (LM) ومنحنى (IS) الأولين إنما يتفقان مع كمية من عرض النقود النقدية ومع مستوى الأسعار (P_0) . ويتحقق التوازن في هذه الحالة عند النقطة (E) عند تقاطع منحنى (LM) مع منحنى (IS).. وهناك نقطة مقابلة لها على منحنى الطلب الكلى (AD) في الجزء الأسفل من الشكل .

ولنفرض أن الحكومة زادت من مستوى إنفاقها . فكنتيجة لذلك ، فإن منحنى (IS) ينتقل إلى أعلى وإلى اليمين . فعند نفس المستوى العام للأسعـار فستكون هناك نقطة توازن جديدة عند (E') عند سعر فائدة أعلى وعند مستوى دخل وإنفاق أعلى. وعليه، فإنه عند نفس المستوى العام للأسعار الأصلي ــ (P_0) ــ فإن مستوى توازن الدخل والناتج يكون أكبر وهذا



شكل (٦ — ٦)

أثر السياسة المالية على منحنى الطلب الكلي

موضح بواسطة النقطة (É) على الجزء الأسفل من الشكل . فالنقطة (É) فى الجزء الأسفل من الشكل هى نقطة على منحنى الطلب الكلي الجديد (AD́) موضحا أثر الزيادة في الانفاق الحكومي [٩] .

ولاشك ، أنه من الممكن أن نبدأ من عند نقطة أخرى على منحنى الطلب الكلى (AD́) ، ونستطيع حينئذ أن نوضح على الجزء الأسفل من الرسم كيف أن الزيادة فى مقدار الإنفاق الحكومى سوف تؤدي إلى مستوى ناتج توازن أعلى عند كل مستوى أقل من مستويات الأسعار . وبهذه الحالة نستطيع أن نتوصل إلى منحنى كامل من الطلب الكلي الذي هو (AD′) والذي يقع إلى يمين المنحنى (AD) .

ونسنطيع أن نضيف : أنه عند كل مستوى أسعار وبالتالى عند كل مستوى من الأرصدة الحقيقية النقدية ، فإن منحنى الطلب الكلى (AD) ينتقل إلى اليمين بمقدار يحدد بواسطة مضاعف السياسة المالية الذي أشرنا إليه في دراستنا لنموذج (IS - LM) . وكما سبق أن رأينا هناك ، فإن السياسة المالية التوسعية إنما تؤدي إلى زيادة أكبر في مستوى الناتج والانفاق كلما كانت حساسية طلب النقود لتغيرات سعر الفائدة كبيرة وكلما كانت إستجابة الطلب الكلي لتغيرات سعر الفائدة صغيرة وكلما كان الميل الحدي للأستهلاك منخفضا .

فلو أن مضاعف السياسة المالية كان مثلا (1.5) ، فإن زيادة في الانفاق الحكومي مقدارها مليون دينار سوف تؤدي إلى زيادة في مستوى توازن الدخل والانفاق بمقدار (1.5) مليون دينار عند نفس مستوى الأسعار . وفي هذه الحالة فإن إستجابة منحنى الطلب الكلي للتغير في الانفاق الحكومي

---

(٩) Brown, W.S. ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

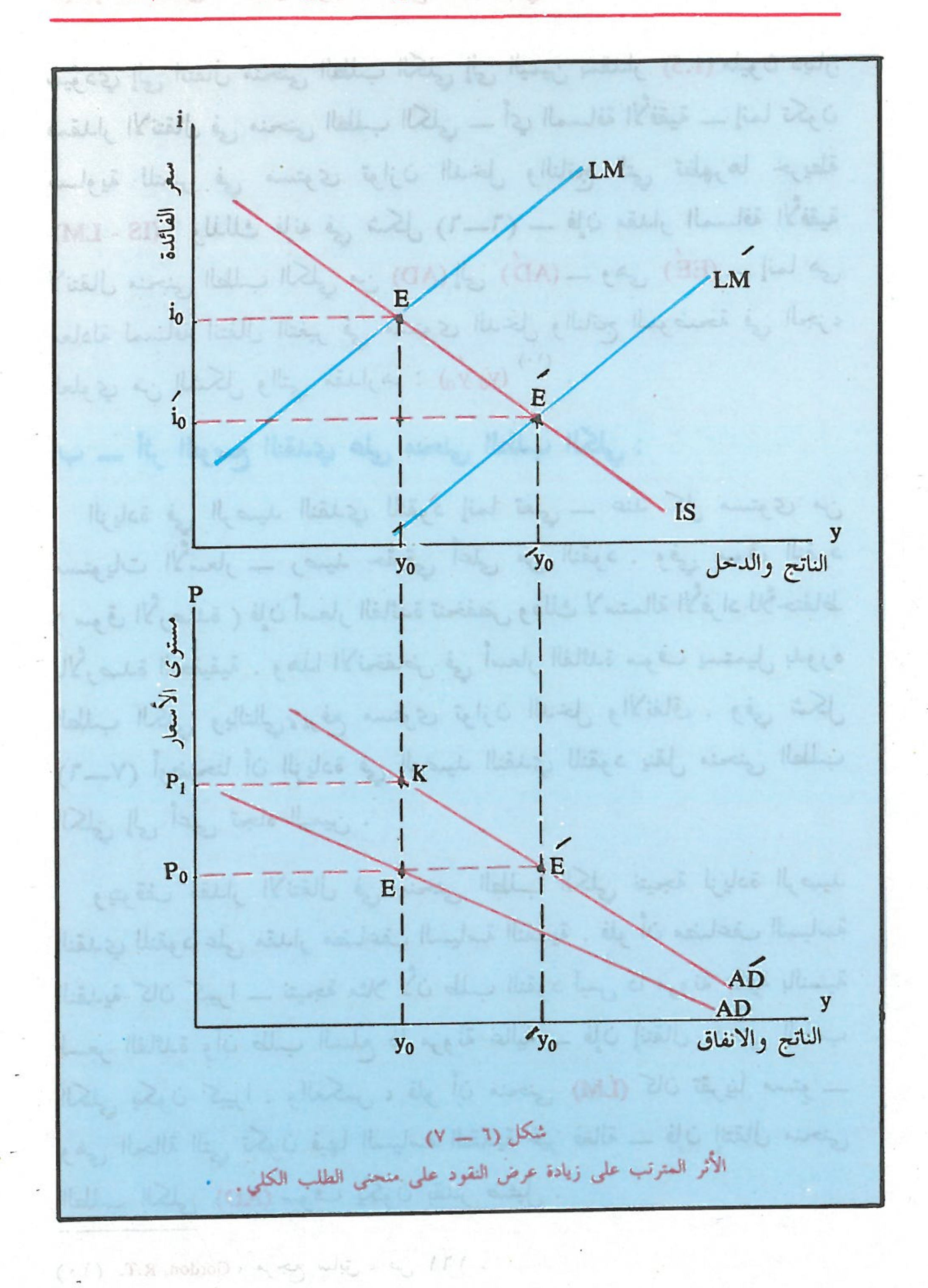
سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين بمقدار (1.5) مليون دينار. فمقدار الانتقال في منحنى الطلب الكلي ـ أي المسافة الأفقية ـ إنما تكون مساوية للتغير في مستوى توازن الدخل والناتج التي تظهرها خريطة (IS - LM). ولذلك فإنه في شكل (٦ـ٦) ـ فإن مقدار المسافة الأفقية لانتقال منحنى الطلب الكلي من (AD) إلى (AD́) ـ وهى (EÉ) ـ إنما هى معادلة لمسافة انتقال التغير في مستوى الدخل والناتج الموضحة في الجزء العلوي من الشكل والتي مقدارها : $(y_0\ \acute{y}_0)$[١٠].

ب ـ أثر التوسع النقدي على منحنى الطلب الكلي :

الزيادة في الرصيد النقدي للنقود إنما تعني ـ عند كل مستوى من مستويات الأسعار ـ رصيد حقيقي أعلى من النقود. وفي سوق النقود (سوق الأرصدة) فإن أسعار الفائدة تنخفض وذلك لاستمالة الأفراد للأحتفاظ بالأرصدة الحقيقية. وهذا الانخفاض في أسعار الفائدة سوف يستميل بدوره الطلب الكلي وبالتالي، يرفع مستوى توازن الدخل والانفاق. وفي شكل (٦ـ٧) أوضحنا أن الزيادة في الرصيد النقدي للنقود ينقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى تجاه اليمين.

ويتوقف مقدار الانتقال في منحنى الطلب الكلي نتيجة لزيادة الرصيد النقدي للنقود على مقدار مضاعف السياسة النقدية. فلو أن مضاعف السياسة النقدية كان كبيرا ـ نتيجة مثلا لأن طلب النقود ليس ذا مرونة عالية بالنسبة لسعر الفائدة وأن طلب السلع ذا مرونة عالية ـ فإن إنتقال منحنى الطلب الكلي يكون كبيرا. والعكس، فلو أن منحنى (LM) كان تقريبا مستوٍ ـ وهى الحالة التي تكون فيها السياسة النقدية غير فعالة ـ فإن إنتقال منحنى الطلب الكلي (AD) سوف يكون بقدر ضئيل.

(١٠) Gordon, R.T.، مرجع سابق، ص ١٦١.



شكل (٦ ــ ٧)

الأثر المترتب على زيادة عرض النقود على منحنى الطلب الكلي .

ويجب هنا أن نلاحظ ــ ليس فقط الانتقال الأفقي للمنحنى ــ الانتقال الرأسي للمنحنى أيضا. فكما تعلم أن الذي يهم بالنسبة لتوازن الدخل والناتج هو العرض الحقيقي للنقود (M / P) . فلو أن الزيادة النقدية في النقود قد صحبت بزيادة مساوية متناسبة في الأسعار ، فإن (M / P) لن تتغير ، وبالتالي فإن أسعار الفائدة ، والطلب الكلي ومستوى توازن الدخل والناتج سيبقى دون تغير . هذا يساعدنا في تفهم الانتقال الرأسي لمنحنى الطلب الكلي .

أن الزيادة في الرصيد النقدي للنقود يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى تماما بنفس نسبة الزيادة النقدية في النقود . وعليه فلو أننا بدأنا من النقطة (E) في الجزء الأسفل من شكل (٦ــ٧) ، وحدثت زيادة في (M) بمقدار (١٠٪) ، فإن الانفاق الحقيقي لن يتغير وذلك فقط لو أن المستوى العام للأسعار قد إرتفع بمقدار (١٠٪) ، وبالتالي يترك الأرصدة الحقيقية دون تغير ، وعليه فإن الطلب الكلي سوف ينتقل إلى أعلى بمقدار (١٠٪) . ويلاحظ في الجزء الأسفل من شكل (٦ــ٧) أن نسبة إرتفاع الأسعار من (P_0) عند النقطة (E) إلى (P_1) عند النقطة (K) إنما هى مساوية تماما لنسبة الزيادة في الأرصدة النقدية للنقود والتي أدت إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي من (AD) إلى (AD′) . ولذلك فإن مقدار الأرصدة الحقيقية للنقود عند كل من (K) و (E) تكون واحدة . وحيث أن مقدار الأرصدة الحقيقية عند كل من النقطة (K) والنقطة (E) واحدة فيجب، أن يكون مستوى الدخل والانفاق عند (E) هو نفسه مستوى الدخل والانفاق عند (K) ــ ولذلك فإن النقطة (K) وقعت إلى أعلى مباشرة للنقطة (E) . هذا بالاضافة إلى أن النقطة (K) تبعد رأسيا عند النقطة (E) بحيث أن نسبة الزيادة في الأسعار من (P_0) إلى (P_1) تكون مساوية تماما لنسبة الزيادة في الأرصدة النقدية للنقود . هذا ويلاحظ أيضا أن النقطة (K) على نفس المستوى الرأسي مع النقطة (E) في

الجزء العلوي من شكل (٦ــ٧)،ذلك لأنه نظرا لأنه لما كان مقدار الأرصدة الحقيقية واحدة عند كل من (E) و (K) في الجزء الأسفل من شكل (٦ــ٧) ، فإن أسعار الفائدة تكون عندهما أيضا واحدة [١١].

منحنى العرض الكلي :

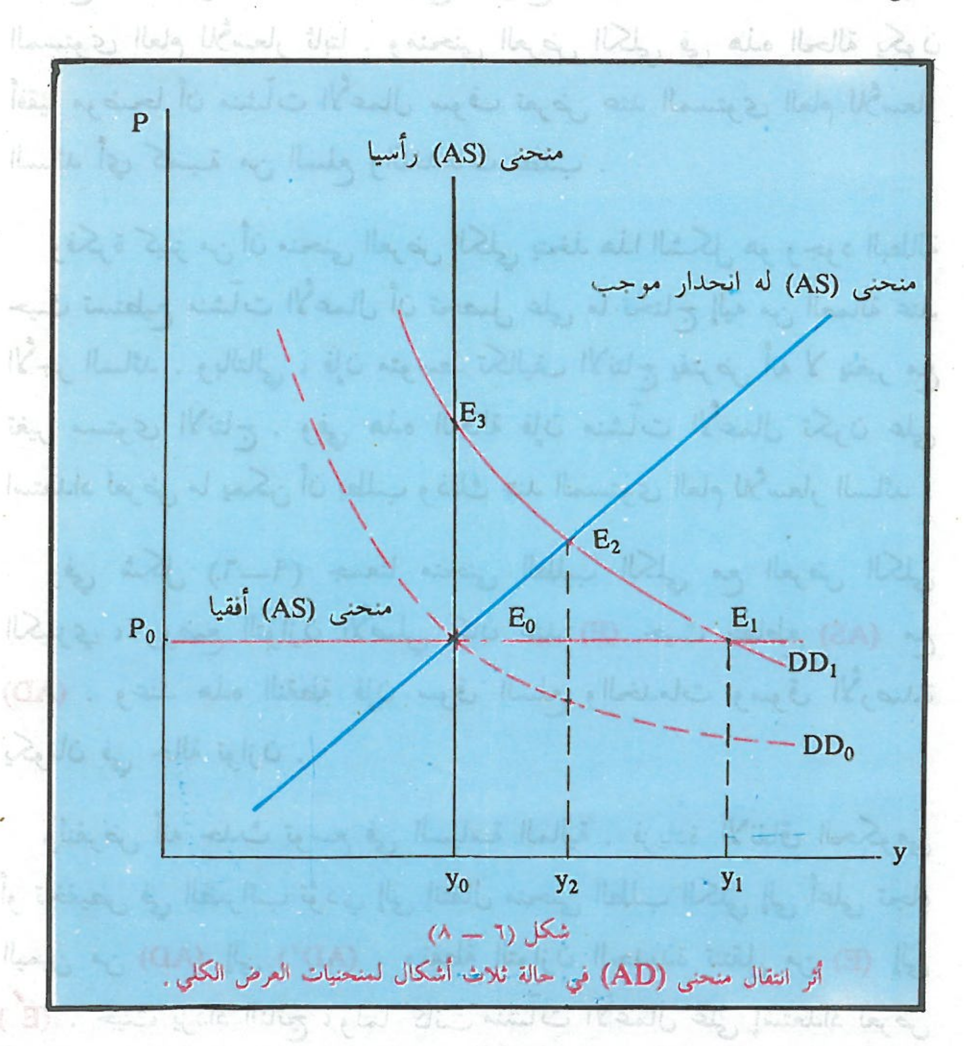
منحنى العرض الكلي يوضح مقدار الإنتاج الذي تكون منشآت الأعمال على إستعداد لإنتاجه عند المستويات المختلفة للأسعار . ومثل هذا المنحنى بالنسبة لمنشأت الأعمال قد يتخذ عدة أشكال ، وأثر إنتقال منحنى الطلب الكلي إنما يتوقف على الشكل الذى يتخذه منحنى العرض الكلي . وشكل (٦ــ٨) يوضح ثلاثة منحنيات عرض كلى كل واحد منها مبني على فروض معينة . فهناك الحالتين الخاصتين الذي يكون في أحدهما منحنى العرض الكلي أفقيا . وفي هذه الحالة فإن إنتقال منحنى الطلب الكلي من (DD_0) إلى (DD_1) ــ كما هو موضح فى شكل (٦ــ٨) ــ سينقل وضع التوازن من (E_0) إلى (E_1) . وفي هذه الحالة فإن مستوى الناتج والدخل سيزداد ولكن المستوى العام للأسعار سيظل ثابتا . أما الحالة الخاصة الأخرى فهى الحالة التي يكون فيها منحنى العرض الكلي منحنى رأسي ، وفي هذه الحالة فإن انتقال منحنى الطلب الكلي سوف ينقل وضع التوازن من (E_0) إلى (E_3) ــ حيث يظل مستوى الدخل والناتج ثابتا ولكن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع . أما الحالة الثالثة فهى الحالة التي يكون فيها منحنى العرض الكلي منحنى صاعد ، وفي هذه الحالة فإن إنتقال منحنى الطلب الكلي سوف ينقل وضع التوازن من (E_0) إلى (E_2) . وفي هذه الحالة ، سيكون هناك زيادة

---

(١١) Goroon, R.J. ، مرجع سابق ، ص ص : ١٥٩ ــ ١٦٠.

في مستوى الناتج والدخل وكذلك في المستوى العام للأسعار (١٢).

وسنناقش فيما يلي الثلاث أوضاع لمنحنيات العرض موضحين الفروض التي يقوم عليها كل منحنى والآثار المترتبة على شكل منحنى العرض الكلي في كل حالة (١٣).



شكل (٦ — ٨)

أثر انتقال منحنى (AD) في حالة ثلاث أشكال لمنحنيات العرض الكلي.

---

(١٢) W.S. Brown ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

(١٣) Gordon, R,J. ، مرجع سابق ، ص ص : ١٦٢ — ١٦٣ .

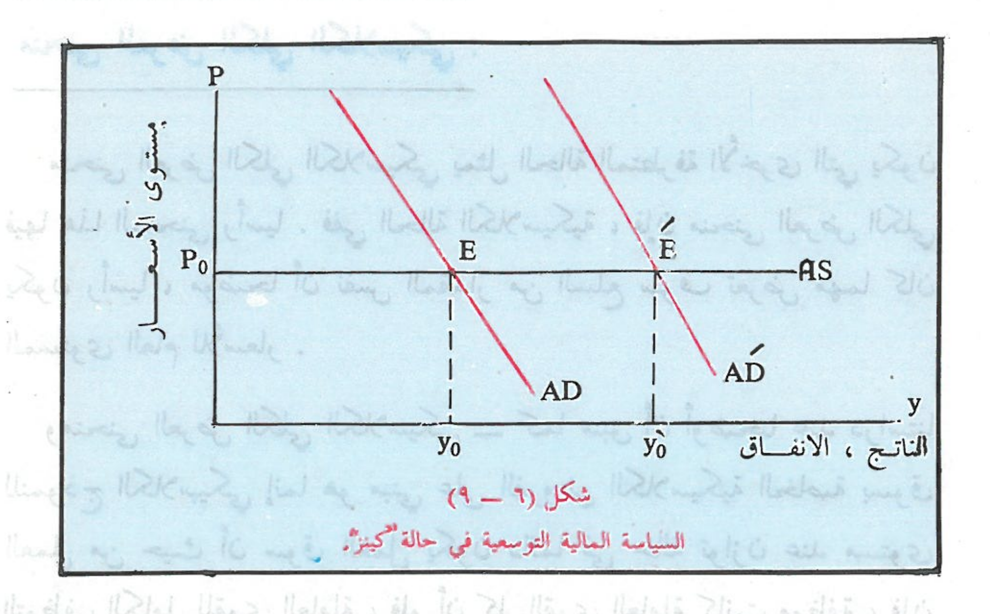
منحنى العرض الكلي في حالة ثبات المستوى العام للأسعار :

تطلق بعض المراجع على هذه الحالة "حالة كينز" Keynesian Case ــ وإن كان في الحقيقة ــ هذه حالة "كينز" في وقت الكساد . وتتفق هذه الحالة مع نموذج « الدخل ــ الانفاق » ومع نموذج (IS - LM) حيث كان فيهما المستوى العام للأسعار ثابتا . ومنحنى العرض الكلي في هذه الحالة يكون أفقيا موضحا أن منشآت الأعمال سوف تعرض عند المستوى العام للأسعار السائد أي كميـة من السلع والخدمات تطلب .

وفكرة كينز من أن منحنى العرض الكلي يتخذ هذا الشكل هو وجود البطالة حيث تستطيع منشآت الأعمال أن تحصل على ما تحتاج إليه من العمالة عند الأجر السائد . وبالتالي ، فإن متوسط تكاليف الانتاج يفترض أنه لا يتغير مع تغير مستوى الانتاج . وفي هذه الحالة فإن منشآت الأعمال تكون على استعداد لعرض ما يمكن أن يطلب وذلك عند المستوى العام للأسعار السائد .

وفي شكل (٦ــ٩) جمعنا منحنى الطلب الكلي مع العرض الكلي الكينزي ، ووضع التوازن الأصلي كان عند (E) حيث يتقاطع (AS) مع (AD) . وعند هذه النقطة فإن سوق السلع والخدمات وسوق الأرصدة يكونان في حالة توازن .

ولنفرض أنه حدث توسع في السياسة المالية . فزيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض في الضرائب تؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى تجاه اليمين من (AD) إلى (AD′) . ونقطة التوازن الجديدة تنتقل من (E) إلى (E′) . حيث يزداد الناتج ، ولما كانت منشآت الأعمال على إستعداد لعرض أي كمية من الناتج عند نفس المستوى العام للأسعار (P_0) ، فلن يكون هناك تأثير على الأسعار . والتأثير الوحيد نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي ــ كما هو موضح في شكل (٦ ــ ٩) ــ هو زيادة الناتج والتوظف .



شكل (٦ ـــ ٩)

السياسة المالية التوسعية في حالة "كينز"

وبالاضافة إلى ذلك ـــ كما نعلم من دراستنا لنموذج **(IS - LM)** والذي يكون في خلفية منحنى الطلب الكلي ـــ فإن السياسة المالية التوسعية سوف تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة . ونظرا لأن أسعار الفائدة ستزداد ، فإن أثر التوسع في السياسة المالية هو زيادة الناتج بمقدار أقل مما يقترحه مضاعف "كينز" في نموذجه المبسط .

وبالمثل ، فإن القارىء يستطيع أن يوضح في حالة "كينز" ـــ أن الزيادة في مقدار المعروض من الرصيد النقدي للنقود ، ستؤدي إلى التوسع في مستوى توازن الدخل والناتج . ومع منحنى **(AS)** أفقي ، فإنه ـــ مرة ثانية ـــ لن يكون هناك أثر على الأسعار . ومقدار التوسع في الناتج إنما يتوقف على مضاعف السياسة النقدية والذي يحدد مقدار الانتقال الأفقي في منحنى **(AD)**

وعليه ، فكما كنا نتوقع ، فإن خلاصة آثار التغير في السياسات في حالة منحنى عرض كينز إنما هى مماثلة لتلك في حالة نموذج **(IS - LM)** .

منحنى العرض الكلي الكلاسيكي :

منحنى العرض الكلي الكلاسيكي يمثل الحالة المتطرفة الأخرى التي يكون فيها هذا المنحنى رأسيا . ففي الحالة الكلاسيكية ، فإن منحنى العرض الكلي يكون رأسيا ، موضحا أن نفس المقدار من السلع سوف تعرض مهما كان المستوى العام للأسعار .

ومنحنى العرض الكلي الكلاسيكي ــ كما سبق أن أوضحنا عند دراستنا للنموذج الكلاسيكي إنما هو مبني على الفروض الكلاسيكية الخاصة بسوق العمل من حيث أن سوق العمل يكون دائما في حالة توازن عند مستوى التوظف الكامل للقوى العاملة ، فلو أن كل القوى العاملة كانت موظفة ، فإن الناتج لا يمكن زيادته عن المستوى السائد حتى لو أن المستوى العام للأسعار قد إرتفع . فليس هناك قوى عاملة إضافية لانتاج أي ناتج أكثر . وعليه ، فإن منحنى العرض الكلي يكون رأسيا عند مستوى من الناتج الذي يتحقق معه توظيف كل القوى العاملة .

ويقوم منحنى العرض الكلاسيكي الرأسي على فرض أن سوق العمل يكون دائما في حالة توازن ، ذلك لأن الأجور تتواءم بسرعة محققة التوازن . فمثلا ، لنفرض أن الاقتصاد القومي في حالة توازن وإنتقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين . ففي مثل هذه الحالة ، فإنه عند مستوى الأسعار السائد فإن كمية السلع المطلوبة ستزداد . وستحاول منشآت الأعمال الحصول على عمالة إضافية . وستقوم كل منشأة بعرض أجور أعلى إذا لزم الأمر في محاولة لتوظيف عمال إضافيين . ولكن لا يوجد عمال إضافيين في الاقتصاد القومى . وبالتالى ، فإن المنشآت لن تستطيع الحصول على عمال إضافين . وبدلا من ذلك ، فإن المنافسة بين المنشآت لمحاولة الحصول على عمال إضافيين

ستؤدى إلى رفع الأجور . ونظرا لارتفاع الأجور ، فإن الأسعار التي ستتقاضاها المنشآت لانتاجها سوف ترتفع أيضا ، ولكن الناتج لن يتغير .

والفرق بين منحنى العرض الكلاسيكي ومنحنى عرض "كينز" ، هو أن منحنى العرض الكلاسيكي مبني على الاعتقاد بأن سوق العمل يعمل بسلاسة محققا دائما التوظيف الكامل للقوى العاملة ومرونة الأجور إنما هى الميكانيكية التي من خلالها يتحقق التوظف الكامل . بينما منحنى العرض الكلي في حالة "كينز" إنما مبني على فرض أن الأجور لا تتغير كثيرا أو لا تتغير أبدا عندما يكون هناك بطالة ، وعليه فإن البطالة ممكن أن تستمر لبعض الوقت .

السياسة المالية في الحالة الكلاسيكية :

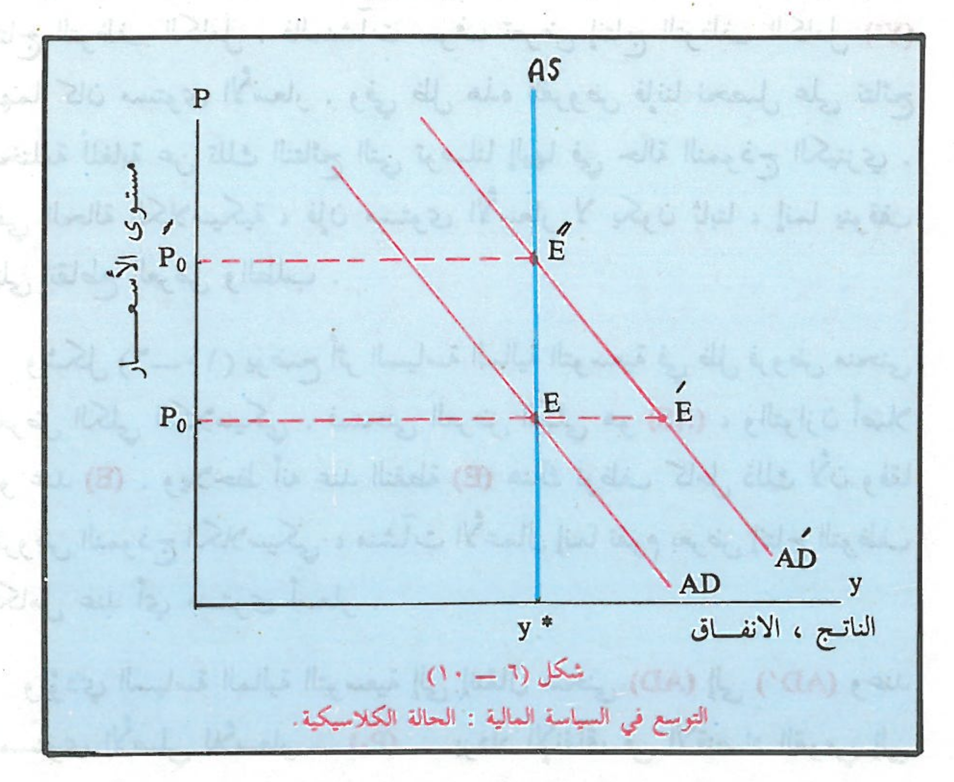
فى الحالة الكلاسيكية فإن منحنى العرض الكلي يكون رأسيا عند مستوى إنتاج التوظف الكامل . فالمنشآت سوف تعرض إنتاج التوظف الكامل **(Y*)** مهما كان مستوى الأسعار . وفي ظل هذه الفروض فإننا نحصل على نتائج مختلفة للغاية عن تلك النتائج التي توصلنا إليها في حالة النموذج الكينزي . ففي الحالة الكلاسيكية ، فإن مستوى الأسعار لا يكون ثابتا ، إنما يتوقف على تقاطع العرض والطلب .

وشكل (٦ــ١٠) يوضح أثر السياسة المالية التوسعية في ظل فروض منحنى العرض الكلي الكلاسيكي . فمنحنى العرض الكلي هو **(AS)** ، والتوازن أصلا هو عند **(E)** . ويلاحظ أنه عند النقطة **(E)** هناك توظف كامل ذلك لأن وفقا لفروض النموذج الكلاسيكي ، منشآت الأعمال إنما تقوم بعرض إنتاج التوظف الكامل عند أي مستوى أسعار .

وتؤدي السياسة المالية التوسعية إلى إنتقال منحنى **(AD)** إلى **(AD′)** وعند المستوى الأصلي للأسعار ــ **(P_0)** ــ يزداد الإنفاق فى الاقتصاد القومي إلى

(E′) . وعند مستوى الأسعار (P_0) ، فإن طلب السلع قد زاد ، ولكن منشآت الأعمال لا تجد عمالا إضافيين لتوظيفهم وذلك لانتاج قدر أكبر من الناتج . وبالتالي ، فلا يستطيع الانتاج المعروض أن يستجيب للزيادة في الطلب ، وفي سعي منشآت الأعمال للحصول على عمالا إضافيين ، فإن الأجور سترتفع ، ويرتفع معها تكاليف الانتاج ومن ثم فإن رجال الأعمال يعمدون إلى رفع أسعار منتجاتهم . والخلاصة ، إن زيادة الطلب على السلع تؤدى فقط إلى ارتفاع في الأسعار ولن تؤدى إلى أي زيادة في الناتج .

والزيادة في الأسعار ستؤدي إلى تخفيض في الأرصدة الحقيقية للنقود ، وإلى زيادة في أسعار الفائدة وتخفيض في الأنفاق . وينقل الاقتصاد القومي منحنى الطلب الكلي (AD) إلى أعلى حتى ترتفع الأسعار بالقدر الكافي وتنخفض الأصول الحقيقية بالقدر الكافي لترفع أسعار الفائدة وتخفض الانفاق



شكل (٦ ــ ١٠)

التوسع في السياسة المالية : الحالة الكلاسيكية .

إلى المستوى الذي يتفق مع إنتاج التوظف الكامل . وهذا هو الوضع عند (P'_0) . وعند النقطة (E'') ، فإن الطلب الكلي ، عند مستوى الانفاق الحكومي الأعلى يكون ــ مرة ثانية ــ مساويا للعرض الكلي[١٤] .

أثر المزاحمة :

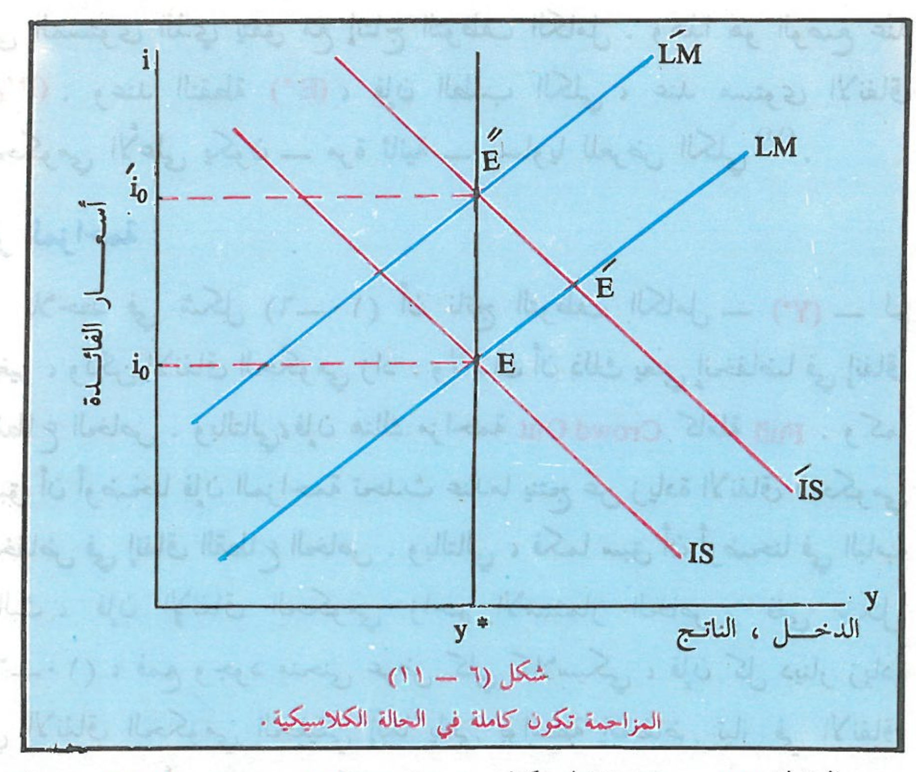
يلاحظ في شكل (٦ــ١٠) أن ناتج التوظف الكامل ــ (Y^*) ــ لم يتغير ، ولكن الانفاق الحكومي زاد . ولاشك أن ذلك يعني إنخفاضا في إنفاق القطاع الخاص . وبالتالي،فإن هناك مزاحمة Crowd Out كاملة Full . وكما سبق أن أوضحنا فإن المزاحمة تحدث عندما ينتج عن زيادة الانفاق الحكومي إنخفاض في إنفاق القطاع الخاص . وبالتالي ، فكما سبق أن أوضحنا في الباب الثالث ، فإن الإنفاق الحكومي زاحم الاستثمار الخاص. ففي شكل (٦ــ١٠) ، فمع وجود منحنى عرض كلي كلاسيكي ، فإن كل دينار زيادة في الانفاق الحكومي الحقيقي إنما يلغى بواسطة إنخفاض تيار في الانفاق الخاص بحيث أن المزاحمة تكون كاملة . وبالتالى، **فإننا** نتوصل إلى النتيجة **الهامة التالية** ، التي في الحقيقة سبق أن توصلنا إليها عند دراسة النموذج الكلاسيكي ،:

«فى الحالة الكلاسيكية ، فإن الزيادة في الانفاق الحكومي الحقيقي ستؤدى إلى مزاحمة تامة أو كاملة». وفيما يلى نوضح الميكانيكية التي من خلالها تحدث المزاحمة .

شكل (٦ــ١١) يوضح خريطة (IS - LM) حيث الخط (y^*) إنما يوضح مستوى إنتاج التوظف الكامل . والتوازن الأصلي إنما يتحقق في هذا الشكل

---

(١٤) Dornbush ، وآخرين ، ص ص : ٢٣١ ــ ٢٣٨ .



شكل (٦ — ١١)

المزاحمة تكون كاملة في الحالة الكلاسيكية .

عند النقطة (E) حيث يتقاطع كل من منحنى (IS) ومنحنى (LM) عند النقطة (E) وعند مستوى التوظف الكامل (y^*) وسعر الفائدة (i_0) ، ويعني ذلك أن كل من سوق الأرصدة وسوق السلع والخدمات في حالة توازن . والسياسة المالية التوسعية سوف تؤدي إلى إنتقال منحنى (IS) إلى منحنى (IS′) . فعند نفس مستوى الأسعار ، بافتراض أن منشآت الأعمال تستطيع مواجهة الزيادة في الطلب الكلي عن طريق التوسع في الانتاج ، فإن الوضع ينتقل إلى النقطة (E′) . ولكن مثل هذا لا يمكن أن يتحقق فى ظل الفروض الكلاسيكية لمنحنى العرض الكلي . ففي مواجهة الزيادة في الطلب — مع عدم إمكان زيادة الناتج — فإن منشآت الأعمال ستواجه فائض الطلب عن طريق رفع الأسعار وليس زيادة الناتج . وإرتفاع الأسعار ، بدوره سيؤدي إلى تخفيض في مقدار الأرصدة الحقيقية لعرض النقود . مما يترتب عليه إنتقال منحنى

(LM) إلى المنحنى (´LM) . والأسعار سوف تستمر في الزيادة إلى أن يختفي فائض الطلب . ويستمر منحنى (LM) في الانتقال إلى أن يصل إلى المنحنى (´LM) ونصل إلى وضع توازن جديد عند (˝E) .

وعند (˝E) فإن سوق السلع لا يوجد فيه فائض طلب ـــ فهو في حالة توازن عند مستوى إنتاج التوظف الكامل . أما سعر الفائدة فقد إرتفع مقارنًا بوضع التوازن عند (E) ، وهذا الارتفاع في سعر الفائدة قد أدى إلى تخفيض الانفاق الخاص وذلك حتى يفسح المجال أمام الزيادة في المشتريات الحكومية . والناتج والدخل لم يتغيرا فهما كما كانا عند (E) . ويلاحظ أن سوق النقود أيضا في حالة توازن . فإرتفاع سعر الفائدة خفض الطلب على الأرصدة الحقيقية متفقا في ذلك مع الانخفاض في رصيد النقود الحقيقي .

ويلاحظ من دراستنا لنموذج (IS - LM) أن المزاحمة تكون كاملة أيضا عندما يكون منحنى (LM) رأسيا . وفي هذه الحالة ، فإن أثر المزاحمة يكون لأن طلب النقود غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة . وفي هذا العرض ، فإن المزاحمة تحدث بسبب أن العرض الكلي يحد من الناتج الكلي . وباختصار فإن أثر المزاحمة في نموذج (IS - LM) هو ظاهرة طلب أما أثر المزاحمة في هذا الفصل فهو ظاهرة عرض .

وفي جدول (٦ــ١) فإننا نلخص أثر السياسة المالية التوسعية في كل من حالة «كينز» والحالة الكلاسيكية . وفي كل حالة نوضح ما الذي يحدث : للناتج ، سعر الفائدة ، والمستوى العام للأسعار .

يوضح الجدول الوضع في النموذجين السابق عرضهما ، ففي حالة واحدة تتم المواءمة من خلال تغير الناتج . وهاذين النموذجين هما حالتين متطرفتين ، فنحن نتوقع ـــ في أغلب الأحوال ـــ أن المواءمة تحدث من خلال كلا من

جدول (٦ – ١)

أثر السياسة المالية التوسعية

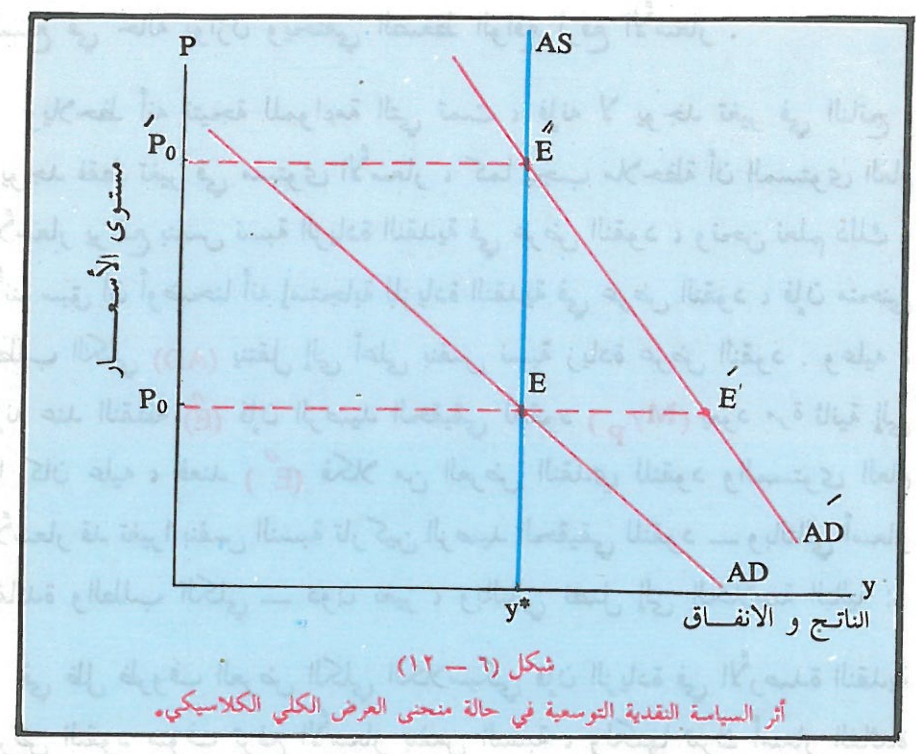
العرض الكلي	الناتج	سعر الفائدة	الأسعار
حالة «كينز»	+	+	0
الحالة الكلاسيكية.	0	+	+

الناتج والأسعار . وفي الحقيقة فإن حالة «كينز» تقترب من حالة الزمن القصير بينما الحالة الكلاسيكية تقترب من حالة الزمن الطويل بعد أن تتم جميع المواءمات .

السياسة النقدية التوسعية في النموذج الكلاسيكي :

لقد رأينا أثر السياسة النقدية التوسعية في حالة منحنى عرض "كينز" ، فمع ثبات الأسعار ، فإن الزيادة في الرصيد النقدي لعرض النقود سيؤدي إلى زيادة في الرصيد الحقيقي لعرض النقود ، وسيترتب على ذلك إنخفاض في سعر فائدة التوازن وسيزداد الناتج . والآن سنوضح أثر السياسة النقدية التوسعية في الحالة التي يكون فيها منحنى العرض الكلي رأسيا .

وشكل (٦–١٢) يوضح أثر التوسع في الرصيد النقدي لعرض النقود في ظل منحنى العرض الكلاسيكي . ويوضح هذا الشكل أن وضع التوازن كان أصلا عند (E) حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي (AD) مع منحنى العرض الكلي (AS) ويتحقق ذلك عند مستوى إنتاج التوظف الكامل (Y^*)، وحيث مستوى الأسعار السائد هو (P_0) . ولنفرض أن السياسة النقدية التوسعية أدت إلى زيادة الرصيد النقدي لعرض النقود فسيترتب على ذلك إنتقال منحنى الطلب الكلي (AD) إلى أعلى تجاه اليمين ليصل إلى (AD′) . فلو أن الأسعار كانت ثابتة فإن الاقتصاد القومي سينتقل إلى نقطة التوازن (E′) وهذا هو



شكل (٦ — ١٢)

أثر السياسة النقدية التوسعية في حالة منحنى العرض الكلي الكلاسيكي.

وضع التوازن في حالة كينز حيث يوجد بطالة ، ولكن مع فروض الحالة الكلاسيكية فإن الناتج يكون في حالة عرض ثابت .

والزيادة في الطلب الكلي إنما تؤدي إلى فائض في الطلب على السلع ، والمنشآت التي تحاول التوسع عن طريق تأجير عمال جدد سوف ترفع الأجور وتزداد تكاليفها . وإستجابة لفائض الطلب فإن الأسعار سوف ترتفع وتخفض بالتالي الرصيد الحقيقي لعرض النقود إلى المستوى الذي كان عليه أصلا . وحقيقة الأمر ، فإن الأسعار سوف تستمر فى الأرتفاع إلى أن يتلاشى فائض طلب السلع . ويعني ذلك أن مستوى الأسعار سيستمر في الارتفاع إلى أن نصل إلى النقطة (E″) ، حيث يقطع منحنى العرض الكلي الرأسي (AS) منحنى الطلب الكلي الجديد (AD′) . وفقط عندما يصبح الطلب الكلى مساويا لعرض كلى التوظف الكامل ، فإن فائض الطلب يختفي ويصبح سوق

السلع في حالة توازن ويختفي الضغط الواقع لرفع الأسعار .

ويلاحظ أنه نتيجة للمواءمة التي تمت ، فإنه لا يوجد تغير في الناتج ، ويوجد فقط تغير في مستوى الأسعار ، كما يجب ملاحظة أن المستوى العام للأسعار يرتفع بنفس نسبة الزيادة النقدية في عرض النقود ، ونحن نعلم ذلك ، لأننا سبق أن أوضحنا أنه إستجابة للزيادة النقدية في عرض النقود ، فإن منحنى الطلب الكلي (AD) ينتقل إلى أعلى بنفس نسبة زيادة عرض النقود . وعليه ، فإنه عند النقطة (E'') فإن الرصيد الحقيقي للنقود (M/P) يعود مرة ثانية إلى ما كان عليه ، فعند (E'') فكلا من العرض النقدي للنقود والمستوى العام للأسعار قد تغيرا بنفس النسبة تاركين الرصيد الحقيقي للنقود ــ وبالتالي أسعار الفائدة والطلب الكلي ــ دون تغير ، وبالتالي نصل إلى الخلاصة التالية :

في ظل ظروف العرض الكلي الكلاسيكي فإن الزيادة في الأرصدة النقدية لعرض النقود سوف ترفع الأسعار بنفس النسبة ، ولكنها تترك أسعار الفائدة والناتج الحقيقي دون تغيير .

وفى جدول (٦ ــ ٢) فإننا نلخص أثر الزيادة في الرصيد النقدي لعرض النقود في ظل كل من حالة « كينز » والحالة الكلاسيكية لمنحنى العرض الكلي . ونوضح في هذا الجدول الأثر على كل من الناتج ، المستوى العام للأسعار ،

جدول (٦ ــ ٢)

الآثار المترتبة على التوسع في مقدار الأرصدة النقدية لعرض النقود .

العرض الكلي	الناتج	سعر الفائدة	الأسعار	الأرصدة الحقيقية
حالة "كينز"	+	−	0	+
الحالة الكلاسيكية	0	0	+	0

وأسعار الفائدة ، وبالإضافة إلى ذلك فإننا نوضح الأثر على مقدار الأرصدة الحقيقية لعرض النقود (M/p) .

ويوضح الجدول الحقيقة الخاصة بأنه في ظل ظروف العرض الكلي الكلاسيكي ، فلا يوجد أي من المتغيرات الحقيقية : مثل الناتج ، أسعار الفائدة ، والأرصدة الحقيقية تتأثر بالتغير في الرصيد النقدي للنقود ، فقط يحدث تغيرا في المستوى العام للأسعار .

نظرية الكمية وحياد النقود :

من عرضنا السابق لمنحنى العرض الكلي الكلاسيكي ولنموذج (IS - LM) يتضح أننا إذا جمعنا النموذجين معا ــ فإننا نستطيع أن نخلص من ذلك إلى أن مستوى توازن الناتج يتحقق عند مستوى التوظف الكامل في ظل فروض مرونة الأسعار والأجور. وأن لا السياسة النقدية ولا السياسة المالية تؤثر على الناتج ، فالسياسة المالية تؤثر على أسعار الفائدة ومكونات الانفاق بين الانفاق الحكومي وانفاق القطاع الخاص ، وبين الاستهلاك والاستثمار ، وأن السياسة النقدية تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار .

وهذه النتائج التي توصلنا إليها من دراستنا فيما يتعلق بأثر السياسة النقدية على الناتج إنما تتفق مع نظرية كمية النقود ، فنظرية كمية النقود في صورتها الأولية إنما تؤكد على أن المستوى العام للأسعار إنما هو متناسب مع رصيد عرض النقود . فمثلا ، في حالة العرض الكلي الكلاسيكي ، فإن الزيادة في كمية عرض النقود يترتب عليها ــ في حالة التوازن ــ زيادة متناسبة في المستوى العام للأسعار ويبقى مستوى الناتج وأسعار الفائدة والأرصدة الحقيقية لعرض النقود كلها ثابتة ، ويعني ذلك أن النقود محايدة Neutral

فالنقود يقال أنها محايدة عندما تؤثر التغيرات في رصيد عرض النقود فقط

على المستوى العام للأسعار دون أن تحدث أي تغيير في المتغيرات الحقيقية : الناتج وأسعار الفائدة . ويظهر جدول (٦ــ٢) ـــ في الصف الثاني من الجدول ـــ أن النقود محايدة ذلك لأن إستجابة للتغير في رصيد عرض النقود ، فإن المستوى العام للأسعار هو الذي يتغير بينما يبقى الناتج وأسعار الفائدة والأرصدة الحقيقية دون تغير .

وقد رأينا مسبقا أن منحنى العرض الكلي الكلاسيكي له إستخدامات قوية وهامة وهى أن السياسة المالية لا تستطيع التأثير على الناتج . وبالتالي فإن حياد النقود له إستخدامات هامة وقوية في السياسات . فمثلا ، لو أن النقود كانت محايدة ، فإن ذلك يعني أن هناك طريقة سهلة لتخفيض معدل التضخم لو رغبنا في ذلك ، فكل ما علينا أن نفعله هو تخفيض المعدل الذي يتزايد به نمو رصيد النقود .

وفي الحياة العملية ، فإنه من الصعب جدا تخفيض معدل التضخم دون أن يؤدي ذلك إلى ركود . ففي الولايات المتحدة ، فإن تخفيض معدل نمو رصيد النقود خلال الفترة (١٩٧٩ـــ١٩٨٣) أدى أولا إلى حدوث بطالة ، وفقط مؤخرا أدى إلى تخفيض التضخم وهذا ما حدث في ركود (١٩٨٢). ويعني ذلك أن النقود ليست محايدة . فالتغيرات في كمية النقود لها آثار حقيقية ، فالسياسة النقدية تؤثر على الناتج . ونخلص من ذلك أن العرض الكلي لا يمكن أن يكون رأسيا في الزمن القصير ، وسوف نوضح فيما بعد لماذا يكون منحنى العرض الكلي في الزمن القصير مستويا ، بينما عبر الزمن الطويل فإنه يقترب من أن يكون رأسيا .

نظرية الكمية الحديثة : النقديون :

إن نظرية كمية النقود المحايدة تؤكد على أن المستوى العام للأسعار يكون متناسبا مع كمية النقود ، إلا أن القليل من الاقتصاديين يؤمنون بنظرية

الكمية في صورتها الجامدة . فالقليل من الاقتصاديين يؤمنون بأن المستوى العام للأسعار يلتزم بأن يكون متناسبا مع كمية النقود ، وأن النقود هى العامل الوحيد الذي يؤثر على المستوى العام للأسعار . بل أن مؤيدي نظرية الكمية يرون أن عرض النقود ــ في الواقع ــ هو العامل الوحيد الأكثر أهمية الذي يسبب التضخم .

فبينما يؤكد Irving Fisher ــ واضع نظرية الكمية ــ على أن التغيرات في كمية النقود وحدها هى التي تؤثر على المستوى العام للأسعار ، فإن Milton Friedman ــ حامل لواء نظرية كمية النقود في صورتها الجديدة ومن أوائل أنصار أهمية النقود ــ يرى أن عوامل أخرى من الممكن أن تؤثر على المستوى العام للأسعار ولكن هذه العوامل الأخرى تأتي أهميتها في المرتبة الثانية بعد كمية النقود .

ويعتبر Friedman قائد المفكرين لذلك الفريق المؤثر من الاقتصاديين الذي يطلق عليهم النقديون Monetarists . وهذا الفريق من الاقتصاديين يؤكد على دور النقود وعلى السياسة النقدية في تأثيرها على سلوك الناتج والأسعار . ويدخل ضمن قادة النقديين Professor Karl Brunner و Robert Barro من جامعة Rochester . وكذلك Allen Meltzer و William Poole و Anna Schwartz و Michael Parkin من جامعة Western Ontario وغيرهم .

ويختلف أتباع نظرية كمية النقود الحديثة عن كمية النقود في صورتها الجامدة في عدم اعتقادهم بأن منحنى العرض الكلي إنما يكون رأسيا في الزمن القصير . ويرى النقديون ــ مثل Friedman ــ أن التخفيض في رصيد عرض النقود في الحياة الواقعية يخفض أولا مستوى الناتج وفقط مؤخرا يؤثر على الأسعار .

وعليه ، فإن Friedman ونقديين آخرين يقومون بعمل تفرقة هامة بين الآثار المترتبة على التغير في كمية النقود في الزمن القصير وفي الزمن الطويل . ويرى أنه في الزمن الطويل فإن النقود تكون تقريبا محايدة ، فالتغيرات في رصيد النقود ــ بعد أن تكون قد أدت دورها في الاقتصاد القومي ــ ليس لها آثار حقيقية على الاقتصاد القومي ويقتصر أثرها على المستوى العام للأسعار . فنظرة نظرية كمية النقود لحياد النقود في الزمن الطويل ليست نظرة من ناحية الامكانية النظرية وإنما هى وصف معقول لما يحدث في الحياة الواقعية . ولكن ، يرى النقديون أنه في الزمن القصير فإن التغيرات في رصيد عرض النقود إنما تكون لها آثار حقيقية هامة [١٥] .

اختلاف أوجه النظر فيما يتعلق بنظرية العرض الكلي :

إن نظرية العرض الكلي هى من أكثر الموضوعات جدالا وعدم إتفاق بين الاقتصاديين ، فمن وجهة النظر المنطقية والبساطة ، فإن النظرية الكلاسيكية في العرض الكلي ــ من حيث أن سوق العمل في حالة توازن باستمرار والناتج هو دائما عند مستوى التوظف الكامل ــ غير مقبولة ومرفوضة . فلو أن الناتج كان عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل فإن هناك بعض العمال الذين يرغبون في العمل ولكنهم لا يجدوا وظائف . ولاشك ، أنهم يستطيعوا الحصول على وظائف لو أنهم كانوا على إستعداد للعمل عند أجر حقيقي أقل من الأجر السائد .

وعلى أية حالة ، فإن الحقائق لا تؤيد نظرية العرض الكلاسيكية :

(١٥) سنأتى إلى تفصيل ذلك عند دراستنا للنقديين في الكتاب الثاني.

* فالناتج ليس دائما عند مستوى التوظف الكامل . ومعدل البطالة يختلف ، وفي بعض الأحيان يكون مرتفعا للغاية ، ويصبح هناك عدد كبير من العمال الذين يرغبون في العمل ولكنهم لا يجدوا وظائف . وعليه ، فإن مقدار عرض العمال يزيد عن مقدار الطلب .
* هذا بالاضافة إلى أنه إذا كان الناتج دائما عند مستوى التوظف الكامل ، فإن التغيرات في رصيد عرض النقود تؤثر فقط على الأسعار وليس على الناتج . فالنقود تكون محايدة . وعلى أية حال ، فإن السياسات النقدية في واقع الحياة ــ لا تظهر على أنها محايدة . فالانخفاض في معدل نمو رصيد عرض النقود ــ مثلا . عندما تحاول الحكومة تخفيض التضخم ــ يكاد دائما يسبب ركودا . كما أن الزيادة فى معدل نمو رصيد عرض النقود إنما تسبب غالبا زيادة سريعة في الناتج الحقيقي .

ولاشك أن الحقائق أكثر تأييدا لمنحنى العرض الكلي الكينزي عنها لوجهة النظر الكلاسيكية . والزيادة في الطلب الكلي المترتبة على سياسة مالية توسعية أو سياسة نقدية توسعية إنما تؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي أكثر من زيادة الأسعار في الزمن القصير .

وعلى أية حال ، فإن فرض أن الأسعار ثابتة كلية ــ وهو الفرض الذي يقوم عليه منحنى العرض الكينزي ــ يثير بعض المضايقات . فعندما تكون الأسعار ثابتة ويصبح السوق في غير حالة توازن ، فإن الأفراد يمكنهم الاستفادة من تغيرات الأسعار . فالعمال المتعطلون يكونوا على إستعداد للعمل بأجر أقل من الأجر الذي يحصل عليه الموظفون الخاليون . وأرباب الأعمال يكونوا سعداء لتوظيف العمال عند أجور أقل . فلماذا لا يتفاوض أرباب العمال والعمال ويتفقوا على أجر أقل ويتخلصوا من البطالة ؟.وبعبارة أخرى لماذا لا يتحرك سوق العمل نحو التوازن بسرعة ؟.

والمشكلة التي تواجه نظرية العرض الكلي هو أن المنطق والنظرية الجزئية المبسطة تقودنا إلى الاعتقاد بأننا يجب أن نكون في مجتمع كلاسيكي ، ولكن الحياة الواقعية لا تظهر على أنها كلاسيكية ، والتحدي أمام الاقتصاد الكلي هو أن نصف واقع الحياة .

وهناك ثلاثة تفسيرات رئيسية توضح جمود الأسعار والأجور في الزمن القصير ، أي عدم حياد النقود في الزمن القصير والتغير فى معدلات البطالة التي تسود في عالمنا الحقيقي.

وهذه التفسيرات الرئيسية هى :

أولا : التفسيرات الكينزية الحديثة Modern Keynesian Approaches :

أن الطريقة الكينزية الأصلية قائمة على أساس إفتراض أن الأجور ثابتة . أما النظريات الكينزية الحديثة فترى أن مستويات الأجور والأسعار بطيئة التغير وليست ثابتة . كما ينظر إلى منحنى العرض الكلي على أساس أنه يقترب من أن يكون مستو في الزمن القصير وقريب من أن يكون رأسيا في الزمن الطويل . وقد وجه الاهتمام أساسا للأجور وخطوات مواءمتها وذلك لايضاح أن المواءمة لا تتم فورا أو على الأقل لا تتم بسرعة .

العقود Contracts :

وترى النظريات الكينزية الحديثة أن الأجور بطيئة التغير ذلك لأنها تكون محددة بواسطة عقود طويلة الأجل . وقد تكون هذه العقود ظاهرة وواضحة كتلك العقود التي تتم بمعرفة النقابات . كما أنها قد تكون ضمنية أي عبارة عن اتفاق غير مكتوب بين المنشأة وموظفيها والتي تقضي بأن الأجور سوف تبقى ثابتة لفترة سنة على الأقل دون أن تخفض .

فلو أن الأجور (والأسعار) كانت تتعدل في أوقات مختلفة بواسطة منشآت مختلفة وصناعات مختلفة ، فإن متوسط الأجر للاقتصاد القومي ككل

والمستوى العام للأسعار يتواءم فقط ببطء للتغيرات في السياسة أو لتغيرات أخرى . والسبب في ذلك أن متوسط الأجر إنما يحسب من عدد كبير من الأجور كما أن المستوى العام للأسعار يحسب من عدد كبير من الأسعار وفقط جزء صغير من هذه الأعداد الكبيرة يتم مواءمتها في وقت واحد .

التنظيم Coordination :

ويمكن إرجاع عدم حياد النقود لصعوبة ترتيب أو تنظيم تغيرات الأجور والأسعار وذلك عندما لا تتم مواءمة الأسعار والأجور في وقت واحد . فعند تغيير الكمية المعروضة من النقود ، فإن المدى الذي يقوم فيه الشخص بتعديل أسعاره أو أجوره إنما يتوقف على أي مدى قام الآخرين بتعديل أسعارهم . فلو أن كل فرد غير أسعاره بنفس نسبة تغير الكمية المعروضة من النقود . فإن المنشأة الأخيرة سوف تقوم بنفس الشيء . فلو أن عددا محدودا من الأفراد أو لا أحد على الأطلاق قام بمواءمة أسعاره فإن المنشأة التي قامت برفع أسعارها بنفس نسبة تغير الكمية المعروضة من النقود سوف تفقد عملائها لأن أسعار هذه المنشأة أصبحت خارجة عن الأسعار السائدة . ونظرا لأن المنشآت في أي إقتصاد قومي لا تستطيع أن تجتمع معا وتقوم بتنظيم هذه العملية ، فإن كل منشأة سوف تقوم برفع أسعارها ببطيء ــ وذلك عندما تشعر بآثار الزيادة في الكمية المعروضة من النقود وذلك من خلال زيادة الطلب على منتجاتها عند الأسعار السائدة .

أجور الكفاءة Efficiency Wages :

أحد أسانيد نظرية العرض الكينزية هى « نظرية أجور الكفاءة » التي تركز على الأجور كوسيلة للحث على العمل Motivating Labor . فمقدار الجهد المبذول بواسطة العاملين في أداء عمل ما إنما يتوقف على مقدار تميز الأجر المدفوع مقارنا بالأعمال البديلة . فقد تعمد بعض المنشآت إلى دفع أجور

أعلى من الأجر السائد في السوق وذلك حتى تضمن أن يبذل العاملون قصار جهدهم خوفا من أن يفقدوا هذه الوظائف المميزة . وبنفس المفهوم فإن المنشآت قد تتردد في تخفيض أجور عامليها لما قد يكون لذلك من آثار على معنوياتهم وبالتالي على الانتاج . وهذه النظرية لا توضح لماذا يكون تغير متوسط الأجر بطيئا ولكنها تساعد في إيضاح وجود بطالة .

وهذه ليست النماذج الحديثة الوحيدة التي توضح منحنى العرض الكلي الكينزي وذلك من خلال أن سوق العمل ليس باستمرار لا يوجد به فائض . فموضوع العرض الكلي إنما هو من المجالات الخصبة لاجراء البحوث والدراسات .

ثانيا : المعلومات غير الكاملة :

The Imperfect Information - Market Pearing Approach :

وإيضاح بديل لآثار تغيرات الكمية المعروضة من النقود على الناتج الحقيقي يمكن إرجاعها إلى طريقة التوازن وفقا للتوقعات الرشيدة **Rational Expectation Equilibrium** . وهذه الطريقة ــ والتي سنتناولها بشرح أعمق في أبواب تالية ــ إنما تفترض أن الأسواق تكون في حالة توازن حتى في الزمن القصير ، ولكن الأفراد ليس لديهم معلومات كاملة عن الاقتصاد القومي .

وفرض تكرر ذكره في هذه الطريقة ؛ هو أن الأفراد ليس لديهم معلومات عن المستوى العام للأسعار ولكنهم يعلمون الأسعار المطلقة التي يشترون بها ويبيعون بها . فمثلا في لحظة معينة ، يعلم العامل أن الأجر السائد هو (٤) دينار في الساعة ولكنه لا يعلم جميع الأسعار السائدة في الاقتصاد القومي وبالتالي لا يعلم المستوى العام للأسعار . وعليه فإنه لا يعلم أجره الحقيقي . ولما كان الأجر الحقيقي ، وليس الأجر النقدي ، هو المحدد لعدد الساعات

التي تكون مطلوبة ، فإن العامل عليه بطريقة ما أن يحسب المستوى العام للأسعار .

بناء على هذه الفروض من الممكن أن نوضح لماذا التغير في رصيد عرض النقود يؤثر على الناتج الحقيقي. ولنفرض أن رصيد عرض النقود قد زاد زيادة غير متوقعة ، وبدأ يؤثر على الطلب على العمال وعلى الطلب على السلع رافعا مستوى الأسعار والأجور . فكل منشأة وكل عامل يعلم السعر الذي تباع به السلع أو العمل . وعلى أية حال ، فإن العمال والمنشآت لا يعلمون بحقيقة أن المستوى العام للأسعار قد إرتفع. فالكل يعتقد أن الزيادة في الأسعار المطلقة التي يمكن أن يبيع عندها هى على الأقل جزئيا زيادة في الأسعار النسبية التي يبيع عندها . ويعتقد العمال أن الأجور الحقيقية قد إرتفعت وبالتالي، يرغبون في العمل ساعات أكثر . ونظرا لأن سوق العمل دائما يكون في حالة توازن فإنهم يستطيعون العمل أكثر . وعليه ، فإنه سيترتب على ذلك زيادة في مقدار ساعات العمل وزيادة في الناتج ، ذلك لأن العمال يعتقدون أن أجورهم الحقيقية قد ارتفعت .

ولا شك أن العمال كانوا مخطئين . ففي حقيقة الأمر ، فإن أجورهم الحقيقية لم ترتفع . ولو أنهم علموا هذه الحقيقة ، لما كانوا عملوا ساعات أكثر ، ولكانت الأسعار قد إرتفعت بنسبة زيادة الكمية المعروضة من النقود ولكانت النقود محايدة . ولكن حقيقة الأمر أن العمال ليس لديهم المعلومات الكاملة ، وكنتيجة لذلك ، فإن الزيادة في رصيد عرض النقود لم تكن محايدة .

وطريقة المعلومات غير الكاملة ــ والسوق المتوازنة لا تقوم على أساس أن الأفراد يقعون في أخطاء غبية أثناء اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بعدد ساعات عملهم أوكمية إنتاجهم ، ولكن الأفراد يبذلون جهدهم في تفهم الأوضاع التي

يجدوا أنفسهم فيها ولكن تنقصهم المعلومات الكاملة لاتخاذ القرارات السليمة .

البحث Search :

وطريقة البيانات غير الكاملة ــ والسوق المتوازنة يمكن أن تستخدم لشرح حدوث البطالة . فلنفرض أن العمال الذين يصبحوا عاطلين يبحثوا عن وظائف ، فهم يظلوا عاطلين حتى يجدوا الوظائف المناسبة عند الأجر الحقيقي المناسب ، وهؤلاء العمال لا يعلمون بالضبط المستوى العام للأسعار . ولنفرض أن عرض النقود قد زاد وأن المستوى العام للأسعار قد إرتفع ــ أقل من نسبة الزيادة في النقود ــ وتقوم المنشآت برفع الأجور التي تكون على إستعداد لدفعها .

والعمال لا يشعرون بأن المستوى العام للأسعار قد إرتفع . فهم يجدوا الأجور قد إرتفعت فيعتقدون أن الأجور الحقيقية أعلى فيقبلوا هذه الوظائف . فيحدث إنخفاض في معدل البطالة نتيجة لزيادة رصيد عرض النقود . والذي قد يبدو كأنه أثر كبير فيما يتعلق بأثر زيادة عرض النقود على البطالة يمكن بدلا من ذلك شرحه بواسطة البيانات غير الكاملة : فالأجور الحقيقية أقل مما يعتقد العمال أنها وذلك عند قبولهم للوظائف .

ثالثا : الدورات الاقتصادية الحقيقية ودور النقود :

Real Business Cycles and the Role of Money

وطريقة ثالثة ــ نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية ــ تبدأ من وجهة نظر السوق المتوازنة مفترضة أن الأسواق دائما في حالة توازن . وأحد الخصائص المميزة لهذه النظرية هى أن التغير في رصيد عرض النقود لا يلعب دورا خطيرا في الدورات الاقتصادية . وتعترف نظرية الدورات الاقتصادية بأن الناتج يتذبذب عبر الزمن ، ولكنها ترى أن هذه التقلبات إنما هى نتيجة لهزات

حقيقية تجتاح الاقتصاد القومي .

وهذه الهزات الحقيقية إنما يفترض أنها تنتج من جانب العرض في الاقتصاد القومي . فالتغيرات في الطقس ، وفي أسعار البترول أو وسيلة جديدة في الانتاج إنما تؤثر على مستوى الناتج . وفي جانب الطلب فإن التغيرات في الانفاق الحكومي من الممكن أيضا أن تؤثر على مستوى الناتج ، ولكن نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية بالتعريف لا تعطي أي دور لأثر التغيرات في كمية رصيد عرض النقود كمسبب للتغيرات في الناتج .

وعلى العكس ، فإن هذه النظرية ترى أن رصيد عرض النقود يوائم نفسه للتغيرات في الناتج ، فالتغيرات في الناتج إنما هى التي تسبب تغيرات في كمية عرض النقود بدلا من العكس . وتفسير ذلك ، هو أنه عند زيادة مستوى الناتج فإن الأفراد يطلبوا أرصدة حقيقية أكثر وبالتالي، فإن البنوك تعمد إلى خلق قدر أكبر من النقود .

□ □ □



منحنى العرض الكلى الكينزى الحديث .



الفصل الثاني :

منحنى العرض الكلي الكينزي الحديث

يعتبر هذا الباب إستكمالا لنموذج الطلب الكلي والعرض الكلي . فقد عرضنا في الباب السابق العرض الكلي وفقا للنموذج الكلاسيكي ، كما عرضنا العرض الكلي الكينزي في صورته المبالغ فيها والتي يكون فيها ذا مرونة لا نهائية وحيث تكون الأسعار ثابته . ولاشك أن القارىء لاحظ أن نظرية العرض الكلي الكلاسيكية لا تتفق مع النظام الكينزي إذ أنها تقضي بالغاء الدور الذي يقوم به الطلب الكلي في تحديد مستوى الناتج والذي هو جوهر النظرية الكينزية . ولذلك فإن الكينزيين المحدثين توصلوا إلى منحنى عرض كلي مستمد من فروض النظرية الكينزية وذلك بغرض تقديم نظرية جديدة لجانب العرض لتكون بمثابة هجوم على فروض النظرية الكلاسيكية .

وهذا هو موضوع هذا الباب ، حيث نعرض لكيفية إستنتاج منحنى العرض الكلي في ظل فرض مرونة الأسعار وثبات الأجور النقدية . ثم إستنتاج منحنى العرض الكلي في حالة مرونة الأسعار ومرونة الأجور . ونعقد مقارنة بين المنحنيين المستنتجين وفقا للفرضين السابقين ثم نعرض لأثر السياسات في كلا الحالتين من شكل منحنى العرض . ونختتم هذا الباب بالكلام على العوامل المؤدية لانتقال منحنى العرض الكلي ثم أسباب هزات العرض الكلي وسياسات الطلب الكلى . ونتبع ذلك بعقد مقارنة بين النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزى بوجه عام . ثم نختتم هذا ــ بعد أن يكون لدينا الخلفيه الكافيه عن منحنى العرض فى الزمن القصير وفقا للنماذج المختلفه ــ بعرض لاستنتاج

منحنى العرض الكلى فى الزمن الطويل . ويشمل خاتمه هذا الفصل أيضا تقييما لنموذج العرض الكلى والطلب الكلى ــ (AD / AS) ـ لإيضاح إساءة إستخدام هذا النموذج .

العرض الكلي في حالة مرونة الأسعار وثبات الأجور النقدية :

كان إعتقاد "كينز" أن الأجور النقدية ليست مرنه بالقدر الكافي في الزمن القصير بحيث يمكن أن تحقق التوظف الكامل . وفي النموذج الكلاسيكي فإن كل من طلب العمل وعرض العمل داله في الأجور الحقيقية ــ وكما سبق أن إتضح لنا فإن تقاطع طلب العمل مع عرض العمل يحدد مستوى الأجر الحقيقي ، ومستوى التوظف . والمساومه في الأجور إنما تتم في الأجور النقدية . وفرض هام في النظرية الكلاسيكية أن الأجور النقدية تامة المرونة . فالمواءمة في الأجور النقدية لازمة لتحقيق تساوى طلب وعرض العمل عند مستوى التوظف الكامل .

وسنفترض هنا أنه بينما الأسعار مرنه فإن الأجور النقدية سنفترض أنها ثابته . والغرض من هذا التحليل إيضاح أنه في ظل النظام الكينزى ــ فإن جمود الأجور سوف يسفر عنه حدوث بطالة . فلو أن الأجور كانت جامدة ، فسيتبع ذلك أيضا أن كل من السياسة النقدية والسياسة المالية سيكون لهما تأثيرهما على الناتج والتوظف. وبالتالى، فإنه في ظل فرض جمود الأجور فإن الطلب الكلي سيلعب دورا في تحديد مستوى الناتج . وتحليل « مرونة الأسعار ــ جمود الأجور » يكون بمثابة مقدمه لتفهم النموذج التالي الذي سنفترض فيه أن الأجور النقدية ، والأسعار تتغير .

إن إهتمام كينز كان بجمود الأجور نحو الإنخفاض ــ أى فشل الأجور

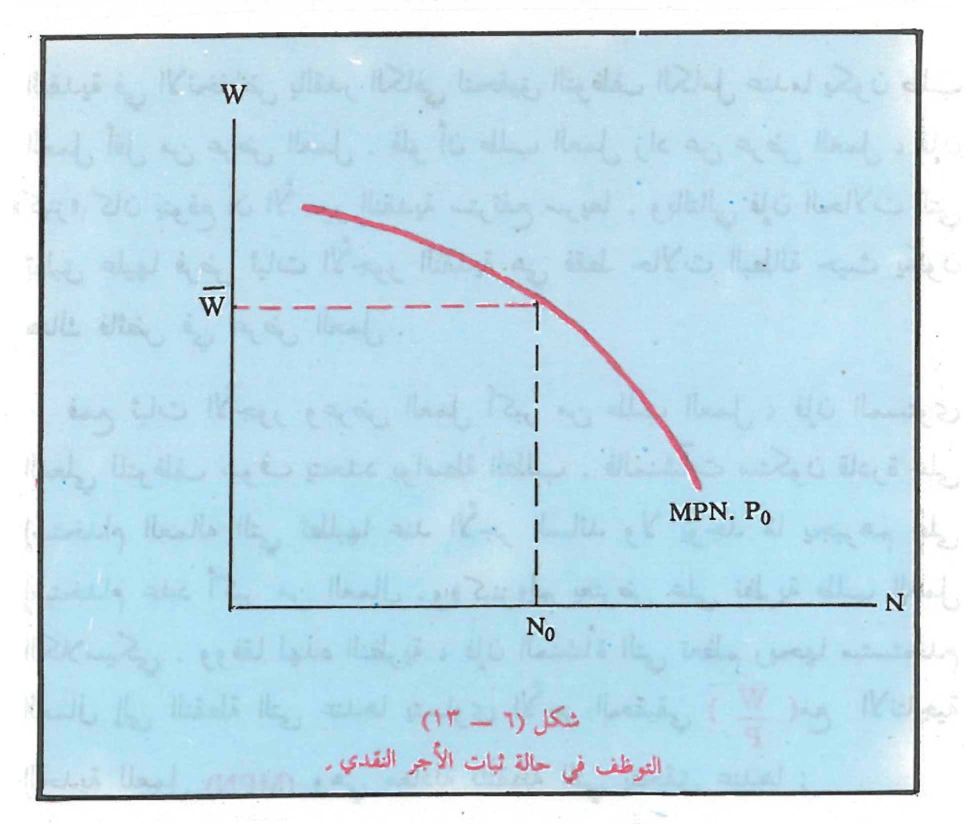
النقدية في الانخفاض بالقدر الكافي لتحقيق التوظف الكامل عندما يكون طلب العمل أقل من عرض العمل . فلو أن طلب العمل زاد عن عرض العمل ، فإن «كينز» كان يتوقع أن الأجور النقدية سترتفع سريعا . وبالتالي فإن الحالات التي تطبق عليها فرض ثبات الأجور النقدية هي فقط حالات البطالة حيث يكون هناك فائض في عرض العمل .

فمع ثبات الأجور وعرض العمل أكبر من طلب العمل ، فإن المستوى الفعلي للتوظف سوف يتحدد بواسطة الطلب . فالمنشآت ستكون قادرة على إستخدام العماله التي تطلبها عند الأجر السائد ولا يوجد ما يجبرهم على إستخدام عدد أكبر من العمال . و«كينز» لم يعترض على نظرية طلب العمل الكلاسيكي . ووفقا لهذه النظرية ، فإن المنشأة التي تعظم ربحها ستستخدم العمال إلى النقطة التى عندها يتساوى الأجر الحقيقي ($\frac{\overline{W}}{P}$) مع الانتاجية الحدية للعمل (MPN) وهي معادلة للنقطة التي يتحقق عندها :

$$(1) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad \overline{W} = MPN \cdot P$$

أى النقطة التي يتحقق عندها تساوى الأجر النقدى مع الايراد الحدى للناتج (VMPN) . ومع وجود فائض في عرض العمالة ، وثبات الأجور النقدية ، فإن التوظف يتوقف فقط على طلب العمال . وشكل (٦ـــ١٣) يوضح هذه الحاله ، فعند أجر نقدى ثابت ($\overline{W}$) ـــ فإن طلب العماله وبالتالي التوظف سيكون (N_0) .

ويلاحظ أن منحنى طلب العمال الذى هو عبارة عن القيمة النقدية للانتاج الحدى للعمل عند كل مستوى من الانتاج ـــ منحنى ($MPN.P_0$) في شكل (٦ـــ١٣) ـــ إنما يتوقف على مستوى السعر . فعدد العمال الذى ستستخدمهم المنشأة ، وبالتالي مقدار الناتج الذى ستعرضه سيتوقف على



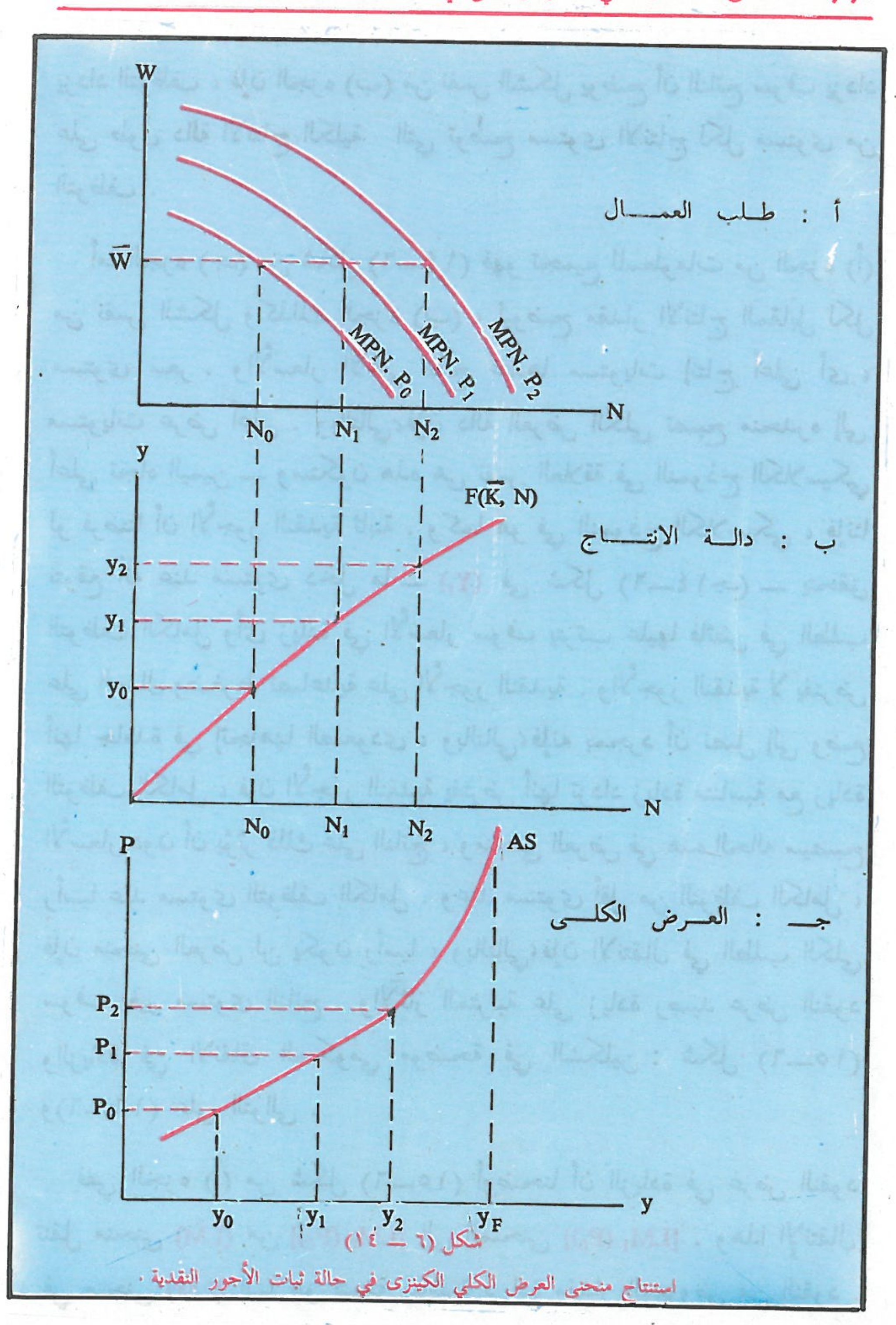
شكل (٦ ـــ ١٣)
التوظف في حالة ثبات الأجر النقدي .

مستوى السعر . هذه العلاقة بين الناتج المعروض وبين مستوى السعر موضحه فى شكل (٦ــ١٤)[(١٦)] .

الجزء (أ) من شكل (٦ــ١٤) يوضح مستوى التوظف الذى سينتج عنه ثلاث مستويات أسعار متتالية (P_0, P_1, P_2) مع ثبات الأجر النقدى عند $(\overline{W})$. والزيادة في الأسعار من (P_0) إلى (P_1) ثم من (P_1) إلى (P_2) ــ سوف تؤدى إلى زيادة القيمة النقدية للانتاج الحدى للعمل عند كل مستوى من مستويات التوظف وبالتالي، تؤدى إلى زيادة الطلب عند أجر نقدى معين . فطلب العمل (MPN.P) سوف ينتقل إلى اليمين ويزداد التوظف . وعندما

---

(١٦) Gordon R.J. ، مرجع سابق ، ص ص : ١٦٦ ــ ١٧١ .



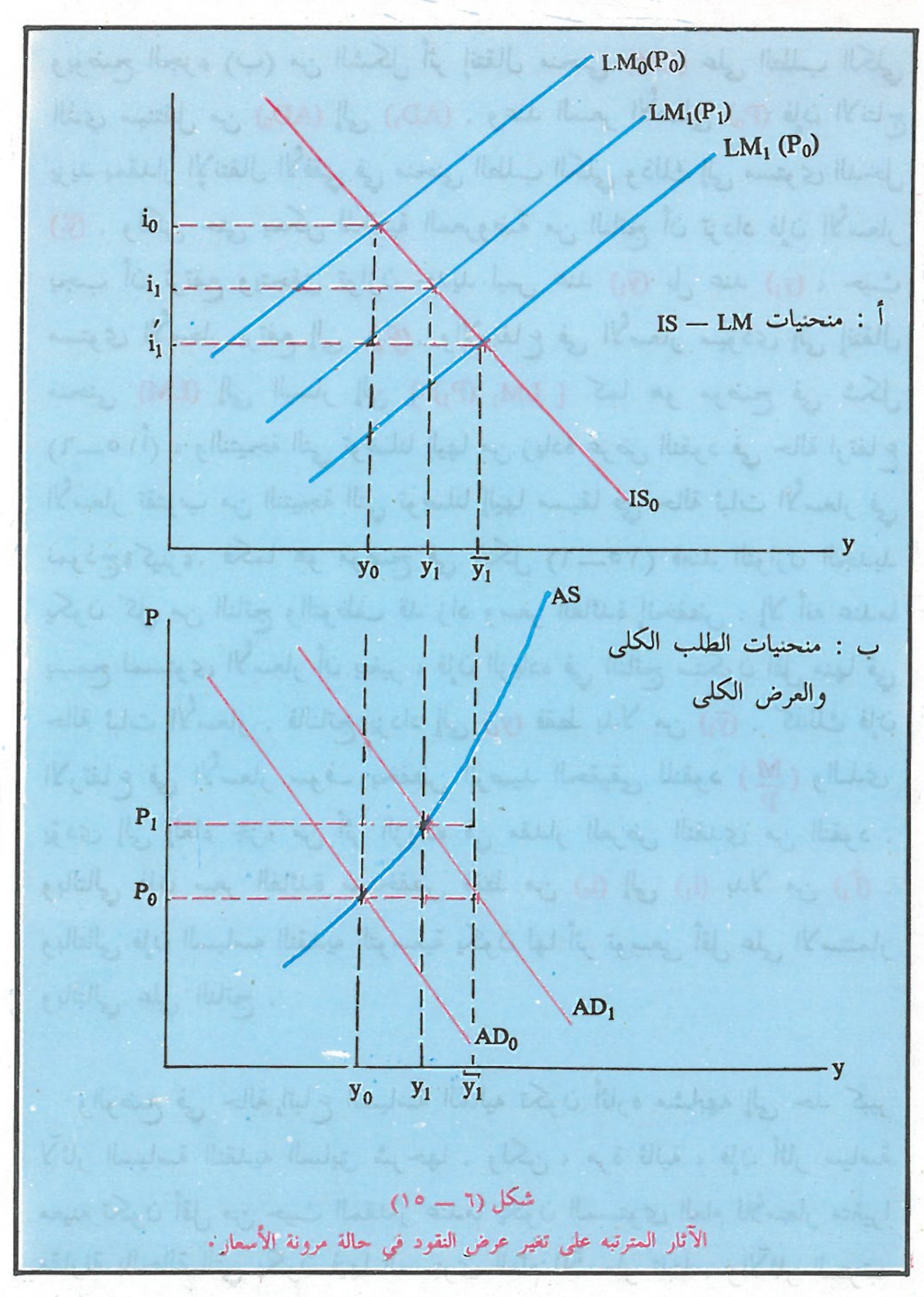
شكل (٦ — ١٤)

استنتاج منحنى العرض الكلي الكينزى في حالة ثبات الأجور النقدية .

يزداد التوظف ، فإن الجزء (ب) من نفس الشكل يوضح أن الناتج سوف يزداد على طول دالة الانتاج الكلية التي توضح مستوى الانتاج لكل مستوى من التوظف .

أما الجزء (جـ) من شكل (٦ــ١٤) فهو تجميع للمعلومات من الجزء (أ) من نفس الشكل وكذلك الجزء (ب) ، ليوضح مقدار الانتاج المقابل لكل مستوى سعر . والأسعار الأعلى تنتج عندها مستويات إنتاج أعلى أى ، مستويات عرض أعلى . وبالتالي،فإن دالة العرض الكلى تصبح منحدره إلى أعلى تجاه اليمين ــ وستكون هذه هى نفس العلاقة فى النموذج الكلاسيكي لو فرضنا أن الأجور النقدية ثابتة . وكما هو في النموذج الكلاسيكي ، فإننا نتوقع أنه عند مستوى دخل ما ــ (Y_f) فى شكل (٦ــ١٤جـ) ــ يتحقق التوظف الكامل وأى زيادة في الأسعار سوف يترتب عليها فائض في الطلب على العمال وضغوط تصاعدية على الأجور النقدية . والأجور النقدية لا يفترض أنها جامدة في إتجاهها الصعودى ، وبالتالي،فإنه بمجرد أن نصل إلى وضع التوظف الكامل ، فإن الأجور النقدية يفترض أنها تزداد زيادة متناسبة مع زيادة الأسعار دون أن يؤثر ذلك على الناتج ، ومنحنى العرض في هذه الحاله سيصبح رأسيا عند مستوى التوظف الكامل . وعند مستوى أقل من التوظف الكامل ، فإن منحنى العرض لن يكون رأسيا ، وبالتالي،فإن الانتقال في الطلب الكلي سوف يغير مستوى الناتج . والآثار المترتبة على زيادة رصيد عرض النقود والزيادة في الانفاق الحكومي موضحة في الشكلين : شكل (٦ــ١٥) و(٦ــ١٦) على التوالى .

ففي الجزء (أ) من شكل (٦ــ١٥) أوضحنا أن الزيادة في عرض النقود تنقل منحنى (LM) من $[LM_0\ (P_0)]$ إلى المنحنى $[LM_1\ (P_0)]$. وهذا الإنتقال في منحنى (LM) إنما هو نتيجة مباشرة لزيادة مقدار المعروض من النقود .

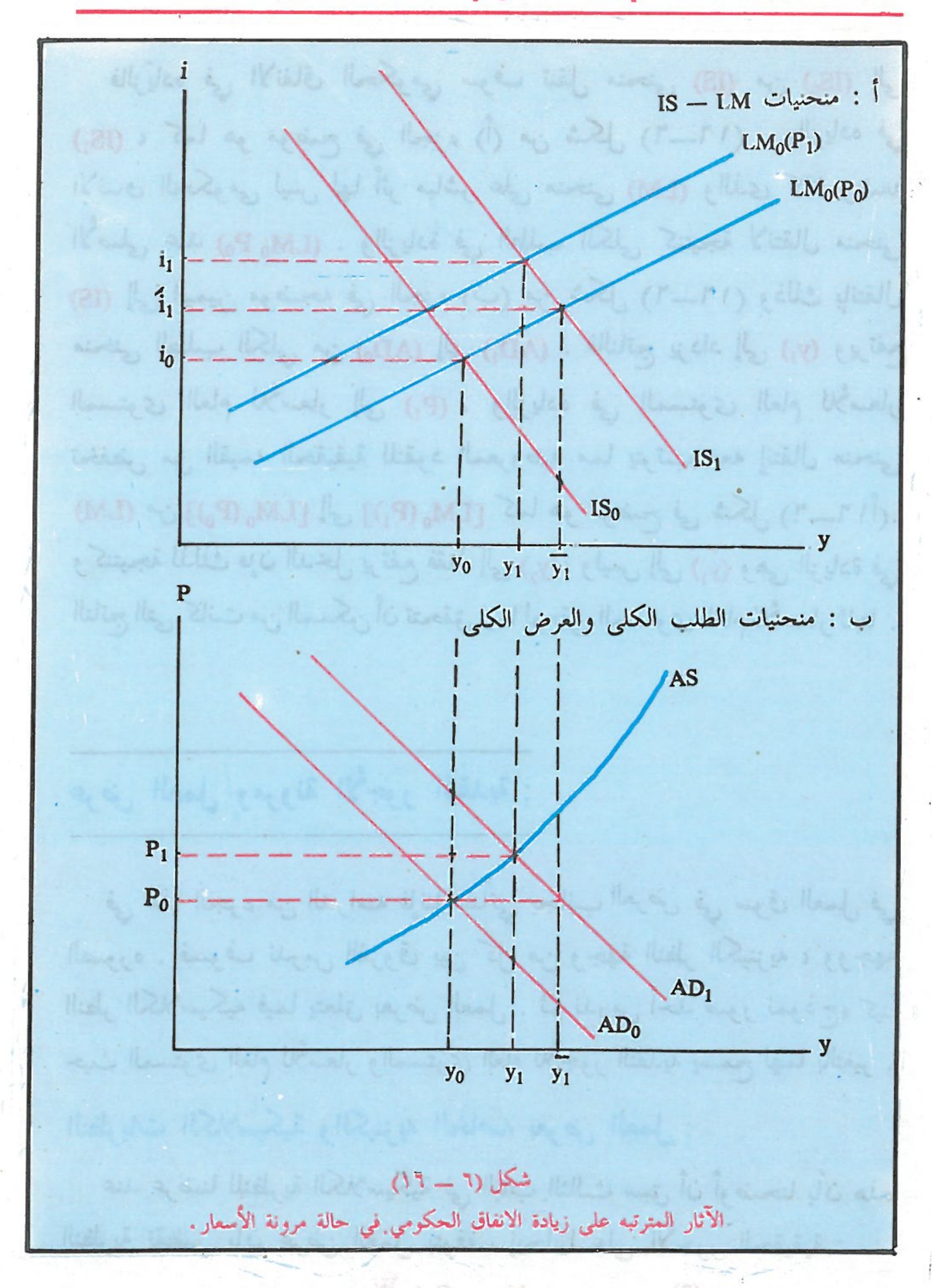


شكل (٦ — ١٥)

الآثار المترتبه على تغير عرض النقود في حالة مرونة الأسعار.

ويوضح الجزء (ب) من الشكل أثر إنتقال منحنى (LM) على الطلب الكلي الذي سينتقل من (AD_0) إلى (AD_1) . وعند السعر الأصلى (P_0) فإن الانتاج يزيد بمقدار الإنتقال الأفقي في منحنى الطلب الكلي وذلك إلى مستوى الدخل ($\bar{y}_1$) . ولكن حتى يمكن للكمية المعروضة من الناتج أن تزداد فإن الأسعار يجب أن ترتفع ويتحقق توازن جديد ليس عند ($\bar{y}_1$) بل عند (y_1) ، حيث مستوى الأسعار يرتفع إلى (P_1). والارتفاع فى الأسعار سيؤدى إلى إنتقال منحنى (LM) إلى اليسار إلى [LM_1 (P_1)] كما هو موضح في شكل (٦ــ١٥أ) ، والنتيجة التي توصلنا إليها من زيادة عرض النقود في حالة ارتفاع الأسعار تقترب من النتيجة التي توصلنا إليها مسبقا في حالة ثبات الأسعار في نموذج «كينز». فكما هو موضح في شكل (٦ــ١٥) فعند التوازن الجديد يكون كل من الناتج والتوظف قد زاد وسعر الفائدة إنخفض . إلا أنه عندما يسمح لمستوى الأسعار أن يتغير ، فإن الزياده في الناتج ستكون أقل منها في حالة ثبات الأسعار . فالناتج يزداد إلى (y_1) فقط بدلا من ($\bar{y}_1$) . كذلك فإن الارتفاع في الأسعار سوف يخفض الرصيد الحقيقى للنقود ($\frac{M}{P}$) والذى يؤدى إلى إلغاء جزء من أثر الزياده في مقدار العرض النقدى من النقود . وبالتالي فإن سعر الفائدة سينخفض فقط من (i_0) إلى (i_1) بدلا من ($\bar{i}_1$) . وبالتالى فإن السياسه النقديه التوسعية يكون لها أثر توسعى أقل على الاستثمار وبالتالي على الناتج .

والوضع في حالة إتباع السياسة الماليه تكون أثاره مشابهه إلى حد كبير لآثار السياسة النقديه السابق شرحها . ولكن ، مرة ثانية ، فإن أثار سياسة معينه تكون أقل من حيث المقدار عندما يكون المستوى العام للأسعار متغيرا مقارنة بالحالة التي يكون فيها المستوى العام للأسعار ثابتا . والآثار المترتبه على زيادة الانفاق الحكومى موضحه في شكل (٦ــ١٦) .



شكل (٦ — ١٦)

الآثار المترتبه على زيادة الانفاق الحكومي في حالة مرونة الأسعار.

فالزّياده في الانفاق الحكومي سوف تنقل منحنى (IS) من (IS_0) إلى (IS_1) ، كما هو موضح في الجزء (أ) من شكل (٦ــ١٦) . والزياده في الانفاق الحكومى ليس لها أثر مباشر على منحنى (LM) والذى كان وضعه الأصلى عند $(LM_0\ P_0)$. والزيادة في الطلب الكلى كنتيجة لانتقال منحنى (IS) إلى اليمين موضحه في الجزء (ب) من شكل (٦ــ١٦) وذلك بإنتقال منحنى الطلب الكلي من (AD_0) إلى (AD_1) . فالناتج يزداد إلى (y_1) ويرتفع المستوى العام للأسعار إلى (P_1) . والزياده في المستوى العام للأسعار تخفض من القيمه الحقيقية للنقود المعروضه مما يترتب معه إنتقال منحنى (LM) من $[LM_0\ (P_0)]$ إلى $[LM_0\ (P_1)]$ كما هو موضح فى شكل (٦ــ١٦أ). وكنتيجة لذلك فإن الدخل يرتفع فقط إلى (y_2)، وليس إلى (y'_1) وهى الزيادة في الناتج التى كانت من الممكن أن تتحقق فيما لو بقى المستوى العام للأسعار ثابتا .

عرض العمل ومرونة الأجور النقدية :

في هذا الجزء من الدراسه فإننا سنأتي بجانب العرض في سوق العمل في الصوره . فسوف ندرس الفروق بين كل من وجهة النظر الكينزيه ، ووجهة النظر الكلاسيكيه فيما يتعلق بعرض العمل . ثم ندرس أحد صور نموذج« كينز » حيث المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور النقديه يسمح لهما بالتغير .

النظريات الكلاسيكية والكينزيه الخاصه بعرض العمل :

عند عرضنا للنظرية الكلاسيكية في الباب الثالث سبق أن أوضحنا بأن هذه النظرية تقضى بأن عرض العمل يتوقف إيجابيا على الأجور الحقيقية :

$$(2)\ ....\ N^s = G\left(\frac{W}{P}\right)$$

وتعليل ذلك ، هو أن الأفراد يسعون إلى تعظيم منفعتهم والتى تعتمد إيجابيا على الدخل الحقيقي وعلى الفراغ . فالارتفاع في الأجور الحقيقيه يزيد من الدخل الذى يمكن كسبه من ساعة عمل . أو بالنظر إليها بطريقه عكسيه يمكن القول بأن إرتفاع الأجور يزيد من تكلفة الفرصه الخاصة بالحصول على ساعة فراغ . وبالتالي، فإن الزياده في الأجر الحقيقي يفترض أنها تزيد عرض العمل . وقد إفترضت النظريه الكلاسيكيه،أن عارضي العمل يفترض فيهم أنهم يعلمون مقدار الأجر الحقيقي . كما إفترضت النظريه الكلاسيكيه المرونه التامه في الأجور النقديه حتى تستطيع أن تقوم بدور المواءمه الذى يحقق التساوى بين طلب العمل وعرض العمل .

أما نظرية "كينز" في عرض العمل فهي تبدأ بملاحظة أن الاتفاقات أو المساومات فيما يتعلق بالأجور إنما تتم على أساس الأجور النقديه وليس الأجور الحقيقية . وتقدم النظريه الكينزيه عددا من الأسباب التي توضح لماذا لا تتواءم الأجور النقديه بسرعه — وخاصة في الاتجاه النزولي — لتحقيق التوازن فى سوق العمل . والأسباب التاليه هي من ضمن الأسباب التي قدمها الاقتصاديون الكينزيون لتبرير جمود الأجور النقديه :

١ — الإيضاح الأول إنما يرجع إلى "كينز" نفسه ، فقد ذكر أن العمال يهتمون بأجورهم النسبيه وبالمثل بأجورهم المطلقه . ويوجد في سوق العمل مجموعه من الاختلافات في الأجور بين عمال ذوى مهن ومهارات مختلفه . ومعظم المساومات في الأجور هي للتوصل إلى هيكل للأجور النسبيه يكون مقبولا من كلا العمال وأرباب الأعمال . وإختلافات الأجور يمكن قياسها بواسطة الأجور النقديه ، وذلك لأن تغيرات مستوى الأسعار تؤثر على كل الأجور تأثيرا متماثلا . ويعتقد "كينز" أن أحد الأسباب التى تجعل العمال يقاومون تخنيضات الأجور النقدية ، حتى في حالة إنخفاض الطلب على العمال ،

هو أن تخفيضات الأجور هي بمثابة إلغاء فروقات الأجور السائده . وأن هذا يعتبر تغييرا غير عادل في هيكل الأجور النسبيه . فالعمال في منشأة أو صناعة معينه يرون أن التغيرات في الأجور النقدية هي تغيرات فى الأجور النسبيه ذلك لأنهم غير واثقين أنهم إذا قبلوا تخفيض الأجور فإن العمال في المنشآت أو الصناعات الأخرى سيقبلون مثل هذا التخفيض . ومن الملاحظ أن الانخفاض في الأجور الحقيقيه نتيجة لارتفاع الأسعار لا ينظر إليه العمال على أساس أنه تغيرا في هيكل الأجور النسبيه . لهذا السبب ، فإن "كينز" أعتقد أن الانخفاض في الأجور الحقيقية نتيجة لزيادة في مستوى الأسعار سوف يقابل بمقاومه أقل كثيرا من جانب العمال عن تخفيض مماثل له في الأجور الحقيقيه يتم عن طريق تخفيض الأجور النقديه .

٢ ــ أما العامل الثاني المسبب لجمود الأجور النقديه فهو عامل مؤسسى خالص . ففي قطاع سوق العمل غير النقابى ، فإن الأجور تحدد بواسطة عقود طويلة الأجل وفي الغالب لمدة سنتين أو ثلاث . مثل هذه العقود تثبت مستويات الأجور طيلة مدة العقد . فالأجور النقديه لن تستجيب في هذه الحاله إلى الأحداث ، مثل الانخفاض في طلب أرباب الأعمال على العمل طيلة مدة العقد. والنص في العقد على ربط الأجور بالأسعار يحقق بعض المرونه في الأجور النقديه طيلة فترة العقد . ولكن مثل هذا النص لا يوجد عادة في العقود وإن وجد فإنه يكون غير كامل . وعموما فإن الأجور الجامده في عقود العمل تعتبر سببا من الأسباب المؤديه إلى جمود الأجور النقديه .

وبمجرد التوقيع على مثل عقود العمل هذه ، فإن قرار مقدار العماله المستخدمه إنما يترك لرب العمل . ففي هذه الحاله فإن منحنى عرض العمال بما فى ذلك المنحنى الكلاسيكي لن يكون له أى دور في تحديد التوظف. فإن المنشأة سوف تستخدم ذلك القدر من العمال الذى يعظم لها الربح عند أجر

حقيقي ثابت فستكون هذه خاصية سوق العمل في ظل الفروض الكلاسيكية .

٣ ــ وحتى فى ذلك القطاع من سوق العمل الذى لا يكون هناك فيه تحديد واضح للأجور النقدية في العقود ، فعادة ما يكون هناك إتفاق ضمني بين العمال وبين أرباب الأعمال على تثبيت الأجور النقدية عبر فتره من الزمن . وعلى وجه التحديد ، فإن مثل هذه العقود الضمنية تجعل أرباب الأعمال لا يقدمون على تخفيض الأجور النقدية وذلك في حالة إنخفاض الطلب على منتجاتهم وبالتالي إنخفاض الطلب على العمال . والسبب في عدم إقدام أرباب الأعمال على تخفيض الأجور النقدية للعمال في هذه الحاله أو الاقدام على إستخدام العمال من زمرة العمال العاطلين الذين يكونوا على استعداد لقبول أجور نقدية أقل هو رغبة أرباب الأعمال في الاحتفاظ بسمعتهم كأرباب أعمال جيدين . حقيقة،أن المنشآت قد تحظى بكسب مؤقت من تخفيض تكلفة العمال عن طريق إلزام العمال بتخفيض الأجور النقدية ، ولكن قد يلغي هذا المكسب ــ أو أكثر منه ــ نظرا لأثر العلاقة السيئه بين العمال وبين أرباب الأعمال . كما أنه قد تكون هناك صعوبه في الحصول على عمال آخرين . وكثيرا ما تجد الشركات أنه من الأفضل لها أنها تخفض من طول ساعات العمل الأسبوعية أو أنها تقوم بتسريح مؤقت للعمال في حالة إنخفاض الطلب بدلا من الاقدام على تخفيض مباشر في الأجور النقدية .

هذه الملاحظات الكينزيه من جانب العرض في سوق العمل إنما هى بمثابة مبررات لجمود الأجور النقدية فى إتجاهها النزولي . وهى أيضا مبرر لاستخدامنا ، في الجزء السابق من الدراسة ، فرض ثبات الأجور النقديه . والأجور النقدية الثابته إنما هي صورة متطرفه من جمود الأجور . والاقتصاديون الكينزيون ، دون شك ، لا يعتقدون أن الأجور النقدية إنما هي جامدة تماما حتى في الزمن القصير . ومع ذلك ، فلو أن إستجابة الأجور

النقدية للبطاله كانت ضعيفه وبطيئة الحدوث ، فإن النتائج المبنيه على فرض ثبات الأجور النقدية ستكون تقريبا صحيحه في الزمن القصير . ومما لاشك فيه ستكون هذه النتائج أقرب إلى الحقيقه عن النتائج المبنيه على الفروض الكلاسيكيه خاصة الفرض الخاص بأن الأجور النقدية تتحرك فورا لتحقيق التوازن في سوق العمل . وبالاضافة إلى هذه التفسيرات المبرره لعدم تحرك الأجور النقديه فورا لابقاء سوق العمل في حالة توازن ، فإن الكينزيين لديهم إعتراض آخر على وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيكيين فيما يتعلق بجانب العرض في سوق العمل . ذلك أن النظريه الكلاسيكيه تفترض أن عارضي العمل يعلمون الأجر الحقيقي . فالاقتصاديون الكينزيون يرون أنه لما كانت المساواة فيما يتعلق بالأجور إنما تتم فيما يتعلق بالأجور النقديه فإننا نستنتج من ذلك أن العمال يعلمون عن الأجور النقديه وليس عن مستوى الأسعار . وكما سبق أن أوضحنا فإن العمال سواء عن طريق العقود الصريحه أو الضمنيه — يوافقون على تقديم خدماتهم عبر فترة من الزمن — سنه مثلا — وهم ليس لديهم وسيله لمعرفة المستوى العام للأسعار الذي سيسود خلال السنه القادمه . وهذا المستوى العام للأسعار هو الذى سيحدد القوى الشرائيه للأجور النقديه التى إتفقوا عليها مع أرباب الأعمال . وكنتيجة لذلك ، فإن الاقتصاديين الكينزيين يعتقدون أن أى قرارات فيما يتعلق بعرض العمل إنما تتوقف على الأجر النقدي السائد وعلى توقعات Expectation المستوى العام للأسعار مستقبلا . هذا بالاضافه إلى أن الكينزيين يعتقدون أن توقعات العمال عن المستوى العام للأسعار في المستقبل إنما تبنى في الجزء الغالب منها على السلوك الماضي للأسعار .

وحتى يمكن أن نرى إستخدامات وجهة النظر الكينزيه الخاصة بأن العمال يساومون على الأجور النقدية المعلومه فقط مع معلومات غير كامله عن سلوك الأسعار ؛ فإننا سنستنتج منحنى عرض عمل كينزى ، والذى يمكن مقارنته بمنحنى عرض العمل الكلاسيكي . وسنبنى نموذجا الذى تكون فيه الأجور

النقدية مرنه ، ولكن عرض العمل يكون مبنيا على وجهة النظر الكينزيه فيما يتعلق بدالة عرض العمل . وفي هذا النموذج فإننا سنهمل العوامل التي شرحناها سابقا والتى يعتقد الكينزيون أنها تسبب جمود الأجور . والغرض من مثل هذا التحليل ، هو إيضاح أنه حتى لو أن الأجور النقدية كانت مرنة ، فمع وجهة النظر الكينزيه فيما يتعلق بعرض العمل ، فإن منحنى العرض الكلي لن يكون رأسيا وبالتالي،فإن الناتج والتوظف لن يكونا كلية يتحدد بواسطة جانب العرض . فالطلب الكلي يلعب دورا أيضا . وفي الحقيقه،فإن الكينزيين يعتقدون أن الأجور النقديه جامده فيما يتعلق بالاتجاهات النزوليه ، وأن معظم البطاله التى تتحقق إنما هى نتيجة لفشل الأجور النقدية في تحقيق التوازن في سوق العمل . فالمعلومات غير الدقيقه وغير الكامله عن الأسعار ، إنما هى عامل إضافي هام والذى يعتقد الكينزيون أنها تفسر التقلبات في الناتج والتوظف . ودالة العرض الكينزيه يمكن كتابتها على الوجه الآتي :

$$(3) \ldots\ldots\ldots\ldots N^s = t\left(\frac{W}{P_e}\right)$$

حيث (W) هي الأجور النقدية ، والتي يتوقع أن زيادتها تؤدى إلى زيادة عرض العمل . فالزيادة في الأجر النقدي عند مستوى معين من الأسعار المتوقعه (P_e) سوف تؤدى إلى زيادة عرض العمل ، لأنه سينظر إليها من جانب العمال على أساس أنها زيادة فى الأجر الحقيقي . والزياده فى مستوى الأسعار المتوقع سيتسبب في إنخفاض عرض العمل . وأساسا فإن العمال يفترض أنهم مهتمون بالأجور الحقيقيه وليس بالأجور النقدية ، وبالتالي فإنهم يخفضون من عرض العمل عندما يتوقعوا أن الأجر الحقيقي سينخفض . والاختلاف بين دالة عرض العمل الكينزية ودالة عرض العمل الكلاسيكيه ، هو أن دالة العرض الكلاسيكيه تفترض أن العمال يجب أن يكون لديهم صوره عما سيكون عليه المستوى العام للأسعار المتوقع . وبالتالي فإن عرض العمل

في حالة «كينز» ــ يتوقف على الأجر الحقيقي المتوقع . بينما في النظام الكلاسيكي فإن العمال يعلمون الأجر الحقيقي . فعرض العمل ــ في المفهوم الكلاسيكي ــ يتوقف على الأجر الحقيقي الفعلي . والنظريه الكينزيه الخاصه بعرض العمل تكون غير كامله بدون الفرض الخاص بالكيفيه التى يكّون بها العمال توقعاتهم عن المستوى العام للأسعار (P_e) . إن فرض الكينزيين هو أن مثل هذه الأسعار المتوقعه إنما تبنى أوليا على السلوك الماضى للمستوى العام للأسعار ، والذى يعدل ببطىء عبر الزمن وعليه فإن :

$$(4) \ldots\ldots P_e = a_1 (P - 1) + a_2 (P - 2) + a_3 (P - 3) + \ldots + a_n (P - n)$$

حيث $[P - i (i = 1, 2. 3 \ldots)]$ إنما هى عبارة عن مستويات الأسعار في الفترات السابقه وأن $(a_1 a_2 \ldots a_n)$ إنما هى عبارة عن أوزان تعطى بالأرقام للملاحظات عن المستويات العامة للأسعار السابقة ، وذلك لتكوين التوقعات عن قيمة المستوى العام للأسعار للفتره الجارية . وواضح ، أن هناك معلومات إضافية والتي قد تكون هامه للتنبؤ بدقه عن سلوك الأسعار . ويفترض الكينزيون أن تكلفة جمع وتبويب مثل هذه المعلومات الاضافيه عاليه بقدر كبير بحيث أن توقعات الأسعار التي تتم بواسطة عارضي العمل تكون دقيقه بدرجه معقوله باستخدام صيغة مبسطه كتلك الموضحه في معادله (4) .

فلو أن التوقعات عن المستوى العام للأسعار للفتره الجارية يفترض أنها تعدل ببطىء وفقا لسلوك الأسعار في الماضى ، فإن ذلك يعنى أنها لا تتغير كنتيجة للأحوال الاقتصاديه الجاريه . فعند تحليل الآثار المترتبه على تغيرات في عدد من السياسات ، فإننا نستطيع أن نفترض أن (P_e) ثابته . وفي المده الأطول ــ بعد أن يكون قد مضى عدة فترات قصيره ــ فإننا نحتاج أن نأخذ في الاعتبار كيف أن السياسات الهادفه إلى تحقيق الاستقرار تؤثر على

(P_e) . ذلك أن مثل هذه السياسات ستكون قد أثرت على مستوى الأسعار الفعلى من الفترات الماضيه .

منحنى العرض الكلي الكينزي في حالة تغير الأجور النقدية :

شكل (٦ــ١٧) يوضح كيفية إستنتاج منحنى العرض الكلي ، مع إفتراض أن عرض العمل يتحدد وفقا للمعادله (3)، وأن الأجور النقدية يفترض أنها تتعدل لتحقيق التساوى بين طلب العمل وعرض العمل . ففي الجزء (أ) من الشكل رسم عرض العمل (N^s) وطلب العمل (N^d) كدوال فى الأجور النقدية. ووفقا للتحليل السابق ، فإن طلب العمال إفترض أنه يتوقف على الأجور الحقيقية وأن المنشآت يفترض أنها تعلم المستوى العام للأسعار الذي ستبيع عنده منتجاتها . ومنحنى طلب العمال سوف ينتقل إلى اليمين مع إرتفاع مستوى الأسعار . والجزء (أ) من شكل (٦ــ١٧) يوضح ثلاث منحنيات لطلب العمال لثلاث مستويات من الأسعار الأعلى تدريجيا ــ $(P_2 > P_1 > P_0)$ ــ على التوالى .

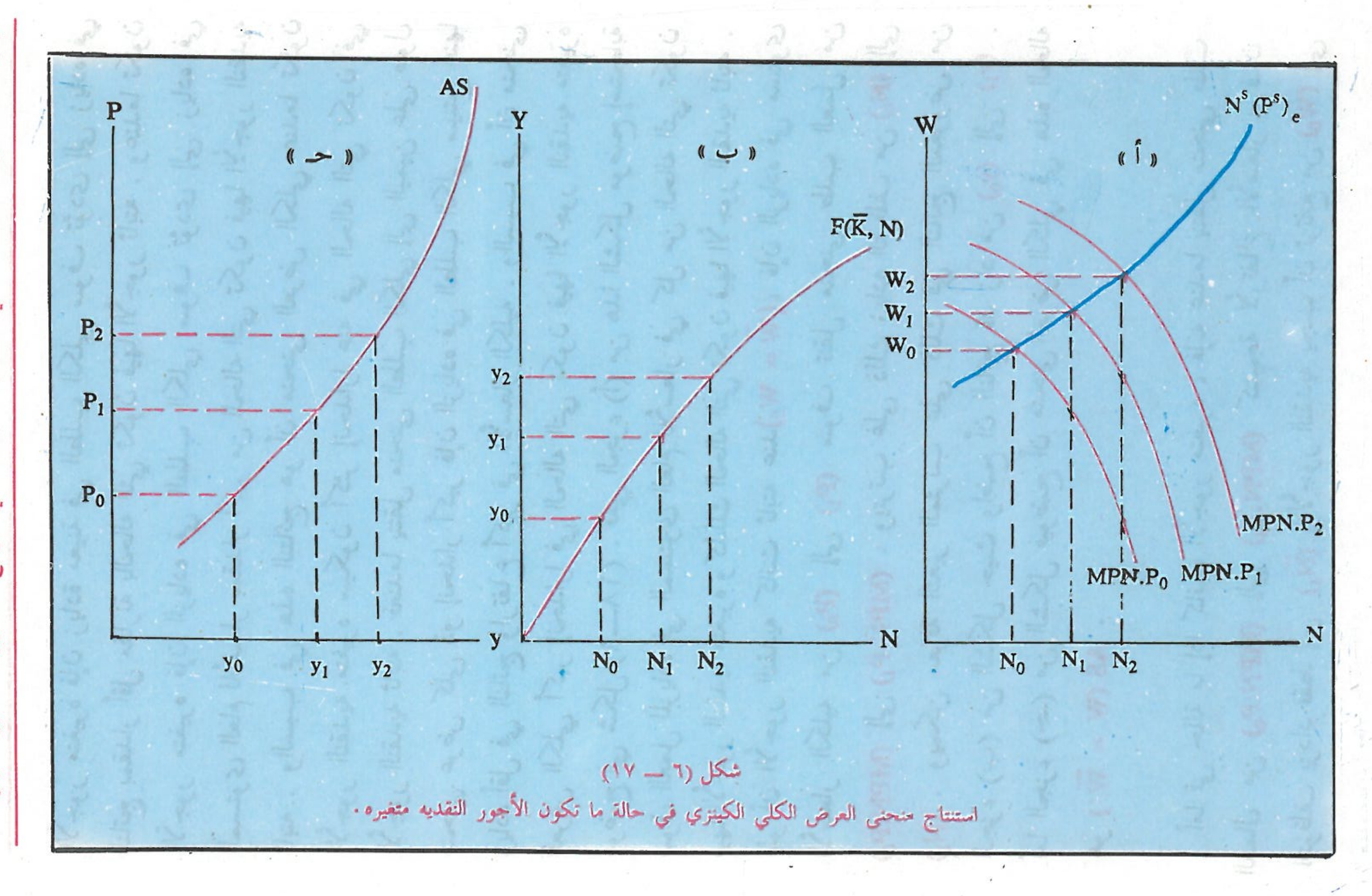
ومنحنى عرض العمال رسم بالنسبه للقيمه الثابته للمستوى العام للأسعار المتوقع . والمستوى العام للأسعار المذكور يفترض أنه ثابت في الزمن القصير . فمع منحنى عرض للعمل ثابت ، فإن الزياده في مستوى الأسعار ستنقل منحنى طلب العمال على طول منحنى العرض ، مما يترتب معه أنه لكل مستوى عام للأسعار أعلى ، فإن مستوى توظف التوازن والأجور النقديه تزداد . وخطوات العمل تكون هنا كالآتى : فإن زياده في الأسعار (من P_0 إلى P_1 مثلا) تسبب فائضا في طلب العمال عند الأجر النقدى القديم (W_0). فالأجر النقدى سيرتفع ، ومع قيمة ثابته لـ (P_0)، فإن الزياده في الأجور النقديه سيترتب عليها إقدام عمال إضافيين على قبول الوظائف ــ أو

زيادة عدد ساعات العمل في الوظائف الجاريه ، وبالتالي،يزداد التوظف . وعند المستويات الأعلى من التوظف (N_1) و (N_2) والمقابله لمستويات أسعار أعلى (P_2, P_1) فإن الناتج تبعا لذلك سيكون أعلى عند مستويات موضحه بـ (y_2, y_1) فى شكل (٦-١٧ب) . وعليه فإن مستوى السعر الأعلى يقابله مستوى أعلى من الناتج المعروض . ومثل هذه المعلومات إنما تنعكس في منحنى العرض الكلي ذو الانحدار الصاعد إلى أعلى والذى يوضح الناتج المعروض لكل مستوى من الأسعار . وبذلك نتوصل إلى نقاط مثل $(p_2\ y_2)$, $(p_1\ y_1)$, $(p_0\ y_0)$ ومن مجموع هذه النقاط يتكون منحنى العرض الكلي الكينزى مع إفتراض أن الأجور النقديه متغيره .

آثار السياسات في نموذج الأجور المتغيره لكينز :

حيث أن منحنى العرض الكلي الكينزي في حالة ما إذا كانت الأجور النقديه متغيره لا يزال منحنى صاعدا وليس رأسيا – فإن التغيرات في الطلب الكلي والتي تؤدي إلى إنتقال الطلب الكلي سوف تؤثر على مستوى الناتج . فالزياده في عرض النقود أو في مستوى الانفاق الحكومى سوف تنقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين .وبالتالي، يزداد كل من مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار . وإيضاح أثر مثل هذه السياسات بيانيا يكون كما هو موضح فى شكل (٦-١٥) وشكل (٦-١٦) .

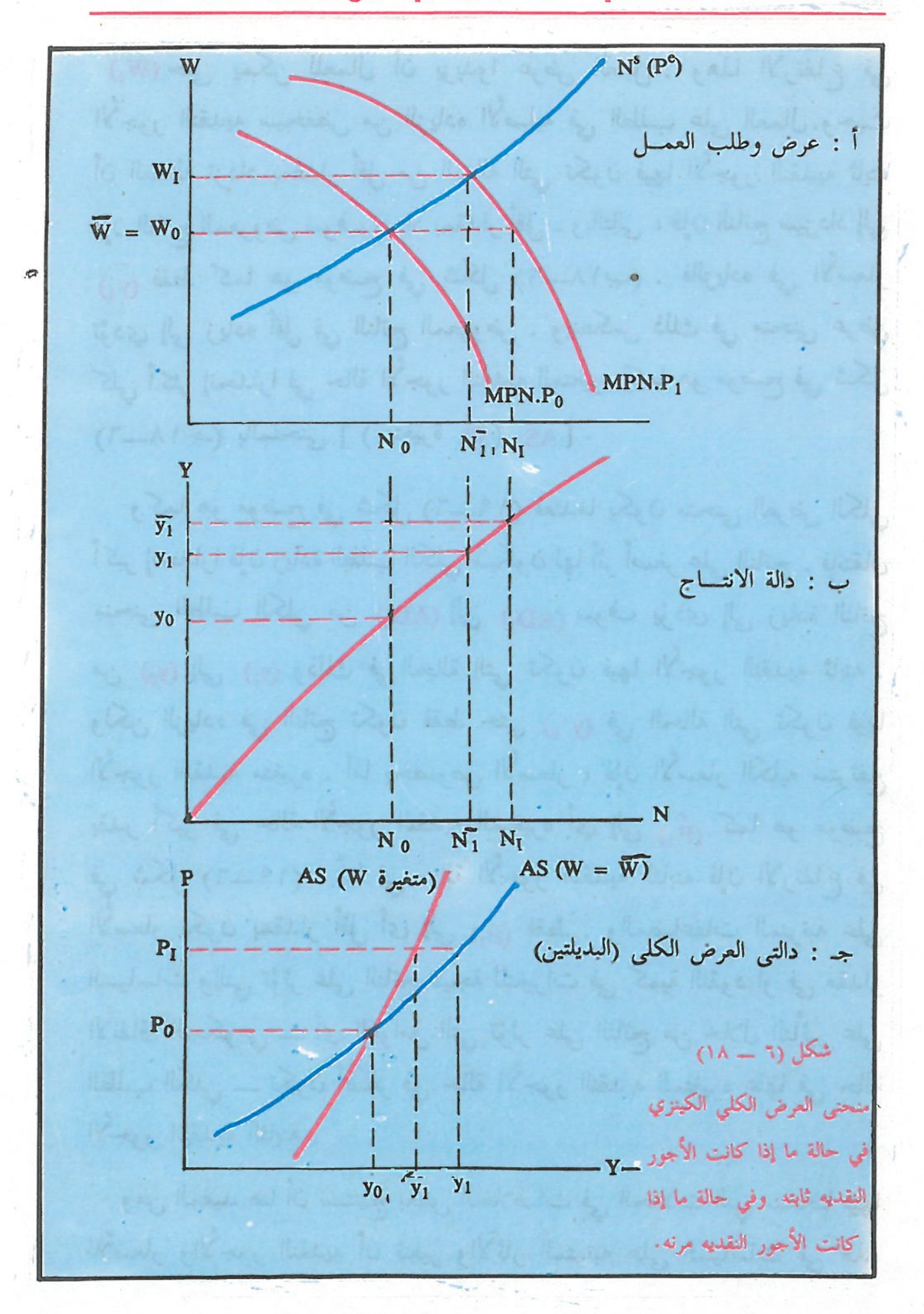
والآن لنفرض أننا نود المقارنه بين الآثار على السعر والناتج في حالة ما إذا كانت الأجور متغيره بالحاله التي تكون فيها الأجور ثابته مع افتراض أن التغير في الطلب الكلي يكون واحدا فى كلا الحالتين . فهل يمكن أن تتنبأ باختلافات كمية في كلا الحالتين؟. أن الجواب يكون بالإيجاب. فعندما تكون



شكل (٦ – ١٧)
استنتاج منحنى العرض الكلي الكينزي في حالة ما تكون الأجور النقديه متغيره.

الأجور متغيره فإن زيادة معينة في الطلب الكلي سوف تؤدى إلى زياده في الناتج بمقدار أقل مقارنة بالحاله التي تكون فيها الأجور ثابته . وعندما تكون الأجور متغيره فإن الزياده في الطلب الكلي سوف تؤدى إلى زياده في المستوى العام للأسعار بمقدار أكبر من الحاله التي تكون فيها الأجور النقديه ثابته . والسبب في هذه النتائج هو أن منحنى العرض الكلي عندما تكون الأجور النقديه متغيره سيكون أكثر إنحدارا عنه في الحاله التي تكون في الأجور النقديه ثابته . فعندما ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين على طول منحنى عرض كلى ذو إنحدار أكبر فإن الزياده في الطلب الكلي سينتج عنها زياده أقل في الناتج وارتفاع أكبر في الأسعار الكليه . والسبب في أن منحنى العرض الكلي أكبر إنحدارا في الحاله التي تكون فيها الأجور النقديه متغيره موضح في شكل (٦ــ١٨) . ففي الجزء (أ) من هذا الشكل موضح إستجابة سوق العمل للزياده في المستوى العام للأسعار في كل من الحاله التي تكون فيها الأجور النقديه متغيره وكذلك الحاله التي تكون فيها الأجور النقديه ثابته . فلو أن الأجور النقديه كانت ثابته عند($\bar{W} = W_0$)، فإن الزياده في مستوى الأسعار الكليه من (P_0) إلى (P_1) سوف تنقل منحنى طلب العمل من ($MPN.P_0$) إلى ($MPN.P_1$) . ويترتب على ذلك زياده التوظف من (N_0) إلى (N_1) . ويمكن معرفة التغير المترتب على ذلك في الناتج المعروض من الجزء (ب) من الشكل حيث واضح أن الناتج قد زاد من (y_0) إلى (y_1) . أما الجزء (جـ) من الشكل فيوضح أن منحنى العرض الكلي في هذه الحاله هو $AS\ (W = \bar{W}')$.

أما فى حالة ما إذا كانت الأجور متغيره ، فإنه عندما ينتقل منحنى طلب العمال من ($MPN.P_0$) إلى ($MPN.P_1$) كنتيجة لأرتفاع الأسعار ، فإن التوظف يزداد فقط إلى ($\bar{N}_1$) والأجور النقديه يجب أن ترتفع من (W_0) إلى



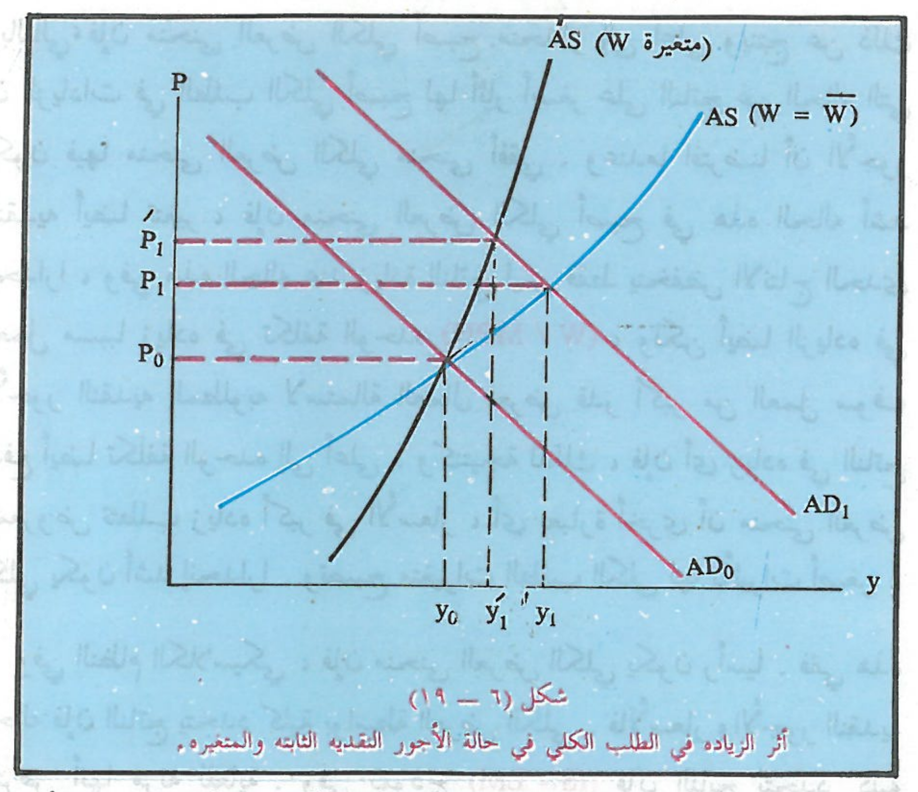
شكل (٦ — ١٨)

منحنى العرض الكلي الكينزي في حالة ما إذا كانت الأجور النقديه ثابته وفي حالة ما إذا كانت الأجور النقديه مرنه.

(W_1) حتى يمكن للعمال أن يزيدوا عرض العمل . وهذا الارتفاع في الأجور النقديه سيخفض من الزياده الأصليه في الطلب على العمال. وحيث أن العماله تزداد بمقدار أقل من الحاله التي تكون فيها الأجور النقديه ثابته فإن الناتج المعروض سوف يزداد بمقدار أقل - وبالتالى ، فإن الناتج سيزداد إلى $(\bar{y}_1)$ فقط كما هو موضح في شكل (٦ـــ١٨ب) . فالزياده في الأسعار تؤدي إلى زياده أقل في الناتج المعروض . وينعكس ذلك في منحنى عرض كلي أكثر إنحدارا في حالة الأجور النقديه المتغيره كما هو موضح في شكل (٦ـــ١٨جـ) بالمنحنى [(متغيرة W) AS] .

وكما هو موضح في شكل (٦ـــ١٩) فعندما يكون منحنى العرض الكلي أكبر إنحدارا فإن زيادة الطلب الكلي سيكون لها أثر أصغر على الناتج . فإنتقال منحنى الطلب الكلي من (AD_0) إلى (AD_1) سوف يؤدى إلى زيادة الناتج من (y_0) إلى (y_1) وذلك في الحالة التي تكون فيها الأجور النقديه ثابته . ولكن الزياده في الناتج تكون فقط حتى (y'_0) في الحالة التي تكون فيها الأجور النقديه متغيره . أما بخصوص الأسعار ، فإن الأسعار الكليه سترتفع بقدر أكبر في حالة الأجور النقديه المتغيره أي إلى (P'_1) كما هو موضح في شكل (٦ـــ١٩) . أما في حالة الأجور النقديه الثابته فإن الارتفاع في الأسعار يكون بمقدار أقل أى إلى (P_1) فقط . والمضاعفات المترتبه على السياسات والتي تؤثر على الناتج نتيجة للتغيرات في كمية النقود أو فى مقدار الانفاق الحكومي ـــ أى العوامل التي تؤثر على الناتج من خلال التأثير على الطلب الكلي ـــ تكون أصغر في حالة الأجور النقديه المتغيره عنها في حالة الأجور النقديه الثابته .

ومن المفيد هنا أن نستنتج بعض الخلاصات في الحالات التي سمحنا فيها للأسعار والأجور النقديه أن تتغير والآثار المترتبه على السياسات في هذه



شكل (٦ — ١٩)

أثر الزياده في الطلب الكلي في حالة الأجور النقديه الثابته والمتغيره.

الحالات.في ظل النظام الكينزى فقد رأينا عندما أفترضنا أن مستوى الأسعار يتغير مع بقاء الأجور النقديه ثابته ، أن مضاعفات السياسه خفضت بالنسبه لقيمة هذه المضاعفات في نموذج (IS - LM) المبسط حيث يفترض مثل هذا النموذج أن كلا من المستوى العام للأسعار والأجور النقديه ثابته . ففى نموذج (IS - LM) المبسط ، فإن الفرض الضمني هو أن منحنى العرض الكلي منحنى أفقي . فالعرض ليس بعائق لزيادة الناتج . أما في النموذج الذي أفترضنا فيه تغير الأسعار فقد أخذنا في الاعتبار حقيقة أنه في الحالات العاديه ، عندما يزيد الناتج فإن الانتاج الحدي للعمل يتناقص ولما كان تكلفة الوحده نتيجة لانتاج وحدات إضافيه من الناتج إنما هى عبارة عن الأجر النقدي مقسوما على الانتاج الحدي للعمل ، فإن المنشآت سوف تقوم بعرض كميات أكبر من الناتج وذلك فقط عند أسعار أعلى — حتى لو كانت الأجور النقديه ثابته .

وبالتالي، فإن منحنى العرض الكلي أصبح منحدار إلى أعلى وينتج عن ذلك أن الزيادات في الطلب الكلي أصبح لها أثار أصغر على الناتج عن الحاله التي يكون فيها منحنى العرض الكلي منحنى أفقي . وعندما افترضنا أن الأجور النقديه أيضا تتغير ، فإن منحنى العرض الكلي أصبح في هذه الحاله أشد إنحدارا ، وفي هذه الحاله عند زيادة الناتج ليس فقط ينخفض الانتاج الحدى للعمل مسببا زياده في تكلفة الوحده (W / MPN) ، ولكن أيضا الزياده في الأجور النقديه المطلوبه لاستمالة العمال لعرض قدر أكبر من العمل سوف تدفع أيضا تكلفة الوحده إلى أعلى . وكنتيجة لذلك ، فإن أى زياده في الناتج المعروض تتطلب زياده أكبر فى الأسعار ، أى بعبارة أخرى أن منحنى العرض الكلي يكون أشد إنحدارا . وتصبح متغيرات الطلب الكلى لها تأثيرات أصغر .

وفي النظام الكلاسيكي ، فإن منحنى العرض الكلي يكون رأسيا . ففي هذه الحاله فإن الناتج يتحدد كلية بواسطة العرض الكلي . فالأسعار والأجور النقديه يفترض أنها مرنه للغاية . وفي نموذج (IS - LM) فإن الناتج يتحدد كلية بواسطة الطلب الكلي . فالأسعار والأجور يفترض أنها – في هذا النموذج – جامدة كلية. وعندما إفتراضنا مرونة الأسعار والأجور في نموذج «كينز» فإن نتائج «كينز» إقتربت من نتائج النموذج الكلاسيكى . ولكن ظل النموذج كينزيا بالمعنى العام ؛ إذ أن الطلب الكلي لا يزال يلعب دورا في تحديد مستوى الناتج . فمنحنى العرض الكلي لا يكون رأسيا في الزمن القصير .

الآثار المترتبه على إنتقال دالة العرض الكلي :

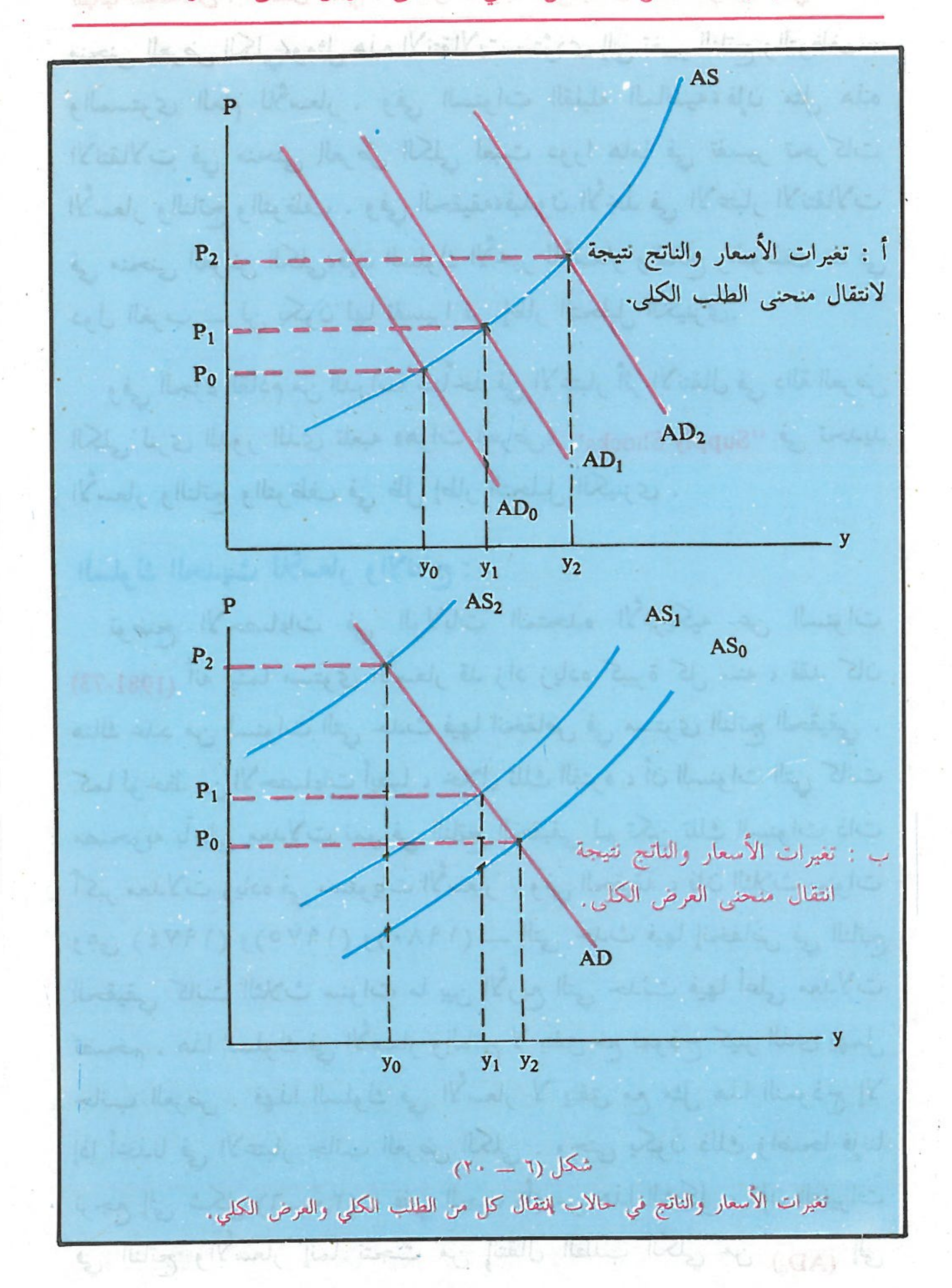
إن أثر التغيرات في الطلب الكلي على الناتج والتوظف إنما تتوقف على إنحدار دالة العرض الكلي . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن عوامل العرض لها دورها المستقل في تحديد الناتج والتوظف. فمن الممكن أن تحدث انتقالات في

منحنى العرض الكلي،ومثل هذه الانتقالات ستؤدى إلى تغيير الناتج والتوظف ، والمستوى العام للأسعار . وفي السنوات القليله الماضيه،فإن مثل هذه الانتقالات في منحنى العرض الكلي لعبت دورا هاما في تفسير تحركات الأسعار والناتج والتوظف . وفي الحقيقه،فبدون الأخذ في الاعتبار الانتقالات في منحنى العرض الكلى،فإن السلوك الأخير للأسعار والناتج والتوظف — في دول الغرب — لن يكون لها تفسيرا في إطار التحليل الكينزى.

وفي الجزء القادم من الدراسة سنأخذ في الاعتبار أثر الانتقال في دالة العرض الكلى لنرى الدور الذى تلعبه «هزات العرض» ''Supply Shocks'' فى تحديد الأسعار والناتج والتوظف في ظل إطار التحليل الكينزى .

السلوك الحديث للأسعار والانتاج :

توضح الاحصاءات في الولايات المتحده الأمريكيه عن السنوات (1981-73) أنه بينما مستوى الأسعار قد زاد زياده كبيرة كل سنه ، فقد كان هناك عدد من السنوات التي حدث فيها انخفاض في مستوى الناتج الحقيقي . كما لوحظ من الاحصاءات أيضا ، خلال تلك الفتره ، أن السنوات التي كانت مصحوبه بأعلى معدلات نمو في الناتج الحقيقي لم تكن تلك السنوات ذات أكبر معدلات زياده في مستويات الأسعار . وفي الحقيقه ، فإن الثلاث سنوات وهى (١٩٧٤) و(١٩٧٥) و(١٩٨٠) — التى حدث فيها إنخفاض في الناتج الحقيقي كانت الثلاث سنوات ما بين الأربع التي حدثت فيها أعلى معدلات تضخم . هذا السلوك في الأسعار والناتج لا يتفق مع نموذج كينز الذى يهمل جانب العرض . فهذا السلوك في الأسعار لا يتفق مع مثل هذا النموذج إلا إذا أخذنا في الاعتبار جانب العرض الكلي . وحتى يكون ذلك واضحا فإننا نرجع إلى شكل (٦—٢٠) . ففي الجزء (أ) من هذا الشكل ، فإن التغيرات في الناتج والأسعار إنما نتجت من إنتقال الطلب الكلي من (AD_0) إلى



شكل (٦ — ٢٠)

تغيرات الأسعار والناتج في حالات إنتقال كل من الطلب الكلي والعرض الكلي.

إلى (P_0) من الأسعار في الزياده فإن الحاله هذه وفي . (AD_2) إلى ثم (AD_1) إلى (y_0) من الناتج في بزياده مصحوبه دائما تكون إنما (P_2) إلى ثم (P_1) إلى (y_1) ثم إلى (y_2) . فانتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين على طول منحنى العرض الكلي يؤدي إلى زياده في كل من الناتج والأسعار . وانتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليسار سيؤدى إلى انخفاض في كل من الناتج والأسعار . وبالتالي،فإن انتقال منحنى الطلب الكلي لا يوفر تبريرا لسلوك الأسعار والناتج فى سنوات مثل (١٩٧٤)و(١٩٧٥)و(١٩٨٠)، حيث حدث إنخفاض في الناتج ولكن كان ذلك مصحوبا بزياده في الأسعار ، بل في الحقيقه أسرعت معدلات الزياده في الأسعار في تلك السنوات .

أما الجزء (ب) من شكل (٦ــ٢٠) فيوضح إنتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار من (AS_0) إلى (AS_1) ثم إلى (AS_2) ، والذى أسفر عن زياده في الأسعار من (P_0) إلى (P_1) ثم إلى (P_2) مصحوبا بانخفاض في الناتج من (y_0) إلى (y_1) ثم إلى (y_2) . مثل « صدمات العرض » هذه "Supply Shocks" يمكنها أن تفسر ما حدث بالنسبه للاقتصاد الأمريكى في فترات الركود التضخميه حيث تميزت هذه الفترات بانخفاض في الناتج مصحوبا بارتفاع في الأسعار .

العوامل المؤديه إلى إنتقال منحنى العرض الكلي :

والتساؤل الذي يثار هنا ما هى العوامل المؤديه إلى إنتقال منحنى العرض الكلي . أى ما هي طبيعة هزات العرض السابق الاشارة إليها ؟. نحن نعلم أن النقاط على منحنى العرض الكلي إنما توضح الكميات التي ترغب المنشآت الموجوده في الاقتصاد القومي أن تعرضها عند مستويات الأسعار الكليه المقابله . ونحن نعلم أن كل منشأة ، وبالتالي،المنشآت في مجموعها ، ستختار ذلك المستوى من الناتج الذي يعظم الربح . وهذا يعني أن المنشآة

يجب أن تنتج حتى ذلك المستوى الذي يتحقق عنده تساوى السعر (P) مع التكلفه الحديه (MC) .

$$(P = MC)$$

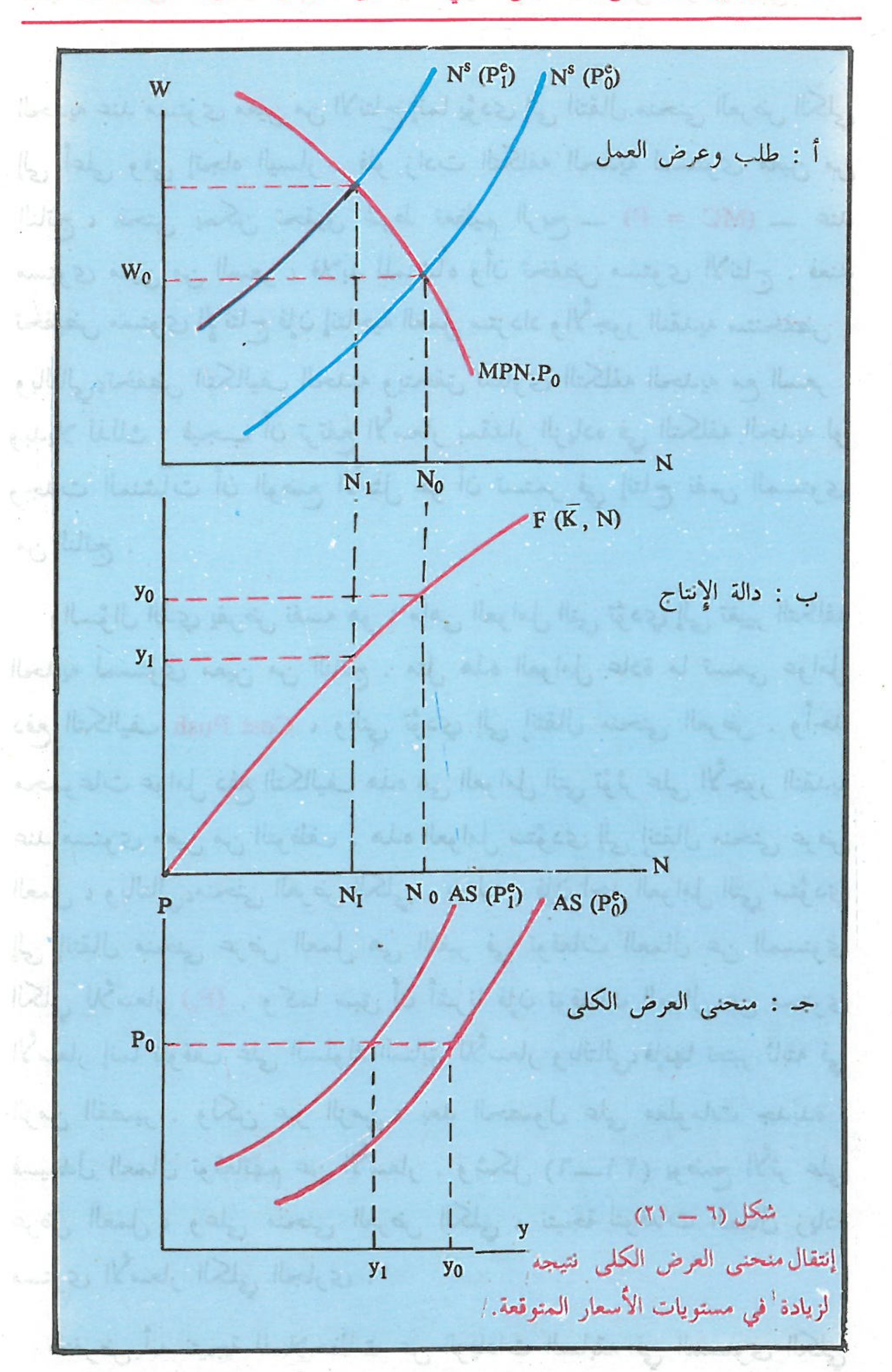
والتكلفه الحديه هي عباره عن الاضافه إلى التكلفه الكليه نتيجة لزيادة في استخدام عوامل الانتاج المتغيره بغرض زيادة الانتاج . وفي تحليلنا ، فإننا نفترض أن العمل هو عامل الانتاج الوحيد المتغير . وفى هذه الحاله ، فإن التكلفه الحديه لانتاج وحده إضافيه من الناتج إنما هي عباره عن الأجر النقدي (W) ـــ القدر المدفوع لاستخدام وحده إضافيه من العمل ـــ مقسوما على الانتاج الحدي للعمل (MPN) . والمعروف أن التكلفه الحديه (W / MPN) تتزايد عند تزايد الانتاج ، ذلك لأنه كلما زاد عدد العمال المستخدمين في الانتاج ، فإن الانتاجيه الحديه للعمل (MPN) تتناقص . هذا بالاضافه إلى أنه في نموذج الأجور المتغيره ، فإنه لكي تحصل على زياده في عرض العمل ، فإن الأجر النقدي لابد وأن يرتفع ، وهذا عامل آخر يعمل على رفع التكلفه الحديه كلما زاد استخدام العماله وزاد الانتاج . هذان العاملان ـــ تتناقص الانتاجيه الحديه للعمل ، وتزايد الضغوط على الأجور النقديه لترتفع عند زيادة الانتاج والتوظف ـــ يوضحان السبب في أن منحنى العرض الكلي منحنى منحدر إلى أعلى .

وانتقال منحنى العرض الكلي ـــ مثلا إنتقاله إلى اليسار كما في شكل (٦ ـــ ٢٠ب) ـــ يعني أنه بعد الانتقال ، فإن المنشآت سوف تنتج كميات أقل عند سعر معين . أو بعباره أخرى إن المنشآت وجدت أن وضع توازنها ـــ لكى تستمر في إنتاج نفس الكميه من الناتج ـــ يقتضي أن يتم ذلك عند سعر أعلى . وحيث أن المنشآت لكي تعظم أرباحها ؛ فعليها أن تساوى بين التكلفه الحديه وبين السعر ، فإن أى عامل يؤدى إلى زيادة في التكلفه

الحديه عند مستوى معين من الانتاج إنما يؤدى إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى أعلى وفي إتجاه اليسار . فلو زادت التكلفه الحديه لمستوى معين من الناتج ، فحتى يمكن تحقيق شرط تعظيم الربح ــ (MC = P) ــ عند مستوى معين من السعر ، فلابد للمنشأه وأن تخفض مستوى الانتاج . فعند تخفيض مستوى الإنتاج فإن إنتاجية العمل ستزداد والأجور النقديه ستنخفض ، وبالتالي،تخفض التكاليف الحديه ويتحقق تساوى التكلفه الحديه مع السعر . وبديلا لذلك ؛ فيجب أن ترتفع الأسعار بمقدار الزياده في التكلفه الحديه لو وجدت المنشآت أن الوضع الأمثل هو أن تستمر في إنتاج نفس المستوى من الناتج .

والسؤال الذي يفرض نفسه هو : ماهى العوامل التي تؤدي إلى تغيير التكلفه الحديه لمستوى معين من الناتج . مثل هذه العوامل عادة ما تسمى عوامل دفع التكاليف Cost Push ، والتي تؤدي إلى إنتقال منحنى العرض . وأحد مجموعات عوامل دفع التكاليف هذه هى العوامل التي تؤثر على الأجور النقديه عند مستوى معين من التوظف . هذه العوامل ستؤدى إلى إنتقال منحنى عرض العمل ، وبالتالي،منحنى العرض الكلي . وعليه ، فإن أحد العوامل التي ستؤدي إلى إنتقال منحنى عرض العمل هى التغير في توقعات العمال عن المستوى الكلي للأسعار (P_e) . وكما سبق أن أشرنا فإن توقعات العمال عن مستوى الأسعار إنما تتوقف على السلوك السابق للأسعار وبالتالي،فإنها تعتبر ثابته في الزمن القصير . ولكن عبر الزمن ، بعد الحصول على معلومات جديدة ، فسيعدل العمال توقعاتهم عن الأسعار . وشكل (٦ــ٢١) يوضح الأثر على عرض العمل ، وعلى منحنى العرض الكلي ، نتيجة لتوقعات العمال زيادة مستوى الأسعار الكلي الجارى .

فلنفرض أنه نتيجة للملاحظات عن الزيادات السابقه في المستوى الكلي



شكل (٦ — ٢١)
إنتقال منحنى العرض الكلى نتيجه لزيادة في مستويات الأسعار المتوقعة.

للأسعار ، فإن توقعات العمال عن المستوى الحالى للأسعار أنه سيرتفع من (P_0^e) إلى (P_1^e) . وكنتيجة لذلك فإن منحنى عرض العمل سوف ينتقل إلى اليسار ، كما هو موضح في الجزء (أ) من شكل (٦ــ٢١) ، من $[N^s (P_0^e)]$ إلى $[N^s (P_1^e)]$. فمقدار أقل من العمل سوف يعرض عند كل مستوى من الأجر النقدى ، ذلك لأنه مع التوقعات عن أن مستوى الأسعار سيرتفع ، فإن أجر نقدى معين إنما يعني أجرًا حقيقيا أقل . وبالنظر إلى ذلك من وجهة نظر المنشأة ، فإن أجر أعلى يجب أن يدفع للحصول على نفس القدر من العمل . وعند مستوى السعر الأعلى (P_1^e) ، فإن الانتقال في منحنى عرض العمل سوف يخفض التوظف من (N_0) إلى (N_1) . وبالتالي،فإن الناتج عند سعر (P_0) سوف ينخفض من (y_0) إلى (y_1) ، كما هو موضح فى الجزء (ب) من شكل (٦ــ٢١) . وسوف ينتقل منحنى العرض الكلى إلى اليسار من $[AS (P_0^e)]$ إلى $[AS (P_1^e)]$، كما هو موضح في الجزء (جـ) من شكل (٦ــ٢١) . من هذا نرى أن أى عامل يؤدي إلى إنتقال منحنى عرض العمل إلى أعلى تجاه اليسار ــ مخفضا بذلك عرض العمل عند أجر معين ــ أو مما يعني زياده في الأجر النقدي بقدر ما عند عرض معين للعمل ــ سوف ينقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار . ومثل هذا الإنتقال في منحنى عرض العمل إنما يلعب دورا هاما في تحديد توازن الناتج والتوظف نتيجه لتغيرات في السياسات . ولو وسعنا تحليلنا لنسمح لعوامل الانتاج الأخرى ــ خلاف العمل ــ بأن يكون لها تأثيرها ، فإننا نستطيع القول أن أى زياده مستقلة في أسعار أى عامل إنتاج متغير سوف تزيد التكلفه الحديه الخاصه بمستوى معين من الانتاج ؛ وبالتالي سوف تنقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار . والزياده المستقلة ــ على وجه الخصوص ــ في أسعار المواد الخام سوف يكون لها مثل هذا الأثر في دفع التكاليف . ويعتقد الكينزيون أن الزياده في الأسعار العالميه للمدخلات من المواد الخام ــ وعلى وجه الخصوص

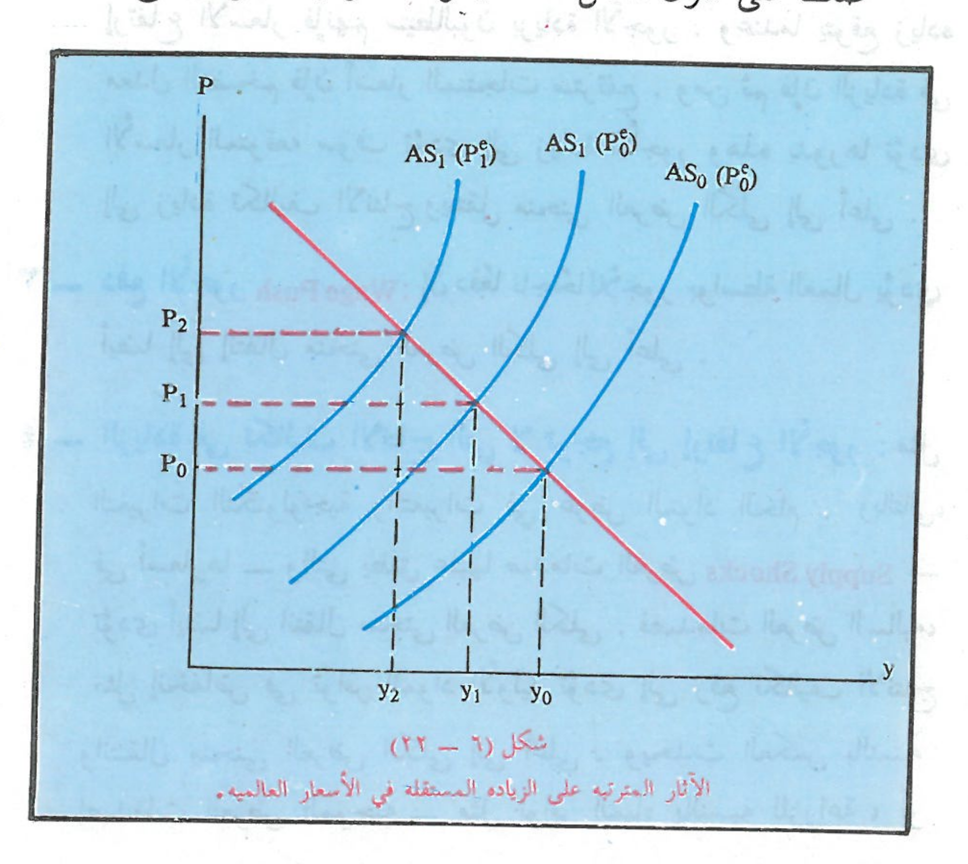
مدخلات الطاقه ـ قد أدت إلى زياده كبيره في تكاليف الانتاج الخاصه بمستوي معين من الناتج ، وأدت إلى إنتقال ملحوظ إلى اليسار فى منحنى العرض الكلي ، مما ترتب على ذلك زياده في المستوى العام للأسعار وإنخفاض في مستوى الناتج الاجمالي الحقيقي .

بالاضافة إلى هذا الأثر المباشر المترتب على ارتفاع أسعار المواد الأوليه على منحنى العرض الكلى ، فإن مثل هزات العرض هذه لها آثار غير مباشره ؛ والتي تأتي من التأثير على عرض العمل . فالزيادات في أسعار المواد الأوليه ـ مثل أسعار البترول المستورد ومنتجات الطاقه الأخرى ـ تدفع الأسعار المحليه إلى الارتفاع. وعند إرتفاع الأسعار المحليه ومضي وقت كافٍ على هذا الارتفاع في الأسعار بحيث يدركها عارضو العمل ، فإن توقعات العمال عن مستوى الأسعار الكليه (P_e) أنه سوف يزداد . ومثل هذه الزياده في المستوى المتوقع للأسعار سوف تؤدي إلى إنتقال منحنى العرض الكلي تجاه اليسار مؤديا إلى زياده إضافيه في المستوى العام للأسعار وإنخفاض إضافي في الناتج الحقيقي . وتفسير الكينزيين للزياده الكبيره في الأسعار والانخفاض في الناتج في الفتره (١٩٧٤ـ١٩٧٥) وفي الفتره (١٩٧٩ـ١٩٨٠) إنما يقوم على أساس هذه الاثار المباشره وغير المباشره لهزات العرض . فالزياده الكبيره في أسعار البترول في الفتره (١٩٧٤ـ١٩٧٥) وفي سنة(١٩٧٩)أسفرت عن هزات العرض المشار إليها . ووجهة نظر الكينزيين عن هزات العرض يمكن إيضاحها في شكل (٦ـ٢٢) . فالزياده الأصليه في أسعار البترول ـ والتي نتج عنها زياده في أسعار موارد الطاقه الأخرى ـ مثل الفحم ، الغاز الطبيعي وخلافه التى نتجت من محاولات مستخدمى الطاقه إحلال مصادر الطاقه الأخرى محل البترول الذى إرتفع سعره ـ أدت إلى إنتقال منحنى العرض الكلي من [$AS_0\ (P_0^e)$] إلى [$AS_1\ (P_0^e)$] وترتب على ذلك إنخفاض الناتج من (y_0) إلى (y_1) وإرتفاع الأسعار من (P_0) إلى (P_1) . هذه هى الآثار

المباشره لهزة العرض . وعندما ترتفع أسعار المنتجات المتصله بالطاقه وكل المنتجات التي ، مثل هذه الطاقه ، تعتبر كمدخلات في خطوات الناتج ، فإن الأسعار الكلية سترتفع . وبمرور الوقت يستوعب العمال تلك الزياده في الأسعار ، وبالتالى،فإن الأسعار المتوقعه ترتفع من (P_0^e) إلى (P_1^e) . وسوف يترتب على ذلك إنتقال آخر إلى اليسار في دالة العرض الكلي من $[AS_1$ $(P_0^e)]$ إلى $[AS_1 (P_1^e)]$. وترتفع الأسعار بالتالي أكثر إلى (P_2) وينخفض الناتج أكثر إلى (y_2) .

من العرض السابق يمكننا تلخيص العوامل التي تؤدي إلى إنتقال منحنى العرض الكلي في الآتي :

١ ــ الضغط على سوق العمل Tightness of Labor Market : ويكون هناك ضغط على سوق العمل عندما يكون مستوى الدخل والناتج للاقتصاد



شكل (٦ ــ ٢٢)

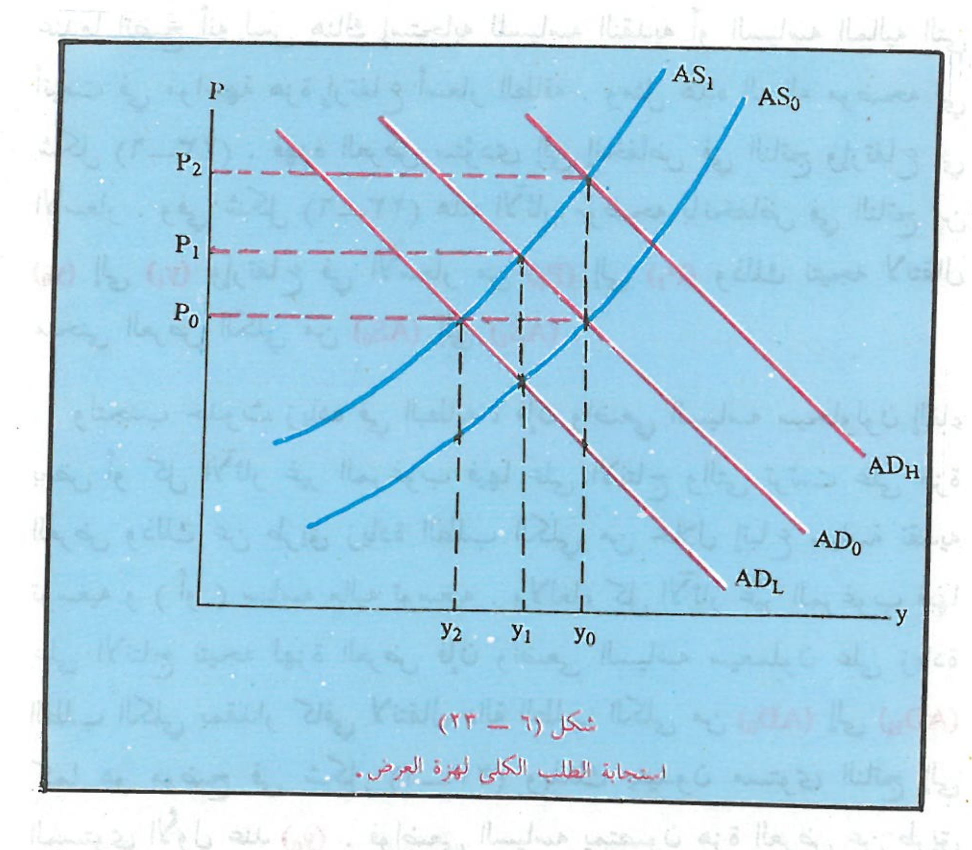
الآثار المترتبه على الزياده المستقلة في الأسعار العالميه.

القومى أكبر من مستوى الناتج الطبيعى $(Y > Y_n)$. ففى هذه الحالة فإن الأجور وبالتالى تكاليف الانتاج سوف ترتفع . بينما عندما لا يكون هناك ضغط على سوق العمل ، أى عندما يكون مستوى توازن الناتج عند مستوى أقل من مستوى الناتج الطبيعى $(Y< Y_n)$ ، فإن الأجور وتكاليف الانتاج تنخفض . والأثر على منحنى العرض الكلى يكون كالآتى : عندما يكون الناتج أكبر من المستوى الطبيعى $(Y> Y_n)$ ، فإن منحنى العرض الكلى ينتقل إلى أعلى ، وعندما يكون الناتج أصغر من المستوى الطبيعى $(Y< Y_n)$ ، فإن منحنى العرض الكلى ينتقل إلى أسفل .

٢ ـــ **توقعات مستوى الأسعار** Expected Price Level : عندما يتوقع العمال إرتفاع الأسعار فإنهم سيطالبون بزيادة الأجور . وعندما يتوقع زياده معدل التضخم فإن أسعار المنتجات سترتفع . ومن ثم فإن الزيادة فى الأسعار المتوقعه سوف تؤدي إلى زيادة الأجور وهذه بدورها تؤدى إلى زيادة تكاليف الانتاج وينتقل منحنى العرض الكلى إلى أعلى .

٣ ـــ **دفع الأجور** Wage Push: إن دفعًا ناجحًا للأجور بواسطة العمال يؤدي أيضا إلى إنتقال منحنى العرض الكلى إلى أعلى .

٤ ـــ **الزيادة فى تكاليف الانتاج التى لا ترجع إلى إرتفاع الأجور** : مثل التغيرات التكنولوجية والتغيرات في عرض المواد الخام . وبالتالى، فى أسعارها ـــ والتى يطلق عليها صدمات العرض Supply Shocks ـــ تؤدى أيضا إلى انتقال منحنى العرض الكلى . فصدمات العرض السالبه، مثل إنخفاض فى توافر المواد الأولية تؤدى إلى رفع تكاليف الانتاج وانتقال منحنى العرض الكلى إلى أعلى . ويحدث العكس بالنسبه لصدمات العرض الموجبه ـــ مثل توافر المياه بالنسبه للزراعة ، أو



شكل (٦ ــ ٢٣)

استجابة الطلب الكلى لهزة العرض.

اختراع جديد يؤدى إلى تخفيض في تكاليف الانتاج . وعموما : فإن صدمات العرض السالبة التى تؤدى إلى زيادة تكاليف الانتاج سوف تؤدى إلى إنتقال منحنى العرض الكلى إلى أعلى ، بينما صدمات العرض الموجبة التى تؤدى إلى تخفيض تكاليف الانتاج ستؤدى إلى إنتقال منحنى العرض الكلى إلى أسفل .

هزات العرض وسياسات الطلب الكلي :

إن هزات العرض ــ مثل هزات أسعار الطاقة ــ ولَّدت لصانعى سياسة الإقتصاد الكلى ، مشكلة فيما يتعلق بالإستجابة السليمة للسياسات النقدية والمالية لمثل هذه الهزات . وتظهر مشكلة واضعى السياسه واضحه

عندما اتضح أنه ليس هناك إستجابه للسياسه النقديه أو السياسه الماليه التى أتبعت في مواجهة هزة إرتفاع أسعار الطاقه . ومثل هذه الحاله موضحه في شكل (٦ــ٢٣) . فهزة العرض ستؤدى إلى إنخفاض في الناتج وإرتفاع في الأسعار . وفي شكل (٦ــ٢٣) هذه الآثار موضحه بانخفاض في الناتج من (y_0) إلى (y_1) وإرتفاع في الأسعار من (P_0) إلى (P_1) وذلك نتيجه لانتقال منحنى العرض الكلي من (AS_0) إلى (AS_1) .

ولتجنب حدوث زياده في البطاله ، فإن واضعي السياسه سيحاولون إلغاء بعض أو كل الآثار غير المرغوب فيها على الانتاج والتى ترتبت على هزة العرض وذلك عن طريق زيادة الطلب الكلي من خلال إتباع سياسة نقديه توسعيه و (أو) سياسه ماليه توسعيه . ولالغاء كل الآثار غير المرغوب فيها على الانتاج نتيجه لهزة العرض فإن واضعى السياسه سيعملون على زيادة الطلب الكلي بمقدار كافي لانتقال دالة الطلب الكلى من (AD_0) إلى (AD_H) كما هو موضح فى شكل (٦ــ٢٣) وبذلك يعيدون مستوى الناتج إلى المستوى الأول عند (y_0) . فواضعي السياسه يمتصون هزة العرض عن طريق زيادة الطلب الكلي بالقدر الكافي الذى يؤمن نفس المستوى من الانتاج بالرغم من إرتفاع أسعار الطاقه . ولكن باقدام واضعي السياسه على ذلك فهم يُصَعِّدون من الآثار التضخميه لهزة العرض . فسياسة زيادة الطلب الكلي ستؤدي إلى رفع مستوى الأسعار إلى (P_2) وهو مستوى أعلى من مستوى (P_1) وهو المستوى الذى يسود لو لم تتبع سياسة زيادة الطلب الكلي .

وسياسه بديله للسياسه السابقه هو العمل على إلغاء الزياده في الأسعار نتيجة لهزة العرض وذلك عن طريق تخفيض الطلب الكلي وذلك باتباع سياسه نقديه إنكماشيه أو سياسه ماليه إنكماشيه . فمثل هذه السياسات ستؤدى إلى إلغاء كل الآثار غير المرغوب فيها على الأسعار التي نتجت من هزة العرض ، وذلك

عن طريق نقل الطلب الكلي من (AD_0) إلى (AD_L) كما موضح في شكل (٦ــ٢٣) . فحتى مع منحنى العرض الجديد (AS_1) فإن تخفيض الطلب الكلى إلى المستوى (AD_L) سيمكن من العوده إلى مستوى الأسعار الأول (P_0). إلا أنه يجب ملاحظة أن أثر سياسة الحد من الطلب الكلي سوف تجعل الآثار على الناتج أسوأ . فالناتج سوف ينخفض إلى (y_2) أى أقل من (y_1) وهو مستوى الناتج في حالة إذا لم يكن هناك تغيير فى الطلب الكلى .

من هذا نرى أن سياسة إستيعاب صدمة العرض يمكنها أن تلغي الآثار غير المرغوب فيها على الناتج الذي ترتب على هزة العرض وذلك فقط بزيادة الآثار غير المرغوب فيها على مستوى الأسعار . ومن ناحية أخرى ، فإن سياسة الحد من الطلب الكلي كاستجابه لهزة العرض ، فإنها بالرغم من أنها تساعد في تخفيض الآثار غير المرغوب فيها على مستوى الأسعار إلا أن هذا لا يتم إلا على أساس تكلفة الآثار غير المرغوب فيها على الناتج . وهذه هي المعضله التي تواجه واضعي السياسات في مواجهة هزة العرض كتلك التي ترتبت على الزياده في أسعار النفط التي حدثت في سنة (١٩٧٤). وفي رأى الكينزيين أنه في حالة حدوث هزة عرض فإن سياسة الطلب الكلى لا تستطيع بمفردها أن تمنع كلا من زيادة الأسعار وإنخفاض الناتج [(١٧)] .

ولعل هذا يفسر السبب في أنه بالرغم من السياسات التى صممت تصميما جيدا في السبعينات لم تسفر عن نتائج مرموقه . وعدم إمكانية سياسة الطلب الكلى أن تلغي معا الآثار السيئه للانتاج والأسعار ، والمترتبه على صدمات العرض ، قد أدت بالكنزيين المحدثين Neo - Keynesian أن يبحثوا عن سياسات في جانب العرض والتي من الممكن أن تلغي مباشره الانتقال غير

---

(١٧) Brown W. S. ، مرجع سابق ، ص ص : ١٣٠ــ ١٣٥ .

المرغوب فيه في دالة العرض الكلي نتيجة لارتفاع أسعار الطاقه . ومثل هذه السياسات يكون هدفها نقل منحنى العرض الكلي إلى أسفل ، تجاه اليمين عن طريق تخفيض التكاليف الحديه لإنتاج قدر معين من الناتج . ومن بين السياسات المقترحه في هذا الشأن إحداث تخفيضات في ضرائب المبيعات والضرائب النوعيه وتخفيضات في الحصه التي يدفعها أرباب الأعمال في التأمينات الاجتماعيه . فلما كانت هذه الضرائب إنما هى عباره عن جزء من تكاليف الانتاج أو تكاليف البيع ، فإن التخفيضات في هذه الضرائب ستؤدى إلى تخفيض التكاليف مما تؤدى إلى إلغاء الآثار غير المرغوب فيها لصدمات العرض .

كينز في مقابل الكلاسيكيين :

في خلال الفصول السابقه فقد حللنا وجهة النظر الكينزيه في الاقتصاد الكلي فما هي الاختلافات الرئيسيه بين الكينزيين وبين الكلاسيكيين في النظريه الكليه ؟. لقد رأينا في هذا الفصل كيف يمكن تلخيص النظام الكينزى مستخدمين الطلب الكلي والعرض الكلي . وخير وسيله لتلخيص الاختلافات بين الكينزيين وبين النظرية الكلاسيكيه هو دراسة الاختلافات في العلاقات بين الطلب الكلي والعرض الكلي في كلا النموذجين .

الكينزيون في مقابل النظريات الكلاسيكية للطلب الكلي :

إن النظرية الكلاسيكية لم تحتوى على نظرية صريحه عن الطلب الكلي . فنظرية كمية النقود قد أمدتنا بنظريه ضمنيه عن الطلب الكلي . والمعادلة التي إستمدت منها نظرية الكميه (صيغة فيشر) الطلب الكلى هى :

$$MV = Py$$

فمع افتراض أن (V) ثابته ، فإننا نستطيع أن نحدد (Py) لكل قيمة (M) هذه العلاقه تعطينا منحنى طلب كلي [$AD(M_0)$] الموضح في شكل (٦ـــ٢٤أ) والذى يتخذ شكل Rectangular Hyperbola عندما تكون (M) تساوى (M_0) . هذا هو منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي .

والتفسير الاقتصادي المنطقي لهذه العلاقه واضحه بالنسبه لصيغة كامبردج

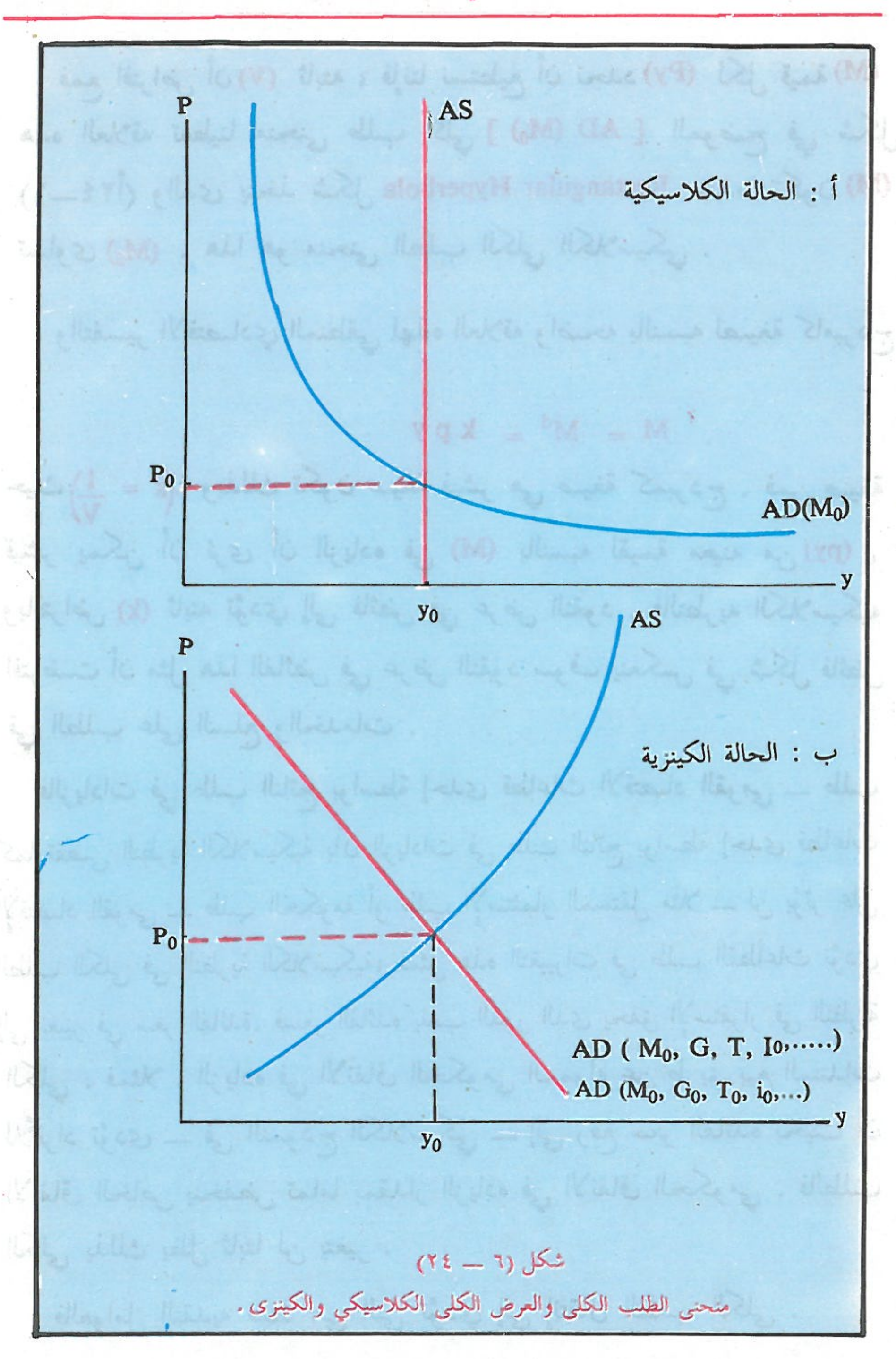
$$M = M^d = k\,p\,y$$

حيث $\left(k = \frac{1}{V}\right)$. وبذلك تكون صيغة فيشر هي صيغة كمبردج . فمن صيغة فيشر يمكن أن نرى أن الزياده في (M) بالنسبه لقيمة معينه من (py) ، وبافتراض (k) ثابته تؤدي إلى فائض في عرض النقود . فالنظريه الكلاسيكيه افترضت أن مثل هذا الفائض في عرض النقود سوف ينعكس في شكل فائض في الطلب على السلع والخدمات .

فالزيادات في طلب الناتج بواسطة إحدى قطاعات الاقتصاد القومي ـــ طلب كما تقضى النظرية الكلاسيكية بأن الزيادات فى طلب الناتج بواسطة إحدى قطاعات الإقتصاد القومى ـــ طلب الحكومة أو طلب الإستثمار المستقل مثلا ـــ لن يؤثر على الطلب الكلى فى النظرية الكلاسيكية، فمثل هذه التغييرات فى طلب القطاعات تؤدى إلى تغيير في سعر الفائدة. فسعر الفائده يلعب الدور الذى يحقق الإستقرار فى النظرية الكلي . فمثلا ، الزياده في الانفاق الحكومي المموله عن طريق بيع السندات للأفراد تؤدى ـــ فى النموذج الكلاسيكي ـــ إلى رفع سعر الفائدة بحيث أن الانفاق الخاص ينخفض تماما بمقدار الزياده في الانفاق الحكومي . فالطلب الكلي بذلك يظل ثابتا لن يتغير .

فالعوامل النقديه فقط هي التي تؤدي إلى إنتقال الطلب الكلى .

والجزء (ب) من شكل (٦ـــ٢٤) يوضح الطلب الكلي الكينزي . ومع



شكل (٦ — ٢٤)

منحنى الطلب الكلى والعرض الكلى الكلاسيكي والكينزى .

أن كل من منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي والكينزى ينحدران إلى أسفل عند رسمهما في مقابل السعر ، إلا أن هناك إختلافا كبيرا بينهما . فبينما منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي لا ينتقل إلا فقط عند تغيير الكميه المعروضه من النقود ، فإن منحنى الطلب الكلي الكينزي يتوقف وضعه على متغيرات مثل مستوى الانفاق الحكومى (G_0) مستوى الضرائب (T_0) ومستوى الانفاق الاستثمارى المستقل (I_0) بالاضافه إلى كمية النقود (M_0) . وكما سبق أن رأينا ، فإن الطلب الكلي الكينزى سوف ينتقل عندما تتغير أى من هذه المتغيرات . فسعر الفائده لا يمنع كلية الطلب الكلي من التغير نتيجة لتغيير طلب القطاعات في النظام الكينزي . هذا الفرق في تحديد الطلب الكلي ، في كل من النموذج الكينزي والنموذج الكلاسيكي ، يتولد عنه تغيرات هامه في تفسيرات كل من النموذجين لسبب عدم الاستقرار فى الاقتصاد القومي وفي السياسات وأهميتها الخاصه بتحقيق الاستقرار .

فقد كان «كينز» يعتقد أن عدم الاستقرار في طلب الاستثمار هو السبب الرئيسي في التقلبات الدوريه في الدخل . فالتغييرات المستقله في طلب الاستثمار نتيجة للتغيرات في التوقعات هي التى تؤدي إلى إنتقالات دالة الطلب الكلي وبالتالي عدم الاستقرار في الأسعار والناتج . فالسياسه الماليه من الممكن أن تستخدم لالغاء التغيرات في الطلب الكلي ولها إمكانية تحقيق الاستقرار في الطلب الكلي بالرغم من أن طلب الاستثمار لا يتصف بالاستقرار .

أما من وجهة النظر الكلاسيكية ، فليس هناك حاجه لا إلى السياسه الحكوميه لتحقيق الاستقرار في الطلب الكلي في مواجهة عدم استقرار الاستثمار ولا السياسه الماليه ستكون قادره على القيام بهذه الوظيفه . فبالنسبه لعرض معين من النقود فإن منحنى الطلب الكلي لن يتأثر لا بالتغيرات المستقله

في الاستثمار ولا بالتغيرات في متغيرات السياسه الماليه . فبالنسبه للاقتصاديين الكلاسيكيين فإن المصدر الوحيد لعدم الاستقرار في الطلب الكلي إنما يأتى من كمية النقود . وأن العلاج الوحيد هو إستقرار النقود . ووجهة النظر الكلاسيكيه نابعه بطبيعة الحال من نظرية كمية النقود .

والفرق بين الاقتصاديين الكينزيين والاقتصاديين الكلاسيكيين حول الدرجه التي تحدد بها العوامل النقدية الطلب الكلي ؛ إنما تفسر الاختلاف بين هاتين المدرستين في الجدال القائم حول فائدة المشروعات العامه ــ التغير في (G) ــ كعلاج للبطاله . وهناك جدال مشابه بين الكينزيين ، وبين مؤيدى نظرية الكميه في العصر الحديث ــ والمعروفين بالنقديين ــ حول فائدة السياسه الماليه في تحقيق الاستقرار الاقتصادى .

العرض الكلي في كل من النظام الكلاسيكي والنظام الكينزي :

إن مفتاح الاختلاف بين النظريه الكلاسيكيه والنطريه الكينزيه فيما يتعلق بالعرض الكلي يتعلق بانحدار الداله فدالة العرض الكلي الموضحه في شكل (٦ ــ ٢٤أ) دالة رأسيه . ودالة العرض الرأسيه في النظام الكلاسيكي نتجت من الفروض الكلاسيكيه المتعلقه بسوق العمل . فوفقا للنظريه الكليه فإن طلب العمل وعرض العمل إنما يتوقفان على الأجور الحقيقيه والمعروفه للجميع ، ويفترض في الأجور النقديه أنها تامة المرونه وتتعدل فورا لتحقيق التساوى بين الطلب والعرض . وبناء على ذلك ، فإنه طالما أن دالة العرض الكلي رأسيه ، فإن الناتج والتوظف يتحددان بواسطة العرض الكلي ، فالطلب الكلي لا يلعب دورا في تحديد مستوى الناتج .

أما بالنسبه لمنحنى العرض الكلي الكينزي ، ففي الزمن القصير ، فإنه ينحدر إلى أعلى تجاه اليمين . ونتوقع أن يكون المنحنى مستويا إلى

درجة كبيره عند مستويات الناتج أقل من كامل الطاقه ، ثم يصبح أكثر إنحدارا كلما أقترب الناتج من كامل الطاقه . ووجهة النظر الكينزيه فيما يتعلق بالعرض الكلي تؤكد على جمود الأجور النقديه وفشل المشاركين في السوق في الاستيعاب الصحيح للأجور الحقيقيه . وكنتيجة لذلك ، فإن سوق العمل لن يكون في وضع التوظف الكامل باستمرار . فالناتج الفعلى والتوظف الفعلي لن يتحددا كلية بواسطة عوامل العرض التي تحدد ناتج التوظف الكامل . فانتقالات الطلب الكلي سوف تجعل الاقتصاد القومي يتحرك على طول دالة العرض الصاعده إلى أعلى مسببا تغييرا في الناتج . ففي النظام الكينزي فإن مستوى الطلب الكلي إنما يعتبر عاملا هاما في تحديد مستوى الناتج والتوظف .

والاقتصاديون الكلاسيكيون يعتقدون أيضا أن جمود الأجور النقديه سوف يترتب عليها دالة عرض كليه ليست برأسيه . فمع أجور نقديه جامده ، فإن الناتج الكلي لا يتحدد كلية بواسطة العرض . ففي مثل هذه الحاله فإن الطلب الكلي ــ والذى يتحدد في النموذج الكلاسيكي بواسطة العوامل النقديه ــ سوف يؤثر على مستوى الناتج .

وحقيقة أنه في ظل جمود الأجور النقدية ، فإن الناتج يتأثر بالطلب الكلي حتى في النموذج الكلاسيكي ، أدى ببعض الاقتصاديين إلى أن يخلصوا إلى أن الاختلاف الهام الوحيد بين النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي ، هو أن «كينز» قد أفترض أن الأجور النقدية ثابته بينما الاقتصاديون الكلاسيكيون افترضوا أن الأجور النقدية مرنه للغاية . ولكن مثل هذا التفسير يبخس مساهمات الاقتصاد الكينزي . فكما سبق ورأينا ، فإن نظرية "كينز" في الطلب الكلي تختلف إختلافا جوهريا عن النظرية الكلاسيكية للطلب الكلي ، هذا بالاضافه إلى أن نظرية "كينز" في العرض الكلى لا تستند فقط على إفتراض جمود الأجور

النقديه . وإن كان الكينزيون يعتقدون أن الأجور جامده في إتجاهها النزولي ، إلا أن منحنى العرض الكينزى من الممكن أن ينتج حتى عندما تكون الأجور النقديه مرنه . ولكن عارضي العمل لديهم معلومات غير كامله عن مستوى الأجور الحقيقيه . والاختلافات في وجهة النظر فيما يتعلق بسوق العمل ، لاشك أنها مصدر هام للاختلاف في النتائج التي توصل إليها كل من النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي . ومنحنى العرض الكينزي في شكل (٦ــ٢٤) أشير إلى أنه منحنى عرض قصير الأجل وذلك للتأكيد على أنه يعود إلى فتره زمنيه قصيره وليس إلى حالة توازن طويل الأجل . والعوامل مثل عقود العمل الصريحه الطويلة الأجل والعقود الضمنيه والمقاومه لتخفيض الأجور والتي ينظر إليها على أساس أنها تخفيض في الأجور النسبيه سوف تبطىء ، ولكنها لا تمنع نهائيا ، تغيرات الأجور الضروريه لاعادة الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظف الكامل . كذلك فإن المعلومات غير الكامله عن الأجور الحقيقيه من جانب عارضي العمل إنما تكون ظاهره قصيرة الأجل .

وأخيرا فإن التوقعات تقترب من القيم الفعليه لمستوى الأسعار ، وبالتالى، من الأجور الحقيقيه . والاقتصاديون الكينزيون لا ينكرون أنه في النهايه ، فإن الاقتصاد القومي سوف يقترب من التوظف الكامل . ولكن الخصائص الكلاسيكية الطويلة الأجل للاقتصاد القومي هى بالنسبه للكينزيين غير هامه . فكما يقول كينز « في الزمن الطويل فنحن كلنا موتى » .

الخلاصه :

فمع هذه الاختلافات في كل من النموذج الكينزى والنموذج الكلاسيكي فليس من العجيب أن يتوصل كل من الكينزيين والاقتصاديين الكلاسيكيين إلى خلاصه مختلفه فيما يتعلق بالسياسات . فالاقتصاديون الكلاسيكيون يؤكدون على المواءمه الذاتيه للاقتصاد القومي . فإذا حرر الاقتصاد القومي من

السياسات الحكومية ، فإن الاقتصاد القومي سيحقق التوظف الكامل . فالاقتصاديون الكلاسيكيون يعارضون التدخل في ميكانيكية النظام الاقتصادى ؛ ولذلك فإنهم لا يحبذون السياسه النقديه ، أو السياسه الماليه الفعاله الهادفه إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي . فهذه السياسات التي تعمل على التأثير فى الطلب الكلى لن يكون لها آثار على الناتج والتوظف حيث أن العرض الكلي هو المحدد لذلك في النظام الكلاسيكي .

أما وجهة النظر الكينزيه ، فإنها تنظر إلى الاقتصاد القومي على أنه غير مستقر نتيجة لعدم إستقرار الطلب الكلي بسبب الاستثمار الخاص الذى هو أحد العناصر الهامه للطلب الكلي . والطلب الكلي في ظل النظام الكينزي له تأثيره على الناتج والتوظف ـــ وبالتالى، فإن تذبذب الطلب الكلي سوف يسبب تقلبات غير مرغوب فيها في الناتج والتوظف في الزمن القصير . مثل هذه التقلبات يمكن منعها باستخدام السياسات النقديه والماليه لالغاء التغيرات غير المرغوبه في الطلب الكلي . فالاقتصاديون الكينزيون يبيحون التدخل ، ويحبذون السياسات الفعاله لادارة الطلب الكلي .

منحنى العرض الكلي في الزمن الطويل :

هناك إتفاق بين الاقتصاديين على أن منحنى العرض الكلي فى الزمن الطويل إنما يكون رأسيا . وأهم ما يتميز به الزمن الطويل هو أن مستوى الناتج يكون هو مستوى الناتج الطبيعي أى مستوى ناتج التوظف الكامل . وكذلك في الزمن الطويل ، فإن الأسعار المتوقعه (P_e) تكون مساويه للأسعار الفعلية . وسنوضح فيما يلى لماذا يكون منحنى العرض الكلى في الزمن الطويل رأسيا ؟

إن الجزء الأكبر من تكاليف الانتاج الكلي في المجتمع عادة ما يكون

تكاليف الأجور والتي يتم تحديدها في سوق العمل . ففى أوقات الرواج ، فإن أرباب الأعمال سيجدون صعوبة فى إستئجار العمال ، بل قد يكون لديهم صعوبة فى الاحتفاظ بما لديهم من عمالة . ففى هذه الحالة ، فسيكون هناك ضغط على سوق العمل ، ذلك لأن طلب العمل يزيد عن عرض العمل مما يضطر معه أرباب الأعمال إلى رفع الأجور حتى يتمكنوا من إجتذاب العمال . وزيادة الأجور ستؤدى إلى زيادة تكاليف الأنتاج وبالتالى، فإن منحنى العرض الكلى ينتقل إلى أعلى .

ومن ناحية أخرى ، لو أن الاقتصاد القومى كان يمر بفتره من الركود ، ففي هذه الحالة فإن سوق العمل سيكون سهلا ذلك لأن طلب العمال يكون أقل من عرض العمل . وبالتالى، فإن العمال الذين لا يستطيعون الحصول على عمل يكونوا على إستعداد للعمل عند أجور أقل . هذا بالاضافه إلى أن العمال الحالين يكونوا على إستعداد لتقديم تنازلات حتى يظلوا محتفظين بوظائفهم ولا يفقدوها . وعليه ، فعندما يكون سوق العمل كاملا حيث طلب العمال يكون أقل من عرض العمل ، فإن الأجور وبالتالى، تكاليف الانتاج ستنخفض وبالتالي فإن منحنى العرض الكلي ينتقل إلى أسفل .

من التحليل السابق يتضح أن إنتقال منحنى العرض إلى أعلى أو إلى أسفل إنما يتوقف على فيما إذا كان هناك ضغط على سوق العمل أو أن سوق العمل سهلا . ولكن كيف تعلم فيما إذا كان سوق العمل عليه ضغط أو أنه سهل ؟. أحد الأفكار التى تساعد في هذا الموضوع هو معدل البطالة الطبيعى **Natural Rate of Unemployment** وهو معدل البطالة عندما يتساوى طلب العمل مع عرض العمل [١٨] . فعندما تكون البطالة عند مستوى أقل من المستوى

(١٨) الكثير من الاقتصاديين فى الولايات المتحده الأمريكيه يعتقدون أن هذا المعدل يكون عند مستوى بطالة مقداره **(6%)** .

الطبيعي ــ مثلا عند (4%) عندما يكون معدل البطالة الطبيعي (6%) ــ فإنه يكون هناك ضغط على سوق العمل . وبالتالى، فإن الأسعار سترتفع ، وسينتقل منحنى العرض الكلي إلى أعلى . وعندما يكون مستوى البطالة عند مثلا (8%) ــ أعلى من المستوى الطبيعي للبطالة ــ فإن سوق العمل سيكون سهلا ، وبالتالى، فإن الأجور ستنخفض وينتقل منحنى العرض الكلى إلى أسفل . وفقط ، عندما تكون البطالة عند المستوى الطبيعي فلن يكون هناك ضغط من جانب سوق العمل على الأجور لترتفع أو تنخفض ، وبالتالى، فإن منحنى العرض الكلى لن ينتقل .

ومستوى الناتج الكلي الذي يُنتَج عند المستوى الطبيعي للبطالة إنما يسمى بـ المستوى الطبيعي للناتج Natural Rate Level of Output (والذى يسمى أيضا بمستوى ناتج التوظف الكامل) . ونظر لأن العرض الكلى لن يبقى ثابتا عندما تكون البطالة والناتج الكلى مختلفين عن مستوى المعدل الطبيعي الخاص بهما ، فإننا نحتاج إلى أن ننظر إلى الكيفيه التى يتغير بها التوازن في الزمن القصير إستجابة لوضعين :

أولا : عندما يكون التوازن أصلا أقل من مستوى المعدل الطبيعي .
ثانيا : عندما يكون التوازن أصلا أكبر من مستوى المعدل الطبيعي[١٩] .

ففي الجزء (أ) من شكل (٦ــ٢٥) فإن التوازن الأصلى يتحقق عند النقطة (1)، أى عند تقاطع منحنى الطلب الكلي ــ (AD) ــ مع منحنى العرض الكلي الأصلي ــ (AS_1). ولما كان مستوى توازن الناتج ــ (y_1) أكبر من مستوى المعدل الطبيعي ــ الموضع بـ (y_n) ــ فإن البطالة تكون أقل من المعدل الطبيعي ويكون هناك ضغوط متزايدة في سوق العمل . هذه الضغوط

---

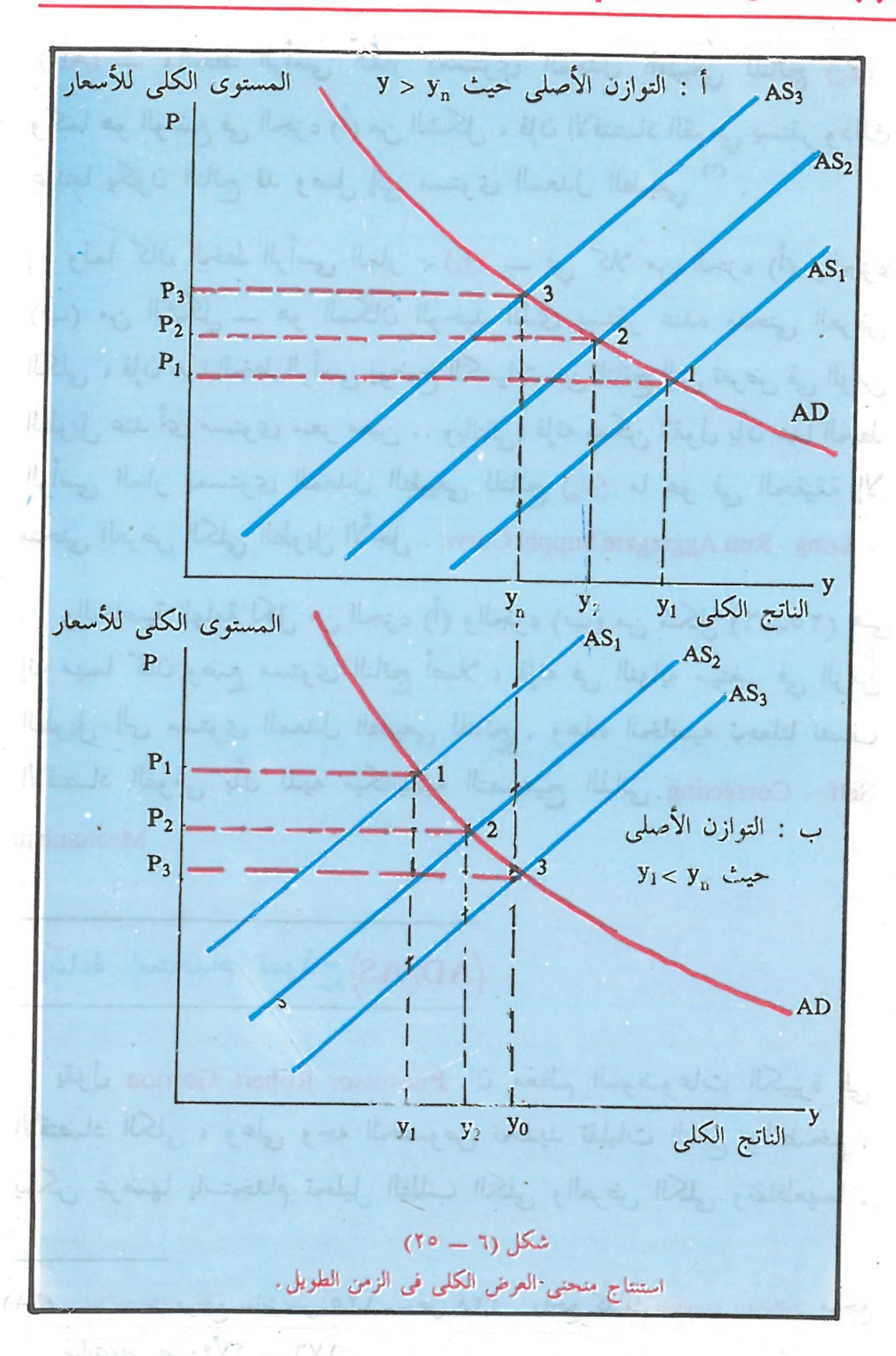
(١٩) Brown, W.S. ، مرجع سابق ، ص ص : ١٢١ ــ ١٢٤ .

في سوق العمل سوف تدفع الأجور إلى أعلى وبالتالى ترتفع تكاليف الانتاج ، وينقل منحنى العرض الكلى إلى (AS_2) . وبالتالى، يصبح التوازن الآن عند النقطة (2) وينخفض الناتج إلى (y_2) . ونظرا لأن الناتج الكلى لا يزال أعلى من مستوى المعدل الطبيعي $(y_2 > y_n)$ ــ فإن الأجور تستمر في الارتفاع ، مما يترتب معه إنتقال منحنى العرض الكلى إلى (AS_3) . والتوازن الذى يتحقق عند النقطة (3) إنما يكون على الخط الرأسى عند (Y_n) وهو التوازن الطويل الأجل . ونظرا لأن الناتج عند مستوى المعدل الطبيعى ، فلن يكون هناك ضغوط على الأجور لترتفع وبالتالى، لن يكون هناك ميل أكثر لمنحنى العرض الكلى لينتقل[٢٠] .

والتحركات التى أوضحناها فى الجزء (أ) من شكل (٦ــ٢٥) توضح أن الاقتصاد القومى لن يبقى عند مستوى ناتج أعلى من مستوى المعدل الطبيعى ، ذلك لأن منحنى العرض الكلي سوف ينتقل إلى أعلى ، مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار ويجعل الاقتصاد القومى ينزلق إلى أعلى على طول منحنى الطلب الكلي إلى أن يصل إلى وضع الاستقرار عند نقطة على الخط الرأسى المار بمستوى المعدل الطبيعى للناتج (y_n) .

وفي الجزء (ب) من الشكل ، فإن التوازن الأصلى كان عند النقطة (1) ، حيث الناتج ــ (y_1) ــ عند مستوى أقل من مستوى المعدل الطبيعى . ونظرا لأن البطالة تكون فى هذه الحالة أعلى من المعدل الطبيعى ، فإن الأجور ستبدأ فى الانخفاض ناقلة منحنى العرض الكلي إلى أسفل على طول منحنى الطلب الكلي إلى أن يستقر عند (AS_3) . وبهذا فإن الاقتصاد القومي ينزلق إلى أسفل على منحنى الطلب الكلي إلى أن يصل إلى وضع التوازن الطويل الأجل عند النقطة (3) وهى النقطة التى يتقاطع عندها منحنى الطلب الكلي ــ

(٢٠) Miskin, F.S. ، مرجع سابق ، ص ص : ٤٩٣ ــ ٥٠١ .



شكل (٦ — ٢٥)

استنتاج منحنى العرض الكلى فى الزمن الطويل.

(AD) ــ والخط الرأسى المار بمستوى المعدل الطبيعي للناتج (Y_n) وكما هو الوضع فى الجزء (أ) من الشكل ، فإن الاقتصاد القومي يستقر وذلك عندما يكون الناتج قد وصل إلى مستوى المعدل الطبيعي [١] .

ولما كان الخط الرأسى المار بـ (y_n) ــ في كلا من الجزء (أ) والجزء (ب) من الشكل ــ هو المكان الوحيد الذى يستقر عنده منحنى العرض الكلى ، فإن هذا الخط الرأسى يوضح الكميات من الناتج التى تعرض فى الزمن الطويل عند أى مستوى سعر معين .. وبالتالى، فإنه يمكن القول بأن هذا الخط الرأسى المار بمستوى المعدل الطبيعى للناتج (y_n) ما هو فى الحقيقة إلا منحنى العرض الكلي الطويل الأجل Long - Run Aggregate Supply Curve .

والخاصية الهامة لكل من الجزء (أ) والجزء (ب) من شكل (٦ــ٢٥) هى إنه مهما كان وضع مستوى الناتج أصلا ، فإنه فى النهايه سيتغير في الزمن الطويل إلى مستوى المعدل الطبيعى للناتج . وهذه الخاصيه تجعلنا نصف الاقتصاد القومى بأن لديه ميكانيكية التصحيح الذاتى Self - Correcting Mechanism .

إساءة إستخدام نموذج (AD/AS)

يقول Pnofessor Robert Gordon ان معظم الموضوعات الكبيرة فى الاقتصاد الكلى ، وعلى وجه الخصوص تحديد تقلبات الناتج والتضخم ، يمكن عرضها باستخدام تحليل الطلب الكلى والعرض الكلى وتقاطعهما .

---

(٢١) Brow, W.S.، مرجع سابق،ص ١٢٥ ــ ص ١٢٨ . راجع كذلك Robert J. Grodon مرجع سابق،ص ص:١٧٤ ــ ١٧٦ .

ولكن فى الحقيقه فإن نموذج (AD / AS) ما هو إلا نموذج وليس شيئا واقعيا . فهذا النموذج يساعدنا على تركيز أفكارنا فى الخصائص الأساسية للاقتصاد الكلى ، إلا أنه أيضا من الممكن أن يجعلنا نهمل الكثير من العوامل الهامة .

مستوى التجميع :

فهناك الكثير من الأشياء التى يتضمنها هاذين المنحنيين ، بحيث أن بعض العوامل قد تهمل . ولما كان نموذج الطلب الكلى والعرض الكلى إنما هو صيغة مركزه لنموذج (IS/LM) ، فإن جميع المشاكل التى تظهر فى هذا النموذج الأخير تكون موجودة فى نموذج (AD / AS) . ومن أمثلة ذلك مشكلة عرض النقود كمتغير داخلى Endogenous ، الاختلال ، سعر الفائدة وغيرها من الانتقادات السابق توجيهها لنموذج (IS - LM) . ولكن المشكلة الحقيقية فى نموذج (AS / AD) ربما تكون فى جانب العرض.

ففى جانب العرض هناك جزءان أساسيان فى هذا الجانب : دالة الانتاج وسوق العمل . فهناك مشاكل متعلقه بتجميع رأس المال المتجانس ومشاكل أخرى لا تقل حدة فيما يتعلق بتجميع العمالة المتجانسة . فهل فائض الطلب على العمال فى أحد أسواق العمل يمكن أن يستوفى حاجته من سوق آخر ؟. ربما ذلك يكون ممكنا لو أن المهاره المطلوبه فى كلا السوقين كانت واحده وكان العمال في نفس المكان . فلو كانت المهارات متخصصة Specific فمن غير الواضح أن العمال العاطلين يمكنهم الحصول على وظائف حين تعطلهم . وهذه من الممكن أن تكون مشكلة فى الاقتصاديات الحديثه ، ذلك لأن الأذواق تختلف عندما ينمو الدخل وتظهر صناعات جديدة لإنتاج منتجات جديدة . ولكن هناك أيضا صناعات تموت . فحتى يمكن للعمال الذين تم الاستغناء عنهم فى الصناعات التى تموت أن يجدوا وظائف فعليهم أن يلتحقوا

بالصناعات الجديدة . ومن الممكن أن يوفر السوق أنواعا متخصصه من التدريب بحيث يجعل العمال ملائمين لشغل وظائف الصناعات الحديثه . مثل هذا التدريب يجب أن يكون متوفرا وكذلك يجب أن تكون المهارات من الممكن نقلها بطريقه سليمة .

ولكن عما إذا كان هذا هو الحال أو ليس فإن هذا لا يمكن أن يتحدد بواسطة تحليل (AD / AS) . فنموذج الطلب الكلى والعرض الكلى لا يأخذ فى الاعتبار مثل هذه الموضوعات.ولسوء الحظ ، فالكثير من الأفراد الذين يستخدمون تحليل (AD / AS) لا يلقون بالا إلى مثل هذه المشاكل[١] .

وهناك أيضا مشكلة التجميع عندما نحاول أن تتكلم عن السياسات . فلو أن الحكومة حاولت أن تستميل الاقتصاد القومى ، فهل هذا سيؤثر على جميع القطاعات ؟؛ أو على قطاعات معينة فقط ؟. فمثلا ، فإن زيادة الانفاق على الدفاع سوف يولد طلبا على المهندسين ، ولكن هل هذا يعنى وظائف جديدة ؟، أم أن المهندسين الموظفين سيتركون وظائفهم الحاليه وذلك للحصول على وظائف جديدة ؟. كما أن هناك تساؤلا آخر ، فهل الاثر المترتب على زيادة الانفاق العسكرى له نفس الاثر وله نفس القدر من الوقع كزيادة الانفاق على الطرق وعلى التعليم ؟. وكذلك هل السياسة النقديه التوسعيه سياسة محايدة "Neutral" ؛أى هل تكون الآثار بالنسبه للاقتصاد القومى كله متساوية ؟. فلو أن السياسة كانت غير محايدة ، فإن طريقة قائمة على تجميع أقل تكون ضرورية .

الطلب والعرض فى سوق العمل :

فى دراسة سوق العمل افترض أن كل من الطلب على العمال وعرض العمال

---

(٢٢) Brown, W.S.، رجع سابق،ص ص:١٣٣ — ١٣٦ .

كل مستقل عن الآخر . وربما هما ليس كذلك . فطلب العمال يتوقف على مقدار مبيعات المنشأة المتوقعه من توظيف العمال . ولكن أهم مورد للعمل هو الأجر . وهذا له أهميته ، ذلك لأنه لو حدث تخفيض فى أجور العمال ، فكلا من منحنى عرض العمل ومنحنى طلب العمل سوف ينتقل إلى أسفل . النتيجة : هو أن البطالة من الممكن أن تزيد نتيجة لانخفاض الأجور ؛ تماما على عكس النتيجة التى توصل إليها تحليل (AD / AS) .

وبعض الاقتصاديين يعترض على طريقة طلب العمل وعرض العمل فيما يتعلق باقتصاديات العمل بدرجة أنهم يرفضون حتى تعبير سوق العمل Labor Market . وفى رأيهم أنه لا يوجد هناك ميكانيكية سوقيه لتحقيق التوازن الذى يقضى بتعادل عرض العمل مع طلب العمل . فطلب العمال يتوقف على المبيعات المتوقعة ــ وليس على الانتاجيه . وعرض العمل يتوقف على عوامل ديمغرافية ولا يحتاج إلى مبادلة عكسيه بين العمل والفراغ . ووجهة النظر هذه تتطلب طريقه مختلفه تماما لاقتصاديات العمل ؛ طريقة تتطلب دراسة ميدانية عن المؤسسات وعلاقات السلطة . أى طريقة تنكر وجود منحنى العرض الكلي كما استنتج خلال دراستنا .

الاتجاه نحو مستوى معدل الناتج الطبيعي (Y٠) :

ويميل الكلاسيكيون المحدثون إلى تحليل الطلب الكلى والعرض الكلى ــ (AD / AS) ــ لأنه يمكن إستخدامه لإيضاح الاتجاه نحو تحقيق مستوى معدل الناتج الطبيعي ــ (Y٠) .

ولكن (Y٠) إنما هو هدف متحرك. وعما إذا كانت قوى السوق تستطيع أن تحرك الاقتصاد القومي إلى هذه النقطة إنما هى مسألة تخمين . فبالتعريف ، هناك تجميع لرأس المال ونمو السكان خلال الزمن الطويل . وهذا يعنى

أن مستوى (Y_0) إنما يزداد بمرور الوقت . فكيف تستطيع المواءمة القصيرة الأجل ، من خلال مرونة الأسعار والأجور ، أن توفر المؤشرات التى تحرك الاقتصاد الكلى عبر مسار توازن يحقق تساوى $(Y = Y_0)$ ؟. فهل رصيد رأس المال سينمو بالسرعة الكافيه لتوظيف العدد المتزايد من العمالة ؟. فى تحليل (AD / AS) لا يوجد هناك ميكانيكية تحقيق التساوى بين تلك المعدلات النامية .

□ □ □

مراجع الباب السادس

- Brown, William S. Macroeconomics. Englewood Cliffs, New Jersey : Prentice - Hall Inc. CH4 .
- Diulio, Eugene A. Macroeconomic Theory. Schaum's Outline Series in Economics. New York: Mc Graw - Hill Book Company. CH 20 .
- Dornbusch, Fisher, Sparks. Macroeconomics. Third Canadian Edition. New York: Mc Graw - Hill Inc. CH7 .
- Gordon, Robert J. "The Short Run Demand For Money: A Reconsideration," Journal of Money, Credit and Banking 16 (4) November 1984, 403 .
- Gordon, Robert J. Macroeconomics. Fifth Edition. Scott, Foresman Little, Brown - Higher Education CH6 .
- Lewis, J.P and Turner, R.C. Business Conditions Analysis, 2 nd ed. New York: Mc Graw - Hill Inc, 1967 P. 288 .
- Lucas, Robert E. " Some International Evidence on Output - Inflation Tradeoffs. " American Ecomomic Review, Jun 1973 .
- Makinen, G.E. Money, The Price Level, and Interest Rates, New Jersy: Prentice - Hall 1977, PP: 160 - 62 .
- Mishkin, Fredric S. The Economics of Money, Banking, and Financial Markets. Boston: Uttle, Brown and Company CH 23.
- Okun, Arthur.Prices and Quantities. Washington, D.C.: Brookings, 1981 .

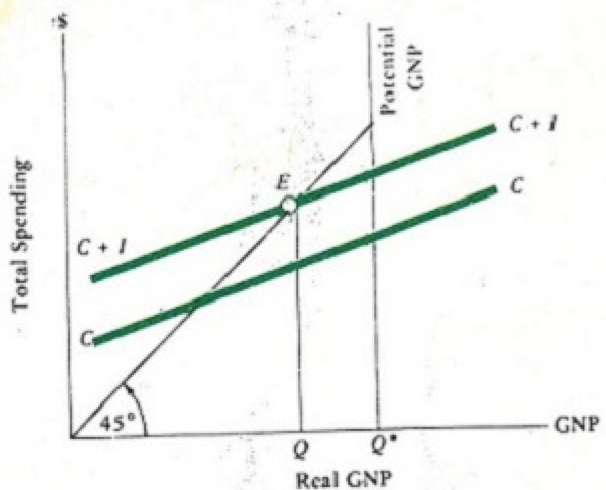
- Patinkin, Don. Money, Interest, and Prices. New York: Harper & Row, 1965 .
- Saving, T.R. Money, Wealth and Economic Theory. New York: Macmillan, 1976 .
- Shapiro, Edward. Macroecomomic Analysis. Fifth Edition, New York: Harcourt Brace Javanovich, Inc. CH 13 .
- Walsh, Carl. " New View of the Business Cycle: Has the Past Emphasis ' On Money Been Mispheed ?. " Business Review, Federal Reserve Bank of Philadelphia, Jan / Feb, 1986 .

□ □ □

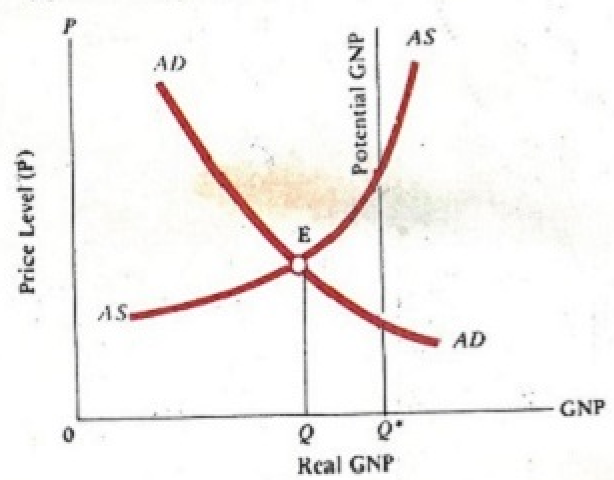
Goods & Services
Product Market
Goods & Services
Expenditures
Sales
Interest Income
Interest and Dividends
Households
Firms
Saving
Financial Capital
Interest Rate
Saving and Investment in the Capital Market
Money Income
Wages, etc.
Resources
Resource Market
Resources

OUTPUT DETERMINATION IN TWO APPROACHES


(a) Multiplier Model




(b) AS-AD Approach



مطابع الأهرام بكورنيش النيل